TD/B/39(2)/10
UNCTAD/LDC(1992)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
جنيف

أقل البلدان نمواً
تقرير ١٩٩٢

أعدته أمانة الأونكتاد

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة .

*
* *

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ، ولا في طريقة عرض مادته ، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها ، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها .

*
* *

يمكن الاستشهاد بالمادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون استئذان ، ولكن المرجو أن يتم التنويه بذلك ، مع الإشارة إلى رقم الوثيقة ، كما ينبغي إيداع أمانة الأونكتاد نسخة من المنشور الذي يتضمن النص المستهد به أو المعاد طبعه .

TD/B/39(2)/10
UNCTAD/LDC(1992)

منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع A.93.II.D.3
ISSN 1010-8157

المحتويات

		الصفحة
أولا -	التطورات الاقتصادية الأخيرة في أقل البلدان نموا	١
	ألف - خلفية	١
	باء - الأداء الاقتصادي العام	٣
	الأحوال الاقتصادية العالمية	٣
	نمط النمو في أقل البلدان نموا	٥
	حالات الطوارىء الغذائية المتعاظمة	١٣
	جيم - القطاع الخارجي	١٧
	ميزان المدفوعات	١٧
	الميزان التجاري	١٧
	أسعار التصدير ومعدلات التبادل التجاري	١٨
ثانيا -	الزيادة السكانية والسياسات السكانية والأمن الغذائي	٢٣
	ألف - السكان وأقل البلدان نموا	٢٤
	الاتجاهات في زيادة السكان وهيكلهم العمري	٢٥
	السياسات المتعلقة بزيادة السكان والهيكل العمري	٢٨
	الخصوبة	٣٠
	الوفيات	٣٧
	التوزيع السكاني	٤١
	الهجرة الدولية	٤١
	الاستنتاجات	٤٤
	باء - انتاج الأغذية والأمن الغذائي واستجابات السياسة العامة في أقل البلدان نموا	٤٩
	الإمدادات الغذائية	٤٩
	استجابات السياسة العامة	٦٣
	الاستنتاجات	٦٥
	جيم - انعدام الأمن الغذائي في القرن الأفريقي	٦٧
	تحليل انعدام الأمن الغذائي	٦٧
	أزمات الحكم	٦٩
	انعدام الاستقرار السياسي وانعدام الأمن الغذائي	٧١
	السياسات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي	٧٣

المحتويات (تابع)

		الصفحة
ثالثا -	تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية	٨١
	ألف - مقدمة	٨١
	باء - الاتجاهات في الادخار والاستثمار الكليين	٨٤
	جيم - نمط الادخار والتمويل	٨٧
	الادخار/التمويل الحكومي	٨٨
	مدخرات وتمويل المؤسسات	١٠٠
	القطاع الأسري	١٠٥
	دال - النظم المالية	١١٠
	القطاع المالي غير الرسمي	١١١
	المؤسسات المالية الرسمية	١١٣
	هاء - الاستنتاجات والتوصيات	١٢٠
رابعا -	قضايا مختارة في مجال تعبئة الموارد الخارجية	١٣٣
	ألف - صافي تدفق الموارد إلى أقل البلدان نموا	١٣٤
	اتجاه تدفقات الموارد وتشكيلها	١٣٤
	المساعدة الإنمائية الرسمية: الاتجاهات الحديثة والحالة المرتقبة	١٤٠
	متطلبات وأولويات المعونة لأقل البلدان نموا في التسعينات: الحاجة إلى وضع نهج استراتيجي	١٤٨
	الاستجابة لسياسة المانحين والاشتراطات الناشئة	١٥٣
	اجتماعات الاستعراضات القطرية: التطورات الأخيرة	١٦٣
	باء - الدين وخدمة الدين	١٦٥
	مؤشرات المديونية الخارجية لأقل البلدان نموا	١٦٥
	المخططات الراهنة لتخفيف عبء الدين	١٧٣
	القدرة على خدمة الدين مستقبلا	١٧٦
	جيم - التعاون التقني	١٧٩
	مقدمة	١٧٩
	تغير دور التعاون التقني	١٨١
	إعادة النظر في طبيعة التعاون التقني ونوعيته	١٨٤
	بناء القدرة	١٨٦
	تنسيق المعونة	١٨٧
	الاستنتاجات والتوصيات	١٨٨

المحتويات (تابع)

		الصفحة
تذييل:	إعادة جدولة الدين: مقارنة المبادرات المختلفة وآثارها على أقل البلدان نموا	١٩٠
خامسا -	جولة أوروغواي وأقل البلدان نموا	٢٠١
ألف -	الخلفية	٢٠١
	أقل البلدان نموا والتجارة العالمية	٢٠١
	جولة أوروغواي ومعاملة أقل البلدان نموا معاملة خاصة ..	٢٠٥
باء -	المسائل المتصلة بالوصول إلى الأسواق	٢٠٧
	المنتجات الزراعية الاستوائية والمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية	٢٠٨
	المنتجات الزراعية للمناطق المعتدلة	٢١٢
	المنسوجات والملبوسات	٢١٣
	الآثار على نظام الأفضليات المعمم	٢١٤
	قواعد الغات ومجموعة مختارة من المسائل المؤسسية	٢١٦
جيم -	المسائل "الجديدة"	٢١٨
	تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة	٢١٨
	جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة	٢٢٤
	التجارة في الخدمات	٢٣٠
دال -	الاستنتاجات	٢٣٣
سادسا -	دور المنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نموا	٢٣٩
ألف -	الأنشطة الإنمائية للمنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نموا	٢٣٩
	السياق الخاص لأقل البلدان نموا	٢٣٩
	الاتجاهات الملحوظة مؤخرا في الأنشطة الإنمائية	٢٤٠
	الأنشطة الإنمائية للمنظمات غير الحكومية الدولية	٢٤٤
باء -	تدفقات الموارد من خلال المنظمات غير الحكومية	٢٤٧
جيم -	بيئة السياسة العامة بالنسبة للأنشطة الإنمائية للمنظمات غير الحكومية	٢٤٨
	القضايا الرئيسية: بعض الاعتبارات العامة	٢٤٨
	العلاقات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية	٢٤٩
	العلاقات بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ..	٢٥٢

المحتويات (تابع)

الصفحة

سادسا (تابع)

دال - تحسين العلاقات فيما بين الحكومات والمانحين والمنظمات غير الحكومية ٢٥٤
المساءلة ٢٥٤
تعزيز إطار عمل المنظمات غير الحكومية ٢٥٥
التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية ٢٥٧
هاء - الاستنتاجات ٢٥٨

المرفق الإحصائي: بيانات أساسية عن أقل البلدان نموا (باللغتين الإنكليزية والفرنسية فقط)

قائمة بجداول النص

الجدول

١ - مؤشرات اقتصادية عالمية مختارة ٣
٢ - النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا ، ١٩٩١ - ١٩٩٣ ..... ٦
٣ - انتاج الحبوب واستيرادها ومتطلبات المعونة الغذائية في أقل البلدان نموا المتضررة من الجفاف في افريقيا ١٤
٤ - ميزان المدفوعات الموحد لأقل البلدان نموا ١٦
٥ - الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا ١٩
٦ - المؤشرات الديموغرافية: التقديرات والاسقاطات بالنسبة لأقل البلدان نموا والمجموعات القطرية الأخرى ٣١
٧ - تقدير الحكومات للمعدلات الوطنية للنمو السكاني وسياساتها إزاءها ٣٤
٨ - مؤشرات كفاية الإمدادات الغذائية أو عدم استقرارها والانتاج الغذائي في أقل البلدان نموا ٥٣
٩ - مؤشرات الاعتماد على الواردات الغذائية في أقل البلدان نموا وأهمية المعونة الغذائية من الحبوب ٦٠
١٠ - الاستثمار والادخار في أقل البلدان نموا في الفترتين ١٩٨٠-١٩٨٤ و١٩٨٥-١٩٨٩ ..... ٨٥
١١ - الايرادات والنفقات الحكومية والتوازن الإجمالي للميزانية حسب الفئتين الرئيسيتين من البلدان في الفترتين ١٩٨٠-١٩٨٤ و١٩٨٥-١٩٨٩ ٨٩

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة بجداول النص (تابع)

الجدول

١٢ - الايرادات الضريبية الحكومية وغيرها من الإيرادات: مكوناتها الرئيسية في الفترتين ١٩٨٠-١٩٨٤ و١٩٨٥-١٩٨٩ ..... ٩٣

١٣ - الأهمية النسبية للتمويل الأجنبي والمحلي لحالات العجز الحكومي في الفترتين ١٩٨٠-١٩٨٤ و١٩٨٥-١٩٨٩ في بلدان مختارة من أقل البلدان نموا ١٠١

١٤ - صافي مشتريات أقل البلدان نموا من صندوق النقد الدولي خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١ ، والمبالغ المسحوبة في إطار مرفق التكيف الهيكلي التابع له ١٥٨

١٥ - اجتماعات الأفرقة الاستشارية والأفرقة المعنية بالمعونة واجتماعات المائدة المستديرة ، ١٩٨٥-١٩٩٣ ..... ١٦٣

١٦ - مجموع دين ومجموع خدمة دين أقل البلدان نموا ١٦٨

١٧ - اتجاهات حصص المجموعات القطرية الرئيسة في الصادرات العالمية .. ٢٠٢

١٨ - الأداء التصديري لأقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى في نخبة من السلع التصديرية ٢٠٤

١٩ - المنظمات غير الحكومية في بلدان افريقية مختارة من أقل البلدان نموا ٢٤١

٢٠ - التوزيع القطاعي للأعمال الإنمائية التي تنفذها في أقل البلدان نموا المنظمات غير الحكومية التابعة لبلدان مختارة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٤٦

قائمة بالنصوص المنفصلة والرسوم البيانية

النص المنفصل

١ - التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا الجزرية ٨

٢ - السياحة والبيئة في نيبال ١١

٣ - المشاكل اللوجستية لواردات الأغذية إلى أقل البلدان نموا غير الساحلية في الجنوب الافريقي في حالة الطوارىء الراهنة بسبب الجفاف ٥٦

٤ - الايرادات الحكومية من الضرائب: تحسين الجهد الضريبي لأقل البلدان نموا ٩٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة بالنصوص المنفصلة والرسوم البيانية (تابع)

النص المنفصل

٥ - الخصخصة وأثرها في الايرادات: تجربة بعض البلدان الآسيوية من أقل البلدان نموا ٩٧

٦ - ظاهرة السيولة المفرطة: فيمن تؤثر وكيف يمكن إيجاد حل لها؟..... ١١٦

٧ - الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أقل البلدان نموا: السياسات والعوامل المقيدة ١٣٨

٨ - الدعم الثنائي لجهود التكيف في أقل البلدان نموا ١٥٦

٩ - تجارب برنامج تقييم التعاون التقني القطري ١٨٥

١٠ - آثار السوق الأوروبية الواحدة على أقل البلدان نموا ٢٠٩

١١ - الأنشطة الإنمائية التي تقوم بها منظمات غير حكومية وطنية في أقل البلدان نموا: بعض الأمثلة القطرية ٢٤٣

١٢ - الحكومة والمنظمات غير الحكومية في بنغلاديش: بعض التطورات الأخيرة ٢٥٠

الرسم البياني

١ - مؤشرات اقتصادية رئيسية لأقل البلدان نموا ، ١٩٨٥-١٩٨٩ و١٩٩١ ... ٧

٢ - معدلات التبادل التجاري والأرقام القياسية لقيم وحدات التصدير والاستيراد لأقل البلدان نموا ، ١٩٨٠-١٩٩١ (١٩٨٠=١٠٠) ٣٠

٣ - هيكل الضرائب في أقل البلدان نموا ٩٤

٤ - صافي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا من بلدان لجنة المساعدة الانمائية ، ١٩٨١ و١٩٩١ ..... ١٤٤

٥ - الدين الخارجي على أقل البلدان نموا ، ١٩٨٢-١٩٩١ ..... ١٦٧

٦ - مدفوعات خدمة دين أقل البلدان نموا ، ١٩٨٢-١٩٩١ ..... ١٧٢

ملاحظات إيضاحية

تشير كلمة "دولار" إلى دولارات الولايات المتحدة ، ما لم يذكر خلاف ذلك ، وتعني كلمة "مليار" ١ ٠٠٠ مليون .

تشير معدلات النمو والتغيير السنوية إلى معدلات مركبة ، وقد قيمّت الصادرات على أساس فوب والواردات على أساسا سيف ، ما لم يذكر خلاف ذلك .

استخدام علامة (-) بين سنتين ، مثل ١٩٨٠-١٩٨٩ ، يعني كامل الفترة المعنية ، بما فيها سنتا البداية والنهاية .

استخدام علامة (/) بين سنتين ، مثل ١٩٩٠/١٩٨٩ ، يعني سنة مالية أو سنة محصولية .

يشير تعبير "أقل البلدان نمواً" في جميع أجزاء هذا التقرير إلى البلدان الواردة في قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً .

حولت العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة بالأسعار التي ينشرها صندوق النقد الدولي في الاحصاءات المالية الدولية . وفيما يتعلق بأرقام التدفقات (أي التجارة الخارجية ،وإيرادات ومصروفات الميزانية ، وخدمة الدين واحصاءات المعونة) اختير متوسط أسعار الصرف في الفترة المناظرة . أما فيما يتعلق بأرقام الأرصدة (أي الدين غير المدفوع واحتياطيات النقد الأجنبي) فقد اختير سعر الصرف في التاريخ المناظر .

فيما يتعلق ببعض البيانات الاحصائية التي تسبق تاريخ التوحيد ، كان من الضروري الإشارة أحيانا إلى "اليمن" و"اليمن الديمقراطية" وإلى "جمهورية ألمانيا الاتحادية" .

وفي الجداول:

تعني النقطتان (..) أن البيانات غير متاحة أو لم يبلغ عنها بصورة مستقلة .

وتعني النقطة (.) أن البيانات غير منطبقة .

وتعني علامة (-) أن المبلغ لا شيء أو يمكن إهماله .

وتشير علامة (+) أمام رقم ما إلى زيادة ، وعلامة (-) إلى نقصان ، وإذا جمعت الأرقام المختلفة أو النسب المئوية فإنها لا تساوي بالضرورة المجاميع بسبب التقريب .

تمهيد

إن مجموعة أقل البلدان نموا (التي تضم حالياً ٤٧ بلداً والتي يزيد مجموع عدد سكانها على ٥٠٠ مليون نسمة[١] تواجه مشاكل هيكلية فريدة في طابعها ودرجتها . ولمساعدة هذه البلدان في معالجة تلك المشاكل ، ولوضعها على طريق النمو والتنمية المستدامة ، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً والمعقود في باريس في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات . وتمت تسمية الأونكتاد باعتباره المؤسسة التي بدأ فيها النظر في المشاكل التي تنفرد بها أقل البلدان نمواً ، كحلقة اتصال لاستعراض وتقييم تنفيذ البرنامج ومتابعته على الصعيد العالمي .

والاعلان ، الذي اعتمده الأونكتاد الثامن والمعنون "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا" ، يؤكد هذه الولاية من جديد ، وينص على أن يقوم مجلس التجارة والتنمية خلال الجزء الربيعي من دوراته السنوية باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ، مستخدماً في ذلك التقرير السنوي عن أقل البلدان نمواً كوثيقة معلومات أساسية .

وتقرير هذا العام ، وهو التاسع في هذه السلسلة ، يقيّم الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً في الآونة الأخيرة في ظل التباطؤ الحالي في الاقتصاد العالمي ، ويحلل الاتجاهات والسياسات الديموغرافية في هذه البلدان ، ويبحث القضايا المتصلة بالأمن الغذائي ، بما في ذلك حالة عدم توفر الأمن الغذائي الراهنة في منطقة القرن الأفريقي . وهو يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ تدابير الدعم لجهود أقل البلدان نمواً ، وخصوصا فيما يتعلق بتدفق الموارد إليها وما تتحمله من عبء الدين وخدمة الدين . وبالإضافة إلى ذلك ، يتناول التقرير قضايا تعبئة الموارد المحلية في أقل

---

(١) اثيوبيا ، أفغانستان ، أوغندا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، تشاد ، توغو ، توفالو ، جزر سليمان ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، غامبيا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، كمبوديا ، كيريباتي ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، ملاوي ، ملديف ، موريتانيا ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، النيجر ، هايتي ، اليمن .

البلدان نمواً وآثار جولة أوروغواي على فرص التجارة المتاحة لهذه البلدان[٢] . وأخيرا ، يقدم المرفق الاحصائي للتقرير بيانات أساسية عن أقل البلدان نموا على نحو ما اتبع في الأعداد السابقة .

وتود أمانة الأونكتاد أن تعرب عن تقديرها للمنظمات الدولية التي ساهمت في إعداد هذا التقرير . وتخص بالشكر أمانة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتقديمها مدخلات عن الأمن الغذائي (الفرع باء من الفصل الثاني) ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديمه مدخلات عن التعاون التقني (الفرع جيم من الفصل الثالث) ، وكلاً من صندوق الأمم المتحدة السكاني وشعبة السكان في الأمانة العامة للأمم المتحدة لتقديمهما مدخلات عن النمو السكاني والسياسات السكانية (الفرع ألف من الفصل الثاني) .

---

(٢) قرر المجلس في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين أن يستعرض بتعمق في الجزء الثاني من دورته في ربيع عام ١٩٩٣ مسألتين هما: تعبئة الموارد المحلية والخارجية ، بما في ذلك حالة الديون وإدارتها ، وتحسين فرص التبادل التجاري .

Blank page

Page blanche

نظرة عامة
للأمين العام للأونكتاد

استمرت المسيرة صوب تحقيق الإصلاح الاقتصادي في أقل البلدان نمواً ، الذي وفر له برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً قوة دافعة رئيسية ، في كسب الزخم في بعض البلدان ، ولكنها تعثرت في بلدان أخرى كثيرة . وقد وجه الإصلاح الاقتصادي صوب تحسين الكفاءة في تعبئة الموارد واستخدامها ، وانطوى عادة على تدابير موجهة صوب تحسين فعالية القطاع العام وتوفير فرص أكبر للقطاع الخاص ، وزيادة الانفتاح على الاقتصاد العالمي . واقترن بالإصلاح الاقتصادي ، أو تبعه في حالات كثيرة إصلاح سياسي برز فيه اتجاه صوب المزيد من أشكال المشاركة العامة في الحكم .

وقد نظر إلى عملية الإصلاح واستدامتها على أنها تعتمد على نحو حاسم على استقرار نمو الإنتاج نسبيا في الاقتصاد العالمي ، الذي شاع التنبؤ به عندما اعتمد برنامج العمل منذ أكثر من سنتين . وكان من المتوقع أيضا أن تتعزز جهود الإصلاح على الصعيد الوطني بفضل تدابير الدعم الدولي ، وخصوصاً فيما يتعلق بالتمويل الخارجي ، ومشاكل الديون التي تواجه أقل البلدان نمواً ، وتحسين فرص وصولها إلى أسواق المنتجات والخدمات . والواقع أن هذه التوقعات كانت تمثل حجر الزاوية المشاركة المتوخاة في البرنامج .

وبعد انقضاء عامين ، تعاظم إدراك قصور هذا البعد في أهداف البرنامج الهامة . ويعزى ذلك إلى عدة اعتبارات مثل عدم إحراز تقدم في تلبية أهداف المعونة الدولية وفي معالجة عبء الديون التي تثقل كاهل أقل البلدان نمواً ، وتقلص الفرص المتاحة لمبادلاتها التجارية ، إزاء عجز الاقتصاد العالمي عن التوسع كما كان مرتقباً . وتمثل متطلبات التمويل الخارجي لبلدان أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول سبباً إضافياً يدعو إلى القلق حول احتمال تقلص وعاء الموارد المتاحة لأقل البلدان نمواً .

ولا تني عملية الإصلاح المحلي التي تناولت هذه التقارير السنوية جوانب منها بصورة منتظمة تتسم بحساسية بالغة حتى في ظل أكثر الظروف مؤاتاة . والمزايا المتوقعة من الكثير من هذه الإصلاحات طويلة الأجل بطبيعتها ، وربما كان ذلك أظهر فيها من معظم البلدان النامية الأخرى ، كما أنها ليست واضحة بالضرورة للشعوب بوجه عام . ومن ناحية أخرى ، كثيرا ما تكون تكاليف الإصلاحات واجبة السداد فوراً ، وواضحة بجلاء ويتحملها بشكل مباشر قطاع كبير من السكان ، وعادة ما يكون لها تأثير ضار على الجماعات البالغة العنف على وجه الخصوص . ويتعين على الحكومات أن تكفل حماية الجماعات الضعيفة ويؤدي التزامها بالعمل في حدود التوافق السياسي إلى جعل

عملية الإصلاح هشة للغاية . وكما ظهر بوضوح في عدد من الحالات هناك احتمال كبير لأن تقف عملية الإصلاح أو يعكس اتجاهها . خصوصاً إذا ما نشأت صعوبات لم تكن متوقعة في الأجل القصير .

ومع ذلك ، فإن عكس مسار عملية الإصح برمتها ستكون له نتائج تتجاوز اقتصادات أقل البلدان نمواً كحدوث انهيار اجتماعي واقتصادي ، وأضرار بيئية ، وانعدام الأمن الغذائي وعمليات الهجرة والتشرد الجماعي للسكان . وفي مقدمة التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي ضمان صون الإصلاحات في البلدان التي ترسخت فيها .

التطورات الاقتصادية الأخيرة

لقد كان الأداء الاقتصادي دون التوقعات بكثير في معظم أقل البلدان نمواً في أوائل عقد التسعينات . وكثيرا ما تباطأ التقدم الاقتصادي والاجتماعي بشكل مؤلم ، وحدث تراجع بدلا من التقدم في الغالب الأعم . والواقع أنه حدث انخفاض في متوسط دخل الفرد بالنسبة لأقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٠ ثم في عام ١٩٩١ . والاحتمال ضعيف في أن يكون قد تحقق أي تحسن في عام ١٩٩٢ ، كما أن الحالة العامة لا تبدو واعدة بشكل كبير بالنسبة لعام ١٩٩٣ .

وإذ يحلل هذا التقرير التطورات الاقتصادية الأخيرة في أقل البلدان نمواً فإنه يدعم بالوثائق وجود اتجاهين متميزين ومتناقضين تناقضاً حاداً في الأداء في بداية عقد التسعينات . فمن ناحية ، نجح عدد من البلدان الأفريقية والآسيوية في تنفيذ تدابير للتكيف ، واستطاعت زيادة المدخرات والاستثمارات المحلية وبدأت بلدان أخرى كثيرة عمليات إصلاح في مجالات هامة كالسياسات السكانية والسياسات التي تستهدف تعزيز الأمن الغذائي . ومما يبعث على التشجيع بشكل خاص أن نلاحظ أن نطاق الإصلاحات في عدد كبير من أقل البلدان نمواً يشمل الآن مجالات صعبة ومعقدة - كسياسات السكان - حيث لا تظهر مزايا الإصلاحات إلا على مدى فترة طويلة من الزمن . وتختلف الظروف التي استطاعت فيها مجموعة أقل البلدان نمواً أن تحقق نموا اقتصاديا في السنوات الأخيرة اختلافاً كبيراً ، إلا أن هناك عنصرا مشتركا يتوفر في كل هذه البلدان ، ألا وهو ، وجود استقرار داخلي ، والتزام حكومي قوي ، وإطار سياسي ورقابي سليم للتنمية .

وعلى النقيض من ذلك نجد في العديد من أقل البلدان نموا أن عملية التنمية قد وصلت إلى حالة توقف فعلي . وربما كانت الكارثة التي حلت بمنطقة القرن الافريقي أبلغ مثال على ذلك . فقد أحدثت الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية خسائر فادحة في

الأرواح البشرية ودماراً في البنية الأساسية في بلدان عديدة . وكانت النتائج التي لا تتغير هي حدوث انخفاض سريع في مستويات الدخول وهبوط حاد في مؤشرات التنمية البشرية . وتعتبر مسألة حسم مشاكل الحكم أو التوصل إلى توافق آراء سياسي بين الأطراف المتنازعة في هذه البلدان شيئا لازماً لا بد منه لنجاح أية تدابير للتنمية .

ومع ذلك ، فإن الحالة الراهنة في العديد من أقل البلدان نموا لا تعزى بأي حال للعوامل المحلية وحدها . فتأثير حالة الانتكاس على العديد من هذه البلدان كان واسع الانتشار . وزاد هبوط الأسعار العالمية للمنتجات التي تشكل صادراته الرئيسية ، مما أدى إلى ركود أو تقلص حصائل الصادرات فيما يصل إلى ١٨ بلداً من هذه البلدان في عام ١٩٩١ وحده . وانخفضت التحويلات المالية الخاصة التي تشكل مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي في الكثير من هذه البلدان نتيجة لتقلص فرص العمالة بالنسبة للمهاجرين من أقل البلدان نموا في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . وعلاوة على ذلك ، أدت قيود الميزنة المتعاظمة في البلدان المانحة التقليدية والتنافس المتزايد للحصول على المعونات إلى فتور في الالتزامات المتعلقة بتقديم التمويل الإنمائي .

وفي ظل هذه الخلفية — وربما بسببها — يبدو دليل على حدوث تغيير في الموقف فيما يتعلق بتحديد الأولويات الاقتصادية والسياسية في البلدان المتقدمة . فقد انشغلت حكومات تلك البلدان على نحو غير عادي بالمسائل الداخلية التي ترتبط على وجه الخصوص بالبطالة المتفاقمة التي يتوقع أن تتعدى ٣٠ مليونا في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٣ ، والاختلالات المالية المستمرة ، وتنامي الخطر على النظم المالية والمصرفية . وبالتالي ، تخشى البلدان النامية من أن تتخلف شواغلها إلى المرتبة الثانية في اهتمامات البلدان المتقدمة .

وبالإضافة إلى استعراض التطورات الجارية منذ اعتماد برنامج العمل ، يناقش هذا التقرير عددا من المسائل المحددة مثل مسائل السكان والأمن الغذائي ، وتعبئة الموارد المحلية ، ودور المنظمات غير الحكومية ، التي لها تأثير هام على حسن تنفيذ برنامج العمل على المدى الطويل .

السكان والمسائل ذات الصلة

تعتبر البلدان النمطية في مجموعة أقل البلدان نمواً في أولى مراحل التحول الديموغرافي . وقد انخفضت الوفيات ، وخصوصا وفيات الأطفال والرضع ، مع زيادة توفير الرعاية الصحية والتكنولوجيا الطبية الحديثة . إلا أن معدلات الوفيات لا تزال أعلى

ونظراً لأن انخفاض معدل الخصوبة حدث في بلدان نامية أخرى ، فقد ظهرت فجوة واسعة ذات مغزى بين معدلات الزيادة السكانية في تلك البلدان ومثيلاتها في أقل البلدان نمواً . ومن المتوقع أن يستمر النمو السكاني في أقل البلدان نموا بأسرع مما يحدث في البلدان النامية الأخرى على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة . ومع وجود هيكل سكاني شبابي جداً أصبحت نسب العولية في معظم البلدان الأقل نمواً أعلى من النسب السائدة في البلدان النامية الأخرى قبل بدء انخفاض معدل الخصوبة فيها . كما ازدادت نسبة السكان القاطنين في المراكز الحضرية في أقل البلدان نمواً بأسرع مما حدث في البلدان النامية الأخرى رغم أنها بدأت من أساس منخفض جدا .

وقد أعربت حكومات أقل البلدان نمواً عن قلق متزايد إزاء النمو السكاني السريع في فترة الثمانينات ، واعتمدت سياسات وبرامج لمعالجة هذه المشاكل الرئيسية . وللتأثير على مستويات الخصوبة ، اتخذت تدابير مثل إباحة الحصول على وسائل منع الحمل قانوناً ، وتوفير خدمات تنظيم الأسرة ، وتحسين مركز المرأة ، ورفع الحد الأدنى للسن القانوني للزواج ، وإتاحة الفرص للإجهاض ، وتقديم مخططات ضريبية وعلاوات لرعاية الأطفال . واستكملت جميع التدابير الرامية إلى تنفيذ سياسات الخصوبة بجهود قوية لتغيير السلوك ، بما في ذلك شن حملات للاقناع تعتمد على تقنيات وسائط الاعلام التقليدية والحديثة .

وبالرغم من هذا كله ، لا تزال هناك قضايا هامة لم تحسم بعد ، فقد ثبت تعذر توسيع نطاق البرامج السكانية الوطنية لأسباب عديدة ، مثل العقبات السياسية والإدارية واللوجستية بالإضافة إلى ندرة الأفراد المؤهلين ومحدودية الطلب . ولا يزال يؤجل التنفيذ الفعال للسياسات والبرامج السكانية . ويعزى ذلك إلى حد ما إلى عدم استيعاب ما يمكن أن تحققه هذه السياسات والبرامج من مزايا تنموية هامة وطويلة الأجل . وتولي حكومات أقل البلدان نمواً اهتماما بالمشاكل الأكثر إلحاحاً ، وخصوصاً مشكلة الديون الخارجية ، أكثر مما توليه للمشاكل طويلة الأجل مثل مشكلة السكان في المناقشات التي تجري في الحافل الدولية لإيجاد حلول لهذه المشاكل . ويدل التقدم المحرز في بلدان عديدة على أنه يمكن لأقل البلدان نمواً أن تبدأ التأثير بشكل إيجابي على حالتها الديموغرافية بالبرامج والسياسات السكانية الوطنية والكفؤة وبالتعاون المناسب مع المجتمع الدولي .

وهناك مجالات هامة تتطلب مزيداً من العمل على الصعيد الوطني تشمل: زيادة التزام الموارد العامة بالبرامج السكانية ، وتعزيز القدرة على إجراء دراسات استقصائية توفر المعلومات المطلوبة لتنفيذ ورصد السياسات السكانية ، وتحسين سبل إيصال خدمات تنظيم الأسرة ومباعدة الفترة الزمنية بين كل ولادة ، وتحسين مركز

المرأة ، ووضع برامج تدريب فعالة لتخطيط وإدارة ورصد السياسات والبرامج السكانية ، وزيادة الأبحاث المتعلقة بالصلة بين السكان والتنمية وبالسكان والفقر .

ومن أهم المسائل التي تواجه حكومات أقل البلدان نمواً في تنفيذ سياساتها وبرامجها السكانية المسألة المالية . ولا بد من أن يستمر تمويل السياسات والبرامج السكانية بمعزل عن ضغوط الميزنة قصيرة الأجل إذا ما أريد أن تكون هذه الأنشطة فعالة . ومع هذا ، فإنه نظراً للأحوال المزعزعة في أقل البلدان نمواً ، فإن نجاح السياسات والبرامج السكانية في هذه البلدان سيعتمد إلى حد كبير على سخاء المساعدات الخارجية .

الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً واستجابات السياسة العامة له

خلال عقد الثمانينات ، كانت معظم البلدان الأقل نمواً تعاني من انخفاض إمدادات الطاقة الغذائية عن متطلبات التغذية ؛ وعدم كفاية الإمدادات الغذائية . ولم يكن مجرد عدم استقرارها هو المشكلة الغذائية الرئيسية في تلك البلدان . ويمكن القول بشكل أعم أنه كثيرا ما يتسم استهلاك الأغذية بعدم الاستقرار في تلك البلدان بسبب التقلبات في إنتاج الأغذية والقدرة المحدودة على تعويض النقص في الانتاج عن طريق الاستيراد .

وعلى ضوء المشاكل الخطيرة المتعلقة بعدم كفاية الإمدادات الغذائية وعدم استقرارها بشكل مستمر ، والقيود التي تعوق حصول الأسر كلها على احتياجاتها من الأغذية ، فإن اتخاذ تدابير تدريجية لن يكفل تحقيق الأمن الغذائي . ولا بد من إدماج نهج الأمن الغذائي في المستقبل في إطار التخطيط الشامل الذي يكون الأمن الغذائي هدفا صريحا فيه على النحو المتوخى في برنامج عمل باريس . وقد لوحظ بالفعل إحراز بعض التقدم في هذا الاتجاه .

وفي السنوات القادمة ، ستعتمد الحلول اللازمة لمعالجة مشاكل النقص في الأغذية بشكل عام على أداء القطاع الزراعي ، والاقتصاد بمجمله . وقد بدأت في السنوات الأخيرة إصلاحات هامة في السياسة العامة للزراعة ، إلا أن تأثيرها سيعتمد إلى حد كبير على مدى استجابة القطاع الخاص ، والمزارعين الأفراد في المقام الأول ، لحوافز الإنتاج .

ومن الصعب نسبيا تخفيف حدة مشكلة عدم كفاية الامدادات الغذائية على المدى القصير . وبالرغم من ذلك ، فإنه يمكن إلى حد ما علاج حالات عدم الكفاية الناجمة عن التباينات في الإنتاج من خلال تقديم تسهيلات خاصة لاستيراد الحبوب ، أو عن طريق برامج محلية لتخزين الحبوب ، أو من خلال استجابة مؤكدة من ناحية المعونات الغذائية . وينبغي أن تهيىء هذه الأهداف أساساً لوضع سياسات ملائمة للمساعدات الخارجية . ومع ذلك فإنه من الضروري أيضا تعظيم كفاءة استخدام هذه المساعدات الدولية . وإذا ما تم ، كما خطط في برنامج العمل ، استخدام المعونات الغذائية على نحو متزايد كأداة من أدوات التنمية لتعزيز الأنشطة الزراعية ، فسيكون من الضروري تحسين الطاقة الاستيعابية للمعونات الغذائية والنهوض بمشاريع أفضل للتنمية .

وسوف تكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير محددة تكفل تحقيق الأمن الغذائي للمجموعات الضعيفة من السكان ، وينبغي أن تستند هذه التدابير إلى تحليلات محددة لطبيعة الأمن الغذائي وأعبائه وأسبابه . وقد يتضمن النهج العام الخطوات الأربع التالية: أولا ، ينبغي تحديد مجموعات الأسر التي تعاني من نقص في الحصول على الأغذية وتتعرض لدرجة عالية من درجات انعدام الأمن الغذائي ، وأن يكون تحديد ذلك ، على سبيل المثال ، على أساس معايير اقتصادية واجتماعية أو معايير مكانية ؛ ثانيا ، ينبغي تحديد المصادر الرئيسية لإمدادات الأغذية لكل مجموعة من السكان الضعفاء ؛ ثالثا ، ينبغي تحديد جميع العوامل الهامة التي تعلل نضوب هذه المصادر ؛ وأخيرا ، ينبغي استنباط الآليات اللازمة لمعالجة حالات العجز في الامدادات فضلا عن أية تدابير أخرى ، بما في ذلك العمل العام المباشر .

ويعتبر القرن الافريقي أحد مناطق العالم المحفوفة بأشد مشاكل انعدام الأمن الغذائي حدة . ومع ذلك ، فإن العمليات التي تولد المعاناة والحرمان في القرن الافريقي ليست خاصة بهذه المنطقة وحدها . فهي يمكن أن تحدث في أي مكان آخر كما بينت التجربة الأخيرة لكل من موزامبيق وكمبوديا وتشاد . وتوضح الحالة في القرن الافريقي كيف يمكن لظروف الفقر المدقع والتخلف في أقل البلدان نمواً أن تؤدي عن طريق أزمات الحكم الرئيسية والكوارث الطبيعية إلى تدهور كبير ومستمر يفضي إلى حالة صراع اجتماعي متوطن وعدم استقرار مزمن من شأنها أن تضاعف حالة الحرمان وتدمر الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية . ويتطلب عكس اتجاه هذه العملية وتعمير وإصلاح تلك الإقتصادات توفير موارد كبيرة تتجاوز قدرات هذه البلدان بمفردها . أما بالنسبة للحالة في اثيوبيا والصومال والسودان فإنها بحاجة فورية إلى مساعدات إنسانية للطوارىء من المجتمع الدولي .

تحسين تعبئة الموارد المحلية لصالح التنمية

اتسم عقد الثمانينات بحدوث ضائقة مالية واسعة النطاق في العديد من أقل البلدان نمواً . وأدت زيادة انخفاض معدلات الإدخار (والاستثمار) خلال تلك الفترة ، وهي معدلات كانت منخفضة أصلاً ، إلى أن يولي العديد من هذه البلدان أولوية عالية لتحسين تعبئة الموارد المحلية . وكان التحدي الرئيسي الذي واجه هذه البلدان هو وضع نظام لتعبئة الموارد يكون: '١' أقل اعتماداً على التمويل الخارجي في الأجل المتوسط ؛ '٢' أكثر مقدرة على توزيع الموارد المحلية بكفاءة لتلبية احتياجات القطاع الخاص ؛ '٣' موجها على نحو أفضل لتمويل نسبة متزايدة من الانفاق الحكومي لأغراض البنية الأساسية الاقتصادية ـ الاجتماعية والمادية الضرورية .

وقد نجحت حكومات بعض البلدان الأقل نمواً في تعبئة الإيرادات من خلال تعزيز قاعدة الموارد المحلية . إلا أن الإيرادات المحلية فيما يتصل بالناتج المحلي الإجمالي ظلت راكدة ، أو حتى انخفضت ، في غالبية تلك البلدان بسبب اعتمادها المفرط إلى حد كبير على الضرائب المحصلة على التجارة الدولية . وقد هبطت الإيرادات من ذلك المصدر هبوطاً حاداً نتيجة للانخفاض السريع في أسعار السلع الأولية وتحرير التعريفات وغيرها من حواجز التجارة .

كما بدأ العديد من أقل البلدان نمواً إصلاحات في نظمها المالية خلال الثمانينات بغية تحسين عملية تعبئة مدخرات القطاع الخاص وتحسين توزيع الموارد لتلبية احتياجات القطاع الخاص . وكثيرا ما أدخلت هذه الإصلاحات كجزء من البرامج الأشمل للتكيف الهيكلي والتثبيت ، وركزت اهتمامها على تحرير النواحي المالية مع التشديد على رفع الضوابط التنظيمية عن أسعار الفائدة ، وتحسين كفاءة المؤسسات المالية ، والتحول إلى نظام للرقابة النقدية غير المباشرة على إدارة ديون الحكومة على أساس عمليات السوق المفتوحة . ومع ذلك ، فقد عجزت هذه الإصلاحات بشكل عام عن تحسين أداء المؤسسات المالية في التعبئة والوساطة الكفؤة للموارد إما لأنها عجزت عن معالجة القيود الهيكلية التي تواجه هذه المؤسسات أو لأنها أهملت الصلات المعقدة القائمة بين الأسواق النظامية والأسواق غير النظامية في أقل البلدان نمواً .

ولا تزال المؤسسات المالية الرسمية في العديد من أقل البلدان نمواً على ما هي عليه من "تجنب المخاطرة" و"المحافظة على القديم" في سياساتها تجاه تعبئة الموارد والوساطة المالية . وفي هذا الصدد ، استمرت هذه المؤسسات تتجاهل بصورة نمطية الاحتياجات الائتمانية لأصحاب المشاريع الصغيرة وذلك بغرض اشتراطات ضمان تبعي صارمة . وظلت عازفة عن إدراك إمكانية تعبئة المدخرات في القطاع الأسري ، وخصوصا في

المناطق الريفية بسبب التكلفة الباهظة لهذه الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها . وتزداد خطورة ذلك الاتجاه على ضوء الحقيقة المتمثلة في أن المشاريع الصغيرة والصغرى تشكل ما يزيد على ٩٠ في المائة من القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً ، وأن هناك إمكانية كامنة لتعبئة هذه المدخرات . وفي حين أن الاحتياجات الائتمانية للكثيرين من السكان يعجز عن تلبيتها القطاع النظامي ، فإن المؤسسات المصرفية في معظم البلدان الأقل نمواً تواجه نقصاً خطيراً في المشاريع التي تعتبرها سليمة . وكثيرا ما نجد أن لدى المصارف في هذه البلدان نسبة عالية من القروض الجامدة مع رصد احتياطي غير كاف للديون المعدومة ، التي كثيرا ما ترغمها على الاحتفاظ بأصول سائلة ، بما في ذلك أوراق حكومية منخفضة العائد ، تزيد عن الحد الأدنى اللازم .

لذلك فمن الضروري تخفيف القيود التي تواجه المؤسسات المالية النظامية في جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد والوساطة المالية . ومن الطرق الممكنة المطروحة العمل على تحقيق تكامل أوثق للأسواق النظامية والأسواق غير النظامية ، وذلك باستحداث آليات يمكن عن طريقها استخدام القطاع غير النظامي كقناة لتوفير أموال قابلة للإقراض من المؤسسات النظامية لصغار المقترضين الذين سوف يقتر عليهم لو لم تتوفر لهم تلك القروض . ومن الممكن أن تؤدي إقامة صلات أفضل إلى إيجاد نظام مالي تستطيع فيه الأسواق النظامية وغير النظامية التخصص وتكملة بعضها بعضاً .

وينبغي أن تسبق الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات أية محاولات أخرى لتحرير النواحي المالية . والواقع أنه في غياب الأسواق والمؤسسات المالية الكفؤة ، لا تكفي عملية "تصحيح الأسعار" لتعزيز تعبئة المدخرات والوساطة المالية . وتحرير أسعار الفائدة لا يمكن أن يحسم المشكلة المزدوجة التي تتمثل في غياب المشاريع التي تعتبرها المصارف مشاريع سليمة وعدم تلبية احتياجات صغار المنتجين . وينبغي أن يتركز الاهتمام في الأجلين القصير والمتوسط على تعزيز هذه المؤسسات وذلك بإزالة القيود التي تعوق تشغيلها بالطرق الموضحة أعلاه . وبالنسبة لبعض البلدان الأقل نمواً ، قد يكون توسيع نطاق التمويل المصرفي الذي يجسد ملامح "النظام المصرفي العالمي" أنسب طريق لتنويع حوافظ المصارف وتوسيع قاعدتها الضيقة الحالية . وقد يكون تطوير أسواق رأس المال مسألة هامة على الأجل الأطول ، بل إن هذه الأسواق يحتمل أن تضطلع بدور مفيد ، ولكن ذلك لن يتحقق إلا في مرحلة لاحقة من مراحل التنمية الاقتصادية .

وفي التحليل النهائي ، نجد أن تجربة أقل البلدان نمواً في محاولتها الرامية لإصلاح السياسة العامة لتعبئة الموارد المحلية خلال العقد المنصرم توحي بأن تدابير "الحلول الارتجالية" التي تعتمد على مؤشرات الأسعار . وتركز اهتمامها على

الاستقرار المالي والنقدي ، لا يحتمل أن تحقق زيادة مستدامة في الموارد المحلية . ولا يمكن أن تتحقق هذه الزيادة إلا من خلال تدابير سياسية متدرجة ومتوالية ومنسقة بصورة سليمة ، تركز اهتمامها على تخفيف القيود الهيكلية المعتادة في النظم المالية والتمويلية لأقل البلدان نموا .

تدفق الموارد الخارجية

تعتمد أقل البلدان نموا بشكل حصري تقريبا على المساعدة الإنمائية الرسمية في توفير احتياجاتها من التمويل الخارجي ونظرا لأن فرص وصولها إلى الأسواق المالية الدولية والاستثمارات المباشرة الأجنبية محدودة ، فإنها لم تتمكن من الاستفادة من زيادة تدفق الموارد الخارجية إلى البلدان النامية ، التي حدثت في السنوات القليلة الماضية . ولم تزد ، بالقيمة الحقيقية ، المساعدة الإنمائية الرسمية أو التدفق الصافي الإجمالي للموارد إلى أقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة .

ومنذ اعتماد برناج العمل ، تأثرت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً سلبياً بسبب نتيجتين من نتائج الانتكاس . الأولى ، أن الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة لم يتبع بالقدر الذي كان متوقعا ؛ والثانية أن المساعدة الإنمائية الرسمية كثيرا ما تأثرت سلبياً بفعل قيود الميزنة في البلدان المتقدمة النمو أكثر من الأشكال الأخرى للإنفاق الحكومي ، ونتيجة لذلك ، أصبحت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً تمثل نسبة صغرى من رقم إجمالي صغير ، إذ انخفضت من ٠,٠٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي الموحد لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ إلى ٠,٠٨ في المائة في عام ١٩٩١ . ومن وجهة نظر قصيرة الأجل ، لا يمكن التقليل من أهمية الإبقاء على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ، مع تفضيل زيادتها ، في وقت تواجه فيه أقل البلدان نمواً ذاتها صعوبات كثيرة . وينبغي للبلدان المانحة أن تنفذ ، على الأجل الأطول ، الاجراءات التي دعت إليها الفقرة ٢٣ من برنامج العمل من أجل بلوغ الهدف المتفق عليه بتخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً .

وبالإضافة إلى التدهور الكمي ، هناك مصدر آخر للصعوبات ، ألا وهو تشدد اشتراطات للمعونة والتعقيدات التي يتعين على أقل البلدان نمواً أن تواجهها في هذا الصدد ؛ فالكثير من المساعدات التي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية ترتبط الآن بالسياسات التي تتبعها البلدان المستفيدة ، وخصوصاً فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والاقتصادية . وتشمل الاهتمامات المحددة التي يؤكدها المانحون ليس فقط الإصلاح

القطاعي والاقتصادي الكلي ، بل أيضا تخفيف حدة الفقر ، وحماية البيئة ، والتنمية المستدامة ، والمشاركة الشعبية في التنمية ، ونشر الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، وسلامة الحكم ، وخفض الانفاق العسكري . وقدم المانحون من أعضاء لجنة المساعدة الانمائية شروطاً خاصة للمعونة ومساعدة إنمائية رسمية واسعة النطاق لتخفيف عبء الديون إلى أقل البلدان نمواً . ولكن قليلين منهم هم الذين وضعوا فيما يبدو استراتيجيات معونة مخصصة لأقل البلدان نمواً على وجه التحديد .

وفي الوقت نفسه ، تؤدي حالة الانتكاس الراهنة وسياسات الميزنة الصارمة في البلدان المانحة ، والمطالبات الجديدة المتعلقة بالموارد المالية الخارجية وآثارها على مخصصات المعونة في المستقبل إلى تكثيف الضباب حول الوضع المرتقب للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم إلى أقل البلدان نمواً . وهناك أيضا ضغوط متزايدة على ميزانيات المعونة من أجل توفير مساعدة إنسانية وغوثية طارئة ، يمكن أن تتم على حساب الموارد الخاصة بالانشطة الإنمائية .

وفي مناخ تنافسي متزايد للمعونة ، من المحتم أن يبحث شركاء أقل البلدان نمواً في التنمية احتياجات هذه البلدان الخاصة للمساعدة ، وأن يتخذوا الخطوات الضرورية لكفالة مخصصات المعونة . وبذلك يضمنون تحقيق زيادة كبيرة وهامة في مستوى الدعم الخارجي لجهود السياسات الوطنية تتمشى مع الالتزامات التي قطعها الطرفان على حد سواء في برنامج عمل باريس .

الديون الخارجية

بالرغم من أن المديونية الخارجية لأقل البلدان نمواً قد استقرت عند حوالي ١١٣ مليار دولار في عام ١٩٩١ ، فإنه لم يحدث أي تحسن أساسي في حالة ديونها . وما زال رصيد ديونها يمثل قرابة ثلاثة أرباع ناتجها المحلي الإجمالي الموحد ، بل إنه يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي كله في ١٧ بلداً . ويبلغ ما تدفعه أقل البلدان نمواً لخدمة الديون ٢٢ في المائة من حصائل صادراتها . وإذا ما أخذت في الحسبان المدفوعات المجدولة التي كانت واجبة السداد ولكن تعذر سدادها ، فإن النسبة تكون أعلى كثيرا . وإذ عجز العديد من أقل البلدان نمواً عن الوفاء الكامل بالتزاماتها تجاه خدمة الديون ، فقد تراكمت عليها المتأخرات وسعت إلى إعادة جدولتها . وفي غياب تدابير معززة لتخفيف الديون ، من المحتمل أن تزداد شدة المديونية الخارجية لأقل البلدان نمواً ككل في المستقبل القريب . وتشير أحدث التنبؤات عن خدمة الديون إلى أن نسبة خدمة ديون أقل البلدان نموا ستزداد إلى ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٣ طبقا للافتراضات المتفائلة عن أداء الصادرات (ولا يدخل في ذلك المدفوعات إلى صندوق

النقد الدولي) . ونتيجة لذلك ، ليس من الصعب استبعاد احتمال استمرار عدد كبير من أقل البلدان نمواً في سداد ما عليها من متأخرات .

ولقد أثبتت تدابير تخفيف الديون التي استفادت منها أقل البلدان نمواً في السنوات الأخيرة - وخصوصاً من خلال إلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية تنفيذاً لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥(د-٩) ، وإعادة الجدولة في نادي باريس ، وبرنامج المساعدة الخاص الذي يرعاه البنك الدولي (والذي يستحق الاستفادة منه ٢٣ بلدا أفريقيا من أقل البلدان نمواً) - أنها غير كافية لتخفيف عبء الديون التي تثقل كاهلها . ومن الضروري اتخاذ إجراءات أشد من أجل تخفيف أعباء أرصدة ديون هذه البلدان وخدمة تلك الديون بشكل حاسم .

إن الملامح المحددة للمديونية الخارجية لهذه البلدان (أي الحصة الغالبة للتمويل الرسمي طويل الأجل في الرصيد الكلي للديون وخدمتها) ينبغي أن تجعل بالإمكان إجراء تخفيف إضافي كبير للديون عن طريق تدابير معززة يتخذها الدائنون الرسميون . وبالنسبة للديون الثنائية ، ينبغي أن تتضمن التدابير توفير تمويل إنمائي جديد مستمر في شكل منح أو شبه منح ؛ واتخاذ تدابير بشروط ترينيداد كمعلم مرجعي في نادي باريس (إن لم يكن الإلغاء الكامل لديونها الإنمائية الرسمية تمشيا مع الاقتراح الذي قدمته هولندا في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً) ؛ وتشجيع البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وبعضها من الدائنين الرئيسيين لعدد من أقل البلدان نمواً ، على اتخاذ تدابير مماثلة لإلغاء الديون وتخفيفها ، بما في ذلك إجراء تخفيف إضافي لديون المساعدة الإنمائية الرسمية ، وتقديم مزايا مماثلة لجميع البلدان الأقل نموا التي اتخذت سياسات اقتصادية تؤهلها لأن تُخفف عنها ديونها الرسمية ، بما في ذلك البلدان التي تجنبت حتى الآن إعادة جدولة ديونها .

وفي حين أن حصة الديون المتعددة الأطراف في إجمالي الديون الخارجية لأقل البلدان نمواً ما فتئت تزداد وخصوصا منذ عام ١٩٨٩ فإن التدابير التي ترمي إلى تخفيف عبء خدمة تلك الديون كانت محدودة حتى الآن . لذلك ينبغي تجهيز الآليات اللازمة لتخفيف التزامات الديون المتعددة الأطراف لأقل البلدان نمواً ، وخصوصا بتوفير موارد تساهلية إضافية لهذه البلدان ومساعدتها على الانتظام في سداد التزاماتها وكذلك ما عليها من متأخرات .

وسيتعين على أقل البلدان نمواً أن تضطلع بدور أكبر في تحقيق المزيد من تخفيف الديون باعتمادها سياسات اقتصادية من شأنها أن تبرر إجراء تخفيف على نطاق واسع ، ووضعها أو تعزيزها لبرامج ملائمة لإدارة الديون .

فرص التبادل التجاري لأقل البلدان نمواً وجولة أوروغواي

إن الانخفاض في حصة أقل البلدان نمواً من التجارة العالمية خلال الثمانينات إلى مستوى أدنى بكثير من حصتها في الانتاج العالمي يشير إلى أن فرص التبادل التجاري المتاحة لهذه البلدان ربما تكون قد تقلصت بشدة . إلا أنه يشير أيضا إلى أنه تظل هناك إمكانية كبيرة للتوسع التجاري لم تستغل في بلدان كثيرة ، نظرا لأن تلك البلدان كانت أكثر دينامية كشركاء تجاريين في عقدي الستينات والسبعينات . وليس بإمكان أقل البلدان نموا أن تقوم بمفردها بعكس اتجاه الحالة الراهنة ، نظرا لأن الانخفاض الكبير في معدل تبادلها التجاري كان له تأثير خطير على استثماراتها في قطاع المواد القابلة للتجارة . ويقتضي استئناف مشاركتها السابقة في التجارة الدولية استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي . وتكتسي عملية تحرير التجارة ووضع القواعد في جولة أوروغواي أهمية خاصة في هذا السياق .

ويؤيد الاتجاه الملتزم السائد والفاعل في الجولة الحالية للمفاوضات وضع نظام يميل إلى توحيد ضوابط التجارة ، وإعطاء دور أكبر للأسواق في تحديد أنماط التجارة . وفي هذا الإطار أقرت المفاوضات رسميا الرأي القائل بضرورة إيلاء اعتبار خاص للبلدان الأشد فقراً . وتبقى على وجه التحديد مسألة ما ينبغي أن ينطوي عليه ذلك وكيفية تحقيقه موضوعا للمناقشة .

وفيما يتعلق بالمسائل التجارية التقليدية ، سيؤثر الدافع المستمر لتحرير التجارة على إمكانات التصدير في أقل البلدان نمواً وعلى قدرتها على شراء واردات من الخارج . وباعتبارها مصدرة للمنتجات الأولية الاستوائية في مواجهة السلع المصنعة ، فإنه من غير المحتمل أن تصبح هذه البلدان من بين المستفيدين الرئيسيين من أي نمو في الدخل العالمي ينجم عن جولة أوروغواي ، نظرا لأن معظم هذه المنتجات يتسم بدخل منخفض ومرونة في العرض . وعلاوة على ذلك ، فإن أي منافع قد تحصل عليها هذه البلدان يمكن أن يبطل آثارها تآكل الأفضليات الحالية التي توفر فرصاً محسنة للوصول إلى أسواق معينة وعلاوة على ذلك ، فإن أقل البلدان نمواً ، المستوردة الصافية للأغذية ، ستتأثر تأثرا خطيرا من ارتفاع الأسعار العالمية لمنتجات المنطقة المعتدلة نتيجة لتحرير (تجارة) القطاع الزراعي على النحو المقترح ما لم يتخذ المجتمع الدولي تدابير تعويضية ملائمة .

واعتمادا على مضمون الصفقة المجملة النهائية ، سيتعين الحكم على التحسينات التي تتحقق في فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على ضوء الالتزامات الإضافية

التي ستطالب بالإضطلاع بها في مجالات تدابير الاستثمارات ذات الصلة بالتجارة ، وجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ، والخدمات . ويعتبر التطبيق المرن في هذه المجالات الجديدة أمراً ضرورياً لإقامة القاعدة التكنولوجية والصناعية المطلوبة لتعزيز مشاركة هذه البلدان في التجارة العالمية .

دور المنظمات غير الحكومية

خلال العقدين الأخيرين تعاظمت مشاركة المنظمات غير الحكومية ، الوطنية والأجنبية على حد سواء ، في عملية تنمية أقل البلدان نمواً ، مع تكاثر عددها واتساع نطاق أنشطتها الإنمائية لتشمل مجالات جديدة . وأصبح إسهامها اليوم ملحوظاً بشكل خاص في مجالات مثل الصحة ، والتغذية ، والسكان ، والتعليم ، والزراعة ، والتنمية الريفية والمجتمعية ، والبرامج الهادفة للمرأة ، والشباب ، وتخفيف حدة الفقر ، وحماية البيئة . وقد اشتركت عوامل عديدة في دفع هذه المنظمات إلى الاضطلاع بهذا الدور المتنامي مثل فعاليتها في إيصال الخدمات بتكلفة منخفضة (خصوصا إلى الشعوب الفقيرة والشعوب التي تعيش في أماكن نائية) . كما تتوفر لديها ميزة المرونة في الاستجابة والاعتياد على الظروف المحلية ، والمشاركة النشطة مع جماعات المستفيدين . وأدت التغييرات السياسية التي حدثت في العديد من أقل البلدان نمواً إلى تهيئة إمكانيات أكبر لتعزيز مشاركة هذه المنظمات في عملية التنمية . ومن التطورات الهامة الأخرى التي حدثت مؤخرا الزيادة المطردة في حجم الموارد الخارجية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً عن طريق المنظمات غير الحكومية .

وبالرغم من ذلك ، يبدو أنه لا توجد ثقة متبادلة بقدر كاف في العلاقات بين حكومات أقل البلدان نمواً والمنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية . فعلى سبيل المثال ، تطالب الحكومات بمساءلة هذه المنظمات وبامتثالها للأولويات الرسمية ، بينما تصر المنظمات على التمسك باستقلالها . وقد كان ذلك سببا لنشوء صراع في بعض الأحيان ومن الممكن أيضا أن يكون الحجم المتنامي للأموال الأجنبية التي تتلقاها هذه المنظمات مصدرا للتوتر . كما أن العلاقات بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية لا تخلو ، بالمثل ، من مشاكل تنجم أساساً عن اللاتماثل في قوتها المالية والمؤسسية .

ومن المسائل الحاسمة البحث عن أفضل السبل لتعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية في جهود التنمية لأقل البلدان نمواً . ولبلوغ هذه الغاية يتعين على حكومات أقل البلدان نمواً أن تضع سياسات تجاه المنظمات غير الحكومية ، أو أن تعطي المزيد من الوضوح للسياسة العامة القائمة . ويجب أن تحظى هذه المنظمات بالاعتراف

والشرعية والاستقلال ، وأن تستنبط الاليات اللازمة لإجراء حوار عن السياسة العامة على الصعيد الوطني وفيما يتعلق بتنسيق الأنشطة في الميدان . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للمنظمات المانحة الرسمية أن تدعم هذا الحوار عن السياسة العامة ، وأن توفر الدعم التقني والمالي الكافي والقابل للتنبؤ إلى كل من الحكومات والمنظمات غير الحكومية الوطنية . وسيكون من الضروري أن تواصل المنظمات غير الحكومية في البلدان المانحة الاضطلاع بدورها الهام في تعبئة الموارد ، وبوسعها أن تقدم إسهاماً هاماً في التعزيز المؤسسي للمنظمات غير الحكومية الوطنية في أقل البلدان نمواً . ويمكن لهذه الفئة الأخيرة أن تقوم من جانبها بتعزيز مساهمتها بقدر كبير في عملية التنمية "بزيادة نسبة مشاركتها فيها" (مما يوفر سبباً وجيهاً للتعزيز المؤسسي) وبربط الهياكل الريفية والمحلية على نحو أوثق بأعمالها الإنمائية .

وأنا على ثقة من أن التحليل الوارد في هذا التقرير سيفيد الحكومات في استعراضها للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات وفي تقرير الاجراءات التي يلزم اتخاذها لعلاج أوجه القصور .

(توقيع) ك. ك. س. دادزي
الأمين العام للأونكتاد

أولا - التطورات الاقتصادية الأخيرة في أقل البلدان نموا

ألف - خلفية

بدأ عقد التسعينات بنبرة متفائلة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ؛ فقد اتخذت التوقعات بالنسبة لبعضها اتجاها إلى الأفضل بسبب عوامل عديدة[1] . أولا ، إن نحو ثلث هذه البلدان حقق زيادة كبيرة في دخل الفرد تزيد على المحقق في عقد الثمانينات . ثانيا ، إن هذه البلدان شرعت كلها تقريبا ، أو كانت في سبيلها للشروع في تنفيذ اصلاحات اقتصادية كبرى للتعجيل بتنميتها . وعلاوة على ذلك ، اتخذت خطوات كبيرة في العديد من هذه البلدان صوب نشر الديمقراطية ، والمساءلة العامة ، وحسن الادارة ، وهي أمور تكمل المسيرة صوب الاصلاح الاقتصادي . ثالثا ، مع تغير المناخ السياسي الدولي ، كان من المتوقع أن تستفيد هذه البلدان من ذلك التغير من نواح عديدة ، كزيادة الاستقرار الداخلي ، وحدوث تدفقات اضافية من الموارد الخارجية ، وتحسن فرص الوصول إلى الأسواق في حالة اختتام جولة أوروغواي بصورة مرضية . وقد أقرّ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً هذا التقدير المتفائل بالتزام دولي مجدّد بالشراكة في التنمية .

إلا أن هذا الشعور بالتفاؤل خفّ نتيجة لحالة عدم التيقن إزاء امكانيات الانتعاش الفورية من الانتكاس الاقتصادي في الاقتصاد العالمي . واستمرت حالة عدم التيقن هذه سائدة . ويعتبر طول مدة الانتكاس الحالي غير العادية من المسائل التي تثير القلق . وتوفّر استجابة معظم البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة للحوافز التي توفرها السياسات العامة التقليدية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي سببا اضافيا للقلق ، وهي تتصل بمقاومة المجتمعات لاستخدام بعض أدوات هذه السياسات مع تقلص فعالية هذه الأدوات في حد ذاتها . وتؤثر البيئة الاقتصادية العالمية المفتقرة إلى اليقين حتما على تقدير التوقعات لتنمية أقل البلدان نموا على الأجل المتوسط .

ويمكن التمييز بين اتجاهين بارزين ومتناقضين تناقضا حادا في عملية التنمية لأقل البلدان نموا . فقد أظهرت بعض هذه البلدان قدرة كبيرة على مواجهة سلسلة من العوامل الخارجية المعاكسة ، مثل تباطؤ الأداء في الاقتصاد العالمي ، والانخفاض الملازم له في الطلب على صادراتها ، وانخفاض أو عدم كفاية تدفق الموارد الخارجية ، وصمدت في بعض الحالات حتى لظروف الطقس غير المؤاتية . وبالرغم من تلك الصعاب ، استطاعت هذه المجموعة من البلدان أن تزيد معدلات مدخراتها واستثماراتها وأن تثابر في بذل جهودها لتحقيق الاصلاح الاقتصادي .

وفي بلدان عديدة أخرى ، وصلت عملية التنمية إلى حالة توقف تقريبا . فالحروب الأهلية والنزاعات الاجتماعية ألحقت بها ، بقدر الكوارث الطبيعية ، خسائر فادحة في الأرواح البشرية ودمارا في بنيتها الأساسية المادية ، التي كثيرا ما عجزت حتى في أكثر الظروف مؤاتاة عن أن تقدم أي دعم يذكر لأنشطتها الانتاجية . وبالاضافة إلى ذلك ، لم تقلّ درجة تعرّض العديد من أقل البلدان نموا لخطر الصدمات الخارجية ، كما بيّنت أزمة الخليج الفارسي في عام ١٩٩١ أو الكوارث الطبيعية المتواترة .

وهناك أيضا تصوّر ، ربما تكون له أسباب قوية ، بأنه نتيجة للتغيّرات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية التي حدثت في السنتين الماضيتين في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا أصبح يتعيّن على أقل البلدان نمواً أن تتنافس مع تلك البلدان ومع بلدان نامية أخرى على التدفق المحدود للموارد الخارجية من البلدان المتقدمة . ومع انتهاء الحرب الباردة ، فإن أقل البلدان نمواً ، التي كان بوسعها من قبل أن تمارس قدرا من النفوذ بسبب موقفها الجغرافي السياسي والاستراتيجي الذي كان يهم هذه الدولة أو تلك من الدولتين العظميين ، لم يعد بوسعها أن تفعل ذلك الآن . وفيما يتعلق بالتوقعات الخاصة بالتبادل التجاري ، لم يتضح بعد كيف ستؤثر التجمعات الاقتصادية أو الكتل التجارية الجديدة الآخذة في الظهور في شتى بقاع العالم - المتقدم والنامي على حد سواء - على اقتصادات أقل البلدان نموا ، مع التنفيذ التدريجي للترتيبات الجديدة . وعلاوة على ذلك ، هناك تصوّر بأن الاهتمام بمشاكل تنمية مناطق أخرى ، الذي كان موجودا في بعض البلدان الرئيسية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، يأخذ الآن مكانا ثانويا يلي الاهتمام بمشاكل الاقتصاد المحلي .

باء - الأداء الاقتصادي العام

الأحوال الاقتصادية العالمية

لم يرتفع معدل الناتج والاستثمار على المستوى العالمي إلا بقدر معتدل منذ بداية التسعينات ، ويعود سبب ذلك إلى حد كبير إلى تنفيذ سياسات انكماشية في بلدان عديدة من خلال تدابير مالية تقييدية عامة تؤثر على الانفاق العام بشكل خاص . وكان الهدف الأولي لهذه التدابير هو احتواء ضغوط التضخم . إلا أن الانتكاس الأشد وطأة دفع إلى بؤرة الاهتمام مسألة وضع مزيج من تدابير السياسة العامة القادرة على انعاش العمالة ونمو الناتج ، حتى لو كان ذلك ينطوي على المخاطرة بزيادة هامشية في التضخم[٢] .

وكما يمكن أن يرى من الجدول ١ فإنه بعد نمو الناتج المحلي الاجمالي في العالم بنسبة ١,٩ في المائة في عام ١٩٩٠ (مقابل ٣,١ في المائة في عام ١٩٨٩) ركد الناتج في عام ١٩٩١ . وبذلك يكون قد حدث انخفاض للعام الثاني على التوالي . ولئن كان من المتوقع أن يكون الناتج في عام ١٩٩٢ أعلى حديا عن عام ١٩٩١ ، فإن النتيجة المحتملة هي أن ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للسنة الثالثة على التوالي . وتشير التوقعات لعام ١٩٩٣ إلى أن هناك توسع بسيط في الناتج بنسبة ٢ في المائة تقريبا .

الجدول ١: مؤشرات اقتصادية عالمية مختارة

المؤشر	١٩٨٠-١٩٩٠ المتوسط السنوي	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢ (أ)	١٩٩٣ (ب)
	(التغيّر بالنسبة المئوية)				
الناتج المحلي الاجمالي	٣,٩	١,٩	-	١,٥	٣,٠
حجم التجارة العالمية	٤,٣	٤,٥	٣,٢	٥,٣	٦,٣
أسعار السلع الأساسية الأولية من غير الوقود	٠,٤-	٠,٥	٥,٧-	١,٤	٦,٩

المصدر: الأونكتاد ، تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩٢ (UNCTAD/TDR/12) ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92.II.D.7 ؛ ومصادر دولية أخرى .

(أ) تقديرات .

(ب) تنبؤات .

إن معدّل أداء الاقتصاد العالمي يحدده إلى حد كبير أداء البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، التي تستأثر بنحو ٧٠ في المائة من الناتج العالمي . ومع ذلك ، فإن دورة النشاط الاقتصادي الحالي في هذه البلدان تبدو مختلفة بشكل ملحوظ عن مثيلتها في فترات الانتكاس والانتعاش السابقة لأسباب معقدة إلى حد ما ومنطوية على عوامل هيكلية بالاضافة إلى عوامل الدورة الاقتصادية . وقد أدت الاختلالات المستمرة الهيكلية في الميزانية ، والمستوى المرتفع بشكل غير عادي لمديونية المؤسسات والافراد وما يلازمه من إجهاد للنظام المصرفي والمالي إلى هز ثقة المستهلكين والمستثمرين على حد سواء ، هذه الثقة التي تعد أمرا ضروريا لتحقيق انتعاش قوي ومستمر . ومما لا شك فيه أن مقرري السياسات العامة في هذه البلدان

يواجهون مجموعة من الخيارات الصعبة بشكل غير عادي ، خصوصا بالنظر إلى اختلاف المصالح الوطنية التي ينبغي التوفيق بينها وبين الحاجة إلى تنسيق ادارة الاقتصاد الكلي لاقتصاداتهم وتجنب اللجوء إلى التدابير الحمائية وغيرها من التدابير التقييدية للتجارة .

إن هذه العوائق الهيكلية للانتعاش القوي ، التي كانت تتراكم خلال الثمانينات أصبحت متأصلة بعمق ومقاومة للعلاجات قصيرة الأجل . لهذا ، فإنه حتى في البلدان التي خففت تدريجيا من سياستها النقدية ، كانت استجابة السياسة العامة غير كافية مما أدى إلى إرجاء الانتعاش الاقتصادي لتلك البلدان وللعالم ككل .

وربما تكون أوجه عدم اليقين التي تكتنف النتيجة النهائية لجولة أوروغواي قد أسهمت أيضا في تقويض ثقة المستثمرين ، وخصوصا فيما يتعلق بالاستثمار في البلدان النامية[٣] . كما أن الاضطرابات الأخيرة في أسواق المال والنقد الأجنبي في البلدان المشتركة في نظام النقد الأوروبي الموحد بسبب السياسات الاقتصادية الداخلية المتباعدة إلى حد كبير نتيجة للاتجاهات المختلفة للأسعار والانتاجية ضاعفت من مناخ عدم التيقن الاقتصادي في العالم المتقدم النمو . وكشفت عملية التصديق على معاهدة ماستريخت النقاب ، على نحو غير متوقع ، عن الكثير من التوترات التي تواجه الجماعة الأوروبية والتي ربما تكون قد ولّدت الشكوك حول سرعة التكامل مع ما يترتب على ذلك من نتائج على الاستثمار وقطاع الأعمال بشكل عام .

ومن بين البلدان النامية ، تواصل اقتصادات معظم بلدان جنوب شرقي آسيا تجربة النمو القوي ، ومن المتوقع أيضا حدوث تحسينات في أمريكا اللاتينية . ومع ذلك ، فإن النمو في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء سيستمر ضعيفا في أحسن الظروف ، مع زيادة الخسائر في الأرواح البشرية ورأس المال نتيجة للجفاف والنزاعات الأهلية . وبالنسبة للاقتصادات التي تمر بالمرحلة الانتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية وفي الاتحاد السوفياتي سابقا ، ستكون سنة ١٩٩٣ سنة أخرى من سنوات الانخفاض الكبير في الناتج الكلي وتقلص مستويات المعيشة[٤] . وتشير التنبؤات لعام ١٩٩٣ إلى أن الاتجاه الانخفاضي الذي شهدته اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء والاقتصادات التي تمر بالمرحلة الانتقالية في الأعوام الماضية لن يتغير مساره هذا العام .

وهكذا ، فإن الحالة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن على نقيض تام مع التوقع الذي ساد عندما اعتمد برنامج العمل في عام ١٩٩٠ ، والذي مؤداه أن عقد التسعينات سيبشر بفترة من التوسع المستقر في التجارة والناتج العالمي من شأنها أن تسهم في زيادة تدفق الموارد على أقل البلدان نموا وفي تحسين فرص التبادل التجاري

مع تلك البلدان . ويمكن التشكك في درجة الالتزام تجاه أقل البلدان نموا على وجه الخصوص نظرا لانشغال البلدان المتقدمة بمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية المنوه بها أعلاه . وعلاوة على ذلك ، فإنه يبدو أن التدابير المالية الصارمة التي يجري تطبيقها للتغلب على حالات العجز الكبير في الميزانيات تؤثر أيضا على الالتزامات التي قطعت في باريس فيما يتعلق بتدفق الموارد على أقل البلدان نموا . كما تؤثر الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة على المصدرين الآخرين الرئيسيين للنقد الأجنبي لأقل البلدان نموا ، ألا وهما الدخل من الصادرات والتحويلات المالية . وأدى ضعف الطلب العالمي إلى خفض أسعار معظم المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا ، وعلى وجه أخص أسعار السلع الأولية .

وكثيرا ما أثبتت الجهود الفردية التي بذلها العديد من أقل البلدان نموا لتعويض انخفاض أسعار الصادرات بزيادة حجم الصادرات أنها تحقق نتائج سلبية ، والواقع أنها تؤدي إلى زيادة انخفاض الأسعار .

وتعد التحويلات المالية الخاصة من المسائل الهامة للعديد من أقل البلدان نموا . إلا أن تقلص فرص العمل لرعايا هذه البلدان في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية أدى إلى حدوث انخفاض حاد في النقد الأجنبي من هذا المصدر بل وإلى توقفه تقريبا في بعض الحالات .

وخلاصة القول إن التغيرات المعاكسة وغير المتوقعة في الأحوال الاقتصادية العالمية منذ بداية عقد التسعينات أعاقت بشكل خطير مقدرة معظم أقل البلدان نموا على تقديم الاسهام المتوقع منها لتنفيذ برنامج العمل .

نمط النمو في أقل البلدان نموا

ومع ذلك فإنه لا يمكن قصر تعليل الأداء العام غير المرضي لأقل البلدان نموا على البيئة الاقتصادية العالمية وحدها . فهناك فيما يبدو عوامل أخرى متزايدة الأهمية لتعليل ذلك ، منها الكوارث الطبيعية ، والكوارث التي من صنع الانسان في العديد من أقل البلدان نموا ، واحتمالات استمرار عدم الاستقرار السياسي في بلدان أخرى .

وتشير التقديرات إلى أن الناتج الكلي في أقل البلدان نموا استعاد حيويته قليلا في عام ١٩٩٢ بعد أن عانى انخفاضا بنسبة ٠,٢ في المائة في عام ١٩٩١ . وفي السنوات الثلاث جميعها منذ عام ١٩٨٩ ارتفع الناتج بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في

السكان ، وبذلك يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض في كل من السنوات الثلاث . ويبدو أنه من المحتمل حدوث انخفاض آخر في عام ١٩٩٣ . ولئن كانت التقديرات تبين أن اقتصادات معظم البلدان الأقل نموا في آسيا والمحيط الهادئ قد حققت نموا بنسبة متواضعة في عام ١٩٩٣ ، فإن الأمر يختلف في أقل البلدان نموا في أفريقيا حيث حدث انخفاض في العديد منها ، ويعود ذلك أساسا إلى الجفاف والمجاعة والحروب الأهلية . ومن الواضح أن البلدان الأفريقية المتضررة تواجه مشاكل يستعصي حلها تعوق استئناف عمليتي النمو والتنمية (انظر الجدول ٢) .

الجدول ٢: النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في أقل البلدان نموا ، ١٩٩١-١٩٩٣

(بالنسبة المئوية)

	١٩٩١	١٩٩٢ (أ)	١٩٩٣ (ب)
جميع أقل البلدان نموا	-٠,٢	-	١,٤
منها:			
أفريقيا	-١,٢	-٠,٩	١,٦
آسيا والمحيط الهادي	٠,٩	١,٠	١,١

المصدر: حسابات أجرتها أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات مقدمة من مشروع "لينك" وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) تقديرات .

(ب) تنبؤات .

ويتضح ضعف أداء أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة بالمقارنة بالفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ من الرسم البياني ١ . فقد بلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي نحو ٢,٥ في المائة في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ ، ولكنه كان سلبيا في عام ١٩٩١ . ويختلف ذلك تماما عن أداء البلدان النامية ككل ، حيث ازداد الناتج فيها بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ١٩٩١ .

الرسم البياني ١: مؤشرات اقتصادية رئيسية لأقل البلدان نموا ، ١٩٨٥-١٩٨٩ و١٩٩١

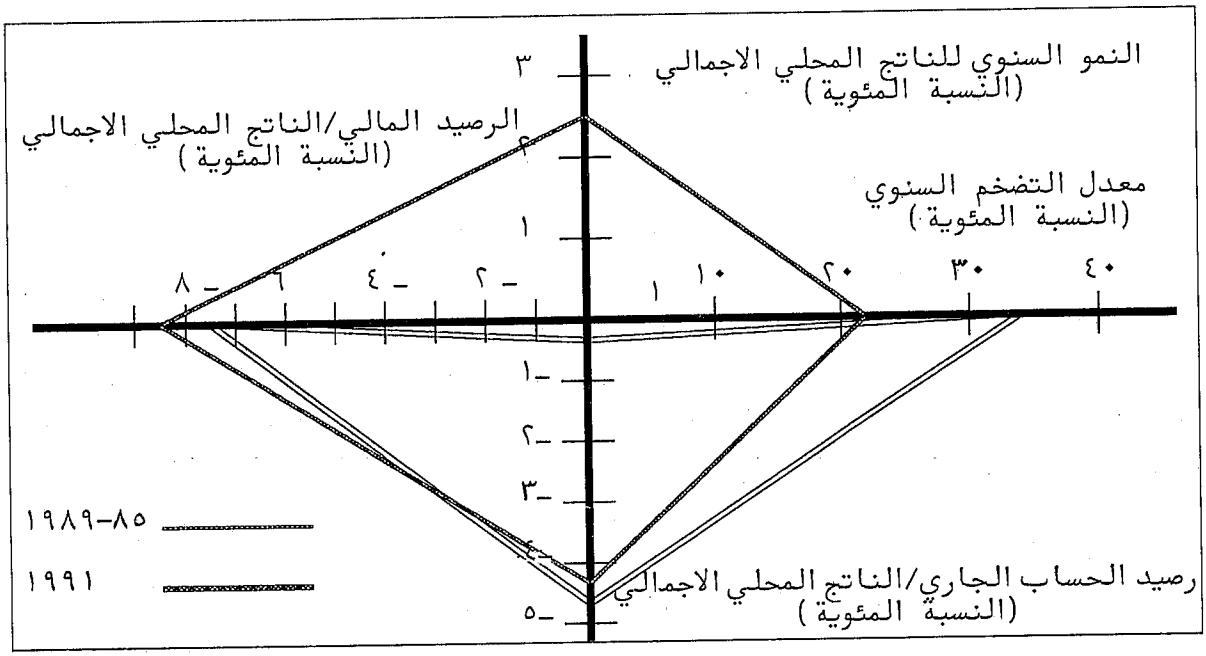

المصدر: حسابات أجرتها أمانة الأونكتاد استنادا إلى قاعدة بيانات النظام الشامل والمترابط للنمذجة والتحاليل .

وقد اكتسب التضخم زخما في معظم أقل البلدان نموا في عام ١٩٩١ ، لأسباب متنوعة ، أهمها التغيرات واجراءات التكيف في السياسة الاقتصادية التي شملت بصفة خاصة إلغاء الضوابط التنظيمية من على الأسعار ، لا سيما أسعار الأغذية ، وإجراءات التكيف الضريبي ، وتخفيضات قيمة العملة . واقتصر تصدي حكومات أقل البلدان نموا للتضخم على الاجراء التقليدي المتمثل في اتخاذ تدابير لتنظيم الطلب وخفض الانفاق العام ، وزيادة المتطلبات القانونية من الاحتياطي المصرفي ، ومعدلات اعادة الخصم ، وإدخال أو تخفيض نظام السقوف الائتمانية أو تعديل أسعار الفائدة على الودائع والقروض . وكثيرا ما أدت هذه التدابير إلى تفاقم التوترات الاجتماعية نتيجة لفرض أعباء التكيف غير المقبولة على السكان ، وخصوصا الفئات الأقل قدرة على التكيف مع نقصان القوة الشرائية .

وبالمقارنة بالفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ ، تكون حالات العجز في الحساب الجاري لأقل البلدان نموا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي قد زادت أيضا في عام ١٩٩١ وإن كان بنسبة قليلة نتيجة في المقام الأول لانخفاض الناتج الكلي لا نتيجة لأي تغيير هام في أنماط التجارة والتمويل . ومن ناحية أخرى ، حدث بعض التحسن في الحالة المالية كما يتضح من الرسم البياني ١ . ومع ذلك تحققت في حالات كثيرة ، هذه النتائج أساسا من خلال تخفيضات في الانفاق العام كثيرا ما كانت تحدث في إطار برامج التكيف الهيكلي ، وبقدر أقل كثيرا من خلال سياسات موجهة لزيادة ايرادات الحكومة(٥) .

إلا أن الصورة العامة للضائقة والركود الاقتصاديين في أقل البلدان نموا تخفي طائفة عريضة من الحالات . فالصراعات الأهلية والنزاعات العسكرية كثيرا ما أدت إلى توقف عملية التنمية تقريبا في العديد من أقل البلدان نموا (مثال ذلك أفغانستان والصومال وليبيريا وجزء كبير من موزامبيق واثيوبيا) . وكانت هذه البلدان قد صُنّفت في تقرير عام ١٩٩١ ضمن مجموعة البلدان التي تعاني من ركود أو انخفاض شديد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(٦) . ، وهذا الاتجاه يبدو أنه قد استمر . وما لم يتم التغلب على مشاكل الحكم في هذه البلدان فلن تكون هناك فيما يبدو سوى فرصة ضئيلة للعودة إلى النمط العادي للنمو .

ويتعين على أقل البلدان نموا الجزرية أن تتصدى للمشاكل الناجمة عن عزلتها وطبيعتها الأرخبيلية في أحيان كثيرة بالاضافة إلى المشاكل الكامنة في وضعها الأقل نموا ، ويشكل صغر حجمها من حيث الأرض والسكان وبعدها عن المراكز الاقتصادية الرئيسية قيودا اضافية على التنمية فيها (انظر النص المنفصل ١) .

النص المنفصل ١: <u>التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا الجزرية</u>

من بين أقل البلدان نموا البالغ عددهم ٤٧ بلدا ، يوجد ١١ بلدا جزريا . ومن القضايا الحاسمة التي تواجه هذه البلدان في عقد التسعينات كيفية تحقيق التنمية المستدامة . وتعد هذه المشكلة من المشاكل المثيرة بشكل خاص في الجزر المرجانية الواطئة (ملديف وتوفالو وكريباتي) ، حيث يمكن أن يتعرض بقاؤها المادي لخطر ارتفاع منسوب مياه البحر المرتبط بالاحترار العالمي . وتعتبر النظم الايكولوجية لهذه الجزر هشة بشكل عام . ويضاعف النمو السكاني الذي خفّ إلى حد ما من خلال الهجرة ، من الضغط على الموارد في هذه البلدان . وعلاوة على ذلك ، فإن السياحة التي توفر فرصا اقتصادية هامة يمكن أن تسبب تدهورا بيئيا ما لم يتم تنظيم استخدام المناطق الساحلية تنظيما حسنا .

وتعتبر اقتصادات هذه البلدان مرتفعة التكلفة بسبب الافتقار إلى وفورات الحجم في توفير البنية الأساسية والخدمات العامة وبسبب مشاكل النقل . وتعني عدم قابلية التقسيم في مستوى التشغيل لعدد كبير من المرافق الضرورية أن أصغر وحدة في هذه المرافق أكبر من امكانية استخدامها الاستخدام الكامل . وعلاوة على ذلك ، فإن تسعة من هذه البلدان الجزرية الأقل نموا أرخبيلية . وتبعد عاصمة كريباتي بمسافة تزيد على ٠٠٠ ٣ كيلومتر عن الجزر الخارجية لهذا البلد . وبالاضافة إلى ذلك ، تواجه هذه البلدان التكاليف المرتفعة للنقل الدولي المرتبطة ببعدها عن الأسواق ومصادر الامدادات الرئيسية وانخفاض حجم البضائع المشحونة التي كثيرا ما تكون غير متوازنة بين أحجام التصدير والاستيراد

إن الهيكل الحالي لهذه الاقتصادات أصبح في وضع يجعل معظم البضائع التي تستهلك محليا تنتج في أماكن أخرى وتصبح المصادر الرئيسية لحصائل النقد الأجنبي تتكون من الخدمات وخصوصا السياحة والتحويلات المالية . وتعتبر المساعدة الانمائية الرسمية أمرا بالغ الأهمية في هذه البلدان ، إذ تجاوزت قيمتها ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في ثمانية منها في عام ١٩٨٩ مقابل نسبة مئوية يبلغ متوسطها ١٢ في المائة في أقل البلدان نموا ككل .

وتتسم اقتصادات أقل البلدان نموا الجزرية بكونها غير مستقرة بسبب انفتاحها البالغ ، وضيق مجال الأنشطة الاقتصادية فيها ، وأيضا لتعرضها للكوارث الطبيعية ، لا سيما الأعاصير والبراكين والزلازل . ويمكن أن يكون لهذه الكوارث تأثير ضخم على هذه الاقتصادات الصغيرة جدا .

وتظل مسألة ما يشكل أفضل سبيل لتحقيق التنمية المستدامة في هذه البلدان من المسائل المفتوحة للمناقشة . وبالنسبة لتوفالو وكريباتي ، وهما أصغر بلدين في هذه المجموعة ، قد يكون المدخل إلى كفالة مستويات معيشة مستدامة هو تأمين دخول ريعية من الخارج (تحويلات مالية ، معونات ، تراخيص صيد أجنبية) . أما البلدان الأخرى في هذه المجموعة فقد يكون من المستصوب أن تعدّ لها مجموعة استراتيجيات لتعزيز صادراتها من الخدمات (التي تشمل السياحة أو الخدمات المالية الخارجية) وتنمية متكاملة للموارد البرية والبحرية لتلبية طلبات أسواق معينة من المنتجات التي تلائم البيئة . إن ملديف ، التي حققت معدلات نمو عالية منذ منتصف الثمانينات تقوم على التوسع في السياحة والمصايد التجارية ومؤخرا جدا صناعة الملابس ، تعتبر نموذجا يمكن تقديمه في هذا الصدد .

ومن الأفكار الجديدة اعتماد تخصّص مرن كنهج لتنظيم الانتاج . وجوهر هذا النهج هو التنافس على أساس المنتجات وليس على أساس الأسعار . ويتحقق ذلك بانشاء مجموعة متنوعة من الصناعات الصغيرة . ولكنها عالية القيمة ، يكون التصميم هو المكون الرئيسي فيها ، وتكون كل جوانب الانتاج من ادارة وتصميم وتوزيع وتوفير لعوامل الانتاج إلى التفكير الاستراتيجي متسمة بالمرونة . وقد لقي هذا النهج التأييد فيما يتصل بتنظيم أنشطة للصناعات التحويلية في الجزر الكبرى والأكثر ثراءً* . إلا أنه يمكن تطبيقه أيضا على الجزر والقطاعات الأخرى . وإذا ما اعتمد هذا النهج فسيكون من الأمور الحيوية الاستثمار في إنشاء شبكات معلومات تربط الجزر بعضها ببعض وبالعملاء أيضا . وأيا كانت استراتيجية التنمية الملائمة التي ستتبع ، فإن هناك مطلبا حاسما ، ألا وهو تنمية القدرات البشرية المحلية على أن تكون قادرة على المواجهة والاستجابة بمرونة وإبداع للصدمات الاقتصادية المعاكسة وغيرها من التغيرات التي قد تنجم عن عوامل من خارج البلد أو من داخله .

* R. Murray, "Flexible specialization in small island economies: the case of Cyprus", in F. Pyke and W. Sengenberger (eds.), Industrial Districts and Local Economic Regeneration (1992) .

وكان الأداء الاقتصادي في عدد آخر من أقل البلدان نموا أكثر تشجيعا بقدر ما تحقق من الزيادات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ . وقد واصلت بلدان مثل بوتسوانا وليسوتو وملديف أداءها القوي في مجال النمو ، ويبدو أن حصائل دخلها من منتجات التصدير غير التقليدية والخدمات المتنوعة كتنوع اقتصاداتها (بوتسوانا ـ الماس وملديف ـ السياحة وليسوتو ـ دخل خدمات غير العوامل) كانت تمثل العوامل الرئيسية التي قام عليها أداؤها العالي في النمو . ففي نيبال ، زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥,٥ في المائة في السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ ، ومن المتوقع أن يزاد في السنة المالية ١٩٩١/١٩٩٢ بنسبة تبلغ حوالي ٣ في المائة استنادا إلى البيانات المتعلقة بالشهور التسعة الأولى من هذه السنة . ويعود الأداء الطيب الذي حققته نيبال خلال السنوات الأخيرة لحد ما إلى التوسع في القطاع السياحي الذي لا يخلو مع ذلك من مخاطر (انظر النص المنفصل ٣) . وفي بنغلاديش ، فإن الزيادة في الناتج الاجمالي التي بلغت ٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ انخفضت إلى النصف تقريبا ، وأصبحت ٣,٣ في المائة في عام ١٩٩١ . ويعود ذلك لحد كبير إلى التغير في أحوال الطقس . إلا أنه بالرغم من ذلك زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . ومن ناحية أخرى ، فإن التطورات الأخيرة في أوغندا تقدم

دليلا واضحا على زيادة الاستقرار الداخلي في ذلك البلد ؛ فقد حقق تطبيق سياسة عامة مؤاتية وإطار تنظيمي ايجابي تأثيرا مفيدا على الاقتصاد المحلي . وتبين التقديرات أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ارتفع بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩١ .

وتختلف الظروف التي استطاعت هذه البلدان الأقل نموا أن تحقق في ظلها النمو الاقتصادي اختلافا كبيرا . وتبين التجارب الأخيرة لهذه البلدان بوضوح أن لدى أقل البلدان نموا المقدرة على توليد الزخم الضروري للنمو والتنمية ، وأنها قادرة على دعمهما .

النص المنفصل ٣: السياحة والبيئة في نيبال

في عام ١٩٥٣ حقق رجلان إنجازا بطوليا رائعا في مملكة نيبال ما زلنا نتذكره ونعجب به . فقد استطاع السير ادموند هيلاري وتينزينغ نورغاي أن يضعا قدميهما على قمة جبل إيفرست ، وهو أعلى قمة جبل على ظهر الأرض . وبالنسبة لهما كان ذلك الانجاز الذي لم يسبق له مثيل ، خاتمة لمغامرة مضنية ومحفوفة بالمخاطر . وبالنسبة لنيبال كان أول خطوة كبيرة تخطوها صوب تجارة السياحة الدولية .

ومنذ ذلك الحين ، أدت مناظر نيبال الطبيعية الخلابة وتراثها الحضاري الثري إلى جعلها مكانا مفضلا يؤمه الرحالة الدوليون . وأخذ السائحون من كل أنحاء العالم يتوافدون على ذلك البلد بأعداد دائمة التزايد . وفي عام ١٩٨٨ ، الذي يعد عام الذورة ، وصل عددهم إلى ٣٦٦ ٠٠٠ سائح ، أي ما يزيد على ضعف عدد السائحين الذين كانوا يذهبون إلى ذلك البلد منذ عقد مضى . وزاد أيضا عدد البعثات الكشفية التي شقّت طريقها إلى قمة جبل إيفرست زيادة ملحوظة ، بحيث لم يعد بالامكان ضمان قضاء ولو لحظة واحدة في عزلة فوق سقف العالم . وأصبحت السياحة تشكل أحد الدعائم الأساسية لاقتصاد ذلك البلد . وتسهم صناعة السياحة إسهاما كبيرا في ايرادات نيبال من العملات الصعبة . وخلال عقد الثمانينات بلغ متوسط الايرادات السنوية من السائحين ٤٧,٦ مليون دولار ، وهو يقابل نحو ٥٨ في المائة من حصيلة نيبال السنوية من تصدير السلع التجارية بالعملات القابلة للتحويل . وقد تعززت الروابط بين السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة ، والحرف اليدوية ، والبناء ، والتجارة أو النقل في الداخل ، وبذلك وفّرت فرصا جديدة للعمل .

بيد أن للسياحة تكاليف خافية ، أغفلت لوقت طويل ، وقد أخذت تظهر الآن بوضوح أكثر فأكثر . فالسياحة مسؤولة عن تسارع ازالة الغابات وتراكم

الفضلات . وبينما يحتاج البيت النيبالي إلى نحو ٢٢ كيلوغراما من الخشب يوميا ، فإن الشخص الواحد من الرحالة يستهلك خلال رحلته ما متوسطه ١٨٦ كيلوغراما من الخشب ، بينما المتسلق للجبل ، الذي يعتمل عادة على مخيمات من منتصف الطريق إلى القمة ، يحتاج إلى ما يزيد على ١٠٠٠ كيلوغرام من الخشب ، الذي يؤخذ عادة من الغابات التي تغطي منحدرات الجبل . ونتيجة لذلك ، حدث نضوب سريع للموارد الحرجية في المناطق المفضلة للسائحين ، مما أدى إلى تقلص مذهل لقدرة الغابات المتبقية في الجبل على استيعاب المياه . ويربط علماء عديدون ذلك بظاهرة الفيضانات المدمرة والخسائر الكبيرة في التربة الفوقية التي أثرت مرارا وتكرارا على المناطق الشاسعة الواقعة في الأحواض الدنيا لأنهار الهملايا ، المكتظة عادة بالسكان ، مع تقلص الغابات التي تغطي مناطق تدفق المياه .

ومن مصادر الأضرار المماثلة من وجهة النظر البيئية ، زيادة حجم القمامة التي يخلفها السائحون وراءهم . ووفقا لما تقوله "رابطة متسلقي جبال نيبال" ، تقدر كميات القمامة التي تتركها نحو ١٣٠ بعثة كشفية لجبل إيفرست بما يزيد على ٥٠ طنا ، أو ما يقرب من ٤٠٠ كيلوغرام للبعثة الواحدة . وتتراوح محتويات هذه القمامة بين الصناديق المصنوعة من اللدائن والمواد الكيميائية وأجهزة صعود الجبل وبقايا حطام طائرة عمودية . ونظرا لأن معظم هذه النفايات لا يتحلل إلا ببطء وقد لا يتحلل بالمرة ، فإن نتيجة ذلك نشوء مخاطر بيئية تتمثل بشكل خاص من تلوث مياه القرى الواقعة في الوديان المنخفضة .

وتدرك حكومة نيبال إدراكا متزايدا هذه الآثار السلبية الناجمة عن السياحة والحاجة إلى اتخاذ تدابير وقائية مدروسة بعناية . وهي تقوم ، بالتعاون مع منظمات غير حكومية شتى ، بدراسة مقترحات ترمي إلى إجراء عملية تنظيف كبرى للمنطقة المحيطة بجبل إيفرست .

وعلاوة على ذلك ، يجري النظر في وضع خطط للحد من عدد السائحين السنوي وتقليص حجم البعثات الكشفية . وكخطوة أولى لتعبئة الموارد الضرورية ولزيادة الانتقائية ، زادت الحكومة الرسوم على الرحالة ومتسلقي الجبل زيادة كبيرة . ومن المقرر أن يتم في مرحلة تالية اقامة مستودعات للوقود ووضع صناديق لجمع القمامة على طول الطرق الرئيسية للرحالة بغية حماية الغابات والحفاظ على نظافة البيئة . وأخيرا يجري إعداد حملات توعية لكل من السائحين والسكان المحليين حول قضايا البيئة حتى يمكن المحافظة على روعة سقف العالم لأجيال عديدة مقبلة .

حالات الطوارئ الغذائية المتعاظمة

يعزى الكثير من ضعف الأداء لدى العديد من أقل البلدان نموا إلى القطاع الزراعي وتعرّضه لخطر الجفاف المتكرر وعدم الاستقرار السياسي وما يترتب عليهما من آثار سلبية على الناتج الزراعي . وبالاضافة إلى ذلك ، حُرم القطاع الزراعي منذ وقت طويل في العديد من أقل البلدان نمواً من الحصول على نصيب كاف من استثمارات القطاعين العام والخاص على حد سواء ، وعانى من آثار الهجرة من الريف إلى الحضر على معدلات التبادل التجاري ومن وجود هيكل للحوافز المؤاتية للأنشطة غير الزراعية . وهكذا ، تعرضت الامدادات الزراعية ، وخصوصا إمدادات الأغذية ، للخطر بشكل مستمر .

وقد واجه ١٤ بلدا أفريقيا من أقل البلدان نموا (اثيوبيا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزائير وزامبيا والسودان وسيراليون والصومال وليبيريا وليسوتو ومدغشقر وموريتانيا وموزامبيق) حالات طوارئ غذائية غير عادية في عام ١٩٩٢ . وكانت الحالة مفجعة بشكل خاص في الجنوب الأفريقي وشرقي أفريقيا وفي بلدان القرن الأفريقي بسبب الآثار المشتركة للجفاف الذي لم يسبق له مثيل وللحروب الأهلية المستمرة في بلدان عديدة .

ونتيجة لذلك ، انخفض نصيب الفرد من انتاج الأغذية في عام ١٩٩١ في العديد من أقل البلدان نمواً بما تصل نسبته إلى ١٦ في المائة عن متوسط الانتاج في السنوات الخمس السابقة ، وهو مستوى كان في حد ذاته يقل عن المستوى الذي كان سائدا في بداية عقد الثمانينات (انظر الجدول ٣) . وقد استمر هذا الاتجاه في عام ١٩٩٢ أيضا .

ونظرا للنقص الكبير في انتاج الحبوب في البلدان المصابة بالجفاف سيكون من الضروري زيادة الكميات المستوردة زيادة كبيرة إذا ما أريد الابقاء على مستويات التغذية المنخفضة للغاية أصلا (انظر الجدول ٣) . ونظرا لأن معظم هذه البلدان غير قادرة على تمويل مثل هذا المستوى من الاستيراد التجاري للأغذية ، تبقى جهود الاغاثة الدولية الضخمة الوسيلة الوحيدة لتجنب انتشار النقص في الأغذية وانتشار المجاعات[٧] . (انظر الفصل التالي أيضا) .

ومن المعرّضين للخطر بشكل خاص شعب الصومال . فقد ضاعفت الحرب الأهلية والتناحر الإثني من آثار الجفاف والمجاعة ، حيث أصبحت مستودعات الأغذية والامدادات الغذائية أهدافا عسكرية . وبالاضافة إلى ذلك ، أدى تدمير الكثير من البنية الأساسية المادية لذلك البلد - الطرق والجسور ومهابط الطائرات ومرافق التخزين - والتعرّض لخطر الموت أو لاصابات خطيرة لمن يحاول توصيل الامدادات الغذائية لمن يحتاجون إليها ، كل ذلك أدى إلى الحد من نطاق وفعالية تدابير الاغاثة الدولية .

الجدول ٣: انتاج الحبوب واستيرادها ومتطلبات المعونة الغذائية في أقل البلدان نموا المتضررة من الجفاف في أفريقيا

البلد	نصيب الفرد من انتاج الأغذية ١٩٩١ (النسبة المئوية للمتوسط السنوي للفترة ١٩٨٥-١٩٩٠)	انتاج الحبوب الاجمالي ١٩٩٢	متطلبات الاستيراد من الأغذية ١٩٩١-١٩٩٢ (النسبة المئوية للمتطلبات في ظل الظروف العادية)	متطلبات المعونات الغذائية
بوتسوانا	٨٨	٢٤	١١٤	٠٠٠
اثيوبيا	٩٦	٩٣(أ)	١٣٨	٢٢٩
ليسوتو	٨٦	٤٧	١١٣	١٨٦
مدغشقر	٩٣	٩٨	١٠٧	١٠٠
ملاوي	٩٣	٤٦	٢٠٠	٢٩٣
موزامبيق	٨٨	٤١	١٩٤	١٨٠
رواندا	٩٦	٩٩	١٥٦	١٥٠
الصومال	٨٤	٣٧(أ)	٣٥٠	٦٩٨
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨٧	٨٥	٢٥٣	٣٨٢
زامبيا	١٠٠	٣٦	٣٣٦	١٨٦

المصدر: بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ؛ الأمم المتحدة ومؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي "حالة الطوارئ لمواجهة آثار الجفاف في الجنوب الأفريقي . النداء الموحد للأمم المتحدة ومؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي" ، أيار/مايو ١٩٩٢ .

(أ) السنة المحصولية ١٩٩١/١٩٩٢ .

ويبدو أن تقديم معونات غذائية هو السبيل الوحيد لحماية القطاعات الأضعاف من السكان - الأطفال والحوامل والمرضعات والمرضى والمسنين والمعوقين - الذين يعانون بالفعل من المشاكل المتصلة بالجفاف ، وخصوصا من انهيار الامدادات الغذائية التقليدية ومن ارتفاع أسعار الأغذية المشتراة تجاريا .

ونظرا لأن أقل البلدان نمواً هم أساسا من بلدان الاقتصادات التي تعتمد على الريف والتي تعد فيها الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي ، فقد انتشرت آثار الجفاف وامتدت إلى القطاعات الأخرى ، مصيبة بالشلل النشاط الاقتصادي ككل . وهكذا ، سبب انخفاض مناسيب مياه الأنهار والبحيرات إغلاق محطات توليد القوى من الطاقة المائية ، مما أثر بشكل مباشر على الانتاج الصناعي والعمالة ، وأثر في التحليل النهائي على مستويات الدخل للقوة العاملة غير الزراعية ، التي حرمت في نفس الوقت من الدعم الذي يتيحه نظام المؤازرة الريفي التقليدي . وبالاضافة إلى ذلك ، أدى عدم وجود مياه شرب مأمونة إلى انخفاض مستوى الاصحاح وإلى زيادة حادة في حالات الاصابة بالأمراض التي تنقلها المياه . وما لم تصل مساعدة دولية إلى مناطق الجفاف بسرعة فإن حسب البقاء سيدفع أعدادا كبيرة من سكان المناطق المنكوبة إلى الهرب منها ، مما يطلق العنان لسيل آخر من اللاجئين في هذه المنطقة .

وفي حين أن معظم المساعدة المطلوبة وهي في شكل معونة غذائية ستخفف من شدة الحالة الغذائية على الأجل القصير ، فإن النتائج الاقتصادية للجفاف ستستمر على الأرجح لوقت طويل . وسيؤدي انخفاض أحجام الصادرات إلى زيادة إجهاد موازين المدفوعات في هذه البلدان بينما ستكون زيادة الواردات من الأغذية على حساب السلع الوسيطة والانتاجية ، وبالتالي فإنها ستؤثر على الاستثمار والنمو في المستقبل . وستجهد الطاقة التشغيلية لشبكة النقل في المنطقة المنكوبة بالجفاف إلى أقصى حد لها ، ونظرا للقيود اللوجستية الحالية فإن زيادة الطلب على طاقة النقل لشحن الأغذية سيضع أقل البلدان نموا غير الساحلية (بوتسوانا وبوروندي ورواندا وزامبيا وليسوتو وملاوي) في موقف صعب بشكل خاص .

ومع ذلك ، هناك أيضا بعض أقل البلدان نمواً ، توافقت فيها ظروف طقس جيدة مع تغيرات في السياسات الزراعية ، وخصوصا فيما يتعلق بالتسعير والتسويق لكل من المنتجات والمدخلات الزراعية ، واقترنت بتحسن فرص الوصول إلى مرافق الائتمان ، وقد عززت هذه البلدان إنتاجها الزراعي . وهناك العديد من أقل البلدان نمواً في غربي أفريقيا (بوركينا فاصو وتشاد وغينيا بيساو ومالي والنيجر) لديها فوائض اقليمية من الأغذية تزيد على ٠٠٠ ١٠٠ طن من الحبوب بعد أن جنت محصولا جيدا بشكل غير عادي . إلا أن المشاكل المالية واللوجستية التي لم تتم تسويتها أعاقت التوزيع السريع للأغذية على السكان الذين هم أحوج إليها في هذه البلدان .

الجدول ٤: ميزان المدفوعات الموحد لأقل البلدان نموا(أ)

(ببلايين الدولارات)

البند	١٩٨٠-١٩٨٥ (المتوسط السنوي)	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(ب)
ميزان الحساب الجاري	ـ٩,٩	ـ٩,٩	ـ١٠,٥	ـ١١,٨	ـ ١٢٠	ـ١٣,٨	ـ١٣,١
الميزان التجاري	ـ٧,٥	ـ٦,٤	ـ٦,٧	ـ٧,١	ـ٧,١	ـ٨,٤	ـ٨,٢
الصادرات فوب	١١,٩	١١,٦	١٢,٨	١٤,٤	١٥,١	١٥,١	١٥,٣
الواردات فوب	ـ١٩,٥	ـ١٧,٩	ـ١٩,٥	ـ٢١,٤	ـ٢٢,٢	ـ٢٣,٥	ـ٢٣,٥
ايرادات من خدمات ليست داخلة في عوامل الانتاج	٢,٤	٢,٣	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٣,٠	٣,٠
مدفوعات لخدمات ليست داخلة في عوامل الانتاج	ـ٥,٦	ـ٥,٣	ـ٦,٠	ـ٦,٤	ـ٦,٥	ـ٧,٠	ـ٧,٠
الدخل الصافي من العمالة	٠,٣	٠٠	٠٠	ـ٠,١	ـ٠,٢	ـ١,٠	ـ١,٠
ايرادات الفائدة	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٧
مدفوعات الفائدة	ـ١,٨	ـ٢,٧	ـ٢,٨	ـ٣,٤	ـ٣,٣	ـ٣,٤	ـ٣,٣
دخل استثماري مباشر (صافي)	٠,٤	٠,٣	٠,٧	ـ٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٧
تحويلات خاصة صافية	٢,٤	٢,١	٢,٥	٢,٤	٢,٢	٢,٠	٢,٤
رصيد رأس المال الجاري(ج)	٩,١	١٠,٨	١١,٥	١٢,٦	١٣,٠	١٢,٩	٠٠
الرصيد العام	ـ٠,٨	٠,٩	١,٠	٠,٨	١,٠	ـ٠,٩	٠٠
التغير في الاحتياطي(د)	٠,٧	ـ١,٠	ـ١,١	ـ٠,٨	ـ١,١	٠,٩	٠٠

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد ، بالاستناد إلى بيانات من صندوق النقد الدولي .

(أ) فيما عدا توفالو .

(ب) أرقام أولية .

(ج) بما في ذلك السهو والخطأ .

(د) بما في ذلك مخصصات حقوق السحب الخاصة وتسييل الذهب .

جيم - القطاع الخارجي

واصلت الاتجاهات الطويلة الأجل للطلب على السلع الأساسية الأولية ، وخصوصا الناجمة عن آثار التغير التكنولوجي ، وإحلال المواد التركيبية الاصطناعية ، وانخفاض كثافة الانتاج السلعي[٨] تأثيرها على نحو غير مؤات على الأسعار العالمية لمنتجات التصدير الرئيسية من أقل البلدان نمواً . وكان للانخفاض الطويل الأجل في الأسعار العالمية للسلع الأولية تأثير حاد بشكل خاص على أقل البلدان نمواً نظراً لتركيزها الشديد في صادراتها على تلك السلع . وعلاوة على ذلك ، تأثرت الصادرات من هذه المنتجات أيضا بعوامل أخرى من عوامل الطلب ، وخصوصا الانتكاس في العديد من البلدان المتقدمة ، والانكماش الحاد في أسواق الصادرات في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق وقيام هذه البلدان بتصفية مخزوناتها من المنتجات التي تنافس صادرات أقل البلدان نمواً (النحاس والقطن) . ونتيجة لذلك ، انخفض مؤشر قيمة الوحدة لصادرات أقل البلدان نموا بنقاط تمثل ٣ في المائة في عام ١٩٩١ . وعلى جانب العرض أدّت الكوارث الطبيعية ، والنقص في الانتاج وخصوصا في الزراعة ، وقيود ميزان المدفوعات التي تؤثر على الواردات من السلع الوسيطة والسلع الانتاجية إلى منع أقل البلدان نموا من الاستفادة الكاملة من امكاناتها التصديرية في عام ١٩٩١ .

ميزان المدفوعات

كان العجز في الحساب الجاري لأقل البلدان نموا ككل ، البالغ نحو ١٣,١ ملياراً من الدولارات ، أقل قليلا (بنحو ٠,٣ مليار دولار) عن عام ١٩٩٠ . بيد أنه من السابق لأوانه أن تستنتج ما إذا كان هذا التغيّر قد جاء نتيجة لعوامل قصيرة الأجل ، أو أنه يعتبر الأثر الأول لتدابير التكيف التي اتخذتها أقل البلدان نموا لخفض الاختلالات في ميزان مدفوعاتها .

الميزان التجاري

بالرغم من الأحوال غير المؤاتية في الأسواق فقد استطاعت أقل البلدان نمواً أن تحقق زيادة في إجمالي قيمة صادراتها السلعية بنسبة ٥,٢ في المائة في عام ١٩٩١ ، ومع ذلك ، فإن هذه القيمة لم ترتفع إلا في عدد صغير نسبيا من البلدان (أوغندا وملاوي وموريتانيا وميانمار ونيبال في الدرجة الأولى) ، وظلّت ثابتة في البلدان الأخرى ، أو انخفضت في بعض الحالات (أفغانستان وجيبوتي وهايتي) بأكثر من ١٠ في المائة .

وتعتمد أقل البلدان نمواً اعتمادا كبيرا على ما تصدره من سلع أولية كالنحاس والبن والقطن والرّكاز والمعادن والسمك ولبن جوز الهند المجفف والكاكاو والشاي والجوت والفاكهة والحيوانات الحية . وبدأت بلدان قليلة (كبنغلاديش وغامبيا ونيبال وهايتي) تنويع صادراتها بنجاح . فقد وجهت جهودها في مجال التنويع مستخدمة القوة العاملة والمواد الخام والتكنولوجيا المتاحة ، إلى تصنيع سلع استهلاكية ووسيطة بسيطة مثل الأحذية والسجاد والمنسوجات والملابس فضلا عن المنتجات البستانية . إلا أن محاولاتها لتوسيع نطاق صادراتها من هذه المنتجات كثيرا ما تعترضها الحواجز التعريفية وغير التعريفية .

وقد انخفض اجمالي حجم واردات أقل البلدان نموا بنسبة ٠,٥ في المائة سنويا في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩١ وبنسبة ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩١ وحده . ومن الممكن أن يؤدي ضعف الدولار في مواجهة العملات الرئيسية الاخرى ، وخصوصا في النصف الثاني من عام ١٩٩٢ ، إلى انخفاض آخر في أحجام الواردات نظرا لأن أسعار الواردات إلى أقل البلدان نمواً من أوروبا واليابان (المصدران الرئيسيان للامدادات) مقومة بالدولار ، وسوف ترتفع بشكل ملحوظ ، في حين أن أسعار منتجات التصدير لأقل البلدان نموا المقومة أيضا بالدولار ستبقى في مستوياتها المنخفضة الحالية في أحسن الظروف .

أسعار التصدير ومعدلات التبادل التجاري

تعد أقل البلدان نموا ، باعتبارها منتجة حدّية من ناحية الكم وفي أحيان كثيرة من ناحية الجودة أيضا ، المتقبلة للأسعار في الأسواق الدولية للسلع الأساسية . ومن شأن هذا الدور السطحي أن يجعلها معرضة لخطر الاتجاهات الشاذة في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية التي شوهدت طوال السنوات العديدة الماضية . وفي شتى أسواق السلع الأساسية ، تواجه أقل البلدان نموا وضعا تواجه فيه البلدان المستوردة التقليدية كسادا في الطلب على هذه السلع ومخزونا كبيرا ، وهما يشكلان عاملا يزيد من انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا(٩) .

ويبين الجدول ٥ التحركات شديدة التقلب في الأسعار العالمية للسلع الأساسية الرئيسية التي تصدرها أقل البلدان نموا . وبالاضافة إلى التباينات السنوية الواسعة في الأسعار ، كان يتعين على العديد من أقل البلدان نموا أن تتصدى لمشكلة الانخفاض الملحوظ في الأسعار الحقيقية لمنتجاتها التصديرية (كالبن والأرز والكاكاو) . ذلك أن الأسعار الحقيقية الحالية لهذه المنتجات (أي الأسعار الاسمية ، معدلة حسب التغيّرات في قيم وحدة الصادرات للمنتجات التي تصنعها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو) تعتبر دون مستوياتها في عام ١٩٨٠ .

الجدول ٥: الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا(أ)

(أرقام قياسية ، ١٩٨٠=١٠٠)

السلعة الأساسية	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢(ب)
البن	٧٦	٦٥	٦١	٤٧
الأرز	٤٣	٩٠	٩٨	٩٤
النحاس	٥٦	١٦٧	١٤٦	١٤٥
الكاكاو	٧٤	٦٦	٦٣	٥٤
الشاي	٧٧	١٢٤	١١٣	١٢٩
لبن جوز الهند المجفف	٧٣	٦٩	٨٦	١٢٧
القطن	٧٢	١٠٩	١٠٣	١٠٣
الجوت	١٥٦	١٧٧	١٤٩	١٢٧

المصدر: الأونكتاد Monthly Commodity Price Bulletin, 1970-1989 Supplement, and Vol. XII, No. 6; United Nations, Monthly Bulletin of Statistics, Various Issues.

(أ) الأسعار الاسمية مخفّضة بالرقم القياسي للأمم المتحدة لقيم وحدات الصادرات من مصنوعات بلدان الاقتصادي السوقي المتقدمة .

(ب) الربع الثاني فقط .

ويبين الرسم البياني ٢ مدى انخفاض معدلات التبادل التجاري لأقل البلدان نمواً نتيجة للاتجاهات المتباعدة في أسعار صادراتها وواردتها . وبالمقارنة بأسعار وارداتها من المصنوعات من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، كانت أسعار صادراتها في بداية التسعينات تقل بنسبة ٣٠ في المائة عن الأسعار في عام ١٩٨٠ . ولم يكن النمو في الصادرات بمعدل سنوي متوسط يبلغ ٠,٧ في المائة في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩١ كافيا لتعويض الانخفاض في معدلات التبادل التجاري ولمنع حدوث تآكل كبير في القوة الشرائية لصادراتها .

الرسم البياني ٣: معدّلات التبادل التجاري والأرقام القياسية لقيم وحدات التصدير والاستيراد لأقل البلدان نموا ، ١٩٨٠-١٩٩١ (١٩٨٠=١٠٠)

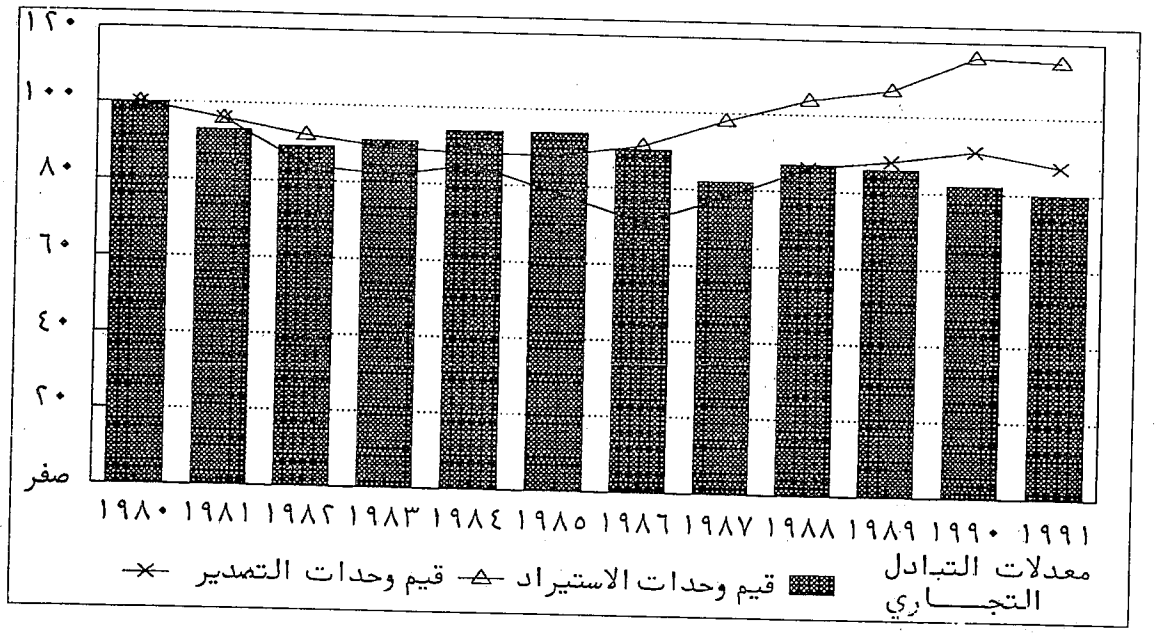

المصدر: UNCTAD, Handbook of International Trade and Development Statistics 1991 (United Nations publication, Sales No. E/F.92.II.D.6).

الحواشي

(١) انظر تقرير عام ١٩٩١ ، الجزء الاول ، الفصلان الاول والثاني .

(٢) نوقشت هذه الحالة في تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩٢ (UNCTAD/TDR/12) ، منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.92.II.D.7 ، الجزء الثاني .

(٣) انظر في هذا الصدد الفصل الخامس من هذا التقرير .

الحواشي (تابع)

(٤) للحصول على تحليل مفصل للحالة الاقتصادية الراهنة في العالم ، انظر: United Nations, World Economic Survey, 1992 (United Nations publications, Sales No. E.92.II.C.1); UNCTAD, Trade and Development Report, 1992 and IMF, World Economic Outlook, October 1992, Washington D.C. 1992.

(٥) انظر أيضا الفصل الثالث من هذا التقرير .

(٦) انظر الجزء الأول ، الفصل الثاني من تقرير عام ١٩٩١ والتذييل .

(٧) قدّرت المتطلبات الفورية للاغاثة الطارئة ولتدابير التنمية طويلة الأجل ، وخصوصا في القطاع الزراعي في البلدان المنكوبة بالجفاف في الجنوب الافريقي بمبلغ ٨٥٦ مليون دولار .

(٨) للاطلاع على المناقشة التفصيلية لآثار الابتكارات التكنولوجية على أسواق السلع الأساسية الأولية انظر: A. Maizels, Commodities in Crisis (Oxford University Press: 1992) .

(٩) تعرّض البن ، وهو منتج التصدير الرئيسي الوحيد للعديد من أقل البلدان نموا ، لهزة شديدة في عام ١٩٩٢ نتيجة للزيادة المفرطة ولضعف الطلب . وتقدر الكميات المخزونة من البن في البلدان المستوردة بما يصل إلى ٩٠ مليون جوال (الجوال به ٦٠ كيلوغرام) ، وهو ما يوازي نحو ضعف المستوى المطلوب . وقد نجم عن ذلك انخفاض صفقات البن الآجلة في عام ١٩٩٢ إلى أدنى مستوى منذ ٢٢ عاما .

Blank page

Page blanche

ثانيا - الزيادة السكانية والسياسات السكانية والأمن الغذائي

يجب أن تولي سياسة التنمية وادارة شؤونها المراعاة الواجبة للبيئة الاقتصادية وكذلك للبيئة السياسية والاجتماعية فضلا عن البيئة الطبيعية التي ترتكز إليها الحياة ووسائل العيش في نهاية المطاف . وفي هذا الصدد لا تختلف حالة أقل البلدان نموا عن حالة البلدان النامية الأخرى . بيد أن المهمة قد تكون أكثر تعقيدا بالنسبة لهذه البلدان لأن العلاقات المشتركة بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية تشكل في الغالب دوائر مفرغة تعزز الفقر .

ويعالج هذا الفصل قضيتين موضع اهتمام متعاظم بالنسبة لحكومات أقل البلدان نموا ، هما السكان (زيادتهم وهيكلهم العمري وتوزعهم الجغرافي) والأمن الغذائي (ضمان حصول جميع الأسر على الغذاء الكافي) . ويجب على حكومات أقل البلدان نموا عندما تقوم برسم السياسات المتعلقة بهاتين القضيتين المحددتين ، أن تركز تركيزا مباشرا على أنماط الحياة التي يعيشها الناس لا على مجرد التلاعب بالأرقام الاقتصادية والمالية الاجمالية ؛ وعليها أن توازن بين الاحتياجات القصيرة الأمد والاحتياجات الطويلة الأمد ؛ وأن تتصدى للعلاقات الشديدة التعقيد والمستغلق عليها فهمها ؛ فالأمن الغذائي والزيادة السكانية عاملان مترابطان ولكن ليس بمجرد علاقة مالتوسية بسيطة . وينبغي بالأحرى النظر إليهما في إطار شبكة أوسع من العلاقات . ويجب أن تتكامل استجابات السياسة العامة مع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، كما عليها أن تعمل على تنفيذ الاصلاحات السياسية الأساسية وتسعى إلى ايجاد طرق كفيلة بكسر طوق الحلقات المفرغة من مثل: انعدام الاستقرار السياسي والتمزق الاقتصادي والمجاعة والفقر والنسبة العالية لوفيات الرضع ونسبة الخصوبة المرتفعة .

ويستعرض الفرع الأول من هذا الفصل الوضع الديموغرافي في أقل البلدان نموا والسياسات السكانية القريبة العهد . ويناقش نتائج الزيادة السكانية السريعة على التنمية الاقتصادية الاجتماعية في أقل البلدان نموا ويشير إلى الطريقة التي يمكن التأثير بها على زيادة السكان وهيكلهم العمري بواسطة اعتماد سياسات اجتماعية واسعة النطاق في مجالات من مثل الصحة والتعليم ووضع المرأة وتنمية الموارد البشرية . وخصص الفرع الثاني لمشاكل الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا والانتاج الغذائي الناشئ وسياسات التسويق والمخزونات وسياسات استهلاك الحبوب والسياسات التجارية . ويعالج الفرع الثالث مشاكل انعدام الأمن الغذائي الخطيرة التي تواجه أقل البلدان نموا في القرن الأفريقي ؛ والحالة هذه حالة قصوى ، بيد أنها تبرز الصلات المعقدة بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي ، وتظهر كيف يؤدي التفاعل بين

الفقر الدائم وأزمات الحكم والكوارث الطبيعية في منطقة ما ، إلى نشوء جوع ومجاعة على نطاق واسع . كذلك يجري استعراض بعض مقترحات السياسة العامة لتحسين الأمن الغذائي في المنطقة .

ألف - السكان وأقل البلدان نموا

تتسم الحالة السكانية في أقل البلدان نموا بسمتين أساسيتين: معدلات الوفيات التي لا تزال رغم انخفاضها ، أعلى في المتوسط مما هي عليه في البلدان النامية الأخرى ؛ بيد أن معدلات الخصوبة تظل عالية جدا ، مع استثناءات قليلة معروفة . ويعني اقتران هاتين السمتين بأن السكان في هذه البلدان على تنام ومن المتوقع أن يستمروا في النمو على نحو أسرع مما هي عليه الحال في البلدان النامية الأخرى(١) .

وعليه ، تواجه حكومات أقل البلدان نموا تحديات سياسية مهمة . وتستمد هذه التحديات والاستجابات السياسية لها ، جذورها من العلاقات المتعددة الموجودة بين الديموغرافيا والتنمية . وبعض هذه العلاقات فوري ومباشر ؛ ففي المجتمعات التي يقل فيها متوسط العمر المتوقع عند الولادة عن ٥٠ سنة والتي يموت فيها طفل من كل خمسة أطفال قبل بلوغه الخامسة من العمر ، تكون نوعية الحياة بائسة . والتنمية من واقع تعريفها ، تشمل الحد من مستويات الوفيات ، وعليه تستخدم المؤشرات من مثل وفيات الرضع والمتوسط العمري المتوقع عند الولادة ، لقياس التنمية ورصدها . والعلاقات الأخرى أكثر تعقيدا ، فمعدلات الزيادة السكانية والهيكل العمري والكثافة السكانية يمكن أن تؤثر فعليا على الأداء الاقتصادي والبيئة . وتتأثر القرارات المتعلقة بمستويات الخصوبة والوفيات وأنماط الهجرة ، في آن معا بانتشار الفقر وبمجموعة متغيرات اجتماعية اقتصادية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية .

ويمكن أن تكون السياسات والبرامج السكانية قائمة إما على التكيف مع السكان كما هي الحال فيما يتعلق بالسياسات القطاعية الهادفة إلى استباق الزيادة السكانية وتخصيص الموارد وفقا لذلك ، أو على التأثير على السكان كما هي الحال فيما يتعلق بسياسات تنظيم الأسرة الرامية إلى تحسين صحة الأم والطفل أو تقليل الخصوبة . وأيا يكن الشكل الذي تتخذه استجابات الحكومات للاتجاهات الديموغرافية ، يتمثل المدخل الأساسي إلى صياغة البرامج والسياسات في '١' تقديرات واسقاطات مفصلة عن السكان حسب العمر والجنس والإقامة والسمات الاجتماعية الاقتصادية ، '٢' قاعدة صلبة للبحوث الأساسية بشأن الصلات بين السكان والتنمية في الإطار الوطني . وفي أقل البلدان نموا ، تعتبر قاعدة البيانات لفهم هذه العلاقات

وصياغة السياسات والبرامج السكانية ، غير وافية ؛ فنوعية الإحصاءات الديموغرافية وكميتها على السواء لا تكفيان .

الاتجاهات في زيادة السكان وهيكلهم العمري(٣)

تتسم أقل البلدان نموا من حيث السكان ، بأنها مجموعة شديدة التغاير . وفي عام ١٩٩٠ ، بلغ عدد السكان في بلد واحد (بنغلاديش) ما يزيد على ١٠٠ مليون نسمة ، وتراوح بين ١٠ ملايين و٥٠ مليون نسمة في ١١ بلدا ، وبين مليون و١٠ ملايين نسمة في ٢٢ بلدا ، وكان أقل من مليون في ١٣ بلدا . وتضم هذه البلدان الـ ١٣ عددا من البلدان الجزرية من مثل ملديف وفانواتو وتوفالو ، تتسم بشدة تدني عدد السكان فيها وانتشارهم أحيانا على مساحات واسعة .

وعلى الرغم من هذا التنوع ، هناك ، مع بعض الاستثناءات الملحوظة ، عدد من السمات النموذجية لديموغرافيا أقل البلدان نموا ؛ فمعدل الزيادة السكانية فيها هو بصورة عامة أعلى منه في البلدان النامية الأخرى ، كما أنه آخذ في التسارع مما يتجه بالتركيبة السكانية إلى توزيع عمري عالي نسبة صغار السن ونسبة إعالة مرتفعة . وتظهر هذه السمات لأن البلد من نوع أقل البلدان نموا عادة ما يكون في المراحل الأولى من عملية التحول الديموغرافي . وقد انخفضت نسبة الوفيات ، ولا سيما وفيات الرضع والأطفال ، مع ازدياد إتاحة الرعاية الصحية والتكنولوجيا الطبية الحديثة ، بيد أن الخصوبة لم تنخفض إلا قليلا ، بل لم تنخفض البتة في العديد من البلدان .

وتقدر الزيادة السكانية في أقل البلدان نموا في الثمانينات بنسبة تبلغ ٢,٦٧ في المائة في السنة ، بعد أن كانت تبلغ ٢,٥٥ في المائة في العقد السابق (انظر الجدول ٦) و٢,٣٧ في المائة في الفترة من ١٩٥٠-١٩٧٠ . ولا يعزى هذا الارتفاع إلى التغيرات في مستويات الخصوبة بل يعزى في المقام الأول إلى ازدياد نسبة المواليد الذين يبقون أحياء دون أن تصيبهم وفيات الرضع والطفولة الأولى(٣) .

وتحاكي الأنماط الديموغرافية في أقل البلدان نموا ، تلك التي كانت موجودة في البلدان النامية الأخرى في فترة سابقة . فمعدلات الزيادة السكانية تماثل ، على وجه التقريب ، المعدلات التي عرفتها البلدان النامية الأخرى في الخمسينات والستينات ، بل تفوقها إلى حد ما في بعض الحالات . كذلك تفوق معدلات الخصوبة في بعض الحالات تلك التي شهدتها البلدان النامية الأخرى حتى قبل بدء انخفاض معدل الخصوبة فيها .

وبسبب انخفاض الخصوبة في البلدان النامية الأخرى نشأ فارق كبير ومتسع بين معدلات الزيادة السكانية في تلك البلدان ومعدلاتها في أقل البلدان نموا . وفي الفترة ١٩٥٠-١٩٧٠ ازداد مجموع السكان في أقل البلدان نموا وفي البلدان النامية الأخرى بالمعدل ذاته عمليا (٢,٢٩ في المائة مقابل ٢,٢٧ في المائة سنويا لكل منها على التوالي) . وفي الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ من جهة أخرى ، بلغت الزيادة السكانية السنوية في أقل البلدان نموا نسبة ٢,٥٥ في المائة في حين بلغت في البلدان النامية الأخرى نسبة ٢,٢٢ في المائة . وفي الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ازداد الفارق اتساعا بحوالي ٠,٦٢ نقطة مئوية (زيادة سنوية مقدارها ٢,٦٧ في المائة في أقل البلدان نموا و٢,٠٥ في المائة في البلدان النامية الأخرى) ، ويتوقع في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ أن يتسع الفارق ليصل إلى ١,٠٤ نقطة مئوية (زيادة سنوية مقدارها ٢,٨٥ في المائة في أقل البلدان نموا و١,٨١ في المائة في البلدان النامية الأخرى) .

ويمكن التيقن من أن هذا الفارق المتسع نشأ في الأغلب عن اتجاهات الخصوبة ، بالنظر إلى التغيرات الحاصلة في المعدل الخام للمواليد والمعدل الخام للوفيات . وبين الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ والفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ هبط المعدل الخام للوفيات في أقل البلدان نموا من ٣٧,٧ في الألف إلى ١٥,٦ في الألف ، وهو انخفاض يبلغ ١٢,١ . وكان الانخفاض في البلدان النامية الأخرى أكبر (بلغ ١٥,٨) إلا أنه مشابه تقريبا ، فقد هبط من ٢٣,٩ في الألف إلى ٨,١ في الألف . لكن فيما يتعلق بالخصوبة ، عرفت البلدان النامية خلاف أقل البلدان نموا هبوطا بلغ ١٦,٩ في المعدل الخام للمواليد ، إذ انخفض من ٤٤,٢ في الألف إلى ٢٧,٣ في الألف ، في حين لم يبلغ الانخفاض في أقل البلدان نموا سوى ٤,٢ (من ٤٨,١ إلى ٤٣,٩) .

وهناك بالطبع بعض الاختلافات بين أقل البلدان نموا وبخاصة بين المناطق والأوضح على الأخص منذ الستينات ، بين البلدان الأفريقية الـ ٣١ منها التي ضمت ٥٣ في المائة من مجموع سكان أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٠ ، وأقل البلدان نموا المتبقية الموجودة في آسيا (باستثناء هايتي) . وبين الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠ والفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ تسارعت الزيادة السكانية بالمعدل ذاته تقريبا في البلدان الافريقية وغير الأفريقية من أقل البلدان نموا (من ٢,١٧ في المائة إلى ٢,٥٥ في المائة في السنة في البلدان الأولى ومن ١,٩٧ في المائة إلى ٢,٣٩ في المائة في الأخيرة) ، كما كانت معدلات النمو ذاتها فيها متشابهة تقريبا . بيد أنه بين الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ والفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ ، شهدت البلدان الأفريقية من أقل البلدان نموا زيادة متسارعة (بلغت ٢,٦٩ في المائة) في حين استقرت الزيادة عند ٢,٣٨ في المائة في أقل البلدان نموا غير الأفريقية . وفي الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ تسارعت الزيادة السكانية مجددا في البلدان الأفريقية من أقل

البلدان نموا (بلغت ٢,٩٣ في المائة في السنة) في حين انخفضت انخفاضا طفيفا (بلغ ٢,٣٥ في المائة) في أقل البلدان نموا غير الأفريقية .

وتتوقع شعبة السكان بالأمم المتحدة تسارعا في الزيادة السكانية في أقل البلدان نموا على المدى القريب ، من ٢,٦٧ في المائة سنويا في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ إلى ذروة تبلغ ٢,٨٥ في المائة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ ، ولكن يعقبه تباطؤ تدريجي حتى نسبة ٢,٠٦ في المائة في الفترة ٢٠٣٠-٢٠٣٥(٤) . وستكون معظم البلدان التي ستشهد تسارعا في الزيادة على المدى القريب في المنطقة الافريقية حيث يتوقع أن ترتفع الزيادة السكانية حتى نسبة ٣,٠٣ في المائة سنويا في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ ، وحتى متوسط ٢,٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٣٥ (مقابل ١,٩١ في المائة لأقل البلدان نموا غير الأفريقية و١,٣٦ في المائة للبلدان النامية الأخرى) . وعليه سيستمر الفارق بين معدلات الزيادة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى ، كما سيظل الفارق قائما بين المعدلات في البلدان الأفريقية وغير الأفريقية من أقل البلدان نموا .

وكما يستدل من مستويات الخصوبة والوفيات المرتفعة في أقل البلدان نموا ، تتسم هذه البلدان بتوزيع عمري عالي نسبة صغار السن ، وقد قدرت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة بحوالي ٤٤,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ . (وكانت تبلغ ٤١,٣ في المائة في عام ١٩٥٠ وارتفعت إلى ٤٤,١ في المائة في عام ١٩٧٠ وبقيت ثابتة تقريبا منذ ذلك الحين) . ويتوقع أن تأخذ النسبة في الهبوط عند انعطافة القرن ، إذ ستبدأ آثار تخفيض الخصوبة بالظهور ، ويتوقع أن تصل في آخر المطاف إلى ٣٥,٩ في المائة في عام ٢٠٢٥ . ويتوقع أن تظل نسبة سكان أقل البلدان نموا في المدارس الابتدائية من الفئة العمرية ٦ إلى ١١ سنة ، عند حوالي ١٦,٥ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ ، ولكن يتوقع أن تنخفض إلى ١٤,٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥ .

وهناك اتجاه مهم في العديد من البلدان إلى ازدياد شيخوخة السكان ، ولكن ليس في أقل البلدان نموا ، حيث استقرت نسبة السكان الذين تفوق اعمارهم ٦٥ سنة عند ٣ في المائة في السنوات الأخيرة .

ونسبة الاعالة ، وتعرَّف بأنها نسبة السكان الذين تتراوح اعمارهم بين صفر-١٤ سنة و٦٥ سنة فأكثر ، إلى نسبة أولئك الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥-٦٤ سنة ، هي مقياس تقريبي للتوازن بين صافي المستهلكين وصافي المنتجين في مجموعة سكانية ما . وقد ارتفعت نسبة الاعالة لأقل البلدان نموا من ٨٠,٥ لكل ١٠٠ في عام ١٩٥٠ إلى ذروة بلغت ٩٢,٣ في عام ١٩٨٠ وتبين التقديرات أنها بلغت ٨٩,٤ في عام ١٩٩٠ (انظر الجدول ٦) . وتخفي هذه الارقام الكلية تنوعا كبيرا في المستويات والاتجاهات

على حد سواء . وتتراوح تقديرات نسبة الاعالة لعام ١٩٩٠ من نسبة تزيد على ١٠٠ لعدد من البلدان الافريقية (فضلا عن اليمن) إلى نسبة تقل عن ٨٠ فيما يتعلق ببنغلاديش وميانمار . ويعكس الانخفاض المتوقع في النسبة الكلية للاعالة ، إلى حد كبير نتيجة الانخفاض السريع الجاري والمتوقع للخصوبة في بنغلاديش . وفي معظم البلدان الافريقية ، تستمر النسبة في الارتفاع حتى بعد انعطافة القرن . وأخيرا تجدر الملاحظة ، كما أشير أعلاه بالنسبة إلى معدلات الزيادة السكانية ، بأن نسب الإعالة التي تزيد على ١٠٠ في أقل البلدان نموا تفوق بكثير تلك التي كانت سائدة في البلدان النامية الاخرى قبل بدء انخفاض الخصوبة فيها . وفي هذه البلدان الاخيرة لم تتعد النسبة أبدا حد ٩٠ وهي آخذة في الانخفاض منذ عام ١٩٧٠ .

السياسات المتعلقة بزيادة السكان والهيكل العمري(٥)

ازداد الوعي بآثار الزيادة السكانية ازديادا لافتا منذ أن اعتمد في عام ١٩٨١ برنامج العمل الجديد الكبير الذي زاد من تشجيع أقل البلدان نموا على تكثيف جهودها لتحقق ، حسب الاقتضاء ، معدلات زيادة سكانية تحقق أمثل درجة توازن في الترابط بين السكان والموارد الاقتصادية والموارد الطبيعية والبيئة . وفي تلك السنة ، اعتبر ١٢ بلدا فقط من أقل البلدان نموا أو حوالي ربع هذه البلدان ، أن معدلات الزيادة السكانية فيها مرتفعة جدا ، وتتدخل ٩ منها مباشرة لتخفيض معدلات الزيادة هذه . بيد أنه في عام ١٩٩٠ ، اعتبر ٢٤ بلدا أو حوالي نصف أقل البلدان نموا ، وهي تضم ما يقرب من ثلثي مجموع سكان أقل البلدان نموا ، أن معدل زيادة سكانها مفرط ؛ وذكر ١٨ بلدا منها أنه يتدخل مباشرة لتخفيض المعدل (انظر الجدول ٧) . كان من بين هذه البلدان الـ ٢٤ بعض أشد البلدان اكتظاظا بالسكان من مثل بنغلاديش ونيبال وبعض البلدان المتسمة بأعلى كثافة سكانية من مثل بوروندي ورواندا وهايتي . وذكرت ستة بلدان من أقل البلدان نموا ، من بينها أربعة بلدان في افريقيا بأنها لا تتدخل مباشرة على الرغم من أن صانعي السياسة فيها يعتبرون أن معدل الزيادة السكانية مرتفع جدا . واعتبرت بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغينيا الاستوائية وكمبوديا أن معدلات الزيادة السكانية فيها منخفضة جدا . ومن بين كبرى أقل البلدان نموا ، التي قُدر عدد سكانها في عام ١٩٩٠ بما لا يقل عن ٥ ملايين نسمة ، اعتبرت سبعة بلدان أن معدلات الزيادة السكانية فيها مرضيا (تشاد وزائير والصومال ومدغشقر وموزامبيق وميانمار واليمن) .

وحمل القلق المتزايد بشأن الزيادة السكانية السريعة ، العديد من أقل البلدان نموا على سن قوانين تبين الأهداف السكانية الوطنية وطرائق تحقيقها . وفي حين كانت بنغلاديش قبل عام ١٩٨٩ البلد الوحيد الذي وضع سياسة سكانية وطنية ،

اعتمدت خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ سياسات سكانية وطنية في بوركينا فاصو (١٩٩١) وجمهورية تنزانيا المتحدة (١٩٩٣) ورواندا (١٩٩٠) وزامبيا (١٩٨٩) وغينيا (١٩٩٣) ومالي (١٩٩٣) ومدغشقر (١٩٩٠) ونيبال (١٩٩٣) والنيجر (١٩٩٣) واليمن (١٩٩١) . ولا تزال السياسات السكانية الوطنية في مراحل الاعداد أو الصياغة في عدد آخر من أقل البلدان نموا ، بما فيها اثيوبيا وأوغندا وبنن وغامبيا وليسوتو وملاوي ؛ وما فتئت بلدان أخرى من مثل توغو وزائير والسودان في المراحل الأولى من النظر في وضع سياسة سكانية وطنية . وفي بعض الحالات ، مثل توغو ، بات ادماج العوامل السكانية في التخطيط الإنمائي بهدف صياغة سياسة سكانية في آخر المطاف ، مكونا واضحاً من مكونات برامج التكيف الهيكلي .

وتحققت أقوى استجابات السياسة العامة ازاء الزيادة السكانية في بنغلاديش حيث يعتبر موضوع السكان لا مجرد قضية ذات أهمية عليا فحسب ، بل ينظر إليه بوصفه مسألة بقاء وطني . ويتمثل أحد أهم أهداف الحكومة في زيادة انتشار موانع الحمل ليرتفع مستواه الحالي من حوالي ٣٣ في المائة إلى ٦٦ في المائة بحلول منتصف التسعينات ، ذلك أن الهدف المنشود يتمثل في بلوغ معدل زيادة صافٍ قدره ١ بحلول عام ٢٠٠٠ .

وعمد بعض من أقل البلدان نموا ، رغم أنها لم تضع بعد سياسات سكانية وطنية ، إلى اتخاذ تدابير تكفل انعكاس الشواغل السكانية على النحو الملائم في عملية التخطيط . وغالبا ما يكون التركيز على برنامج متكامل للسكان والتنمية سمة بارزة أيضا من سمات السياسات العامة . وعلى سبيل المثال ، اتخذت حكومة أوغندا تدابير رامية إلى وضع وتنفيذ برامج لصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة فضلا عن برامج تتعلق بحياة الأسرة ورعايتها ، واشراك المرأة في جهود التنمية . كذلك ، أدركت اثيوبيا أن الزيادة السكانية المرتفعة هي عامل مهم أدى إلى احباط جهودها الانمائية . وبناء عليه ، وضعت الحكومة سياسة شاملة تتصدى فيها لقضيتي الديموغرافيا والتنمية على السواء وتشدد على برنامج سكاني متعدد القطاعات ، بما في ذلك التعليم والاعلام وبرامج خاصة لادماج المرأة في التخطيط الانمائي الشامل . واعتمدت هايتي سياسة ترمي إلى ابطاء معدل الزيادة السكانية بغية التوصل الى معدل وهيكل عمري يتناسبان مع موارد البلاد وقدرتها . وتأمل الحكومة في تخفيض الخصوبة والوفيات تدريجيا وعلى نحو متزامن مع استمرار نمو القوى العاملة . وتشمل التدابير المتخذة لتخفيض الزيادة السكانية ، تعزيز تنظيم الأسرة وتحسين صحة الأم والطفل والتغذية وتعليم السكان ومراقبة الهجرة .

وأقر عدد من أقل البلدان نموا صراحة أنه وجد بعض الصلات المعقدة بين السكان والتنمية عند صياغة البرامج وتحديد الاهداف . وهكذا ، أقرت حكومة سيراليون ، مشيرة إلى تصديقها على اعلان ألما - آتا لعام ١٩٧٨ (٦) الذي دعا إلى توفير "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" ، بوجود صعوبات في تحقيق هذا الهدف نظرا للاتجاهات الديموغرافية القائمة . وأعربت حكومة ليسوتو عن قلقها بشأن تأثير الزيادة السكانية على قطاع التعليم (٧) . وتعتبر ليسوتو وسيراليون على السواء أن الزيادة السكانية السريعة تفاقم مشاكل البطالة والعمالة الناقصة في ظل الظروف الاقتصادية غير المؤاتية في الوقت الحاضر . وذكرت حكومة بوتسوانا الزيادة الديموغرافية بوصفها عاملا يزيد من سوء توزيع الدخل ويستدعي الجمع بين البرامج الجديدة المولدة للدخل وسياسة سكانية شاملة تقوم على تخفيض معدل الزيادة وتحسين تنظيم الأسرة والتعليم (٨) . وأعربت حكومة اليمن عن قلقها من أن تشكل نسبة الاعالة العالية الناشئة عن الزيادة السكانية السريعة عائقا في طريق الاستثمار (٩) .

الخصوبة

مستويات الخصوبة واتجاهاتها

في حين بدأت الخصوبة في الانخفاض في العديد من البلدان النامية ، لا تزال مستوياتها مرتفعة في أقل البلدان نموا . أما المعدل الكلي للخصوبة وهو عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجبهم امرأة واحدة لو قدّر لها أن تعيش حتى آخر سنوات الانجاب وأن تنجب طفلا في كل فترة وفقا لما هو سائد من معدلات الخصوبة بحسب الأعمار ، فيبلغ ٦ أو أكثر في ما يزيد على نصف أقل البلدن نموا . أضف إلى ذلك أن متوسط المعدل الكلي للخصوبة في أقل البلدان نموا ، أي حوالي ٥,٩٧ حسب التقديرات في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ ، مساو لما كان عليه في البلدان النامية الأخرى في الفترة ١٩٥٥-١٩٦٠ (٥,٨٨) .

وبين الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ والفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ انخفض المعدل الكلي للخصوبة في أقل البلدان نموا من ٦,٦٨ إلى ٥,٩٧ وهو انخفاض يبلغ ٠,٧١ مولودا لكل امرأة ، في حين بلغ الانخفاض في هذا المعدل في البلدان النامية الأخرى ١,٩٣ من ٥,٢٥ الى ٣,٣٣ (انظر الجدول ٦) . وهذا الانخفاض في أقل البلدان نموا يعزى كليا إلى انخفاضات ملفتة شهدتها ثلاثة بلدان آسيوية كبرى: بنغلاديش (من ٧,٠٢ الى ٤,٧٢) وميانمار (من ٥,٧٥ إلى ٤,١٦) ونيبال (من ٦,٢٥ إلى ٥,٤٧) . كذلك حدثت انخفاضات هامة في عدد من البلدان الصغرى ، في حين ظل المعدل الكلي للخصوبة في غيرها من أقل البلدان نموا ، ثابتا تقريبا بل ازداد ازديادا طفيفا في عدد من البلدان الافريقية من مثل أوغندا وجمهورية افريقيا الوسطى .

الجدول ٦: المؤشرات الديموغرافية: التقديرات والاسقاطات بالنسبة لأقل البلدان نموا والمجموعات القطرية الاخرى (أ)

أولا - السكان (بالملايين)

المجموعة القطرية	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥
أقل المناطق نمواً (ب):	٢ ٦٤٨,١	٣ ٣١٠,٤	٤ ٠٨٤,٢	٤ ٩٥٠,٣	٧ ٠٦٩,٢
أقل البلدان نمواً المدرجة على القائمة	٣٠٤,٤	٣٩١,٥	٥٠٩,٧	٦٧٥,٣	١ ٢١٥,٣
بلدان أخرى	٢ ٣٤٣,٧	٢ ٩١٨,٩	٣ ٥٧٤,٥	٤ ٢٧٥,٠	٥ ٨٥٣,٩
بقية العالم	١ ٠٤٨,٩	١ ١٣٦,٥	١ ٢١١,١	١ ٢٧٨,٠	١ ٤٠٣,٣
العالم	٣ ٦٩٧,٠	٤ ٤٤٦,٩	٥ ٢٩٥,٣	٦ ٢٢٨,٣	٨ ٤٧٣,٤

ثانيا - معدل الزيادة السكانية (بالنسبة المئوية سنويا)

المجموعة القطرية	١٩٨٠-١٩٧٠	١٩٩٠-١٩٨٠	٢٠٠٠-١٩٩٠	٢٠٢٥-٢٠٠٠
أقل المناطق نمواً (ب):	٢,٢٦	٢,١٢	١,٩٤	١,٤٣
أقل البلدان نمواً المدرجة على القائمة	٢,٥٥	٢,٦٧	٢,٨٥	٢,٣٧
بلدان أخرى	٢,٢٢	٢,٠٥	١,٨١	١,٢٦
بقية العالم	٠,٨٠	٠,٦٤	٠,٥٤	٠,٣٧
العالم	١,٨٦	١,٧٦	١,٦٤	١,٢٤

ثالثا - نسبة الإعالة (ج)

المجموعة القطرية	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥
أقل المناطق نمواً (ب):	٨٣,٧	٧٦,٧	٦٦,٧	٦٣,٦	٥٢,٣
أقل البلدان نمواً المدرجة على القائمة (د)	٨٩,٠	٩٢,٣	٨٩,٤	٨٧,٦	٦٥,٨
بلدان أخرى	٤٩,٤	٨٣,٠	٧٤,٦	٦٣,٥	٥٩,٨
بقية العالم	٥٦,٨	٥٢,٧	٥٠,٤	٥١,٣	٥٧,٥
العالم	٧٥,٣	٦٩,٩	٦٢,٦	٦٠,٩	٥٣,٠

الجدول ٦ (تابع)

رابعا - المعدل الكلي للخصوبة
(لكل امرأة)

المجموعة القطرية	١٩٧٥-٧٠	١٩٨٥-٨٠	١٩٩٥-٩٠	٢٠٠٠-٠٥	٢٠٢٠-٢٥
أقل المناطق نمواً(ب):	٥,٤٢	٤,٢٣	٣,٦٤	٣,١٣	٢,٤٤
أقل البلدان نمواً المدرجة على القائمة(د)	٦,٦٨	٦,٣٩	٥,٩٧	٥,١٢	٣,٤٤
بلدان أخرى	٣,٢٤	٥,٢٥	٣,٩٥	٣,٣٣	٢,٨٤
بقية العالم	٢,٢١	١,٩٣	١,٩١	٢,٠٢	١,٩٠
العالم	٤,٤٦	٣,٦٤	٣,٢٦	٢,٩١	٢,٣٦

خامسا - معدل وفيات الرضع
(لكل ١٠٠٠ مولود)

المجموعة القطرية	١٩٧٥-٧٠	١٩٨٥-٨٠	١٩٩٥-٩٠	٢٠٠٠-٠٥	٢٠٢٠-٢٥
أقل المناطق نمواً(ب):	١٠٥	٨٧	٦٩	٥٧	٣٤
أقل البلدان نمواً المدرجة على القائمة(د)	١٤٨	١٣١	١١١	٩٣	٥٧
بلدان أخرى	٣٦	٩٧	٧٨	٥٩	٤٧
بقية العالم	٢٢	١٦	١٣	٩	٧
العالم	٩٣	٧٧	٦٣	٥١	٣

سادسا - متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)

المجموعة القطرية	١٩٧٥-٧٠	١٩٨٥-٨٠	١٩٩٥-٩٠	٢٠٠٠-٠٥	٢٠٢٠-٢٥
أقل المناطق نمواً(ب):	٥٤,٥	٥٨,٦	٦٣,٤	٦٥,٥	٧١,٣
أقل البلدان نمواً المدرجة على القائمة(د)	٤٣,٦	٤٦,٨	٥٠,٣	٥٣,٦	٦٣,٦
بلدان أخرى	٥٦,٣	٦٠,٧	٦٤,٨	٦٨,٠	٧٣,٠
بقية العالم	٧١,١	٧٣,٧	٧٤,٦	٧٦,٣	٧٨,٦
العالم	٥٧,٩	٦١,٤	٦٤,٧	٦٧,٥	٧٣,٥

الجدول ٦ (تابع)

سابعا - السكان المقيمون في المناطق الحضرية (بالنسبة المئوية من مجموع السكان)

المجموعة القطرية	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥
أقل المناطق نمواً[ب]:	٣٤,٧	٣٨,٨	٣٤,٣	٤٠,٣	٥٦,٧
أقل البلدان نمواً المدرجة على القائمة[د]	١٣,٦	١٦,١	٢٠,٢	٣٥,٧	٤٣,٨
بلدان أخرى	٣٧,٨	٣٠,٥	٣٦,٣	٤٢,٦	٥٩,٤
بقية العالم	٦٦,٦	٧٠,٢	٧٢,٧	٧٥,٨	٨٣,٨
العالم	٣٦,٦	٣٩,٤	٤٣,١	٤٧,٦	٦١,٣

المصدر: التوقعات السكانية العالمية: تنقيح ١٩٩٣ (منشور مقبل من منشورات الأمم المتحدة) .

(أ) جميع الاسقاطات تتعلق بالمتغير المتوسط الأجل ؛ والبيانات عن جميع الفترات هي بيانات القائمة الحالية بأقل البلدان نمواً .

(ب) المجموعات القطرية هي تلك المستخدمة في المصدر . وعليه ، حسبما ورد في النص (انظر الحاشية ١) ، تضم مجموعة "أقل المناطق نموا" جميع مناطق افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا (باستثناء اليابان) وميلونيزيا وميكرونيزيا وبوليتيزيا .

(ج) الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين صفر - ١٤ سنة و٦٥ سنة فأكثر باعتبارهم نسبة مئوية إلى عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ سنة .

(د) باستثناء توفالو وساموا وسان تومي وبرنسيبي ، وفانواتو وكيريباتي ، وهي بلدان لا تتوفر بيانات بشأنها .

الجدول ٧: تقدير الحكومات للمعدلات الوطنية للنمو السكاني وسياساتها إزاءها

(عدد البلدان)

السياسة	معدل الزيادة السكانية يعتبر: شديد الارتفاع ١٩٨٠	١٩٩٠	مرضياً ١٩٨٠	١٩٩٠	شديد الانخفاض ١٩٨٠	١٩٩٠	مجموع عدد البلدان ١٩٨٠	١٩٩٠
التدخل من أجل:								
رفع المعدل	٠	٠	٠	٠	٦	٤	٦	٤
المحافظة على المعدل	٠	٠	–	٣	٠	٠	٠	٣
تخفيض المعدل	٩	١٨	٠	٠	٠	٠	٩	١٨
لم يبلغ عن تدخل مباشر	٣	٦	٢٨	١٧	–	–	٣١	٢٣
المجموع (أ)	١٢	٣٤	٢٨	١٩	٦	٤	٤٦	٤٧

المصدر: ١٩٨٠: الاتجاهات في السياسات السكانية (الدراسات السكانية ، عدد ١١٤) ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.XIII.13 و١٩٩٠: رصد حالة السكان في العالم لعام ١٩٩١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92:XIII.2) .

(أ) باستثناء فانواتو في عام ١٩٨٠ ، التي لم تتوفر معلومات بشأنها .

وما هو مثير للقلق بصورة خاصة في ظل المناخ الاقتصادي القاسي الحالي ، هو معرفة ما اذا كان الضيق الاقتصادي يعيق انخفاض الخصوبة . وهناك على سبيل المثال أدلة كثيرة على أن الفقر يشجع على زيادة حجم الأسرة (١٠) . ويلزم اجراء المزيد من البحوث لتحديد ما اذا كانت عملية التكيف الهيكلي الجارية في معظم أقل البلدان نموا ، تؤدي إلى اعتماد "استراتيجيات البقاء" التي تستلزم من جملة أمور ، الحفاظ على خصوبة مرتفعة . وعليه قد تحفز الأسر الريفية على سبيل المثال ، على انجاب العديد من الاطفال لزيادة فرص أن يتمكن واحد من الاطفال على الاقل من الحصول على وظيفة في القطاع الرسمي الحضري أو القطاع العام .

ولا يمكن عزل تحديد مستويات الخصوبة المطلوبة عن مدى توافر وسائل تنظيم الخصوبة أو الاستعداد لقبولها . ويرى بعض الباحثين الذين يقللون من دور العوامل الاقتصادية والاسرية ، أن المواقف إزاء تنظيم الخصوبة أو على نحو أبسط الاستعداد للقبول بتنظيم الولادات هي أهم العناصر المحددة لتوقيت انخفاض الخصوبة(١١) . وقد يحدث هذا الأمر على السواء في وقت واحد على أساس جماعي أو لدى نخبة اجتماعية في المقام الأول يحاكيها من ثم السكان عموما .

ويختلف مدى المعرفة بوسائل منع الحمل وامكانية الحصول عليها ، اختلافا كبيرا بين أقل البلدان نموا . وفي هذه البلدان كلها عمليا ، يعرف ربع النساء أو أكثر من اللواتي لم يتزوجن ، وسيلة واحدة على الأقل من الوسائل الحديثة لمنع الحمل ، إلا أن نسبة المتزوجات في الوقت الحاضر اللواتي استعملن في الواقع أي وسيلة من وسائل منع الحمل ، تبقى أدنى من الثلث(١٢) . بيد أن هناك استثناءات من مثل بوتسوانا ، حيث يقدر أن ما يزيد على نصف مجموع المتزوجات في الوقت الحاضر قد استخدمن الوسائل الحديثة لمنع الحمل في وقت ما . وقد سجلت زيادات ملحوظة في انتشار موانع الحمل في بعض البلدان . وعلى سبيل المثال ، ازدادت نسبة المتزوجات حالياً ، اللواتي استخدمن موانع الحمل في بنغلاديش من ١٣ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٣١ في المائة في عام ١٩٨٩ ، وفي نيبال من ٢ في المائة في عام ١٩٧٦ إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٨٦ .

وبالاضافة إلى مدى المعرفة بوسائل منع الحمل وامكانية الحصول عليها ، يعتبر العمر عند الزواج الأول من بين أهم العوامل المحددة للخصوبة ، وأقل البلدان نموا ذات نسبة غير متكافئة مع عددها بين البلدان النامية ذات المستويات المرتفعة من زواج المراهقات . فمن بين ١٢ بلدا من البلدان النامية حيث أكثر من نصف النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥-١٩ سنة ، تزوجن على الأقل مرة واحدة ، كانت ٩ بلدان منها تنتمي إلى اقل البلدان نموا (اثيوبيا وافغانستان وبنغلاديش وبوركينا فاصو ومالي وملاوي وموزامبيق ونيبال واليمن)(١٣) . ومن بين ١٨ بلدا من البلدان النامية حيث أقل من ١٠ في المائة من النساء لم يتزوجن في عمرهن ، كانت ثلاثة منها فقط تنتمي إلى أقل البلدان نموا (بوتسوانا وبوروندي وهايتي) . والبيانات الحديثة نادرة إلا أنه يبدو أن خصوبة المراهقات في عدد من أقل البلدان نموا (سواء في اطار الزواج أو خارجه) كانت أعلى بقليل في الثمانينات مما كانت عليه في السبعينات(١٤) .

سياسات الخصوبة وتنظيم الاسرة

في عام ١٩٩٠ ، اعتبر ٣٨ بلداً من أقل البلدان نموا تضم ما يزيد على نصف مجموع السكان في أقل البلدان نموا ، أن معدلات الخصوبة فيها مرتفعة للغاية . وأفيد عن حالات تدخل مباشرة لتخفيض الخصوبة في جميع هذه البلدان باستثناء سبعة منها ،

يقع ستة منها في افريقيا . واعتبرت غينيا الاستوائية أن معدل الخصوبة فيها منخفض جدا واعتبر ١٥ بلدا من أقل البلدان نموا (بما فيها تشاد وزائير والسودان والصومال ومدغشقر وموزامبيق وميانمار) أن مستويات الخصوبة فيها مرضية . وتوخيا للتأثير على مستويات الخصوبة ، اعتمدت حكومات اقل البلدان نموا تدابير من مثل جعل الحصول على وسائل منع الحمل أمرا مشروعا وتوفير خدمات تنظيم الأسرة وتحسين وضع المرأة ورفع السن القانونية الدنيا للزواج والسماح باجراء الاجهاض وتوفير مخططات ضريبية ومنح علاوات لرعاية الأطفال . وقد استكملت جميع التدابير لتنفيذ السياسات المتعلقة بالخصوبة ببذل جهود قوية لاقناع الناس بتغيير سلوكهم ، بما فيها حملات الاقناع التي تعتمد على تقنيات الاعلام التقليدية والحديثة .

وفي عام ١٩٨٠ ، وضع عدد قليل نسبيا من أقل البلدان نموا قيودا على الحصول على موانع الحمل ، إلا أن ٢١ فقط من أصل ٤٦ بلداً من البلدان التي اجابت على الاستبيان السكاني للأمم المتحدة لذلك العام ، قدمت دعما مباشرا لتنظيم الخصوبة . وبحلول عام ١٩٩٠ ، كان ٣٧ بلداً من أقل البلدان نموا يقدم دعما مباشرا في هذا المجال كما عمدت عدة بلدان لم يسبق لها تقديم أي دعم ، إلى توفير دعم غير مباشر (مثل بنن وتشاد والصومال وموريتانيا وميانمار) . واتخذت زائير ، على الرغم من أنها تعتبر معدلات الخصوبة فيها مرضية ، تدابير ترمي إلى تحسين صحة الأم والطفل وضمان فرص الحصول على خدمات تنظيم الأسرة . وعلى سبيل المثال ، وضع "برنامج الولادات المرغوبة" في اوائل الثمانينات ، وكان هدفه تحسين ممارسات مباعدة الولادات وتخفيض معدلات وفيات الرضّع . وبالاضافة الى ذلك ، تقدم الحكومة الدعم المباشر لتوفير خدمات منع الحمل . وبعد أن حددت رواندا هدفا لها تخفيض الخصوبة فيها من المعدل الكلي للخصوبة المقدر بنحو ٨,٥ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (وهو أعلى معدل في العالم) الى ٦,٥ في عام ٢٠٠٠ ، عمدت الى اتخاذ مجموعة من التدابير لتحقيق هذا الهدف . وهناك استراتيجية ترمي الى تحقيق تكامل خدمات صحة الأم والطفل مع تنظيم الأسرة ، وهو ما أصبح عنصرا من العناصر الثمانية لخدمات الرعاية الصحية الأولية . وتدعم الدولة برامج مباعدة الولادات ، وتقديم خدمات تنظيم الأسرة وتوفير موانع الحمل عن طريق العيادات الثابتة وغيرها من المنافذ ، وزيادة إلمام النساء بالقراءة والكتابة وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمرأة . وتم مؤخرا رفع السن القانونية الدنيا لزواج الاناث الى ٢١ سنة . وأفادت الحكومة أنه كان عليها أن تتغلب على مجموعة من العوائق الادارية والاقتصادية والهيكلية والسياسية والسلوكية عند تنفيذها سياسات تخفيض الخصوبة فيها . وفي بنغلاديش ، وتوخيا لتخفيض المعدل الكلي للخصوبة مما يقدر بنحو ٤,٧ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ الى مستوى الخصوبة التعويضي بحلول عام ٢٠٠٠ تقريبا ، أنشأت الحكومة المجلس الوطني للتنظيم السكاني ، وتشترك في عضويته كافة المجموعات السياسية والدينية فضلا عن جميع المنظمات

والمجموعات المعنية بالقضايا السكانية . وفي ملديف ، وبغية التصدي للصعوبات التي يشكلها توزيع موانع الحمل في بلد جزري متناثر السكان يضم ٠٠٠ ٢٠٥ نسمة ، وضع مخطط يشرف على التوزيع بموجبه زعماء الجزر ، الذين تلقوا تدريبا خاصا . كذلك جرى تدريب العاملين الصحيين بمن فيهم القابلات التقليديات . ويقوم الزائرون من العاملين في صحة المجتمع بتقديم موانع الحمل التي تعطى عن طريق الحقن .

الوفيات

مستويات الوفيات واتجاهاتها

معدلات الوفيات في أقل البلدان نموا هي من الأسباب المثيرة للقلق الشديد . وعلى الرغم من أنها انخفضت فيما يتعلق بالرضّع والأطفال ، تبين التقديرات أن ما يزيد على طفل واحد من كل ١٠ أطفال ، يموت قبل بلوغه السنة الأولى من العمر في ثلثي أقل البلدان نموا . ومعدلات وفيات الرضّع مرتفعة بصورة خاصة في أفغانستان وبوتان وتشاد وسيراليون وغامبيا وغينيا وغينيا - بيساو وليبيريا وملاوي وموزامبيق . وتؤدي المعدلات المرتفعة لوفيات الرضّع والأطفال (فضلا عن المعدلات المرتفعة لوفيات الأمومة) الى انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة . أما أقل البلدان نموا التي يقدر فيها دون غيرها من هذه المجموعة ، أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة يزيد على ٦٠ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ ، فهي بوتسوانا وجزر سليمان والرأس الأخضر وليسوتو وملديف .

ويأتي انخفاض معدل الوفيات في أقل البلدان نموا ، على غرار انخفاض معدل الخصوبة ، أقل من مستوى البلدان النامية الأخرى . ويتساوى معدل وفيات الرضّع في أقل البلدان نموا والمقدر بحوالي ١١١ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ ، مع المعدل الذي كان سائدا في البلدان النامية الأخرى في الفترة ١٩٦٥-١٩٧٠ . وعليه فإن أقل البلدان نموا متخلفة ، على وجه التقريب ، زهاء ٢٥ سنة عن البلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بمستويات الوفيات . وقد أدى التباطؤ في انخفاض مستوى الوفيات الى زيادة الفارق في متوسط العمر المتوقع بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى . وفي حين يقدر هذا الفارق بزهاء ٥,٨ سنوات في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ (٣٥,٧ مقابل ٤١,٥) ، من المتوقع أن يبلغ ١٤,٦ سنة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (٥٠,٢ مقابل ٦٤,٨) .

وتعزى أسباب الوفاة بين سكان أقل البلدان نموا ، في كثير جدا من الحالات ، إلى الاصابة بأمراض الاسهال والبرداء (الملاريا) والأمراض المعدية الحادة من مثل الحصبة . ومن بين العوامل الأساسية المؤدية الى الوفيات المرتفعة ، هناك سوء التغذية وانخفاض مستوى المعيشة والافتقار الى امدادات المياه الصالحة للشرب

والافتقار الى خدمات الرعاية الصحية الاولية . ويمكن اجتناب العديد من الوفيات المبتسرة بالتمنيع المبكر ضد الامراض التي يمكن الوقاية منها . ومن بين ١٢ بلدا من أقل البلدان نموا ، تشير التقديرات إلى أن متوسط العمر المتوقع كان يتجاوز فيها ٥٠ سنة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، قامت ستة بلدان باعطاء لقاحات لما يزيد على ٥٠ بالمائة من الاطفال ضد الدفتريا والسعال الديكي والكزاز (التيتانوس) قبل بلوغهم السنة الاولى من العمر ، كما قام بلدان فقط (ميانمار وهايتي) باعطاء لقاحات لاقل من ٣٠ بالمائة من الاطفال .

ويعتبر تشجيع الرضاعة الطبيعية دون غيرها أثناء الاربعة الاشهر الاولى من العمر ، من بين أبسط وسائل الحد من وفيات الرضّع وأكثرها فعالية بالمقارنة بالتكاليف . كذلك يؤدي هذا الامر ، بالاضافة الى اتقاء التعرض للمياه والاغذية الملوثة ، الى تقوية النظام المناعي للرضيع ، كما أن له أثراً مهماً على مباعدة الولادات بتأخيره عودة التبويض . ومن الناحية العملية ، يغذى جميع الرضّع في أقل البلدان نموا بالرضاعة الطبيعية إلا أن نسبة الذين يغذون بها دون غيرها متدنية أحيانا الى مستوى معدود على الاصابع (١٤) . وتنخفض الآثار النافعة الناتجة عن الرضاعة الطبيعية بالنسبة للام والطفل معا انخفاضا حادا حين تحل المياه والاغذية الصلبة جزئيا محل لبن الام .

وهناك تدبير حاسم آخر وشديد الفعالية بالمقارنة بالكلفة ، يتمثل في توفير معالجة الامهاء الفموي أثناء الاصابة بالاسهال . وعلى الرغم من الجهود المتضافرة المبذولة لتشجيع معالجة الامهاء الفموي ، فإن نسبة حالات علاج الاصابة بالإسهال ، بهذه الطريقة ، هي أقل من النصف في غالبية أقل البلدان نمواً كما أن العلاج غير مستخدم عمليا في بعض البلدان من مثل أفغانستان واليمن (١٦) . وهناك استثناءات هامة هي بوتسوانا حيث يبلغ معدل استخدام معالجة الامهاء الفموي ٦٦ بالمائة ، وزامبيا التي تعتبر معدلات استخدام معالجة الامهاء الفموي فيها من أعلى المعدلات في العالم (٨٧ بالمائة) وليسوتو (٦٩ بالمائة) .

وتتمثل إحدى نتائج البحث المؤكدة الثبوت في وجود معامل ارتباط قوي بين عدد سنوات الدراسة التي أكملتها الام وبقاء الطفل (١٧) . وقد افترض بأن تغيرات في التصرف (من بينها الثقة بالذات والتعامل بثقة مع العالم الخارجي) تحدث عندما تكون النساء متعلمات ، مما يؤهل الامهات للافادة على نحو أفضل من الموارد الصحية المتاحة حتى ولو كانت محدودة النطاق للغاية .

ويلاحظ معامل ارتباط قوي آخر على المستوى الوطني بين مدى إتاحة خدمات تنظيم الأسرة وبقاء الرضيع والطفل . ويرتبط ارتفاع وفيات الرضّع والأطفال ارتباطا خاصا باتباع أسلوب غير ملائم في مباعدة الولادات والولادات التي تحدث في نهايات فترات الانجاب لدى الأمهات . ويمكن الحد من هذه الحالات عن طريق تقديم خدمات تنظيم الأسرة واستخدامها على النحو المناسب .

ويتمثل شاغل مثير للقلق بصورة خاصة في أخطار الوفاة والمرض التي يخلفها حمل المراهقات . فعلى سبيل المثال ، يقدر معدل وفيات الأمهات في بنغلاديش بالنسبة للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ سنة ، بزهاء ٨٦٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي ، بالمقارنة بنحو ٤٧٩ من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و٣٤ سنة ؛ وتبلغ هذه المعدلات في اثيوبيا نحو ٣٧٠ ١ و٤٣٦ على التوالي . وعندما تفضي حالات الحمل غير المرغوب بها الى عملية الاجهاض غير المشروع ، تخضع النساء لأخطار صحية اضافية إذ يتعرضن على نحو أكبر لخطر الوفاة والمرض ، وتحول الموارد الصحية النادرة لرعاية النساء اللواتي يعانين من المضاعفات . وقد تبين في أديس أبابا أن زهاء ثلاثة أرباع مجموع حالات الوفيات بين النساء اللواتي تقل أعمارهن عن ١٩ سنة ، تعزى الى المضاعفات الناشئة عن الاجهاض غير المشروع(١٨) .

وتشهد عدة بلدان من أقل البلدان نموا ، ولا سيما في أفريقيا ، معدلات اصابة بالايدز ، من أعلى المعدلات في العالم . ويتوقف تطور الوباء في المستقبل في أقل البلدان نموا كما في أي مكان آخر وعلى نحو حاسم للغاية ، على السرعة التي ستحصل التغيرات السلوكية بها ، على الرغم من أن هذا لا يمثل العامل المحدد المهم الوحيد للاصابة . وأشارت البحوث الى أنه ، نظرا لمعدلات الخصوبة المرتفعة في البلدان المصابة على نحو جسيم ، أن يرجح مع ذلك تستمر الزيادة السكانية(١٩) . بيد أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي سيخلفها الوباء ستكون فادحة . وتبين التقديرات أنه بالنسبة لزائير وجمهورية تنزانيا المتحدة ، سيكون مجموع التكاليف المباشرة وغير المباشرة لكل فرد يثبت أنه مصاب بفيروس نقص المناعة البشري ، من ٥ أضعاف الى ١٩ ضعف الناتج القومي الاجمالي للفرد . وتعتبر التكاليف غير المباشرة ، في شكل الانتاجية المنخفضة والناتج الضائع ، أكبر عنصر من العناصر المكونة للتكاليف الاجمالية الى حد بعيد(٢٠) . وأشار كثيرون في تعليقاتهم إلى أن الآثار المترتبة على الايدز قد تتضاعف لأن المرض يصيب الأشخاص في ذروة حياتهم الانتاجية . بيد أن بعض النماذج توحي بأن الوباء قد يكون ذا تأثير محدود على التوزيع العمري للسكان(٢١) .

وقد أدت آثار الضيق الاقتصادي السلبية على ظروف المعيشة ، من مثل تخفيض النفقات على الخدمات الاجتماعية المنفذة في بعض البلدان بغية التصدي للأزمة

الاقتصادية ، الى تخوف من العواقب المترتبة على صحة الطفل وقلق من تباطؤ انخفاض الوفيات بل واحتمال ارتفاع وفيات الرضع والأطفال[٣٢] . ومع ذلك ، لم تجمع نتائج مختلف الدراسات على حدوث هذا التغير ، ولم تتوفر حتى الآن البيانات المتعلقة بنهاية الثمانينات وبداية التسعينات[٣٣] .

السياسات المتعلقة بمعدلات الوفيات

ليس من المستغرب ، على الرغم من اختلاف الاتجاهات بصدد الزيادة السكانية ومعدلات الخصوبة الاجمالية ، ألا تكون هناك حكومة واحدة من حكومات أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٠ ، تعتبر مستويات الوفيات المرتفعة القائمة مستويات مقبولة . وتؤيد أقل البلدان نموا في معظمها الأهداف المتعلقة بمعدلات الوفيات وهي الأهداف التي وضعتها لعام ٢٠٠٠ منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة . وتشمل هذه الأهداف تخفيض معدلات وفيات الرضّع والأطفال بنحو الثلث ، لتكون في حدود ٥٠ و٧٠ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي أيهما أقل ؛ وتخفيض معدل وفيات الأمومة بمقدار الثلث ؛ وتخفيض سوء التغذية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات بنسبة ٥٠ بالمائة وإتاحة فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب والاصحاح للجميع . وتقوم هذه الغايات العامة على أهداف محددة من مثل تحقيق خفض يبلغ نسبة ٥٠ بالمائة من حالات الوفيات العائدة الى أمراض الإسهال بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات وبلوغ معدل تمنيع يبلغ ٨٥ في المائة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة .

وفي مواجهة شدة القيود على الموارد ، اعتمدت البلدان مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج الابتكارية لتحسين الظروف الصحية ومكافحة نسبة الوفيات المرتفعة . وشملت التوسع في مرافق الرعاية الصحية في المناطق الريفية وزيادة مشاركة المجتمع في أنشطة الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض المتوطنة من خلال تحسين الاصحاح والتمنيع وتحسين رعاية صحة الام والطفل وتوفير المياه الصالحة للشرب وتحسين المعايير الغذائية والاستثمار في تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية والتثقيف الصحي .

وقد استهل معظم البلدان برامج ترمي الى كبح انتشار الايدز . وفي زائير ، ترجع الحملة في هذا الصدد الى عام ١٩٨٧ وتتركز على نشر المعلومات من خلال شبكات الاذاعة والتليفزيون والصحافة الموجهة الى المراهقين والبالغين . وتشير نتائج الاستقصاء إلى أن ما يزيد على ٩٥ بالمائة من الرجال و٨٠ بالمائة من النساء في العاصمة (كينشاسا) قد سمعوا عن الايدز من خلال الاذاعة . وفهم ما يزيد على ٩٠ بالمائة من المجيبين على الاستقصاء ، كيفية انتقال الفيروس كما فهم أكثر من ثلاثة أرباع المجيبين أهمية دور الرفالات (العوازل الذكرية) في الوقاية من الايدز .

التوزيع السكاني

بما أن أقل البلدان نموا في معظمها بلدان زراعية في المقام الأول ، فهي تمر في المراحل الأولى من "الانتقال الحضري" . ويقيم أقل من ٢٥ بالمائة من السكان في معظمها في مناطق حضرية . كما أن بعض أقل البلدان نموا من مثل بوتان وبوروندي ورواندا هي من أقل البلدان تحضرا في العالم إذ تبلغ نسبة السكان الحضريين فيها أقل من ٦ بالمائة . وفي حين أن نسبة السكان الحضريين الى مجموع السكان منخفضة في العديد من أقل البلدان نموا ، فإن السكان الحضريين متركزون بصورة كثيفة في المدن الكبرى كما هي الحال في بنغلاديش وبوركينا فاصو ومالي . كما أن اثنتين من التجمعات الحضرية التي تضم ما يزيد على مليوني شخص في العالم ، موجودتان في أقل البلدان نموا: داكا في بنغلاديش ويانغون في ميانمار .

ونسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية آخذة في الارتفاع في جميع البلدان النامية ، ولكن بأسرع وتيرة في أقل البلدان نموا . ويعكس هذا في بعض الحالات صغر حجم القاعدة الحضرية ، كما يعكس في حالات أخرى الهجرة السريعة من الأرياف إلى الحواضر . وفي العديد من أقل البلدان نموا ، بما فيها اثيوبيا وأفغانستان وبنغلاديش والسودان ومدغشقر ، يتوقع أن تزيد نسبة السكان الحضريين من مجموع السكان بأكثر من الضعف من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٢٥ . بل يتوقع أن تحصل زيادات أهم في عدد من البلدان الصغرى . وفي ظل عدم وجود سياسات متفق عليها لتوزيع هذا النمو الحضري على نحو متساو ، من الحتمي أن يصبح تمركز السكان الحضريين في عدد قليل من التجمعات السكنية الكبيرة ، أشد وضوحا .

وتعتبر مشاكل الهجرة السريعة من الريف إلى المناطق الحضرية حادة بصورة خاصة في أفريقيا ، وتقوم معظم أقل البلدان نموا في تلك المنطقة ببذل بعض الجهود لخفض سرعة التحضر ونمو المدن الضخمة . وتنفذ برامج لاعادة توطين السكان في عدد من أقل البلدان نموا .

الهجرة الدولية

ظل عدد من أقل البلدان نموا لفترة طويلة مصدِّرا للقوة العاملة ، وكانت تحويلات العمال تشكل مصدرا مهما بل المصدر الأول في بعض الحالات ، للعملات الأجنبية . وتتصف تدفقات العمال من بعض البلدان بأنها تدفقات اقليمية قصيرة الأجل أو حتى موسمية في الغالب - ومثال ذلك تدفقات العمال من بوتسوانا وليسوتو وموزامبيق إلى جنوب أفريقيا والتدفقات من بنن وتوغو وغينيا والنيجر إلى غانا وكوت ديفوار

ونيجيريا . وفي بلدان أخرى ، منها بنغلاديش والرأس الأخضر على سبيل المثال ، يعتبر تصدير القوة العاملة عابراً للقارات في نطاقه . وهناك حالة خاصة إلى حد ما هي حالة هايتي التي خرج منها أعداد كبيرة من المهاجرين الاقتصاديين وبعض اللاجئين السياسيين على حد سواء ، اتجه معظمهم إلى أمريكا الشمالية والجمهورية الدومينيكية المجاورة .

ويتألف قدر كبير من الهجرة الدولية في أقل البلدان نموا من حالات انتقال اللاجئين أيضا . وقامت كل من اثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي ورواندا وزائير وزامبيا والسودان والصومال وليسوتو وملاوي ، باستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين الذين شردتهم الحروب الأهلية والنكبات الطبيعية في أواخر الثمانينات . وفي الوقت ذاته ، كانت اثيوبيا وأفغانستان وأوغندا وبوروندي ورواندا وزائير والصومال وموزامبيق ، بلدان مصدر مهمة لتحركات اللاجئين .

ويشكل اللاجئون مصدر قلق يحظى بتركيز خاص على صعيد السياسات العامة ، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء . ويشجع بعض أقل البلدان نموا عودة القوة العاملة الماهرة كما تعتبر الهجرة الوافدة غير المشروعة مشكلة في عدة بلدان منها .

آثار النمو السكاني السريع على التنمية الاجتماعية الاقتصادية(٣٤) .

يتضح من مناقشة العوامل المؤثرة في مستويات الخصوبة والوفيات أن معدلات الزيادة السكانية يمكن أن تتأثر بالعناصر الرئيسية في استراتيجيات التنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية في مجالات من مثل صحة الأم والطفل والتعليم وتوفير المياه الصالحة للشرب ووضع المرأة والاسكان وتنمية الموارد البشرية . وفي الوقت ذاته تؤثر الزيادة السكانية على التنمية الاجتماعية الاقتصادية .

ويختلف أثر الزيادة السكانية السريعة على التنمية الاقتصادية باختلاف البلدان . ويستدل من البحوث الحديثة أن الزيادة السكانية السريعة في معظم البلدان النامية عامل مهم وان كان ثانويا ، يعيق سرعة تحسن مستويات المعيشة . كما أن الآليات التي تؤثر بها الضوابط الديموغرافية على التنمية متشابكة ، إلا أن البحث يتركز على الروابط القائمة في مجالات الادخار وأسواق العمل ونوعية الموارد البشرية والموارد الطبيعية والبيئة بما في ذلك الزراعة .

ولما كانت فرص العمالة في القطاع المنظم محدودة بالنظر إلى الافتقار إلى المدخلات الرأسمالية التكميلية ، فإن الزيادة السكانية السريعة تؤدي إلى تدفق أعداد كبيرة من الداخلين إلى ميدان العمل ، إلى القطاع غير المنظم . والعمالة في القطاع غير المنظم هي عمالة منتجة بصورة عامة وتفضي إلى اكتساب المهارات ، بيد أن هناك أيضا درجات من الانشطة ، تتراوح بين المستحسن منها والمقبوح داخل القطاع غير المنظم ذاته(٣٥) . ولعل الولوج إلى "نخبة" القطاع غير المنظم يضاهي في صعوبته تقريبا صعوبة الدخول إلى القطاع المنظم ، كما أن الأجور تكاد تكون فيه على جمود الأجور في القطاع المنظم . وعليه ، تؤدي الزيادة السكانية السريعة في مواجهة العقبات الخارجية إلى تركز العاملين في أنشطة حدية منخفضة الانتاجية كما يؤدي إلى تفاقم سوء توزيع الدخل .

وتؤدي الزيادة السكانية السريعة والهيكل العمري العالية فيه نسبة الصغار إلى اجهاد موارد الميزانية الوطنية في القطاعات الاجتماعية من مثل الصحة والتعليم(٣٦) . بيد أن النتيجة النهائية ليست دائما واضحة ؛ والمثال على ذلك أن انفاق القطاع الصحي للفرد والانفاق باعتباره نسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، ليسا مرتبطين بالنتائج الصحية من مثل متوسط العمر المتوقع ووفيات الرضع والأطفال(٣٧) . وفي مجال التعليم ، تبين من احدى الدراسات أن الزيادة السكانية السريعة لم تؤد إلى تخفيض حجم التعليم المقدم ، (أي معدلات الالتحاق) ، إلا أنها خفضت نوعيته (من حيث نسب المعلمين إلى الطلاب وتوفر المدخلات التكميلية كالكتب المدرسية والمرافق)(٣٨) . وفي مواجهة جوانب الغموض هذه ، مال الباحثون إلى معالجة الآثار السلبية للاتجاهات الديموغرافية في القطاعات الاجتماعية بوصفها ثانوية بالنسبة لمشاكل سوء تخصيص الموارد الأفضل ادراكا كتوجيهها على سبيل المثال نحو التعليم الثانوي وما بعد الثانوي على حساب التعليم الابتدائي أو نحو الرعاية المقدمة في مستشفيات المناطق الحضرية على حساب الرعاية الصحية الأولية في الأرياف . وأجريت على وجه الخصوص في مجال الصحة ، دراسة عن تكاليف توفير "الاحتياجات الأساسية" ـ التمنيع ومعالجة الامهاء الغموي والرعاية أثناء الحمل والمياه الصالحة للشرب وما إلى ذلك ـ في ظل ظروف جد مختلفة وخلصت إلى أنها منخفضة جدا في كل الأحوال(٣٩) .

ويعتبر تزايد الطلب على الأغذية والمنتجات الزراعية نتيجة مباشرة وفورية للزيادة السكانية في أقل البلدان نموا . ويؤدي هذا إلى تحويل الموارد المالية والبشرية على السواء ، عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى . وهناك قدر كبير من الأدلة التي تبين أن المجتمعات الزراعية تتكيف مع الضغط السكاني عن طريق اعتماد المزيد من الأساليب الكثيفة الاستخدام للأراضي والعمالة في الزراعة(٣٠) . ومن جهة أخرى ، فإنه في بلدان من مثل بنغلاديش وبوروندي ورواندا وملاوي ونيبال حيث أجهدت

الأراضي الموجودة بل أفرط في استغلالها في بعض الحالات على ما يبدو ، يكاد يتعذر تحقيق تقدم في مواجهة الزيادة السكانية السريعة . ويتطلب تحديث الزراعة استثمارات جديدة كبيرة فيما يتعلق برأس المال البشري والمادي والهيكل الأساسي الزراعي على السواء ، جنبا إلى جنب مع مهارات ادارية وسياسية ضخمة لضمان التوزيع الكفء للموارد الاستثمارية النادرة .

وتشكل الموارد الطبيعية والبيئة مصادر قلق لعدد من أقل البلدان نموا حيث بلغت ازالة الغابات والتصحر وتدهور التربة نسبا خطيرة . كما يقوم التحليل الاقتصادي في هذا المجال بصورة أساسية على دراسة الأضرار الخارجية أي تكاليف استغلال الموارد أو التلوث ، التي يتحملها المجتمع ككل وليس متخذ القرار الاقتصادي . وتشير البحوث الأخيرة إلى أن القرارات الأسرية بشأن تحديد مرات الحمل قد تؤدي إلى أضرار خارجية كبيرة في البلدان التي تملك قدرا ضخما من الأراضي العامة أو الموارد الطبيعية غير المتجددة من مثل المعادن أو النفط(٣١) . وهناك دعوى ظاهرة الوجاهة نظريا وأدلة غزيرة (وإن كانت تفتقر إلى الانتظام وأقرب إلى النوادر في الغالب) على أن الزيادة السكانية السريعة تزيد من مشاكل تدهور موارد الملكية العامة - استنزاف الموارد الحرجية وزراعة الأراضي المنخفضة الانتاجية والافراط في الرعي في المناطق الضعيفة وشبه المجدبة ، والافراط في الصيد في المياه الساحلية وهلم جرا - وهي أمور تحدث بصفة مؤكدة في العديد من أقل البلدان نموا . ويشدد الاقتصاديون على أهمية تعزيز حقوق الملكية وتحصيل الضرائب ورسوم الانتفاع ، وما إلى ذلك ، عند تصحيح مواطن قصور السوق هذه ؛ ومن جهة أخرى قد لا يكون من الممكن تطبيق هذه الارشادات عندما لا يملك سكان يزيدون بسرعة سوى خيارات قليلة أخرى من أجل البقاء .

وهناك قصور في فهم الصلات السببية بين الزيادة السكانية والفقر ، وذلك عائد من جهة ألى أن البحوث التجريبية لا تزال تعوقها صعوبات في تحديد الحرمان المدقع وتحديد الأسر والمجموعات الاجتماعية المصابة به . وخلصت الاستقصاءات بشأن الأدلة على أن ارتفاع الخصوبة وكبر حجم العائلة يؤديان إلى الفقر ، إلى أن الحجة ضعيفة وأن الأثر السببي ، حيثما أمكن تحديده ، متواضع على ما يبدو(٣٢) .

الاستنتاجات

خلال الثمانينات وأوائل التسعينات ، حققت أقل البلدان نموا في معظمها تقدما في وضع برامج سكانية وطنية شاملة وتنفيذها . كذلك اتخذ زهاء ثلاثة أرباع أقل البلدان نموا إجراءً أو أكثر من قبيل الاجراءات التالية: اصدار بيانات صريحة بشأن السياسة السكانية ؛ التشديد على علاقة السكان بالتنمية الوطنية ؛ اعتماد التعديلات

الدستورية ذات الصلة ؛ وانشاء وحدات رفيعة المستوى لصياغة السياسات أو تنسيق البرامج ؛ وزيادة الموارد المتاحة لبرامج تنظيم الأسرة ومساعدة الولادات ؛ وإلغاء القيود المفروضة على خدمات ومرافق الاعلام المتعلق بتنظيم الأسرة ؛ وتقديم منافع خاصة للأزواج الذين يقبلون مبدأ تنظيم الأسرة أو الأزواج ذوي الأسر الصغيرة ؛ واتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين وضع المرأة ، مما يؤثر تأثيرا غير مباشر على أنماط انجاب الأطفال . وقد زادت المشاركة المتعددة الأطراف والثنائية والخاصة في جميع هذه الأنشطة زيادة مطردة على مدى العقد الماضي .

وعلى الرغم من هذا التقدم ، لا تزال ثمة قضايا مهمة بدون حل . وتبين أن توسيع البرامج السكانية على المستوى الوطني أمر صعب لعدد من الأسباب من قبيل العوائق السياسية والادارية واللوجستية فضلا عن ندرة الموظفين المؤهلين والطلب المحدود ، وهذه جميعها أدت إلى ابطاء معدل السرعة التي يمكن بها توسيع البرامج . ويتواصل تأجيل التنفيذ الفعلي للسياسات والبرامج السكانية ، بسبب الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية من جهة ، والافتقار من جهة أخرى إلى الوعي بأن هذه السياسات والبرامج يمكن أن تعود بمنافع انمائية مهمة وطويلة الأجل . كما أن المناقشات التي تجري في المنابر الدولية بشأن ايجاد الحلول للمشاكل العاجلة التي تعاني منها أقل البلدان نموا - ولا سيما مشكلة الدين الخارجي - تحظى باهتمام أكبر من قبل حكومات أقل البلدان نموا مما تحظى به المشاكل الطويلة الأجل كمشكلة السكان . وعليه ، لم تحقق معظم البلدان سوى تقدم متواضع في اقامة توازن بين الزيادة السكانية والتنمية الاقتصادية .

ويبين التقدم الحاصل في عدة بلدان أنه مع توفر البرامج والسياسات السكانية الوطنية الكفؤة والمساعدة الملائمة من المجتمع الدولي ، تستطيع أقل البلدان نموا أن تشرع في التأثير ايجابيا على الأوضاع الديموغرافية فيها . وتحتاج هذه البلدان ككل إلى بذل جهود مهمة لتعزيز السياسات والبرامج السكانية الوطنية الفعالة وتنفيذها بغية قلب الاتجاهات الديموغرافية غير المؤاتية . ويجري أدناه تحديد أهم المجالات التي تحتاج إلى المزيد من الاجراءات .

الالتزام الحكومي

على الرغم من تزايد الاقرار بالآثار السلبية للزيادة السكانية السريعة ، يجب على حكومات أقل البلدان نموا أن تنتقل من التعبير عن قلقها في بيانات السياسات العامة إلى تخصيص اعتمادات من الموارد العامة لصالح البرامج السكانية الوطنية . وفي حين يمكن التعبير نظريا عن الدعم العام للبرامج السكانية من خلال البيانات

الحكومية ، فإن التطبيق العملي يتطلب توفير الدعم التقني والمالي والاداري لتعزيز البرامج الوطنية وتنفيذها .

وفي بيئة تبقى فيها الخصوبة مرتفعة ، ينبغي للحكومات أن تكون الرائدة في تشجيع تقديم الخدمات والاستخدام الواسع للبرامج الابتكارية والبعيدة المدى على صعيد المجتمع . كذلك ينبغي أن تتخذ المبادرة في نشر المعلومات عن السكان ولا سيما عن تنظيم الأسرة . ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال حملات الاعلام الجماهيري وادلاء العاملين الصحيين بالأحاديث التثقيفية في المرافق الصحية والاعلام وحملات التثقيف والاتصال في المدارس وأماكن العمل ، والأنشطة الترويجية يقوم بها العاملون في مجال الإرشاد أو تقديم الخدمات ، والحلقات الدراسية الخاصة والجولات الدراسية للموظفين الرفيعي المستوى وزعماء المجتمعات المحلية علاوة على ذلك ، ليس من الضروري أن تكون الحكومة المقدم الوحيد للخدمات المذكورة أعلاه ؛ بل ينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات على تقديم البرامج الفعالة والابتكارية لتنظيم الأسرة وحملات التثقيف والاتصال ، على المستوى المجتمعي .

البيانات السكانية

ساعدت الاحصاءات الرسمية على زيادة المعرفة بالمعلومات الديموغرافية في أقل البلدان نموا . بيد أن العديد من هذه البلدان يحتاج إلى تعزيز آلية جمع البيانات فيه . وفي الوقت الحاضر ، لا يملك أي منها نظام تسجيل فعال للبيانات الحيوية ، كما أن تعقيدات النظم السائدة وتكاليف تحسينها مرتفعة . وسيكون من غير الواقعي بالتالي الافتراض بأن معلومات أفضل ستصبح متوفرة في المستقبل القريب . وقد تساعد الاستقصاءات الوطنية بالعينة على سد الثغرات في البيانات ، الناشئة عن قصور اجراءات تسجيل البيانات الحيوية . كما يمكن أن يوفر أسلوب العينات المعلومات لأغراض أكثر تحديدا . وينبغي بذل جهود لإنشاء قدرات استقصائية دائمة في أقل البلدان نموا من أجل توفير المعلومات المطلوبة لتنفيذ السياسات والبرامج السكانية ورصدها .

برامج تنظيم الأسرة ومباعدة الولادات

توجد خدمات لتنظيم الأسرة ومباعدة الولادات في أقل البلدان نموا جميعها تقريبا ، على الرغم من أنها لا تزال في أطوارها الأولى في العديد منها وليست بعد قادرة على تخفيض مستويات الخصوبة العالية . وقد واجهت هذه البرامج صعوبات مالية وتقنية كثيرة . ونظرا لعدم توفر الأموال الكافية والافتقار إلى الموظفين المدربين ووسائل النقل والمشكلات اللوجستية ، كانت التغطية غير ملائمة والخدمات سطحية في الغالب .

وتوخيا لتحسين تقديم الخدمات ، ينبغي بذل الجهود لتوحيد البرامج وتعزيزها وتوسيعها من خلال:

- التدريب الشامل لجميع فئات العاملين الصحيين ؛
- توفير المعدات والامدادات الكافية ؛
- البحوث الاجتماعية الثقافية المكثفة فيما يتعلق بالمواقف إزاء حجم الأسرة ؛
- استنباط نظم للاحصاءات وادارة اللوازم من أجل توفير خدمات صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة ومباعدة الولادات لرصد التقدم ونوعية الخدمات ؛
- تحسين ادارة خدمات تنظيم الأسرة ومباعدة الولادات .

وعلى الرغم من أن البحوث الطبية الحيوية في تكنولوجيا موانع الحمل لم تؤد إلى أي تقدم هام في السنوات الأخيرة ، فقد حصل تحسن ملموس في تصميم موانع الحمل . وجعل العديد من هذه التطورات استعمال موانع الحمل أكثر أمانا وفعالية . وينبغي لأقل البلدان نموا أن تستخدم الوسائل الموجودة استخداما أمثل وأن توسع مجموعة خياراتها من خلال اختيار مزيج مقبول وفعال من الوسائل التي تتلاءم والبيئة الثقافية فيها . كما ينبغي لها أن تعزز فعالية موانع الحمل عن طريق توفير المشورة والمتابعة على نحو أفضل .

تحسين وضع المرأة

ينبغي الاقرار اقرارا تاما باسهام المرأة في السياسات المستحدثة للتنمية المستدامة . وينبغي للحكومات أن تعمل على ادماج المرأة في عملية التنمية وأن توفر لها قدرا أوسع من الفرص الاجتماعية والاقتصادية . وسيترتب على مثل هذه التحسينات في وضع المرأة منافع اجتماعية مهمة ستترجم بلا شك إلى فوائد اقتصادية جمة لكل بلد في مجمله . ويتغير سلوك النساء فيما يخص الخصوبة عندما يتعلمن ويصبحن قادرات على رعاية أطفالهن وسائر أفراد الاسرة على نحو أفضل ، وبهذا ينجو المزيد من الأطفال من الموت بسبب المرض . بالاضافة الى ذلك ، تغدو النساء بفضل التعليم وزيادة فرص كسب الدخل ، أقل اعتمادا على ابنائهن بوصفهم عاملين ومصادر أمن عند الشيخوخة . وأخيرا ، تتغير قرارات الخصوبة لدى النساء نتيجة انتشار المعلومات بشأن الوسائل المناسبة لتنظيم الأسرة ومباعدة الولادات ، وفرص الحصول عليها .

السكان والبيئة

يزداد الاقرار بوجود رابطة أساسية بين السكان والبيئة ، ولا سيما في الحالات التي تؤدي فيها الزيادة السكانية السريعة إلى التعجيل في تردي النظم الايكولوجية

الهشة واستغلال الموارد المتجددة الضعيفة . وعلى المستوى الدولي هناك حاجة ملحة ، لاجراء البحوث لتحسين فهم العلاقات بين السكان والبيئة وتقدير أهميتها . وعلى المستوى الوطني ، ينبغي للبلدان اعتماد سياسات سكانية تقر بأن التفاعل بين السكان والبيئة يساعد على تحديد الاستدامة . وينبغي أن تتخذ الحكومات التدابير الرامية إلى تقييم الآثار التي تخلفها زيادة السكان وهيكل توزيعهم على البيئة وتقييم الأثر البيئي الناتج عن استخدام السكان للموارد والتكنولوجيا السائدة .

الدعم المالي

يمثل الدعم المالي قضية من أخطر القضايا التي تواجه الحكومات في أقل البلدان نموا عند تنفيذ سياساتها وبرامجها السكانية . وعلى الرغم من أن هذه البلدان مسؤولة في المقام الأول عن تنفيذها ، لا يمكن توقع نجاحها في ذلك دون مساعدة خارجية . وقد حد الانكماش الاقتصادي العالمي من مواردها الداخلية والخارجية ، مما أدى في العديد من الحالات إلى حالات عجز في امدادات العقاقير والمعدات وموانع الحمل والنقل . وأفضت هذه الظروف الى شل برامج تنظيم الأسرة ومساعدة الولادات والأنشطة السكانية ذات الصلة وفاقمت صعوبات توفير بيئة مؤاتية لخفض الخصوبة . ولا غنى عن بذل جهود ضخمة على المستويين الوطني والدولي لتعزيز الأنشطة السكانية داخل أقل البلدان نموا .

ويزداد عدد أقل البلدان نموا الذي وصل الآن إلى نقطة تحول في استعداده لتنفيذ أهم البرامج والسياسات السكانية . ذلك أنها قد لا تمضي قدما فيها ما لم يتح لها ما يكفي من الدعم الخارجي والداخلي . ولئن كان من الممكن الحد من التكاليف ، فإن الانفاق على البرامج السكانية سيزداد لا محالة كيما يتناسب بكل بساطة مع الزيادة السكانية . وينبغي أن تتوفر كحد أدنى ، نسبة متزايدة من الميزانيات الحكومية وبرامج المساعدة على السواء . ويجب على حكومات أقل البلدان نموا التخطيط لتحمل بعض تكاليف تنفيذ واستمرار الأنشطة السكانية فيها ، من الموارد المحلية .

ويجب أن يكون تمويل السياسات والبرامج السكانية مستداما وألا يتأثر بالضغوط الميزانية القصيرة الأمد ، اذا أريد لهذه الأنشطة أن تكون فعالة . بيد أنه نظرا لعدم استقرار الظروف في أقل البلدان نموا ولتخفيضات الميزانية المرافقة لممارسات التكيف الهيكلي ، التي يقوم بها العديد منها ، سيتوقف النجاح الى حد كبير على المساعدة الخارجية السخية . وينبغي أن يزيد المانحون مساعدتهم لتوفير الدعم المباشر والاعانة المستمرة على حدٍ سواء . وعلاوة على ذلك ، يجب أن تكون المساعدة مرنة بما يكفي لمواجهة الاحتياجات المحددة .

باء - انتاج الأغذية والأمن الغذائي واستجابات السياسة العامة في أقل البلدان نموا

أشار برنامج العمل لأقل البلدان نموا إلى أن الجوع وسوء التغذية لا يزالان يلازمان جزءاً كبيرا من البشرية ، وحدد هدف تحقيق الأمن الغذائي بوصفه الغرض الرئيسي للسياسات العامة للتسعينات . وتركّز التشديد على استكمال برامج انتاج الأغذية بتدابير تضمن فرص وصول الفقير في جميع الأوقات إلى الغذاء الكافي ذي النوعية الجيدة .

وتعتبر كفاية واستقرار الامدادات الغذائية ، وحصول جميع الأسر على الغذاء الكافي ، مكونين رئيسيين من مكونات الأمن الغذائي . وهذه الأمور مذكورة صراحة في تعريف الأمن الغذائي الذي اعتمدته منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٨٣ والذي ينص على أن الهدف النهائي للأمن الغذائي العالمي هو ضمان حصول جميع الناس ماديا واقتصاديا في جميع الأوقات على الأغذية الأساسية التي يحتاجونها . ويجب بالتالي ضمان الأمن الغذائي على المستويات العالمية والوطنية والأسرية .

ويجب أن تكون الإمدادات الغذائية على المستوى العالمي كافية للوفاء باحتياجات بلدان الفائض الغذائي وبلدان العجز الغذائي . ويتوقف الأمن الغذائي الوطني في بلدان العجز الغذائي على قدرتها على استيراد الأغذية بالشروط التجارية . ويتحدد الأمن الغذائي الأسري الذي لا يضمنه الأمن الغذائي الوطني ، بحصول الأسر ماديا على الغذاء سواء كان ذلك عن طريق انتاجها الخاص بها أو من الأسواق أو بواسطة قدرتها الشرائية . وحتى عندما تملك الأسرة الامدادات الغذائية الكافية للوفاء باحتياجات جميع أفرادها ، لا يكون الأمن الغذائي لهؤلاء بالضرورة مضمونا لأنه يتوقف أيضا على عوامل غير غذائية من مثل توفر شروط الصحة الجيدة والوقاية والممارسات الاجتماعية السليمة . وعليه ، يعتبر الأمن الغذائي الأسري شرطا ضروريا ، دون أن يكون الشرط الوحيد ، كيما يبلغ الأفراد الرفاهة الغذائية .

الامدادات الغذائية

كفاية الامدادات الغذائية واستقرارها

الكفاية: يمكن تقييم كفاية الامدادات الغذائية على المستوى القطري ، على أساس امدادات الطاقة الغذائية اليومية لكل فرد ، وهي مؤشر مناسب لهذا الغرض لأنه يدخل في الحسبان جميع المواد الغذائية التي يستهلكها السكان .

وتمثل المنتجات النباتية حوالي ٩٧ في المائة من امدادات الطاقة الغذائية في أقل البلدان نموا . في حين تستمد نسبة الـ ٣ في المائة المتبقية من المنتجات الحيوانية . وتتألف المنتجات النباتية بصورة رئيسية من الحبوب والجذور النشوية والدرنات والزيوت النباتية والدهنيات والقطاني . بيد أن تركيب امدادات الطاقة الغذائية يختلف اختلافا كبيرا باختلاف البلدان . وعلى سبيل المثال ، تبلغ نسبة الحبوب والمنتجات ذات الصلة أقل من ٣٠ في المائة من امدادات الطاقة الغذائية في زائير ورواندا ولكنها تزيد على ٨٠ في المائة في كمبوديا وبنغلاديش ونيبال . وتؤلف الحبوب ما يفوق نصف امدادات الطاقة الغذائية بالنسبة لما يزيد على ٦٠ في المائة من الـ ٤٤ بلدا من أقل البلدان نموا المتناولة بالاستعراض هنا . والحبوب مهمة جدا بالنسبة لجميع البلدان الآسيوية ، وتقل أهميتها إلى حد بعيد بالنسبة لجزر المحيط الهادي وتتسم بأهمية متباينة في سائر أقل البلدان نموا .

وتعتبر الجذور النشوية والدرنات سلعا غذائية حيوية في عدة بلدان من أقل البلدان نموا ، ولا سيما في افريقيا جنوب الصحراء والمحيط الهادي ؛ وتؤلف ما يزيد على ٣٠ في المائة من امدادات الطاقة الغذائية في ١٤ بلدا من أقل البلدان نموا . ويعتبر عدد من المنتجات النباتية الأخرى من مثل الجوز الصالح للأكل والفاكهة والسكر ، مهما في تغذية السكان في بلدان عدة ولا سيما غالبية البلدان الجزرية من أقل البلدان نموا . وعلى سبيل المثال ، كانت حصة الجوز الصالح للأكل في امدادات الطاقة الغذائية في السنوات الأخيرة ، تبلغ ٢٣ في المائة في سان تومي وبرنسيبي و١٩ في المائة في ساموا و١٨ في المائة في فانواتو و١٣ في المائة في كيريباتي .

وظل متوسط امدادات الطاقة الغذائية اليومية للفرد الواحد بالنسبة لأقل البلدان نموا جميعها ، منخفضا دائما (أدنى من ١٠٠ ٢ كيلوكالوري في كل سنة من سنوات الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠) وقد ازداد بمعدل سنوي يبلغ ٠,٢ في المائة فقط خلال الفترة . ونتيجة لذلك ، ازدادت الحالة الغذائية العامة في أقل البلدان نموا سوءا بالمقارنة بالمجموعات القطرية الأخرى . وعلى سبيل المثال ، بلغ متوسط امدادات الطاقة الغذائية بالنسبة لأقل البلدان نموا في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢ نسبة ٩٦ في المائة من متوسطه لجميع البلدان النامية . وبحلول الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ انخفض الى ٨٤ في المائة (الجدول ٨) . وفي الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ ، كانت امدادات الطاقة الغذائية اليومية للفرد الواحد في ١٠ بلدان فقط من أقل البلدان نموا تزيد على ٣٠٠ ٢ كيلوكالوري (٣٣) . ومن بين الـ ٣٤ بلدا المتبقية ذات الامدادات غير الكافية ، كانت معدلات النمو المتوسط لامدادات الطاقة الغذائية ايجابية ومهمة من الناحية الاحصائية في ٩ حالات ، في حين كانت معدلات النمو في الـ ٢٥ بلدا الأخرى سلبية أو شبه معدومة . وعليه ، فإن الامدادات الغذائية اليومية في ٢٥ بلدا من أصل الـ ٤٤ بلدا من أقل البلدان نموا قيد البحث ، ليست غير كافية فحسب بل إنها لا تشهد أي تحسن .

الاستقرار: يقاس عدم استقرار الاستهلاك بالعجز في الاستهلاك الفعلي وعن أدنى معيار وطني مقبول(٣٤) . وتشير نتائج هذه الحسابات (ترد موجزة في الجدول ٨) إلى أن العجز في الاستهلاك في ٣٥ بلدا (حوالي ٧٥ في المائة من مجموع أقل البلدان نموا) حصل في خمس سنوات على الأقل من الـ ١١ سنة قيد الاستعراض ، أي مرة كل سنتين تقريبا . وشهد ما مجموعة ١٩ بلدا متوسط عجز يزيد على ٣ في المائة من معيار الاستهلاك الوطني الأدنى . وفي المتوسط ، بلغ العجز في هذه البلدان ٥ في المائة وتراوح أقصى عجز في أي سنة من السنوات بين ٥ في المائة و١٥ في المائة . وبلغ متوسط العجز في الـ ٣٥ بلدا المتبقية من أقل البلدان نموا ، حوالي ٣ في المائة . وشملت البلدان التي عانت من متوسط عجز مرتفع اثيوبيا وافغانستان وبوركينا فاصو وتشاد وتوغو ومدغشقر . وكان عدم الاستقرار في انتاج الأغذية الأساسية وفي استيراد الأغذية على السواء ، سبب عدم استقرار الاستهلاك الغذائي فيها .

وينبغي عدم الاستخفاف بالخطورة التي تتسم بها نسبة ٥ في المائة للعجز في استهلاك الأغذية للفرد الواحد . وقد بينت دراسات أجرتها منظمة الأغذية والزراعة على البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي ، أنه بالنظر إلى شدة ضعف هذه البلدان تجاه التقلبات في الإنتاج المحلي للحبوب ، فإنها لا تستطيع فعليا التصدي لنقص في الإنتاج يزيد على ٥ في المائة دون أن تواجه عواقب غذائية خطيرة . ويصح هذا الأمر بصورة خاصة في معظم أقل البلدان نمواً حيث تفتقر غالبية الأسر إلى الإمدادات الغذائية الكافية حتى في الظروف العادية .

الانتاج الغذائي

إن المعيار في تقييم أداء الانتاج الغذائي هو إنتاج الأغذية الأساسية للفرد الواحد . وفي حين تغيَّر أداء فرادى البلدان تغيراً كبيراً ، لم يحدث تغيُّر يذكر بالنسبة لأقل البلدان نمواً ككل أثناء الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ (الجدول ٨): فإنتاج الأغذية الأساسية للفرد الواحد ، الذي بلغ حوالي ٣١٢ كيلوغراماً سنوياً في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢ ، انخفض إلى ٣٠٠ كيلوغرام بحلول الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ . وفي ١٩ بلداً من أقل البلدان نمواً ، تراوح إنتاج الأغذية الأساسية للفرد الواحد من ١٠٠ كيلوغرام إلى ٣٠٠ كيلوغرام ، وكان في ٦ بلدان أخرى أقل من ١٠٠ كيلوغرام . وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ، كان هناك اتجاه صعودي في الناتج للفرد (يزيد على ١ في المائة في السنة) في ١٣ بلداً ، واتجاه نزولي (أكثر من ١ بالمائة) في ١٠ بلدان ، في حين كان الناتج للفرد في ٣٠ بلداً آخر في حالة ركود بصفة عامة . وعليه ، كان الناتج من الأغذية الأساسية للفرد في ٣٠ بلداً من أصل ٤٤ بلداً من أقل البلدان نمواً ، في حالة ركود أو انخفاض .

الجدول ٨: مؤشرات كفاية الإمدادات الغذائية أو عدم استقرارها والانتاج الغذائي في أقل البلدان نموا

البلد[أ]	إمدادات الطاقة الغذائية للفرد: ١٩٨٨-١٩٩٠ المتوسط السنوي (كيلوكالوري)	إمدادات الطاقة الغذائية للفرد: ١٩٨٠-١٩٩٠ الزيادة السنوية (في المائة)	انتاج السلع الاساسية للفرد: ١٩٨٨-١٩٩٠ المتوسط السنوي (كلغ)	انتاج السلع الاساسية للفرد: ١٩٨٠-١٩٩٠ الزيادة السنوية (في المائة)	انتاج الحبوب للفرد: ١٩٨٨-١٩٩٠ المتوسط السنوي (كلغ)	انتاج الحبوب للفرد: ١٩٨٠-١٩٩٠ الزيادة السنوية (في المائة)	العجز في امدادات الطاقة الغذائية عن المعيار: متوسط العجز (في المائة)	العجز في امدادات الطاقة الغذائية عن المعيار: ١٩٨٠-١٩٩٠(ب) التواتر (في المائة)	العجز في انتاج السلع الاساسية عن المعيار: ١٩٧٠-١٩٩٠ التواتر (في المائة)	العجز في انتاج السلع الاساسية عن المعيار: متوسط العجز(ج) (في المائة)
الرأس الاخضر	٢ ٧٧٧	٠,٧٨	٩٠	١,٤٠	٣٥	١٣,١٧	٣,١	٤٥	٤٨	٢٣,٢
فانواتو	٢ ٧٣٧	٠,٨١	٣٠٧	٠,٩٧	..	..	١,٠	٤٥	١٤	٤,٤
صاموا	٢ ٦٩٥	٠,٦٩	٥٠٣	ـ ٠,٤١	..	..	١,٣	٥٥	١٩	٤,٤
كيريباتي	٢ ٥١٦	ـ ٠,٧٧	١١٣	ـ ٠,٦٦	..	..	٣,٣	٤٥	٣٣	٧,٩
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢ ٤٦٥	٠,٤٥	٤١٣	٠,٩٨	٣٦٦	ـ ٠,١٠	١,٣	٤٥	٣٣	١٤,٩
ميانمار	٢ ٤٥٤	٠,٤٧	٣٦٣	ـ ٠,٣٠	٣٧٣	ـ ٣,٣٧	١,٣	٦٤	٤٣	٧,٩
موريتانيا	٢ ٤٤٧	١,٧٨	٩٧	٣,٩٤	٧٣	١٣,٦٣	١,٣	٣٦	٥٣	٣٦,٥
مالديف	٢ ٤٠٠	٠,٨٥	٣٨	ـ ٠,١٧	..	..	٠,٨	٤٥	١٩	٤,٨
بنن	٢ ٣٨٣	١,٤٣	٥٦٧	١,٨٠	١٣٣	٣,٣٣	٤,٤	٣٧	٣٣	٨,٥
جيبوتي	٢ ٣٦٣	٣,٥١	..	..	..	..	١,٣	٥٥	..	..
غامبيا	٢ ٣٩٠	١,٠٩	١٣٧	١,٤٣	١٠٩	ـ ٠,٩٨	٣,٧	٥٥	٣٩	١٥,٨
جزر سليمان	٢ ٣٧٨	٠,٠٧	٣٤٤	ـ ١,١٤	..	..	١,٦	٣٦	١٠	٣,٣
توغو	٢ ٣٦٨	..	٤١٥	ـ ١,٣٠	١٤٩	٣,٣٨	٧,٣	٣٦	١٩	٥,١
بوتسوانا	٢ ٣٦٠	٠,٤٥	٨٠	١,٤٧	٦٣	٥,٤٠	٣,١	٤٥	٥٣	٣٩,٠
ليبيريا	٢ ٣٥٩	ـ ٠,٧٩	٣٦١	ـ ١,٥٨	٧١	ـ ٦,٩٣	٤,٩	٣٧	١٠	٦,٤
مالي	٢ ٣٥٩	١,٩٥	٣٥٣	٣,٣٠	٣٣١	٤,٣٦	٣,٤	٦٤	٤٣	١٠,٨
غينيا	٢ ٣٤٣	ـ ٠,٠٩	٣٧٣	ـ ٠,٣٧	١٣٣	ـ ٠,٩٧	١,٣	٤٥	١٩	٣,٩
النيجر	٢ ٣٤٠	ـ ٠,٠٣	٣٣٥	ـ ٠,٧٩	٣٥٣	ـ ٣,٧٧	٠,٦	٧٣	٣٩	١٤,٠
غينيا ـ بيساو	٢ ٣٣٥	٠,٧٤	٣٣٤	١,٠٥	١٣٨	٠,٦٧	٣,٧	٣٦	٣٣	٨,٧
اليمن	٢ ٣٣٠	٠,٩٦	٩٣	١,٠٣	٧٣	ـ ٣,٥٨	١,١	٥٥	٣٩	١٠,٩
بوركينا فاسو	٢ ٣١٩	٢,٩٧	٣٤٦	٣,٥٨	٣١١	٣,٥٧	٦,٥	٤٥	٣٣	٧,٩
نيبال	٢ ٣٠٥	٣,١٨	٣٤٩	٣,٠٦	٣٦٠	٣,٤١	١,٤	٥٥	٣٣	٨,٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢ ١٩٥	ـ ٠,٣١	٤٧٥	ـ ٠,٨٣	١٥٠	٠,٥٦	١,٣	٦٤	٣٣	٨,٠

الجدول ٨ (تابع)

البلد[أ]	إمدادات الطاقة الغذائية للفرد			انتاج السلع الاساسية للفرد		انتاج الحبوب للفرد		العجز في امدادات الطاقة الغذائية عن المعيار		العجز في انتاج السلع الاساسية عن المعيار	
	١٩٨٨-١٩٩٠ المتوسط السنوي (كيلوكالوري)	١٩٨٠-١٩٩٠ الزيادة السنوية (في المائة)	١٩٨٨-١٩٩٠ المتوسط السنوي (كلغ)	١٩٨٠-١٩٩٠ الزيادة السنوية (في المائة)	١٩٨٨-١٩٩٠ المتوسط السنوي (كلغ)	١٩٨٠-١٩٩٠ الزيادة السنوية (في المائة)	١٩٨٨-١٩٩٠ المتوسط السنوي (كلغ)	١٩٨٠-١٩٩٠[ب] التواتر (في المائة)	متوسط العجز (في المائة)	١٩٧٠-١٩٩٠ التواتر (في المائة)	متوسط العجز[ج] (في المائة)
أوغندا	٢ ١٧٧	٠,٠٢	٤٠٦	ـ ٠,٧٥	٨٤	ـ ٠,١٨	٥٥	٣,١	٣٣		٩,٠
مدغشقر	٢ ١٥٦	ـ ١,٥٩	٤٨٣	ـ ٠,٨٧	١٦٩	ـ ١,٤٩	٤٥	٥,٥	٥		٣,٠
سان تومي وبرنسيبي	٢ ١٥٣	٠,٧٠	١٤٤	ـ ٠,٦٦	..	..	٥٥	١,٨	٥		٢,٣
زائير	٢ ١٣٠	ـ ٠,٠٥	٥٦٨	٠,٠٣	٣٥	٠,٧٧	٣٦	١,١	٥		٢,٩
كمبوديا	٢ ١٢٢	٢,٥٣	٣٤٠	٣,٦٦	٢٤٣	٣,٥٤	٣٦	٣,٩	٤٨		٢٥,٠
ليسوتو	٢ ١٢١	ـ ١,٣١	١١٠	ـ ٣,١٨	١٠٣	ـ ٣,٤٣	٦٤	٣,٥	٥٣		١٦,٤
ملاوي	٢ ٠٤٩	ـ ١,٣٣	٢٦٥	ـ ٢,٤٠	١٧٦	ـ ٢,٥٣	٦٤	٣,٠	١٩		٥,٨
السودان	٢ ٠٤٣	ـ ٠,٧٦	١٣١	١,١٧	١٢٠	ـ ٥,٤٣	٥٥	٣,١	٥٣		٢٠,٤
بنغلاديش	٢ ٠٣٨	٠,٤٨	٢٦٠	ـ ٠,١٠	١٩٠	ـ ٠,١١	٤٥	١,٤	١٠		٣,٥
زامبيا	٢ ٠١٦	ـ ٠,٩٠	٣٥١	ـ ٠,٥٠	٢١٣	٣,٦٣	٥٥	٣,٧	٥٣		١٦,٥
هايتي	٢ ٠٠٦	ـ ٠,٣٩	٢١٥	ـ ٠,٣٦	٦٠	ـ ٣,١٣	٥٥	١,٤	١٤		٣,٤
بوروندي	١ ٩٤٨	ـ ٠,٥٤	٣٨١	٠,٣٨	٥٥	٠,٩٩	٤٥	٣,٦	٢٩		٧,٣
رواندا	١ ٩١٣	ـ ١,٠٠	٣١٢	ـ ٣,٥٥	٤٠	ـ ٣,٨٤	٤٥	٤,٣	٣٣		٧,٦
سيراليون	١ ٨٩٩	ـ ٠,٧١	١٨٥	ـ ٠,٨٨	١٠٩	ـ ٣,١٩	٦٤	٣,٦	٣٤		٥,٣
الصومال	١ ٨٧٤	ـ ٠,٩١	٩٣	٠,٠٩	٨٤	٤,٣٤	٥٥	٣,٣	٤٣		١٣,٣
جمهورية افريقيا الوسطى	١ ٨٤٦	ـ ١,٦٣	٣٠٣	ـ ٥,٣٨	٤٣	ـ ٠,١١	٦٤	٥,٠	٣٩		٦,١
موزامبيق	١ ٨٠٥	ـ ٠,٩٣	٣٣٠	ـ ١,٣٥	٤٠	ـ ٣,٨٣	٥٥	٣,٩	..		٣,١
أفغانستان	١ ٧٦٦	ـ ٣,٤٧	١٩٤	ـ ٣,٦٩	١٧٤	ـ ٣,٩٣	٤٥	٨,٩	٣٣		١٠,٤
جزر القمر	١ ٧٦٠	ـ ٠,١٤	١٦٤	ـ ١,١١	٣٨	ـ ٤,٣٩	٣٧	٣,٩	٣٣		٧,٩
تشاد	١ ٧٣٥	٠,٩١	٣٤٩	١,٤٤	١١٩	٣,٥٨	٤٥	٧,٧	٣٣		٨,٦
اثيوبيا	١ ٦٩٩	ـ ٠,٦٨	١٨٦	ـ ٠,٧٩	١٣٠	ـ ١,١٥	٤٥	٥,٠	٣٤		٨,٣

-53-

الجدول ٨ (تابع)

البلد (أ)	إمدادات الطاقة الغذائية للغرد		العجز في امدادات انتاج السلع الأساسية للغرد		العجز في انتاج انتاج الحبوب للغرد		الطاقة الغذائية عن المعيار		السلع الأساسية عن المعيار	
	١٩٨٨-١٩٩٠ المتوسط السنوي (كيلوكالوري)	١٩٨٠-١٩٩٠ الزيادة السنوية (في المائة)	١٩٨٨-١٩٩٠ المتوسط السنوي (كلغ)	١٩٨٠-١٩٩٠ الزيادة السنوية (في المائة)	١٩٨٨-١٩٩٠ المتوسط السنوي (كلغ)	١٩٨٠-١٩٩٠ الزيادة السنوية (في المائة)	١٩٨٠-١٩٩٠ (ب) التواتر (في المائة)	متوسط العجز (في المائة)	١٩٧٠-١٩٩٠ التواتر (في المائة)	متوسط العجز (ج) (في المائة)
المجموعة القطرية (د)										
أقل البلدان نموا	٢ ٠٧٣	٠,٠٨	٣٠٠	ـ ٠,١٥	١٥٤	ـ ٠,٧٤	٤٥	٠,٥	..	٢,٣
البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي	٢ ٤٠١	٠,٧٤	٣٥٨	٠,٣١	٢٢١	١,١٠	٤٥	٠,٨	..	١,٩
جميع البلدان النامية	٢ ٤٧٤	٠,٦٤	٣٦٤	٠,٢٧	٢٢٨	٠,٦٤	٥٥	٠,٥	..	١,٥

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة ، الاحصاءات الزراعية .

(أ) بالترتيب النزولي لإمدادات الطاقة الغذائية للغرد . والبيانات غير متوفرة عن بوتان وتوفالو وغينيا الاستوائية .

(ب) تواتر الانحرافات السلبية التي تزيد عن ٥ بالمائة عن المعيار .

(ج) قيست حالات العجز هذه بالمقارنة بأدنى المعايير الاستهلاكية المفترضة (كما حددتها منظمة الأغذية والزراعة ـ انظر النص ، الحاشية ٣٤) . وتمثل الأرقام متوسطات جميع الانحرافات السلبية .

(د) النسب المتوسطة للمجموعات القطرية مرجحة بعدد السكان .

(هـ) بلدان العجز الغذائي من البلدان المنخفضة الدخل .

-54-

ولمّا كانت عدة بلدان لا تنتج الحبوب على الإطلاق أو تزرعها بكميات قليلة فحسب ، باتت الهوة بين الإنتاج والاستهلاك للفرد أوسع بالنسبة للحبوب مما هي عليه بالنسبة للسلع الضرورية إجمالاً . وأثناء فترة الثمانينات شهدت أقل البلدان نمواً انخفاضاً صافياً بلغ ٧ كيلوغرامات في إنتاج الحبوب للفرد . وبالمقارنة بفترة ١٩٧٠-١٩٧٢ ، انخفض إنتاج الحبوب للفرد بحلول فترة ١٩٨٨-١٩٩٠ ، في ٢٢ بلداً من أصل ٣٧ بلدا من أقل البلدان نمواً المنتجة للحبوب . وعلى الرغم من ذلك ، قامت عدة بلدان في افريقيا جنوب الصحراء ، ولا سيما بنن وبوركينا فاصو وجمهورية تنزانيا المتحدة وغينيا - بيساو ومالي بإجراء تحسينات جديرة بالثناء في مجال إنتاج الحبوب . ومن جهة أخرى ، كان الأداء ضعيفاً في أفغانستان وأوغندا وكمبوديا وليسوتو وملاوي .

عبء استيراد الأغذية والمعونة الغذائية

أقل البلدان نمواً جميعها باستثناء ميانمار ، مستوردة صافية للحبوب بصفة منتظمة . وتتوقف نسبة الواردات من العرض المحلي الإجمالي في السوق على حجم الإنتاج المحلي والعادات الغذائية . ولهذا السبب ، تختلف نسبة الاعتماد على الواردات (بوصف الواردات نسبة مئوية من العرض المحلي الاجمالي في السوق) اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر (انظر الجدول ٩) . وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ، كانت هذه النسبة فيما يتعلق بالحبوب تزيد على ١٠ في المائة في ٣١ بلداً من أقل البلدان نمواً ، وتفوق نسبتها ٣٠ في المائة في ٢٥ منها . وكانت هذه النسبة في البلدان الأخيرة تزيد بمقدار ١٠ في المائة كل سنة أثناء هذه الفترة . وبصورة عامة ، استوردت أكثر البلدان اعتماداً على الواردات ، أكبر كميات من الحبوب للفرد في المتوسط كذلك .

وشهدت واردات الحبوب أثناء الثمانينات اتجاهاً تصاعدياً في ٣١ بلداً من أصل ٤٤ بلداً من أقل البلدان نمواً تتوفر عنها البيانات ؛ وفاق هذا المؤشر نسبة الزيادة في إنتاج الحبوب في ٢٦ من أصل ٣٧ بلداً منتجاً للحبوب من أقل البلدان نمواً . وما فتئت الثغرة بين هذين الاتجاهين تتسع ، مما يدل على زيادة سريعة في الاعتماد على واردات الحبوب في معظم أقل البلدان نمواً .

وتعتبر النسبة المرتفعة للاعتماد على الواردات والنسبة العالية للانفاق على الواردات الغذائية من مجموع حصائل الصادرات ، من الدلائل على هشاشة ميزان المدفوعات . وخلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ ، بلغت نسبة الواردات الغذائية ما يزيد على ١٠ في المائة من البضائع المستوردة في ٤٠ بلداً من أقل البلدان نمواً ، كما كانت نسبتها ٣٠ بالمائة في ١٦ بلداً من هذه البلدان . وبلغت النسبة المتوسطة لقيم الواردات الغذائية إلى إيرادات البضائع المصدرة (وهي من مؤشرات القدرة على

استيراد الأغذية في البلد) ما يزيد على ١٠٠ بالمائة في تسعة بلدان من أقل البلدان نمواً وبين ٥٠ في المائة و١٠٠ في المائة في تسعة بلدان أخرى . وكانت النسبة المتوسطة في أربعة منها فقط (زامبيا وميانمار وأوغندا وملاوي) تقل عن ١٠ في المائة . كما أن الحبوب سلعة كبيرة الحجم ، يمكن أن يؤدي استيرادها وتوزيعها بكميات كبيرة إلى نشوء مشاكل لوجستية مهمة ولا سيما في أقل البلدان نمواً غير الساحلية (انظر النص المنفصل ٣) .

النص المنفصل ٣: المشاكل اللوجستية لواردات الأغذية إلى أقل البلدان نموا غير الساحلية في الجنوب الافريقي في حالة الطوارئ الراهنة بسبب الجفاف

يشير نقل كميات كبيرة من الأغذية إلى البلدان غير الساحلية ، والعديد منها من أقل البلدان نمواً ، مشكلات لوجستية بالغة الصعوبة . وأفضل مثال على ذلك هو حالة الطوارئ الراهنة بسبب الجفاف في الجنوب الافريقي . ويقدر مجموع احتياجات المنطقة من الحبوب المستوردة ، بما فيها احتياجات جنوب افريقيا ، في السنة التسويقية ١٩٩٢-١٩٩٣ ، بما يزيد على ١٢ مليون طن ، منها ما يفوق ٤,٥ مليون طن للبلدان غير الساحلية في المنطقة . ومن هذه الكمية الأخيرة تبلغ احتياجات أقل البلدان نمواً غير الساحلية حوالي ٢,٥ مليون طن (ملاوي وزامبيا: مليونا طن ؛ بوتسوانا وليسوتو: ٠,٥ مليون طن) .

وفيما يتعلق بجميع الواردات من الخارج ، تعتمد البلدان غير الساحلية في المنطقة على عمليات النقل عبر البلدان الساحلية المجاورة . وتوفير خدمات النقل والمرور العابر (الترانزيت) مسألة معقدة تتوقف على عدد كبير من العوامل الخاصة والعامة على السواء . وتشمل (١) الهيكل الأساسي العمراني (الطرق والسكك الحديدية والمنشآت المرفئية والمستودعات) ؛ (٢) البنية الأساسية التليماتية (التي تسهل تدفقات البيانات عبر الحدود) ؛ (٣) مجموعة من الخدمات المرتبطة بالتحرك المادي للسلع (قطر البضاعة والتخليص والشحن والتأمين والتعبئة والتخزين والتمويل) . والبنية الأساسية العمرانية للوصول إلى البلدان غير الساحلية موجودة بالضرورة في بلدان المرور العابر حيث تتوفر خدمات التشغيل المرتبطة بحركة البضائع .

وفي منطقة الجنوب الافريقي ، فإن سكة حديد بنغويلا ومرفأ لوبيتو في أنغولا معطلان عن العمل إلى حد كبير بسبب الحرب الاهلية وهجمات المتمردين على السكك الحديدية . كما أن سكة حديد ليمبوبو التي تصل مابوتو بزمبابوي ذات قدرة محدودة بسبب المشاكل الامنية التي تتسم بالحدة بصورة خاصة عندما يتعلق الأمر بالاغذية والمواد المرتفعة القيمة . وتجري عملية إصلاح لخط السكة الحديدية الذي يصل ناكالا بملاوي ، ولكن نظراً لقدرة الحركة المحدودة وحوادث جنوح القطارات والمشاكل الأمنية ، يتوقع أن تقتصر حركة السكك الحديدية على ستة قطارات للأغذية في الشهر أو ١٠٠ ٠٠٠ طن في السنة . ومن هنا لا تتبقى سوى موانئ ديربان وكيب تاون وبورت إليزابيث وايست لندن في جنوب افريقيا ، علاوة على وولفز باي وبيرا ودار السلام ، بصفتها الموانئ الرئيسية لدخول الأغذية .

والموانئ داخل المنطقة مجهزة في العادة لتصدير الحبوب وليس لاستيرادها ؛ ويمكن من خلال اضافة مزيد من المعدات المتحركة لمناولة الحبوب/استخدام الموانئ على النحو الأمثل ، وبهذا تتوفر قدرة مرفئية كافية لمناولة الحبوب . ومع ذلك قد تنشأ حالة اكتظاظ في الموانئ إذا لم يتم تنسيق توقيت وصول واردات الحبوب على نحو جيد . كذلك قد تكون قدرات الممرات البرية عاملاً مقيداً ، وهذا يتوقف على مدى توافر الشاحنات ومعدات السكك الحديدية والوقت اللازم لإعدادها للرحلات والحالة المادية للطرقات والسكك الحديدية والإجراءات البيروقراطية . كذلك ، قد يؤدي حرص السلطات الوطنية على التقليل إلى أقصى حد من خطر غزو أعداد كبيرة من حشرات الحبوب ، إلى إبطاء حركة إعداد الحافلات وتقييد قدرة استيعاب الممرات .

ويجري النقل الداخلي لمعظم المنتجات داخل البلدان بالسكك الحديدية ولكن من المحتمل ، حتى في أكثر الافتراضات تفاؤلاً ، أن يلزم اللجوء إلى الطرق لنقل بعض المنتجات ، مما يؤدي إلى إنهاك البنية الأساسية القائمة وزيادة التكاليف ويفضي إلى التنازع بين الحاجة إلى حماية البنية الأساسية الوطنية وضمان التسليم السريع للمنتجات . وفيما يتعلق بملاوي ، سيجري نقل الواردات غير القادمة عبر ميناء ناكالا بالشاحنات على الطرق البرية من محطة السكك الحديدية في ناكالا أو هراري . ويعني وصول ٣ ٠٠٠ طن يومياً (الاحتياجات التقديرية) ، أن على موظفي الجمارك انهاء اجراءات ١٠٠ شاحنة يومياً . وتواجه جميع البلدان غير الساحلية عملية مبادلة معقدة في نقل الواردات الغذائية عبر الطرق البرية ، من حيث توزيع طاقة النقل بين هذه الواردات والواردات الموجهة للاستهلاك المحلي .

وهناك جانب مهم من جوانب الحالة التي تواجه البلدان غير الساحلية من أقل البلدان نمواً في الجنوب الافريقي ، يتمثل في الأثر الكبير الذي تخلّفه حالة الطوارئ بسبب الجفاف على التنمية ، ولا سيما أثر الواردات الغذائية التي لم يسبق لها مثيل على عملية النقل العابر والعادي للواردات "العادية" وعلى ميزان المدفوعات ومستوى الأسعار الاستهلاكية .

وتؤدي ضخامة كميات المواد الغذائية إلى تأخير عملية النقل العابر للواردات "العادية" . وتخلّف حالات التأخير هذه آثاراً اقتصادية مهمة ؛ إذ تؤدي بالنسبة للتصنيع إلى توقف الإنتاج وطول فترة التخزين اللازم للانتاج وزيادة تكاليف التموين وتقييد رأس المال المتداول . وهي تسبب صعوبات خاصة للمؤسسات الصغيرة التي قد تسعى ، توخياً لتجنب توقف الإنتاج ، إلى حيازة كميات أكبر من مخزونات عوامل الإنتاج ، مقيِّدة بذلك رأس المال المتداول . وبالنسبة للزراعة ، يمكن أن يؤثر تأخر وصول الأسمدة تأثيراً خطيراً على محاصيل الأغذية والمنتجات الزراعية المعدة للتصدير على حد سواء .

وسيتوقف أثر الواردات الغذائية على الأسعار وميزان المدفوعات ، على مدى الاضطرار لشراء الواردات بالشروط التجارية . وفيما يتعلق بملاوي وزامبيا بصورة خاصة ، يمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف النقل العابر إلى زيادة الأسعار الغذائية وتحميل ميزان المدفوعات بأعباء اضافية .

وأنفقت أقل البلدان نمواً في مجموعها نسبة ١٣,٨ في المائة من حصائل الصادرات على الحبوب وحدها في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ ، وهي نسبة أعلى بكثير من متوسط إنفاق جميع البلدان النامية (٣,٥ بالمائة) . وفي جيبوتي والرأس الأخضر والصومال وغينيا - بيساو وكمبوديا وكيريباتي وليسوتو وموزامبيق ، كانت هذه النسبة تفوق ٥٠ بالمائة . وفي بعض البلدان من مثل الرأس الأخضر وموزامبيق ، كانت كل واردات الحبوب ، أو عملياً كلها ، ترد كمعونة غذائية في حين مثّلت المعونة الغذائية في بلدان أخرى من مثل جيبوتي وغينيا - بيساو وليسوتو ، أقل من ٣٠ بالمائة من واردات الحبوب .

وظلت غالبية أقل البلدان نمواً عاجزة عن تعويض النقص في الانتاج المحلي للحبوب من خلال الواردات بسبب ارتفاع نسب الاعتماد على الواردات وعدم ثبات حصائل الصادرات . وفي كل حالة من حالات نقص الإنتاج ، لم تحقق الواردات الغذائية الاكتفاء . وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ، كانت الضرورة تقتضي أن تكون الواردات الكلية

للحبوب في أقل البلدان نمواً أكثر مما كانت عليه فعلياً بنسبة ٣٠ في المائة لو أريد التعويض عن كامل النقص في الإنتاج المحلي والمحافظة على الاتجاهات الاستهلاكية .

وعلى الرغم من الكميات الضخمة من المعونة الغذائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً ، لم يكن بالمستطاع دائماً المحافظة على مستويات الاستهلاك الغذائي للفرد . وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، بلغت حصة هذه البلدان من الحجم العالمي التقديري للمعونة الغذائية من الحبوب ، حوالي ٣٨ بالمائة . وازدادت المعونة الغذائية الكلية من الحبوب إلى أقل البلدان نمواً ، حوالي ٨,١ في المائة سنوياً أثناء الفترة ١٩٧١-١٩٩٠ ؛ وقد فاقت هذه المعونة الضعف بالنسبة للفرد في المتوسط إذ ارتفعت من ٤,١ كيلوغرام سنوياً في الفترة ١٩٧١-١٩٧٣ إلى ٩,٢ كيلوغرام سنوياً في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ (انظر الجدول ٩) . وقد ارتفعت المعونة الغذائية من الحبوب كنسبة من الواردات الكلية للحبوب إلى أقل البلدان نمواً ، من ٢٩ بالمائة في الفترة ١٩٧١-١٩٧٤ إلى ٤٦ بالمائة في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ . كذلك تلقت أقل البلدان نمواً كميات ضخمة من المعونة الغذائية من غير الحبوب .

الأمن الغذائي الأسري

إن شاغل توفير الأمن الغذائي الأسري واضح في برنامج باريس للعمل ، الذي يدعو إلى اتخاذ تدابير تتيح للفقراء فرص الحصول في جميع الأوقات على الغذاء الكافي ذي النوعية الجيدة . ويقوم هذا الشاغل على الاعتقاد بأن توفر امدادات الأغذية بما فيه الكفاية عموما على المستوى الوطني لا تعني بالضرورة حصول الجميع على الغذاء . وكشفت إحدى الدراسات عن أنه لا يمكن أن تنخفض نسبة السكان الذين يعانون من نقص في السعرات إلى المستويات الدنيا ما لم يتجاوز متوسط إمدادات الطاقة الغذائية متوسط الاحتياجات الغذائية بحوالي ٣٠ بالمائة .

ولم تتجاوز امدادات الطاقة الغذائية العتبة المقدرة بحوالي ٢٦٠٠ كيلوكالوري في السنوات الأخيرة إلا في بلدين (الرأس الأخضر وفانواتو) من أصل الـ ٤٤ بلدا من أقل البلدان نموا قيد النظر في هذا الفصل . ويعتبر نقص السعرات بالتالي ظاهرة منتشرة بين أقل البلدان نموا .

الجدول ٩: مؤشرات الاعتماد على الواردات الغذائية في أقل البلدان نموا ،
وأهمية المعونة الغذائية من الحبوب

	صافي الواردات من الحبوب ١٩٨٠-١٩٩٠	الواردات الغذائية في ١٩٨٠-١٩٩٠ كنسبة مئوية من:		الواردات من الحبوب في ١٩٨٠-١٩٩٠ كنسبة مئوية من:		المعونة الغذائية من الحبوب ١٩٨٨-١٩٩٠
البلد (أ)	المتوسط السنوي للفرد (كلغ)	النسبة المئوية من مجموع إمدادات الحبوب	مجموع السلع المستوردة	مجموع السلع المصدرة	الواردات الغذائية	السلع المصدرة	النسبة المئوية من واردات الحبوب	المتوسط السنوي للفرد (كلغ)
			الحد المتوسط / الحد الاقصى	الحد المتوسط / الحد الاقصى	الحد المتوسط / الحد الاقصى	الحد المتوسط / الحد الاقصى		
الرأس الاخضر	٢٠٧,٢	٨٧,٧	٣٦,٢ / ٣٦,٨	٥٧٥,١ / ٧٦٦,٧	٣٨,٢ / ٤٧,٣	٢١٩,٧ / ٣٠٩,٥	٨٤,٦	١٥٤,٩
ملديف	١٦٨,٩	١٠٠,٨	١٦,١ / ٣٤,٦	٤٩,٤ / ١١٢,٥	٥٢,٩ / ٦٦,٦	٢٦,٣ / ٥١,٩	١٥,١	٣٨,٣
بوتسوانا	١٦٢,٣	٨٤,٥	١١,٣ / ١٤,٩	١١,٩ / ٢١,١	٣٠,٨ / ٣٩,٨	٢,٥ / ٥,١	١٥,٦	٢٥,٤
ساموا	١٤٨,١	٩٧,٥	١٨,٤ / ٢٣,٤	٨٢,٠ / ١٢٧,٣	٣٠,٤ / ٣٧,٤	١٦,٠ / ٢٤,٥	٠,٨	١,٣
جيبوتي	١٤٠,٩	١٠٧,٧	١٩,٥ / ٢٤,٧	٢٨١,٩ / ٥٨٧,٥	٢٥,١ / ٣٣,٦	٧٥,٣ / ١٨٧,٨	١٦,٣	٢٤,٣
موريتانيا	١٢٩,٨	٧٥,٦	٤٠,٤ / ٥٣,٩	٣١,٩ / ٥٠,٣	٤١,١ / ٥١,٥	١٢,٣ / ٣٠,٣	٣٦,٧	٣٤,٠
ليسوتو	١٢٨,٥	٥٥,٣	٢١,٩ / ٣٠,٧	٢٦٢,٧ / ٤٥٦,٥	١٨,٩ / ٢٤,٨	٥٠,٤ / ٨٦,٩	١٨,٠	٢٣,٩
كيريباتي	١٢٣,٣	١٠٠,٠	٢٤,٥ / ٢٨,٦	١٥٣,٣ / ٢٥٠,٠	٣٨,٣ / ٤٥,٧	٥٧,٤ / ٨٥,٣	—	—
اليمن	١٠٤,٤	٥٨,٩	٢٦,٣ / ٣٦,٧	٩٠,٣ / ١٢٣,٥	٣٣,٣ / ٤٤,١	٣٩,٣ / ٤٠,٥	٨,٤	١٠,٧
غامبيا	٩٣,٣	٤٤,٠	٣١,٥ / ٤٦,٠	١٢٣,٧ / ٣٩٣,٣	٣٥,٨ / ٤٥,٠	٤٣,٦ / ١٤٣,١	١١,٨	١٥,٧
سان تومي وبرينسيبي	٩١,٠	٩٧,٣	٢٧,٣ / ٤١,٧	٤٦,١ / ٧٧,٨	٤٥,٨ / ٥٥,٠	٢١,٣ / ٣٦,٧	٨٩,٧	٥٨,٧
فانواتو	٧٣,٦	٩٠,٣	١٣,٣ / ١٥,٥	٣٦,٣ / ٥٣,٩	٣٦,٥ / ٤٧,٦	١٣,٣ / ١٨,٨	—	—
جزر القمر	٦٨,٨	٦٨,١	٣٣,٥ / ٤٨,٥	٨٩,٧ / ١٨٥,٧	٥٣,٥ / ٦٦,٣	٤٨,٦ / ١١٠,٣	١٣,٩	٩,٩
ليبيريا	٥٨,٤	٣٦,٨	٢١,٧ / ٢٧,٠	١٧,٠ / ٣٠,٦	٥٣,١ / ٦١,٧	٨,٩ / ١١,٩	٣١,٨	١٥,٥
جزر سليمان	٥٣,٠	٧٦,٠	١٣,٩ / ١٨,٣	١٤,٤ / ١٩,٧	٣٧,٠ / ٥٩,٧	٥,٥ / ١١,٨	٠,٠	٠,٠
الصومال	٤٤,٩	٣٦,٣	٣٦,٣ / ٣٦,٣	١٠٠,٥ / ١٨٦,٠	٦٠,٦ / ٧١,٦	٦٠,٥ / ١٢٣,١	٤٧,٨	١٥,١
غينيا - بيساو	٤٣,٠	٢٣,٩	٢٨,٠ / ٤١,٣	١٠٥,٣ / ١٤٣,٨	٦٩,٥ / ٧٧,٤	٧٣,٦ / ١٠٩,١	١٩,٣	١٢,٨
سيراليون	٣٦,١	٢٣,٥	٣٥,١ / ٥٦,١	٥١,٩ / ٧١,٣	٤٥,٤ / ٥٥,٠	٣٤,٤ / ٣٧,٣	٣٧,٣	١١,٣
هايتي	٣٦,٠	٣٤,٧	٣٠,٥ / ٤٨,٩	٦١,١ / ٩٤,٧	٣٩,٩ / ٤٩,٨	٢٤,١ / ٣٨,١	٥٥,٣	٣٠,٣
غينيا	٣٥,٦	٣٣,٣	١٤,٧ / ٢١,١	١٢,٩ / ٢٠,٠	٦٠,٩ / ٩٠,٣	٧,٨ / ١٤,٧	١٣,٥	٥,٧
زامبيا	٣٣,١	١٣,٦	٦,٣ / ١١,٩	٥,٤ / ١٠,٣	٦٧,٨ / ٨٣,١	٣,٨ / ٨,٣	٥٦,٥	٩,٤
موزامبيق	٣٩,٩	٣٩,٠	٢٠,٨ / ٣٥,٤	١٠٧,٨ / ١٩٤,٨	٥٨,٣ / ٧٤,٦	٦٠,٧ / ١٤٥,٣	١٠٠,٣	٣١,٦
توغو	٣٥,٥	١٦,٧	١٦,٠ / ٣١,٣	٣٨,٥ / ٣٦,٠	٣٩,٨ / ٣٧,٨	٨,٧ / ١٣,٨	٨,٩	٣,٩
بنن	٣٣,٨	١٧,٣	١٣,٣ / ١٨,٠	٦٣,٥ / ٢٥٤,٣	٤٣,٣ / ٥٣,٨	٣٦,٩ / ٩٥,٠	٨,١	٣,٠

الجدول ٩ (تابع)

البلد(١)	مافي الواردات من الحبوب ١٩٨٠-١٩٩٠	الواردات الغذائية في ١٩٨٠-١٩٩٠ كنسبة مئوية من:				الواردات من الحبوب في ١٩٨٠-١٩٩٠ كنسبة مئوية من:				المعونة الغذائية من الحبوب ١٩٨٨-١٩٩٠
	المتوسط السنوي للفرد (كلغ)	النسبة المئوية من مجموع إمدادات الحبوب	مجموع السلع المستوردة		مجموع السلع المصدرة		الواردات الغذائية		السلع المصدرة		النسبة المئوية من واردات الحبوب	المتوسط السنوي للفرد (كلغ)
			الحد المتوسط	الحد الأقصى	الحد المتوسط	الحد الأقصى	الحد المتوسط	الحد الأقصى	الحد المتوسط	الحد الأقصى		
مالي	٢٣,٢	١٠,٦	١٦,٦	٢٤,٤	٣٠,٨	٤٥,٨	٥٣,٤	٧٤,٧	١٦,٤	٣٠,٤	٣٥,٩	٤,٩
مدغشقر	٣١,٩	١٠,٦	١٦,٧	٣٠,١	٢٠,٧	٣٩,٩	٧٠,٦	٨٦,٦	١٥,٣	٣٤,٦	٥٤,١	٥,٦
النيجر	٣١,٦	٧,٨	١٧,٢	٢٧,٧	٢١,٦	٤٤,٣	٤٥,٦	٦٣,٢	١٠,٣	٢٨,٠	٣١,٩	٦,٤
بنغلاديش	١٩,٩	٩,٤	٢٢,٩	٢٨,٦	٥٧,٤	٧٤,٥	٥١,٣	٦٦,٠	٣٠,١	٤٧,٥	٥٦,٠	١١,٧
كمبوديا	١٩,٩	٨,٣	١٥,٢	٢٣,٦	١٦٤,٨	٤٧٠,٠	..	..	٢١٦,٢	٧٣٦,٩	٢٣,٤	١,٣
بوركينا فاسو	١٨,٦	٩,١	١٧,٥	٢٧,٨	٦٩,٣	١١٧,٩	٤٦,٩	٥٧,٧	٣١,٨	٥٥,٣	٢٧,١	٥,٣
جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	١٨,٤	٦,١	١٤,٨	٥٥,٤	٥٤,٣	٢١٢,٥	٧٨,١	٩٥,٧	٤٥,١	٢٠٢,٣	٢٤,٠	٥,٧
السودان	١٦,٣	١١,٥	١٩,٨	٤٠,٩	٤٦,٩	١٠٠,٣	٤٧,٧	٦٧,٥	٢٢,٩	٦٧,٧	٦٠,٧	١٦,٣
زائير	١٤,٣	٢٩,٩	٢٤,٨	٣١,٣	١٨,٥	٢٢,٦	٤٥,١	٦٨,٥	٨,٥	٢٢,٣	٢٦,١	٣,٤
اثيوبيا	١٣,٧	٨,٨	١٦,٧	٣٠,٠	٤٣,٦	٨٧,٩	٦٤,٩	٧٧,٣	٢٧,٦	٤٩,٨	٩٣,٥	١٣,٩
جمهورية افريقيا الوسطى	١٣,١	٣١,٧	١٤,٣	٢٥,٦	١٣,٠	١٨,٩	٢٨,٣	٣٧,٣	٣,٦	٥,١	٦,٨	١,٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٠,٨	٦,٣	٧,٦	١٢,٠	١٩,٧	٣٦,٠	٦٥,١	٨٥,١	١٣,٤	٢٠,٣	٦٠,٤	٣,٣
تشاد	١٠,٧	٨,٥	٩,٣	١٧,٧	١٤,٠	٣٦,٤	٦٣,٣	٨١,٤	٨,٤	١٦,٥	٤٨,١	٤,٠
افغانستان	٩,٣	٤,٣	١٣,٤	٢٣,٥	٢٦,٦	٧١,٩	٣٤,٦	٥١,٨	٨,٦	٣٧,٣	٧٧,٠	١٣,٤
رواندا	٦,٧	١٣,٧	١٠,٩	١٥,٨	٣٣,٩	٤٩,٠	٣٥,٤	٣٦,٨	٨,٨	١٨,٠	١٤,٦	٠,٨
بوروندي	٥,٩	٩,٩	١٢,٣	١٦,٨	٢٥,٦	٣٧,٩	٣٣,٥	٣٠,٩	٦,٤	١٠,٤	١٨,٣	٠,٨
ملاوي	٣,٠	١,٣	٦,٣	٨,٣	٨,٣	١٤,٩	٥٣,٠	٧٦,٥	٤,٥	٩,٨	١٥٣,٥	٣٠,٥
أوغندا	١,٧	١,٩	٥,٧	١٣,٦	٧,٩	١٥,٦	٢٧,٣	٦٠,٣	٣,١	٤,٧	١٧٥,٣	١,٥
نيبال	١,٠	٠,٤	١١,٧	١٤,٣	٤٠,٣	٧٦,٨	١٨,٣	٣٣,٦	٧,٧	٢٢,٦	٣٨,٩	٠,٧
ميانمار	١٦,٤ -	٥,٧ -	٤,٦	١٠,٥	٧,١	١٦,٠	١,٦	٨,٦	٠,١	٠,٧	..	..
بوتان	..	..	٨,٣	٩,٥	٢٤,٦	٣٧,٥	٣٩,٣	٤٨,٣	٩,٥	١٤,٣	..	٣,٣
غينيا الاستوائية	..	..	١٣,٠	٣٠,٨	١٨,٩	٥٣,٣	..	..	٧,٣	١١,٤	..	٦,٦
توفالو	..	..	١٤,٤	٣٣,٣	..	..	..	..	..	..	..	..

الجدول ٩ (تابع)

البلد(أ)	صافي الواردات من الحبـــوب ١٩٨٠-١٩٩٠	الواردات الغذائية في ١٩٨٠-١٩٩٠ كنسبة مئويـة مـن:		الواردات من الحبوب في ١٩٨٠-١٩٩٠ كنسبة مئويـة مـن:		المعونة الغذائية من الحبوب ١٩٨٨-١٩٩٠	
	المتوسط السنوي للفرد (كلغ)	النسبة المئوية من مجموع إمدادات الحبوب	مجموع السلع المستوردة	مجموع السلع المصدرة	الواردات الغذائية	السلع المصدرة	النسبة المئوية من واردات الحبوب	المتوسط السنوي للفـرد (كلغ)
المجموعة القطرية(ب)			الحد الأقصى / الحد المتوسط	الحد الأقصى / الحد المتوسط	الحد الأقصى / الحد المتوسط	الحد الأقصى / الحد المتوسط		
أقل البلدان نموا	١٧,٩	١٠,٣	١٧,٤ / ٢٠,٣	٣١,٠ / ٣٦,٩	٤٤,٤ / ٤٨,٢	١٢,٨ / ١٧,٨	٤٣,٤	٩,٢
البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي	١٥,٩	٧,٠	١١,١ / ١٣,٥	١٢,٣ / ١٦,٢	٤٥,٦ / ٥٢,١	٥,٧ / ٧,٧	١٦,٢	٢,١
جميع البلدان النامية	٢١,٠	٨,٦	٩,٩ / ١١,٣	٩,٤ / ١٠,٧	٣٦,٧ / ٤١,٠	٣,٥ / ٤,٤	٩,١	٢,٩

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ، الاحصاءات الزراعية .

(أ) بالترتيب النزولي لصافي واردات الحبوب للفرد .

(ب) النسب المتوسطة للمجموعات القطرية مرجحة بعدد السكان .

وفي حين يعتبر توفُّر الامدادات الغذائية الكافية على المستوى الوطني ، الشرط الأول لتحقيق الأمن الغذائي الأسري في معظم أقل البلدان نموا ، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير معينة في الوقت ذاته لضمان فرص وصول المجموعات الضعيفة إلى الأغذية . ويتوقف أنسب نوع من التدابير على وضع كل بلد بعينه . وعلى سبيل المثال ، قد يكون توفير المزيد من الأراضي وإدخال الاصلاحات على نظام الملكية العقارية ، من التدابير الأساسية لصالح المزارعين الضعاف اقتصاديا ، في حين يمكن أن تؤدي اصلاحات قانونية أخرى وتقديم الدعم للمشاريع الصغرى ، إلى انتفاع الأسر التي تعيلها أنثى . وفي حين يفضي الاستثمار في مجال الصحة الحيوانية وانتاج العلف وتسويق الماشية إلى مساعدة مربي المواشي ، قد يكون تقديم الغذاء مجانا هو السبيل الوحيد لمساعدة المسنين والمرضى والمعوقين .

وكانت الثمانينات عقدا صعبا بالنسبة لأقل البلدان نموا من حيث النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية . وكان أثر هذه الصعوبات على الأمن الغذائي الأسري خطيراً . وقد أبرزت دراسة صادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، استخدمت فيها مؤشرات على حدوث الأمراض من مثل مؤشرات سوء التغذية ووفيات الرضع والأطفال ، الآثار السلبية التي يخلفها الركود الاقتصادي أو الفقر على رفاهة الطفل(٣٥) . كما أظهرت دراسة صدرت مؤخرا عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على الأمن الغذائي للفقراء ، أن لهذه البرامج بصورة عامة آثارا سلبية في الأجل القصير ، على القوة الشرائية والأمن الغذائي للمجموعات الضعيفة(٣٦) . بالإضافة إلى ذلك كشفت الدراسة أن الآثار الايجابية المتوقعة ، وفي الدرجة الأولى النمو الاقتصادي الشامل ، استغرقت في العادة وقتا أطول كيما تتحقق . ودعت هاتان الدراستان معاً إلى اعتماد تصميم أفضل لبرامج التكيف الاقتصادي وسائر السياسات العامة ، بحيث تشمل منذ البداية التدابير الملائمة لصون الأمن الغذائي والضمان الاجتماعي للفقراء .

استجابات السياسة العامة

أبرزت النظرة العامة الواردة أعلاه عن الحالة الغذائية في أقل البلدان نموا ، دور السياسات العامة في تعزيز الأمن الغذائي . واعتمدت أقل البلدان نموا في غالبيتها سياسات تتصل بالاقتصاد الكلي والزراعة ، تهدف إلى التغلب على الاختلالات الاقتصادية الكلية والمشاكل الغذائية الهيكلية . وفي العديد من هذه البلدان ، ما تزال السياسات المعتمدة (الموجزة أدناه) حديثة العهد إلى حد ما ومن المبكر جدا تقييم أثرها على إنتاج الأغذية والأمن الغذائي .

سياسات الانتاج الغذائي

اتخذت مبادرات لتوفير حوافز سعرية أكبر للمنتجين من خلال تدابير من مثل تخفيض العملة والدعم المباشر للمنتجين . وفي زامبيا على سبيل المثال ، تم رفع سعر الذرة للمنتجين في عام ١٩٩٣ بحوالي ٥٠ في المائة بغية تشجيع الانتاج وتخفيض الاستيراد . وفي رواندا ألغيت الأسعار المحددة للحبوب باستثناء القمح والأرز . وفي بوتسوانا هناك نية لحساب أسعار الحبوب للمنتجين على أسعار تعادل الواردات بدلا من متوسط تكاليف الانتاج المحلية . وفي افريقيا جنوب الصحراء ، اتخذت الحكومات خطوات في اتجاه التخلي تدريجيا عن التدخل في الأسواق الزراعية الداخلية .

سياسات التسويق

ركزت التدابير الرامية الى تحرير الأسواق الداخلية على الحد من أنشطة مؤسسات التسويق شبه الحكومية بدلا من تحويلها إلى القطاع الخاص دفعة واحدة . ومثل هذه التطورات باتت شائعة في افريقيا جنوب الصحراء . وفي اثيوبيا ، يمكن العملاء من القطاع الخاص الآن منافسة المؤسسات شبه الحكومية التي تعمل على أساس التسعير السوقي الحر . وفي موزامبيق ، خفّض دور شركة تسويق المنتجات الزراعية تخفيضا كبيرا وبات التجار من القطاع الخاص يتعاملون في نسبة مهمة اليوم من الانتاج المحلي للحبوب . وعلى غرار ذلك ، انتقل العديد من أنشطة الشركة شبه الحكومية لتسويق الحبوب في جمهورية تنزانيا المتحدة إلى القطاع الخاص الذي يسمح له الآن بالعمل في مجال تسويق الحبوب وتوزيعها فضلا عن الامداد بالمدخلات الزراعية . وفي زائير ، ألغي احتكار مضارب الأرز شراء الأرز من مناطق محددة وفي زامبيا بات بوسع منتجي الحبوب الآن بيع انتاجهم مباشرة إلى أصحاب الطواحين مما يعني إلغاء احتكار التعاونيات لشرائها .

سياسات التخزين

على الرغم من الاختلاف الكبير في المبادرات التي اتخذت مؤخرا على صعيد السياسات العامة ، هناك ممانعة عامة في أن تكون الدولة مسؤولة عن حيازة نسبة كبيرة من المخزونات الوطنية . ومع ذلك ، لا تزال السلطات الحكومية في عدد من البلدان تعتمد سياسة تخزين فاعلة . وعلى سبيل المثال ، حددت الحكومة في بنغلاديش مؤخرا هدفاً يتمثل في الإبقاء على احتياطي من الحبوب يبلغ مليون طن . وفي جمهورية تنزانيا المتحدة ، أحيلت مسؤولية ادارة مخزون الحبوب الاستراتيجي ، من شركة الطحن الوطنية إلى وحدة الأمن الغذائي في وزارة الزراعة .

سياسات استهلاك الحبوب

شملت أهم مبادرات السياسة العامة الأخيرة ، رفع الرقابة عن الأسعار الاستهلاكية وتخفيض اعانات المستهلكين وإعادة تنظيم التوزيع العام للأغذية . وكان

الاتجاه إلى رفع الرقابة عن الأسعار الاستهلاكية بغية تخفيض الاعانات الحكومية واضحا جدا في افريقيا جنوب الصحراء . وعلى سبيل المثال ، ألغيت رسميا في اثيوبيا عملية الرقابة على الأسعار على الرغم من أن الحكومة لا تزال توزع بعض السلع الأساسية بأسعار محددة . وفي زامبيا ، ألغيت الاعانة السعرية العامة للذرة ، واعتمد في عام ١٩٨٩ نظام توزيع قائم على القسائم .

السياسات التجارية

كان هناك اتجاه عام نحو تحرير التجارة الدولية سواء من خلال إلغاء الحواجز التجارية أو عن طريق توسيع دور القطاع الخاص . كما كان تشجيع التجارة التفضيلية من النقاط الأساسية لتحقيق تغييرات السياسة التجارية . وفي جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا على السواء ، يستطيع التجار اليوم الحصول على تراخيص للاتجار بالحبوب ، نتيجة الغاء السلطات الاحتكارية التي كانت تتمتع بها من قبل المؤسسات شبه الحكومية . وفي رواندا اعتمدت الحكومة تعريفات تفضيلية لواردات الذرة والأرز والقمح والسرغوم ، القادمة من بلدان أخرى أعضاء في منطقة التجارة التفضيلية . ومن جهة أخرى ، حظر في زامبيا استيراد الأرز بوصف ذلك جزءا من الجهود الرامية إلى رفع الانتاج المحلي . وفي بنغلاديش ، حيث تهدف الحكومة إلى الحد من نطاق تدخلها في الاقتصاد الغذائي ، سمح لثلاث مجموعات من أصحاب الطواحين باستيراد القمح الذي يستخدمونه .

ويمكن أن تخلف دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، آثارا مهمة على قطاع إنتاج الحبوب والأمن الغذائي في أقل البلدان نموا . وقد أدرج إعلان بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة للبرنامج الاصلاحي على البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية ، في "مشروع الوثيقة الختامية" الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (٣٧) . وشمل هذا الإعلان قضايا من مثل المعونة الغذائية والاحتياجات التقنية والمالية لتحسين الانتاجية الزراعية والبنية الأساسية وائتمان التصدير الزراعي وترتيبات مواجهة الصعوبات القصيرة الأجل في تمويل الواردات الغذائية .

الاستنتاجات

في الثمانينات ، كانت امدادات الطاقة الغذائية للفرد في ٣٤ بلدا من أصل ٤٤ بلدا من أقل البلدان نموا ، أدنى من الاحتياجات الغذائية الضرورية ؛ وعليه يعتبر عدم كفاية الامدادات الغذائية مشكلة من أهم مشاكل الأمن الغذائي في هذه البلدان . وكثيرا ما يتصف الاستهلاك الغذائي بعدم الاستقرار في أقل البلدان نموا بسبب عدم

الاستقرار المألوف في الانتاج الغذائي والعجز النسبي عن تعويض النقص في الانتاج من خلال الواردات . وتتوقف الحلول لمشكلات العجز الغذائي عموما ، في السنوات القادمة ، على أداء القطاع الزراعي والاقتصاد ككل . وقد بوشر بإجراء إصلاحات مهمة في السياسة العامة في الميدان الزراعي في السنوات الأخيرة . ويتوقف أثرها إلى حد كبير على مدى استجابة المزارعين لحوافز الانتاج .

وبالنظر إلى خطورة المشكلات المزمنة من عدم كفاية امدادات الأغذية وعدم استقرارها ، لن يكون من شأن التدابير التدريجية أن تحقق أمنا غذائيا مستداما . وينبغي للنهج المتخذ ازاء الأمن الغذائي في المستقبل ، حسبما يتوخى برنامج باريس للعمل ، أن يدمج في إطار تخطيط شامل يكون الأمن الغذائي فيه هدفا صريحا . وقد لوحظ إلى الآن حصول بعض التقدم في تنفيذ مثل هذا النهج (٣٨) .

ويصعب نسبيا تخفيف مشكلة عدم كفاية امدادات الأغذية في الأجل القريب . بيد أنه يمكن معالجة قصور الاستهلاك الناشئ عن عدم استقرار الانتاج الغذائي ، إلى حد ما من خلال تقديم تسهيلات خاصة لاستيراد الحبوب أو من خلال برامج محلية لتخزين الحبوب أو زيادة استجابة المساعدة الغذائية لتعويض نقص الانتاج . وينبغي أن توفر هذه الأهداف قاعدة لوضع سياسات المساعدة الخارجية المناسبة . ومن الضروري أن تزاد إلى أقصى حد الكفاءة التي تستخدم بها المساعدة الخارجية ، ناهيك عن تحسين مرامي هذه المساعدة . وإذا كان للمعونة الغذائية ، حسب تصور برنامج باريس للعمل ، أن تستخدم على نحو متزايد بوصفها أداة إنمائية لتقوية الأنشطة الزراعية ، فإن هناك حاجة لتحسين قدرة استيعاب المعونة الغذائية وتعزيز المشاريع الإنمائية على نحو أفضل .

وستكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير محددة للمحافظة على الأمن الغذائي بين المجموعات الضعيفة . وينبغي أن تستند هذه التدابير على تحاليل محددة لطبيعة انعدام الأمن الغذائي ونسبة حدوثه وأسبابه . ويمكن لنهج عام يتوخى وضع تدابير للأمن الغذائي تكون في صالح الفقراء ، أن يشمل الخطوات الأربع التالية: أولا ، ينبغي أن تحدد مثلا ، المجموعات الأسرية التي تفتقر إلى ما يكفي من فرص الوصول إلى الغذاء وتواجه مخاطر مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي وفق معايير اجتماعية اقتصادية أو مكانية ؛ ثانيا ، ينبغي تحديد أهم مصادر امدادات الأغذية لكل مجموعة من المجموعات الضعيفة (الانتاج الذاتي والحصول على الأغذية من السوق لقاء العمل وعمليات التحويل من القطاع العام) ؛ ثالثا ، ينبغي تحديد جميع العوامل المهمة التي تفسر سبب استنفاد هذه المصادر ؛ وأخيرا ، ينبغي استنباط آليات للتصدي لحالات الانهيار في جانب العرض من السوق ، ووضع التدابير البديلة بما فيها اتخاذ اجراءات عامة مباشرة .

وقد بينت أحداث الماضي القريب أنه لا يمكن ضمان الأمن الغذائي في خضم الحروب الأهلية أو النزاعات المسلحة أو حالات التمزق الأخرى . وفي أوضاع يمكن بالكاد فيها تقديم المساعدة الغذائية أو أي نوع آخر من الدعم الانساني ، تكون التنمية الزراعية المستدامة شبه مستحيلة . أما الأثر التدميري الذي خلفته الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة على عدة بلدان من أقل البلدان نموا ، فبيّن على نحو صارخ في مؤشرات الأمن الغذائي لهذه البلدان .

جيم - انعدام الأمن الغذائي في القرن الافريقي

يمثل القرن الافريقي منطقة من مناطق العالم التي أرهقتها مشكلات انعدام الأمن الغذائي البالغة الحدة . وقد عانت بلدان هذه المنطقة من حالة خطيرة من الجفاف والمجاعة في الفترة ١٩٧٢-١٩٧٣ والفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ ، وكان هناك حالات طوارئ غذائية محصورة في بعض المناطق الداخلية كل سنة منذ أواسط الثمانينات . وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ أصيبت المنطقة مجددا بالجفاف . وأدت الحرب الأهلية والقتال الفئوي في اثيوبيا والسودان والصومال إلى تدمير البنية الأساسية ونفور الاستثمار وارتفاع نسبة الوفيات والأمراض ، وأفضت إلى حركة نزوح واسعة النطاق لسكان هذه البلدان . ويقدّر عدد اللاجئين في القرن الافريقي في الوقت الحاضر بأنه أكبر عدد بالنسبة لمجموع سكانه في العالم (٣٩) .

والحالة في المنطقة بائسة جدا حتى بالنسبة لأقل البلدان نموا ، بيد أن أصولها غير قاصرة على المنطقة ؛ فالعوامل الكامنة وراء نشوء المعاناة والعوز في القرن الافريقي موجودة في بلدان افريقية أخرى كذلك ، كما ظهر مؤخرا من تجارب موزامبيق وليبيريا وتشاد . وتبين الحالة في القرن الافريقي خطورة انعدام الاستقرار السياسي على الأمن الغذائي . كما تظهر كيف يمكن لحالة من الفقر والتخلف الخطيرين في أقل البلدان نموا ، أن تتحول ، من خلال الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية الكبيرة ، إلى نزاع اجتماعي متوطن وعدم استقرار مزمن وتخلق المزيد من العوز وتدمر الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية .

تحليل انعدام الأمن الغذائي

يجب توخي الحرص في التعامل مع تقديرات عدد السكان في القرن الافريقي ، الذين يفتقرون إلى ما يكفي من فرص الحصول على الأغذية ؛ فالحالة تتغير باستمرار ولا يمكن التعويل دائما على البيانات المتوافرة تماما . بيد أنه صدرت تقديرات أساسية مفيدة بشأن الماضي القريب (١٩٩٠) عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ، مستخدمة بيانات الاستهلاك الكلي وتوزيع الدخل ، مع استخدام

معامل لتعديل الاحصاءات يأخذ في الحسبان الحروب الأهلية وانتقالات اللاجئين . وقدّرت هذه الهيئة أنه كان هناك ٤٥ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في القرن الافريقي (٤٠) في عام ١٩٩٠ ، أي ما يوازي ٤٠ في المائة من مجموع سكان المنطقة وما يزيد على ثلث مجموع السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في افريقيا .

وحددت هذه الهيئة أضعف المجموعات الاجتماعية ، وأكثر المناطق انعداما للأمن الغذائي . وتبين أن انعدام الأمن الغذائي الأسري الدائم منتشر بين صغار المزارعين والفقراء الحضريين والرعاة واللاجئين . ومن بين ما مجموعه ٤٥ مليون نسمة ، كان هناك ما يقرب من ١٥,٧ مليون شخص ينتمون إلى أسر متضررة من الحرب و١٧,٥ مليون شخص ينتمون إلى أسر ريفية فقيرة الموارد . والأهم هو أن أعلى معدلات سوء تغذية الأطفال لا تحدث بالضرورة في أشد المناطق تعرضا للجفاف ، مما يعني أن مناطق الفائض الغذائي تضم العديد من الأسر الضعيفة اقتصاديا ، ذات الدخل المنخفض لأنها لا تملك ما يكفي من الأرض أو لأنها تزرعها على نحو غير إنتاجي أو لأنها لا تملك البتة أي فرصة للحصول على الأرض . كذلك ، هناك حالة من انعدام الأمن الغذائي المزمنة في المراكز الحضرية ، مرتبطة بارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع .

وتشمل تقديرات الهيئة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن ، أي من تغذية غير كافية بصورة مستمرة بسبب عدم قدرتهم على الحصول على الأغذية ، فضلا عن أولئك الذين يعانون من انخفاضات مؤقتة في فرص الأسرة في الحصول على الغذاء . وقد حدث المزيد من المجاعة مع تجدد الجفاف في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ واشتداد النزاع في الصومال .

وتبين التقديرات أن هناك حوالي ٨ ملايين شخص في إثيوبيا يواجهون في الوقت الحاضر نقصا في الأغذية وحوالي ٤ ملايين يحتاجون إلى معونة غذائية فورية . ووفقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، يتوقع أن يشتمل مجموع الاحتياجات من واردات الحبوب للسنة التسويقية ١٩٩٢ ، على زيادة تبلغ مليون طن ، سيتعين الوفاء بها جميعها من خلال المعونة الغذائية ؛ بل تعتبر حالة المخزون الغذائي وإمدادات الأغذية في مقاطعة إريتريا أخطر ، نظرا لوجود زهاء ٧٥٠ ٠٠٠ شخص يعتقد أنهم معرضون لخطر المجاعة المباشر . وتقدر الاحتياجات من المعونة الغذائية بحوالي ٣١٥ ٠٠٠ طن . والصومال كذلك فريسة مجاعة كاسحة واسعة الانتشار ، إذ تهدد المجاعة المحتملة ما يقرب من ٤,٥ مليون شخص أي ما يزيد كثيرا عن نصف عدد السكان ، فيما يواجه ١,٥ مليون شخص خطر الموت الوشيك جوعا . ومن المطلوب توفير واردات ضخمة من الحبوب ، أي ربما حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ طن ، لتجنب تفشي الموت جوعاً . وفي السودان ، وعلى الرغم من انتعاش الإنتاج في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ والذي أدى إلى فائض في

المنطقتين الوسطى والشرقية ، لا تزال الحالة الغذائية خطيرة في المنطقتين الغربية والجنوبية[٤١] .

أزمات الحكم

إن الحالة في القرن الأفريقي ناتجة عن استمرار التخلف والجفاف والحرب الأهلية . وتعتبر اقتصادات السودان وإثيوبيا والصومال من بين أفقر الاقتصادات في العالم ؛ وهي زراعية أساسا تعتمد على محصول أو محصولين لتمويل المستورّد من المدخلات والسلع الاستهلاكية والرأسمالية . وتعاني جميعها من تقلب معدل هطول المطر وإزالة الغابات والتردي البيئي المتعاظم . وتتسم بنيتها الأساسية العمرانية بأنها بدائية ، وشبكات الطرقات فيها والسكك الحديدية ومرافق الاتصالات محدودة . كذلك تتسم بمعدلات زيادة سكانية مرتفعة جدا .

وقد تدنى الأمن الغذائي في هذه البلدان من أواسط الستينات إلى أواسط الثمانينات مع زيادة حالات العجز الغذائي الوطني (الاستهلاك ناقصا الإنتاج) على نحو أسرع من ازدياد وسائل سداد حالات العجز هذه (حصائل العملة الأجنبية) . وكان الانخفاض أخطر من غيره في إثيوبيا حيث ترافق ارتفاع العجز الغذائي مع انخفاض الناتج القومي الإجمالي للفرد وهبوط إيرادات التصدير للفرد[٤٢] . والعديد من الناس في جميع بلدان المنطقة فقراء ، وغالبا ما يعوق قدرتهم على الحصول على الغذاء ضعف محاصيلهم والتقلبات السعرية غير المؤاتية أو انهيار نظم التوزيع العام .

ويتمثل أحد الجوانب الأساسية للحالة في المنطقة ، في انعدام الاستقرار السياسي وأزمات الحكم المتكررة . وقد اندلعت الحروب الأهلية في إثيوبيا (إريتريا والمناطق الشمالية) والسودان (المنطقة الجنوبية) منذ ٣٠ سنة مضت . أما اليوم فقد توقفت الحرب الأهلية في إثيوبيا ، على الرغم من أن البلد لا يزال يعيش عواقب النزاع الطويل الأمد ويعاني من التوترات الإثنية والمجاعة . وفي الصومال ، أدت الحرب الأهلية إلى انهيار الحكم المركزي انهيارا تاما وترتب عليها وفاة وتشرد ما يزيد على مليون شخص ، في حين يستمر النزاع الأهلي في السودان في حصاد الأرواح وتقويض الجهود المبذولة لإعادة البناء الوطني . وفي جيبوتي التي عاشت في السابق ظروفا سياسية مستقرة ، اندلع نزاع بين الحكومة وقبيلة العفر في شمال البلاد منذ أواخر عام ١٩٩١ .

وهذه النزاعات عميقة الجذور وتعكس الاختلافات الإثنية أو الإقليمية التي تقف عوائق في طريق تنفيذ البرامج السياسية الوطنية المتفق عليها عموما . ولا تزال الولاءات السياسية محلية ترتبط بالهويات الإثنية أو الإقليمية .

وفي السبعينات والثمانينات ، كان هناك سباق متسارع إلى التسلح في جميع أنحاء المنطقة ، عندما حاولت الحكومات المركزية الضعيفة ، وهي في غالبيتها أنظمة ديكتاتورية واجهتها حالات تمرد محلية ونزاعات بين الدول (ولا سيما بين الصومال وإثيوبيا) ، أن تبقى في السلطة . وراح الإنهاك في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يزداد خطورة عندما فشل اللجوء إلى العنف في تحقيق أهداف الأحزاب الحاكمة في الحفاظ على السيطرة الإقليمية أو إعادة الظروف المؤاتية للسلم في بلدانها . وبسبب الحرب الباردة إلى حد ما ، تدفقت الأسلحة إلى بلدان القرن الأفريقي أثناء السبعينات بكميات تفوق بكثير الكميات التي تدفقت بها إلى بقية بلدان أفريقيا . وذهب أحد التقديرات إلى أن قيمة الأسلحة التي سُلمت إلى إثيوبيا والسودان بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٧ (٤٣) ، فاقت مبلغ ٧,٥ مليار دولار . وكان العديد من هذه الأسلحة ينتقل من مستودعات بلد ما إلى المقاتلين والثوار في بلد آخر . ويعتبر اتساع انتشار الأسلحة وعادة اللجوء إليها لمحاولة حل المشاكل ، من العوامل الرئيسية الكامنة وراء النزاعات في المنطقة .

وزاد من اشتعال النزاعات الداخلية والاضطرابات الاجتماعية أيضا احتكار الأنظمة الديكتاتورية المركزية لعملية صنع القرار في البلدان الثلاثة طوال فترتي السبعينات والثمانينات (باستثناء فترة ديمقراطية قصيرة في السودان) ، على حساب الاستقلال الذاتي المحلي والإقليمي . وراح فقدان الثقة بمؤسسات الدولة يزداد تدريجيا ويقوض البنية المؤسسية الهشة التي كانت قائمة . ولم يكن هناك وجود لمبدأ محاسبة الحكومة ومساءلتها . وزاد التنافس على الموارد المحدودة بين المجموعات الاجتماعية والإثنية المختلفة ، من تفاقم التوترات وأدى إلى نشوب نزاع من أجل السلطة ، ناشئ عن إحساس مجموعات معينة - إثنية ودينية وقبلية - بأنها عانت من الإجحاف الاجتماعي والسياسي . وفي الصومال ، تضاعف هذا الأمر بفعل النزاعات على السلطة ، مما أوقع الأفراد أو زعماء الفصائل في حلبة صراع ضد بعضهم البعض .

ونتج عن قابلية الحدود للاختراق في القرن الأفريقي ، انتشار النزاعات من بلد ما إلى البلدان المجاورة ، مما أدى في غالب الأحيان إلى قيام عداوات وتوترات بين الدول أو إلى نشوب حرب مكشوفة بينها ، فضلا عن قيام نزاع على هوية الدول والحكومات ومشروعيتها . ومن هنا ، اندلعت الحرب بين الصومال وإثيوبيا بشأن منطقة أوغادين في عام ١٩٦٣ وفي الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ ، في حين كانت العلاقات بين إثيوبيا والسودان شديدة التوتر في غالب الأحيان بسبب حالات التمرد في كل من هذين البلدين والدعم الذي زعم الجانبان أن كلا منهما قدمه للمتمردين في البلد الآخر .

انعدام الاستقرار السياسي وانعدام الأمن الغذائي

كلفت النزاعات في القرن الأفريقي من حيث الجوانب البشرية والاقتصادية والاجتماعية ، كلفة فادحة . وتشير التقديرات الى أنه في عام ١٩٩١ وحده انتقل ما يزيد على مليون شخص عبر الحدود وأن ٧ ملايين شخص إضافيين على الأقل شُرِّدوا داخل الحدود الوطنية بسبب النزاعات المسلحة والجفاف(٤٤) . ومنذ ذلك الحين ، انضم ملايين آخرون إلى صفوف المعدمين . وفي الصومال ، تبين التقديرات أن الحرب الأهلية وما تبعها من مجاعة أدت إلى وفاة ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ شخص وتشريد ٣,٥ مليون شخص داخل البلد وسعى مليون شخص آخرين إلى التماس ملاذ خارجه . ولا يزال مئات الأطفال يموتون من الجوع يوميا وباتت مجموعات بكاملها من السكان المشردين تعاني من العوز نتيجة قيام عصابات مسلحة بالسلب وتدمير الممتلكات وكذلك انهيار الاقتصاد .

ولا يقتصر ما كلفته هذه النزاعات على الوفيات والتشرد فحسب ، بل ترتب عليها كذلك ضرر جسيم أو تدمير كامل لحق بالأصول المادية . وتمت سرقة أو نهب أو قتل عدد كبير من الماشية التي كان العديد من الصوماليين وسوداني الجنوب يعوِّلون عليها من أجل معيشتهم والمحافظة على هويتهم الثقافية . ونُهبت المنازل والمدارس والأبنية الحكومية والعيادات والممتلكات العامة والخاصة أو دُمرت في جميع أنحاء الصومال ولا سيما في مقديشيو . وبارت المزارع والأراضي الزراعية التي كانت تُزرع فيها محاصيل التصدير ، بسبب انجرار مالكيها والعمال فيها على السواء إلى عنف بلا طائل في المناطق الجنوبية الخصبة من البلاد ؛ كذلك دُمرت البنية الأساسية الزراعية تدميرا تاما ، بالإضافة إلى نهب مضخات الري والآلات الزراعية .

وما لوحظ بصورة خاصة في إثيوبيا هو تدمير المرافق الصحية ، الناشئ عن الحرب والكساد الاقتصادي ، فأضعف ذلك القدرة على مكافحة الأمراض السارية . ويقدَّر أن ما يزيد على نصف المرافق الصحية في البلد قد دمر أو بات غير صالح للاستعمال(٤٥) . ويشير تقييم مشترك صادر عن وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، إلى أن هناك ٩,٥ مليون شخص يعيشون في مناطق موبوءة ، ومنهم ٧,٥ شخص يعيشون في مناطق دمرت الحرب مرافق الخدمات الصحية فيها . ومن بين الأمراض السارية ، تعتبر الأمراض التنفسية وأمراض الإسهال والبرداء والحصبة والتدرن الرئوي ، الأسباب الرئيسية للوفيات(٤٦) .

وأسهم انعدام الاستقرار السياسي والحرب الأهلية والقتال الفئوي وما رافق ذلك من تدمير ، إسهاما كبيرا ، كعوامل مجتمعة ، في نشوء حالة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة . وتدهور الإنتاج الغذائي الوطني وإنتاج السلع المعدة للتصدير والتي تعود

بالعملة الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات الغذائية ، بفعل تدمير الأصول وتشريد الناس وتحويل الموارد إلى الغايات العسكرية . كذلك تعطلت على نحو خطير نظم الوقاية من المجاعة والتي كانت أنشئت لتوزيع الأغذية على المحتاجين أثناء فترات الجفاف . أضف إلى ذلك أن المشردين لاقوا صعوبة شديدة في التصدي لتعذر الحصول على الأغذية .

ويعتبر اقتران العنف بعجز الأسر عن تدبير المستحقات الغذائية ، سببا بالغ الخطورة للموت جوعا والمجاعة في أفريقيا (٤٧) . ويرى أنه في زمن السلم ، فانه على الرغم من أن نقص المستحقات الغذائية المرتبط بنقص المحاصيل أو تضخم الأسعار ، يؤدي إلى حالة عسر شديد ، تكون الأسر والمجتمعات المحلية قادرة على التغلب على المشكلات بالاعتماد على الأصول والاستعانة بالأقرباء والجيران واستهلاك الأغذية البرية . ولكن عندما يشرَّد السكان ولا سيما بالقوة ، لا يعود اللجوء إلى مثل هذه الحلول أمرا ممكنا . وعلاوة على ذلك ، يتسارع حدوث الأزمات الصحية لتكدس الناس في مساكن غير ملائمة ، وسوء المرافق الصحية وإمدادات المياه . وفي مثل هذه الحالة يقع الانهيار الاجتماعي وتحصل المجاعة الجماعية .

السياسات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي

تبدو جميع المشاكل المتداخلة ، من انتشار حالات النقص في الأغذية وتشرد السكان وتدفقات اللاجئين والأوبئة والأزمات الصحية والحرب الأهلية والقتال الفئوي ، مشاكل عسيرة الحل . ومع ذلك تُبذل جهود كبرى لمعالجة هذه المشاكل ، بما في ذلك اعتماد التدابير الدولية والإقليمية لتحسين الأمن الغذائي .

وعلى المستوى الإقليمي ، قامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية بوضع عناصر مهمة لاستراتيجية توفير الأمن الغذائي للقرن الأفريقي . وتشمل هذه العناصر أربعة مجالات عمل ذات أولوية ؛ ويتمثل المجال الأول في زيادة البحث والإرشاد التقني ، الموجهين إلى تقوية الإنتاج الزراعي والحيواني والغذائي . ويستهدف هذا الجهد صغار المزارعين ومربي المواشي ؛ وسيولى فيما يتعلق بالفئة الأولى ، اهتمام خاص إلى التدابير الرامية إلى تحسين تقنيات ما قبل الحصاد وما بعده . ويقوم المجال الثاني على تحسين نظم التسويق من خلال خفض عوائق التجارة ، في الأغذية واعتماد التدابير لتعزيز نظم توزيع الأغذية . ويتمثل المجال الثالث في حماية الاستهلاك الغذائي وتعزيزه ، باتخاذ التدابير الرامية إلى توليد المزيد من الدخل والعمالة للمجموعات الضعيفة وتقوية شبكات الأمن الغذائي في أزمنة الجفاف والمجاعة . أما المجال الرابع فهو اتخاذ التدابير لتحسين القدرات من أجل إدارة السياسة الغذائية الوطنية والإقليمية .

ويعتبر تنفيذ مثل هذه التدابير أمراً مهماً للغاية . ومع ذلك ، فسوف تستمر حالات المجاعة وتشريد السكان والأزمات الصحية ما لم تحل النزاعات السياسية والعسكرية وتُنشأ مؤسسات سياسية مستقرة . وهكذا ، فإن أهمية التوصل إلى تسوية سياسية داخل المنطقة ، غنية عن التأكيد(٤٨) .

وإن توفُّر بيئة سياسية تحقق احترام حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية التقيد بسيادة القانون ، هو شرط للحل السلمي والسريع للنزاعات والسبيل إليه . كما أن توفرها يضمن وجود معايير عليا من الاستقامة والمسؤولية في الحكم ويحفز على الإبداع والابتكار والمبادرة الضرورية لتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة والأكثر اعتمادا على الذات . ويؤدي التوصل إلى تحقيق السلم والاستقرار ، إلى تمكين البلدان المعنية من تعبئة مواردها البشرية والمالية بصورة فعالة من أجل أغراض التنمية واستغلال مواردها الطبيعية استغلالا كاملا .

ويؤدي أيضاً ، كما رئي في تقرير عام ١٩٩١ ، إلى تخفيض نفقات الدفاع والافراج بذلك عن موارد اضافية من أجل التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، قد تصل إلى ٥ في المائة أو أكثر من الناتج المحلي الاجمالي(٤٩) . وعلاوة على ذلك ، سيساعد على اقامة الأوضاع التي تتيح استئناف المساعدة الدولية والتدفقات الاستثمارية الأخرى أو التعجيل بها ، ويسهم في إيقاف هروب رؤوس الأموال وهجرة اليد العاملة العالية المهارات . كما ستؤدي تسوية النزاعات إلى تحسين العلاقات بين بلدان القرن الافريقي وزيادة تعزيز احتمالات التعاون دون الإقليمي .

ومع ذلك ، لا يكفي أن تقوم الحكومات بمجرد استهلال العملية الديمقراطية ، بل عليها أيضاً أن تضمن استدامتها . ويستدعي هذا ، كما لاحظ أحد الزعماء الافريقيين البارزين ، "... وجود سياسات تقوم على الرضا وتوافق الآراء والاقتناع والالتزام والرحمة" . وعلاوة على ذلك ، "قد تكون الديمقراطية مسببة للشقاق أو للاستقطاب ، ما لم يُعمل بها على النحو السليم . وقد تصبح الديمقراطية مختلّة الوظيفة ، سلبية الأثر ... وهذا بالذات هو نوع الممارسة "الديمقراطية" المسبب للشقاق ، بما له من نظام ينطوي على أدواء الميل والمحاباة والفساد ، الذي أدى إلى التدخل العسكري ونشوء الأنظمة العسكرية في بلدان افريقية كثيرة جداً منذ الاستقلال"(٥٠) .

وأخيراً فإن من الجلي ، أن إعادة التعمير ستتطلب موارد ضخمة تفوق طاقة البلدان المعنية .

الحواشي

(١) يتوقع أن يرتفع نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع السكان في البلدان النامية ، من ١٢,٥ بالمائة في عام ١٩٩٠ إلى ما يقرب من ١٧,٢ بالمائة في عام ٢٠٢٥ . وفي حين كان هناك بلد واحد من أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٠ (بنغلاديش) من بين أكبر ٣٠ بلداً في العالم ، يتوقع أن تنضم أربعة بلدان بحلول عام ٢٠٢٥ (اثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وميانمار) إلى هذه المجموعة ١ .

(٢) التقديرات والاسقاطات الديموغرافية المتناولة في هذا الفصل هي ، ما لم يُذكر خلاف ذلك ، تقديرات وإسقاطات صادرة عن شعبة السكان بادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، وواردة في "التوقعات السكانية في العالم: استعراض عام ١٩٩٣" (منشور سيصدر قريباً عن الأمم المتحدة) . ويحدد التصنيف الإحصائي المستخدم في شعبة السكان "المناطق الأقل نمواً" بوصفها تشمل "جميع مناطق افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا (باستثناء اليابان) وبولينيزيا وميكرونيزيا وميلونيزيا" . وبمقتضى هذا التصنيف ، تشمل عبارة "البلدان النامية الأخرى" المستخدمة في هذا الفصل (أي البلدان النامية التي ليست من أقل البلدان نمواً) ، الصين وجنوب افريقيا أيضاً . وتتصل الاسقاطات ، ما لم يُذكر خلاف ذلك ، بالمتغير المتوسط .

(٣) ازداد المعدل الكلي للخصوبة في أقل البلدان نمواً ازدياداً طفيفاً من ٦,٤٩ إلى ٦,٦٨ بين الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٥ والفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ ، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تحسُّن الصحة ، وتشير التقديرات إلى أنه سيبلغ ٥,٩٧ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ . وانخفض معدل وفيات الرضع من ١٩٣ في الالف في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ١٤٨ في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ ، ويقدر أن يبلغ ١١١ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (انظر الجدول ٦) . ويمثل مؤشر يجمع بين اتجاهات الخصوبة والوفيات على السواء ، المعدل الصافي للتوالد - أي عدد الطفلات اللواتي سيولدن لكل مولودة أنثى وفقاً لمعدلات الخصوبة والوفيات السائدة ؛ فالمعدل الصافي للتوالد البالغ ١ يقابل عدد سكان ثابتا . وقد ارتفع المعدل الصافي للتوالد في أقل البلدان نمواً من ١,٧٧ في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٢,١٤ في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ وبقي على ذلك المستوى منذ ذلك الحين .

(٤) اسقاط المتغير المتوسط هذا ، قائم على الافتراض بأن المعدل الكلي للخصوبة ينخفض من مستواه الحالي البالغ ٥,٩٧ إلى ٥,١٢ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ ويصل في آخر الأمر إلى ٣,٤٤ بحلول الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ . ويتوقع أن يرتفع متوسط العمر من ٥٠,٢ سنة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى ٥٣,٦ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ وإلى ٦٣,٦ في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ . ويتوقع أن ينخفض معدل وفيات الرضع من ١١١ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٤) (تابع)

إلى ٩٣ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ وإلى ٥٧ في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ . وسيترتب على ذلك في عام ٢٠٢٥ عدد سكان إجمالي في أقل البلدان نمواً يبلغ ٢١٥ ١ مليون نسمة . وفي حالة معامل الخصوبة المرتفعة ، لا يتوقع أن ينخفض المعدل الكلي للخصوبة إلا إلى ٣,٩٣ فقط في عام ٢٠٢٥ ، مما يجعل عدد السكان الإجمالي في أقل البلدان نمواً يبلغ ٢٩٨ ١ مليون نسمة . ومن جهة أخرى ، إذا بدأ انخفاض الخصوبة في وقت مبكر وتقدم على نحو أسرع مما هو متوقع في الحالة الأساسية ، قد ينخفض المعدل الإجمالي للخصوبة إلى ٣,٩٦ بحلول عام ٢٠٢٥ ، مما يجعل العدد الإجمالي للسكان في أقل البلدان نمواً يبلغ ١٣٦ ١ مليون نسمة في نهاية الفترة المتوقعة . ولم يجر تقييم آثار مختلف نماذج انخفاض الوفيات في "التوقعات السكانية في العالم: استعراض عام ١٩٩٢" .

(٥) هذه الفقرة الفرعية والفقرات الفرعية التالية بشأن السياسة السكانية ، تستند إلى الفصول ذات الصلة من "الرصد السكاني العالمي لعام ١٩٩١" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92.XIII.2) ، ولا سيما فيما يتعلق بالمواد القطرية . وجميع سمات تصورات الحكومات وسياساتها مأخوذة ابتداء من عام ١٩٩٠ ومستمدة من مصرف بيانات السياسة السكانية ، الذي تشرف عليه شعبة السكان بالأمم المتحدة .

(٦) الرعاية الصحية الأولية . تقرير عن المؤتمر الدولي بشأن الرعاية الصحية الأولية ، الما آتا ، ١٩٧٨ (منظمة الصحة العالمية سلسلة "الصحة للجميع" ، العدد ١) ، جنيف ، ١٩٧٨ .

(٧) "هناك حاجة إلى مضاعفة العدد الموجود البالغ ١٧١ مدرسة ثانوية و١٨١ ١ مدرسة ابتدائية ، لمجرد الابقاء على المستويات الحالية للمرافق التعليمية ، بيد أن الموارد اللازمة لتحقيق ذلك ستكون ضخمة وهو أمر يصعب ضمانه في ظل الحالة الاقتصادية الراهنة . وفي الوقت الحاضر تبلغ نسب الأساتذة إلى الطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية ، ١:٥٦ و١:٣٦ على التوالي . ويتجه هذا الوضع إلى التدهور إذا لم يكن في الإمكان توفير الموارد اللازمة لتعيين المزيد من الأساتذة وبناء المزيد من المدارس على نحو يتناسب مع زيادة عدد السكان الذين هم في سن الدراسة . وأياً يكن التقدم المنجز حتى الآن في قطاع التعليم ، لن يكون بالإمكان المحافظة على استدامته بل إنه آيل إلى التدهور . وسيزداد انخفاض الإنفاق التعليمي على الفرد ، ولا يعود بالتالي من الممكن المحافظة على نوعية التعليم" . حكومة ليسوتو ، "السكان في خطة التنمية الخماسية السنوات (١٩٩١-١٩٩٦)" .

(٨) حكومة بوتسوانا ، وزارة المال والتخطيط الإنمائي ، "خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩١-١٩٩٧" ، غابورون ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الفقرات ٣١٣-٣١٥ .

الحواشي (تابع)

(٩) "على المستوى الوطني ، تؤدي زيادة عدد المواليد إلى إرهاق الحكومة بتزايد الطلب على الميزانية من أجل التعليم والصحة والاسكان العام وغير ذلك من ضرورات الحياة ؛ وهو يقيد بالتالي من قدرتها على توجيه الموارد المالية الكافية إلى تكوين رأس المال" . حكومة اليمن ، وزارة التخطيط والتنمية ، "الاستراتيجية السكانية الوطنية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ وخطة العمل المتعلقة بالسكان" ، صنعاء ، آذار/مارس ١٩٩٢ ، الصفحة ١٠ .

(١٠) N. Birdsall and C. Griffin, "Fertility and poverty," Journal of Policy Modelling, Vol.10, No.1 (1988).

(١١) J. Cleland and C. Wilson, "Demand theories of the fertility transition: An iconoclastic view," Population Studies, Vol.41, No.1 (1987). انظر

(١٢) "الرصد السكاني العالمي لعام ١٩٨٩ . التقرير الخاص: حالة السكان في أقل البلدان نمواً" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.XII ، ١٢) ، الجدول ٩ .

(١٣) المرجع نفسه ، الجدول ٣٦ .

(١٤) المرجع نفسه ، الجدول ٣٣ .

(١٥) J. Ross, P.Mauldin, S.Green and R.Cooke, Family Planning and Child Survival Programmes as Assessed in 1991 (New York: The Population Council, 1992), table 35.

(١٦) "الرصد السكاني العالمي لعام ١٩٨٩ ..." ، الجدول ٧ .

(١٧) J. Cleland and J. van Ginnekan, "Maternal education and child survival in developing countries: The search for pathways of influence," Social Science and Medicine, vol.27, No.12 (1988): J. Cleland, "Maternal education and child survival: further evidence and explanations," in J. Caldwell (ed), What We Know About Health Transition: The Cultural, Social and Behavioural Determinants of Health. The Proceedings of an International Workshop, Canberra, May 1989 (Canberra: Australian National University; Health Transition Series 2). انظر

(١٨) "السلوك الانجابي لدى المراهقين" ، المجلد الثاني ـ "شواهد من البلدان النامية" (الدراسات السكانية ، العدد ١٠٩/Add.1 ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.XIII.10) .

الحواشي (تابع)

(١٩) انظر J. Bongaarts, "Modelling the spread of HIV and the demographic impact of AIDS in Africa" (New York: Population Council, 1984, Centre of Policy Studies Working Paper No.140). ويرى بونغارتس أن معدل الزيادة السكانية في أكثر المناطق إصابة بالوباء لا يحتمل أن ينخفض إلى ما دون ٢ بالمائة في السنة . ومن جهة أخرى ، يشير نموذج أندرسون وآخرين ، إلى أن متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الايدز) يمكن على مدى فترة زمنية تبلغ ٣٠-٧٠ سنة ، أن تتسبب في انخفاض تام في عدد السكان ، تكون معالمه الأولية شبيهة بتلك الموجودة في زائير أو أوغندا . وتقوم هذه النتيجة على الافتراض بأن مستويات شديدة الارتفاع من ثبوت الاصابة (بمقدار ٧٠ بالمائة) يمكن أن تظل مرتفعة في مجموعة سكانية متأثرة بالمرض (R. Anderson, R. May and A. Mclean, "Possible demographic consequences of AIDS in developing countries", Nature, No.332 (1988)).

(٢٠) انظر M. Over, S. Berdozzi, J. Chin, B. N'galy and K. Nyamurekung'e, "The direct and indirect costs of HIV infection in developing countries: the cases of Zaire and Tanzania," in A. Fleming, (ed.), The Global Impact of AIDS (New York: Alan Less, 1988).

(٢١) R.Andrson, R.May and A.Mclean ، المرجع السابق .

(٢٢) وعليه ، قدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ("حالة أطفال العالم" ، نيويورك ، ١٩٨٩ ، الصفحة ١) أن نصف مليون طفل في افريقيا وأمريكا اللاتينية يموتون خلال الفترة السابقة لبلوغهم ١٢ شهرا نتيجة الضيق الاقتصادي . ويقوم ج . ا . كورنيا ("الاستثمار في الموارد البشرية: الصحة والتغذية والتنمية للتسعينات" ، "جريدة التخطيط الانمائي" ، العدد ١٩ ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.II.A.2) ، بمعالجة هذا الموضوع بتفصيل تام .

(٢٣) للحصول على بعض الشواهد بشأن معدلات الوفيات ، انظر A. Hill and K. Hill, "Mortality in Africa: Levels, Trends, Diffferentials and Prospects," in E. Van de Walle, P. Ohadike and M. Sala-Diakanda (eds.), The State of African Demography (Liège: International Union for the Scientific Study of Population, 1988) . شعبة السكان بالأمم المتحدة ، "وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر: التقديرات والاسقاطات العالمية ، ١٩٥٠-٢٠٢٥ ." الدراسات السكانية العدد ١٠٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.88.XIII.4) .

(٢٤) هذا الفرع مستمد من "آخر تطورات البحث في العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية" (ورقة أساسية للاجتماع التشاوري لرجال الاقتصاد بشأن التنمية والسكان ، المعقود في نطاق صندوق الأمم المتحدة للسكان ، نيويورك ، ٢٨-٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .

الحواشي (تابع)

(٢٥) W. Cole and B. Fayissa, "The urban subsistence labour force: Towards a policy-oriented and empirically accessible taxonomy," World Development, Vol.19, No.7 (1991).

(٢٦) ج . جونس ، "الديناميات السكانية والتخطيط التثقيفي والصحي" ، ورقات أساسية للتدريب في مجال التخطيط للسكان والموارد البشرية والتنمية ، العدد ٨ (جنيف: مكتب العمل الدولي ، ١٩٩٠) .

(٢٧) فيما يتعلق بالافتقار إلى الترابط بين نسبة الناتج المحلي الإجمالية المنفقة على الرعاية الصحية ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة في أقل البلدان نمواً ، انظر "الرصد السكاني العالمي لعام ١٩٨٩" ، المرجع السابق ، الشكل ٥ .

(٢٨) T.P. Schultz, "School expenditures and enrolment rates, 1960-80: The effects of income, prices and population growth, "in G. Johnson and R. Lee (eds.,) Population Growth and Economic Development: Issues and Evidence (Madison: University of Wisconsin Press, 1987).

(٢٩) كورنيا (المرجع السابق) يعرض مجموعة من التقديرات .

(٣٠) V. Ruttan and Y. Hayami, "Rapid population growth and institutional and technical change," in Consequences of Rapid Population Growth in Developing Countries: Proceedings of the United Nations/Institut national d'études démographiques Expert Group Meeting, New York, 23-26 August 1988 (New York: Taylor and Francis, 1988).

(٣١) R. Lee and T. Miller, "Population growth, externalities to childbearing and fertility policy in developing countries," in Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1990 (Washington, D.C.: The World Bank, 1990).

(٣٢) ج . روجرز ، "السكان والفقر" (جنيف: مكتب العمل الدولي ، ١٩٨٤) ؛ ن . بيردسال وس . غريفين ، المرجع السابق . ويخلص الاستقصاء الأخير مع ذلك إلى أن الزيادة السكانية السريعة ستزيد الكلفة والوقت الضروريين للقضاء على الفقر .

(٣٣) على الرغم من وجود بعض أوجه الاختلاف بشأن مسألة الاحتياجات الحقيقية ، توازي كمية ٣٠٠ ٢ كيلوكالوري إلى حد كبير الاحتياجات المتوسطة والمنوالية لإمدادات الطاقة الغذائية لأقل البلدان نمواً ، كما وردت في "الاستقصاء الغذائي العالمي الرابع" الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة ، روما ، ١٩٧٧ .

الحواشي (تابع)

(٣٤) يحدد هذا المعيار كما يلي: بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي كان اتجاه إمدادات الطاقة الغذائية للفرد فيها إيجابياً أثناء الفترة قيد النظر ، اعتُبرت قيم المؤشرات بوصفها القيم الدنيا ؛ وبالنسبة للبلدان التي كان المؤشر فيها سلبياً ، اعتُبرت القيم المتوسطة لهذه الفترة بوصفها المعايير الدنيا . وخلال الثمانينات ، كان لدى ٣٠ بلداً من أقل البلدان نمواً مؤشرات سلبية .

(٣٥) G.A. Cornia, R. Jolly and F. Stewart (eds.), Adjustment with a Human Face, Clarendon Press, Oxford, 1987.

(٣٦) "آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على الأمن الغذائي" ، ورقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة الأغذية والزراعة رقم ٨٩ ، روما ، ١٩٨٩ .

(٣٧) انظر وثيقة الغات MTN.TNC/W/FA ، الفرع لام ، الجزء دال .

(٣٨) تقوم منظمة الأغذية والزراعة بإعداد دراسات استراتيجيات شاملة للأمن الغذائي لأربعة بلدان من أقل البلدان نمواً ، وهي تشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والنيجر .

(٣٩) انظر United States Committee for Refugees, World Refugee Survey 1991, Washington, D.C., 1991.

(٤٠) يشمل هذا التقرير اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا ، وهي بلدان أعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ، وهي منظمة إقليمية شكلتها حكومات تلك البلدان لتعزيز الأمن الغذائي من خلال التعاون الاقليمي . ويستند التقدير على تنقيح التقديرات السابقة للبنك الدولي (The Challenge of Hunger in Africa: A Call to Action, Washington, D.C., 1988) ، التي أحصت وجود ٣٣ مليون شخص يعاني من انعدام الأمن الغذائي في القرن الافريقي ، باستثناء أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بسبب الحرب الأهلية وانتقالات اللاجئين (انظر M. Hubbard, N. Merlo, S. Maxwell and E. Caputo, "Regional Food Security Strategies: The Case of IGADD in the Horn of Africa", Food Policy, February 1992).

(٤١) انظر "الاعلام العالمي ونظام التنبيه المبكر بشأن الأغذية والزراعة بمنظمة الأغذية والزراعة" ، "حالة إمدادات الأغذية ومستقبل المحاصيل في افريقيا جنوب الصحراء" ، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٢) .

(٤٢) انظر م . هوبارد وآخرين المرجع السابق .

(٤٣) انظر Paul B. Henze, The Horn of Africa: from War to Peace (New York: Macmillan, 1991).

(٤٤) انظر الأمم المتحدة ، برنامج الطوارئ الخاص للقرن الافريقي ، "النداء الموحد المشترك بين الوكالات" ، جنيف ، شباط/فبراير ١٩٩٢ .

الحواشي (تابع)

(٤٥) المرجع نفسه ، "النداء الموحد والمستكمل المشترك بين الوكالات" ، جنيف ، تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ .

(٤٦) المرجع نفسه .

(٤٧) انظر A. de Waal, "A reassessment of entitlement theory in the light of the recent famines in Africa", Development and Change, vol.21, No.3 (July 1990).

(٤٨) لا يقل ذلك أهمية بالنسبة لبقية افريقيا ، كما أشار البروفسور أ . آديدجي ، الأمين التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية لافريقيا ، الذي كتب: " ... بات انعدام الأمن والشقاق والنزاع على الصعيد السياسي من الأمور السائدة في افريقيا ولعل ذلك العامل الأبرز والأكثر انتشاراً في التاريخ الاجتماعي المعاصر للقارة ... ... وبات من الواضح وضوح الشمس أن ما نواجهه هو أزمة سياسية في المقام الأول ، وإن كانت النتائج الاجتماعية الاقتصادية المترتبة عليها خطيرة . وبعبارة أخرى ، ليست الأزمة التي نعيشها سياسية أساساً في طابعها فحسب بل هي سياسية أيضاً في مصدرها ؛ فأي حل اقتصادي ضيق بالتالي ، محكوم عليه لا محالة بأن يكون ميكانيكيا وغير قابل للدوام والاستدامة" . (A. Adedeji, Preparing Africa for the Twenty-first Century: Agenda for the 1990s. Addis Ababa: ECA, 1991, pp.20 and 60).

(٤٩) انظر الجزء الأول ، الفصل الثالث من تقرير ١٩٩١ .

(٥٠) A. Adedeji, 'Sustaining democracy', Africa Report, Jan.-Feb. 1992, p.30.

ثالثا - تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

ألف - مقدمة

إن وجود نظام مالي كفء يعمل كواسطة بين المدخرات والاستثمارات يعتبر منذ أمد بعيد أحد الشروط الأساسية للنمو والتنمية في الميدان الاقتصادي . وفي هذا الشأن ، حدث تغييران هامان في الأوضاع الاقتصادية أثرا في أقل البلدان نموا خلال العقد الأخير ووجها واضعي السياسات إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للحاجة الملحة إلى تحسين تعبئة الموارد المحلية والنهوض بالنظم المالية المفضية إلى التنمية الاقتصادية . ويشدد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات على تعبئة المدخرات المحلية واستخدامها الفعال في التنمية المستديمة والعادلة .

والتغير الأول الذي حدث يتصل بقضايا متعلقة بالبيئة الخارجية ، بما في ذلك التسليم بأن من الأرجح أن تنخفض التدفقات المالية الخارجية إلى أقل البلدان نموا[(١)] . ذلك ان أزمة الديون الدولية التي حدثت في الثمانينات قد أسفرت عن توقف التدفقات المالية الخاصة تقريبا ، سواء من رأس المال أو القروض ، إلى البلدان النامية . ونتيجة لذلك ، أصبحت البلدان النامية أكثر اعتمادا على التمويل التساهلي ، غير المتاح إلا بصورة محدودة ، نظرا للانخفاض الكبير في معدلات نمو البلدان الصناعية . وتعين على أقل البلدان نموا أن تتنافس على التمويل التساهلي النادر مع البلدان النامية الأخرى فضلا عن البلدان الاشتراكية سابقا ، بل وتعين عليها أن تواجه أيضا احتمال الاعتماد بشكل دائم على هذا المصدر المحدود والذي لا يمكن التنبؤ به من مصادر التمويل الخارجي ، ما لم تُعبأ الموارد المحلية وتُستخدم على نحو فعال .

أما التحول الثاني فهو ناشئ عن تغيرات في التفكير الانمائي بشأن دور القطاع الخاص بوصفه عاملا من عوامل النمو والدينامية . ونظرا لسوء أداء القطاع العام في الماضي ، تتجه الحكومات بصورة متعاظمة إلى القيام بدور تيسير الأنشطة التي يضطلع بها القطاع الخاص من خلال اقامة بيئة مساعدة ، بدلا من المشاركة المباشرة في الانتاج والتمويل . ومن هنا ، يتوقع أن تقوم شركات القطاع الخاص بدور الأدوات الأساسية الهام للنمو الاقتصادي .

ويشير هذان العاملان إلى ضرورة تكييف أوضاع المؤسسات الحالية لمواجهة التحديات الجديدة ، وضرورة وضع نظام لتعبئة الموارد يكون '١' أقل اعتمادا على التمويل الخارجي ؛ و'٢' أكثر قدرة على تخصيص الموارد المحلية بكفاءة لتلبية احتياجات القطاع الخاص ؛ و'٣' موجها على نحو أفضل لتمويل نسبة متزايدة من الانفاق الحكومي على البنية المادية والاجتماعية-الاقتصادية الضرورية .

وقد أدت التطورات التي حدثت في أقل البلدان نموا أثناء العقد الأخير إلى زيادة تعرض قاعدة ايراداتها الضعيفة أصلا للخطر ، وباتت هذه القاعدة تعتمد بشكل متزايد على الهبات الأجنبية وقاعدة ضرائب محلية ضعيفة . وعلى وجه الخصوص ، فإن ضرائب التجارة الدولية ، التي كانت تمثل نسبة عالية من الايرادات المحلية في كثير من البلدان ، قد تضاءلت إلى حد كبير في بلدان كثيرة كنتيجة للهبوط الحاد في أسعار السلع الأولية وتحرير السياسات التجارية مجتمعين .

وفي مواجهة الانخفاض الحاد في الايرادات ، المقترن بالمصاعب المحتملة في اللجوء إلى التمويل بالعجز على نطاق كبير دون أن تتفاقم المشاكل المستعصية فيما يتعلق بإدارة الديون الداخلية والخارجية ، اضطرت حكومات كثير من أقل البلدان نموا ، إلى تخفيض المصروفات تخفيضا كبيرا لابقاء الاختلال المالي عند أدنى حد ممكن . وشهدت الحكومات التي لم تفعل ذلك زيادات كبيرة في عجز ميزانياتها .

وفي ضوء ما سبق ، اتجهت النهوج الجديدة في وضع السياسة الانمائية إلى التشديد على ضرورة التقليل من التدخل الحكومي ولا سيما بسبب الفشل الحكومي المقترن بالفساد الواسع الانتشار والأنشطة التي تتوخى تحقيق الريع . غير أن الطبيعة الهشة للأسواق والهياكل الأساسية الداعمة للأسواق في أقل البلدان نموا تشير إلى ضرورة اضطلاع الحكومات بدور نشط في هذه البلدان ، ولا سيما في بناء قاعدة موارد بشرية وتكنولوجية سليمة من أجل التنمية العريضة القاعدة مستقبلا . وعلاوة على ذلك ، فإن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المحددة لأقل البلدان نموا تجعل أداء القطاع الخاص بكفاءة وفعالية أمرا أكثر صعوبة[٢] .

وتشير هذه العوامل إلى ضرورة القيام باجراءات حكومية في أقل البلدان نموا . ولا شك في أنه ، إذا ما أريد للحكومات أن تؤدي وظائفها الانمائية الحيوية بقدر أكبر من الفعالية ، يلزم تعزيز نوعية التنظيم والادارة . غير أن من المسلم به أن تدخل الدولة ومشاركتها بصورة مباشرة في الانتاج في اطار نظام من تخصيص الموارد مركزيا قد أسفرا في كثير من الأحيان عن قيام شركات ومؤسسات عامة تفتقر إلى الكفاءة وغير قادرة على البقاء والنمو اقتصاديا استنزفت الموارد العامة المحدودة . ومن

هذه الناحية ، يعتبر القطاع الخاص أكثر فعالية في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بادارة المشاريع والمؤسسات التجارية بما يكفل قدرتها على الربح وسلامتها التجارية ، شريطة أن تكون الأسواق تنافسية . وكانت المؤسسات المالية الحكومية التي أنشئت في كثير من أقل البلدان نموا ، باعتبارها عاملا حفازا لتعبئة الموارد من مصادر محلية وأجنبية ، تقوم عادة أثناء العقود الثلاثة الأخيرة ، بتوجيه هذه الموارد المالية لاستخدامها من قبل الحكومات أو المؤسسات العامة بدلا من القطاع الخاص . وعليه ، فإن النظم المالية القائمة حاليا في كثير من أقل البلدان نموا ليست مجهزة بشكل كاف لتعبئة وتخصيص تدفق ثابت من الموارد المالية إلى القطاع الخاص .

وعلى ذلك ، فمن القضايا الأساسية وضع نظام يكون قادرا على تحقيق التوازن اللازم في تخصيص الموارد بين القطاعين الخاص والعام ، بما يكفل قيام تنمية اقتصادية مستدامة في ظل الأوضاع المستمرة التطور . وفي ضوء هذا يسعى هذا الفصل إلى تحديد وتقييم السياسات العامة المفضية إلى تطوير القطاع المالي في أقل البلدان نموا (٣) . ويستعان في هذا الشأن بأربع دراسات قطرية (بوتان وزامبيا وملاوي ونيبال) (٤) ، ويولي فيه اهتمام خاص للسياسات الرامية إلى تحقيق الوساطة المالية الفعالة ، أي السياسات التي تتجاوز مرحلة 'ترتيق' النظام المالي و'إعادة' الملاءة المالية للمؤسسات المالية التي ما برحت تمثل المشاغل الرئيسية في سياسات تحقيق تكيف القطاع المالي (٥) .

ويستهل الفصل باستعراض موجز للاتجاهات العامة في الادخار والاستثمار الكليين ، باستخدام احصاءات الحسابات القومية . ثم يقدم دراسة بعض السمات البارزة لانماط الادخار/التمويل لدى الحكومات والمؤسسات التجارية (العامة والخاصة) والأسر ، التي يمكن أن تتفاعل مع بعضها البعض بوصفها مقدمة ومستخدمة للموارد من خلال نظام الوساطة المالية . ثم يتناول بالدراسة النظم المالية الحالية لأقل البلدان نموا ، مع تقييم القضايا الأساسية المتصلة بالتمويل في القطاع الرسمي ، وأيضا بالتمويل غير الرسمي أثناء العقد الأخير ، نظرا لما لهذا النوع الثاني من التمويل من دور حاسم في تلبية حاجات القطاع غير التجاري/الأسري من المدخرات/التمويل . ويختتم الفرع الأخير بتحليل موجز لأثر تدابير السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية الكلية في تعبئة المدخرات والوساطة المالية . كما يقترح سبلا ممكنة لضمان زيادة إسهام الأجهزة المالية في التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا .

باء - الاتجاهات في الادخار والاستثمار الكليين

ترد في الجدول ١٠[٦] بيانات موجزة عن الاستثمار والادخار في أقل البلدان نموا ككل وأربع مجموعات فرعية مصنفة وفقا لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد في الثمانينات . ففي أقل البلدان نموا مجتمعة ، كان الاستثمار المحلي الاجمالي (تكوين رأس المال المحلي الاجمالي في احصاءات الحسابات القومية) أدنى بقدر لا يستهان به من متوسط البلدان النامية ككل (بما بين ٨ و٩ نقاط مئوية) طوال الثمانينات . وظلت النسبة ثابتة عند ١٦ في المائة طوال عقد من الزمن (١٩٧٥-١٩٨٤) قبل أن تتدنى نقطتين مئويتين أخريين في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ . وفي حين أن نسبة الاستثمار منخفضة وغير كافية ، في حالات كثيرة ، لتحقيق نمو اقتصادي مطرد ، فإن مستوى واتجاهات الادخار المحلي الاجمالي لأقل البلدان نموا تقدم صورة تدعو إلى قدر أكبر من القلق[٧] . فقد هبطت نسبة المدخرات المحلية هبوطا حادا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ بالنسبة لأقل البلدان نموا ككل ، وكانت المدخرات المحلية سلبية بالنسبة لمعظمها . غير أن المدخرات الوطنية كانت أعلى نسبيا من المدخرات المحلية ، نظرا لاسهام المدخرات الأجنبية[٨] . بيد أنه ليس من الصعب تعليل الانهيار العام للمدخرات المحلية في أقل البلدان نموا في الثمانينات عندما توضع في الاعتبار الاتجاهات السلبية في عوامل أساسية مثل الناتج القومي الاجمالي والصادرات ومعدلات التبادل التجاري .

ولا تظهر متوسطات نسب الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي تباين الأداء ، سواء بين المجموعات الفرعية الأربع من أقل البلدان نموا المتناولة في هذا التقرير أو بين البلدان المختلفة داخل المجموعات الفرعية . وعلى سبيل المثال ، فإن المدخرات المحلية الاجمالية في المجموعة المرتفعة النمو المكونة من تسعة بلدان (بوتان ، وبوتسوانا ، وبوركينا فاصو ، وبوروندي ، وتشاد ، والرأس الأخضر ، وغينيا-بيساو ، وثيبال ، واليمن) كانت ، في المتوسط ، أدنى منها في بلدان الهبوط الحاد في النمو ، مما ينم عن وجود علاقة عكسية تقريبا بين المدخرات المحلية والنمو عبر المجموعات الفرعية . وعلى الرغم من انخفاض معدل المدخرات المحلية الاجمالية أو سلبيته ، فقد سجلت هذه البلدان التسعة معدل نمو مرتفعا نسبيا أثناء الفترة ، كما كان لديها أفضل أداء استثماري ، في المتوسط ، مما يؤكد أن ثمة ارتباطا إيجابيا متوقعا بين الاستثمار والنمو . ويدل ذلك ضمنا على الاعتماد بدرجة عالية للغاية على المدخرات الأجنبية ؛ وفي الواقع أن المدخرات الأجنبية ، قد استخدمت باستمرار في تمويل ما يزيد عن ٨٠ في المائة من الاستثمار المحلي . وفي بعض الحالات فإن تحويلات العمال من الأموال كانت أيضا مصدرا اضافيا هاما للتمويل الاستثماري .

الجدول ١٠: الاستثمار والادخار في أقل البلدان نموا في الفترتين ١٩٨٠-١٩٨٤ و١٩٨٥-١٩٨٩

	النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالنسب المئوية)		الاستثمار المحلي الاجمالي		الادخار المحلي الاجمالي (أ) النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي		الادخار الاجمالي (أ)		المدخرات الأجنبية (أ)	
	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٨٩	١٩٨٠-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٨٩
جميع البلدان النامية	٢,٣	٣,٧	٢٥,٨	٢٢,٤	٢٥,٩	٢٢,٥	٢٢,٧	١٦,٨	٣,٠	٥,٦
أقل البلدان نموا	٢,٥	٢,٤	١٦,٠	١٤,١	٣,٦	٤,٣	٤,٠	٤,٢	١٣,١	٩,٥
ومنها (ب)										
العالية النمو	٥,٤	٦,٧	٢٣,٦	١٨,٣	-٣,١	٤,٤	٧,٥	٧,٠	٢٣,١	١٤,٣
المتوسطة النمو	٤,٤	٣,٧	١٥,٢	١٤,٣	-٠,٧	١,٤	٤,٣	٥,٧	١٤,٣	١٢,٥
الراكدة النمو	٢,٦	٢,٢	١٦,٤	١٤,٤	٤,٣	٢,٩	٢,٦	٢,٩	١٢,٥	٥,٠
ذات النمو الشديد الانحطاط	٠,٩	٠,٣	١٤,١	١٢,٣	٦,٨	٦,٨	٤,٠	٣,١	١٠,٤	٩,٦

المصدر: قاعدة بيانات السلسلة الزمنية الاقتصادية للأونكتاد .

(أ) للاطلاع على التعاريف ، انظر الحاشيتين ٧ و٨ للنص .

(ب) البلدان المرتفعة النمو: بوتان ، وبوتسوانا ، وبوركينا فاصو ، وبوروندي ، وتشاد ، والرأس الأخضر ، وغينيا-بيساو ، ونيبال ، واليمن ؛

البلدان المتوسطة النمو: بنغلاديش ، وساموا ، وغامبيا ، وفانواتو ، وليسوتو ، ومالي ؛

البلدان الراكدة النمو: اثيوبيا ، وأوغندا ، وبنن ، وجزر القمر ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والصومال ، وملاوي ، وموريتانيا ، وميانمار ؛

بلدان الهبوط الحاد في النمو: توغو ، ورواندا ، وزائير ، وزامبيا ، وسان تومي وبرنسيبي ، والسودان ، وسيراليون ، وغينيا الاستوائية ، وليبيريا ، ومدغشقر ، والنيجر ، وهايتي .

للاطلاع على المعايير التي يستند إليها هذا التصنيف ، انظر أقل البلدان نموا ، تقرير ١٩٩١ ، الجزء الأول ، الفصل الثاني .

وفي البلدان الستة المتوسطة النمو من أقل البلدان نموا (بنغلاديش ، وساموا ، وغامبيا ، وفانواتو ، وليسوتو ، ومالي) ، فإن متوسط أداء المدخرات المحلية كان أيضا أضعف منه في البلدان الراكدة النمو أو بلدان الهبوط الحاد في النمو . غير أن معدلات النمو (والاستثمار) لديها كانت أعلى . وهنا أيضا ، أحرزت هذه النتيجة بفضل المدخرات الأجنبية في شكل تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل ، ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات الادخار القومي بنسب أعلى كثيرا من الادخار المحلي ، وفي بعض الحالات بفضل التحويلات المالية للعمال .

وفيما يتعلق بالبلدان العشرة الراكدة النمو من أقل البلدان نموا (اثيوبيا ، وأوغندا ، وبنن ، وجزر القمر ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والصومال ، وملاوي ، وموريتانيا ، وميانمار) ، فإن نسب الادخار المحلي لديها كانت ضعيفة طوال الثمانينات . وهبطت هذه النسبة هبوطا حادا ، بل وأصبحت سلبية ، أثناء هذه الفترة . وإضافة إلى ذلك ، وعلى خلاف أول مجموعتين ، فقد شهدت هذه البلدان تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال إلى الخارج ، مما أسفر عن ادخار قومي متدنٍ أو سلبي . وعليه ، فإن الحالة بالنسبة لمجموعة البلدان هذه قد اتصفت بانخفاض وتدني الاستثمار لأمد طويل أثناء الثمانينات .

أما البلدان الاثنا عشر من أقل البلدان نموا التي تتصف بالهبوط الحاد في النمو فقد سجلت اتجاهات تثير الجزع في معدلات مدخراتها . ففي بلدان مثل توغو وليبيريا وزامبيا ، انخفضت المدخرات انخفاضا حادا في الثمانينات عن المعدلات العالية التي كانت قد بلغتها في السبعينات . وبات الاعتماد على المدخرات الأجنبية من أجل الاستثمار المحلي ظاهرة مستديمة تقريبا ومترسخة في صميم كثير من هذه الاقتصادات ، مما أسفر عن كثرة تقلب نسبة الاستثمار وعدم استقرارها بين عام وآخر .

وعلى ذلك ، يتبين أن أحد العوامل الأساسية التي تفسر هذه العلاقة 'غير المتوقعة' بين الادخار والنمو هو الدرجات المختلفة التي أسهمت بها المدخرات الأجنبية ، في الادخار القومي ، وبالتالي ، في تمويل الاستثمار: ففيما يتعلق بأقل البلدان نموا ككل ، مولت المدخرات الأجنبية ما يزيد عن ٦٠ في المائة من الاستثمار المحلي طوال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ ؛ وما يزيد عن ٨٠ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ (عندما انهارت المدخرات المحلية) . وكانت هذه هي الحال بوجه خاص فيما يتعلق بالبلدان المرتفعة النمو . وفي حين أنه في بلدان أخرى ، كانت المدخرات الأجنبية كذلك المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار ، فإنها لم تكن كافية لرفع نسبة الاستثمار ونمو الناتج المحلي الاجمالي إلى مستويات مضاهية لأقل البلدان نموا المرتفعة النمو .

وإلى جانب دور المدخرات الأجنبية ، فإن تفسيرا جزئيا لضعف معامل الارتباط بين الادخار المحلي والنمو يكمن في التفاوتات الكبيرة في إسهام صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج في الادخار القومي . وعلى وجه الخصوص ، فإن أقل البلدان نموا المرتفعة النمو ، وإلى حد أقل ، المتوسطة النمو منها ، قد تدفق إليها قدر أكبر كثيرا من صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج ، وأكثر في شكل تحويلات مالية من العمال ، طوال الثمانينات ، بل وأكثر من ذلك في العقد ١٩٧٥-١٩٨٤ . وقد تمكنت بالتالي من تحقيق معدلات استثمار ونمو أعلى من غيرها من أقل البلدان نموا .

وحيث أن تحسين كفاءة الوساطة بين الادخار والاستثمار هو من المهام الأساسية لهذا الفصل ، فمن المناسب إجراء دراسة محددة لما للمتغيرات ذات الصلة من آثار في المدخرات التي يقوم الجهاز المالي بتعبئتها وعملية تعميق الجهاز وتوسيع نطاقه بما يكفل الانتفاع بالمدخرات وتخصيصها من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة . غير أنه لا تتاح عن أقل البلدان نموا بيانات موثوق بها بدرجة كافية عن كثير من المتغيرات اللازمة للتحليل الاحصائي . والبحث الوارد أدناه يقتصر ، بالضرورة ، على استعراض الخصائص الرئيسية لأنماط الادخار/التمويل لديها .

جيم - نمط الادخار والتمويل

يتضمن هذا الفرع دراسة لأنماط الادخار والتمويل في أقل البلدان نموا لدى القطاع الحكومي والمؤسسات العامة والخاصة والأسر ، بهدف استيضاح إمكانية تحسين تعبئة المدخرات والوساطة . وطوال معظم الثمانينات ، يبدو أن حكومات معظم أقل البلدان نموا كانت "سالبة الادخار" ، مما يعني ضمنا أن الايردات الضريبية وغير الضريبية المتولدة محليا لم تكن كافية عادة لتغطية النفقات الجارية المتعاظمة[٩] . وفي بعض البلدان ، كانت الهبات من الخارج والاستثمار المباشر الأجنبي والقروض قادرة على مساندة أشكال الاستثمار العالي لدى الحكومات ، بل وأسهمت في تحسين التوازن المالي الاجمالي ، على الرغم من تناقص الايرادات المحلية . ومن الجهة الأخرى ، ففي عدد من أقل البلدان نموا ، كانت أوجه التحسن في تعبئة الايرادات المحلية واضحة للعيان . وفي الغالبية العظمى من تلك البلدان ، كان التحسن يُعزى إلى ارتفاع حصيلة الضرائب ، وفي بلدان أخرى ، كان يُعزى إلى تزايد الحصائل غير الضريبية . غير أن ذلك لم يُفض عادة إلى تحسن اجمالي في موقف الموارد الحكومية (أو توازن الميزانية) ، حيث أن النفقات العامة كانت تتزايد في الوقت ذاته . وعلاوة على ذلك ، كانت المؤسسات العامة في بلدان كثيرة عنصرا آخر مستنزفا للميزانيات الحكومية .

وعليه فإن القطاع الخاص (من مؤسسات وأسر) ما برح يمثل المصدر الرئيسي للتمويل المحلي من أجل الاستثمار ، على الرغم من أنه ، مع استثناءات قليلة جدا ، لم يكن من المصادر المضمونة والمتنامية . وفضلا عن ذلك ، ففي البعض من أقل البلدان نموا ، تعين عليه توليد مدخرات كبيرة ليغطي ، جزئيا على الأقل ، عجز الموارد المتعاظم في القطاع العام .

الادخار/التمويل الحكومي(١٠)

فجوة موارد القطاع الحكومي

كانت موارد القطاع الحكومي ، على نحو ما يتجلى في التوازن الاجمالي في الميزانية (بما في ذلك المنح من الخارج) ، تتراوح في النصف الثاني من الثمانينات بين عجز بلغ ١٨ في المائة في غينيا-بيساو وفائض تجاوز ٣٠ في المائة في بوتسوانا . وبين هذين الحدين ، كان ثمة قدر كبير من التباين ، مع أن معظم البلدان كان لديها عجز (انظر الجدول ١) . بيد أنه ، فيما يتعلق بأقل البلدان نموا الثمانية عشر التي تتوفر بيانات قابلة للمقارنة عنها ، فإن فجوة الموارد فيها مجتمعة (العجز الاجمالي) قد ضاقت بدرجة كبيرة أثناء الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ . ويبدو أن الغالبية العظمى من البلدان في العينة قد حسنت موقفها الشامل من حيث الموارد الحكومية (من فائض أو عجز) في النصف الثاني من الثمانينات بالمقارنة مع النصف الأول (بلدان المجموعة الأولى في الجدول ١) . غير أنه ، في بلدان أخرى ، تدهورت الحالة المالية (بلدان المجموعة الثانية في الجدول ١) .

أما فجوة الموارد المحلية في القطاع العام ، التي تعكس الفائض أو العجز باستثناء الهبات من الخارج ، فقد كانت في مجملها أعلى كثيرا من الفجوة الاجمالية الشاملة للهبات ، مما يعكس الاعتماد الهائل على المساعدة الانمائية الرسمية في كثير من البلدان ، ولا سيما في بوتان وموريتانيا وفانواتو .

وفي ضوء ذلك ، تتضمن الأقسام الفرعية التالية تحليلا للعوامل التي أسهمت في أوجه الاختلاف بين أقل البلدان نموا في تعبئة موارد القطاع العام . وفي حين أن حدوث تحسن في الفائض الاجمالي والمحلي ، أو انخفاض في العجز ، يكون في كثير من الأحيان مؤشرا على نجاح بلد ما في تعبئة الموارد ، فالحالة ليست دوما كذلك . وفي الواقع أنه إذا كان ما يبدو للوهلة الأولى توازنا "افضل" في الميزانية كنتيجة لتخفيضات شاملة في الانفاق العام لا لتحسن في تحصيل الايرادات ، فقد لا يمثل تحسنا فعليا في تعبئة الايرادات .

الجدول ١١: الايرادات والنفقات الحكومية والتوازن الاجمالي
للميزانية حسب الفئتين الرئيسيتين من البلدان
في الفترتين ١٩٨٠-١٩٨٤ و١٩٨٥-١٩٨٩
(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

البلد	الفترة(أ)	الايراد				الانفاق		التوازن الاجمالي
		مجموعه	المحلي الضريبي	المحلي غير الضريبي	الهبات	مجموعه	الجاري	الرأسمالي	
المجموعة ١(ب)									
بوتسوانا	الأولى	٤٩,٠	..	..	..	٤٠,١	..	..	٩,١
	الثانية	٦٦,٥	..	..	..	٤١,٦	..	..	٢٤,٥
بوركينا فاصو	الأولى	١١,٠	٩,٥	١,٢	٠,٣	١١,٥	١٠,٠	١,٥	٠,٥-
	الثانية	٦,٩	٥,٤	١,٥	..	٦,٤	٥,٨	٠,٧	٠,٥
اثيوبيا	الأولى	٢٣,٢	١٦,١	٤,٥	٢,٤	٢٩,٠	٢٤,١	٥,٠	٦,٧-
	الثانية	١٧,٤	١٠,٦	٤,٠	٢,٧	٢١,٨	١٧,٤	٤,٣	٤,٦-
غامبيا	الأولى	٢١,٩	١٦,٥	١,٨	٣,٦	٢٦,٤	١٩,٣	٧,٢	٤,٥-
	الثانية	١٧,٨	١٥,٣	٠,٦	١,٨	١٩,٩	..	..	٢,١-
ملاوي	الأولى	٢٢,٥	..	..	..	٣١,١	..	..	٩,٧-
	الثانية	٢٤,٢	..	..	..	٣١,٠	..	..	٦,٩-
مالي	الأولى	٢٠,٩	١١,٥	١,٠	٨,٢	٢٧,١	..	..	٦,٥-
	الثانية	١٩,١	١٠,٣	١,٩	٥,٣	٢٤,٦	..	..	٥,٦-
سيراليون	الأولى	١٣,٢	..	..	..	٢٣,٤	..	..	١٠,٩-
	الثانية	٧,٢	..	..	..	٨,٨	..	..	١,٦-

-89-

الجدول ١١: (تابع)

البلد	الفترة(أ)	الايراد المحلي مجموعه	الضريبي مجموعه	الضريبي غير الضريبي	الهبات	الانفاق مجموعه	الجاري	الرأسمالي	التوازن الاجمالي
المجموعة ١(ب)									
توغو	الأولى	٣٠,٠	٢٨,٢	٢٤,٣	٣,٩	١,٨	٣٢,٤	١٩,٤	..	٢,٤-
	الثانية	١٩,٣	١٧,٤	١٣,٨	٣,٢	١,٩	٢١,١	١٤,٤	٦,٧	١,٨-
أوغندا	الأولى	٦,٢	..	..	..	..	٩,٢	..	..	٣,١-
	الثانية	٢,٦	..	..	..	..	٣,٦	..	..	١,٠-
جمهورية	الأولى	٨,٣	٦,٩	٥,٨	..	١,٤	١١,٦	٧,٣	٤,٣	٣,٣-
تنزانيا	الثانية	٣,٣	٣,٠	٢,٩	٠,١	٠,٣	٣,٨	٣,١	٠,٨	٠,٥-
المتحدة										
زائير	الأولى	١٠,٦	٨,٧	٧,٧	١,٠	١,٩	١٢,٩	١٠,١	٢,٨	٢,٣-
	الثانية	٢,٤	..	..	..	١,٣	٣,٨	٣,١	٠,٨	١,٤-
زامبيا	الأولى	٢٤,٤	٢٣,٦	٢٣,٠	٠,٦	٠,٨	٣٧,٦	٣٣,٤	٤,٢	١٣,٢-
	الثانية	١٩,٩	١٨,٧	١٧,٥	١,٢	١,١	٣١,٥	٢٣,٠	٨,٤	١١,٦-
المجموعة ٢(ب)										
بنغلاديش	الأولى	١٤,٠	..	..	..	..	١١,٧	..	..	٢,٣
	الثانية	٥,٣	..	..	..	..	٥,٥	..	..	٠,٢-
بوتان	الأولى	٢١,٦	٦,٧	٣,٥	٣,١	١٥,٠	٢١,٤	٨,٢	١٣,٢	٠,٢
	الثانية	٣١,٨	١٢,٦	٤,٧	٧,٨	١٩,٣	٣٢,٠	١٤,٩	١٧,١	٠,٢-

الجدول ١١: (تابع)

البلد	الفترة(أ)	الايراد					الانفاق		التوازن الاجمالي
		مجموعه	المحلي				الجاري	الرأسمالي	
			مجموعه	الضريبي	غير الضريبي	الهبات			
المجموعة ٢(ب) (تابع)									
غينيا-بيساو	الأولى	١١,٤	..	..	..	..	..	..	١٠,١-
	الثانية	٣٥,٦	..	..	..	..	..	..	١٧,٧-
موريتانيا	الأولى	١١,٤	٤,٢	٣,٥	٠,٧	..	..	..	٢,٥-
	الثانية	٢٣,٠	١٦,٧	١٤,٤	٢,٣	٦,٣	..	..	٥,٤-
نيبال	الأولى	١١,٤	٨,٣	٧,١	١,٢	٣,٠	..	..	٥,٤-
	الثانية	١١,٨	٩,٥	٧,٦	١,٨	٢,٣	..	..	٧,٦-
فانواتو	الأولى	٢٥,٢	١٤,٤	١١,٤	٣,٠	١٠,٨	١٩,٤	٣,٩	٢,٧
	الثانية	٣٤,٧	٢٤,٣	٢٠,٠	٤,١	١٠,٤	..	..	٣,٢-

المصدر: قاعدة بيانات السلسلة الزمنية الاقتصادية للأونكتاد .

(أ) الفترة الأولى = ١٩٨٠-١٩٨٤ ؛ الفترة الثانية = ١٩٨٥-١٩٨٩ .

(ب) المجموعة ١ = بلدان التحسن في الميزان الاجمالي من الفترة الأولى إلى الفترة الثانية .
المجموعة ٢ = بلدان التدهور في الميزان الاجمالي من الفترة الأولى إلى الفترة الثانية .

الايرادات الحكومية

كان متوسط نسبة الايرادات الحكومية في الناتج المحلي الاجمالي ٣٠ في المائة لعينة أقل البلدان نموا أثناء النصف الثاني من الثمانينات . ويخفي هذا المتوسط تفاوتا كبيرا فيما بين البلدان ؛ فقد كانت النسبة تتراوح بين ما متوسطه ٦٦,٥ في المائة في بوتسوانا و٣,٦ في المائة في أوغندا . ومع ذلك ، فهو قريب من متوسط البلدان النامية مجتمعة في الفترة ذاتها (٣٢ في المائة)(١١) ، كما أنه يمثل تحسنا في المتوسط عن النصف الأول من العقد ، الذي بلغ ١٨,٥ في المائة . ومرة أخرى ، يخفي ذلك تباينا في المؤشرات بين مختلف البلدان .

وفي غالبية البلدان ، انخفضت الايرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في النصف الثاني عن النصف الأول من الثمانينات . (انظر الجدول ١) . وفي جميع بلدان المجموعة ١ الإثني عشر حيث تحسن الميزان الاجمالي باستثناء بلد واحد ، أحرزت هذه النتيجة على الرغم من حدوث انخفاض ملحوظ في مجموع الايرادات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي) أثناء الثمانينات . وعلى نقيض ذلك ، ففي جميع بلدان المجموعة ٣ الستة حيث تدهور الميزان الاجمالي ، باستثناء بلد واحد ، حدثت زيادة ملحوظة في مجموع الايرادات . وعليه ، فإن المتغير الذي يفسر ذلك هو ظاهريا الانفاق الحكومي ، الذي انخفض (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، في جميع البلدان التي يتجه فيها العجز إلى الانخفاض ، وارتفع في جميع البلدان التي يتجه فيها العجز إلى الارتفاع ، باستثناء بلد واحد منها . غير أنه ، نظرا لأن ما يعنى به هذا الفصل هو تعبئة الموارد المحلية ، فمن الأهم دراسة كيفية تأثر الموقف المالي لأقل البلدان نموا بمستوى الايرادات الحكومية وهيكلها .

ويظهر من دراسة للجدول ١٢ أن القسط الأكبر من الايرادات الحكومية في معظم أقل البلدان نموا يتولد محليا ، ويأتي بصفة أساسية من الضرائب . ومن بين مختلف أنواع الضرائب ، فإن ضرائب التجارة الدولية هامة بوجه خاص كمصدر من مصادر الايرادات (انظر الرسم البياني ٣) . وعليه فإن الهيكل والمستوى الضريبيين متصلان اتصالا وثيقا بتعبئة الموارد والتوازن الاجمالي في الميزانية في أقل البلدان نموا (انظر النص المنفصل ٤) .

الجدول ١٢: الايرادات الضريبية الحكومية وغيرها من الايرادات: مكوناتها الرئيسية في الفترتين ١٩٨٠-١٩٨٤ و١٩٨٥-١٩٨٩

البلد	الفترة*	النسبة المئوية من الايراد المحلي: الايراد الضريبي	النسبة المئوية من الايراد المحلي: الايراد غير الضريبي	النسبة المئوية من الايراد المحلي والهبات: الايراد المحلي	النسبة المئوية من الايراد المحلي والهبات: الهبات
المجموعة ١					
بوركينا فاصو	الأولى	٨٩,٣ (أ)	١٠,٧ (أ)	٩٦,٧ (أ)	٣,٣ (أ)
	الثانية	٧٨,٨	٢١,١	٩٩,١	٠,٥
اثيوبيا	الأولى	٧٧,٨ (أ)	٢١,٦ (أ)	٨٩,٥ (أ)	١٠,٥ (أ)
	الثانية	٧٢,٤	٢٧,٢	٨٤,٧	١٥,٣
غامبيا	الأولى	٩٠,١ (ب)	٩,٦ (ب)	٨١,٢ (ح)	١٨,٨ (ح)
	الثانية	٩٥,٢	٤,٣	..	..
مالي	الأولى	٩٠,٥ (ب)	٩,٥ (ب)	٦٠,١ (ب)	٣٩,٣ (ب)
	الثانية	٨٥,٨	١٤,٢	٦٤,٤	٣٧,٩
توغو	الأولى	٨٦,٣ (أ)	١٣,٦ (أ)	٩٤,٠ (أ)	٦,٠ (أ)
	الثانية	٧٩,٠	١٨,٠	٩٠,٤	٩,٦
جمهورية تنزانيا المتحدة	الأولى	٩٤,١ (ج)	٥,٩ (ج)	٨٤,١ (ج)	١٧,٣ (ج)
	الثانية	٩٤,٩ (د)	٥,١ (د)	٩٠,٠ (د)	١٠,٠ (د)
زائير	الأولى	٨٨,٦	١١,٥	٨٣,١ (ط)	١٧,٩ (ط)
	الثانية	٨٩,٦	١٠,٤	٨٣,٢	١٦,٨
زامبيا	الأولى	٩٣,٢	٦,٨	٩٦,٧	٣,٣
	الثانية	٩٣,٥	٦,٣	٩٣,١	٦,٩
المجموعة ٢					
بوتان	الأولى	٥١,٥ (هـ)	٤٨,٥ (هـ)	٣٢,٣ (هـ)	٦٧,٨ (هـ)
	الثانية	٣٩,٨	٦٠,٢	٤٠,٤	٥٩,٩
موريتانيا	الأولى	٨٣,٣ (و)	١٦,٧ (و)	٥٨,٦ (و)	٣٢,٢ (و)
	الثانية	٨٦,٣ (ب)	١٣,٧ (ب)	٦٥,٥ (ب)	٣٤,٣ (ب)
نيبال	الأولى	٨٤,٩	١٥,١	٧٣,٤	٢٦,٦
	الثانية	٨٠,٧	١٨,٩	٨٠,٢	١٩,٨
فانواتو	الأولى	٧٩,٢ (ز)	٢٠,٨ (ز)	٥٧,٧ (ز)	٤٢,٣ (ز)
	الثانية	٨٢,٠	١٧,٠	٧١,٤	٢٨,٦

المصدر: مثل الجدول ١١ (لم تتوفر بيانات مقارنة على هذا المستوى من التفاصيل فيما يتعلق بأوغندا ، وبنغلاديش ، وبوتسوانا ، وسيراليون ، وغينيا - بيساو ، وملاوي) .

* الفترة الأولى = ١٩٨٠-١٩٨٤ ؛ الفترة الثانية = ١٩٨٥-١٩٨٩ .

(أ) ١٩٨٥-١٩٨٧ .

(ب) ١٩٨٥-١٩٨٨ .

(ج) ١٩٨٠-١٩٨١ .

(د) ١٩٨٥ فقط .

(هـ) ١٩٨٣-١٩٨٤ .

(و) ١٩٨٤ فقط .

(ز) ١٩٨١-١٩٨٤ .

(ح) ١٩٨٠-١٩٨٤ .

(ط) ١٩٨٥ و١٩٨٦ و١٩٨٨ .

الرسم البياني ٣: هيكل الضرائب في أقل البلدان نموا*

(النسبة المئوية من مجموع الإيرادات الضريبية
في ١٩٨٠-١٩٨٩)

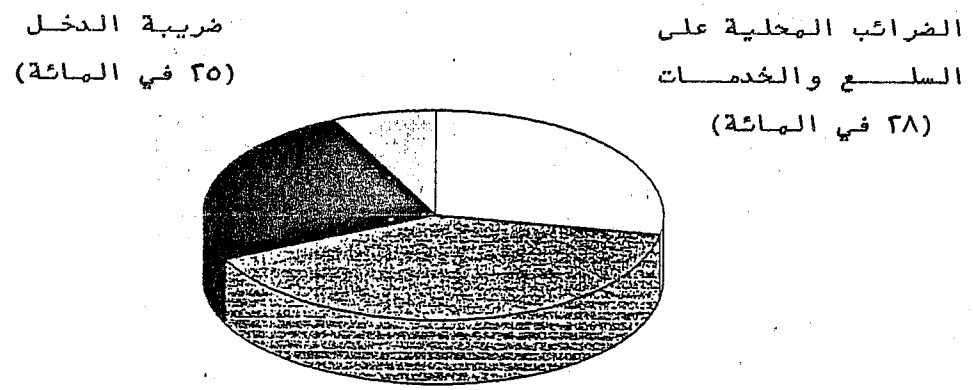

المصدر: قاعدة بيانات السلسلة الزمنية الاقتصادية للأونكتاد .

* ١٨ بلداً .

والايرادات غير الضريبية (وهي تشمل الفائدة والأرباح الموزعة من المؤسسات العامة والرسوم عن شتى الخدمات والغرامات والجزاءات ودخل الملكية) تسهم عادة اسهاما أقل في الايرادات المحلية مما تسهم به الضرائب . غير أنه ، في البعض من أقل البلدان نموا ، أسهمت الزيادات في الايرادات غير الضريبية في تحسن الايرادات أثناء الثمانينات (انظر الجدول ١١ و١٢) . واستأثرت بهذه الزيادة بصفة رئيسية الأرباح الموزعة من المؤسسات العامة . وتشكل هذه الأرباح مصدرا هاما من مصادر الايرادات في كثير من أقل البلدان نموا الآسيوية . ففي بوتان ، مثلا ، كانت الايرادات غير الضريبية ثلثي مجموع الايرادات في ١٩٩٠/١٩٩١ و٦٩ في المائة من هذه الايرادات كانت تتألف من صافي تحويلات الأرباح من المؤسسات العامة (انظر النص المنفصل ٥) .

النص المنفصل ٤: الايـرادات الحكوميـة مـن الضرائـب:
تحسين الجهد الضريبي لأقل البلدان نموا

يتحقق القسط الأكبر من الايرادات المحلية لمعظم أقل البلدان نموا من الضرائب (انظر الجدول ١٣) . ومن بين مختلف أنواع الضرائب ، فإن الضرائب التي تحصّل على التجارة الدولية (الرسوم التعريفية على الواردات والضرائب على صادرات السلع الأساسية الزراعية) تمثل نسبة هامة من الايرادات الضريبية في كثير من أقل البلدان نموا ، وبوجه خاص في أفريقيا جنوب الصحراء (مثلا ، ما يزيد عن ٧٥ في المائة في غامبيا وفي أوغندا) . ويوجد أيضا اعتماد مماثل على الايرادات الضريبية في بعض أقل البلدان نموا الجزرية . ومن بين أسباب هذا الاعتماد على هذه الضرائب عدم توافر "مقابض ضريبية" بديلة والسهولة النسبية في جباية وإدارة الضرائب المفروضة على التجارة الدولية[(١)] . وكثيرا ما يؤدي هذا الاعتماد إلى جعل البلدان المعنية سريعة التأثر بالتقلبات في التجارة الدولية وأسعار السلع الأولية ، مع ما يترتب على ذلك من عدم استقرار في توليد الايرادات . وكان هبوط أسعار السلع الأولية أثناء الثمانينات من الأسباب الرئيسية لتضاؤل قاعدة الايرادات لدى كثير من أقل البلدان نموا أثناء العقد الأخير .

وعلاوة على ذلك ، فإن الأخذ بالسياسات النمطية للتكيف وتحقيق الاستقرار ، التي شملت تخفيض التعريفات والالغاء التدريجي للضرائب على الصادرات ، قد أسفر عن حدوث خسارة في الايرادات لا يستهان بها في كثير من أقل البلدان نموا[(٢)] .

وتلافيا لانخفاض الايرادات من الضرائب المفروضة على التجارة الدولية ، حاول كثير من أقل البلدان نموا إجراء اصلاحات في غيرها من مجالات الضرائب ، المباشرة وغير المباشرة على السواء . وحاولت بعض الحكومات النهوض بقاعدة الايرادات عن طريق تحسين هيكل وإدارة ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج . ويجري بذل جهود لجباية هذه الضرائب في مرحلة الاستهلاك وليس في مرحلة الإنتاج ، حيث تعتبر ضرائب الاستهلاك أكثر واقعية . وعلاوة على ذلك ، فإن ضرائب الاستهلاك ، خلافا لضرائب الانتاج ، ليس لها أثر "الانسياب" خلال العملية الانتاجية ولا تشجع على التكامل الرأسي ، على نحو ما تؤدي إليه بعض ضرائب الانتاج . إن البعض من أقل البلدان نموا قد رفع بدرجة لا بأس بها ايرادات ضريبة المبيعات من خلال الأخذ بضرائب استهلاك "أولية" . ومثال على هذه الحالة "الضريبة الاضافية" في ملاوي . وهذه

الضرائب ، تكملها ضرائب انتقائية مفروضة على السلع الكمالية ، ورسوم انتقائية على أنشطة الاستعاضة عن الواردات ، وهي أنشطة بحاجة إلى حماية ، واعفاء السلع والصادرات الأساسية ، قد مكنت بعض البلدان من زيادة قاعدة ايراداتها المحلية أثناء الثمانينات . غير أنه ، في معظم البلدان ، ما زالت ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج مصادر أقل أهمية للدخل من ضرائب التجارة الدولية ، حيث تمثل ، في المتوسط ، حوالي ٣٨ في المائة من حصيلة الضرائب في النصف الثاني من الثمانينات . وعلاوة على ذلك ، ففي البعض من أقل البلدان نموا ، تحققت ايرادات أعلى من ضرائب المبيعات من خلال تدابير "ارتجالية" تنطوي على تغيرات مخصصة في الرسوم وفي نطاق تغطية السلع ، مما أسفر عن حالات اجحاف واعوجاج . ويحتمل أن تكون هذه الزيادات غير مستدامة على الأجل الطويل .

وفي السنوات الأخيرة ، نجحت بلدان كثيرة في تعزيز ايراداتها من الضرائب المباشرة على الدخل والثروة ، على الأشخاص والشركات على السواء . وتسهم هذه الضرائب حاليا بما يتراوح بين ٢٥ في المائة و٣٠ في المائة من الايرادات الضريبية في أقل البلدان نموا . وقد بدأت الحكومات تشدد على تحسين جباية ضرائب الدخل وادارتها ، حيث ارتفعت ايراداتها في كثير من أقل البلدان نموا في النصف الثاني من الثمانينات .

وعليه ، فإن البلدان التي أفلحت في تحسين قاعدة ايراداتها الضريبية المحلية في مواجهة انخفاض الايرادات من ضرائب التجارة الدولية قد حققت ذلك بفضل تضافر الجهود في سبيل إصلاح هيكل وإدارة ضرائب المبيعات ورسوم الانتاج وضرائب الدخل . غير أن اسهام هذه الضرائب ما زال بسيطا بالمقارنة باسهام الضرائب المفروضة على التجارة الدولية . ولا يمكن تحقيق تحسينات اضافية في حصيلة الضرائب إلا مع تطور الاقتصادات . ومن بين الشروط الضرورية لتحسين أداء الحصيلة الضريبية لأقل البلدان نموا ما يلي: ارتفاع دخل الفرد ، وتوزيع الدخل والثروة بقدر أكبر من الانصاف وزيادة درجة اضفاء الطابع النقدي على الاقتصاد ودرجة انفتاحه ، وتنوع الصادرات ، وارتفاع مستوى التحضر ، وتحسين ادارة الضرائب - (ويقتضي هذا الشرط الأخير وجود قاعدة موارد بشرية أكثر تطورا يمكنها وضع نظام للضرائب وجبايتها بصورة فعالة)[٣] . ومع أنه لا يمكن استيفاء هذه الشروط على الأجل القصير ، فإن الجهود التي تبذلها بعض أقل البلدان نموا في هذا الاتجاه قد بدأت تظهر نتائجها (انظر الجدول ١) .

(١) للاطلاع على مناقشة لهذا الموضوع ، انظر Z Shliziand L. Squire, Tax Policy in sub-Saharan Africa", Policy Research Series 2, World Bank, Washington D.C. 1990 .

(٢) على وجه العموم ، فإن آثار تخفيض الرسوم التعريفية على الايـــرادات تتوقف على جملة أمور ، منها المرونة السائدة للطلب على الواردات ، وعلى مـا إذا كان أو لم يكن مصحوبا بتخفيض قيمة العملة ، وفي حال ذلك ، على مدى هـذا التخفيض .

(٣) للاطلاع على بحث للعوامل التـي تؤثـر فـي نسبة الضرائب فـي النـاتـج المحلي الاجمالـي فـي البلدان النامية ، انظـر: R. Chelliah, H. Baasand M. Kelly, "Taxratios and tax effort in developing countries, 1969-71", IMF Staff Papers, vol. 22, No.1, 1975; A Tait, W. Grätz and B. Eichengreen, "International Comparison of Taxation for Selected Devloping Countries, 1972-76", Ibid, vol. 26, No.1 (1979); V. Tanzi, Taxation in sub-Saharan Africa - A Statistical Evaluation, IMF Occasional Paper 8, (1981) . وللاطلاع على تحليل للقضايا الادارية المتصلة بوضع نظام الضرائب وجبايتهـــا ، انظـــر: A Radian, Resource Mobilization in Poor Countries: Implementing Tax Policies (New Brunswich, N.J. Transaction, 1980) ومختلف الفصول فـــي D. Newbury and N. Stern (eds.) The Theory of Taxation for Developing countries (Oxford University Press for the World Bank, 1987) .

النص المنفصل ٥: الخصخصة وأثرهـا فـي الايرادات: تجربـــة بعـض البلـدان الآسيويـة من أقل البلدان نموا

شمل اصلاح المؤسسات العامة في بنغلاديش ، الذي شُرع فيه في مطلـــع الثمانينات ، خصخصة مؤسسات كبيرة ، غالبا فـي صناعتـي الجـوت والقطـــن . وانخفضت الملكية العامة في الصناعات الكبيرة النطاق من ما يزيد عن ٩٠ فـــي المائة إلى ٤٠ في المائة من الأصول من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٥ . غير أنـــه تعذر خصخصة المؤسسات التي كانت تعمل بخسارة ، وتدهورت قدرة الحكومة علـــى توليد الايرادات تدهورا ملحوظا حيث أن أولى المؤسسات التي تمت خصخصتها كانـت المؤسسات المحققة لأرباح . وفي الواقع أن ما تشكله المؤسسات الضعيفـــة الأداء من عبء على الميزانية قد ازداد ثقلا في السنوات التالية للخصخصة .

وفي بوتان كانت المؤسسات العامة ذات أوضاع سليمة على وجه العموم ، ومثل صافي تحويل الأرباح ما يزيد عن نصف مجموع الايرادات الحكومية طوال الثمانيات . غير أنه يجري منذ فترة طويلة تنفيذ برنامج للخصخصة التدريجية ، كجزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية . وقد طرح البرنامج كمبادرة محلية في منتصف الثمانينات ولم يُفرض على الحكومة كجزء من برامج التكيف الممولة من قبل الجهات المانحة . ويعتبر هذا البرنامج جزءا من استراتيجية أوسع لاقامة قطاع تجاري وصناعي يتصف بالكفاءة والدينامية ، ولتوزيع الأرباح توزيعا أوسع ، وأخيرا ، لتقليص دور الخدمة المدنية وحجمها . ويوفر قانون الشركات لعام ١٩٨٩ بيئة مؤسسية وقانونية لا لعملية الخصخصة فحسب بل وأيضا لصالح مؤسسات عامة كثيرة ، بما فيها شركة دورك - اير وشركتا بوتان للبوليشين والأنابيب ، لتجنيبها التدخل الحكومي في ادارة شؤونها اليومية . وستتواصل الخصخصة في الغالب عن طريق تحويل الأنصبة التي تملكها الحكومة إلى مشاركة في مشاريع مشتركة .

غير أن من المتوقع أن يؤدي برنامج الخصخصة إلى تقليص الايرادات المباشرة للحكومة من المؤسسات العامة بدرجة كبيرة . وينظر إلى ضرائب الشركات والأرباح الموزعة من الصناعات المخصخصة حديثا باعتبارها عنصر التعويض الأساسي عن المساهمات المتدنية للمؤسسات العامة في الايرادات ، لكنها ستستغرق ما لا يقل عن ثلاث سنوات لتنظيمها على الوجه المناسب وتطبيقها .

وفي نيبال كان أداء المؤسسات العامة ضعيفا عادة ، على الرغم مما كانت تقدمه الحكومة من دعم مالي قوي من خلال المساهمة في رأس المال وتعويض خسائر القروض . وفي السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ ، تبين التقديرات أن عائدها الاجمالي على صافي رأس المال الموظف كان ٥,٢٥ في المائة . وتصدى برنامج التكيف الهيكلي المعتمد عام ١٩٨٧ لحل هذه المشكلة من خلال الاصلاحات السعرية والتجارية وبرامج تصفية الاستثمار الحكومي والخصخصة ، وكذلك من خلال إصلاح القطاع المالي . ورفع كثير من ضوابط الأسعار وألغيت الاعانات . وعلى الرغم من الاتجاه إلى اعتبار أن الخصخصة هي الحل ، فإن الخطة الأصلية لخصخصة ١٥ مؤسسة في بادئ الأمر من خلال طرح الأسهم للاكتتاب قد واجهت صعوبات عملية نظرا لتخلف سوق رأس المال .

ويعتزم أن تجري في عام ١٩٩٣ خصخصة أولى هذه المؤسسات ، التي ستتخذ شكل تصفية الاستثمار الحكومي عن طريق تقديم مظاريف مغلقة . ولا توجد قيود في برنامج الخصخصة على تقدم الأجانب للشراء ، في حالة المؤسسات التي تتجاوز قيمة أصولها ١٠ ملايين روبية ، باستثناء تخصيص ٥ في المائة إلى ١٠ في المائة من الأسهم تلقائيا للعمال والموظفين . غير أنه لا يوجد أي قيد على حيازة الأفراد للأسهم ، ويجوز للشخص الواحد شراء حصة أغلبية . وفي الوقت ذاته ، شرعت الحكومة أيضا في تخفيض تدريجي للمستحقات المتأخرة على المؤسسات العامة لحساب المصارف التجارية فيما يتعلق بالقروض المضمونة من قبل الحكومة ، بينما ألغيت في عام ١٩٨٩ الضمانات الحكومية على القروض المصرفية التي تحصل عليها المؤسسات العامة .

وبلغ متوسط نسبة الهبات الآتية من الخارج نحو ٣٠ في المائة من مجموع الايرادات أثناء النصف الثاني من الثمانينات ، وإن كانت النسبة أعلى كثيرا من هذا في بعض البلدان . ومع أن الهبات كانت تشكل نسبة متناقصة من كل من مجموع الايرادات والناتج المحلي الاجمالي في معظم البلدان أثناء الثمانينات ، فقد ازدادت الهبات في بضعة بلدان ، فساهمت بذلك في زيادة الايرادات وتحسن التوازن الاجمالي في الميزانية (انظر الجدولين ١١ و١٢) .

تمويل عجز الميزانية

يتبين من الجدول ١٣ أن نسبة التمويل من مصادر أجنبية في الميزانية الاجمالية ، قد ارتفعت ارتفاعا حادا في كثير من بلدان عينة أقل البلدان نموا أثناء الفترة موضع الدراسة . غير أن ذلك لا يستلزم بالضرورة زيادة التبعية الأجنبية ، نظرا لما جرى في كثير من البلدان المعنية من تخفيضات في قيم عملاتها . غير أن تقديرات التمويل الأجنبي محسوبة بالدولارات ، بما في ذلك الهبات والقروض (مع تعديل أرقام القروض من أجل عمليات التسديد الفعلي) ، تشير أيضا إلى زيادة تدفق الموارد الأجنبية إلى كثير من البلدان في النصف الثاني من الثمانينات[١٣] . وفي البعض من أقل البلدان نموا ، تم تمويل ما يزيد عن ١٠٠ في المائة من النفقات الانمائية الحكومية بأموال أجنبية . وفي حين أن التمويل الأجنبي يوجه عادة إلى المشاريع أو البرامج الانمائية ، ففي بعض البلدان ، مثل بنغلاديش ، تم أيضا تمويل جزء من الانفاق الجاري بهذه الوسيلة[١٤] . وعلاوة على ذلك ، فإن ارتفاع التمويل الخارجي في أقل البلدان نموا لم تواكبه في كثير من الأحيان زيادة في الاستثمار العام ، بل نفع في تقليل اللجوء إلى الاقتراض التضخمي من النظام المصرفي . والسبب الرئيسي وراء ما لوحظ من اعتماد على التمويل الأجنبي هو أنه ، في البلدان التي

يستعان فيها بمرافق التكيف الهيكلي ومرافق التكيف الهيكلي المعززة التابعة لصندوق النقد الدولي ، استهدفت هذه البرامج ايجاد "بيئة مستقرة" للاستثمار والنمو عن طريق تخفيض التضخم ، وذلك من خلال تخفيض التوسع الاجمالي في الائتمان . كما استهدفت تحرير الموارد من أجل نمو القطاع الخاص . واستوجب هذان الهدفان تخفيض أو الغاء التمويل المصرفي للعجز في الميزانية في عدد من الحالات . وفي الوقت ذاته ، بينما تم في حالات كثيرة الحد من التمويل المصرفي ، فإن محاولات تحسين التمويل غير المصرفي من خلال إصلاح النظام المالي وتحرير أسعار الفائدة لم يحالفها حتى الآن سوى قدر قليل من النجاح . وما زال الاعتماد على التمويل الأجنبي كبيرا ، ويهدد الجهود الانمائية لأقل البلدان نموا بخطر جسيم ، ولا سيما في المناخ الراهن من الانتكاس العالمي وتزايد مطالب الاقتصادات الانتقالية في أوروبا للحصول على مساعدة أجنبية .

كما يبين الجدول ١٣ أن عددا قليلا من البلدان قد حقق ، مع ذلك ، انخفاضا في نسبة العجز بتمويل عن طريق الاقتراض الأجنبي ، وأن الاقتراض المحلي قد بات مصدرا متزايد الأهمية من مصادر التمويل للقطاع العام في هذه البلدان أثناء الثمانينات . ويبدو أن النظام المصرفي هو المصدر الرئيسي للاقتراض المحلي في معظم البلدان ، في حين أن القطاع الأسري ما زال غير مستغل نسبيا .

مدخرات وتمويل المؤسسات

تتمثل المدخرات الخاصة في مدخرات قطاع الشركات والقطاع الأسري غير التجاري . وفي الاقتصادات السوقية الأساس السريعة النمو ، يمثل قطاع الشركات عادة مستعملا صافيا للمدخرات الأسرية ، التي يقوم بتعبئتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ومن ثم ، فإن استثمار الشركات ليس مقيدا بحجم الموارد الداخلية (المدخرات/الأرباح) . وفي أقل البلدان نموا ، يتكون قطاع الشركات الرسمي من مؤسسات القطاع العام ، التي تنزع إلى الهيمنة ، ومؤسسات خاصة كبيرة ، تكون في كثير من الأحيان فروعا لمؤسسات أجنبية . غير أن غالبية شركات القطاع الخاص هي مؤسسات محلية صغيرة غير مشهرة ، وكثيرا ما تكون امتدادا للأنشطة الأسرية . ويستعرض هذا القسم الفرعي السمات الرئيسية لنمط التمويل والادخار لهذه الأنواع الثلاثة من المؤسسات .

الجدول ١٣: الأهمية النسبية للتمويل الأجنبي والمحلي لحالات العجز الحكومي في الفترتين ١٩٨٠-١٩٨٤ و١٩٨٥-١٩٨٩ في بلدان مختارة من أقل البلدان نموا

(بالنسبة المئوية من مجموع التمويل)

البلدان ذات الاعتماد المتزايد على التمويل الأجنبي				البلدان ذات الاعتماد المتناقص على التمويل الأجنبي			
		النسبة من:				النسبة من:	
البلد	الفترة (أ)	التمويل الأجنبي	التمويل المحلي	البلد	الفترة (أ)	التمويل الأجنبي	التمويل المحلي
بنغلاديش	الأولى	٧٨,٠*	٢٢,٠*	بوتسوانا	الأولى	٢٣٥,١	١٣٥,١-
	الثانية	٢٤٣,٣*	١٤٢,٣-*		الثانية	١٠,٧-	١١٠,٧
اثيوبيا	الأولى	٤٨,٠	٥٢,٠	مالي	الأولى	٩٤,١	٧,٠
	الثانية	٤٩,٨	٥٠,٠		الثانية	٨٥,٧	١٤,٣
غينيا-بيساو	الأولى	٦٣,٨*	٣٦,٢*	توغو	الأولى	٧١,٢	٣٨,٨
	الثانية	٦٨,٦*	٣١,٣*		الثانية	٥٨,٣	٤١,٦
ملاوي	الأولى	٥٩,٨	٤٠,٢	جمهورية تنزانيا المتحدة	الأولى	٢١,٣*	٧٨,٧*
	الثانية	١١٩,٨	١٩,٨-		الثانية	١,٨*	٩٨,٢*
نيبال	الأولى	٤٦,٧	٥٣,٣				
	الثانية	٧٠,٤*	٣٩,٧*				
أوغندا	الأولى	١,٨	٩٨,٨				
	الثانية	٣٩,١*	٧٠,٩				
فانواتو	الأولى	٩,٣-	١٠٩,٤				
	الثانية	٢١,٠	٧٩,٠				
زامبيا	الأولى	٣٧,٤	٦٢,٦				
	الثانية	٤٦,٢	٥٣,٨				

المصدر: قاعدة بيانات السلسلة الزمنية الاقتصادية للأونكتاد.

(أ) الفترة الأولى = ١٩٨٠-١٩٨٤ ؛ الفترة الثانية = ١٩٨٥-١٩٨٩.

ملاحظة: تشير العلامة النجمية (*) إلى عدم توفر بيانات عن سنة أو أكثر ؛ والمتوسط يتعلق بالسنوات التي توفرت بيانات عنها. مجموع التمويل يعادل الفائض الاجمالي أو العجز الاجمالي، لكنه يأخذ الاشارة العكسية (إشارة ناقص للفائض وإشارة زائد للعجز).

المؤسسات العامة

كانت المؤسسات العامة ، التي أنشئت في كثير من أقل البلدان نموا بوصفها عوامل للتنويع وانجاز التنمية في الميدان الاقتصادي ، تحصل على معظم أموالها العامة في الماضي من خلال المشاركة في الملكية أو الائتمانات التفضيلية . وفي كثير من البلدان ، أتيحت لهذه المؤسسات أيضا فرص مضمونة وبلا منافس للوصول إلى المدخرات الخاصة التي عبأتها المؤسسات المصرفية في اطار نظام للتخصيص الالزامي للائتمانات . ومن ثم ، فقد عملت هذه المؤسسات عادة في ظل "قيود الميزانية الميسرة" . وأصبح كثير منها بمرور الزمن مؤسسات مدينة صافية كبيرة ، لا تحقق إلا قدرا قليلا من الادخار الداخلي أو الأرباح التشغيلية .

وفي أفضل الحالات ، يمكن وصف الأداء المالي للمؤسسات العامة في العقود الثلاثة الماضية بأنه يجمع بين النقيضين . فقد كان أداء بعضها ناجحا للغاية ، وكانت مصدرا هاما من مصادر الايرادات الحكومية غير الضريبية . وفي بوتان مثلا ، مثلت حوالي ٤٠ في المائة من الايرادات الحكومية المحلية ، وفي ملديف ، مثلت ما يتراوح بين ٣٠ و٣٥ في المائة من الايرادات ، منذ منتصف الثمانينات . وحتى عام ١٩٨٨ ، كانت المؤسسات العامة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية توفر بين ٧٥ في المائة و٩٠ في المائة من مجموع الايرادات الحكومية في شكل فوائض تشغيل ، بما في ذلك مخصصات الاستهلاك .

ومن الناحية الاخرى كانت المؤسسات العامة في كثير من البلدان الاخرى تعمل بخسارة كبيرة وتشكل استنزافا للميزانية . وتشمل العوامل المسببة لهذه الحالة التدني المزمن لاستغلال الطاقة الانتاجية للمؤسسات ، نظرا لعدم كفاية الامدادات من المواد الخام ؛ وعدم ملاءمة التكنولوجيا القائمة على كثافة رأس المال ، المنقولة من الخارج في كثير من الأحيان ؛ وكساد الطلب على منتجاتها ؛ وسياسات التسعير للقطاع العام ، التي أرغمت مجالس التسويق الحكومية والمؤسسات العامة الاخرى على بيع المدخلات الزراعية والأغذية وغيرها من المنتجات بأسعار أدنى من الكلفة ؛ والاعتماد الكبير على المعادن والمنتجات الزراعية التي اتسمت أسعارها العالمية بالتقلب ، واتخذت اتجاهات انخفاضية في كثير من الأحيان . في نيبال ، مثلا ، فإن حوالي نصف المؤسسات العامة غير المالية الإحدى والخمسين ظلت تعمل بخسارة باستمرار . وفي ملاوي ، فإن أرباح التشغيل في ٢٣ مؤسسة عامة تملكها الحكومة ملكية تامة ، وفي ٣٠ مؤسسة عامة تملك الحكومة حصة أغلبية فيها ، كانت أرباحا زهيدة ومتضائلة في الثمانينات ، مع أن هذه المؤسسات امتصت ما متوسطه ١٥ في المائة من مجموع الائتمان المحلي . وظل تمويلها مدعوما إلى حد كبير بتحويلات صافية من الحكومة وكذلك بالاقتراض من المؤسسات الحكومية والمالية .

وفي زامبيا كذلك ، فإن شركة زامبيا للصناعة والتعدين الحكومية الكبيرة (زيمكو) ، التي تمثل مع شركاتها الفرعية والتابعة ٧٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، كانت ضعيفة الاداء . وعلى الرغم من أن حصائل الشركات كانت زهيدة أو سلبية ، فقد امتصت نسبة كبيرة من الائتمان المحلي المتاح من خلال النظام المالي الرسمي .

وهذه المؤسسات العامة التي تعمل بخسارة لم تتراكم عليها فقط ديون كبيرة لحساب الجهاز المصرفي ، بل كان عليها أيضا مستحقات متأخرة لحساب المؤسسات المصرفية ، تمثل نسبة هامة من حافظة القروض غير العاملة في المصارف .

وبالنظر إلى هذا الاداء البالغ السوء لمؤسسات عامة كثيرة ، عمد كثير من أقل البلدان نموا إلى التماس الحل في الخصخصة ، في كثير من الأحيان كجزء من برامج التكيف الهيكلي المنفذة في الثمانينات . غير أنه ، نظرا للافتقار إلى روح المبادرة لتنظيم الأعمال التجارية بوجه عام وضعف الجهاز المالي ، فضلا عن الغياب الفعلي لأسواق رأس المال في هذه البلدان ، فإن تنفيذ برنامج الخصخصة بخطى أسرع مما ينبغي أفضى إلى عكس النتائج المتوخاة ، حيث أنه يستنزف مصادر الايرادات الحكومية المحدودة . وكأي برنامج للاصلاح ، فإن نجاح جهود الخصخصة يتوقف كثيرا على كيفية مواصلتها في ضوء الأوضاع السائدة (انظر النص المنفصل ٥) .

الشركات الخاصة الكبيرة

إلى جانب المؤسسات العامة ، ظهرت في بعض البلدان شركات محلية صناعية وتجارية كبيرة ، في حين ما زالت تهيمن على القطاع الخاص ، في بلدان أخرى ، شركات فرعية تابعة للشركات عبر الوطنية . وتقوم المؤسسات المصرفية الرسمية عادة بتلبية طلب هذه المؤسسات من القروض . ففي زامبيا وملاوي ، مثلا ، يبدو أن ثمة نمطا يسترعي الانتباه يتمثل في تشابك الملكية بين الشركات المحلية الكبيرة ، من جهة ، والمؤسسات المصرفية وغيرها من المؤسسات شبه الرسمية من الجهة الأخرى ، الأمر الذي أدى إلى تيسير فرص وصولها على أساس تفضيلي إلى الائتمان المصرفي للحصول على رأس المال اللازم سواء لبدء التشغيل أو رأس المال العامل . وتتيسر للشركات عبر الوطنية تسهيلات ائتمانية وتمويل للتجارة من المصارف الخاضعة لسيطرة أجنبية والمؤسسات المصرفية الخارجية . وفي نيبال وبوتان ، نجحت بضع مؤسسات فردية في التطور إلى شركات كبيرة ، وقد يسرت ذلك الغرف التجارية .

المؤسسات الصغيرة والفردية في القطاع غير التجاري الأسري

إن حوالي ٩٠ في المائة من المؤسسات الخاصة في أقل البلدان نموا تندرج في فئة المؤسسات الصغيرة والفردية . ومن ثم ، فإن أي سياسة لتعزيز المؤسسات الخاصة يجب أن تتصدى لقضية كيفية انعاش الأنشطة الصغيرة النطاق لا أن تركز على خصخصة المؤسسات القائمة . وتواجه المؤسسات الصغيرة والفردية عوائق كثيرة في التطوير والتوسع ، بما في ذلك عدم كفاية الهياكل الأساسية وعدم كفاية امدادات المواد الخام وقطع الغيار وعدم موثوقيتها ، وقلة المواهب الادارية والقوى العاملة الماهرة ، وركود الطلب على السلع والخدمات ، وقصور المعلومات والمعرفة بمؤشرات السوق ، وأهم من كل ذلك ، عدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية . واضافة إلى ذلك ، فإن قدرتها على الاستثمار جد محدودة نتيجة لتعذر حصولها على الائتمان ، ولذلك ، فهي تقتصر بوجه عام على ما يتيسر لها من التمويل ذاتيا أو ما يمكن أن تحصل عليه من القطاع المالي غير الرسمي .

وفي حين يتوقع أن ينهض القطاع الخاص بدور حاسم في التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا جميعها تقريبا ، فإن السياسات الصناعية والمالية الداعمة لهذا القطاع تتباين تباينا واسعا . وفي كثير من البلدان ، حيث ما فتئت المؤسسات العامة وبضع شركات كبيرة تهيمن على قطاع المؤسسات ، فإن تعذر فرص الحصول على ائتمان رسمي قد حملت أصحاب المشاريع الصغيرة على الاعتماد على مدخراتهم الخاصة وعلى مصادر ائتمان غير رسمية . وفي زامبيا ، مثلا ، على الرغم من وجود ما يقدر ب ٥٠٠ ٠٠٠ مؤسسة صغيرة في القطاع غير الرسمي ، فإن ما بين ٨٠ في المائة و٩٠ في المائة من القائم منها موجود في المناطق الحضرية و٩٩ في المائة منها في المناطق الريفية كانوا يتعاملون ، حتى عام ١٩٨٧ ، مع القطاع المالي غير الرسمي (١٥) . وفي ملاوي كذلك ، لم تقم المصارف التجارية بأي إقراض تقريبا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وعلاوة على ذلك ، فإن الجهود الرامية إلى تيسير تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مؤسسات مالية متخصصة قد أحبطت في كثير من الأحيان بسبب عدم استقرار القاعدة المالية لتلك المؤسسات المالية وبسبب ارتفاع معدلات الاعسار . ففي ملاوي ، مثلا ، هناك عدد من مؤسسات تمويل التنمية ، مثل صندوق الاستثمار والتنمية ومنظمة تنمية المؤسسات الصغيرة في ملاوي ، اللتين أنشئتا أثناء السنوات العشر الماضية لتقديم التمويل والخدمات الاستشارية الفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تعاني بشكل حاد من ارتفاع معدلات الاعسار وعدم كفاية القاعدة المالية وعدم استقرارها . ونتيجة لذلك ، فقد أفيد أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات كانت أقل من ٥ في المائة في عام ١٩٨٦ .

ونظر كثير من أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة في تطبيق عدد من التدابير الجديدة الرامية إلى توسيع نطاق الموارد من الائتمانات لصغار الحائزين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وتشتمل هذه التدابير على أنواع شتى من برامج الادخار/الائتمان للقطاع غير الرسمي مثل صندوق "مودزي" في ملاوي (وهو برنامج لصالح جماعات محددة ويتخذ نموذجا له مصرف غرامين في بنغلاديش) ؛ وبرامج مصارف الادخار التابعة لمكاتب البريد من أجل تقديم الائتمانات ؛ وتطبيق نظام تسهيلات لضمان القروض في المؤسسات المالية التي تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كالتسهيلات التي طبقتها منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة في ملاوي ، لتشجيع المصارف التجارية على أن تشترك في تمويلها .

وإضافة إلى ذلك ، تعكف حكومات كثيرة على إعادة صياغة السياسات الصناعية بغية زيادة الاستثمار المحلي . وفي حين أنه يجري في بعض البلدان اتخاذ اجراءات ايجابية من قبل الدولة لتشجيع المبادرة لاقامة مشروعات تجارية محليا وتشجيع الملكية الخاصة ، ولتعزيز الصناعات الناشئة ، ففي بلدان أخرى تركز السياسات الصناعية الجديدة بشكل متزايد على ايجاد مناخ ييسر التصنيع ، مع أدنى حد من التدخل الحكومي . ويتم التشديد على تحرير التجارة وتحرير الاستثمار الأجنبي والسياسات الصناعية والتسعيرية .

القطاع الأسري

نظرا لأن سكان معظم أقل البلدان نموا يعيشون في فقر مدقع ، يفترض منذ أمد طويل أن قدرة القطاع الأسري على الادخار في هذه البلدان ضعيفة للغاية . وقد أيدت هذا الافتراض بعض الدراسات الاستقصائية المتفرقة للقطاع الأسري ، حيث أشارت إلى تدني معدلات الادخار لدى الأسر المنخفضة الدخل ، وإلى سلبية هذه المعدلات أحيانا(١٦) . وتؤيد هذا الافتراض أيضا بيانات الحسابات القومية (حيث تعد المدخرات ، مع ذلك ، بندا فائضا) . غير أن الدراسات الأحدث عهدا توحي بامكان توليد مدخرات لدى الأسر(١٧) . وتوجد في بلدان كثيرة أنشطة مالية غير رسمية نشطة وايجابية التطور . وعلى وجه الخصوص ، فإن القدرة على الادخار الطوعي في المناطق الريفية قد تكون كبيرة فعلا ، مع وجود أصول سائلة بمقادير أكبر كثيرا مما هو مفترض عادة . وهذه الأصول لا تشكل بالضرورة فائضا في حد ذاته ، حيث أن دورة الانتاج الزراعي والتقلبات الموسمية وغيرها من التقلبات في الدخل الزراعي تؤدي إلى حاجة مطلقة إلى المدخرات . وتبين دراسات الحالات أن معدلات الادخار لدى الأسر الريفية قد تتجاوز ١٥ في المائة . وبصرف النظر عن امكانية زيادة المدخرات ، فإنه ينبغي ملاحظة الخصائص الرئيسية للادخار الأسري .

وتشكل المدخرات المالية عادة نسبة متواضعة من مجموع المدخرات الأسرية . ومن العوامل الهامة التي تحدد نسبة الأصول في المدخرات الأسرية طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها الأسرة . وفي حال انخفاض السيولة المالية ، يتجه الادخار إلى اتخاذ شكل تخزين المحاصيل الزراعية ، بينما ، في حالة إنتاج المحاصيل النقدية ، تتجه حيازة الأصول إلى اتخاذ شكل أوراق مالية وأراض ومجوهرات وذهب وحلي . وفي المناطق الحضرية ، توضع المدخرات الأسرية ، بوجه أعم ، في أصول مالية .

إن السلوك الادخاري للأسر ، وأسلوب الادخار المفضل لديها ، وإن كانا يتوقفان على البيئتين المؤسسية والاقتصادية فإنهما يتأثران أيضا بمجموعة من العوامل الثقافية والديمغرافية وغيرها من العوامل الاجتماعية - الاقتصادية التي ترتكز عليها خصائص المجتمعات المعنية . وهي تشمل درجة شيوع انتقال الملكية من جيل إلى آخر أثر التظاهر ، والموقف من المخاطرة . ومعدل التفضيل الزمني (١٨) ، فضلا عن درجة السيولة والمخاطرة وعائد مختلف الأصول المملوكة وتكاليف تخزينها ونقلها . ومن ثم ، فإن تكوين الأصول يتأثر أيضا بقيود السيولة الظاهرة وسهولة تحويلها من شكل إلى آخر من الأصول . غير أنه ، من وجهة نظر اقتصادية بحتة ، فإن الأشكال غير المالية لحيازة الأصول بوصفها أوعية للقيمة تشير إلى 'خسائر في الكفاءة' يتحملها الاقتصاد . كما أن حيازة السلع غير المنتجة قد تترتب عليها تكاليف تخزين وتعامل كبيرة . في هذه الظروف ، هناك عادة إمكانات كبيرة لأن يحول الجهاز المالي هذه المدخرات إلى استثمار منتج من خلال الوساطة الناجعة .

والاتجاهات القريبة العهد التي تشير إلى انخفاض نسبة الأصول المالية في حافظات الأسر في بعض البلدان يمكن تعليلها باستمرار الأوضاع الاقتصادية غير المؤاتية بوجه عام ومعوقات الادخار المالي الناشئة عن ارتفاع المعدل الحقيقي السلبي للايرادات عندما يكون ثمة تضخم سريع . وفي حالات قصوى مثل زامبيا ، وإلى حد أقل ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، لم يعد المال بمثابة وعاء للقيمة ، نتيجة لعملية التحرير النقدي التي حدثت في الثمانينات . كما أن التخفيضات المتواترة والكبيرة في قيمة العملة في السنوات الأخيرة قد أدت أيضا إلى وجود معوقات لحيازة أصول بالعملات الوطنية . وكان للأهمية المتزايدة للأسواق الموازية للتعامل في القطع الأجنبي والسلع التجارية في بعض هذه الاقتصادات أثر ملموس في اتجاهات حافظات الأسر .

وفي الآونة الأخيرة ، اعتمد عدد متزايد من أقل البلدان نموا تدابير تحرير ، بما في ذلك تحرير أسعار الفائدة وتحرير الرقابة على الائتمان المباشر ، بغية تصحيح الحالة . وفي حين أن فرضية الكبت المالي (١٩) تشدد على ما لتحرير أسعار الودائع من أثر ايجابي هام في الادخار والنمو الاقتصادي وكفاءة الاستثمار ، فإن تجربة التحرير

المالي في كثير من البلدان النامية تشير إلى ضرورة وضع مخطط دقيق لسرعة تنفيذه وتسلسله وتوقيته وتنسيقه مع تدابير التثبيت والتكييف الاخرى في بيئة اقتصادية كلية متغيرة . كما تتوقف فعالية عملية التحرير على الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية ونظام الوساطة المالية ككل ، على نحو ما يرد بحثه أدناه .

وفيما يتعلق بمرونة أسعار الفائدة لمدخرات الأسر ، والمدخرات المالية بوجه خاص(٣٠) ، فمن الصعب اصدار حكم عام ، حيث تختلف التجربة اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر . ففي نيبال وبوتان على السواء ، حدث في السنوات الأخيرة نمو يدعو إلى الاعجاب في الودائع ذات الفائدة العالية وآجال الاستحقاق الطويلة ، مما أسفر عن تحسن هام في هيكل استحقاق التزامات الايداع لدى المصارف التجارية ، التي ارتفعت ودائعها الثابتة إلى ما يزيد عن نصف مجموع الودائع . وأحرزت نتائج مماثلة في بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وساموا ، حيث تم رفع أسعار الفائدة على الودائع(٣١) . ومن الجهة الأخرى ، فلم يلاحظ هذا النمو الملحوظ في الودائع أو هذه التحسينات الواضحة في هيكل الاستحقاق عندما رفعت أسعار الايداع الاسمية في البلدان التي تعاني بشكل مستمر من عدم الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي . وقد ظهر توافق عام في الآراء على أنه ، بغية ضمان أسعار إيداع حقيقية ايجابية في ظروف ارتفاع التضخم ، فإن تدابير مكافحة التضخم ينبغي أن تسبق رفع أسعار الفائدة الاسمية . ومن الأهمية بمكان كذلك الاقرار بأن رفع الأسعار الاسمية قد يؤدي إلى تفاقم الاتجاهات التضخمية إذا كانت زيادة تكاليف الاقتراض تصب مباشرة في أسعار الانتاج .

وعادة ما تكون المدخرات المالية الأسرية صغيرة الحجم لكل وحدة تعامل ، وتوضع في أصول سائلة نسبيا . والمدخرات في أقل البلدان نموا هي في حقيقتها عامل أمان من عدم التيقن من الدخل وتعذر التنبؤ به وانخفاض مستويات الاستهلاك . وتقتضي شدة تقلب الدخل وموسميته هذا النوع من الادخار ، وذلك أساسا بغية حماية سبل المعيشة في وجه المخاطر المرتفعة . وفي هذه الأوضاع ، يكون من البديهي تفضيل الأصول الأكثر سيولة والمرونة القصوى على التحويل من شكل إلى آخر من الأصول(٣٢) .

وينطوي هذا النوع من الادخار على ارتفاع تكاليف المعاملات بالنسبة للوسطاء الماليين الرسميين ، لكنه تبين أنه أكثر جاذبية بالنسبة لكثير من الرابطات غير الرسمية . والواقع أنه على الرغم من أن الائتمان الرسمي المقدم للأسر قد اتسع نطاقه من خلال توسيع نطاق شبكات الفروع المصرفية وغيرها من الترتيبات المؤسسية ، فإن معظم المدخرات المالية للقطاع الأسري ما زالت تعبأ من خلال وكلاء ماليين غير رسميين

أو مؤسسات مالية غير رسمية . وعليه ، فإن المدخرات التي يعبئها القطاع غير الرسمي والائتمانات التي يقدمها قد تجاوزت مدخرات وائتمانات المؤسسات الرسمية في كثير من البلدان .

وثمة عوامل عديدة تمنع كثيرا من السكان من استخدام المؤسسات الرسمية ، حتى في حال وجود هذه المرافق في المناطق الريفية . فمن وجهة نظر المقترض/المدخر ، هناك ارتفاع تكاليف المعاملات ، والافتقار إلى الرهن القابل للتداول ، وقلة امكانية الحصول على ائتمان . ومن ثم ، فإن "المعاملة المتبادلة"(٣٣) وامكانية الوصول فضلا عن مدى المخاطرة والسيولة ، هي من المميزات الهامة لأدوات الادخار بالنسبة للأسر في أقل البلدان نموا .

وبغية تحسين امكانية الوصول والتقليل من تكاليف المعاملات بالنسبة للمقترضين/المدخرين ، اعتمدت بلدان كثيرة برامج للتوسع في الفروع المصرفية ، مع التركيز على المناطق الريفية . فإن عدد الفروع والوكالات المتنقلة التابعة للمصارف التجارية ومصرف الادخار التابع لمكتب البريد في ملاوي ، مثلا ، قد ارتفع من ١٨٥ في عام ١٩٦٧ إلى ٣٣١ في عام ١٩٨٨ ، بينما يوجد ١٧٨ و١٦٠ فرعا للمصارف التجارية في المناطق الحضرية والريفية ، على التوالي ، و٢١ وكالة متنقلة . وفي نيبال ، قام المصرفان اللذان تملكهما الحكومة بتوسيع شبكة فروعهما من ٨٠ في عام ١٩٧٠ إلى ٤٤٣ في عام ١٩٩٠ ، وكان ما يزيد عن ثلثي هذه الفروع في المناطق الريفية . غير أنه لا توجد عادة مصارف كافية للوفاء بحاجات السكان المحليين . وعلاوة على ذلك ، فإن التوزيع الجغرافي للفروع يغلب عليه عدم التكافؤ بين المناطق ، حيث تتركز الفروع بدرجة أعلى في المناطق الحضرية(٣٤) .

ومن وجهة نظر الجهة المقرضة ، فإن ارتفاع المخاطر (الافتقار إلى الرهن القابل للتداول ومخاطر الاعسار) جنبا إلى جنب مع ارتفاع تكاليف المعاملات فيما يتعلق بالسلف الصغيرة نسبيا هما العاملان الأساسيان في الحد من الاقراض وتقويض الجهود الرامية إلى اتاحة خدمات مالية رسمية للفئات المنخفضة الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك لصغار الحائزين في المناطق الريفية . وما لم يمكن تخفيض تكاليف المعاملات والتقليل من المخاطر ، فقد لا يكون لتدابير مثل زيادة عدد الفروع وعدد الوكالات المتنقلة أثر حقيقي ومستديم في مجال المدخرات الأسرية . والواقع أن كثيرا مما قامت المصارف بتوفيره من فروع صغيرة وخدمات متنقلة لم تكن ناجعة من الناحية التجارية . وبالتالي ، ففي نيبال ، مثلا ، كجزء من برنامج لترشيد وتوحيد العمليات المصرفية التجارية في اطار اصلاح القطاع المالي ، تم التخلي عن برنامج توسيع شبكة الفروع الوارد ذكره أعلاه ، ويجاز اغلاق الفروع غير المربحة .

ومن هنا يمكن أن يعزى استمرار ثنائية القطاعين الرسمي وغير الرسمي والتقدم المحدود في "التوسع" المالي من جانب القطاع الرسمي (٣٥) إلى انعدام الحوافز على التفاعل بين المقترضين/المدخرين والمقرضين/الوسطاء على وجه التحديد . ذلك أن عدم امكانية الحصول على الائتمان قد منع استعمال معظم السكان لمرافق الادخار في المؤسسات الرسمية التقليدية . كما أن ثمة أدلة وافية على أن الائتمان غير المتصل بالادخار قد عمل على تقويض كثير من برامج الائتمان التقليدية ذات الأهداف المحددة . وتجد المصارف التجارية ، وهي أبرز المؤسسات المالية في هذه البلدان ، أن من الصعب مواصلة تعبئة المدخرات فعليا ، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى ظاهرة السيولة المفرطة ، التي يرد شرح لها أدناه .

إن البرامج المصرفية الشعبية الحديثة النشأة التي كثيرا ما تعتمد مخططات ادخار/ائتمان لجماعات بعينها ، وهو ما يمثل أحد العوامل الأساسية التي ترتكز عليها الحيوية العالية نسبيا للأنشطة المالية غير الرسمية ، قد بدأت تسد الفجوة القائمة حاليا بين الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية في بعض البلدان . وثمة أمثلة على ذلك في بنغلاديش (مصرف غرامين) وملاوي (صندوق المودزي) وبوتان (برنامج ادخار - ائتمان تديره الرابطة النسائية الوطنية في بوتان) ونيبال (المشروع الانمائي لصغار المزارعين الذي يديره مصرف التنمية الزراعية في نيبال) . وتشتمل هذه البرامج على عنصر ادخاري تستخدمه في تقديم الائتمان إلى الفئات المنخفضة الدخل . والواقع أن من العوامل الأساسية لامكان نجاح هذه البرامج قدرتها فيما يبدو على استغلال المدخرات الصغيرة والقصيرة الأجل ـ وهي الصفة الرئيسية المميزة للادخار لدى الأسر المنخفضة الدخل ـ قدرتها على الاقراض على أساس الضمانات الجماعية الأساس ، مع عدم اشتراط وجود رهن من الأصول الثابتة . وقامت كثير من المنظمات غير الحكومية باستخدام هذه البرامج من أجل تقديم ائتمان لتنفيذ الأنشطة المدرة للدخل وبرامج تخفيف الفقر ، وكذلك من أجل تنمية المؤسسات الفردية . فمثلا ، كثيرا ما يقوم المشتركون باستخدام القروض من أجل تنفيذ مخططات صغيرة موفرة لليد العاملة تؤدي إلى زيادة الانتاجية ، أو انشاء صناعات منزلية أو أنشطة تجارية . وتشير التجربة إلى سمتين أساسيتين من سمات برامج الادخار/الائتمان ، هما القدرة على التكيف مع احتياجات الجماعات المنخفضة الدخل والقدرة على تلبية هذه الاحتياجات . ويبدو أن من الاعتبارات الحاسمة في هذا الشأن ما إذا كان يقصد أن يعاد استخدام المدخرات الأسرية في مناطق محلية مجاورة .

ولهذه البرامج ، إلى جانب مؤسسات أخرى شبه رسمية ، امكانات استحداث خدمات مالية بوسعها تكميل خدمات المجموعات غير الرسمية والوكلاء غير الرسميين وفي الوقت ذاته إقامة جهة وصل مع المؤسسات الرسمية من أجل اقامة نظام مالي متكامل على الأجل الطويل . غير أن هذه المخططات ما زالت في أولى مراحل نشأتها وهي تتطلب بذل جهود حثيثة في سبيل النهوض بعمليات الادخار/الائتمان على أساس مستدام ذاتيا . وكثيرا ما تعتبر على درجة من التكلفة والتخصص أكبر مما ينبغي لتمويلها من قبل المؤسسات المالية الرسمية كجزء من عملياتها المصرفية الرسمية . وتتولى إدارة غالبية البرامج حاليا منظمات محلية غير حكومية أو وكالات مانحة ، رهنا بما تقدمه وكالات خارجية من مساعدة مالية وفنية من الاعتمادات القابلة للاقراض وكثير منها محاط بقيود قانونية ولا تؤدي حاليا ، في غياب اتجاه واضح بالنسبة للمستقبل ، دور الوسيط المالي بين المدخرين والمقترضين .

دال - النظم المالية

يتألف النظام المالي في أقل البلدان نمواً من أنشطة مالية غير رسمية وشبه رسمية ورسمية . إن نسب م١ وم٢ و(م٢ - م١) الى الناتج المحلي الاجمالي[٣٦] ، بوصفها مؤشرات تقريبية لعملية التكشيف المالي ، توحي بأن عملية التكشيف قد مضت بخطى مطردة في أقل البلدان نمواً ككل . وزادت نسبتا م١ وم٢ من ١٤ في المائة و١٩ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٦ و٤٠ في المائة في عام ١٩٨٩ ، على التوالي . وينطوي ذلك على زيادة كبيرة في نسبة (م٢ - م١) الى الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة الى أقل البلدان نمواً ككل ، مما يدل على أن تكوين حيازات الأصول المالية قد تحول لصالح الأصول المدرَّة لفائدة ولها آجال استحقاق أطول .

غير أن هذه المتوسطات تخفي تفاوتاً واسعاً فيما بين البلدان: فبوتسوانا وزامبيا وليسوتو واليمن كانت قد حققت بالفعل نسبة عالية بين (م٢ - م١) والناتج المحلي الإجمالي بحلول منتصف السبعينات ، كما أن اثنين من اقتصادات جزر المحيط الهادئ (ساموا وفانواتو) كان هيكل أصولهما المالية متقدما في أواخر السبعينات . وشهد العديد من هذه البلدان عملية تكشيف مطردة مع مرور الزمن . ومن بين أقل البلدان نمواً التي بدأت من قاعدة منخفضة للغاية ، فإن التقدم المحرز في عملية التكشيف المالي في بنغلاديش وبوركينا فاصو ونيبال جدير بالملاحظة .

على الرغم من هذه الفروق في مستوى التكشيف المالي واتجاهاته ، فإن أقل البلدان نمواً تشترك فيما بينها في بعض الملامح البارزة فيما يتعلق بمشاكل القطاعين الماليين غير الرسمي والرسمي وفرص تنميتهما .

القطاع المالي غير الرسمي

يختلف مدى الانقسام الى قطاعين رسمي وغير رسمي باختلاف البلدان والأزمات الى حد كبير . ففي البلدان التي شهدت اقتصاداتها ركوداً في السنوات الأخيرة ، بدأ القطاع غير الرسمي يزداد نشاطاً ، حيث عجز القطاع الرسمي عن تنشيط النمو الاقتصادي وتلبية احتياجات الاقتصاد الحقيقي . ويبدو أن الثنائية المالية قد باتت أكثر استمراراً بمرور الزمن في هذه البلدان ، بحيث شكل القطاعان باستمرار كيانين ماليين منفصلين تقريباً يفتقران عملياً الى التفاعل فيما بينهما ، مما حد تحديداً شديداً من دور النظام المالي في تعبئة الموارد .

وفي البلدان التي كان فيها أداء النمو أفضل ، لم يشكل انقسام السوق الى قطاعين عقبة أمام تعبئة المدخرات والوساطة المالية من قبل النظام المالي ككل . ولا يزال ثمة قطاع مالي غير رسمي نشط وغير متجانس متعايشاً مع القطاع الرسمي ، ومشكلاً نظاماً مالياً متكاملاً لكل من القطاعين فيه تخصصه(٣٧) .

وفي جميع البلدان ، لا يزال القطاع غير الرسمي يؤدي دوراً هاماً في تقديم الائتمان لقطاعات السكان (صغار المدخرين/المقترضين ، والمزارعين والفقراء) التي لا تتاح لها فرص وصول الى المؤسسات الرسمية وإذا أتيحت فهي محدودة نظراً لارتفاع تكاليف المعاملات ومخاطر الائتمان . وتتألف أنشطة مختلف الوكلاء والرابطات في القطاع غير الرسمي ، بوجه عام ، من ثلاثة أنواع: '١' المعاملات غير التجارية فيما بين الأصدقاء والأقرباء ؛ '٢' الترتيبات الجماعية للادخار ، مثل جمعيات الأموال الثابتة وأندية الادخار وجمعيات الادخار بالتناوب ، ورابطات المعونة المتبادلة ، أو الترتيبات التي تجمع بين الادخار والائتمان ، مثل جمعيات الادخار والائتمان بالتناوب وجمعيات الادخار والإقراض بدون اشتراط التناوب ؛ '٣' التمويل المنظم على أساس تجاري ، والذي يضطلع به المقرضون والمقترضون برهونات ومالكو الأراضي ومقرضو عوامل الإنتاج ومصنعو النواتج والتجار ومحصّلو العوائد (susu)(٣٨) . وعلاوة على ذلك ، يوجد في بعض البلدان قطاع شبه رسمي ناشط ، يشمل تعاونيات الادخار والائتمان ، يستند في كثير من الأحيان الى مفهوم الجهود الذاتية . وتتباين الأهمية النسبية لهذه الترتيبات غير الرسمية وشبه الرسمية المختلفة تبايناً واسعاً فيما بين أقل البلدان نمواً .

وكثيراً ما تنزع المؤسسات الرسمية الى التركز في المناطق الحضرية بشكل واضح ، بينما توجد الأنشطة غير الرسمية في كل مكان ، وإن كانت عملياتها ذات طابع محلي . ويتخصص الوكلاء غير الرسميين والجمعيات غير الرسمية في القروض والودائع

الصغيرة ، وفي المعاملات القصيرة الأجل والاحتياجات الموسمية . إن معرفة المقترضين معرفة جيدة ، تقوم في كثير من الأحيان على علاقات وثيقة ، تمنح المقرضين غير الرسميين ميزة تنافسية في تكاليف المعاملات ، لكنها تحد كذلك من الاقراض للشبكة المحلية . ولا يلح المقرضون على أن يكون الرهن في شكل أصول حقيقية ، بل يعتمدون اعتماداً أكبر كثيراً على عقود الائتمان المترابطة مع أسواق أخرى (أراض وأيد عاملة ونواتج[٢٩]) ، كما تعتمد في تفادي الأخطار على ضغوط الفئات الاجتماعية والمعرفة الشخصية بالمقترضين . وتتصف خدماتهم بدرجة أكبر كثيراً من المرونة من حيث شروط القروض وسرعة منحها مقارنة بالمؤسسات الرسمية .

وبينما تتصف الأسواق غير الرسمية عادة بحرية الدخول إليها والخروج منها ، فإن هذا لا يكفل المنافسة الايجابية نظراً لعدم توافر المعلومات الكاملة لها ، مما يجير أحيانا للمقرضين التجاريين غير الرسميين تحصيل ريع احتكاري[٣٠] . والواقع أن سعر الفائدة الاسمية المفروض يتباين تبايناً كبيراً ؛ ففي حين أن المقرضين التجاريين ينزعون إلى فرض أسعار فائدة أعلى كثيراً ، تكون باهظة أحياناً ، فإن الرابطات ذات القاعدة الجماعية تدفع وتفرض عادة أسعار فائدة اسمية ، أو لا شيء على الاطلاق .

ويعمل كثير من المنظمات ذات القاعدة الجماعية بناء على نظام متفق عليه وعلى مبدأ التضامن ، الذي يستند في كثير من الأحيان الى ما يتولّد عن مدخرات الأعضاء من أموال ، على قلتها . وإن ربط الائتمان بالمدخرات يمكن أفقر قطاعات السكان من الادخار ويكفل عادة أسعار تسديد مرتفعة . وهذه المجموعات من المنظمات تتصف عادة بيسر إمكانية الوصول إليها ، كما تتصف بالمرونة والقدرة على التكيف ، وهي منتشرة على نطاق واسع في معظم أقل البلدان نمواً .

وتكون دورة الادخار في القطاع المالي غير الرسمي قصيرة عادة ، مع أنه يقال إن بعض جمعيات الادخار والائتمان بالتناوب في نيبال ، مثلاً ، تعمل في سياق دورة أطول . وحسبما درجت عليه العادة ، فإن المدخرات المحشودة من خلال القطاع غير الرسمي تستخدم في الغالب من أجل الاستهلاك الاجتماعي والخاص . بيد أن الائتمان غير الرسمي في كثير من البلدان قد بات ، بصورة متزايدة ، مَصدراً هاماً للأنشطة الصغيرة المدرَّة للدخل ، ولرأسمال التشغيل ، ولا سيما في القطاع غير الرسمي ، ويدخل في التجارة بشتى أنواعها . كما يموِّل ، بدرجة محدودة ، الاستثمار الانتاجي الثابت . ففي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، كانت مجموعات الادخار غير الرسمية هي المصدر الرئيسي للائتمان التجاري والمنفذ الرئيسي للادخار حتى الاصلاحات التي جرت مؤخراً في القطاع المالي .

وفي حين أن بإمكان القطاع المالي غير الرسمي أن يؤدي بذلك دوراً حاسماً ، فلا ينبغي اغفال قصور دوره في الوساطة المالية على الصعيد الوطني . فمثلاً ، في حين أن المقرضين غير الرسميين في زامبيا وملاوي يقرضون مجموعة واسعة من الأنشطة الإنتاجية ، فإن المخاطر العالية لهذه الأنشطة وقِصَر أجل الائتمان المقدم يجعل من الصعب على هؤلاء الوكلاء الفرديين النهوض بمهمة الوساطة المالية بكاملها . وقد رئي أن الرابطات القائمة على المجموعات عرضة لمخاطر تغاير العوامل ، حيث أن أعضاءها غالباً ما يزاولون نشاطاً اقتصادياً واحداً في المجتمع المحلي الواحد وينتمون الى فئة دخل واحدة(٣١) . وهذا ، إلى جانب موسمية دخل سكان الأرياف ، يجعل من الصعب على هذه الرابطات أن تتوسع وتؤدي دوراً دينامياً في الوساطة المالية .

وتعبأ المدخرات في القطاع غير الرسمي في الوقت الراهن بطريقة مُجَزَّأة من خلال عدد كبير من العمليات ، من قبل وكلاء غير رسميين مختلفين . وعلاوة على ذلك ، فليس ثمة سوى قدر قليل من الوساطة بين المدخرات المعبأة من خلال القطاع غير الرسمي والاحتياجات الائتمانية للمستثمرين في هذا القطاع .

المؤسسات المالية الرسمية

بذلت حكومات كثير من أقل البلدان نمواً جهوداً خلال العقود القليلة الماضية في سبيل تنويع وتوسيع الهيكل المؤسسي لأجهزتها المالية الرسمية . ويتألف الجهاز المالي الرسمي عادة من المصرف المركزي ، في القمة ، ومجموعة متنوعة من المؤسسات المالية ، بما في ذلك بضعة مصارف تجارية ومؤسسات تمويل انمائي وعدد من المؤسسات المالية المتخصصة وغير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق الادخار(٣٢) . وفي السنوات الأخيرة ، حاولت بلدان كثيرة إنشاء أسواق مالية (أسواق تداول النقود ورأس المال) وتوسيع شبكات الفروع . غير أنه كثيراً ما أخفقت المؤسسات المالية الرسمية في تلبية الاحتياجات الانمائية للقطاعات الإنتاجية ، بسبب مجموعة متنوعة من القيود . وتتضمن الفقرات التالية تحليلاً للقيود الرئيسية التي يواجهها القطاع المالي الرسمي وتقييماً للتغيرات الأساسية المتصلة بالتمويل الرسمي أثناء العقد الأخير ، إلى جانب تقييم للمحاولات الأحدث عهداً في سبيل إنشاء أسواق رأسمالية نشطة .

المصارف المركزية والتحرير النقدي

نظراً لأن قدراً كبيراً من التوسع في الائتمان المحلي كان لمصلحة الحكومة المركزية في السنوات الأخيرة (في زامبيا وملاوي ونيبال ، مثلاً) ، عمدت سياسات تحقيق الاستقرار وبرامج للتكيف الهيكلي برعاية البنك الدولي الى الحد من دور المصارف المركزية وجعله مقتصراً بدرجة كبيرة على الإشراف والتنظيم . وإلى جانب إلغاء

التخصيص المباشر للائتمان والأخذ بتحرير أسعار الصرف ، جرت محاولات لتحسين إدارة الديون الحكومية والرقابة النقدية عن طريق زيادة المشتريات غير المصرفية لسندات الديون الحكومية مقابل الاقتراض من الجهاز المصرفي بغية معادلة أثر الاصدار المباشر للنقود وتشمل التدابير المتخذة لهذا الغرض إصدار شهادات ادخار وطنية ، سواء من أجل استيعاب السيولة المفرطة في القطاع العام غير المصرفي ، أو من أجل تمويل حالات العجز المالي وإصدار أذون الخزانة ذات العوائد الأعلى وهيكل آجال الاستحقاق الأوسع التي تطرح في مزادات عامة . غير أنه ، نظراً لأن المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية ما زالت الجهات الرئيسية المشترية لأذون الخزانة والسندات الحكومية في أقل البلدان نمواً ، فإن الاتجاه الى الرقابة النقدية غير المباشرة قد يفضي فعليا الى أن تمنع احتياجات الجهات المالية العامة القطاع الخاص من الحصول على احتياجاته منها . أما السندات النقدية الأخرى ، مثل المتطلبات الاحتياطية ، فلا يمكن استخدامها بفعالية عندما لا يمكن التنبؤ بالعلاقة بين السيولة والائتمان المصرفيين . ومن ثم ، فلا يستصوب التسرع في الانتقال إلى الرقابة غير المباشرة .

ظاهرة السيولة المفرطة

وتحتفظ المؤسسات المصرفية في كثير من أقل البلدان نمواً بأصول سائلة (من نقد وأوراق حكومية) بمبالغ تتجاوز كثيراً المستوى المطلوب قانونياً . وتعرف هذه الحالة عادة باسم "ظاهرة السيولة المفرطة"(٣٣) . وأكثر الأسباب التي تساق عادة لتفسير هذه الظاهرة هو غياب المشاريع التي يمكن تمويلها مصرفياً أو السليمة اقتصاديا . وإن قلة الطلب الفعلي على القروض المصرفية هي انعكاس للمرحلة المبكرة للتنمية ولعدم استقرار البيئة الاقتصادية عموماً في أقل البلدان نمواً . وعلاوة على ذلك ، فإن جزءاً من السيولة المفرطة في بعض البلدان قد يكون مجرد انعكاس للارتفاع غير المتناسب في تكاليف التشغيل/الوساطة للمصارف ، وهي تكاليف لا يمكن تغطيتها من أسعار الفائدة السائدة وتتطلب حيازة أصول كبيرة من السيولة . كما أن ارتفاع نسبة الائتمان غير العامل مع عدم اتخاذ احتياطات كافية لمواجهة الديون المعدومة قد يضطر المصارف الى الاحتفاظ بأصول سائلة بأكثر مما يرى بخلاف ذلك ضرورياً . وفضلا عن ذلك ، فإن سياسات تخصيص الائتمان الموجه وأسعار الفائدة المنخفضة تساق في كثير من الأحيان كعوامل تفسر التحصيص اللاإرادي للائتمان ، مما يحد من رغبة المصارف في الإقراض . وإن استمرار هذه الأعراض قد يفسرها كذلك ارتفاع تكاليف المعاملات وارتفاع مخاطر التعامل مع وحدات إنتاج صغير دينامية الإمكانات . وتنزع المصارف ، التي تعمل في بيئة مرتفعة المخاطر وبمعلومات قاصرة ومكلفة ، الى التحصيص اللاإرادي للائتمان ، واستبعاد جماعات صغار المقترضين . وعندما يقوم عملاء المصارف المفضلون بإنشاء مؤسسات كبيرة أو عندما يواجه مالكو العقارات مشاكل مالية ، تنسحب المصارف إرادياً من الاستثمار الإنتاجي وتتحول إلى اكتناز النقد أو الأسهم والأوراق المالية الحكومية القليلة المخاطر .

وعليه فإن الإحجام عن زيادة الإقراض قد أعاق بشكل خطير قدرة المؤسسات المصرفية على أداء دور فعال في تعبئة المدخرات والوساطة المالية . واعتبرت المصارف في ساموا ونيبال وملاوي أن الاحتفاظ بودائع مدرَّة لفائدة عالية تكلفها أكثر مما ينبغي ، فأعرضت عن قبول ودائع أو طالبت بتخفيض أسعار الفائدة على الإيداع التي سبق رفعها في اطار عملية تحرير أسعار الفائدة . وعلاوة على ذلك ، فإن 'شرك الإقراض المنخفض' المتولد عن هذه الظاهرة كثيراً ما يحول دون ظهور روح المبادرة التجارية الخاصة ، نظراً لمحدودية فرص الوصول الى الائتمان . فهو يعوق حدوث التدفق المنتظم من المدخرات ـ الاستثمار الذي لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية ويعزز آلية اقصاء الاحتياجات المالية الحكومية للتمويل الخاص . ومما يحبط أيضاً فعالية السياسة النقدية عدم ثبات تراكم السيولة وتعذر التنبؤ بها وتجاوزها الى حد كبير مقتضيات الاحتياطيات التي تحددها السلطات النقدية ، باعتبارها إحدى الأدوات النقدية المتعارف عليها .

ومن الجلي أن اعتماد سياسة لتحرير أسعار الفائدة أو التضييق النقدي ـ وهي الرد التقليدي للسياسات الاقتصادية على ظهور السيولة المفرطة في الاقتصاد ـ يكون محدود الأثر للغاية ، إن أثَّر ، في علاج هذه الأعراض . وبدلا من ذلك ينبغي للسياسات الرامية الى معالجة هذه القضية أن تسعى الى إيجاد آلية مستديمة في النظام المالي بغية العثور على منافذ لتوظيف الادخار بصورة منتجة ، وبالتالي ، تخفيف القيود التي تواجه المؤسسات المصرفية في أقل البلدان نمواً . وقد اتخذت تدابير في هذا الاتجاه في بلدان عديدة (انظر النص المنفصل ٦) .

مؤسسات التمويل الإنمائي والقروض غير العاملة

إن مشكلة القروض غير العاملة هي مشكلة حادة بوجه خاص لدى مؤسسات التمويل الإنمائي ، التي أنشئت لغرض محدد هو تحقيق أهداف إنمائية واجتماعية معينة مثل التنمية الزراعية والصناعية أو خلق فرص العمل ، وبالتالي ، تقديم مجموعة من الخدمات المالية والفنية للمؤسسات المحلية والمنتجين المحليين تتجاوز نطاق اختصاص المصارف التجارية . وتحقيقاً لهذه الأهداف ، فقد كان يتم تمويلها عادة بقروض ذات آجال محددة أو برأسمال من مصادر خارجية ، بصورة مباشرة أو عن طريق الحكومة . ومن ثم ، ففي حين أن القاعدة الإقراضية للمصارف التجارية تتألف عادة من ودائع معبأة محلياً ، تعتمد مؤسسات التمويل الإنمائي في الغالب على الاقتراض الخارجي والمحلي أو على الرأسمال المدفوع . وكثيراً ما يكون توافر هذه المصادر غير مؤكد ولا يمكن التنبؤ به . وفضلاً عن ذلك ، فإن القروض الخارجية تنطوي على أخطار كبيرة فيما يتعلق بأسعار الصرف وأسعار الفائدة . وهي ، بوصفها مؤسسات مالية عامة ذات فرص وصول يسيرة نسبياً الى التمويل الخارجي ، تتعرض بوجه خاص لضغوط سياسية تمارس على قرارات الإقراض ، وكثيراً ما تخضع للمحسوبية السياسية والفساد السياسي .

وقد واجهت كثير من مؤسسات التمويل الإنمائي في الثمانينات مشاكل إعسار حادة نتيجة لارتفاع معدلات العجز عن الدفع ومعدلات القروض غير العاملة في القطاعات العالية الأخطار . وتجلى ضعف أدائها في كبر حالات العجز وعدم اتخاذ احتياطات كافية لمواجهة الديون المعدومة أو المشبوهة ، وضآلة رأس المال المدفوع (رأس المال السهمي) والأموال الاحتياطية ، والاعتماد المتزايد على القروض من المصرف المركزي والمصادر الخارجية . وإن ارتفاع معدلات اختفاء مؤسسات التمويل الإنمائي مع الانخفاض الشديد في معدلات التسديد (في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا ، مثلاً) يدل بوضوح على المشاكل الأساسية التي تواجه بعض مؤسسات الإقراض الإنمائي . فهذه المؤسسات ، إلى جانب ضعف قدرتها الإدارية والتنفيذية ، تعاني ، بلا استثناء ، قصوراً في الرسملة وتدخلاً سياسياً مفرطاً في شؤونها . واعتبرت قروضها هبات في نظر المقترضين الذين لم تكن لهم ودائع لدى هذه المؤسسات .

النص المنفصل ٦: <u>ظاهرة السيولة المفرطة: فيمن تؤثر وكيف يمكن إيجاد حل لها؟</u>

إن الاختلال الناتج عن "أعراض السيولة المفرطة" ، حيث تحتفظ المؤسسات المصرفية بأصول سائلة أعلى كثيراً من المستوى المطلوب قانونياً ، قد أثر في المصارف التجارية في العديد من أقل البلدان نمواً . ففي ملاوي ، تصاعدت درجة السيولة المفرطة (الأصول السائلة فيما فوق الحد الأدنى المطلوب للاحتياطي ، وهو ٣٠ في المائة) في الثمانينات ، عندما زادت الأرصدة الاختيارية من الأصول السائلة الزائدة من ٢٤ في المائة من مجموع الودائع في ١٩٨٥ الى ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٨ ، بحيث بلغت نسبة الأصول السائلة ٦٨ في المائة من مجموع الودائع . ومع ذلك ، فإن حجم هذه المشكلة أكبر حتى من ذلك في زامبيا ، حيث زيدت النسبة الدنيا القانونية ، العالية أصلاً ، الى ٤٠ في المائة في السنوات الأخيرة ، حيث حاول المصرف المركزي اختزال السيولة في محاولته التقليل من الاضطراب النقدي . وارتفعت نسبة السيولة لدى المصارف الى ما يربو على ٨٠ في المائة ، أو أكثر من ضعف الحد الأدنى القانوني .

ولم تلاحَظ ظاهرة السيولة المصرفية المفرطة في الاقتصادات التقليدية الموارد والمغلقة فحسب ، بل أيضاً في الاقتصادات المنفتحة نسبياً في جزر المحيط الهادئ مثل ساموا وفانواتو . ففي فانواتو ، حيث لا توجد ضوابط لتنظيم أسعار الصرف أو أسعار الفائدة ، وحيث العملة قابلة للتحويل

تماماً ، فإن نسبة ثلثي مدخرات المقيمين وودائعهم لأجل مودعة بعملات أجنبية . غير أنه أُفيد أن الزيادة الكبيرة في الودائع بالعملة المحلية التي بلغت ٢٥٠ في المائة أثناء الثمانينات قد أسفرت عن مشكلة سيولة مفرطة حادة .

وقد أقرت بعض البلدان بأن استجابة السياسة العامة التقليدية لهذه الظاهرة كان لها أثر محدود في الماضي ، فشرعت في تطبيق تغييرات أساسية بدرجة أكبر في سياساتها العامة ، بغية إيجاد منافذ منتجة لتوظيف المدخرات . وفي نيبال ، أنشئت شركة ضمان الائتمان بغية التغلب على النزعة المحافظة للمصارف التجارية وتشجيع الإقراض للقطاعات التي تحظى بالأولوية ، أي المؤسسات الصغيرة وصغار الحائزين . ومنذ الأخذ بالتحرير المالي ، فإن التزام المصارف التجارية بتخصيص ١٣ في المائة من حافظات قروضها للقطاعات ذات الأولوية يمثل التدبير الهام الوحيد من تدابير التخصيص المباشر للائتمان . وتكفل شركة ضمان الائتمان قروض القطاعات ذات الأولوية ، ويتم ، في حال الاعسار ، التعويض عن ٧٥ في المائة من الرصيد غير المسدد من القروض . غير أنه ، على الرغم من مخطط الضمان هذا ، لا تعتبر المصارف قروض القطاعات ذات الأولوية مربحة ، بل تُحجِم عن تقديم هذه القروض ، التي تزعم أن تكاليفها التشغيلية عالية . ويشير ذلك الى أن التدابير الرامية الى تشجيع المصارف على تقديم قروض صغيرة لمقترضين من قطاعات معينة ينبغي ألا تتصدى فقط لمسألة مخاطر الإعسار بل أيضا لمسألة ارتفاع تكاليف المعاملات .

وفي بنغلاديش ، عندما تقدم المصارف قروضاً الى 'برامج إقراض تفضيلي' شبيهة ، يسدَّد للمصارف الفرق بين أسعار الإقراض المفروضة الفعلية و"الاسعار الاعتبارية" التي يضعها المصرف المركزي . ويضع المصرف المركزي في اعتباره التكاليف الحقيقية لتقديم هذه القروض ، بما في ذلك مخاطر الإعسار . ولذلك ، فلم يعد يتوقع من المصارف إعانة الإقراض 'الكبير المخاطر والتكاليف' من أنواع أخرى من الإقراض . وبدلاً من ذلك ، تقدم إعانة حكومية مباشرة لتغطية زيادة تكاليف التشغيل عن أسعار الإقراض السائدة . وكما ذُكر آنفاً ، فقد أُنشئ مؤخراً في بوتان صندوق قروض برنامج تنمية روح المبادرة التجارية ، ويستهدف ، بالتحديد ، إقامة مشاريع قابلة للتمويل مصرفياً ويتيح الصندوق تمويلاً بنسبة ١٠٠ في المائة لمنظمي الأعمال الناشئين كرأسمال من أجل البدء في إقامة المشاريع .

وقد بدأت بعض مؤسسات التمويل الإنمائي في تعبئة المدخرات في صورة ودائع للتغلب على الاعتماد غير المضمون على المصادر الخارجية والتمويل الحكومي . وعلى سبيل المثال ، اضطلع مصرف التنمية الزراعية في نيبال بحملات ناجحة لتعبئة المدخرات . وحظيت شهادات الإيداع التي أصدرتها بأجلي استحقاق مختلفين وفائدة تدفع كل ثلاثة أشهر بشعبية كبيرة ، حيث أنها مقبولة على نطاق واسع كرهن . وأثبت هذا المخطط فعالية في تعبئة المدخرات من صغار المودعين في المناطق الحضرية ، ثم إقراضها الى المناطق الريفية .

ونظراً لارتفاع معدل حدوث حالات العجز والإعسار المالي لدى المؤسسات المصرفية ، فقد اتخذت تدابير هامة لإعادة التمويل وإعادة التشكيل الهيكلي في الثمانينات في كثير من أقل البلدان نمواً . وفي وقت لاحق ، قامت بلدان عديدة مثل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ونيبال بإصلاحات شاملة في القطاع المالي ، بمساعدة مالية وفنية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إطار برنامج التكيف الهيكلي للقطاع المالي . وأتيحت أموال جديدة بغية تجديد موارد القاعدة الرأسمالية للمؤسسات المصرفية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات العامة والأرباح غير الموزعة) ، والوصول بها إلى مستوى الكفاية الرأسمالية المحدد حديثاً ، وتقليص المستحقات المتأخرة لدى المؤسسات العامة غير المالية . وقد أدخلت تحسينات على اعداد الميزانية ، برصد مخصصات إلزامية للتعويض عن خسائر الديون المعدومة والمشبوهة . وتم التشديد على الحيطة المالية وسلامة عمليات الائتمان تجارياً وارتفاع معدلات الاسترجاع ، وتَضَمَّن ذلك ترشيد شبكات الفروع وغير ذلك من التغييرات التنظيمية الداخلية الرامية الى جعل المؤسسات أكثر تنظيما وسليمة اقتصاديا . وقد أوصي في هذه البلدان بتعزيز أجهزة التنظيم والرقابة ، وهي مهمة يتعين أن تقوم بها المصارف المركزية أو سلطات مستقلة .

وبات مقبولاً بوجه عام أن وضع قواعد وافية للحيطة المالية ، الى جانب اقامة أوضاع اقتصادية كلية مستقرة ، هما شرطان أساسيان لنجاح عملية التحرير المالي . غير أن السياسات المالية في أقل البلدان نمواً ينبغي أن تتضمن أيضاً تدابير تتجاوز 'ترتيق' النظام المالي و'إعادة' الملاءة المالية للمؤسسات المالية . ومن الضروري التوفيق عملياً بين الأدوار الإنمائية المسندة الى المؤسسات المصرفية ، ولا سيما مؤسسات التمويل الإنمائي ، وبين سلامة هذه المؤسسات اقتصاديا . وليس ثمة خلاف يُذكر بشأن التوصية العامة بأن تعمل المؤسسات المصرفية كافة بعيدة عن تدخل الحكومات ، ومن ثم زيادة الاستناد الى حسن التقدير التجاري . وينبغي ترسيخ إطار قانوني يكفل الاستقلالية المطلوبة . وعلى سبيل المثال ، فإن المؤسسة الإنمائية في بوتسوانا ، التي ظل مركزها المالي سليما على مر السنوات ، قد اتخذت مركز شركة

عامة لا مركز مؤسسة حكومية ، وتمكنت بالتالي من منع التدخل السياسي في إدارة شؤونها اليومية . ولعل نجاح الشركة المذكورة يعزى الى مشاركتها الايجابية في ملكية الشركات المتعاملة معها والى البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة نسبياً ، التي نجحت في امتصاص الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد .

ويشير نجاح مصرف التنمية الزراعية في نيبال في تعبئة المدخرات الى أحد الخيارات الواعدة لمؤسسات التمويل الإنمائي ، وهو خيار ادماج قبول الودائع في خدمتها الشاملة بغية التقليل من الاعتماد على التمويل الخارجي والاقتراض المحلي . وقد يشجع ذلك على الاتجاه الى نظام الخدمة المصرفية الشاملة ، بما يتمشى مع الجهود العامة الرامية إلى التقليل من الافراط في تقديم الائتمانات المصرفية الى مجال واحد من الانشطة ينطوي على درجة عالية من المخاطرة ، وإلى تنويع حافظات القروض . ويتطلب النظام الراهن لمؤسسات الاعمال المصرفية المتخصصة هيئة مثل سوق النقود ، يمكن للمؤسسات المصرفية كافة أن تتعامل مع بعضها البعض تعاملاً وثيقاً فيها ، وأن تصحح مراكز حافظاتها/سيولتها .

مؤسسات التمويل غير المصرفي وتعبئة الموارد

تمكنت مؤسسات التمويل غير المصرفي ، على خلاف المؤسسات المصرفية التي واجهت صعوبات بالغة من توسيع دورها في تعبئة المدخرات . ومؤسسات التمويل غير المصرفي تتمثل عادة في المؤسسات التي تقوم بتعبئة المدخرات التعاقدية والإلزامية ، مثل شركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي وصناديق ادخار الموظفين . وتشكل الاقساط وغيرها من الأموال المدفوعة الى مؤسسات التمويل غير المصرفي مصدراً كبير الامكانيات من المصادر المحدودة للائتمان الطويل الأجل اللازم للاستثمار الانتاجي . بيد أنه ، في معظم البلدان ، تقوم هذه المؤسسات باستثمار أموالها ، إما بشكل مباشر أو غير مباشر ، في ودائع بالمصارف التجارية أو في أوراق مالية وسندات حكومية ، نظراً لعدم وجود أسواق المال أو لعدم تطورها تطوراً كافياً . ففي ملاوي ، مثلاً ، كان ما بين ٥٠ و٦٠ في المائة من أصول شركات التأمين مستثمراً في سندات حكومية في عام ١٩٨٨ ، والنسبة المتبقية مودعة في مصارف تجارية ، مما عمل على تفاقم مشكلة "السيولة المفرطة" . وفي زامبيا ، استغلت الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية في الماضي نسبة مماثلة من موارد صندوق التوفير الوطني وشركة التأمين الرسمية في زامبيا . ومع بداية عملية التحرير المالي ، شرعت مؤسسات التمويل غير المصرفي في الاستثمار في العقارات لا في الأنشطة الإنتاجية .

وفي نيبال ، حققت مؤسسة صندوق ادخار أصحاب العمل وشركة التأمين الوطنية زيادة كبيرة في المدخرات التي تمكنت من تعبئتها على مر السنوات . غير أن كلتا

المؤسستين قد اكتشفت أن من الصعب إيجاد فرص استثمار مربح . ونظراً لقلة فرص الاقراض المتاحة للمصارف التجارية والسيولة المفرطة لديها ، كانت كثيرا ما تمانع في قبول أصول ثابتة ذات آجال استحقاق طويلة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات ، بل وأعرضت عن قبولها أحياناً ، مما اضطر شركة التأمين الوطنية أن تستثمر ما يزيد عن ٨٠ في المائة من مواردها في السندات الحكومية وأذون الخزانة . وتعتزم الآن كل من المؤسستين المذكورتين تنويع أنشطتها بحيث تشمل المشاركة في ملكية مصارف تجارية جديدة أو إنشاء شركة تمويل أو شركات إسكان خاصة بها . وعلى خلاف ذلك ، فإن شركة التأمين الملكية في بوتان نشطة للغاية في الإقراض المباشر للقطاع الخاص ، استناداً الى أموال منشؤها مدخرات إلزامية من خلال صندوق توفير الموظفين الحكوميين (٥٠ في المائة) ، ومدخرات طوعية من خلال مبيعات نشطة لوحدات الاستثمار (٤٠ في المائة) ومدخرات تعاقدية من خلال برامج التأمين على الحياة والتأمين العام (١٠ في المائة) . ومن ثم ، تترتب عليها التزامات طويلة الأجل نسبياً ، وتقدم ، مع استمرار زيادة الدخل ، ائتمانات طويلة الأجل من أجل الإسكان والصناعة والنقل والأعمال التجارية .

وتشير قلة منافذ الاستثمار للمدخرات التعاقدية والإلزامية المتعاظمة الى الحاجة الملحة الى اقامة أسواق المال أو تعزيزها ، وخاصة بالنظر الى عجز المؤسسات المصرفية عامة عن تقديم ائتمان طويل الأجل . غير أن أسواق المال يلزمها وقت للنمو والنضج . وتحول ندرة الصكوك وأشكال المشاركة المالية في أقل البلدان نمواً دون تكشيف الأسواق على نحو يتيح تعديل الحافظات وإدارة المخاطر بشكل واقعي . ففي نيبال ، مثلاً ، على الرغم من إنشاء مركز للأوراق المالية في عام ١٩٧٦ ، وافتتاح سوق ثانوية في عام ١٩٨٤ ، وتطبيق حوافز ضريبية شتى ، فإن التجارة في السندات الحكومية تتجاوز كثيراً التجارة في الأسهم والسندات الخاصة . وفي بوتان ، بدأت الحكومة ، مستعينة بمساعدة تقنية من مصرف التنمية الآسيوي ، في إنشاء سوق للمال ما زال في المرحلة الأولى من نموه . وهو بمثابة مرفق للتجارة غير الرسمية في الأسهم من أجل توفير تمويل طويل الأجل للقطاع الخاص . وفي ملاوي ، قدمت مساعدة تقنية بغية إنشاء صندوق استثمار مفتوح واقامة سوق للمال . غير أن السوق ضعيفة للغاية ، وتقتصر أنشطتها في الأساس على اصدارات الأوراق المالية الحكومية ، التي يحتفظ المشترون الأوليون ، وهم الوسطاء الماليون والشركات القابضة الأساسية الثلاث ، حتى حلول آجال استحقاقها .

هاء - الاستنتاجات والتوصيات

اتصف عقد الثمانينات بضائقة مالية واسعة النطاق في كثير من أقل البلدان نمواً . وأدى استمرار تدني معدل الاستثمار المنخفض أصلاً على مدى العقد ، مقترناً

في كثير من الأحيان بأعباء خدمة الديون على نطاق واسع الانتشار ، الى قلق بالغ بشأن التوقعات المرتقبة للتنمية المستدامة في هذه البلدان . وفي الوقت ذاته ، فإن مستويات الادخار التي كانت في غاية الركود ، ولا سيما الانخفاض الحاد في نسبة الادخار على مدى العقد الأخير في كثير من أقل البلدان نمواً ، تدعو الى القلق . ويزداد اتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار ، التي تسدها عادة التحويلات من الخارج والمدخرات الأجنبية . غير أن رصيد المدخرات الأجنبية آخذ في التقلص نتيجة للانتكاس العالمي الراهن ، مما يهدد فرص الاستثمار المرتقبة في أقل البلدان نمواً بخطر جسيم ، نظراً لاعتمادها على تدفقات المعونة التساهلية . ولا غنى عن اتخاذ اجراءات متضافرة لوقف هذه الاتجاهات ، وبوجه خاص ، من أجل النهوض بتعبئة الموارد المحلية .

إن أزمة الديون الدولية في الثمانينات وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي أرستها مؤسسات بريتون وودز ، مع ما ارتبط بهذه البرامج من شروط صارمة ، قد حملت الحكومات بصفة عامة على استعادة التوازن الاقتصادي الكلي الخارجي والداخلي . ونتيجة لذلك ، تم التقليل من حالات العجز المالي ، في أغلب الأحيان عن طريق تخفيض الإنفاق العام ، لا بزيادة الإيرادات المحلية . أما البلدان التي تمكنت فعلاً من تحسين وضعها المالي أثناء العقد الأخير ، فلم تفعل ذلك لا عن طريق تعبئة الإيرادات المحلية بشكل أفضل ، بل بممارسة الخيار الأسهل ، ولكن غير القابل للاستدامة ، أي الحد من النفقات العامة . وكانت نتيجة ذلك حدوث ركود في معدلات النمو ، أو انخفاضها انخفاضاً شديداً ، ودائرة مفرغة من تَدَنّي النمو وتَدَنّي الإيرادات . وعلاوة على ذلك ، فإنه يجب تقييم أهمية النهوض بقاعدة الإيرادات المحلية من أجل الاضطلاع بالمهام الإنمائية الحيوية في ضوء الأهمية المعَلَّقة على تحسين نوعية الحكم في أقل البلدان نمواً .

إن تحليل الجهود الرامية الى تعبئة موارد القطاع العام في أقل البلدان نمواً أثناء العقد الأخير يشير الى بعض التدابير الرامية الى تحسين قاعدة الإيرادات المحلية بطريقة أكثر قابلية للاستدامة .

أولا ، هناك مسألة التوقيت . فالتدابير الرامية الى رفع القدرة على تحقيق الإيرادات ، وكذلك كفاءة استغلال الموارد ، لا يمكن إنجازها على الأجل القصير . فعندما تحاول البلدان فعلاً اتخاذ تدابير "ارتجالية" ، لا يكون أمامها ، في معظم الأحيان ، سوى حلول جزئية ، بما فيها: تخفيضات في الإنفاق الحكومي المتكرر ، والرأسمالي أحياناً ، وهي تخفيضات تتعارض مع أهدافها الإنمائية ؛ والاعتماد المتزايد على مصادر خارجية لتمويل الإنفاق الإنمائي ، الأمر الذي لا يؤدي إلا الى زيادة مديونيتها وزيادة ضعف موازين مدفوعاتها ؛ وبعض محاولات التغيير العقيم لأنواع

معيَّنة من القواعد الضريبية والرسوم الضريبية ، بغية رفع الإيرادات مؤقتاً . وغالباً ما تكون هذه التدابير غير قابلة للإدامة على الأجل الطويل . وعليه ، فمن الأفضل تنظيم مراحل الإصلاح الضريبي وتسلسله على امتداد فترة أطول من الزمن .

وثانياً ، هناك مسألة تنسيق الجهود الرامية الى تعبئة الموارد ، اللازمة لتحقيق الاتساق بين التغييرات الأحادية والأهداف الشاملة . ويثير ذلك قضيتين: الأولى ، أنه لا بد من تنسيق الجهود الرامية الى زيادة الإيرادات وترشيد النفقات ، بحيث يعكس مستوى الإنفاق كلاً من التكاليف الإدارية لعملية زيادة الايرادات وتكاليف كفاءة هذه العملية ، فضلاً عن المنافع الاجتماعية الناشئة عن هذه النفقات . وعلاوة على ذلك ، فإن طبيعة أدوات السياسة العامة التي تستخدمها الحكومات من أجل زيادة الإيرادات وتخصيصها يجب أن تراعي أيضاً أن لبعض أشكال الإنفاق (كالإعانات والتحويلات) أثر في تشويه الأسعار شبيه بأثر الضرائب . كما أن ثمة نفقات معينة (كمدفوعات التحويلات المباشرة والإعانات) يمكن أن تؤدي الى استفادة ذوي الدخل المحدود بشكل أكثر فعالية من الضرائب . وهذا كله يقتضي بالطبع ، إجراء تحسينات في عملية وضع الميزانية وحساب التكاليف وتخطيط الضرائب .

كما أن التنسيق ضروري في الجهود الرامية الى تعبئة الإيرادات الضريبية بما يكفل تحقيق إيرادات كافية بأكبر درجة ممكنة من الانصاف والكفاءة ، مع مراعاة القدرة الإدارية للحكومة . وعلى سبيل المثال ، فإن القيود الهيكلية والسياسات الحمائية قد أدت ، في الماضي ، الى زيادة اعتماد كثير من أقل البلدان نمواً على الرسوم التعريفية وضرائب التصدير . وفي المناخ الراهن الذي تسوده تدابير تحرير التجارة ، يطلب من هذه البلدان إلغاء ضرائب التجارة الدولية . ويمكن أن تفضي هذه التدابير ، إذا لم يضطلع بتغييرات مقابلة في أدوات ضريبية أو غير ضريبية أخرى ، أو في عوامل اقتصادية أخرى (مثل أسعار الصرف) ، الى انخفاض شديد في الإيرادات . وكذلك ، فإن ضرائب التصدير المفروضة على السلع الزراعية ، على ما لها من أثر مشوه من زاوية تقليل حوافز الإنتاج من أجل التصدير ، سيكون من المؤلم إلغاؤها في المدى القصير في البلدان التي تحقق لها إيراد عال ، ما لم تشفع بتدابير لتوسيع قاعدة الضرائب ، مثلاً من خلال فرض ضرائب على الإيراد أو الاستهلاك الزراعي . وعلاوة على ذلك ، يجب تنسيق الإصلاح الضريبي مع الإصلاحات الاقتصادية الكلية والقطاعية الأخرى .

أما فيما يتعلق بتدابير زيادة الإيرادات الضريبية ، يشير التحليل إلى ضرورة اجراء إصلاحات هيكلية وإدارية على السواء . ولا تسهم الضرائب المباشرة حالياً سوى بالنزر اليسير من مجموع الإيرادات الضريبية (أو الناتج المحلي الإجمالي) . إن توسيع قاعدة الضرائب ، بإدراج أجور ومُرتَّبات القطاع العام والدخل الزراعي والضرائب

المفروضة على الملكية والثروة (وجميعها معفاة كلياً أو إلى حد كبير من الضرائب) وجعل الضرائب المباشرة تصاعدية بدرجة أكبر ، قد يؤدي الى توليد إيرادات أعلى . كما أن هيكل ضرائب المبيعات والمكوس في كثير من أقل البلدان نمواً في حاجة ماسة الى التبسيط . وسواء نظرية الضريبة المثلى أو الأدلة القائمة على التجربة من العدد القليل من أقل البلدان نمواً التي أخذت بنوع معدل من ضرائب الاستهلاك ونجحت بالتالي في رفع مستوى الإيرادات دون قدر كبير من التشويه تشير الى ما لهذه الضرائب من إمكانات من حيث تعبئة الموارد . ومن المسلَّم به أن هذا يقتضي إجراء تحسينات كبيرة في إدارة الضرائب .

إن ضعف القدرة الإدارية للسلطات الضريبية يحدُّ بشدة من قدرة أقل البلدان نمواً على زيادة الإيراد الضريبي . ومن الضروري تحسين نوعية المعلومات اللازمة لوضع نظام الضرائب ، جنبا الى جنب مع تحسين تدابير التنفيذ بما يكفل الامتثال والتقليل إلى أدنى حد من التهرب من دفع الضرائب . ويستوجب هذا تدريب موظفي الضرائب ووضع قوانين ضريبية محددة المعالم تكون قابلة للتنفيذ . وقد اتخذ العديد من أقل البلدان نمواً إجراءات في هذا الاتجاه . إلا أنه ، نظراً إلى قلة الموظفين الأكفاء والمصالح المكتسبة للقائمين بالادارة من استمرار الوضع الراهن ، فلم يتحقق حتى الآن سوى قدر قليل من النجاح .

وفيما يتعلق بالإنفاق ، يجب استعراض وترشيد لفئات الإنفاق بصورة شاملة ، بغية إزالة الفئات ذات الأهمية الهامشية أو المشكوك في قيمتها . ومن الضروري أيضا ، بالنظر الى ندرة الموارد ، بذل كل جهد لاستعادة كلفة الخدمات الحكومية المقدمة ، وخاصة ما يقدَّم منها الى ذوي فئات الدخل العليا . وفي كثير من أقل البلدان نمواً ، يجري النظر في مقترحات تدعو الى استعادة التكاليف على هذا النحو في قطاعات التعليم والرعاية الصحية والطاقة والإمداد بالمياه والنقل . لكنه يلزم أولا اجراء دراسة دقيقة لأثر هذه التدابير على الرفاه الاجتماعي .

وعلاوة عن ذلك ، من الضروري الاضطلاع ، في كثير من أقل البلدان نمواً باصلاحات شاملة لمؤسسات القطاع العام بما يكفل تحسين المالية العامة . وفي الوقت الذي تجري فيه برامج الخصخصة ، فإن أهداف زيادة الكفاءة ربما أمكن تحقيقها من خلال "إعادة التشكيل الهيكلي" ، دون الحاجة إلى خصخصة كاملة لا تسفر ، في كثير من أقل البلدان نمواً ، إلا عن نقل الملكية من احتكار (الحكومة) الى آخر (مجموعة صناعية كبيرة) . وفي البلدان التي تسهم فيها المؤسسات العامة في الإيراد الحكومي فعلاً ، فلا بد من دراسة الأساس المنطقي لبرامج الخصخصة دراسة متأنية . وفضلاً عن ذلك ، يتعين تنسيق برامج الخصخصة مع تدابير أخرى لبناء المؤسسات وإصلاح القطاع العام وتنمية المؤسسات

الخاصة . وفي حين أن الاضطلاع بالخصخصة بطريقة مدروسة قد يسفر عن تحسُّن أداء المؤسسات ، فإن التنفيذ المتسرع دون وجود سياسات قطاعية استراتيجية قد يفضي إلى زيادة استنفاد الموارد العامة .

وشرعت حكومات كثير من أقل البلدان نمواً ، كجزء من برامج التثبيت مع التكيف الهيكلي ، في عملية إعادة تشكيل كبيرة لنظمها المالية في الثمانينات ، مع التشديد على التحرير المالي ووضع قواعد ادارية دقيقة للمؤسسات المالية والإشراف عليها . واتجهت السياسة النقدية ، كجزء من تدابير الإصلاح ، إلى استخدام تدابير غير مباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة من أجل إدارة الديون الحكومية .

ومما يستحق الاهتمام أيضاً اتخاذ تدابير لتحسين فرص وصول المؤسسات الصغيرة والصغرى إلى الائتمان ، حيث تمثل هذه المؤسسات ما يزيد عن ٩٠ في المائة من القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً . إن شروط الرهن المتشددة ونسبة الاستدانة السائدة تحول دون حصول ذوي الأرصدة الرأسمالية الثابتة الصغيرة على ائتمان رسمي ، مما يجعل أنشطتهم مقتصرة على الأنشطة التي يمكن تمويلها ذاتياً أو من خلال مصادر غير رسمية . وفي الوقت ذاته ، فعلى الرغم من امكانيات زيادة المدخرات المالية ، فإن ارتفاع تكاليف المعاملات والأخطار الكبيرة المتصلة بالادخار الأُسري قد صرفا المؤسسات المصرفية الرسمية عن الاتجاه إلى تعبئة المدخرات من القطاع الاسري . ويتمتع القطاع غير الرسمي بميزة تنافسية كبيرة على المؤسسات الرسمية من حيث تكاليف المعاملات وإدارة الأخطار فيما يتعلق بالإقراض الصغير . غير أن الطابع المحلي لأنشطته الادخارية والإقراضية ومحدودية قاعدته الرأسمالية ، من بين عوامل أخرى ، تحد من قيامه بدور أوسع نطاقاً في الوساطة المالية .

وتواجه كافة المؤسسات الرسمية في أقل البلدان نمواً مشكلتين أساسيتين في ميزانياتها ، هما ارتفاع السيولة المفرطة والارتفاع المزمن في نسبة الائتمان غير العامل . ومثل ما نتج عن ذلك من صعوبات في إدارة الأرصدة عائقا كبيرا أمام جهود كثير من المؤسسات المصرفية لتعبئة المدخرات . وأوقع اتجاه المؤسسات المصرفية الى التحصيص الارادي للائتمان في 'شُرك الإقراض المنخفض' في حالة صغار منظمي الأعمال ذوي الامكانات الدينامية وأدى إلى اقصاء المتطلبات المالية العامة للاحتياجات المالية للقطاع الخاص عمليا . فلا توسيع الفروع ولا التنويع المؤسسي خلال العقود المنصرمة قدم حلاً للمشكلة الأساسية التي تواجه المصارف .

وفضلاً عن ذلك ، يشير التحليل إلى أن التحرير في حد ذاته لم يسفر عن تحسين أداء المؤسسات المصرفية في تعبئة المدخرات والوساطة المالية بأية طريقة مستدامة

في أقل البلدان نمواً . وما زالت المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات في القيام بوساطة فعالة تحول دون إحراز مزيد من التقدم . ولم تعالج سياسات التحرير المالي عمليا قضية ارتفاع أخطار الائتمان وتكاليف المعاملات ، وهي العوائق الأساسية التي تواجه المؤسسات المصرفية في عملياتها الإقراضية . ويظل هذا هو السبب الرئيسي لعزوف كثير من المصارف التجارية عزوفاً شديداً عن المخاطرة وفي نزعتها المحافظة القوية ، وكذلك في الإعسار المالي وانعدام السيولة لدى كثير من مؤسسات التمويل الإنمائي .

إن تحول إدارة الديون الحكومية الى الرقابة النقدية غير المباشرة من خلال عمليات السوق المفتوحة هو خطوة إيجابية في تخفيف الضغط التضخمي عن الاقتراض المحلي . غير أنه قد يسفر عن زيادة إقصاء القطاع الخاص عن موارد المدخرات المحلية دون اتخاذ تدابير تعويضية إيجابية ، وخاصة في حال وجود سيولة مفرطة . وفي كثير من أقل البلدان نمواً ، فإن المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى تظل المشترية الرئيسية لأذون الخزانة والسندات الحكومية ؛ أما عمليات إصدار السندات والأذون من قبل القطاع الخاص فما زال أمامها شوط بعيد . في هذه الظروف ، فإن زيادة العائد على أذون الخزانة ، وهو أمر ضروري من أجل تحقيق استقرار نقدي ، تفقد معظم عمليات الإقراض للقطاع الخاص جاذبيتها ، إلا في حالة الإقراض المنخفض في كلفته والمجزي للغاية في عائده . ويتجلى في ذلك التناقض الأساسي بين سياسات تحقيق الاستقرار النقدي وسياسات تشجيع الوساطة المالية(٣٤) .

وكما هي الحال في التدابير الأخرى لإصلاح السياسات العامة ، فإن تحديد "الأسعار السليمة اقتصاديا" لن يؤدي بمفرده إلى دعم تعبئة المدخرات والوساطة المالية ، إذا لم تتوفر أسواق ومؤسسات مالية تتصف بالكفاءة . وفي كثير من أقل البلدان نمواً ، يقتضي الأمر بذل جهود حثيثة في سبيل إقامة المؤسسات بغية تعزيز الأسواق بما فيه الكفاية من العمق وتوفير هيكل مناسب لدعم الأسواق . ومن الصفات الملازمة لاشارات الأسعار الصادرة عن الأسواق الضحلة التقلب وعدم الاستقرار . ومن بين التدابير المتناولة في سياق اقامة المؤسسات ، أصبح تطوير أسواق المال أحد محاور المناقشات التي جرت مؤخراً بشأن تطوير القطاع المالي . غير أنه لا ينبغي اعتبارها بديلاً عن سياسات تعزيز المؤسسات المصرفية وغيرها من المؤسسات المالية من خلال إزالة القيود التي تعوق عملها . ومن حيث التسلسل الزمني ، من المحتمل ألا تحقق أسواق رأس المال كامل إمكاناتها إلا في مرحلة لاحقة من التنمية الاقتصادية ، وفيما يتعلق بكثير من أقل البلدان نمواً ، لا يتوقع تحقيق منافع ملموسة في المستقبل القريب . وينبغي ، في تطبيق السياسات العامة لتشجيع أسواق المال ، إيلاء تحسين عمليات المؤسسات المصرفية الاهتمام الواجب بحيث تكون السياستان متعاضدتين وبحيث

يتسنى للاقتصادات في نهاية الأمر أن تستفيد سواء من مزايا التمويل المصرفي أو التمويل من أسواق المال . وعلاوة على ذلك ، بالنسبة لبعض البلدان ، فإن تقديم التمويل المصرفي ، مع تضمينه بعدا مصرفيا عالميا ، يمكن اعتباره جزءاً من الجهود الرامية الى تنويع الحافظات المصرفية .

ويمكن أن يؤدي تخفيف العوائق التي تواجه المؤسسات المصرفية في الوساطة المالية الى انتهاج هذه المؤسسات طرائق مبتكرة وبذل جهود أكثر ايجابية في تعبئة المدخرات . ولعل من السبل الممكنة للتقدم تحقيق تكامل أوثق بين الأسواق غير الرسمية والأسواق الرسمية . ونظراً للدور الإيجابي الذي يؤديه القطاع غير الرسمي ، فإن تحقيق التكامل بمجرد إضفاء طابع مؤسسي على الأنشطة غير الرسمية ليس بالأمر المناسب ، بيد أنه يمكن استكشاف سبل أخرى ، كتزويد المؤسسات الرسمية بنوع المرونة التي تتسم بها عادة العمليات غير الرسمية ؛ وتعزيز هيكل وأداء عمليات الأسواق غير الرسمية ؛ وتنمية الروابط بين القطاعين الماليين الرسمي وغير الرسمي كيما يتسنى استخدام القطاع غير الرسمي كقناة للأموال التي يمكن تقديمها كقروض في المؤسسات الرسمية ، بحيث تصل هذه الأموال إلى المقترضين المسقطين من الحساب . وقد تفضي هذه المخططات إلى تحسين معدلات السداد ، حيث يقوم المقرضون غير الرسميين بفحص ورصد مجموعة أصغر من المقترضين على أساس العلاقات الشخصية . وقد يفضي تحسين الروابط الى نظام مالي يمكن أن يكون فيه لكل من الأسواق الرسمية وغير الرسمية تخصصها وأن تعمل على نحو متكامل وأن تعزز كل منهما قوة الأخرى . ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تكون استراتيجية "تكامل ميسَّر" ، كخطوة نحو بلوغ هدف اقامة "قطاع مالي متجانس" .

ولقد أنشئ عدد كبير من المؤسسات المصرفية على مستوى المجتمعات المحلية ، يتجلى فيه هذا النهج من التفكير . غير أنه سيلزم بعض الوقت كيما تسفر هذه التدابير عن نتائج على نطاق الاقتصاد بأكمله .

وليس ثمة سبيل مختصر الى اقامة مؤسسات متينة وبيئات مؤاتية للسياسات العامة . إن تجربة أقل البلدان نمواً في مجال إصلاح السياسات العامة لتعبئة الموارد في العقد الأخير تشير الى أن التدابير الارتجالية التي تعتمد على إشارات الأسعار على الرغم من عدم استقرار الأسواق ، لا يحتمل أن تحقق زيادة مطردة في الموارد المحلية .

الحواشي

(١) للاطلاع على الاتجاهات الأخيرة في تدفقات الموارد الخارجية إلى أقل البلدان نمواً ، أنظر أقل البلدان نمواً - تقرير ١٩٩١ (TD/B/1312) ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92.II.D.1 ، الجزء الأول ، الفصل سادساً .

(٢) تشمل هذه الخصائص الانتشار الواسع للعوامل الخارجية وقصور الأسواق ، وغياب الأسواق أو الهياكل الأساسية الداعمة للأسواق (بسبب قصور المعلومات وتزايد العوائد وحواجز دخول الأسواق) ، وانعدام التماثل في الدخل الى حد غير مقبول واستمرار سوء توزيع الثروة واستمرار الفقر ، مما يبقي قطاعات كبيرة من السكان في حرمان مدقع ولا يتيح لها سوى فرص ضئيلة . للاطلاع على بحث مفصل لدور الدولة في البلدان النامية ، انظر R.L. Burgess and N. Stern, "Social Security in Developing Countries: What, Why, Who and How?" in E. Ahmad, J. Hills, J. Dreze and A.K. Sen (eds.), Social Security in Developing countries (Oxford: Clarendon Press, 1991) . أنظر أيضاً J. Dreze and A.K. Sen, Hunger and Public Action. (Oxford: Clarendon Press, 1991).

(٣) يستند هذا الفصل على نطاق واسع إلى M. Nissanke and P. Basu, "Improving Domestic Resource Mobilization for Economic Development in LDCs" ، الأونكتاد ، جنيف ، ١٩٩٢ (مستنسخ بالاستنسل) .

(٤) الدراسات القطرية ذاتها مستقاة الى حد كبير من M. Nissanke and P. Basu, "Finance for Saving and Investment: Case Studies of Bhutan and Nepal" ، الأونكتاد ، جنيف ، ١٩٩٢ (مستنسخ بالاستنسل) ؛ M. Nissanke and Associates, Domestic Resource Mobilization for African Development and Diversification, International Development Centre, University of Oxford, 1991.

(٥) قدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قروضاً استثنائية كبيرة الحجم الى العديد من أقل البلدان نمواً (مثل جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا ونيبال) بغية الاضطلاع بتدابير لإصلاح القطاع المالي ، على الأخص من خلال إعادة تمويل المؤسسات الرئيسية التي تعاني عسرا حادا وإعادة تشكيل وترتيب ميزانياتها .

(٦) للاطلاع على التفاصيل القطرية بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ ، أنظر أقل البلدان نموا - تقرير ١٩٩١ الجزء الأول ، الفصل ثانياً ، التذييل . وجميع العوامل المتناولة في هذا الفصل محسوبة كنسب الى الناتج المحلي الاجمالي تيسيراً للمقارنة بين مختلف البلدان . وتستخدم عبارتا "الاستثمار" و"الادخار" في هذا الفرع بحيث يمكن استخدامهما محل عبارتي "نسبة الاستثمار" و"نسبة الادخار" ، ما لم يدل السياق بوضوح على خلاف ذلك .

الحواشي (تابع)

(٧) يقدَّر إجمالي المدخرات المحلية باستخدام متطابقة المحاسبة القومية التالية S=Y-C-G=I+(X-M) ، حيث S = المدخرات ، وY = الدخل القومي ، وC = الاستهلاك الخاص ، وG = الاستهلاك الحكومي ، وI = الاستثمار ، وX = صادرات السلع والخدمات ، وM = واردات السلع والخدمات . وعليه ، فإن إجمالي المدخرات المحلية يساوي الاستثمار المحلي مضافاً إليه صافي واردات السلع والخدمات ، الذي يعادل ، بدوره ، الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمار . وهذه الفجوة سلبية عادة في معظم أقل البلدان نمواً ، وتموَّل جزئياً بواسطة صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (بما في ذلك تحويلات المهاجرين وغيرها من التحويلات) ، كما يموَّل جزء آخر بواسطة ما يشار إليها عادة بالادخار الأجنبي ، المكون من الاستثمار المباشر الأجنبي واستثمار الحافظات والقروض .

(٨) تُعرَّف المدخرات القومية بالمدخرات المحلية مضافاً اليها المدخرات الأجنبية .

(٩) تُعرَّف المدخرات الحكومية بفائض مجموع الإيراد المحلي عن الإنفاق الجاري . وتبين التقديرات الأولية لمعدل الادخار الحكومي ، استناداً الى بيانات جزئية وغير كاملة ، أنه قد انخفض لدى أقل البلدان نمواً كمجموعة ، من -١,٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٨٠ - ١٩٨٤ الى -٢,٠ في المائة في ١٩٨٥ - ١٩٨٩ .

(١٠) يستند التحليل في هذا القسم الفرعي إلى عينة من ١٨ من أقل البلدان نمواً . ومع أنه قد تم اختيار البلدان على أساس مدى توافر البيانات ، يُعتقد أن العينة تمثل بشكل معقول مجموعة الـ ٤٧ بلداً من أقل البلدان نمواً .

(١١) أنظر Government Finance Statistics Yearbook 1990 (واشنطن العاصمة ؛ صندوق النقد الدولي ، ١٩٩٠) ، الصفحتان ٨٦ و٨٧ .

(١٢) للاطلاع على تحليل للإنفاق العام وأثره في الميزان المالي ، أنظر P. Basu and M. Nissanke, "Improving Domestic Resource Mobilization for Economic Development in LDCs".

(١٣) أنظر The Fiscal Dimensions of Adjustment in Low-Income Countries (واشنطن العاصمة ، صندوق النقد الدولي ، نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، Occasional Paper 95) ، الصفحة ٤٩ ، للاطلاع على أرقام صافي التمويل الأجنبي (بالقيمة الدولارية) .

(١٤) أنظر A. Ghafur and H.O. Chowdhury, Financing Public Sector Development Expenditure in Selected Countries: Bangladesh (مصرف التنمية الآسيوي ، حزيران/يونيه ١٩٨٨) .

الحواشي (تابع)

(١٥) M. Mrak, "Role of Informal Financial Sector in Mobilization and Allocation of Household Savings: the Case of Zambia" ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باريس ، ١٩٨٧ .

(١٦) ثمة مشاكل نظرية وفنية كبيرة في تعريف وقياس ، بل وحتى بصورة تقريبية ، حجم الدخل الأسري ومجموع المدخرات الأسرية ، وكذلك في تقسيم مجموع المدخرات الى مدخرات مالية وغير مالية . وكثيراً ما يصعب تمييز عملية الادخار عن عملية الاستثمار فيما يتعلق بالقطاع الأسري/غير التجاري في أقل البلدان نمواً .

(١٧) أنظر Nissanke وغيره (١٩٩١) ، مرجع سابق .

(١٨) للاطلاع على بحث أوفى لهذه العوامل ، أنظر P.B. Ghate, "Interaction between the Formal and Informal Sector The Asian experience", World Development ، المجلد ٣٠ ، العدد ٦ (حزيران/يونيه ١٩٩٢) .

(١٩) يشير الكبت المالي الى الأسلوب الذي تتبعه بلدان نامية كثيرة الى الإبقاء على أسعار الفائدة الاسمية دون مستوى توازنها في السوق الحرة ، حيث تنتج عن ذلك أسعار فائدة حقيقية سلبية ترافقها مستويات تضخم عالية وغير مستقرة . ويرى أصحاب فرضية الكبت المالي أن أسعار الفائدة المتدنية اصطناعياً لا تسهم إطلاقاً في زيادة المدخرات والاستثمار ، بل تحدث أثراً معاكساً تماماً ، حيث تعمل ، من بين أمور أخرى ، على تحريض المقترضين الذين يهوون المخاطرة على الاقتراض . ومن ثم ، فإنهم يدعون الى تحرير أسعار الفائدة في البلدان النامية .

(٢٠) من المسلّم به أن أثر أسعار الفائدة على مدخرات القطاع المالي هو أكبر بدرجة كبيرة من أثره على المدخرات القومية . وتبين تقديرات فرادى أن زيادة بنسبة ١٠ نقاط مئوية في معدل الإيداع الحقيقي قد رفعت نسبة الأصول المالية ، المقاسة بالمعامل M3 ، الى الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٤ نقاط مئوية في عيّنة من ١٤ بلداً آسيوياً خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٨١ ، وأن ما بين ٧٥ و٨٥ في المائة من الزيادة في المدخرات المالية قد جاءت من الاستبدال بأصول أخرى . M.J. Fry, Money, Interest and Banking in Economic Development (لندن ، ١٩٨٨) .

(٢١) يمكن أيضا تفسير الحافز على نمو الودائع في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في ١٩٨٩ ـ ١٩٩١ بما ورد في اللائحة الجديدة التي تجيز للمصارف قبول ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية . ونتيجة لذلك ، نجحت المصارف في تعبئة جزء كبير من المدخرات الأسرية المحتفظ بها بالدولار بالبات التايلندي كوقاء ضد التضخم أو انخفاض قيمة العملة أو كليهما . بهذه التدابير المتضافرة في إطار برنامج الإصلاح ، ازدادت ودائع المصارف من ٠,١ من مليار كيب جديد في عام ١٩٨٨ الى ١٤ مليار كيب جديد في عام ١٩٩١ . Sirisay Vilaihongs, "Domestic Savings Mobilization: The Case of the Lao people's Democratic Republic", ESCAP Seminar on Mobilization of Financial Resources in ESCAP Least Developed Countries (مستنسخ بالاستنسل) ، بانكوك ، ١٩٩٢ .

الحواشي (تابع)

(٣٣) هناك ، مع ذلك ، حجم متزايد من المدخرات التعاقدية والإلزامية ، معبأة عن طريق شركات التأمين وصناديق التوفير في القطاع الرسمي . وهذه هي المصادر الوحيدة تقريباً للقروض الطويلة الأجل في أقل البلدان نمواً ، ويرد أدناه بحث لها بقدر أكبر من التفصيل .

(٣٣) أنظر P.B. Ghate, "Domestic Savings Mobilization: an Issues Paper", ESCAP Seminar on Mobilization of Financial Resources in ESCAP Least Developed Countries (مستنسخ بالاستنسل) ، بانكوك ، ١٩٩٢ .

(٣٤) تبين تقديرات فرادى (مرجع سابق) أن قرب الفروع من العملاء قد أدى ، خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٨١ ، الى ارتفاع معدلات الادخار القومي بنسبة ٤,١ من النقاط المئوية في نيبال .

(٣٥) يمكن النظر الى عملية التوسيع المالي باعتبارها توسيعا لحدود تخوم الأنشطة المالية الرسمية (أنظر J. Von Pischke, Finance at the Frontier (واشنطن العاصمة: معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي ، ١٩٩١) .

(٣٦) إن عدم توفر بيانات يحول دون تحليل الاتجاه في نسبة العملة المتداولة الى M2 . وعلاوة على ذلك ، فعلى الرغم من أن هذه النسب تستخدم عادة لقياس عمق النظام المالي ، فإن استخدامها ينطوي على العديد من المشاكل المنهجية ، التي يرد بحث واسع لها في Y. Akyüz, "Financial deepening and efficiency", UNCTAD Discussion Paper No.43 ، جنيف ، شباط/فبراير ١٩٩٢ .

(٣٧) للاطلاع على التخصص في البلدان ذات معدل النمو المرتفع ، أنظر S. Biggs Tyler, "Heterogenous Firms and Efficient Financial Intermediation in Taiwan," in M. Roemer and C. Jones (eds.), Financial Markets in Developing Countries (San Francisco: ICS Press, 1991) and P.B. Ghate ، مرجع سابق .

(٣٨) للاطلاع على دراسة للأسواق المالية غير الرسمية في البلدان النامية عامة ، أنظر الأونكتاد ، تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩١ (UNCTAD TDR/11) ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.II.D.15 ، الجزء الثاني ، الفصل الثالث ، الفرع باء ـ ٣ والنص المنفصل ١١ .

(٣٩) يقال إن الأسواق "مترابطة" إذا كانت المعاملات في إحدى الأسواق تتوقف على المعاملات في سوق أخرى . وتوجد أكثر أنواع الترابط شيوعاً بين أسواق الأراضي واليد العاملة والائتمان . في هذه الحالات ، يجوز لمالك الأرض أن يتولى دوراً مزدوجاً هو دور "صاحب العمل" (حيث يستخدم مزارعين ، يستأجرون الأرض بدفع جزء من غلتها ، بوصفهم عاملين بأجر) ودور "المقرض" (حيث أنه ، في أغلب الأحيان ، لا يكون للمزارعين المذكورين من خيار سوى الاقتراض منه في صورة معاملات خاصة) . وتكون أسعار

الحواشي (تابع)

الحاشية رقم (٢٩) (تابع)

الفائدة المفروضة على هذا الائتمان باهظة عادة ، وكثيراً ما يتم ضمان السداد عن طريق تضمين العقد المبرم بين مالك الأرض والمزارع المستأجر بنود "أعمال سخرة" . وعلاوة على ذلك ، فإن القروض المتصلة بالمنتجات قد تكون قروضاً مرتبطة بالنواتج أو بالمدخلات أو في صورة توكيل بالبيع . أنظر D. Germidis, D. Kessler and R. Meghir, Financial Systems and Development: What Role for the Formal and Informal Financial Sectors? ، مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باريس ، ١٩٩١ .

(٣٠) أسعار الفائدة التي يفرضها المقرضون غير الرسميين هي دالة لتكاليف المعاملات (بما في ذلك تكاليف الفحص والرصد وتنفيذ العقود) ، وبدلات المخاطرة ، والكلفة البديلة للأموال ، وريع الاحتكار أو أرباحه . وريع الاحتكار تقرره إلى حد كبير درجة المنافسة السائدة في سوق غير رسمية معينة .

(٣١) M. Mutukwa, "Mobilizing Domestic Savings for African Development and Diversification: Case Study of Zambia" ، جامعة أكسفورد ، مركز التنمية الدولية ، أكسفورد ، ١٩٩١ .

(٣٢) للاطلاع على بحث مفصل لهياكل المؤسسات المالية غير الرسمية المختلفة ، أنظر Nissanke and Basu, "Improving Domestic Resource Mobilization...".

(٣٣) للاطلاع على بحث أوفى لهذه الظاهرة ونطاقها وأسبابها وآثارها ، أنظر M. Nissanke, "Savings and Financial Policy Issues in sub-Saharan Africa" ، ورقة مقدمة في الحلقة الدراسية الدولية المعنية بقضايا السياسات الادخارية والمالية في البلدان النامية ، المعقودة في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (سانتياغو ، شيلي) ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . وتمثل السيولة المفرطة لدى المصارف هي ظاهرة بارزة في معظم البلدان ، وقد تستثنى من ذلك بلدان مثل جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا ، حيث ظلت المصارف لفترة طويلة ، حتى اجراء الاصلاحات التي جرت مؤخراً ، مرتبطة بالتمويل الإلزامي للعجز الحكومي أو بمؤسسات عامة ومجالس تسويق تعمل بخسارة مستمرة .

(٣٤) للاطلاع على بحث أوفى لهذه القضية ، أنظر M. Nissanke, "Financial Policies and Intermediation Performance" ، ورقة قدمت في حلقة التدارس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "مفاوضات ادارة التكيف الهيكلي" ، أكسفورد ، ١٩٩١ .

Blank page

Page blanche

رابعا - قضايا مختارة في مجال تعبئة الموارد الخارجية

يتميز تدفق الموارد الخارجية الى أقل البلدان نموا في بداية التسعينات بسمتين رئيسيتين هما زيادة اعتماد هذه البلدان باطراد على تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لأغراض التمويل الخارجي ، وهيمنة البلدان المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الانمائية على هذا التدفق . وثمة سمة ثالثة هي زيادة مشروطية المعونة المتاحة والتعقيدات التي تواجهها أقل البلدان نموا في هذا الصدد ؛ إذ أن نسبة كبيرة من مساعدة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الانمائية ترتبط الآن بالاتفاق على سياسات تتبعها البلدان المتلقية .

وظهرت في الوقت ذاته طلبات كبيرة جديدة على الموارد المالية الخارجية ، منها طلبات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية والجمهوريات السوفياتية السابقة ، مما ينطوي على زيادة المنافسة على الموارد المتاحة . كما أن تباطؤ الاقتصاد العالمي وقيود الميزانية المطبقة في سياسات البلدان المانحة مع ما يترتب على ذلك من آثار على تخصيص المعونة في المستقبل تقلل من فرص أقل البلدان نموا في الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية مستقبلاً . ويتزايد الضغط أيضا على ميزانيات المعونة من طلبات الإغاثة في حالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية ، وهي الطلبات التي يمكن أن تلبى على حساب الموارد اللازمة لأنشطة التنمية .

وفي ضوء ما سبق ، فإن الضعف النسبي في أداء البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية في عام ١٩٩١ يثير القلق ؛ إذ أن نسبة مساعداتها الإنمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا قد انخفضت الى ٠,٠٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بعدما كانت تبلغ ٠,٠٩ في المائة في العامين السابقين . ويمكن أن يفسر ذلك ، الى حد ما ، بتوقيت تقديم المساهمات الى وكالات معينة متعددة الأطراف . على أن النسبة أصبحت أدنى مما كانت عليه منذ عقد مضى وانخفضت نسبة المعونة في إجمالي مساعداتها الإنمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا هي الأخرى . وحدث كذلك انخفاض في مدفوعات المعونة الثنائية الى أقل البلدان نموا من عدد من كبار المانحين في عام ١٩٩١ . وفي ظل جو التنافس المتزايد على المعونة ، يتعين على شركاء أقل البلدان نموا في التنمية النظر في احتياجاتها الخاصة والحفاظ على مخصصات معونتها اليها كيما يزداد الدعم الخارجي لجهود أقل البلدان نموا في مجال السياسة العامة زيادة هامة وكبيرة تمشيا مع الالتزامات التي اتخذها كلا الطرفين في مؤتمر باريس .

ولعل أحد التدابير الهامة في هذا الصدد هو زيادة تخفيف عبء الدين . وخلال الأعوام الماضية ، ظلت أقل البلدان نموا تستفيد من تدابير خاصة اتخذت لصالحها من أجل تخفيف الدين ، مثل إلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية عملاً بقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥(دإ-٩) . كما أنها كانت المستفيدة الرئيسية من مبادرات ومخططات أحدث كان الهدف منها تخفيف عبء دين البلدان المنخفضة الدخل (مثل برنامج المساعدة الخاص الذي يرعاه البنك الدولي لمساعدة بلدان افريقيا جنوب الصحراء وعمليات إعادة جدولة الديون بشروط تساهلية في نادي باريس) . وأسهمت هذه التدابير في وقف نمو المديونية الخارجية لأقل البلدان نموا في عام ١٩٩١ . على أن مجموع الدين لا يزال شديد الارتفاع ، ولم تتحسن أساسا حالة دين هذه البلدان . فانخفاض مدفوعات خدمة الدين ونسب خدمة الدين في عام ١٩٩١ إنما ينعكسان في المدفوعات الفعلية ، لا المجدولة ، ولا يعكسان من ثم عبء خدمة الدين الحقيقي لهذه البلدان التي عجز الكثير منها عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية بكاملها . وسترتفع على الأرجح مدفوعات خدمة دين أقل البلدان نموا في المستقبل القريب وسيظل العديد منها يواجه مشاكل دين خطيرة . ولا تتيح مخططات تخفيض الدين الجاري وخدمة الدين تخفيفا كافيا في هذا الصدد . ويتطلب الأمر اتخاذ تدابير أكثر حسما إذا أريد تخفيض أعباء الدين الى مستوى يمكن تحمله .

وتشير التقديرات إلى أن التعاون التقني يمثل أكثر من خمس المعونة الاجمالية التي تقدم الى أقل البلدان نموا . واتضح الآن أكثر فأكثر أن تعزيز الطاقات المؤسسية والادارية في هذه البلدان أمر بالغ الأهمية لتقدمها الإنمائي ، وأصبحت متطلبات التعاون التقني تتسم الآن بمزيد من التنوع والإلحاح . لذلك تجري الآن فيما بين الأطراف المعنية إعادة تقييم لهذه الأداة الرئيسية لتقديم المساعدة الى أقل البلدان نموا .

ويتناول هذا الفصل كلا من هذه القضايا بدورها: تدفقات الموارد الى أقل البلدان نموا وسياسات المعونة ذات الصلة ؛ وحالة دين هذه البلدان ؛ والقضايا المتعلقة بالتعاون التقني .

ألف - صافي تدفق الموارد الى أقل البلدان نموا

اتجاه تدفقات الموارد وتشكيلها

الاتجاهات في تدفقات الموارد الشاملة

لئن كان صافي تدفقات الموارد الإجمالية الى البلدان النامية ككل قد انتعش خلال الأعوام الماضية ، يبدو أن أقل البلدان نموا لم تستفد منه إلا استفادة قليلة

نسبيا . ولا تتوفر لها سوى سبل محدودة للوصول إلى الأسواق المالية الدولية والحصول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وإن كانت تمثل قدرا من الزيادة في تدفقات الموارد الخارجية الى البلدان النامية ، ويبدو أن استفادتها من زيادة المساعدة الانمائية الرسمية في الآونة الأخيرة كانت أقل من بلدان أخرى ، فمن حيث الأرقام بالدولارات ، إزداد باطراد كل من اجمالي تدفقات الموارد الخارجية والمساعدة الإنمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا خلال معظم النصف الأخير من الثمانينات . على أن التقديرات المؤقتة تفيد بركود التدفقات الرسمية الى هذه البلدان في عام ١٩٩١ ، وهبوط إجمالي تدفق الموارد الخارجية عن المستوى المسجل في العام السابق . ذلك أنه بالأرقام الحقيقية (المقاسة بأسعار عام ١٩٩٠ وأسعار الصرف للعام نفسه) ، لم يرتفع اجمالي تدفق الموارد الصافية ولا المساعدة الإنمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا خلال الأعوام القليلة الماضية(١) .

وتبين التقديرات أن المساعدة الإنمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا قد مثلت ما يقرب من ٩٠ في المائة من صافي تدفقات مواردها الخارجية في عام ١٩٩٠ . وتلعب المنظمات غير الحكومية أيضا دورا هاما في تعبئة الموارد الخارجية لصالح أقل البلدان نموا ؛ إذ تقدر مساهمتها بما يتجاوز مليار دولار سنويا وتشكل جل التدفقات الخاصة لهذه البلدان . وتتاح بعض الموارد التمويلية الرسمية أيضا لأقل البلدان نموا بشروط غير تساهلية (أقل من مليار دولار في عام ١٩٩٠) ؛ وتظل أنواع أخرى من تدفقات الموارد هامشية ، منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض المصرفية ، وحدث تدفق إلى الخارج (تحويل سلبي) على حساب ائتمانات التصدير خلال معظم العقد الماضي(٢) .

<u>المساعدة الإنمائية الرسمية من سائر مجموعات المانحين</u>: تزايد اعتماد أقل البلدان نموا كمجموعة على البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية . وفي عام ١٩٩١ ، مثلت المساعدة الإنمائية الرسمية من هذه البلدان ومن الوكالات المتعددة الأطراف التي تمولها أساسا هذه البلدان ، حسب التقديرات ، أكثر من ٩٥ في المائة من صافي تدفق الموارد الخارجية إليها (باستثناء المنح من المنظمات غير الحكومية) مقابل نحو الثلثين منذ عقد مضى . ولن تتغير هذه الحالة على الأرجح خلال الأعوام القادمة ؛ وقد انعكست أيضا شدة هبوط معونة البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الى البلدان النامية على التدفقات الى أقل البلدان نموا . ففي الماضي ، كانت البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط تتيح قدراً هاماً من المساعدة الإنمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا ، ولكن قدرتها على منح المعونة قد تقلصت منذ ذلك الحين وهبط صافي تدفقات مساعداتها الإنمائية الرسمية هبوطا شديدا بنهاية العقد بسبب انخفاض حجم

التعهدات الجديدة وإعادة سداد قروض المعونة القديمة على السواء . وانتعشت المدفوعات الصافية بشكل ملحوظ في ١٩٩٠-١٩٩١ (أنظر أدناه) ، ولكن المسألة تتمثل في معرفة ما إذا كان حجم المعونة هذا سيستمر في المستقبل . إذ بينما كانت مصادر منظمة البلدان المصدرة للنفط تمثل في عام ١٩٨١ نسبة ١٥ في المائة تقريباً من إجمالي حصائل المعونة الواردة من المانحين في لجنة المساعدة الانمائية ومنظمة البلدان المصدرة للنفط مجتمعين ، فإن هذه النسبة قد تقلصت حسبما تشير التقديرات بحلول عام ١٩٩١ ، وهبطت الى أقل من ٥ في المائة . هذا علاوة على أنه كانت هناك صلات معونة (وصلات تجارية) واسعة النطاق بين عدد من أقل البلدان نموا والبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي السابق ، ومن ثم ، ستحتاج أقل البلدان نموا إلى مساعدة تعويضية كبيرة من مصادر أخرى .

الاحتياجات من رأس المال الخارجي

تؤكد أحدث تقديرات لاحتياجات[٣] أقل البلدان نموا من رأس المال الخارجي الحاجة الى زيادة صافي تدفقات رأس المال زيادة كبيرة إذ أريد لهذه البلدان أن تحقق نموا سريعا خلال التسعينات حتى مع افتراض أن أقل البلدان نموا ستبذل من جانبها جهودا قوية لتعبئة المدخرات المحلية واستخدام الموارد بفعالية . وبافتراض "سيناريو انتعاش" يعزز في نطاقه النمو تدريجيا بحيث يتسنى تحقيق نسبة نمو قدرها ٥ في المائة في المتوسط خلال العقد بأكمله ، فإن احتياجات أقل البلدان نموا من رأس المال ستبلغ ، بحلول عام ٢٠٠٠ ، نحو ٤٠ مليار دولار بأسعار عام ١٩٩٠ . وهذا يمثل مستوى يبلغ حوالي ثلاثة أضعاف ما كان عليه مستوى صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الى هذه البلدان في عام ١٩٩٠ (وأعلى بكثير من المساعدة الانمائية الرسمية التي ستتلقاها فيما لو نفذت تعهدات المعونة الواردة في برنامج العمل تنفيذا كاملا) . ولم يكن اتجاه تدفقات الموارد في الماضي الى أقل البلدان نموا بالأرقام الحقيقية بمثل هذا المعدل . وتفيد هذه التقديرات المنقحة بأن الاحتياجات من رأس المال أعلى بنحو ١٨ في المائة لأقل البلدان نموا البالغ عددها الآن ٤٧ بلدا مما كانت عليه للبلدان الـ ٤١ التي كانت مدرجة في القائمة وقت انعقاد مؤتمر باريس . وتشير هذه التقديرات الى احتمال أن يحدث عجز خطير في تدفقات الموارد .

وتتطلب الزيادة الكبيرة في إجمالي الاحتياجات من رأس المال نتيجة إضافة ستة بلدان جديدة الى قائمة أقل البلدان نموا إجراء تعديل مقابل في أهداف المعونة المعتمدة في برنامج العمل لتغطية الاحتياجات التمويلية للبلدان الستة دون خفض الموارد المتاحة للبلدان الأخرى المدرجة في هذه المجموعة ومستويات دعمها . ولكن ينبغي قبل كل شيء بذل جهد كبير لتوجيه التمويل الإنمائي لأقل البلدان نموا كيما يتسنى تحقيق ولو تحسن طفيف في الأوضاع الاقتصادية لسكان تلك البلدان . ويحتاج الأمر أيضا الى البحث عن وسائل أخرى لتعبئة الموارد الخارجية ، بما في ذلك زيادة تخفيف عبء الدين (أنظر أدناه) .

توقعات زيادة القروض غير التساهلية

لا تشير التوقعات إلى تحقيق الزيادة المنشودة في التدفقات غير التساهلية الرسمية أو الخاصة الى أقل البلدان نموا في الأجل القصير الى المتوسط . وبداية ، لا يستطيع معظم هذه البلدان أن يتحمل التمويل بشروط غير تساهلية ، في ضوء ما تعانيه من شدة العسر في مواجهة حالة ديونها الراهنة . وكثير من أقل البلدان نموا قد عجز عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية ، وتشير التوقعات المتعلقة بحصائل صادراتها إلى أنها لن تخفض على الأرجح نسب خدمة دينها الى مستويات أكثر قبولا في المستقبل القريب ما لم تتخذ لصالحها تدابير هامة أخرى لتخفيف عبء الدين (كما ترد مناقشة ذلك في الفرع التالي) . والواقع أن كثيرا منها قد اعتمد ، كجزء من جهودها لتحسين ادارة الدين وخفض الدين الخارجي ، سياسة تقييدية تجاه القروض الجديدة بشروط غير تساهلية . وقليلة هي البلدان الأكثر تقدما والأقل مديونية من بين أقل البلدان نموا التي قد تلجأ الى التمويل من السوق في الأجل القصير الى المتوسط ، ولا ينبغي بوجه عام التفكير في التمويل غير التساهلي إلا بالنسبة لمشاريع منتقاة بدقة ذات نسب عائد عالية تكفل تحقيق فوائد تغطي التزامات خدمة الدين المناظرة لها .

توقعات زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً يمكن أن يكمل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا . ولعلها بالفعل الخيار الوحيد الإضافي لتعزيز تدفقات الموارد بشكل رئيسي . على أن أقل البلدان نموا في موقف ضعيف نسبيا أيضا في معرض التنافس على تدفقات رأس المال هذه . ذلك أن الأسواق المحلية صغيرة في كثير منها ؛ علاوة على أن المستثمرين الأجانب يشترطون استيفاء شروط معينة مثل الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، وملاءمة الهياكل الأساسية وكفاية القوة العاملة المؤهلة (أنظر النص المنفصل ٧) . ولم تقم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا بدور هامشي بوجه عام في تنمية أقل البلدان نموا ، ولكن أهميتها كانت أكبر في بعض البلدان وبعض القطاعات عنها في بلدان وقطاعات أخرى[٤] . ولا بد من زيادة المساعدة الانمائية الرسمية زيادة كبيرة لتهيئة الظروف التي يمكن أن تؤدي الى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وربما تكون هناك أيضا إمكانيات لإثارة اهتمام الشركات في بلدان نامية أخرى (بوجه خاص البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الصناعية الحديثة) بإقامة مرافق للإنتاج في أقل البلدان نموا . وقد تم القيام بالفعل ببعض هذه الاستثمارات[٥] . وربما كان اتجاه أقل البلدان نموا في المستقبل القريب ، إلى التماس الاستثمارات الأجنبية المباشرة من هذه المصادر اتجاها أكثر واقعية أو يكتسي على الأقل نفس القدر من الأهمية التي لالتماسها من البلدان الصناعية الأبعد .

الفصل المنفصل ٧: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أقل البلدان نموا: السياسات والعوامل المقيدة

كان التدفق الصافي لمعظم أقل البلدان نموا خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ إما سلبيا أو لم يتعد بضعة ملايين من الدولارات . ومع ذلك ، لعبت الشركات عبر الوطنية دورا هاما في عدد من أقل البلدان نموا وفي قطاعات معينة . ففي بنغلاديش ، تضطلع بقدر هام من الصناعات اللازمة للسوق المحلية ، مثل صناعة المواد الصيدلانية والسجائر والسلع الكهربائية ، فضلا عن الملابس الجاهزة الموجهة نحو التصدير . كما اضطلع باستثمارات أجنبية هامة في التعدين والموارد الطبيعية في عدد من أقل البلدان نموا ، من ذلك مثلا النحاس في بوتسوانا ، والبوكسيت في غينيا والنفط في جمهورية تنزانيا المتحدة .

واعتمد كثير من أقل البلدان نموا في الآونة الأخيرة سياسات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وتشمل التدابير عادة ، تعديلات سعر الصرف وسعر الفائدة ، ومراقبة الائتمان والميزانية ، واصلاح القطاع المالي ، وحوافز التصدير وتحرير التجارة والتسويق .

كما عمد كثير من أقل البلدان نموا الى تحرير قوانينها الاستثمارية لتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للشركات الأجنبية . وتشمل التدابير المتخذة في هذا الصدد: تبسيط اجراءات اصدار التصاريح والترتيبات المؤسسية لتوفير خدمات مجمعة للمستثمرين الأجانب ، وتخفيف قيود الملكية ، والاعفاءات الضريبية والاعفاء من سائر الضرائب والرسوم أو تخفيضها ، وازالة أو تخفيف القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج ؛ والقواعد والأحكام المتعلقة بتعيين الموظفين المحليين والأجانب والضمانات ضد مصادرة الملكية ؛ وضمانات التحكيم الدولي والمعاملة المنصفة والعادلة . وصدرت أيضا أحكام أكثر مؤاتاة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات معينة منها بوجه خاص قطاع الموارد الطبيعية .

على أنه لا يحتمل أن تكفي هذه التدابير ؛ ومن الضروري أن تتخذ البلدان الأم إجراءات تكميلية مثل الحوافز الضريبية ، وخدمات الاعلام والترويج الشنائية ، وصكوك الحماية (مثل معاهدات الاستثمار الشنائية ومخططات ضمان الاستثمارات) ، والتدابير التجارية .

ولا تزال أقل البلدان نموا تواجه عقبات كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وقد سبق التشديد على أن تكاليف العمل والأخطار القطرية تشكل عوامل حاسمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛ وتشير أحدث البحوث بقوة

إلى تأثر المستثمرين الأجانب أيضا بحجم السوق ، ونوعية الهياكل الأساسية ، ومستوى التصنيع وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة في الوقت الحاضر . ولا تتمتع أقل البلدان نموا بميزة تنافسية في معظم هذه المجالات .

فبالنظر مثلا إلى حجم السوق (وهو واحد من أهم العوامل لاتخاذ قرارات بشأن موقع الاستثمارات) ، يلاحظ أن الأسواق المحلية في الغالبية العظمى من أقل البلدان نموا أصغر من أن تجذب تدفقات كبيرة من الاستثمارات الخاصة . وعادة ما تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصادات الأصغر حجما على الانتاج الموجه للتصدير ، وهو الانتاج الذي تعوقه في كثير من أقل البلدان نموا قلة الموارد الطبيعية والبشرية (فيما يتعلق بالموارد الأخيرة ، ندرة القوة العاملة المثقفة والنقص الحاد في المهارات الادارية والمحاسبية والفنية المتقدمة) . وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية ، فإن المقارنة بين أقل البلدان نموا وكثير من البلدان النامية الأخرى من حيث توفر إمدادات الطاقة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل ليست في صالح أقل البلدان نمواً . ففي عام ١٩٨٩ ، لم يكن لدى أقل البلدان نموا سوى ٣ أجهزة هاتف لكل ١ ٠٠٠ فرد مقابل ٣٥ جهازا في البلدان النامية كمجموعة ؛ وكانت الطاقة الكهربائية المقامة فيها تبلغ ٣٣ كيلوواط لكل ١ ٠٠٠ فرد مقابل ١٦٧ كيلوواط في البلدان النامية كمجموعة . هذا علاوة على تأثر العديد من أقل البلدان نموا جغرافيا بكونها اقتصادات غير ساحلية أو جزرية وعجزها عن توفير ما تتطلبه الشركات الأجنبية من شبكات نقل رخيصة وفعالة مع بلدان أخرى . وربما تكون الهياكل المؤسسية أقل تقدما هي الأخرى ، مثلا فيما يتعلق بالخدمات المالية . أما فيما يتعلق بمستوى التصنيع ، فإن نسبة الصناعة تقل عن خمس الناتج المحلي الاجمالي لأقل البلدان نموا ، وهي نسبة تقل عن نصف نسبة البلدان النامية ككل .

ومع ان الأوضاع الاقتصادية والموارد المتوافرة والمؤشرات الأخرى التي تفضي إلى الاستثمارات الأجنبية أقل مؤاتاة بشكل عام في أقل البلدان نموا عنها في كثير من البلدان النامية الأخرى ، فإن ذلك لا يعني أن الفرص الاستثمارية غير قائمة فيها . وعلى الرغم من ذلك ، فإن استغلالها يتطلب جهودا خاصة لتهيئة الظروف الملائمة لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بما في ذلك الاجراءات المتضافرة التي يجب أن تتخذها أقل البلدان نموا والبلدان الأم والمنظمات الدولية .

المصدر: "دور الشركات عبر الوطنية في أقل البلدان نموا" ، مساهمة مقدمة من مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لأقل البلدان نموا (TD/B/AC.17/31/Add.21) و G. Pfeffermann and A. Madarassy, Trends in Private Investment in Developing Countries, 1992 Edition, IFC Discussion Paper No. 14, Washington D.C., 1992.

المساعدة الانمائية الرسمية: الاتجاهات الحديثة والحالة المرتقبة(٦)

المساعدة الانمائية الرسمية من المانحين في لجنة المساعدة الانمائية

الأداء الشامل: ارتفعت المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعة الانمائية إلى جميع البلدان النامية ، بما في ذلك المعونة التي تم توجيهها من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف ، من ٥٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٥٧ مليار دولار في عام ١٩٩١ ، مواصلة بذلك اتجاهها التصاعدي المطرد . وظلت المساعدة الانمائية الرسمية ، كنسبة من الناتج القومي الاجمالي للمانحين ، على مستوى العام السابق البالغ ٠,٣٣ في المائة ، وهي نسبة بقيت ثابتة بشكل ملحوظ طوال العقد الماضي . وفي اطار هذه الصورة العامة ، فإن الوضع المناقض وغير المرضي إلى حد بعيد لأقل البلدان نموا كمجموعة ، يشير خيبة الأمل ويشكل مسألة تثير القلق . فقد انخفضت نسبة المساعدة الانمائية الرسمية إلى الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٩١ عن مستوى العام السابق لكل من البلدان الـ ٤١ التي كانت تشكل مجموعة الأقل البلدان نموا وقت انعقاد مؤتمر باريس (من ٠,٠٨ في المائة إلى ٠,٠٧ في المائة) ومجموعة البلدان الـ ٤٧ الراهنة (من ٠,٠٩ في المائة إلى ٠,٠٨ في المائة) . وتفيد التقديرات المتاحة بأن خمسة بلدان مانحة في لجنة المساعدة الانمائية (استراليا ، والبرتغال ، وفنلندا ، ونيوزيلندا ، والنرويج) قد ضاعفت نسب مساعدتها الانمائية الرسمية إلى ناتجها القومي الاجمالي لصالح أقل البلدان نموا الـ ٤١ ؛ وأن ستة بلدان (استراليا ، والبرتغال ، والسويد ، وفنلندا ، والمملكة المتحدة ، والنرويج) قد فعلت ذلك لصالح أقل البلدان نموا الـ ٤٧ .

ويقاس أداء المانحين فيما يتعلق بأقل البلدان نموا بالمدفوعات الثنائية مقترنة بنسب ما يقدم من المساهمات من خلال الوكالات المتعددة الأطراف . ويعزى ضعف أداء لجنة المساعدة الانمائية في عام ١٩٩١ إلى انخفاض متماثل في كلا هذين المكونين رغم أن انخفاض نسبة الوكالات المتعددة الأطراف قد تعزى إلى توقيت تقديم المساهمات إلى وكالات محددة ولا تشير في حد ذاتها إلى اتجاه تنازلي في دعم أعضاء لجنة المساعدة الانمائية لأقل البلدان نموا من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف (انظر أدناه) . بل إن ما يثير القلق أكثر من ذلك هو الاتجاهات الأطول أجلا ، اذ أن أداء المعونة لم يواكب بالفعل تماما التقدم الاقتصادي الذي أحرزه أعضاء لجنة المساعدة الانمائية . فمعونتها إلى أقل البلدان نموا كنسبة من مجموع ناتجهم القومي الإجمالي قد انخفض منذ ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، حيث بلغ ٠,١٠ في المائة في المتوسط . هذا علاوة على أن نصيب أقل البلدان نموا من إجمالي المعونة المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الانمائية قد انخفض من ٣٩ في المائة في ذلك الوقت إلى ما يقدر بنسبة ٢٣ في المائة في عام ١٩٩١ .

وبعد ما كانت مدفوعات المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية من بلدان لجنة المساعدة الانمائية إلى أقل البلدان نموا الـ ٤٧ قد اتخذت بوضوح اتجاهاً تصاعدياً بالقيمة الإسمية (من ٥,٣ مليارات دولار في ١٩٨٥ إلى ٩,٣ مليارات دولار في ١٩٩٠) ، فقد انخفضت بنحو ٥ في المائة من المجموع (بل وحتى بالقيمة الحقيقية) . ومع ذلك ، ضاعف حوالي نصف عدد أعضاء لجنة المساعدة الانمائية معونتهم الثنائية إلى أقل البلدان نموا في ١٩٩١ ، ولكن هذه الزيادة قد تلاشت تماما بفعل هبوط مدفوعات عدد من كبار المانحين (لا سيما ايطاليا) . وعلى الجانب المتلقي ، تأثر عدد كبير من أقل البلدان نموا بفعل انخفاض المدفوعات الثنائية (انظر المرفق الاحصائي ، الجدولين ٣٠ و٣٤) .

وفيما يتعلق بوكالات المعونة المتعددة الأطراف التي تمولها أساسا بلدان لجنة المساعدة الانمائية ، تفيد المعلومات المتاحة (التي لم تستكمل بعد) بأن أداءها في عام ١٩٩١ ، من حيث مدفوعات المساعدة الانمائية الرسمية الفعلية ، كان أفضل من أداء المانحين الثنائيين ، ومن ثم ، يحتمل ألا يكون انخفاض أداء المعونة من قبل هؤلاء المانحين بوجه عام قد أسفر عن تناقص مناظر في صافي تدفق المساعدة الانمائية الرسمية من المانحين في لجنة المساعدة الانمائية خلال ذلك العام .

تنفيذ أهداف المعونة: تضمنت مجموعة أهداف المعونة المعتمدة في مؤتمر باريس هدف الـ ٠,٣ في المائة الجديد من الناتج القومي الاجمالي الذي يتعين تخصيصه كمعونة لأقل البلدان نموا ، ونصت على أنه ينبغي للمانحين الذين تعهدوا بالوفاء بهدف الـ ٠,١٥ في المائة الوارد في "برنامج العمل الجديد الكبير" ، والذين لم يستوفوه بعد ، أن يعجلوا الخطى لبلوغه ؛ وتعهدت بلدان أخرى مانحة بزيادة مساعدتها الانمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا بحيث يزداد مجموع مساعدتها إلى هذه البلدان ، زيادة كبيرة . وهذه الأهداف لا تنطبق ، مبدئيا ، إلا على البلدان الـ ٤١ التي كانت مدرجة في قائمة أقل البلدان نموا وقت انعقاد مؤتمر باريس .

وحققت ستة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية (البرتغال ، الدانمرك ، السويد ، فنلندا ، النرويج ، وهولندا) هدف الـ ٠,٣ في المائة في عام ١٩٩١ . وفعلت البرتغال ذلك للمرة الأولى ، بينما سبق أن حققت البلدان الأخرى الخمسة هذا الهدف في الثمانينات بل وحتى تجاوزته بكثير طوال العقد الماضي مثلما استمرت في فعله في عام ١٩٩١ . ولم يحقق أي من البلدان الاخرى الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية هدف الـ ٠,١٥ في المائة في عام ١٩٩١ بصدد مجموعة أقل البلدان نموا الـ ٤١ . وكانت ايطاليا وبلجيكا وفرنسا قد فعلت ذلك خلال بضعة أعوام في أوائل الثمانينات و/أو لاحقا ، ولكنها لم تواصل هذا الاداء في الأعوام الاخيرة من العقد (انظر المرفق الاحصائي ، الجدول ١٩) .

أداء البلدان فرادي: كان أداء المعونة الشامل من قبل جميع البلدان الشمالية الأربعة المشار إليها أعلاه وهولندا ممتازا ، حيث ركزت معونتها على البلدان النامية ذات الدخل المنخفض واتجهت نسبة كبيرة من هذه المعونة إلى أقل البلدان نموا . وفي عام ١٩٩١ ، ضاعفت السويد والنرويج كلتاهما دعمها الشامل لأقل البلدان نموا ورفعت نسبة معونتها لصالح هذه البلدان (بلغت في حالة النرويج رقما قياسيا نسبته ٠,٥٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي) . وحافظت الدانمرك وفنلندا أيضا على نسب معونة عالية . أما في حالة هولندا ، فقد تقلصت معونتها بشدة إلى أقل البلدان نموا وهبطت من ثم نسبة المعونة . ويحتمل أن يؤدي ركود الدخل القومي أو هبوطه والتخفيضات الأخيرة في ميزانيات المعونة ، على الأقل في الأجل القصير ، إلى إعاقة زيادة المعونة لأقل البلدان نموا من بعض هذه البلدان الخمسة على الأقل التي مثلت مجتمعة خُمس اجمالي المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا من أعضاء لجنة المساعدة الانمائية في عام ١٩٩١ .

وكبرى البلدان المانحة للمعونة لأقل البلدان نموا ، مقومة بالدولارات ، هي فرنسا (أكبر مانح على الاطلاق في الوقت الحاضر) وألمانيا واليابان والولايات المتحدة ، اذ أن معونة كل منها قد بلغت ما بين ١,٥ و٢ مليار دولار ومثلت معا أكثر من ٥٠ في المائة من اجمالي معونة لجنة المساعدة الانمائية إلى أقل البلدان نموا في عام ١٩٩١ . وكانت ايطاليا فيما مضى أيضا من أكبر المانحين ، ولكن معونتها إلى هذه البلدان قد خفضت تخفيضا حادا ، ومن هنا هبطت نسبة معونتها إلى ٠,٠٦ في المائة من الناتج القومي الاجمالي (دون متوسط لجنة المساعدة الانمائية) . وتراجعت أيضا نسبة المعونة المقدمة من البلدان الاربعة المتبقية من الناتج القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نموا وإن لم يكن بنفس الحدة . ونسبتا معونة اليابان والولايات المتحدة منخفضتان بشكل خاص مقارنة بمتوسط لجنة المساعدة الانمائية . وكانت ايطاليا وفرنسا قد أعلنتا في مؤتمر باريس عن تعهدهما بتحقيق هدف الـ ٠,٣ في المائة ، بينما أشارت اليابان إلى هدف الـ ٠,١٥ في المائة ، وأعلنت عزمها على مواصلة جهودها من أجل زيادة تدفقات المعونة إلى أقل البلدان نموا خلال التسعينات .

والزيادات الأخرى المتوقع حدوثها في صافي المساعدة الانمائية الرسمية إلى البلدان النامية من فرنسا واليابان انما تعني أن هذين البلدين يمكن أن يصبحا المصدرين الرئيسيين لزيادة المعونة لأقل البلدان نموا ، بشرط حماية مصالح هذه البلدان الأخيرة لدى تخصيص المعونة . وتفيد التوقعات بأن اليابان ستواصل زيادة المعونة إلى حد كبير خلال الأعوام القادمة ، بينما تبقى فرنسا متعهدة برفع نسبة معونتها الاجمالية من الناتج القومي الاجمالي إلى البلدان النامية إلى ٠,٧ في المائة . ولكن التوقعات المتعلقة بالمعونة من البلدان الأخرى في مجموعة المانحين

الرئيسيين هذه إلى أقل البلدان نموا ، فإنها تنطوي على ما يبدو على قدر أكبر من عدم التيقن . وتتوخى الخطة المتوسطة الأجل للميزانية الألمانية زيادات طفيفة فقط في اجمالي حجم معونتها في المستقبل القريب ، وان كانت ألمانيا قد تعهدت ببلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة .

وأفلحت المملكة المتحدة ، من بين البلدان الأخرى الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية ، في زيادة نسبة مساعدتها الانمائية الرسمية الى ناتجها القومي الاجمالي لصالح أقل البلدان نموا في عام ١٩٩١ . (اقتربت مساهمتها الآن من مليار دولار وأصبحت بذلك خامس أكبر مانح للمعونة لأقل البلدان نموا في عام ١٩٩١) . وارتفعت معونة استراليا هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا تعدى النسبة المتوسطة التي حددتها لجنة المساعدة الانمائية في عام ١٩٩١ . وظل أداء ايرلندا وكندا ونيوزيلندا بدون تغيير الى حد كبير ، بينما كان أداء سويسرا والنمسا أقل ايجابية مما كان عليه في عام ١٩٩٠ . وهبطت بشدة معونة بلجيكا ، بالقيمة الدولارية وكنسبة من ناتجها القومي الاجمالي على السواء ، بسبب تعليق تعاونها مع زائير أساسا . على أنها لا تزال ملتزمة بتحقيق هدف الـ ٠,١٥ في المائة في غضون فترة خمس سنوات .

وأصبحت اسبانيا والبرتغال عضوين جديدين في لجنة المساعدة الانمائية في نهاية عام ١٩٩١[٧] (وانضمت لكسمبرغ اليها في نهاية عام ١٩٩٢) . واتسع نطاق برنامجي المعونة المقدمة من اسبانيا والبرتغال على السواء الى حد كبير في الأعوام الأخيرة ، ويتوقع أن يستمر نموهما الى حد أبعد . وعلى حين ترد أقل البلدان نموا بوضوح ضمن شركاء البرتغال في التعاون ، فإن هذه البلدان لم تحصل حتى الآن إلا على جزء صغير نسبيا من مدفوعات اسبانيا من المساعدة الانمائية الرسمية التي تعتبر نسبتها في هذا الصدد إلى الناتج القومي الاجمالي واحدة من أدنى النسب بين البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية . وارتفعت نسبة البرتغال إلى ٠,٢٢ في المائة في عام ١٩٩١ ، بعد أن كانت ٠,١٦ في المائة في العام السابق ، وهي أعلى نسبة معونة مخصصة لأقل البلدان نموا بين جميع الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في برامج معونتها . (انظر أيضا الرسم البياني ٤) .

الرسم البياني ٤: صافي المساعدة الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا من بلدان لجنة المساعدة الانمائية ، ١٩٨١ و١٩٩١

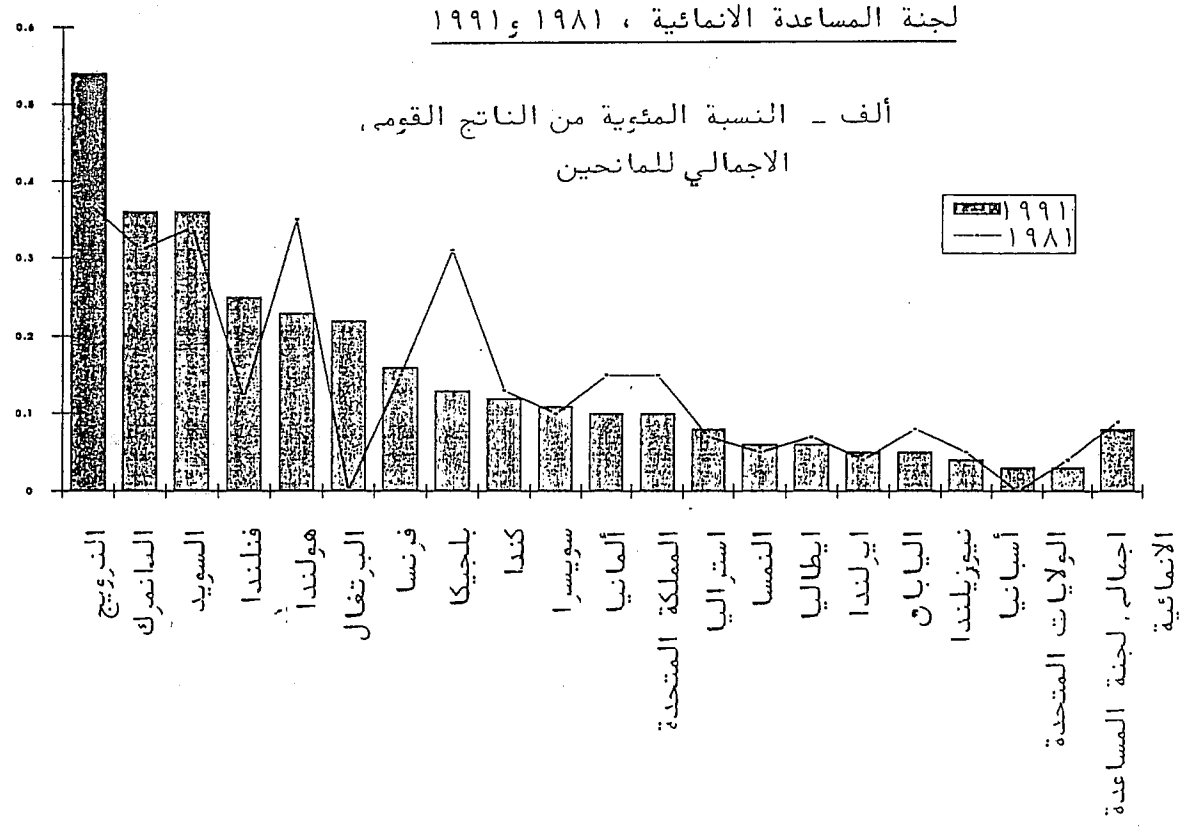

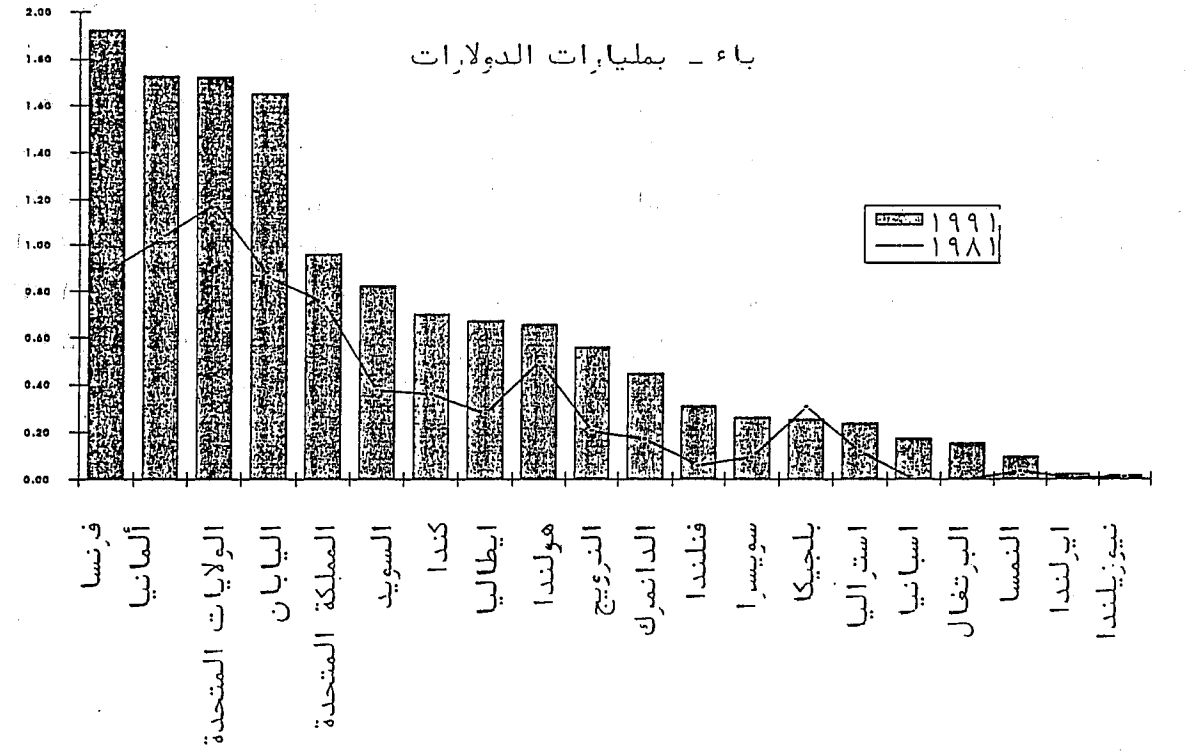

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان المانحة غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

تقلبت في السنوات الأخيرة معونة البلدان المانحة غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الى البلدان النامية وهي الآن في الاتجاه الهبوطي . وتفيد تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأنها هبطت بأكثر من النصف في عام ١٩٩١ . ويتفاوت أثرها على المعونة المقدمة الى أقل البلدان نموا بحسب المانح .

وبعدما هبط صافي مدفوعات المساعدة التساهلية الثنائية من البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط الى أقل البلدان نموا في ١٩٨٨-١٩٨٩ الى أدنى من ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، حدث انتعاش في ١٩٩٠-١٩٩١ بلغ مستوى ٥٠٠-٦٠٠ مليون دولار وظل سائدا في منتصف الثمانينات . وقدم الجزء الأكبر من المساعدة في ١٩٩٠-١٩٩١ من جانب بلدين مانحين هما الكويت (في ١٩٩٠) والمملكة العربية السعودية ، ووجه الى بضعة بلدان متلقية .

وقليلة هي المعلومات المتاحة عن معونة بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي السابق . ويبدو أن المساعدة الاقتصادية من بلدان اوروبا الوسطى والشرقية قد وصلت تقريبا الى نقطة النهاية . أما فيما يتعلق باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق الذي ظلت معونته لأفغانستان كبيرة على ما يبدو ، فتفيد التقديرات بأن المعونة الى اثيوبيا وكمبوديا واليمن قد خفضت الى حد كبير في عام ١٩٩١ .

وما ينبغي التشديد عليه هو أنه في حالة استمرار تحصيل مدفوعات خدمة الدين على الديون السابقة من أقل البلدان نموا وجفاف منابع التمويل الجديد من البلدان المانحة غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، قد تجد أقل البلدان نموا نفسها في المستقبل القريب في حالة تحويلات سلبية للموارد في اتجاه هذه البلدان المانحة كمجموعة . وفيما يتعلق بالبلدان المانحة للمعونة المتعددة الأطراف الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ككل ، فقد تحولت بالفعل المساعدة التساهلية الصافية الى أقل البلدان نموا الى مساعدة سلبية في عام ١٩٩١ . (قام بالفعل عدد من أقل البلدان نموا فرادى بدفع مبالغ أعلى من تلك التي كانت تتلقاها منذ عدة سنوات ، وفيما يتعلق بالمساعدة غير التساهلية من البلدان المانحة للمعونة المتعددة الأطراف الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط كمجموعة ، فقد بدأت التحويلات السلبية تحدث أساسا منذ عام ١٩٨٦) . وربما كان من شأن المبادرات التي اتخذها عدد من البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط في الآونة الأخيرة بشأن تخفيف عبء الدين ، مثل المملكة العربية السعودية ، أن يلطف هذا الوضع الى حد

ما . على أنه ما لم تتخذ تدابير تعويضية مماثلة لتخفيف عبء الدين ، يحتمل أن يحدث أيضا تدفق تمويلي صاف في اتجاه البلدان المانحة الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي السابق .

المساعدة الانمائية الرسمية المتعددة الأطراف

تمثل الوكالات المتعددة الأطراف قناة دعم رئيسية لأقل البلدان نموا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الانمائية ؛ وتفيد التقديرات بأن المعونة المتعددة الأطراف قد مثلت ، في عام ١٩٩١ ، نحو ٤٠ في المائة على الأقل من إجمالي مساعدتها الانمائية الرسمية . وتخصص هذه الوكالات نسبة عالية جدا من مواردها لأقل البلدان نموا بلغت مثلا في عام ١٩٩٠ أكثر من ٥٠ في المائة من نفقات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسة الانمائية الدولية وبرنامج الأغذية العالمي ، ونحو ٤٠ في المائة أو أكثر من نفقات العديد من الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . وهذه النسب أعلى بكثير من النسبة المتوسطة التي تحصل عليها أقل البلدان نموا من المعونة الثنائية التي تقدمها لجنة المساعدة الانمائية . وتمثل الشبابيك التساهلية في مصرف التنمية الافريقي ومصرف التنمية الآسيوي مصادر تمويل هامة هي الأخرى . وعلاوة على ذلك ، كانت أقل البلدان نموا من البلدان المستفيدة الرئيسية من مرفقي صندوق النقد الدولي التساهليين للتكيف الهيكلي والتكيف الهيكلي المعزز . ومن هنا فإنه لا غنى عن العمل على توسيع قاعدة موارد الوكالات فرادى بالقيمة الحقيقية ، خاصة تلك التي توجه أساسا نحو تلبية احتياجات أقل البلدان نموا ؛ اذ بدونه ، يمكن أن يتعرض مستوى الدعم الخارجي الشامل لهذه البلدان للخطر . وفي هذا الصدد ، لا بد من استرعاء الانتباه أيضا الى آثار القروض المتعددة الأطراف على خدمة الدين والحاجة الى الحفاظ على استمرار التدفق الصافي للموارد من المؤسسات المالية الدولية الى أقل البلدان نموا .

ومن التطورات الرئيسية التي حدثت في الآونة الأخيرة في هذا الصدد تخصيص نسبة ٥٥ في المائة من موارد أرقام التخطيط الارشادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح أقل البلدان نموا خلال دورة البرمجة الخامسة (١٩٩٣-١٩٩٦) ، والاتفاق على عملية تجديد الموارد الخامسة لصندوق التنمية الآسيوي (الشباك التساهلي في مصرف التنمية الآسيوي) التي تغطي الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ ، وقرار صندوق النقد الدولي بتمديد فترة اقراض مرفق التكيف الهيكلي المعزز لعام واحد حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ . ولعل من المهم حاليا أن يتم الاتفاق على ترتيب يخلف ، على الأجل الأطول ، مرفق التكيف الهيكلي المعزز ، يتيح استمرار إمكانيات الحصول على التمويل من صندوق النقد الدولي بشروط أيسر ، وذلك نظرا إلى محدودية قدرة أقل البلدان نموا على خدمة الدين . هذا علاوة على أن نتيجة المفاوضات المتعلقة بعملية التجديد

العاشرة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية لتغطي الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٣ الى حزيران/يونيه ١٩٩٦ ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأقل البلدان نموا: تم الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ على اعادة تجديد موارد المؤسسة الانمائية الدولية بمبلغ ١٣ مليار من حقوق السحب الخاصة (حوالي ١٨ مليار دولار) . والمؤسسة الانمائية الدولية هي أكبر مصدر وحيد للتمويل التساهلي المتعدد الأطراف لصالح أقل البلدان نموا ، إذ يمثل ما يربو على ثلث إجمالي معونتها المتعددة الأطراف في عام ١٩٩٠ (وأكثر بكثير من ١٠ في المائة من اجمالي مساعدتها الانمائية الرسمية ، التي تعتبر أكبر مصدر وحيد للتمويل التساهلي) .

الآفاق المرتقبة

أصبحت الآفاق التمويلية الشاملة أمام أقل البلدان نموا تتسم الآن بقدر أكبر من عدم اليقين مع ضعف الحالة الاقتصادية وقلة الاشارات بحدوث انتعاش مبكر في كبرى البلدان الصناعية (التي تتيح الآن تقريبا جميع تدفقات الموارد الخارجية لأقل البلدان نموا) ، والافتقار الى مصادر تمويلية بديلة لهذه البلدان في المستقبل القريب ، وزيادة التنافس على المعونة ، والقيود التي يحتمل أن تفرض على سبل حصول أقل البلدان نموا على المساعدة على صعيد السياسات العامة . وتمثل كفاية تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لدعم أداء أقل البلدان نموا وفعالية استخدام المعونة قضيتين حاسمتين تواجهان هذه البلدان وشركاءها في التنمية . ذلك أن اتجاه المعونة إلى الانخفاض نسبيا في عام ١٩٩١ ، وكذلك أداء فرادى البلدان ومجموعات البلدان المانحة المتناولة بالاستعراض أعلاه يعتمان الآفاق المرتقبة أمام أقل البلدان نموا في الأجل القصير . ويبدو أن المعونة المتعددة الأطراف قد خفضت الى حد ما من تراجع المعونة الثنائية في عام ١٩٩١ ، ولكن اذا ما وهن جهد المعونة المتعددة الأطراف في المستقبل ، فسوف تزداد حينئذ أسباب التشاؤم . وليس هناك ما يؤكد أن النمو السابق في حجم اجمالي معونة لجنة المساعدة الانمائية سيستمر ؛ اذ صرح رئيس لجنة المساعدة الانمائية في آخر تقرير سنوي له بأن هناك الآن خطرا حقيقيا بأن تهبط في المستقبل النسبة الكلية للمساعدة الانمائية الرسمية إلى الناتج القومي الاجمالي في لجنة المساعدة الانمائية بالنسبة لجميع البلدان النامية .

وفي هذه الحالة ، ينبغي للمانحين تأمين قاعدة موارد كافية للمؤسسات المتعددة الأطراف التي تلعب دورا رئيسيا في تمويل برامج التكيف والتنمية في أقل البلدان نموا ، والنظر في إرساء أولويات في برامج معونتهم الثنائية وتحديد مستويات المساعدة اللازمة لتنفيذ تعهداتهم تجاه أقل البلدان نموا بموجب برنامج العمل وذلك من أجل زيادة دعمهم الخارجي لهذه البلدان زيادة هامة وكبيرة خلال عقد التسعينات . وينبغي النظر أيضا في امكانية اتخاذ مبادرات اضافية محددة في إطار

السياسة العامة لصالح أقل البلدان نموا ، بما في ذلك تحديد الأهداف على الصعيد الوطني . وفي هذا الصدد ، يمكن أن تصبح زيادة تخفيف الدين مكونا هاما من تدابير الدعم الدولي لصالح أقل البلدان نموا وعنصرا رئيسيا لدعم التكيف الهيكلي وجهود الإصلاح على المستوى القطري .

وعلى أقل البلدان نموا ذاتها دور رئيسي يجب أن تلعبه لجذب هذا التمويل باعتماد برامج اقتصادية كلية وقطاعية تتيح الأساس للمداخلات المتوقعة من جانب المانحين . وتتمثل إحدى الصعوبات في عدم كفاية القدرات الوطنية في مجالات حاسمة مثل التخطيط الاقتصادي وإدارة المعونة ، وهي صعوبات متأصلة في معظم أقل البلدان نموا . وتضيف محاولة الاستجابة للاهتمامات الموضوعية الجديدة التي يشدد عليها كبار المانحين في الوقت الحاضر ، عندما يعتبرونها شروطا لمنح المعونة ، أعباء جديدة على عاتق حكومات أقل البلدان نموا المثقلة أصلا بالأعباء . هذا علاوة على أن عملية الاصلاح السياسي الجارية حاليا في كثير من أقل البلدان نموا تؤدي في حد ذاتها الى تأخير الشروع في برامج اقتصادية يمكن أن تكون بمثابة أساس لتعبئة الموارد في إطار الأفرقة الاستشارية وأفرقة المعونة وفي اجتماعات المائدة المستديرة . ولا ينبغي أن يسمح لهذه العوامل بأن توقف تدفقات المعونة لأقل البلدان نموا ، وأن تضعف مركزها في المنافسة على الموارد .

متطلبات وأولويات المعونة لأقل البلدان نموا في التسعينات: الحاجة الى وضع نهج استراتيجي

يحدد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا جدولا بالاصلاحات البعيدة المدى الواجب اجراؤها في هذه البلدان في التسعينات ، وهي عملية إصلاح شرع فيها بالفعل وجارية على قدم وساق في كثير منها ، وتبين الحاجة الى وضع نهج استراتيجي جديد للمساعدة الخارجية يركز على دعم سياسات أقل البلدان نموا وتحقيق تنميتها على نطاق واسع . وبالنظر الى المجالات الجديدة التي تم التشديد عليها في البرنامج (كما ترد مناقشة ذلك أدناه) ، ينبغي إعادة توجيه برامج المانحين الثنائين والمتعددي الأطراف بحيث تتعدى مجرد تنفيذ المشاريع التقليدية ومنح المساعدة التقنية . والأهم من ذلك هو ضرورة تقديم هذا الدعم في حينه كيما يتسنى تحقيق أداء فعال في مجال السياسة العامة وعدم تخلفه .

ولا تزال أقل البلدان نموا في حاجة الى المساعدة في بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية . وهي تحتاج ، علاوة على ذلك ، إلى دعم برامج اقتصادها الكلي ومساعدتها على تخفيف الصعوبات التي تواجهها مجموعات السكان الأكثر تضررا لدى تنفيذ

هذه البرامج . ويحتاج الأمر على الأرجح وضع نهج جديدة لمساندة أقل البلدان نموا على نحو كامل في مجالات رئيسية مثل تعبئة الموارد المحلية ، والتنمية البشرية ، وتخفيف الفقر والتنمية الواسعة النطاق . ووفقا لبرنامج العمل ، يمثل تقليل الفقر وبناء المؤسسات على أساس مبدأي الديمقراطية والعدالة دعامتين من دعائم السياسة الرئيسية التي يجب أن تبنى عليها الاستراتيجيات الوطنية لأقل البلدان نموا . ومع ذلك ، نادرا ما تصدت أشكال وطرائق المساعدة الانمائية الرسمية التقليدية لهذه الشواغل ؛ وعلى الرغم من أن المانحين كرسوا عناية كبيرة في الأعوام الماضية لإرساء المبادئ والممارسات في هذين المجالين فإن شكل استجابتهم لم يكتمل بعد . أما فيما يتعلق بالتعاون التقني ذاته ، فلا بد من زيادة توجيهه نحو بناء الطاقات الوطنية في أقل البلدان نموا على نحو ما ترد مناقشة ذلك في الفرع جيم أدناه .

ويناشد برنامج العمل حكومات أقل البلدان نموا زيادة تيسير وتشجيع ظهور المبادرات الخاصة وتوسيع دورها في جميع قطاعات الحياة الاقتصادية ؛ ويجب أن يتمثل هدف المانحين الأول في تقديم المساعدة في هذا الصدد .

ولاتزال الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان تدمر اقتصادات أقل البلدان نموا والمجتمعات ككل . ويواجه مجتمع المانحين الدولي تحديات رئيسية جديدة لمساعدة أقل البلدان نموا المعنية في التغلب على هذه الحالات ، وللمساعدة في التصدي للكوارث الوطنية والوقاية من كوارث البيئة ، وتوفير المساعدة المطلوبة في حالات الطوارئ ، والإسهام في حل المنازعات بالوسائل السياسية ودعم الانتقال من مرحلة الاغاثة إلى مرحلة التنمية .

وترد أدناه عناصر أخرى لنهج استراتيجي بشأن المساعدة الخارجية الواجب تقديمها إلى أقل البلدان نموا في التسعينات .

دعم السياسات الاقتصادية الكلية

شرع كثير من أقل البلدان نموا في تنفيذ برامج التكيف الهيكلي خلال النصف الاخير من الثمانينات . ومن الضروري تقديم دعم خارجي كاف للبلدان التي تقوم بإجراءات للتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي الكلي كيما يتسنى لأفراد شعبها أن يشعروا أيضا بفوائدها في حياتهم اليومية ، وبحيث تتواصل المساندة السياسية الداخلية لهذه البرامج .

ومع أنه في ظل الحالة الصعبة التي تمر بها حاليا أقل البلدان نمواً قد توجه إدارة الاقتصاد أساسا للتصدي للشواغل العاجلة ، فإنه يلزم إيلاء عناية أيضا

للأبعاد الأطول أجلا في البرامج الاقتصادية الكلية . وفي البلدان الشديدة الفقر مثل أقل البلدان نمواً ، يمكن أن يؤدي تخفيض نفقات تنمية القطاع العام إلى خفض مستوى الاستثمار الشامل(٨) . كما أن برامج التثبيت غير كافية ، ولا بد لتدابير الدعم التي تتخذ لصالح هذه البلدان أن تتناول مسألة تشجيع الاستثمارات من خلال تعزيز طاقة الحكومات على تنفيذ سياسات وبرامج تنميتها القطاعية ومن خلال أنشطة القطاع الخاص على السواء . واستنتج استعراض حديث لقروض التكيف أجراه البنك الدولي أن معظم البلدان ذات الدخل المنخفض القائمة بعملية التكيف ستظل تحتاج إلى دعم في هذا المجال خلال التسعينات ، غير أن هذا الدعم لن يكون مجديا إلا إذا تم التصدي للمشاكل الإنمائية الطويلة الأجل في آن واحد(٩) . والبرامج التي تتصدي لهذه المشاكل ستظل تحتاج الى دعم كبير من خلال قيام شركاء أقل البلدان نموا في التنمية بتمويل الاستثمار اللازم للمشاريع والقطاعات . وقد تكون المسألة مسألة انشاء هياكل بقدر ما هي مسألة تكيف هيكلي .

دعم تعبئة الموارد المحلية

ينبغي أيضا أن يشدد في برامج المعونة بدرجة أكبر على تقديم الدعم للجهود الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية في أقل البلدان نموا وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد . ويتقضي ذلك ، على مستوى تخطيط المشاريع وتنفيذها ، عناية متواصلة لفعالية التكاليف ، ومتطلبات الصيانة وآثار التكاليف المتكررة ، بما في ذلك زيادة استخدام التكنولوجيات القائمة على الموارد المحلية للحد من تكاليف الصيانة والإصلاح . كما يمكن أن يشمل ذلك ، على مستوى إعداد البرامج القطاعية والاستراتيجية النظر في إمكانية إنشاء آليات لتقاسم التكاليف وتعزيز الادارة المالية ومراقبة النفقات .

وينبغي للأنشطة المحددة التي تستهدف تعبئة الادخارات المحلية واستخدامها بفعالية في أقل البلدان نموا أن تحظى هي الأخرى بدعم على سبيل الأولوية . إذ من شأن تعزيز خدمات الاستشارة الخاصة (مثلا لصالح المؤسسات الصغيرة الحجم) وتعاونيات الادخار والائتمان أن يسهم في تحقيق هذا الهدف . وتوجد بالفعل أمثلة ناجحة تماما لمخططات تقوم بتوفير خدمات الإئتمان والادخار لصالح الفقراء . ويمكن تكرار هذه البرامج على نطاق أوسع في أقل البلدان نموا ؛ والى جانب توفير الدعم المالي اللازم ، يمكن للمانحين أيضا القيام بدور هام في استرعاء الانتباه الى الدروس المستفادة من هذا النوع من البرامج ، ونشرها والمساعدة في تنمية الخبرة التقنية اللازمة(١٠) . ويمكن أن يساعد توسيع نطاق التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية أيضا في تحقيق هدف تعزيز تعبئة الموارد المحلية بوجه عام .

دعم تعبئة الطاقات البشرية وتنميتها وتحقيق التنمية على نطاق واسع

من التحديات الرئيسية التي تواجه شركاء أقل البلدان نموا في التنمية المساعدة في وضع النهج الجديدة المطلوبة لتعزيز المشاركة في التنمية ، بما يعني إدماج الجميع رجالاً ونساءً على السواء في العملية ؛ وفي معاونة أقل البلدان نموا في إعداد وتطبيق سياسات فعالة في مجالات السكان ، والصحة ، والتعليم ، والتدريب ، والعمل . وينبغي للمانحين أن يستعرضوا امكانيات اتخاذ اجراءات داعمة تعزز ، في جملة أمور ، الاستجابة لاحتياجات السكان وتيسر المشاركة المحلية في تنفيذ الأنشطة الانمائية ؛ وتعزز اشتراك المرأة في عملية التنمية ؛ وتشجع الدور الانمائي ، وخاصة ذلك الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية المحلية . وينبغي إيلاء عناية خاصة لدعم الأنشطة الصغيرة الحجم ماليا وتقنيا باعتبار ذلك طريقة بالغة الفعالية تعود بالنفع على المجموعات ذات الدخل المنخفض وتسهم في تخفيف الفقر .

وينبغي أن تولى أولوية ، في سياق الخدمات الاجتماعية ، إلى توفير فرص التعليم الأساسي والتدريب المهني وتعزيز نوعيتهما وكفاءتهما . وبرزت في الآونة الأخيرة مسألة تعليم الفتيات والشابات بوصفها واحدة من أكثر الطرق فعالية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي مجال الصحة ، ينبغي إيلاء عناية خاصة للرعاية الصحية الأولية وتوفير الخدمات الصحية في المناطق الريفية وللمشاكل الآخذة في الظهور وبوجه خاص مشكلة "الإيدز" . وينبغي أخذ آثار تفشي هذا المرض على الاقتصاد والمجتمع ككل بمزيد من الاعتبار في استراتيجيتي التخطيط والتنمية .

ويمكن أن تؤخذ أيضاً جوانب التنمية الواسعة النطاق في الاعتبار لدى القيام بعملية التخطيط بالاشتراك بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية ، ولدى وضع برامج المعونة وتحديد المداخلات في قطاعات محددة . وكمثال على ذلك ، يمكن أن يعني هذا ، فيما يتعلق بالهياكل الأساسية الاقتصادية إيلاء الأولوية للمشاريع التي تلبي مباشرة الاحتياجات الاساسية للسكان المحليين ؛ واتباع نهج لا مركزية في التشييد والصيانة ، واستخدام العمالة المتاحة محليا والموارد المحلية الأخرى على نحو أفضل وتوفير مصدر مستديم ينطوي على إمكانات هامة لتوفير فرص العمل . وفي القطاع الصناعي وقطاع الخدمات ، أن تولى عناية خاصة لتنمية الصناعات الريفية ، والبرامج المحلية والحرفية والاحتياجات التدريبية للعاملين فيها .

كما يمثل تعزيز مبادرات الأعمال الخاصة جانباً من جوانب تعبئة الطاقات البشرية في أقل البلدان نموا ؛ وينبغي تقديم المساعدة المطلوبة لتهيئة بيئة تعين المؤسسات والقطاع الخاص وتوفر خدمات الدعم اللازمة لتعزيزهما . على أن متطلبات المساعدة تتعدى عملية وضع السياسات والأطر القانونية والمؤسسية الملائمة . فكما سبق ذكره أعلاه ، يحتمل أن يتطلب الأمر أيضا ضرورة توفير المساعدة الانمائية الرسمية على

نطاق واسع لانشاء الهياكل الاساسية وتنمية المهارات الادارية وتدريب القوة العاملة باعتبار كل ذلك شروطا اساسية لتعزيز القطاع الخاص وجذب استثمار المؤسسات الاجنبية .

دعم بناء القدرات

لقد أصبح من المسلم به الآن أن تعزيز قدرات أقل البلدان نموا ذاتها من حيث بناء المؤسسات وتنمية المهارات على السواء يمثل هدفا رئيسيا للتعاون التقني مع أقل البلدان نموا . كما أن الاحتفاظ بمهارات فنية وادارية يشكل هو الآخر جانبا هاما من جوانب هذه الاستراتيجية . هذا علاوة على أن تعزيز القاعدة العلمية والتكنولوجية في أقل البلدان نموا يشكل جزءا هاما من بناء قدراتها الوطنية . ونقطة التركيز الجديدة هذه يجب أن تنعكس انعكاساً تاماً في طرائق المعونة وأساليب التنفيذ . وهذا ينطوي ، فيما ينطوي ، على استخدام الخبرة الوطنية (بدلا من الخبراء الاستشاريين) حيثما أمكن ذلك ، وعلى اللجوء بانتظام إلى استخدام المهارات المحلية والمواد المحلية بوصف ذلك وسيلة من وسائل "التعلم بالعمل" في اطار التعاون التقني ، والتدريب الاداري والتدريب أثناء العمل ، وبذل جهود لتنمية القدرات الاستشارية والتقنية المحلية ، وتطوير الهياكل المؤسسية والتنظيمية ، ودعم اصلاح الخدمة المدنية الأساسية . وعلاوة على تعزيز الوكالات الحكومية المركزية وغيرها من المؤسسات الوطنية ، ينبغي دعم بناء القدرات أيضاً على مستوى المجتمعات (المناطق والدوائر) المحلية(١١) .

البيئة

تشمل قضية البيئة عدة قطاعات وتستدعي انتهاج نهج متكامل ومتعدد التخصصات وتعاوناً وثيقاً فيما بين المانحين . وينبغي منح أقل البلدان نموا دعماً في هذا المجال بحيث يتسنى لها الاستفادة من الموارد الاضافية التي يمكن أن تتوفر في أعقاب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وهذا يتطلب ، في جملة أمور ، ادماج الاعتبارات البيئية في البرامج الاقتصادية والانمائية الشاملة وايلاء أولوية عليا لمساعدة أقل البلدان نموا في اعداد خطط وطنية لاتخاذ اجراءات في مجال البيئة ، وتعزيز القدرات لادارة الموارد الطبيعية وتعيين المشاريع التي من شأنها أن تعزز الأهداف البيئية ، بما في ذلك تقييم أثر المشاريع على البيئة ، وإنشاء المؤسسات المناسبة ووضع التشريعات الملائمة وتعيين الممارسات القابلة للاستمرار في قطاعات مختلفة مثل الزراعة والصناعة والمستوطنات البشرية .

المساعدة في حالات الطوارئ والانتقال من مرحلة الاغاثة إلى مرحلة التنمية

يمكن أن يكون دعم الاستعداد لمواجهة حالات الكوارث والوقاية منها والإسهام في حل المنازعات بالوسائل السياسية من المجالات التي تتسم بفعالية خاصة لتدخل

المانحين ، وأن تسفر في نهاية الأمر عن اتاحة موارد اضافية لأنشطة التنمية . ومن المجالات ذات الصلة التي تتسم بأولوية الانتقال من مرحلة الاغاثة إلى مرحلة التنمية وتعزيز الأسس اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة اعتبارا من أولى مراحل حالة الطوارئ . ومن المرجح مثلا أن أقل البلدان نموا ستظل ، في ضوء الظروف الراهنة ، في حاجة إلى معونة غذائية لعدة أعوام قادمة . فما هي الطريقة التي يمكن أن يستخدم بها هذا المورد على أفضل وجه للمضي قدما في تحقيق تنميتها وعدم الاكتفاء بمجرد تقليل أثار الجفاف والمجاعة؟ من هذا المنظور ، ينبغي إيلاء الاعتبار دائما إلى الأنشطة التي تربط بين العمل والغذاء للحفاظ على المناطق الريفية والحراجة وحفظ التربة ، وتحسين طاقات التخزين وما شابهها من أنشطة وإدراجها حيثما أمكن ذلك في عمليات الاغاثة . وبالمثل ، تدعو الحاجة إلى ربط المعونة التي تقدم الى اللاجئين بأنشطة التنمية ، وتعيين الاحتياجات والأوضاع الإنمائية الأطول أجلا في أولى مراحل الجهود التي تبذل لاغاثة اللاجئين والبرامج التي توضع لاعادة توطينهم .

الاستجابة لسياسة المانحين والاشتراطات الناشئة

السياسات الراهنة تجاه أقل البلدان نموا

اتخذ كل من المانحين الثنائيين والمانحين المتعددي الاطراف بمبادرات محددة في مجال السياسة العامة لصالح أقل البلدان نموا . ولعل أفضل مثال يتعلق بالمانحين الثنائيين هو المعونة التي يقدمونها بشروط تساهلية خاصة ، وأكثرها في صورة منح . وفي حين أن عدداً من المانحين في لجنة المساعدة الانمائية قد نفذوا تقليديا برامج على أساس المنح فقط أو اتجه إلى هذا الاساس لصالح أقل البلدان نموا في أواخر السبعينات أو أوائل الثمانينات ، فإن بلداناً أخرى مانحة (مثل فرنسا) قد فعلت ذلك في آونة أحدث . وفي عام ١٩٩١ ، فإن عنصر المنحة في التعهدات بالمساعدة الانمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا من المانحين في لجنة المساعدة الانمائية كمجموعة ، بلغ نسبة عالية وصلت الى ٩٦ في المائة . وهذا القبول بمبدأ وجوب تقديم المعونة الى أقل البلدان نموا في شكل منح أو شبه منح قد اقترن "بالتكيف بشروط رجعية الأثر" على نحو ما تم النص عليه في قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) وبالغاء ديون المساعدة الانمائية الرسمية السابقة على نطاق واسع . واستفادت أقل البلدان نموا هي الأخرى ، الى حد ما ، من الأحكام الخاصة التي وردت في برامج المعونة ، منها على سبيل المثال ما يتعلق بتمويل التكاليف المحلية .

وإلى جانب ما سبق ، ويبدو أن عدداً قليلا من المانحين الثنائيين هو الذي أعد استراتيجيات خاصة لصالح أقل البلدان نموا . ويبدو أن البرامج السياسية تتحدد على الأرجح باهتمامات السياسة الشاملة لكل بلد مانح وممارساته في مجال المعونة ،

وتطبق على أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى سواء بسواء . وعلى خلاف ذلك ، اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسة تستهدف تعزيز قدرات أقل البلدان نموا على إدارة الاقتصاد وتنسيق المعونة بوصف ذلك نشاطا اساسيا في هذه البلدان ، وشرعت منظمة الصحة العالمية في تنفيذ مبادرة لتكثيف التعاون مع البلدان والشعوب التي في أشد الحاجة إلى ذلك . ويواصل أيضا عدد من الوكالات الأخرى المتعددة الأطراف تنفيذ برامج خاصة لصالح اقل البلدان نموا و/أو اتخذت مبادرات جديدة لصالحها في اعقاب مؤتمر باريس (١٢) .

اهتمامات السياسة الشاملة

إن أكثر تطور لافت للنظر حدث في السنوات الأخيرة بشأن اهتمامات السياسة الشاملة هو ربط تقديم المعونة بالاصلاح الاقتصادي والسياسي في البلدان المتلقية ، بما في ذلك الاتجاه إلى تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان . وهذه الصلة لم تبرز في عدد من البيانات الحديثة التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الانمائية بشأن السياسة العامة فقط ، وانما برزت أيضا على مستوى العلاقات مع فرادى البلدان المتلقية ، ويحتمل أن يزداد تأثيرها على مخصصات ومستويات المعونة الى أقل البلدان نموا في الأعوام القادمة (١٣) .

ومن الشروط التي تعتبر الآن شروطا اساسية لمنح المعونة وتخفيف عبء الدين قيام البلدان المتلقية باجراء الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي . ويشترط المانحون كذلك الآن اجراء الاصلاح السياسي ويشددون على اهتمامات اضافية مثل المشاركة على نطاق واسع في عملية التنمية ، واحترام حقوق الانسان ، وسلامة الحكم والمساءلة في إدارة الموارد العامة ، وتخفيف الفقر ، والبيئة والتنمية المستدامة .

ولا تملك أقل البلدان نموا ، على الأرجح ، ما يمكن غيرها من البلدان الأخرى من المهارات والموارد اللازمة للإستجابة لوصفات السياسة العامة المفضلة في هذه المجالات المختلفة التي تهم المانحين . ويخشى من فرض عبء أكثر من اللازم على عاتق حكومات هذه البلدان التي تتحمل مهمات ملحة بالفعل من حيث ادارة الاقتصاد الأساسية وتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي .

ومن القضايا الجوهرية ايضا ضرورة استمرار المعونة في حالات فشل الاداء ، سواء كان ذلك في ميدان اصلاح السياسة الاقتصادية ، أو الحكم ، أو المشاركة في التنمية أو في مجال حقوق الانسان . وكثيرا ما يرجئ المانحون الثنائيون التزامات أو مدفوعات المعونة إلى أن تبرم اتفاقات بشأن القروض أو إلى أن تفرج المؤسسات المالية الدولية عن شرائح بموجب هذه الترتيبات . وهذا يفضي إلى التساؤل عن

الكيفية التي ينبغي بها توقيت الدعم ليتسنى تحقيق أداء السياسة العامة وعدم تخلفه . وما هو مدى فعالية سحب المساعدة في تحقيق الإصلاح على المستوى الاقتصادي ومستوى الحكم على السواء ؛ وما هي البرامج الاختيارية التي تتضمن "تدابير ايجابية" والتي يمكن النظر فيها؟ وما هي آثار وقف برامج المعونة على السكان؟

ويتمثل جزء من هذا السؤال في معرفة أفضل طريقة يمكن بها مساعدة أقل البلدان نموا التي في مرحلة انتقال سياسي ، والديمقراطيات الجديدة والهشة في معظمها بين هذه البلدان . وكثير من أقل البلدان نموا التي شرعت في اجراء الاصلاح السياسي تقوم بتنفيذ برامج رئيسية للاصلاح الاقتصادي في آن واحد . وأهمية تقديم دعم كاف من جانب المانحين في ظل هذه الظروف ، كما أشار الى ذلك رئيس لجنة المساعدة الانمائية في تقريره السنوي لعام ١٩٩١ عندما صرح بأن "الجهود التي يبذلها المانحون لتيسير هذه العملية من خلال الدعم الاقتصادي والجهود الخاصة ... ستكون حاسمة لنجاح الاصلاح السياسي"(١٤) ، إنما تعتبر جوهرية إلى حد كبير لأقل البلدان نموا .

دعم برامج التكيف الهيكلي والقطاعي

أصبح تجميع جهود وموارد المانحين من السمات التي يتميز بها الآن شكل المساعدة التي تقدم لبرامج التكيف الهيكلي . ومن الأمثلة البارزة والناجحة على تعبئة الموارد وتنسيقها جماعياً لدعم برامج التكيف لصالح أقل البلدان نموا البرنامج الخاص لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض والمكبلة بالديون في افريقيا جنوب الصحراء ، الذي يشترك فيه ١٧ جهة مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ومن البلدان الـ ٣٦ التي يعني بها البرنامج في الوقت الحاضر هناك ٢٣ بلدا من أقل البلدان نموا(١٥) . وتعهد المانحون في برنامج المساعدة الخاص بتقديم مساعدة قدرها ٧,٣ مليار دولار تدفع فورا لتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج ١٩٩١ – ١٩٩٣ . ووعندما تضاف إليها التعهدات المدرجة في خطط البنك الدولي/المؤسسة الانمائية الدولية وصندوق النقد الدولي وسائر تدابير تخفيف الدين ، يمكن أن يبلغ إجمالي صفقة التمويل لهذه المرحلة مبلغا قدره ٣٠ مليار دولار . ويهتم البرنامج أيضا بتحسين نوعية المساعدة المقدمة وذلك بتحرير المعونة من القيود وبتبسيط وتنسيق اجراءات المانحين في مجالات الشراء والدفع .

ولدى المانحين الثنائيين مجموعة من وسائل المعونة من النوع المرتبط ببرامج ، يمكن استخدامها لدعم برامج التكيف الهيكلي والقطاعي ومساندة جهود الاصلاح في أقل البلدان نموا ، بما في ذلك دعم الميزانية العامة ، وبرامج دعم الواردات والمعونة السلعية والغذائية . وهم يعكفون الآن على زيادة تبسيط هذه البرامج من أجل تقديم الدعم لميزان المدفوعات والمساعدة على اجراء التكيف الهيكلي إلى أفقر البلدان (انظر النص المنفصل ٨ بشأن هذين المثالين) .

النص المنفصل ٨: الدعم الثنائي لجهود التكيف في أقل البلدان نموا

تتيح المساعدة الدانمركية لموزامبيق ولأوغندا (وهما من البلدان التي شملها مرفق التكيف الهيكلي) أمثلة عن الكيفية التي يجري بها تعديل برامج المعونة لدعم جهود التكيف الهيكلي . ففي موزامبيق ، علاوة على المساعدة الثنائية التي قدمتها الدانمرك لها في مجال السلع الأساسية ، فقد اشتركت الدانمرك في تمويل مخطط المؤسسة الانمائية الدولية العام لدعم الواردات . وخصصت اعتمادات أيضا للمساعدة في إعداد خطط قطاعية لمصايد الأسماك المحدودة الحجم وللتعليم الفني وذلك وفقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل الذي شرعت الحكومة في تنفيذه في عام ١٩٨٩ . وعلاوة على ذلك ، تم التعهد بتقديم موارد مالية للاشتراك في تمويل دراسة تقوم بها المؤسسة الانمائية الدولية عن قطاع المياه . ويعاد الآن تخصيص نسبة كبيرة من أموال المشروع للقطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة وتوفير المياه) من أجل دعم البعد الاجتماعي في برنامج الاصلاح الاقتصادي . وأطيلت فترات التعهدات بتقديم المساعدة ، كما تشمل جميع ميزانيات المشاريع التي تم إعدادها في القطاع الاجتماعي توفير التكاليف المحلية ، وعناصر تدريب كبيرة ودعما مؤسسيا للهياكل المحلية . وخفّض الدعم المقدم للصناعات التحويلية ووفّر أساسا بهدف المساعدة في خصخصة المؤسسات شبه الحكومية .

وفي أوغندا ، قررت الدانمرك أن تستخدم سنويا نسبة ٢٥ في المائة من مساعدتها لدعم ميزان المدفوعات . واتخذ ذلك أساساً شكل برامج دعم سلعي شتى تنفذ ثنائيا ، أو مثلا بالتعاون مع البنك الدولي ومصرف التنمية الافريقي . ومن المقرر أيضا توفير التمويل في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ لاستيراد الأسمنت من جمهورية تنزانيا المتحدة . وأعدّت أيضا عدة مشاريع ثنائية لدعم البرنامج الوطني لتخفيف الفقر وتغطية تكاليف التكيف الاجتماعي) .

المصدر: الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية ، المساعدة الإنمائية الدانمركية ١٩٩١/١٩٩٠ ، كوبنهاغن ، ١٩٩٣ .

وأصبحت قروض التكيف الهيكلي ، منذ اوائل الثمانينات ، سمة هامة للبرنامج الشامل للبنك الدولي لتقديم القروض لأقل البلدان نموا ، إذ بلغت نسبة قروض المؤسسة الانمائية الدولية إليها لأغراض التكيف ٤٦ في المائة خلال السنة المالية ١٩٩٣ . وتمت في هذه السنة الموافقة على عشر ائتمانات للتكيف الهيكلي بلغت ٧٠٠ مليون دولار لصالح ثمانية من أقل البلدان نموا ، بينما منحت ائتمانات للتكيف القطاعي بلغت ٤٥١ مليون دولارا لسبعة من أقل البلدان نموا لغرض إجراء الاصلاحات في قطاعات منها على سبيل المثال الزراعة والمؤسسات المالية والمؤسسات العامة ، وتنفيذ الخصخصة والاصلاح الصناعي .

وكانت أقل البلدان نموا من أولى البلدان المستفيدة أيضا من مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز وهما المرفقان التساهليان التابعان لصندوق النقد الدولي واللذان تم انشاؤهما خلال النصف الثاني من الثمانينات . وحتى منتصف عام ١٩٩٣ ، كان ٢٨ من أقل البلدان نموا قد استفاد من مرفق التكيف الهيكلي و١٣ منها أبرم اتفاقات مع الصندوق للاستفادة من مرفق التكيف الهيكلي المعزز . وبلغ إجمالي الاعتمادات لأقل البلدان نموا في إطار هذين المرفقين ما يربو على ملياري دولار . واتفقت أربعة من أقل البلدان نموا على ترتيبات جديدة خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٣ . على أن التمويل من مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز لم يسهم حتى الآن ، إجمالا ، في زيادة صافي تدفق الموارد الى هذه البلدان ، ذلك أن مدفوعات أقل البلدان نموا كمجموعة ، إلى الصندوق عن استخدامها السابق لمرافق صندوق النقد الدولي الأخرى فاقت التمويل الجديد في إطار مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز لأن مرفق التكيف الهيكلي قد أنشىء لأول مرة في عام ١٩٨٦ (انظر الجدول ١٤) .

الجدول ١٤: صافي مشتريات أقل البلدان نموا من صندوق النقد الدولي خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩١ ، والمبالغ المسحوبة في إطار مرفق التكيف الهيكلي التابع له(أ)

(بملايين حقوق السحب الخاصة)

السنة	اجمالي صافي المشتريات	منها: شريحة الإئتمان	مرفق التمويل الموسع	مرفق التمويل التعويضي	المبالغ المسحوبة في إطار مرفق التكيف الهيكلي(أ)
١٩٨١	١ ٠٢٥,٣	٣٢١,٨	٧١٤,٥	١٠٨,٦	-
١٩٨٢	٥٥٩,٦	٣٢٠,٠	- ٠,٩	٢٤٦,٩	-
١٩٨٣	٧٧١,٨	٤٧٧,٦	٢,٨	١٨٣,٤	-
١٩٨٤	١٧١,٩	٢٨٦,٣	- ٢٣,٩	- ١٠٦,٩	-
١٩٨٥	- ١٨,٨	٩٣,٦	- ٥١,٩	- ٥٩,٤	-
١٩٨٦	- ١٦٤,٣	١٤٤,٤	- ١٧٧,٤	- ١٠٢,٣	٤٥,٨
١٩٨٧	- ١٧٤,٠	- ١٠١,١	- ٨٦,٩	٩,٧	٣٣٦,٠
١٩٨٨	- ٢١٨,٠	- ١١٠,٠	- ٦٠,١	- ٤٧,٩	١٩٨,٠
١٩٨٩	- ٤٨٠,١	- ٣٢٦,٣	- ٥٤,٨	- ٩٩,٠	٣٠٦,٢
١٩٩٠	- ٤٧٠,٨	- ٦٦,٣	- ٣٠٤,٩	- ٩٨,٧	٢٢١,٩
١٩٩١	- ٣٠٧,٥	- ١٩٤,٨	- ٢١,١	- ٩١,٥	٣٩٣,٠

المصدر: ردود صندوق النقد الدولي على استبيانات الأونكتاد وصندوق النقد الدولي: الاحصاءات المالية الدولية (اعداد مختلفة) .

(أ) بما في ذلك مرفق التكيف الهيكلي المعزز .

نهج للتنمية الواسعة النطاق

برز إلى حد كبير مفهوم المشاركة في التنمية في عمل لجنة المساعدة الانمائية في الآونة الأخيرة . وهو يرتبط ارتباطاً كبيراً باهتمامات موضوعية أخرى للمانحين وبتوفير الدعم لجهود الاصلاح التي تبذلها البلدان النامية . وخلص اجتماع لجنة المساعدة الانمائية العالي المستوى الذي عقد في عام ١٩٩٠ إلى أن المشاركة في التنمية تتطلب استراتيجيات ونهجا تجمع بين "السياسات الاقتصادية الفعالة وسبل الوصول العادلة الى الخدمات الاجتماعية الاقتصادية الأساسية وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرارات المتعلقة بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية"(١٦) . وتتمثل القضايا الأساسية في كيفية تحديد الأهداف المتوخاة من تمويل المعونة لدعم الأهداف

المجسدة في هذا النهج دعما فعالا ، وتصميم البرامج والمشاريع ، وايجاد آليات ملائمة لإجراء الحوار بين الشركاء في التنمية ؛ باعتبار أن التنمية الواسعة النطاق لا يمكن أن تكون على الاطلاق تنمية موجهة من جانب المانحين .

وكثير من المانحين قد وضعوا برامج محددة في مجالات رئيسية مثل دعم أنشطة المنظمات غير الحكومية ، وزيادة تعزيز دور المرأة في التنمية ، وتشجيع القطاع الخاص . وتخفيف الفقر الذي برز في الآونة الأخيرة بوصفه موضوعا رئيسيا من مواضيع الاهتمام يرتبط هو الآخر ارتباطا وثيقا بهذه المجالات ، ويمكن أن يعتبر جزءا من جانب آخر من جوانب توسيع المشاركة الشعبية وتعبئة الطاقات البشرية . وتشمل أنشطة المعونة ذات الصلة بالحكم مساندة العمليات الانتخابية والمؤسسات السياسية التمثيلية ، وانشاء وسائل إعلام جديدة ومستقلة ، والمساعدة في النهوض بالأنظمة القانونية .

<u>التعاون مع المنظمات غير الحكومية</u>: يسعى كل من المانحين الثنائيين والمانحين المتعددي الأطراف إلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية في جهودهم للوصول إلى أفقر قطاعات السكان . واعتمدت عدة وكالات للمعونة الثنائية مبادىء توجيهية محددة بشأن هذا التعاون لتشجيع جوانب المشاركة في التنمية مثل المساعدة الموجهة نحو تخفيف الفقر ودعم المنظمات المحلية . وعلى سبيل المثال ، يجب أن تركز أنشطة المنظمات غير الحكومية على قطاعات السكان المعوزين كشرط للحصول على الدعم بموجب البرنامج الاسترالي للتعاون مع المنظمات غير الحكومية وأن تشجع وتيسر أيضا الجهود الذاتية للمجتمعات المحلية واعتمادها على ذاتها من خلال المشاركة المحلية في تحديد الأهداف والاستراتيجيات وفي تنفيذ الأنشطة وادارتها ؛ وأن تشجع المبادرات والحوافز لدى المجتمعات المحلية كي ما تكون مرتبطة بخطط الحكومة الانمائية وأن تستفيد منها ؛ وأن تتيح الموارد للجماعات المعوزة من أجل تهيئة فرص جديدة أمامها للاشتراك في تحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والبشري . وتؤكد المبادىء التوجيهية الدانماركية المتعلقة بنفس الموضوع على أهمية إنشاء المؤسسات المحلية ، وتشجع المنظمات غير الحكومية على ادراج العناصر اللازمة فيها لتعزيز قدرات شركائها المحليين في جميع مراحل التعاون في المشاريع .

وتضطلع وكالات المعونة المتعددة الأطراف أيضا بمجموعة من المساعدات في إطار المشاريع والمساعدات الفنية التي تشترك فيها المنظمات غير الحكومية . ومن أمثلة ذلك برنامج "الشركاء في التنمية" وهو البرنامج الذي يقوم برنامج الأمم المتحدة من خلاله بتشجيع المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية على تنفيذ أنشطة انمائية محلية في عدد من البلدان النامية تشمل ٢٣ من أقل البلدان نموا . وتمنح الهبات في

إطار هذا البرنامج (بحد أعلى لاقل البلدان نموا) إلى المنظمات غير الحكومية المعنية بمبادرات الجهود الذاتية على صعيد المجتمعات المحلية ، وأساسا الجهود المتصلة بالأنشطة المدرة للدخل والموجهة نحو تخفيف الفقر . وضاعف البنك الدولي جهود تعاونه مع المنظمات غير الحكومية الدولية مثل رابطات الكنائس ، والجمعيات المهنية ، والاتحادات الوطنية للمنظمات غير الحكومية وكذلك مع جماعات السكان المحليين (مثل رابطات مستخدمي المياه ، ورابطات المرأة ، ولجان وتعاونيات القرى) . واتخذ برنامج الأغذية العالمي تدابير في الآونة الأخيرة لزيادة الارتقاء بمستوى التعاون مع المنظمات غير الحكومية على المستوى القطري ؛ وعمد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى تطوير برنامجه للتعاون الموسع من أجل توفير اعتمادات أولية لتمكين المنظمات غير الحكومية التي تتوخى التجديد من تنمية إمكاناتها على نحو أكمل .

دعم مشاركة المرأة في التنمية: قام جميع الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية تقريبا بصياغة ولايات رسمية تتعلق بدور المرأة في التنمية ووضع ترتيبات تكفل إدراج هذه الاهتمامات في برامج معونتهم ، مثلا عن طريق اعتماد خطط عمل واستراتيجيات تنفيذية . ففي هولندا ، وضع برنامج رائد يولى عناية خاصة لتعزيز المؤسسات التي تعنى بتحقيق التنمية المستقلة للمرأة في البلدان النامية وتشجيع مشاركة المرأة المحلية بخبراتها في التنمية . وأصبح يتعين الآن تصنيف جميع المشاريع الالمانية للمعونة الثنائية منذ عام ١٩٩٠ وفقا لاثرها على المرأة . وتشجع الوكالات المتعددة الأطراف أيضا المشاريع المخصصة للمرأة وتولي عناية اكبر لقضايا الجنسين . وعلاوة على ذلك ، يتولى صندوق الأمم المتحدة للمرأة وضع نهج جديدة لمشاركة المرأة الكاملة على جميع المستويات في عملية التنمية ، وتوسيع نطاق انشطتها في أقل البلدان نموا . وشملت برامج الصندوق ٢٥ من أقل البلدان نموا في عام ١٩٩١ وأربعة بلدان أخرى في عام ١٩٩٢ . وارتفعت الموارد التي وجهت إلى أقل البلدان نموا بثلاثة أضعاف في السنوات الثلاث حتى عام ١٩٩١ حيث أنفق ما يزيد على مليار دولار خلال ذلك العام وأتيحت زيادة اخرى في عام ١٩٩٢ .

وكما في حالة التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمبادىء التوجيهية المتعلقة بها ، فإن استراتيجيات المانحين بشأن تعزيز دور المرأة في التنمية تستهدف البلدان النامية بوجه عام ولا ترد فيها أحكام معينة بشأن أقل البلدان نموا . ويمكن التساؤل عما إذا كانت تراعي بما فيه الكفاية الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها هذه البلدان بوجه خاص ، أو ما إذا كان يستصوب انتهاج نهج يتوخى فيها تحقيق أهداف أكثر تحديدا .

دعم قطاع الشركات: إن مسألة ما إذا كانت السياسات والبرامج العامة التي توضع لصالح البلدان النامية تراعي الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا إنما تتسم بأهمية خاصة فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص . ويتجه النظر الآن إلى تقليل أو تعليق مشاريع المعونة التقليدية للإنتاج الصناعي ، والتركيز على ما يمكن تسميته بيئة مشجعة للشركات وترتبط غالباً ببرامج التكيف الهيكلي أو تشكل جزءاً منها . ويمكن أن يأخذ ذلك شكل الدعم لوضع السياسات (مثلا سياسات الميزانية ، والاصلاح الضريبي) التي تفضي الى تنمية قطاع خاص دينامي وتعزيز إعادة تشكيل القطاع العام ، والخصخصة ، وتنمية القطاع المالي ، وتحسين البيئة التنظيمية لأغراض الأعمال التجارية .

وهناك عدد من الأدوات المحددة في البرامج الثنائية والمرافق المتعددة الأطراف على السواء التي تتيح دعما لتنمية القطاع الخاص . وأنشأ كثير من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية صناديق خاصة للتصنيع من أجل توجيه رأس المال والدراية الفنية إلى البلدان النامية . ومن بين البرامج المتعددة الأطراف ، قام البنك الدولي بوضع برنامج عمل خاص في عام ١٩٨٩ لصالح القطاع الخاص ، بينما تقوم مصارف التنمية الاقليمية بجهود نشطة هي الأخرى في هذا الميدان ، شملت هذه الأنشطة ، في جملة أمور ، منح الائتمان والقروض مباشرة إلى القطاع الخاص والاستثمار في أسهم رأس المال . ويتاح الدعم أيضا من خلال المؤسسة المالية الدولية ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف ومن خلال عدد من المرافق الأخرى . وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الانمائي شعبة خاصة لتنمية القطاع الخاص وهو شريك في كثير من المبادرات التي تتخذ لتعزيز الشركات ، مثلا في أفريقيا . ويشكل التعاون مع هذا القطاع أيضا جزءا متعاظما من برامج العديد من الوكالات المتخصصة والوكالات الأخرى في الأمم المتحدة .

ويقتضي الأمر دراسة مدى استفادة أقل البلدان نموا من هذه المبادرات المختلفة بمزيد من التعمق . ولعل بعضها يفيد بالفعل أقل البلدان نموا في المناطق المعنية مثل البرامج التي وضعت لصالح أفريقيا وكذلك (على الجانب الثنائي) البرامج المختلفة التي أتاحتها استراليا في منطقة جنوب المحيط الهادئ لتنمية القطاع الخاص . على أن الحال قد لا تكون كذلك في إطار بعض المبادرات الأخرى التي تشمل عدة بلدان في مختلف أنحاء العالم ، وبخاصة تلك التي تقوم على أساس نهج التعاون على مستوى الشركات (أو الذي تنجم فيه مقترحات التعاون أو يتوقع أن تنجم فيه عن القوى الفاعلة في القطاع الخاص) . وهذه الأسباب نفسها هي التي تفسر لماذا لا يتوقع تدفق الاستثمارات الأجنبية بسرعة (بما في ذلك قلة تطور الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية وندرة الطاقات الإدارية والتجارية) ومن هنا ، فهذه البلدان لا تتيح امكانيات مباشرة لمثل هذا التعاون .

اجتماعات الاستعراضات القطرية: التطورات الأخيرة

تم النص في برنامج عمل باريس على تعزيز عملية الاستعراض القطري من خلال الاجتماعات المنتظمة للفريق الاستشاري/الفريق المعني بالمعونة ومن خلال اجتماعات المائدة المستديرة بوصف ذلك الوسيلة الرئيسية لاجراء الحوار بشأن السياسة العامة وتنسيق المعونة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية ، وتعبئة الموارد لصالح برامج تنمية أقل البلدان نموا . واتخذت ستة عشر بلدا ترتيبات بشأن انعقاد الفريق الاستشاري أو الفريق المعني بالمعونة برعاية البنك الدولي(١٧) ، بينما اعتمدت جميع البلدان الأخرى عملية المائدة المستديرة ، مع قيام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بدور الوكالة الرائدة (انظر الجدول ١٥) . ومع ذلك ، لم تكن جميع هذه الترتيبات فعالة في نهاية الثمانينات ، ولم ترس العملية بعد على أساس منتظم في جميع أقل البلدان نموا . ومنذ أن اعتمد برنامج العمل ، أمكن ملاحظة أن أنشطة تنسيق المعونة قد تضاعفت إلى حد ما في أقل البلدان نموا بانعقاد اجتماعات أفرقة الاستعراض القطري بانتظام أكبر ، وبانضمام بلدان جديدة واعادة انضمام بلدان أخرى إلى العملية ، مع تركيز جديد على ربط هذه الترتيبات برسم وبرمجة السياسات الوطنية .

الجدول ١٥: اجتماعات الأفرقة الاستشارية والأفرقة المعنية بالمعونة واجتماعات المائدة المستديرة ، ١٩٨٥ ـ ١٩٩٣

البلد ونوع الاجتماع ترتيبات الأفرقة الاستشارية والأفرقة المعنية بالمعونة	تاريخ الاجتماع(أ)
بنغلاديش	سنويا
اثيوبيا	١٩٩٣
غينيا	١٩٨٧ ، ١٩٩٠
هايتي(ب)	١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٣
مدغشقر	١٩٨٦ ، ١٩٨٨
ملاوي	١٩٨٦ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٣
موريتانيا	١٩٨٥ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩
موزامبيق	١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٣
ميانمار	١٩٨٦
نيبال	١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٣
الصومال	١٩٨٥ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٠

الجدول ١٥ (تابع)

السودان	١٩٨٧ ، ١٩٨٨
أوغندا	١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢
زائير	١٩٨٦ ، ١٩٨٧
زامبيا	١٩٨٦ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢
ترتيبات المائدة المستديرة	
أفغانستان	لم تعقد اجتماعات
بنن	١٩٩٢
بوتان	١٩٨٦ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٢
بوركينا فاصو	١٩٩١
بوروندي	١٩٨٩ ، ١٩٩٢
الرأس الأخضر	١٩٨٦ ، ١٩٩٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٩٨٧ ، ١٩٩١
تشاد	١٩٨٥ ، ١٩٩٠
جزر القمر	١٩٩١
جيبوتي	لم تعقد اجتماعات

ترتيبات المائدة المستديرة (تابع)	تاريخ الاجتماع
غينيا الاستوائية	١٩٨٨
غامبيا	١٩٩٠ ، ١٩٩٢
غينيا بيساو	١٩٨٨
كريباتي	لم تعقد اجتماعات
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٩٨٦ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٢
ليسوتو	١٩٨٨
ليبريا	لم تعقد اجتماعات
ملديف	١٩٨٦ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١
مالي	١٩٨٥
النيجر	١٩٨٧
رواندا	١٩٩٢
ساموا	١٩٨٦ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٠
سان تومي وبرينسيبي	١٩٨٥ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٢
سيراليون	لم تعقد اجتماعات
جزر سليمان	١٩٨٨
توغو	١٩٨٥ ، ١٩٨٨
توفالو	١٩٩١
فانواتو	١٩٨٨
اليمن	١٩٩٢

المصدر: أمانة الأونكتاد ، استناداً إلى معلومات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي .

(أ) الاجتماعات التي عقدت منذ مؤتمر باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ يرد تحتها خط .

(ب) عضو الفريق الكاريبي للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية .

وخلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ إلى نهاية عام ١٩٩٢ ، عقدت اجتماعات الأفرقة الاستشارية والأفرقة المعنية بالمعونة واجتماعات المائدة المستديرة لصالح ٢٣ من أقل البلدان نموا . وكانت هذه هي المرة الأولى بالنسبة لعدد من هذه البلدان ، وبخاصة من ضمن البلدان الأفريقية التي اعتمدت عملية المائدة المستديرة التي عقدت فيها مثل هذه الاجتماعات منذ أوائل الثمانينات . ويجري الاعداد بنشاط لعقد اجتماعات اضافية . وظلت بوتسوانا ، المقرر اخراجها الآن من الفريق ، البلد الوحيد ضمن أقل البلدان نموا خارج عملية الاستعراض القطري خلال الثمانينات وأوائل التسعينات . وعقد مؤتمر وزاري بشأن إصلاح وتعمير كمبوديا في حزيران/يونيه ١٩٩٢ خارج نطاق الصيغة المعتادة للفريق الاستشاري/المائدة المستديرة ، وللاضطلاع بوظائف مماثلة إلى حد ما ، خاصة تعبئة الموارد .

واتخذت الوكالات الرائدة خطوات أخرى لتعزيز عملية الاستعراض . وأعد برنامج الأمم المتحدة الانمائي بوجه خاص اجراءات ومبادئ توجيهية منقحة لعملية المائدة المستديرة تؤكد على ضرورة زيادة المشاركة الوطنية في العملية بتعزيز الطاقات الوطنية لتحليل السياسة العامة وادارة الاقتصاد . كما أنها تلقي الضوء على ضرورة ربط العملية بمبادرات أخرى منها على سبيل المثال نهج البرنامج الذي يقوم بوضعه برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

وإذا كان قد أحرز تقدم في هذا المجال ، فلا بد من ايلاء النظر أيضا إلى الصعوبات التي يمكن أن يواجهها عدد من أقل البلدان نموا لدى وضع البرامج اللازمة واستيفاء شروط المانحين ، وإلى العوامل الأخرى التي تعوق العملية وتعوق إنشاء آليات للاستعراضات القطرية المنتظمة . وقد أصبح اعتماد برامج التكيف الهيكلي التي تم إقرارها دوليا شرطا أساسيا لاشتراك المانحين في اجتماعات الاستعراضات . على أن وضع وتنفيذ برامج معقدة للاصلاح الاقتصادي ، مشحونة بشروط تفرض على السياسة العامة وبكثير من التدابير البعيدة المدى والمترابطة في مجالات عديدة ، ومواصلة أداء السياسات العامة في ظل ظروف خارجية كثيرا ما تتسم بالسلبية ، إنما يفرض عبئا ثقيلا على القدرات المحدودة لأقل البلدان نموا في مجال الادارة الاقتصادية . هذا علاوة على أن عملية الاصلاح السياسي التي برزت في كثير من أقل البلدان نموا في أوائل التسعينات تعمل في حد ذاتها ، كما وردت الإشارة إلى ذلك أعلاه ، على تأخير أو زيادة تعقيد عملية تنفيذ البرامج الاقتصادية .

ولئن كانت نتائج عملية الاستعراضات القطرية اللاحقة لمؤتمر باريس لم تتضح بعد تماما ، فإن هذه الاجتماعات تتيح بالفعل فرصة للتركيز على الاحتياجات المالية لكل من أقل البلدان نموا . وهي تشكل عنصرا أساسيا لتعبئة الموارد لصالح أقل

البلدان نموا في التسعينات خاصة إذا ما نظر إليها في سياق جو زيادة التنافس على المعونة . ويتبغي لها أن تساعد أيضا في بذل جهود أكثر فعالية في مجال المعونة وذلك بتحديد الأولويات لحكومات أقل البلدان نموا بمزيد من الوضوح والإسهام في تعيين وسد الثغرات المالية في برامج التكيف وبرامج الاستثمار وزيادة إمكانية التنبؤ بمدى توافر الموارد على الأجل القصير إلى المتوسط .

ولا بد من بذل جهود أخرى لتحسين عملية الاستعراض القطري واجراءاتها . ذلك أن هناك تكاليف ادارية تتكبدها البلدان المتلقية ، ويمكن أن تمثل بوجه خاص عبئا ثقيلا على الادارات الصغيرة في أقل البلدان نموا التي تندر فيها المهارات الإدارية . واستيعاب الاجراءات المختلفة التي يتبعها عدد كبير من المانحين واستيفاء متطلباتها قد تكون مهمة شاقة . وبالمثل ، يستغرق اعداد الوثائق والاجتماعات وقتا طويلا ويقتضي موارد كبيرة من الموظفين . ويجب أن تكون عملية عقد الاجتماعات الاستعراضية مفيدة وأن تحقق فوائد صافية للحكومات . فتبسيط اجراءات المساعدة لتيسير ادارة المعونة والتعجيل بالمدفوعات وتكييف أشكال المعونة وبرمجتها بما يتيح المرونة اللازمة في الاستجابة لاحتياجات أقل البلدان نموا يجب أن تشكل جزءا من جهود تنسيق المعونة ، ومن شأن ذلك أن يعزز الفوائد التي تتحقق منها إلى أقل البلدان نموا علاوة على تعبئة الموارد التي يتم الاضطلاع بها في إطار أفرقة الاستعراض القطري .

وتدعو الحاجة أيضا إلى ربط جهود المعونة بتخفيف عبء الدين على نحو ما أوصي به في برنامج العمل . ومن شأن التعاون الوثيق بين أفرقة الاستعراض القطري ونادي باريس أن يؤمن تلبية الاحتياجات المالية(١٨) .

ومن المشجع أن عددا أكبر من أقل البلدان نموا يسعى الآن إلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها عملية الاستعراض القطري . وتمثل مواصلة هذا الاتجاه ومتابعة التزامات المعونة الواردة في برنامج العمل على هذا المستوى تحديا رئيسيا أمام شركاء أقل البلدان نموا في التنمية .

باء - الدين وخدمة الدين

مؤشرات المديونية الخارجية لأقل البلدان نموا

مجموع الدين القائم: ظل مجموع الدين الخارجي المستحق على أقل البلدان نموا في عام ١٩٩١ على نفس مستوى العام السابق البالغ حوالي ١١٣ مليار دولار بعد ما كان قد ارتفع إلى أكثر من الضعف خلال العقد الماضي وازداد بسرعة أكبر من مجموع

الدين المستحق على البلدان النامية ككل . وبدأت نسبة زيادة مجموع الدين تتباطأ بعد عام ١٩٨٧ قبل أن تستقر خلال ١٩٩٠ - ١٩٩١ (انظر الرسم البياني ٥) . ويمكن أن يعزى هذا الاتجاه إلى عدد من العوامل الهامة . أولا ، حدث في السنوات الأخيرة تحول رئيسي من جانب كبار المانحين لاتاحة المساعدة الانمائية الرسمية على أساس الهبة ؛ وثانيا ، ألغي قدر كبير من دين المساعدة الانمائية الرسمية واتخذت تدابير أخرى بموجب قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د - ٩) وفي اطار عمليات اعادة جدولة الدين في نادي باريس ؛ وثالثا ، اعتمدت أقل البلدان نموا ذاتها سياسة أكثر حظرا لدى التعاقد على الدين بشروط غير تساهلية .

ومع ذلك ، يمثل مجموع الدين المستحق على أقل البلدان نموا ، في مستواه الراهن (١٩٩٠ - ١٩٩١) ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع ناتجها المحلي الاجمالي (الرسم البياني ٥) ، وعبء الدين شديد بوجه خاص على بعض البلدان . وعليه ، تفيد أحدث البيانات المتاحة بأن مجموع الدين القائم يتعدى في ١٧ بلداً الناتج المحلي الاجمالي (ويبلغ في حوالي الثلث منها أكثر من ضعف الناتج المحلي الاجمالي (انظر المرفق الاحصائي ، الجدول ٣٢) .

<u>هيكل الدين</u>: إن أكثر من ٩٠ في المائة من دين أقل البلدان نموا طويل الأجل (انظر الجدول ١٦) ؛ منه حوالي الثلثين في شكل دين تساهلي . وأكثر من ثلث مجموع الدين الطويل الأجل على أقل البلدان نموا ، وما يقرب من نصف دينها التساهلي الطويل الأجل مستحق للوكالات المتعددة الأطراف . وتبلغ نسبة الدين الطويل الأجل المستحق لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٣١ في المائة ، والمستحق لبلدان أخرى (أساسا بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي السابق والبلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط) حوالي ٣٠ في المائة (انظر الرسم البياني ٥) .

ولا يزال الدين المستحق لبلدان مجلس التعاضد الاقتصادي السابق (وأساسا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق) . يمثل حوالي خُمس إجمالي دين أقل البلدان نموا وهو أساسا على ستة بلدان عالية المديونية ازاء هذه البلدان الدائنة: اثيوبيا (٩,٤ مليار دولار) ، أفغانستان (٧,٤ مليار دولار) ، اليمن (٢,٩ مليار دولار) ، موزامبيق (١,٤ مليار دولار) ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (١,٣ مليار دولار) ، وكمبوديا (١,٣ مليار دولار) .

وتبلغ نسبة ما للأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط من مجموع الدين الطويل الأجل على أقل البلدان نموا ٦ في المائة فقط ، علما بأن أكبر دائنين بينهم هما المملكة العربية السعودية والكويت . وأكبر البلدان المدينة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط هي السودان (٢,٤ مليار دولار) ، وموريتانيا (٠,٧ مليار دولار) واليمن (٠,٧ مليار دولار) .

الرسم البياني ٥: الدين الخارجي على أقل البلدان نموا ، ١٩٨٢-١٩٩١

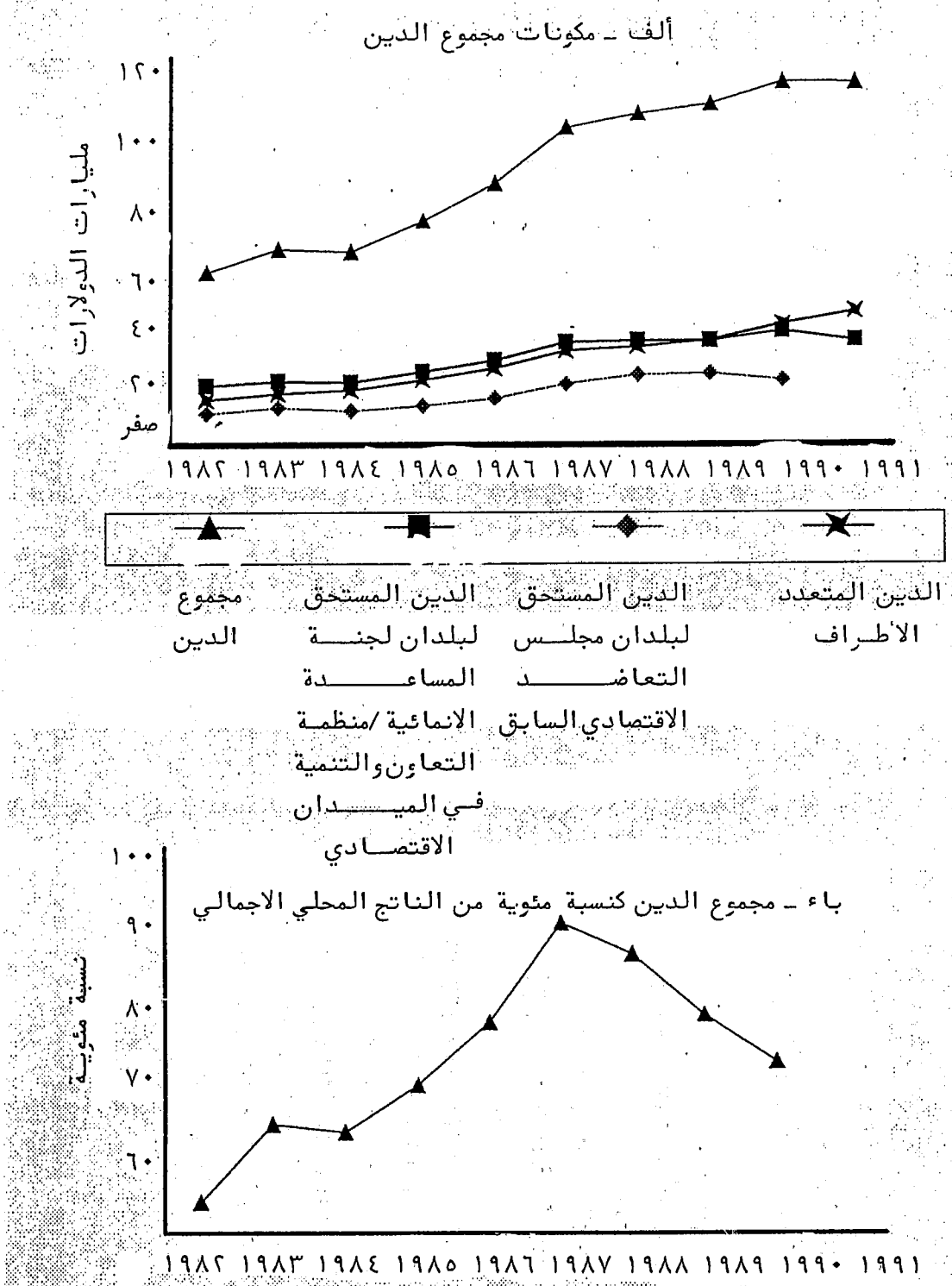

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

الجدول ١٦: مجموع دين ومجموع خدمة دين أقل البلدان نمواً

(مليارات الدولارات)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١ (أ) (في المائة)
					الديـن						
١ ـ مجموع الدين الطويل الأجل	٤٩,٧	٥٥,٨	٥٥,٢	٦٣,٨	٧٤,٢	٩٠,٣	٩٥,١	٩٧,٤	١٠٣,٢	١٠٢,٧	٩١,٤
ألف ـ تساهلي منه:	٢٦,٢	٢٨,٩	٣٠,٨	٣٦,٥	٤٣,٢	٥٤,٧	٦٠,٠	٦٤,١	٦٧,٨	ـ	ـ
ـ بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٦,٦	٦,٩	٧,٧	٩,٧	١٢,١	١٥,٩	١٧,٢	١٧,٧	١٩,٤	١٧,١	١٥,٢
ـ الوكالات المتعددة الأطراف	٨,٨	١٠,١	١١,٤	١٣,٦	١٦,٥	٢٠,٨	٢٢,٩	٢٥,٧	٣٠,٧	ـ	ـ
باء ـ غير تساهلي منه:	٢٣,٥	٢٦,٩	٢٤,٤	٢٧,٣	٣١,٠	٣٥,٦	٣٥,٠	٣٣,٣	٣٥,٣	ـ	ـ
ـ ائتمانات التصدير	٨,٣	٩,٨	٨,٦	١٠,٠	١١,٢	١٣,٠	١١,٨	١١,٧	١٢,٩	١٢,٤	١١,٠
ـ الوكالات المتعددة الأطراف	٥,١	٥,٦	٥,٥	٦,٥	٧,٢	٨,٣	٧,٦	٦,٨	٦,٧	ـ	ـ
٢ ـ مجموع الدين القصير الأجل	٣,٩	٤,٩	٤,٦	٥,٧	٦,٩	٨,٠	٧,٦	٨,٤	٩,٥	٩,٧	٨,٦
مجموع الدين الخارجي	٥٣,٦	٦٠,٧	٥٩,٨	٦٩,٥	٨١,١	٩٨,٣	١٠٢,٧	١٠٥,٧	١١٢,٦	١١٢,٤	١٠٠,٠
منه:											
استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي	٤,٣	٤,٧	٤,٥	٤,٩	٥,١	٦,٠	٥,٥	٥,٠	٥,١	٥,٢	٤,٦
					خدمة الدين						
١ ـ مجموع الدين الطويل الأجل	٢,٨	٣,١	٣,٦	٣,٨	٤,٩	٤,٤	٤,٦	٥,٢	٤,٦	٤,٤	٩٣,٦
ألف ـ تساهلي منه:	٠,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٩	١,٤	١,٤	١,٦	١,٦	١,٤	ـ	ـ
ـ بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٦	١٢,٨
ـ الوكالات المتعددة الأطراف	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	ـ	ـ

الجدول ١٦ (تابع)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١(أ)
	خدمة الدين										(في المائة)
١ - مجموع الدين الطويل الأجل (تابع)											
باء - غير تساهلي منه:	٢,٢	٢,٥	٢,٨	٢,٩	٣,٤	٣,٠	٣,٠	٣,٦	٣,٢	-	-
- ائتمانات التصدير	٠,٩	١,٠	١,٠	١,١	١,٣	١,٢	١,١	١,٢	١,٣	١,٢	٢٥,٥
- الوكالات المتعددة الأطراف	٠,٨	٠,٨	١,٠	١,٠	١,٥	١,٣	١,١	١,٣	١,٢	-	-
٢ - مجموع الدين القصير الأجل	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٦,٤
مجموع خدمة الدين(ب)	٣,٣	٣,٦	٤,١	٤,٢	٥,٣	٤,٨	٥,٢	٥,٧	٥,٠	٤,٧	١٠٠,٠
المتاح منه:											
استخدام الائتمان المتاح من صندوق النقد الدولي	٠,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٨	١,٣	١,٠	٠,٨	١,١	٠,٨	٠,٦	١٢,٨

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى معلومات من أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ملاحظة: تشمل الأرقام المتعلقة بمجموع الدين ومجموع خدمة الدين على الدين الطويل الأجل والدين القصير الأجل على السواء وكذلك استخدام الائتمان المتاح من صندوق النقد الدولي.

(أ) النسبة المئوية من مجموع الدين أو مجموع خدمة الدين.

وفيما يتعلق بالدين التساهلي المتعدد الأطراف ، فإن المؤسسة الانمائية الدولية هي أكبر مؤسسة دائنة (حوالي ثلثي المجموع) ، يليها مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الافريقي . وارتفع الدين التساهلي إلى المصادر المتعددة الأطراف طوال عقد الثمانينات ، علما بأن الزيادة كانت حادة بوجه خاص منذ عام ١٩٨٨ وانها استمرت في التسعينات . على أن نسبة الدين غير التساهلي إلى مجموع الدين المتعدد الأطراف قد انخفضت من ٣٩ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٩٠ .

وأكثر من نصف الدين التساهلي الثنائي على أقل البلدان نموا ناتج عن التزامات تجاه بلدان لجنة المساعدة الانمائية . واليابان أكبر بلد دائن على الاطلاق في لجنة المساعدة الانمائية إذ أن له الخمس من مجموع الدين التساهلي الثنائي ، تليه الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وايطاليا (يقوم عدد من هذه البلدان الآن بعملية الغاء واسعة النطاق للدين لم تنعكس بعد في الأرقام المتعلقة بمجموع الدين القائم) . وتمثل البلدان الاخرى الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية مجتمعة أقل من ٥ في المائة (انظر المرفق الاحصائي ، الجدولين ٢٩ و٣٠) . وأكبر البلدان المدينة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من بين أقل البلدان نموا ، التي تتراوح ديونها من أكثر من مليار دولار إلى حوالي ٧ مليارات دولار ، هي زائير ، وبنغلاديش ، والسودان ، وميانمار ، وزامبيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، ومدغشقر وموزامبيق .

ولا يزال مجموع الدين الطويل الأجل وغير التساهلي المستحق على أقل البلدان نموا يمثل مكونا هاما من مكونات دينها الشامل ، وإن كانت نسبته قد انخفضت باطراد . وكان حوالي ٣٥,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ، أي أقل نوعا ما من ثلث مجموع الدين على أقل البلدان نموا ، وتعود نسبة ٤٥ في المائة تقريبا من هذا المبلغ إلى الدائنين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، أساسا في شكل ائتمانات رسمية أو ائتمانات مضمونة رسميا (١٢,٩ مليار دولار) وفي شكل قروض من الأسواق المالية (٢,٨ مليار دولار) . وتبلغ القروض غير التساهلية من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر من ثلث الدين غير التساهلي الشامل على أقل البلدان نموا . وتتخذ ثلاثة أرباع الدين المتعدد الأطراف غير التساهلي دين شكل ائتمانات من صندوق النقد الدولي (انظر الجدول ١٦) .

خدمة الدين: بلغ مجموع مدفوعات أقل البلدان نموا لخدمة الدين ٤,٧ مليارات دولار في عام ١٩٩١ محققاً بذلك انخفاضا من ٥ مليارات دولار في عام ١٩٩٠ و٥,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٩ .

ونتيجة لذلك ، انخفضت نسبة خدمة الدين الى صادرات أقل البلدان نموا ككل من ٣٩ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٠ وإلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩١ ، وكانت هذه النسبة الأخيرة أدنى مستوى سُجل في سبعة أعوام (انظر الرسم البياني ٦) . وكانت المدفوعات المقرر سدادها أعلى بكثير عن تلك التي دُفعت بالفعل . وعجزت أقل البلدان نموا عن الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية لأن عدداً كبيرا منها بلغ ٣٠ بلدا كانت عليها متأخرات للدائنين الأجانب في عام ١٩٩١ . وأكثر ما يلفت النظر هو أن جميع هذه البلدان ، ما عدا بلدا واحدا ، في حالة تخلف مستمرة عن السداد منذ بضعة أعوام . واعاقت المتأخرات سبل حصولها على التمويل الجديد . ولجأ عدد من هذه البلدان المستحقة عليها متأخرات إلى إعادة جدولة دينها بهدف تحسين ميزان مدفوعاتها ومراكز احتياطياتها .

واتسم تشكيل مدفوعات خدمة دين أقل البلدان نموا في الأعوام الاخيرة بالخصائص التالية (انظر الرسم البياني ٦) . أولا ، تمثل مدفوعات خدمة الدين بشروط طويلة الأجل وغير تساهلية حوالي ثلثي مجموع مدفوعات خدمة الدين . وثانيا ، لا تزال أكبر الأنصبة في إجمالي خدمة الدين هي أنصبة الدائنين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالات المتعددة الأطراف . ومن المدفوعات الشاملة لخدمة الدين إلى الدائنين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (اقل نوعا ما من نصف إجمالي مدفوعات خدمة الدين) ، توجه حوالي ثلاثة أرباع هذه المدفوعات لخدمة الدين غير التساهلي . وبالمثل ، يمثل الدين غير التساهلي نحو ٧٠ في المائة من مدفوعات خدمة الدين المسددة للوكالات المتعددة الأطراف ، منها أكثر من الثلث للوكالات التابعة لصندوق النقد الدولي . وعلى عكس ذلك ، ورغم الارتفاع النسبي لنصيب الدائنين الثنائيين غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من مجموع الدين على أقل البلدان نموا ، لا تبلغ مدفوعات خدمة نصيبهم سوى ٩ في المائة من مجموع مدفوعات خدمة الدين .

وتختلف أسباب التغير في مدفوعات خدمة الدين من بلد إلى آخر . وارتبطت الزيادات ، إجمالا ، بزيادة خدمة التزامات الدين المتعدد الأطراف . على أن إجمالي مدفوعات خدمة الدين قد انخفض من خلال تخفيف عبء الدين أساساً ، وفي حالات معينة ، من خلال إجراء اتخذه المدين من طرف واحد بسبب عجزه عن الوفاء بالتزاماته . (في عام ١٩٩٠ مثلا ، لم تدفع السودان شيئا لخدمة دينها المستحق لدائنين غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وخفضت مدفوعاتها إلى المصادر المتعددة الأطراف بحوالي الثلثين) .

الرسم البياني ٦: مدفوعات خدمة دين أقل البلدان نموا ، ١٩٨٢-١٩٩١

ألف - مدفوعات خدمة الدين بحسب نوع الدين

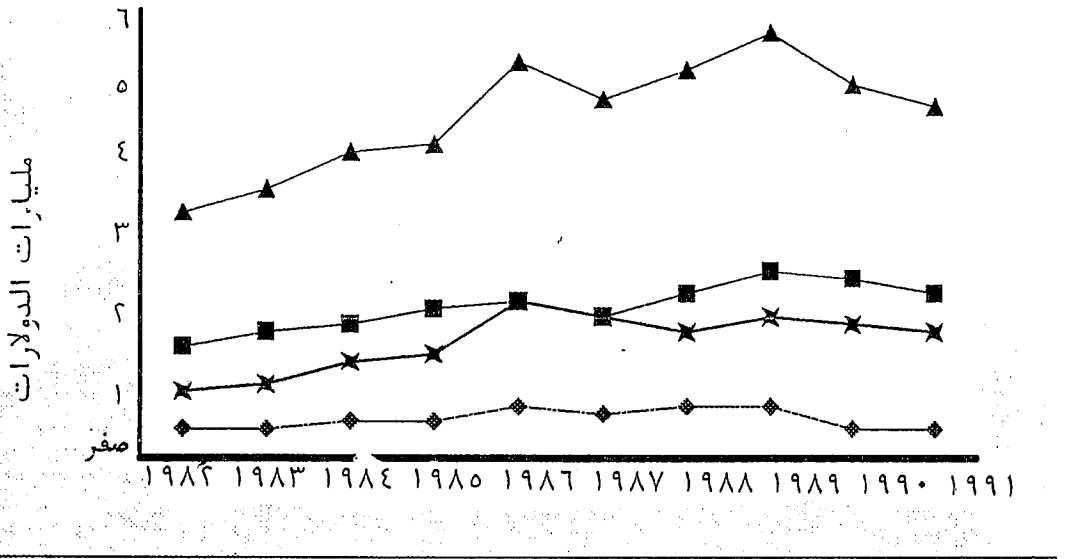

باء - خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات

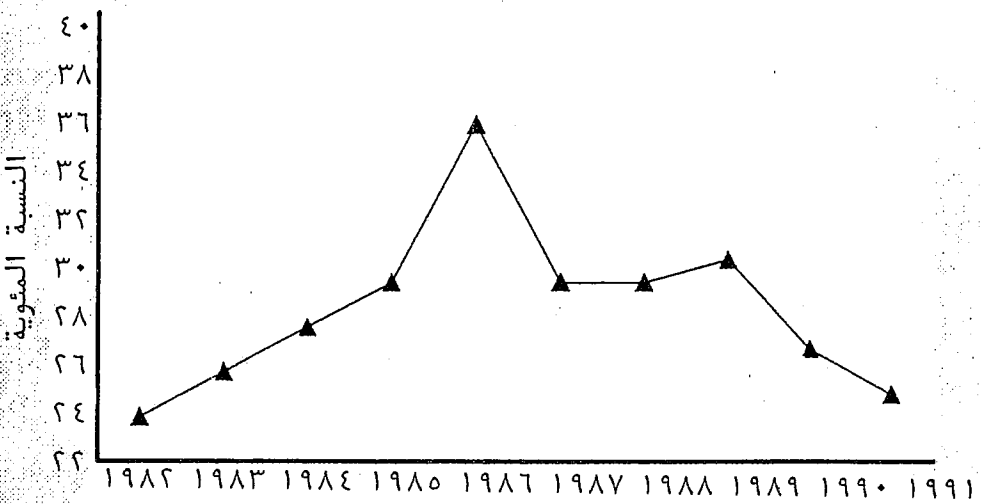

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

المخططات الراهنة لتخفيف عبء الدين

سبقت الاشارة إلى أن أقل البلدان نموا ظلت تستفيد من عدد من تدابير ومبادرات تخفيف عبء الدين ، يمكن تصنيفها في إطار ثلاث مجموعات عامة ، على نحو ما ترد مناقشة ذلك أدناه .

التدابير الرسمية الثنائية: كانت التدابير التي اتخذت بصدد المساعدة الإنمائية الرسمية تمشيا مع قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (دإ - ٩) من المصادر الرئيسية لتخفيف عبء الدين المستحق على أقل البلدان نموا . وتنفذ الآن تدابير التكيف بأثر رجعي ، التي أخذت أساسا شكل الاعفاء من قروض لجنة المساعدة الإنمائية التي سبق تقديمها ومنح معونة جديدة في شكل هبات ، في إطار سياسات عامة سبق أن اعتمدها عدد من المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية ، وكذلك في إطار برامج أحدث لإلغاء الدين . وحصلت جميع أقل البلدان نموا تقريبا على تخفيف لعبء الدين بموجب هذه التدابير التي اتخذتها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية (قُدر مجموعها بمبلغ ٤,٣ مليار دولار في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٩) .

وأعلنت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن مبادرات أخرى اتخذت لتخفيف عبء الدين وتقوم بتنفيذها في الوقت الحاضر ، منها على وجه الخصوص فرنسا وايطاليا وبلجيكا والمانيا . وتلغي فرنسا حاليا الدين الثنائي المستحق لها من أقل البلدان نموا في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية ، بينما أسقطت المانيا منذ عام ١٩٨٩ الدين المستحق لها بمقدار حوالي ١,٥ مليار دولار . وشرعت الولايات المتحدة هي الأخرى في تنفيذ برامج للإعفاء من الدين منذ عام ١٩٨٩ وقامت في الآونة الأخيرة بتوسيعها لتشمل عددا إضافيا من أقل البلدان نموا (مثلا بنغلاديش وزامبيا وموزامبيق) التي لم تكن ضمن البلدان المستفيدة في البداية ، ولتغطي أيضا فئات جديدة من الدين التساهلي (لا سيما دين المساعدة الغذائية) . وخلال السنة المالية ١٩٩١ ، صدر تفويض بإلغاء ديون بمبلغ ٧٧٤ مليون دولار في إطار هذه البرامج لصالح ١٢ من أقل البلدان نموا . وتشير تقديرات أمانة الأونكتاد إلى أن الاعفاءات التي منحها الدائنون في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ عام ١٩٨٩ لتخفيف الدين المستحق في اطار المساعدة الإنمائية الرسمية ، بما في ذلك تلك التي تنفذ حاليا ، قد أسفرت عن زيادة تخفيف عبء الدين المستحق على أقل البلدان نموا بما يتراوح بين ٥ و٦ مليارات من الدولارات .

وكانت أقل البلدان نموا من البلدان المستفيدة الرئيسية أيضا من بعض المخططات الثنائية الأخرى التي وضعت لتخفيف الدين وتوفير دعم إضافي لبرامج التكيف

والإصلاح في أفقر البلدان وأثقلها مديونية . وأتاحت السويد والنرويج اعتمادات خاصة لهذا النوع من الدعم لعدة أعوام ، ووضعت سويسرا في آونة أحدث مخططاً مماثلاً(١٩) .

على أن الدائنين الثنائيين الرئيسيين المستحق لهما ديون تساهلية على أقل البلدان نموا ، وهما اليابان واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق (المستحق لكل منهما ٧ مليارات من الدولارات ، ويمثلان معا حوالي ٤٠ في المائة من الدين الثنائي التساهلي المستحق على أقل البلدان نموا و٣٠ في المائة من مدفوعات خدمة الدين المناظرة) لم يتخذ أي منهما أي تدابير واسعة النطاق لإعفاء أقل البلدان نموا من الدين ، على غرار التدابير التي اتخذها غيرهما من الدائنين الرئيسيين للمعونة . ويبدو أن الجمهوريات السوفياتية السابقة ، وبخاصة الاتحاد الروسي ، قد خفضت الى حد كبير حجم مساعداتها الاقتصادية لأقل البلدان نموا على حين تواصل تحصيل مدفوعات خدمة الدين المستحقة السداد . واتخذت اليابان ترتيبات من نوع آخر لتخفيف عبء الدين في اطار مجموعة من برامج منح المعونة على سبيل التعويض (وألغت أيضا قدرا من المساعدة الإنمائية الرسمية بموجب اتفاقات نادي باريس) .

<u>إعادة جدولة الدين في نادي باريس</u>: الى جانب التدابير المشار إليها أعلاه لتخفيف عبء دين أقل البلدان نموا ، تقوم البلدان الدائنة ، وهي أساسا البلدان التي تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باعادة جدولة الدين الرسمي الثنائي في نادي باريس . واتجه حتى الآن ٢٤ من أقل البلدان نموا إلى نادي باريس في وقت أو آخر من الثمانينات وأوائل التسعينات لإعادة جدولة دينها الثنائي وفعل ذلك الكثير منها عدة مرات .

ومن الأحكام الهامة في برنامج العمل بشأن مديونية أقل البلدان نموا الخارجية دعوة نادي باريس لبحث تنفيذ خيارات تورنتو(٢٠) التي تنطبق على أقل البلدان نموا والخيارات الاضافية التي قد يقتضيها الأمر على السواء . واقترحت هولندا في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا (أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) أن تلغي البلدان الدائنة بصورة جماعية كامل الدين الثنائي الرسمي المستحق على أفقر البلدان النامية التي تعاني من مشاكل تواجه دين حادة ، ومنها بوجه خاص أقل البلدان نموا . وقامت المملكة المتحدة لاحقا بتوجيه مبادرة في اجتماع وزراء مالية الكومنولث الذي عُقد في ترينيداد وتوباغو لتحسين شروط تورنتو ، لا سيما بالتنازل عن ثلثي الدين الرسمي القائم بصورة مبدئية والتوفيق بين خدمة الدين المستحقة على الدين المتبقي وبين طاقة البلد المدين على السداد (شروط ترينيداد) . وأسفرت المناقشات التي دارت في نادي باريس بشأن اتخاذ تدابير أخرى لتخفيف عبء الدين على أفقر البلدان عن القيام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بإدراج أحكام جديدة لإعادة جدولة الدين (ما يعرف بالمعاملة التساهلية المعززة لأفقر البلدان وأثقلها مديونية)(٢١) تتيح قدرا أكبر من التساهلية عن خيارات تورنتو(٢٢) .

وتتيح الأحكام الجديدة في خيار الإعفاء من الدين والمعاملة التساهلية المعززة الشاملة نسبة مئوية أعلى للإلغاء ، ويزداد الآن عدد البلدان الدائنة التي تطبق خيارا أو آخر من الخيارين المرتفعي التساهلية . وأبدى نادي باريس قدرا من المرونة لدى التصدي لمشاكل خاصة ، منها على سبيل المثال حالة أوغندا بتأجيل دفع المتأخرات على دين لا يشمله الاتفاق (بعد تاريخ انعقاد الدين) .

وبحلول نهاية عام ١٩٩٣ ، كانت تسعة من أقل البلدان نموا (اثيوبيا ، أوغندا ، بنن ، توغو ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، سيراليون ، زامبيا ، غينيا ومالي) قد استفادت من الأحكام الجديدة المتبعة في نادي باريس .

المبادرات المتعددة الأطراف: أصبح كثير من أقل البلدان نموا مؤهلا للإستفادة من المبادرات المتعددة الأطراف التي اتخذت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات لتخفيف عبء الدين وتحقق له ذلك بالفعل . كما أن كثير من أقل البلدان نموا الافريقية استفاد من برنامج المساعدة الخاص الذي يرعاه البنك الدولي لصالح البلدان المنخفضة الدخل والمثقلة بالدين في افريقيا جنوب الصحراء . وبدأ تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج المساعدة الخاص في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠[٣٣] ، ويغطي هذا البرنامج الآن ٣٣ بلدا افريقيا من أقل البلدان نموا[٣٤] .

وفي التسعينات ، استفاد عدد من أقل البلدان نموا القائمة بتنفيذ برامج التكيف من برنامج الائتمان التكميلي للتكيف في إطار المساعدة الإنمائية الدولية الذي أنشأه البنك الدولي في عام ١٩٨٨ لخفض عبء خدمة الدين المترتبة على الديون المستحقة التي سبق التعاقد عليها مع البنك بشروط غير تساهلية . وفي إطار هذا المخطط ، تخصص للبلدان المعنية ائتمانات اضافية من المؤسسة الانمائية الدولية تعادل نسبة تصل الى ٩٠ في المائة من مدفوعات فوائدها المستحقة للبنك . وخلال السنة المالية ١٩٩٣ ، تلقت ثمانية من أقل البلدان نموا مبلغاً قدره ٣٥ مليون دولار بموجب هذا المخطط .

ووافق البنك الدولي على أن تمدد (حتى تموز/يوليه ١٩٩٤) العمليات التي ينفذها المرفق التابع له لتخفيض الدين والذي أُنشئ أصلا في عام ١٩٨٩ لصالح البلدان المؤهلة وحدها للاستفادة من المؤسسة الإنمائية الدولية[٣٥] . وكانت النيجر (في آذار/مارس ١٩٩١) وموزامبيق (في أيار/مايو ١٩٩١) أول بلدين من أقل البلدان نموا استفادا من المرفق الذي يتيح الدعم على أساس الهبة لخفض الدين المستحق للمصارف التجارية وخدمة الدين من خلال عمليات اعادة شراء الدين ومبادلته . وأمكن لهذين البلدين من أقل البلدان نموا أن يخفضا معا دينهما التجاري بمبلغ ٣٣٠,٨ مليون

دولاراً ومتأخرات فوائدهم بمبلغ ٩٠ مليون دولاراً . ومنحت سويسرا وفرنسا اعتمادات لتنفيذ العمليات في كلا البلدين ، بينما فعلت هولندا والسويد ذلك لصالح موزامبيق . وأبدى عدد آخر من أقل البلدان نموا اهتماما باستخدام المرفق . ومن شأن برامج تخفيف الدين التجاري أن تخفف الكثير من عبء الدين الشامل على أقل البلدان نموا غير أنه يبدو أن اجراءات استكمال هذا النوع من العمليات طويلة .

وثمة تطور هام بصدد الدين المستحق لصندوق النقد الدولي هو توافر التمويل من مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز (بسعر فائدة سنوي نسبته ٠,٥ في المائة وفترة سداد مدتها ١٠ سنوات ، منها ، ٥,٥ سنوات سماح) . وكان على أقل البلدان نموا في السنوات الأولى من الثمانينات أن تعتمد أساسا على الترتيبات الموحدة الاحتياطية والموسعة لصندوق النقد الدولي التي كانت قصيرة الأجل وغير تساهلية . وأتاح هذان المرفقان الجديدان إمكانية إعادة هيكلة التزاماتهما الخارجية بشروط أكثر ملاءمة . وحتى منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، نفذت ترتيبات مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز لصالح ١٥ من أقل البلدان نموا(٣٦) .

ولا يحتمل فيما يبدو أن تتمكن معظم أقل البلدان نموا ، من أن تحقق في وقت قريب ، السلامة الخارجية والقدرة على الأجل الطويل على خدمة الالتزامات المستحقة لصندوق النقد الدولي بشروط موحدة . وفي هذا الصدد ، فإن القرار بتمديد مرفق التكيف الهيكلي المعزز لمدة عام آخر هو قرار صائب . ومن الواضح مع ذلك أن اقل البلدان نموا سوف تحتاج إلى الحصول على التمويل من مرافق صندوق النقد الدولي بشروط ميسرة لبعض الوقت في المستقبل . واستمرار مرفق التكيف الهيكلي المعزز في تقديم التمويل يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لها خاصة وأن اتفاقات صندوق النقد الدولي قد أصبحت تلعب دورا أوسع نطاقا في تعبئة الموارد يتعدى حجم الموارد المتاحة بموجب الاتفاقات المبرمة مع الصندوق نفسه . وأصبحت هذه الاتفاقات ، بصورة ما ، بمثابة علامة على "إقرار السياسة العامة" ، ومن ثم فهي التي تفتح الباب أمام زيادة الدعم من المانحين وتدابير الدعم الدولي الأخرى على السواء (مثلا عقد الأفرقة الاستشارية والموائد المستديرة ، واتخاذ تدابير محددة لتخفيف عبء الدين في اطار عدد من مخططات المانحين ، وكذلك اعادة جدولة الدين في نادي باريس) .

القدرة على خدمة الدين مستقبلا

لا تتوقف امكانيات أقل البلدان نموا للوفاء بالتزامات خدمة دينها ، دون الإخلال بجهودها الانمائية ، على عمليات تخفيف عبء الدين فحسب ، وإنما تتوقف أيضا على قدرتها على زيادة حصائل صادراتها . وتتوقف زيادة حصائل الصادرات على جهودها

الذاتية وعلى الأوضاع التجارية العالمية . ولم تكن هذه الأوضاع مؤاتية بوجه عام لأقل البلدان نموا . وكما سترد مناقشة ذلك أدناه (انظر الفصل الخامس) ، لا يبدو أن النتيجة المتوقع حدوثها من جولة أوروغواي ، مع احتمال تناقص الهوامش التفضيلية القائمة ، ستحسن الى حد كبير إمكانيات وصول أقل البلدان نموا الى الأسواق الدولية .

والأهم من ذلك هو وجوب وضع حجم عبء الدين المطلق على أقل البلدان نموا في الاعتبار . اذ يبين الحساب البسيط أنه اذا استمرت في سداد مدفوعات خدمة الدين بنفس مستوى ما كان عليه تقريبا في الماضي (أي نحو ٥ مليارات من الدولارات سنويا) واستمر خفض نسبة خدمة دينها في الوقت ذاته الى مستوى يمكن تحمله (أي ٢٠ في المائة أو أقل بحلول عام ١٩٩٥) ، سيتعين في هذه الحالة زيادة حصائل صادراتها بنسبة أعلى بكثير (على الأقل ٤,٦ في المائة في السنة) عن تلك التي تحققت في الثمانينات (١ في المائة) .

هذا علاوة على أن مدفوعات أقل البلدان نموا لخدمة الدين ستزداد على الأرجح زيادة كبيرة في الأعوام القادمة ما لم تمنح تخفيضات أخرى كبيرة لتخفيف عبء الدين . وتبين المقارنة بين المدفوعات الفعلية والمقررة لخدمة دين أقل البلدان نموا ككل ، استنادا الى بيانات من نظام تقديم التقارير من المدينين الذي وضعه البنك الدولي (وهو يستبعد ، في جملة أمور ، الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي) أن ثمة فرقا بين الإثنين في حدود ٣٠ في المائة بالنسبة لعام ١٩٩٠ . وتفيد اسقاطات حديثة أجراها صندوق النقد الدولي لمتوسط نسب خدمة الدين لمجموعات البلدان المختلفة (تستبعد هي الأخرى استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي) بأن النسبة المتعلقة بأقل البلدان نموا ستزداد (من ٢٢ في المائة في عام ١٩٩١ الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٣) حتى في اطار الافتراضات المتفائلة بشأن زيادة حصائل صادراتها[٢٧] .

وثبت أن تدابير تخفيف عبء الدين التي تستفيد أقل البلدان نموا منها في الوقت الحاضر غير كافية لتخفيض نسب خدمة دينها إلى مستوى يمكن تحمله (انظر المرفق الاحصائي ، الجدول ٣٣ ، وكذلك التذييل الملحق بهذا الفصل ، الجدول ألف) . لذلك ، فإنه لا غنى عن أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير أقوى وأكبر لخفض عبء دينها بشكل حاسم ، حتى إذا أفلحت في زيادة حصائل صادراتها .

<u>مسائل تتطلب اتخاذ اجراءات اخرى بشأنها</u>: فيما يتعلق بالدين الثنائي الرسمي ، يمكن النظر في النهج التالية لتخفيف دين أقل البلدان نموا:

- الاستمرار في توفير تمويل انمائي جديد على أساس المنحة وعلى أساس شبيه بالمنحة ؛

- اعتماد أحكام ترينيداد بوصفها مرجعا في عمليات اعادة التفاوض على الديون في نادي باريس مع مراعاة واقع أن حالة دين الكثير من أقل البلدان نموا تستدعي اسقاط الدين الرسمي الثنائي تماما تمشيا مع الاقتراح الذي قدمته هولندا في عام ١٩٩٠ ؛
- تشجيع البلدان المانحة غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على اتخاذ تدابير مماثلة لالغاء الدين وتخفيفه ؛
- منح فوائد معادلة لجميع أقل البلدان نموا التي اعتمدت سياسات اقتصادية تؤهل تخفيف دينها الرسمي بشروط تساهلية خاصة ، بما في ذلك البلدان التي تفادت حتى الآن إعادة جدولة دينها .

وفي الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الدين المتعدد الأطراف إلى إجمالي الدين الخارجي المستحق على أقل البلدان نموا ، كانت التدابير المتخذة لتخفيف عبء خدمة هذا الدين محدودة حتى الآن . ويمكن استنباط تدابير أخرى على هدى ما يلي:

- اجراء عمليات أخرى لإعادة جدولة الدين المتعدد الأطراف ، بما في ذلك تزويد أقل البلدان نموا بموارد تساهلية أخرى ومساعدتها على أن تستوفي التزاماتها من المدفوعات وتمكينها أيضا من تصفية المتأخرات ؛
- وضع مخططات لاعانة الفوائد أو اعادة تمويلها ، تمول من تدفقات مستردة أو من صناديق استئمانية خاصة ، لا سيما بهدف تخفيف عبء خدمة الدين الناشىء عن الدين القائم غير التساهلي .

وهناك امكانية أيضا لتخفيف عبء دين أقل البلدان نموا المستحق لجهات دائنة خاصة . ويتيح مرفق تخفيف الدين التابع للبنك الدولي بالفعل أداة لاجراء عمليات اعادة شراء الدين ؛ وقد طبقت هذه الأداة في الآونة الأخيرة على بعض البلدان النامية التي أمكنها الاستفادة من التخفيضات التي كانت متاحة في السوق الثانوية على دينها المتبادل . وثمة وسائل مبادلة أخرى يمكن أن تفيد أقل البلدان نموا مثل تحويل الدين إلى مشاريع لصون الطبيعة وتحويل الدين إلى مشايع للتنمية وهي وسائل تقوم المنظمات غير الحكومية بدور هام فيها . ومن الأهمية بمكان أن يتخذ المانحون والمصارف التجارية والمنظمات غير الحكومية اجراءات متضافرة لتخفيف عبء الدين التجاري الذي يواجهه عدد من أقل البلدان نموا .

وأخيرا ، وكما سبقت الإشارة الى ذلك أعلاه ، فان النهج الحذر الذي تبناه العديد من أقل البلدان نموا بتجنب الدين غير التساهلي في الأعوام الأخيرة قد ساعد في الحد من نمو مديونيتها الخارجية وعبء خدمة دينها . وينبغي لأقل البلدان نموا أن تقوم من جانبها بتعزيز قدرات إدارة دينها وبرامجها في هذا الشأن وبوضع سياسات

اقتصادية وانمائية تبرر تخفيف عبء دينها على نطاق واسع . وسيظل معظم أقل البلدان نموا في حاجة الى الحصول على مساعدة تقنية في هذا الصدد .

جيم - التعاون التقني

مقدمة

كان التعاون التقني وسيلة من الوسائل الرئيسية التي ساعدت البلدان النامية في التعجيل بتحقيق تنميتها على مدى العقود الثلاثة الماضية . وتساعد برامج التعاون التقني جميع البلدان النامية في استيعاب الدراية الفنية القائمة وتطبيقها وفي وضع نظم التعليم والتدريب لتكوين المهارات اللازمة لتكيفها مع الظروف الجديدة والمتغيرة . وجميع أهداف التنمية الرئيسية - النمو الاقتصادي ، وتحسن الصحة ، وحماية البيئة ، وتحسين الزراعة ، والتحول الصناعي ، والتنظيم السكاني - إنما تتوقف على قدرة البلدان على استيعاب الدراية الفنية واستخدامها . وقد عمدت البلدان التي ازدهرت في العالم إلى الاستثمار منذ وقت طويل في تكوين مهارات مواطنيها وفي تحسين التكنولوجيا .

التمويل وتوزيع الاعتمادات

تلقت أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٠ ما مقداره ٣,٢٥ مليار دولار في اطار المنح الرسمية للتعاون التقني[٣١] ، أي ما يمثل ٢٣ في المائة من اجمالي المساعدة الانمائية الرسمية الصافية الى أقل البلدان نموا . وعنصر التعاون التقني كبير بوجه خاص لصالح ١٥ من أقل البلدان نموا (٣٠ في المائة أو أكثر) ؛ ويبلغ تمويل التعاون التقني في ٢٢ من أقل البلدان نموا ٥ في المائة أو أكثر من الناتج القومي الاجمالي . وتلقت البلدان الأصغر بوجه عام نسبة أعلى للفرد من تمويل التعاون التقني من تلك التي تلقتها البلدان التي تضم أعدادا أكبر من السكان . وتلقت أقل البلدان نموا ككل زهاء ٣٠ في المائة من اجمالي التمويل المخصص للتعاون التقني لصالح البلدان النامية .

ولئن كانت البيانات لا تتيح استخلاص نتائج حاسمة بشأن الاتجاهات ، فتغيد الأرقام بأن التعاون التقني قد ازداد زيادة كبيرة لصالح أقل البلدان نموا على المدى الطويل . فبالأرقام الحقيقية (أسعار ١٩٨٦ الثابتة) كان متوسط التمويل السنوي المخصص للتعاون التقني في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ أعلى بنحو ٨٠ في المائة عما كان عليه في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٩ .

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للتعاون التقني ، كانت للزراعة ، والحراجة ومصايد الأسماك ، والتعليم ، والصحة ، على الدوام ، الأولوية الأولى أو الثانية في حالة أقل البلدان نموا بوجه عام .

ولا تتوفر إحصاءات مناسبة بشأن تصنيف التمويل المخصص للتعاون التقني بحسب عناصره الرئيسية (الخبراء ، والتدريب ، والمعدات) ، ولكن الأدلة تفيد بأن أعداد الخبراء الأجانب في أقل البلدان نموا ، وبخاصة في أفريقيا ، كبيرة بوجه خاص . وتفيد الدراسات الاستقصائية التي أجريت في ٢١ بلدا خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ بأن أعدادهم قد تراوحت بين ١٢٠ و٣٠٠ ٢ شخص (أقل من ٤٠٠ في ٥ بلدان ، وبين ٤٠١ و٠٠٠ ١ في ١٢ بلداً وأكثر من ٠٠٠ ١ في ٤ بلدان)(٣٢) . ولا تتوفر أرقام عن مخصصات التدريب والمعدات ولكن هذه المخصصات لا تمثل على الأرجح سوى نسبة صغيرة من اجمالي التمويل . من ذلك مثلا أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يخصص حوالي الثلثين من ميزانيته لخدمات الخبرة الاستشارية الطويلة والقصيرة الأجل ؛ ويخصص الرصيد المتبقي للتدريب والمعدات .

ويتضح من البيانات المتاحة أن التعاون التقني يمثل جزءا هاما من المعونة الانمائية ومورداً رئيسيا لأقل البلدان نموا ، وأن أقل البلدان نموا تعتمد على الخبرة الأجنبية اعتمادا كبيرا . ولما كان التعاون التقني يلعب دورا بمثل هذه الأهمية في برامج تنمية أقل البلدان نموا ، فإن من المستصوب إلى حد كبير تقييم فعاليته لفهم مدى مساهمته في تحقيق تنميتها على الأجل الطويل .

فعالية التعاون التقني

من الصعوبات الرئيسية التي تعوق زيادة مستوى المعونة لأقل البلدان نموا إخفاق التعاون التقني في تعزيز الطاقات المؤسسية بالقدر الكافي في هذه البلدان . ويمكن عزو بعض حالات الإخفاق إلى الصعوبات السياسية والاقتصادية المحلية ، والى الازدواج والمنافسة بين مختلف المانحين ، ولكن تبقى الحقيقة وهي أن ثمة أمثلة متكررة لعدم كفاية التخطيط ، وانخفاض كفاءة الإدارة ، والافتقار إلى تعريف الأهداف تعريفا واقعيا ، والتركيز المفرط على متطلبات تنفيذ المشاريع ، والاعتماد المفرط على الأجانب ، بما يؤدي إليه ذلك من استبعاد الخبرة المحلية .

واعتباراً من منتصف الثمانينات ، شجع برنامج الأمم المتحدة الانمائي على إجراء عمليات تقييم نزيهة لتجربة أقل البلدان نموا مع التعاون التقني من خلال برنامجه لتقييم التعاون التقني القطري . وكان الهدف من هذه التقييمات التي أجرتها حكومات اقل البلدان نموا ذاتها هو ارساء أساس لوضع سياسة بشأن التعاون التقني

لصالح البلدان المتلقية . ومع أن معظم الدراسات قد سلمت بأن الحاجة لا تزال قائمة للحصول على التعاون التقني ، فقد انتقدت كلفته العالية ، وكونه موجها من جانب المانحين ، وانخفاض نوعيته في معظم الحالات وافتقاره نسبيا الى الفعالية في تكوين المهارات البشرية والطاقة المؤسسية . كما أنها أكدت ما كان العديد يعتقده ، وهو أن التعاون التقني الموجه من المانحين يعتمد بشدة على الخبراء الاستشاريين الأجانب ، وأنه مشتت أكثر من اللازم بين مشاريع صغيرة . وأقر معظم البلدان المتلقية والبلدان المانحة بنتائج هذه التقييمات على نطاق واسع (٣٣) .

تغير دور التعاون التقني

نماذج التعاون التقني

يدعو نموذج مبكر من نماذج التعاون التقني - وهو نموذج لا يزال سائدا في معظم أقل البلدان نموا - الى توفير خدمات المانحين من خلال الخبراء الاستشاريين الأجانب على نطاق واسع لملء الثغرات القائمة في هياكل الخبرة الادارية والتقنية في البلدان المتلقية . ونظرا الى أن الهياكل الادارية ضعيفة نسبيا في أقل البلدان نموا وأن هذه البلدان تعاني من نقص في الموظفين المؤهلين ، فقد تعهد المانحون بسد هذه الثغرات ، لا سيما فيما يتعلق بمشاريع المعونة . وهذا النموذج الذي هو في الأساس "نموذج الخدمة التي يقدمها المانح" والذي يتسم بارتفاع عدد الموظفين الأجانب فيه ، قد يسر ارتفاع مستوى المعونة الى حد كبير عما كان يمكن تحقيقه خلاف ذلك ، ورحبت به أقل البلدان نموا المتلقية .

على أن مبدأ التعاون التقني موجه نحو نقل المهارات وتدريب الموظفين الوطنيين كيما يتسنى لهم أن يحلوا تدريجيا محل الخبراء الاستشاريين الأجانب الذين يضطلعون بالدور الاداري وبسد الثغرات . لذلك ، يجب أن ينطوي التقدم في ادارة التعاون التقني على الانتقال من نموذج "الخدمة التي يقدمها المانح" الى نموذج "الخدمة التي يقدمها المتلقي" والذي يحل فيه الموظفون المحليون المدربون محل الأجانب في ادارة مشاريع وبرامج المعونة وتنفيذها داخليا . ومن هنا ، يشير انخفاض مستوى الموظفين الأجانب في ادارة التعاون التقني إلى التقدم المحرز في بلوغ أهداف التعاون التقني . وقد حدث ذلك بالفعل في بعض الحالات ، علما بأن موارد التعاون التقني لا تزال تخصص بنسبة عالية في معظم أقل البلدان نموا لتيسير قيام المانحين بتنفيذ مشاريع المعونة ورصدها ، ولا يزال التعاون التقني من نوع "الخدمة التي يقدمها المانح" .

ويعزى هذا التأخر إلى كثير من العوامل ، واستمر على مدى عقود عديدة في التدرج من التعاون التقني الموجه من جانب المانحين الى البرامج التي يديرها

المتلقون ، بما في ذلك تواصل ارتفاع مستويات المساعدة التي يقدمها المانحون ، واستمرار ضعف المؤسسات والقدرات في أقل البلدان نموا ، على خلاف ما كان متوقعا في ضوء مستوى الجهود . ويبدو مع ذلك أن هناك مشكلتين أساسيتين متأصلتين . أولاهما ترسخ مصلحة الموظفين التابعين للجهة المانحة والأفرقة الاستشارية في مواصلة ادارة المعونة بكل تفاصيلها لكون ذلك مجزياً لهم مهنيا وماديا . على أن المشكلة ذات الصلة بالتعاون التقني والمعززة له هي قلة العناية التي أولتها معظم حكومات أقل البلدان نموا للتعاون التقني .

وثمة مؤشر له دلالته هو أن معظم البلدان النامية المتوسطة الدخل تواصل تنفيذ برامج على مستوى عال في مجال التعاون التقني خلافا لما يُقال عادة من أن التقدم في مجال التنمية يجب أن يسفر عن هبوط مستوى التعاون التقني . والمؤشر الأفضل لقياس التقدم هو مدى الدقة التي يدير بها المسؤولون متطلبات التعاون التقني لتلبية الاحتياجات المحددة والمضي قدما في استيعاب الدراية الفنية بصورة فعالة .

<u>زيادة تنوع متطلبات التعاون التقني</u>

ازداد تنوع متطلبات المساعدة التقنية في التسعينات لا بسبب تقدم العلم والتكنولوجيا باستمرار فحسب ، وإنما كذلك بسبب زيادة التسليم بأهمية التطوير المؤسسي وبتغير طابع التعاون التقني المطلوب للاستجابة الفعالة .

ومن المفهوم الآن أن المكونات الأساسية للتقدم الإنمائي تتألف من القدرة المؤسسية على صياغة السياسات العامة ووجود قطاع خاص نشط ومجتمع مدني مستقل ومتعدد الاتجاهات . ومن الأهمية بمكان لتحقيق هذه العملية أن يتحقق تفاعل بناء بين طرق التفكير المختلفة والمؤسسات التي ترتكز عليها هذه القطاعات الثلاثة ، ألا وهي القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدني .

وشهدت الأعوام القليلة الماضية توازنا جديدا في الرأي حول دور الحكومة في تهيئة بيئة مشجعة للاستثمارات الخاصة وتعزيز الأسواق . وتحتاج حكومات أقل البلدان نموا الى المساعدة التقنية لتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والمالية ولإصلاح الخدمة المدنية وخصخصة المؤسسات الحكومية . على أن طاقة الحكومات في معظم أقل البلدان نموا على الاضطلاع بهذه المهام آخذة في التناقص في الوقت الحاضر . ويُعزى ذلك إلى حد ما إلى الأزمات المالية الحادة والى التغيرات والتقلبات السياسية والمؤسسية . وكان من نتيجة ذلك أن عاد الاعتماد على نوع خدمات التعاون التقني التي يديرها المانحون على نحو ما سبقت مناقشة ذلك أعلاه .

واستجابة لتغير متطلبات التعاون التقني وزيادة تنوعها ، تسعى وكالات التنمية في الوقت الحاضر الى تعزيز هذا التعاون تحقيقا لهدفي الادارة الشاملة والتطوير المؤسسي . ويشتد التركيز الآن على ضرورة بناء الطاقة المؤسسية بالمعنى الواسع الذي يفضي الى الاعتماد على الذات لتحقيق التنمية الوطنية .

معايير لتقييم التعاون التقني

يصعب استنباط نظام ملائم لتقييم التعاون التقني في أقل البلدان نموا لأنه ليس سوى أداة من الأدوات التي تؤثر على التقدم الانمائي ولان فعاليته تتوقف على عدة متغيرات ، وخاصة على نوع السياسة أو الإطار الاستراتيجي الذي يستخدم في نطاقه بصفة عامة .

وعلى سبيل المثال ، فإن نهج الخدمة التي يقدمها المانح قد أتاح في البداية تنفيذ برامج مساعدة رأسمالية أوسع بكثير مما كان يمكن تحقيقه خلاف ذلك . وكانت الفكرة الاستراتيجية تتمثل في أن معونة "الدفعة القوية" الكثيفة الاستخدام لرأس المال يمكنها أن تشق طريق التحول الهيكلي في اقتصادات أقل البلدان نموا . ولكن هذا النهج كان يستدعي جهداً شاملاً أكبر مما يجب في كثير من البلدان ، ولم يكن هناك تنسيق كبير فيما بين برامج معونة العدد الكبير من المانحين الذين يسعون الى تقديم المساعدات . والأسوأ من ذلك أن هذا النهج قد أسفر عن نقل تكنولوجيا شديدة التعقيد وذات كثافة رأسمالية لم يكن بالامكان مواصلتها .

وينجم استخدام التعاون التقني لأغراض دعم الميزانية أساسا ، وهو استخدام شائع في كثير من أقل البلدان نموا ، عن ضعف السياسات أساسا لا عن ضعف متأصل في التعاون التقني ذاته . ويمكن أن يقال بطبيعة الحال إنه كان ينبغي للتعاون التقني أن يتفادى خطأ سياسة إيثار تنمية القطاع العام على تحقيق تنمية أكثر توازنا للقطاع الخاص ، ولكن ليس من شأن ذلك إلا أن يفضي الى اللبس عند الاتجاه إلى صياغة معايير لتقييم التعاون التقني . والتعاون التقني ليس في نهاية الأمر سوى أداة . ويحتمل أن يكون قد أسيء استخدام أداة التعاون التقني بالفعل ، ولكن التقييم يجب أن ينصب على السياسات الأساسية المتبعة في تنفيذه لاتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنه .

وليس مستوى التعاون التقني هو الذي يشير الى التقدم المحرز في استخدام هذا التعاون بقدر ما يشير إليه التركيز المتواصل على الأولويات المحددة المعالم للبلدان المتلقية . ومن المؤكد أن أفضل مقياس هو توفر مؤشرات على مقدار مشاركة أقل البلدان نموا في برمجة متطلبات التعاون التقني ، بما في ذلك تحديد المدخلات ورصدها ، ومدى إدارتها للتعاون التقني فيها بوصف ذلك مورداً رئيسياً متاحاً .

وهذا بالضبط ما يصبو برنامج تقييم التعاون التقني القطري الى تحقيقه في الأساس . ذلك أن ما يحرزه بلد من أقل البلدان نموا من تقدم في اعتماد عناصر هذا البرنامج واستخدامها بفعالية يتيح معايير هامة لتقييم أنشطة التعاون التقني في ذلك البلد .

إعادة النظر في طبيعة التعاون التقني ونوعيته

إذا أريد الانتقال الى اتباع نموذج متقدم للتعاون التقني تديره أقل البلدان نموا ، فيجب أن تكون قدرة البلد المتلقي على تحديد التعاون التقني وادارته وتقييمه هدفا رئيسيا من أهداف التعاون بين المانح والمتلقي . ويعد برنامج تقييم التعاون التقني القطري أداة رئيسية لتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نموا على ادارة التعاون التقني . وهذه عملية يتولى البلد المتلقي ادارتها ويدعمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

وتبدأ الحكومات المهتمة بالأمر تنفيذ برنامج تقييم التعاون التقني القطري بتعيين منسق أقدم وقوة عمل مشتركة فيما بين الوكالات تكلف بتعزيز إدارة جميع الأنشطة الداخلة في إطار التعاون التقني . وتستلزم هذه العملية مكونات هي: نظام بيانات شامل للأنشطة الجارية ، ودراسة الاحتياجات والمشاكل الخاصة من أجل التوصل إلى وضع سياسة وطنية لاستخدام التعاون التقني وبرمجته في الواقع من خلال برنامج التعاون التقني المتجدد لعدة سنوات . ومفهوم برنامج التعاون التقني المتجدد لعدة سنوات مماثل لمفهوم برامج الاستثمار العام المتعددة السنوات ، التي يجب أن يشكل برنامج التعاون التقني جزءاً منها أو أن يكون ملحقا بها . ولا يتعدى برنامج التعاون التقني كونه عملية برمجة تقوم بها الحكومة مثلما تقوم بإعداد الميزانية وبرامج الاستثمار العام ، ويعبر من خلالها مختلف المستخدمين للتعاون التقني الى احتياجاتهم منه في الأعوام القادمة . ثم تُفحص هذه الاحتياجات بعد ذلك وترتب أولوياتها وفقا لامكانيات التمويل .

وقد أقدم ٣٥ بلداً من فئة أقل البلدان نموا تقع جميعها ، عدا بلد واحد ، في افريقيا ، على تنفيذ برنامج تقييم التعاون التقني القطري حتى نهاية عام ١٩٩٣ . واستكملت ستة عشرة منها المرحلة الأولى واعتمدت ورقات اطارية للسياسة الوطنية وتشرع الآن في وضع ميزانية برنامجية من برامج رسمية للتعاون التقني . وأنهى العديد منها ، على الأقل ، البرنامج الأول المتعدد السنوات . وترد بايجاز في النص المستقل ٩ تجارب نموذجية لبرنامج تقييم التعاون التقني القطري .

النص المنفصل ٩: تجارب برنامج تقييم التعاون التقني القطري

يبين المثالان التاليان بوضوح التجارب العديدة التي أجريت في إطار برنامج تقييم التعاون التقني القطري والنتائج التي تحققت على اثرها:

غينيا: تحول برنامج التعاون التقني ، منذ أن بدأ تطبيقه للمرة الأولى في ١٩٩٠/١٩٩٣ كبرنامج تعاون تقني متجدد ، إلى إجراء راسخ للبرمجة السنوية أعد في عام ١٩٩١ للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ ، وفي عام ١٩٩٣ للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ . وتحسن برنامج التعاون التقني في كل عام . وقبل تطبيقه ، كانت الحكومة تتعامل مع عدد دائم التزايد من الخبراء الأجانب ، يفدون غالبا بناء على مبادرة من المانحين . ولم تكن لديها وسيلة تدرك بها مدى الحاجة إلى هؤلاء الخبراء بالفعل ، وما إذا كان في الوسع الاستفادة منهم في المجالات ذات الأولوية ، أو ما إذا كان يمكن الإفادة من موارد المعونة في أغراض أخرى . أما برنامج التعاون التقني فقد أتاح للحكومة إدارة التعاون التقني برمته ، وتقليل الازدواج ، والحد من الزيادة المفرطة في عدد الخبراء الأجانب الذين يوفرهم المانح لتلبية أغراض تتسم بأولوية دنيا .

بوروندي: التعاون التقني مورد هام من الموارد المتاحة للتنمية إذ يتجاوز إجمالاً ٨٠ مليون دولار سنويا . ويعتبر استخدام هذه الموارد بفعالية لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية العليا عنصرا هاما في إدارة الموارد . ويجري العمل ببرنامج التعاون التقني في بوروندي بوصفه جزءا من نهج صارم لإدارة الموارد يشمل الميزانية الموحدة ، وبرنامج النفقات العامة ، وبرنامج الاستثمار العام المتجدد وبرنامج التعاون التقني . وتغطي هذه الصكوك موارد المعونة المحلية والخارجية على نحو شامل حتى يتسنى إدارتها بطريقة منسقة . ولم يكن هناك قبل برنامج التعاون التقني نظام لرصد تدفق هذه الموارد إلى البلد وبرمجة استخدامها . ويدرج برنامج التعاون التقني هذه الموارد بكفاءة في نظامي الميزنة والبرمجة الشاملين .

وكان للدراسات التي أجرتها الحكومات في اطار هذا البرنامج ومفهوم الإدراة الوطنية للتعاون التقني تأثير واسع النطاق على فكر المانحين والمتلقين بشأن التنمية . فقد اشتد الوعي الى حد كبير بمشاكل التعاون التقني ونتج عنه تقدم في تحسين تنسيق التعاون التقني وبرمجته . وتسعى الآن بلدان نامية عديدة الى تطبيق مبادىء الادارة الوطنية التي يقوم عليها هذا المدخل وتكييف منهجيته مع قدراتها .

وأيدت الجمعية العامة بشدة مبدأ مسؤولية البلدان النامية الوطنية عن تحقيق تنميتها الذاتية ، وضرورة أن تُملّك برامج المعونة للبلد وأن تدار إدارة وطنية . وعلى أساس هذا المبدأ ، قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي وعدد من المانحين ذوي الفكر المماثل له بتوسيع نطاق التنفيذ الوطني لمشاريع التعاون التقني أو اشراك البلد في إدارتها . ويتعارض ذلك تماما مع الممارسة التي كانت متبعة في الماضي والتي كانت تحبذ إسناد ذلك إلى عناصر تنفيذ خارجية ، والتي يرى فيها الآن افتئات على المسؤولية الوطنية . ويعد التنفيذ الوطني الآن هدفا رئيسيا لبناء القدرات في أقل البلدان نموا .

بناء القدرة

لا يني نقص المهارات اللازمة لادارة الاقتصاد على مستويي الخدمة المدنية المتوسط والأعلى في البلدان الافريقية يعوق تنفيذ سياسات التحرير والاصلاحات المؤسسية التي تقررت مؤخراً . ومن هنا فقد اعتمد اعتمادا فائقا على موظفي مؤسسة بريتون وودز لإعداد برامج التكيف الهيكلي . وكثيرا ما انتقدت هذه البرامج لكونها لا تحقق قدراً أكبر من "الجوانية" . ذلك أن القدرة الوطنية على تحديد أولويات واستراتيجيات التنمية ، وتحليل الخيارات في مجال السياسة العامة ، وتنفيذ الاصلاحات في مجال السياسة العامة تعتبر مشكلة كبرى تعوق التنمية الطويلة الأجل . ومن ثم فقد طرح البنك الدولي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومصرف التنمية الافريقي مبادرة لبناء القدرة الافريقية ، وتركز أساسا على مساعدة الوكالات المعنية بشؤون المالية والميزانية والتخطيط في تحليل الاقتصاد وادارته .

ولعل ما يلفت النظر في مبادرة بناء القدرة الافريقية هو الجهد المتضافر الذي يبذل في مجال بناء القدرة ويشترك في توجيهه الافريقيون ورابطة مانحي المعونة . وينبغي لهذه الجهود المتضافرة التي تبذل من أجل رفع مستوى المهارات والنهوض بالمؤسسات في أقل البلدان نموا أن تتفشى فتشمل أنشطة المساعدة الانمائية بأكملها .

ولا خلاف بوجه عام على ضرورة تنسيق جهود المانحين لبناء القدرة في جميع القطاعات ذات الأولوية . وينبغي لهذه البرامج أن تدخل في إطار وطني يحدده البلد المتلقي لا المانح ، ويتحدد فيه إطار متسق لقطاع أو لقطاع فرعي هام . ويمكن أن توجه داخل هذا الإطار عمليات تدخل المانحين . وهذا الاتجاه يتبع حاليا في منظومة الأمم المتحدة من خلال الأخذ 'بالنهج البرنامجي' الذي قررته الجمعية العامة في عام ١٩٩٠ في قرارها ٤٤/٢١١ .

ولئن كان بناء القدرة قد ظل هدفا من أهداف المساعدة الانمائية لبعض الوقت ، فإن اهتمام الحكومات والوكالات الانمائية ينصب الآن على ضرورة أن يركز التعاون التقني بشكل مباشر على تعزيز القدرة المؤسسية في أقل البلدان نموا ، بما يعني التقليل من استخدام التعاون التقني في سد النقص في عدد الموظفين والاستعانة ، بقدر أكبر في مساعدة الموظفين المحليين على بلوغ المرحلة التي يمكنهم فيها العمل بدون مساعدة خارجية . وهذا يعني استخدام عدد أكبر من الخبراء الاستشاريين من أقل البلدان نموا ذاتها وتقديم حوافز تغري المغتربين المؤهلين بالعودة . وتعتبر البرامج القائمة فعلاً مثل "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية" و"نقل المعرفة عن طريق الوطنيين المغتربين" من الوسائل الرئيسية في تيسير بلوغ هذه الأهداف . ويقتضي ذلك أيضا تحسين إدارة المعونة من جانب أقل البلدان نموا بوسائل منها زيادة التنسيق فيما بين الوزارات والمانحين باعتبار ذلك جزءا من تعزيز الادارة الوطنية بشكل عام .

تنسيق المعونة

تشتد الحاجة إلى التنسيق بين المانحين في أقل البلدان نموا بوجه خاص بما أن المعونة تمول نسبة هامة من برنامج التنمية (تتعدى أحياناً ٩٠ في المائة من ميزانية التنمية) . وعليه ، فلن يتسنى التوصل الى نهج متسق للانتفاع من موارد التنمية وتوزيعها على الأولويات الوطنية العليا إلا عن طريق تنسيق المعونة . فلتنسيق موارد التعاون التقني أهميته في هذا الصدد بما أنها تمثل عموما موردا هاما لاقتصادات أقل البلدان نموا .

وينبغي للآليتين الاستشاريتين النظاميتين - أي مؤتمرات المائدة المستديرة التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الانمائي واجتماعات الأفرقة الاستشارية التي يرأسها البنك الدولي ، أن تتصديا لقضايا بناء القدرة ولمتطلبات التعاون التقني . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للأنظمة القطاعية المقترح انشاؤها بتوجيه متعدد الأطراف أن تغطي هي أيضاً متطلبات أقل البلدان نموا من رأس المال والمساعدة التقنية على السواء ، إلى جانب وسائل تعزيز مسؤوليتها تدريجيا ، عن تنفيذ المعونة .

الاستنتاجات والتوصيات

اتضح بجلاء أكبر أن تعزيز القدرات الإدارية أمر جوهري لتحقيق التقدم الانمائي في أقل البلدان نموا وأن متطلبات التعاون التقني قد أصبحت أكثر تنوعا والحاحا . لذلك ، سعت وكالات المانحين والجهات المتلقية إلى اعادة تقييم التعاون التقني . ويبذل جهد واسع النطاق في الوقت الحاضر لرسم اتجاهات جديدة تستخدم فيها أدوات التعاون التقني هذه مثل التدريب ، والإفادة من الخبراء الأجانب ، والمشورة في مجال السياسة العامة والمشورة التقنية ، وإعداد الاستقصاءات والدراسات .

ومن بين الجهود الرائدة التي بذلت لاعادة توجيه التعاون التقني تركيز برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشدة على تعزيز القدرات الإدارية وتشجيعها أقل البلدان نموا على النهوض بتقييم التعاون التقني وبرمجته .

وتؤكد هذه الاتجاهات الجديدة المتوخاة للتعاون التقني استمرار أهميته كمصدر أول للمعونة لأغراض التنمية ، ولكنها تصر على أن طرق ممارسة التعاون التقني في الوقت الحاضر تحتاج إلى تحسينات رئيسية لتحقيق الهدفين المتوخيين منه ، وهما تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة .

ومن بين التوصيات الهامة التي اتفق عليها لتحسين التعاون التقني ما يلي:

- يجب أن يكون التعاون التقني جزءا لا يتجزأ من التخطيط الوطني الطويل الأجل ؛
- الاتجاه نحو تقييم التعاون التقني وبرمجته بانتظام في اطار الأهداف والسياسات القطاعية ؛
- تحديد الوظائف المقررة لبرامج التعاون التقني بدقة أكبر والجهات المسؤولة عن كل منها ؛
- الموافقة مسبقا على الاختصاصات التي يمكن إسنادها منطقيا إلى الخبراء الأجانب ورصد تعيينهم وأدائهم على نحو أوثق ؛
- كفالة تبسيط وتنسيق اجراءات المانحين وممارساتهم حتى لا يلقى عبء اداري لا لزوم له على عاتق أقل البلدان نموا المتلقية ؛
- تشجيع أقل البلدان نموا المستفيدة على تحمل مسؤولية مشاريع وبرامج التعاون التقني والإشراف عليها في جميع المراحل .

وتوشك عملية تقييم وبرمجة برنامج تقييم التعاون التقني القطري ، الذي اعتمدته ٣٥ بلداً من فئة أقل البلدان نموا بتشجيع من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أن تصل إلى مرحلة توثيق تجاربها لتنتفع بها أقل البلدان نموا في توجيه

إدارة التعاون التقني . ومن وجهة نظر هذه البلدان ، تبدو التوصيات التالية ، اضافة إلى تلك الواردة أعلاه ، ذات صلة بالموضوع:

- التداول صراحة مع المانحين لتقييم قدرتهم على تلبية متطلبات التعاون التقني الهامة ، مع التسليم بأن رداءة نوعية الخبراء الاستشاريين والتدريب أمر مكلف ولا يساوي تكاليفه ؛
- الإصرار على الاشتراك مع المانحين في تخطيط برامج التعاون التقني وتصميمها ، وتسمية موظفين مسؤولين محليين لاكتساب الخبرة والمهارات اللازمة لتولي شؤون برمجة التعاون التقني وادارته ؛
- تشجيع المانحين على تخطيط مساهماتهم في مجال التعاون التقني على أساس برنامج متعدد السنوات في ضوء أهداف متفق عليها ، والاستعداد لتنفيذ البرنامج على أساس قابل للاستمرار ؛
- اعلام المانحين بالحالات التي لا ينفذ فيها التعاون التقني على نحو مرض وعرض الاشتراك في تقييمه ؛
- تشجيع المانحين على اغتنام كل فرصة لاستخدام مهارات الموظفين المحليين لدى برمجة معونتهم وتنفيذها ورفع مستوى هذه المهارات باعتبار أن ذلك هو المطلوب من المعونة .

ونظرا إلى الظروف الخاصة القائمة في أقل البلدان نموا ، سيتطلب الأمر من ادارات المعونة أن تبني أعمالها لبعض الوقت على أساس المشاركة بين أقل البلدان نموا والمانحين . ويمكن التعبير عن هذه العملية بأنها شراكة في جهد عام وأن تكن هذه الشراكة أبعد ما تكون على التساوي ، نظرا إلى شدة اعتماد أقل البلدان نموا على المعونة . ومن هنا فإنه يتعين على المانحين تحمل قسط أكبر من العبء في استنباط وسائل أكثر فعالية لتمليك برامج التعاون التقني لأقل البلدان نموا وتأمين حصتها فيها .

تذييل الفصل الرابع
إعادة جدولة الدين: مقارنة المبادرات المختلفة وآثارها على أقل البلدان نموا

مقدمة

لئن كانت شروط نادي باريس الجديدة تمثل تحسنا كبيرا بالنسبة لشروط تورنتو ، فإنها أقل بكثير من اقتراح ترينيداد في نقاط معينة . فعلى خلاف شروط ترينيداد ، لا ينسحب تخفيف عبء الدين ، على رصيد الدين بأكمله ، وإنما يشمل فقط خدمة الدين المستحق خلال فترات التوحيد القصيرة نسبيا . كما أن تواريخ القطع تظل ثابتة متى تم تحديدها ، مما يفضي في بعض الحالات (مثل أوغندا) إلى عدم إعادة جدولة نسبة كبيرة من خدمة الدين في نادي باريس . ولأن في هذا الصدد ، من التنويه بما نص عليه في الشروط الجديدة من موافقة البلدان الدائنة المشتركة على عقد اجتماعات في ظل ظروف معينة "للنظر في مسألة رصيد الدين" المستحق على البلد المدين بعد ثلاث أو أربع سنوات . إذ يمكن اعتبار ذلك ، شيئا قريب الشبه باقتراح ترينيداد بالنسبة للجزء المتبقي من الدين كمرحلة أخيرة ، وبعد تنفيذ عدد من الاتفاقات المتلاحقة والقصيرة الأجل ورهنا باستمرار نجاح البلد المدين في تنفيذ برنامج التكيف .

أثر شروط نادي باريس الجديدة على معدلات خدمة الدين

أجرت أمانة الأونكتاد تقييما أوليا[٣٨] لأثر المعاملة التساهلية المعززة على عبء خدمة دين أقل البلدان نموا بتحليل أثر الشروط الجديدة على البلدان المختلفة وفقا لأوضاع دينها المحددة . وافترض لأغراض هذه العملية ، أن تخفيف الدين بهذه الشروط الجديدة ينطبق على جميع أقل البلدان نموا وأن حصائل الصادرات تنمو بنسبة ٥ في المائة سنويا . واتفق على اعتبار نسبة خدمة الدين "محتملة" عند مستوى ٢٠ في المائة (على افتراض أنه يمثل قدرة البلدان المدينة ذات الدخل المنخفض على خدمة الدين) .

وتجدر ملاحظة أن احصاءات الدين المستخدمة مستمدة من اسقاطات البنك الدولي لدين وخدمة فرادى البلدان ، وأنها تمثل من ثم المدفوعات المقررة ، مما يجعلها غير قابلة للمقارنة مع احصاءات المدفوعات الفعلية (استنادا إلى مصادر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) الواردة في المرفق الاحصائي . هذا علاوة على أن هذه الاسقاطات تميل إلى تقدير التزامات خدمة الدين في المستقبل بأقل من قيمتها الفعلية ، لإغفالها التعهدات الجديدة ، والدين القصير الأجل ، وائتمان صندوق النقد الدولي ، ومتأخرات المدفوعات المتراكمة . وثمة نقطة أخيرة ينبغي أخذها في الاعتبار ، فقد تميل هذه الإسقاطات إلى المبالغة في تقدير أثر الشروط الجديدة

بافتراض أن جميع الدائنين سيوافقون على خفض الدين وأن الدين المأخوذ في الاعتبار يشمل أيضا الدين التالي لتاريخ القطع (لتعذر التمييز بينه وبين الدين السابق على تاريخ القطع على أساس البيانات المتاحة) .

ولأغراض هذه العملية ، صنفت أقل البلدان نموا إلى خمس فئات مختلفة حسب أوضاع الديون لديها ، وعمليات إعادة جدولة ديونها السابقة في نادي باريس ، وما إذا كانت مؤهلة أو غير مؤهلة للاستفادة من برنامج المساعدة الخاص الذي يرعاه البنك الدولي . وترد النتائج في الجدول ألف .

وقد صنفت في الفئات الأربع الأولى أقل البلدان نموا التي تستفيد الآن من برنامج المساعدة الخاص التابع للبنك الدولي و/أو التي سبق أن أعيدت جدولة ديونها في نادي باريس ، وفقا لتفاوت أثر الشروط الجديدة على معدلات خدمة دينها المرتقبة . ويرجح أن تستفيد جميع هذه البلدان من المعاملة التساهلية المعززة التي يتيحها الدائنون في نادي باريس إما لأنها مؤهلة للاستفادة من برنامج المساعدة الخاص أو لأنه سبق أن أعيدت جدولة ديونها في نادي باريس (٢٩) . أما أثر شروط نادي باريس الجديدة على معدلات خدمة دين أقل البلدان نموا غير المدرجة في الفئات الأولى إلى الرابعة فيرد على حدة بوصفه الفئة الخامسة (٣٠) . وحتى منتصف عام ١٩٩٣ ، لم تستفد هذه البلدان الأخيرة من برنامج المساعدة الخاص ولم تجر إعادة جدولة لدينها في نادي باريس .

- تقرر أن تستفيد بلدان الفئة الأولى (بنن ، بوركينا فاصو ، تشاد ، توغو ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، رواندا ، غامبيا ، ليبيريا وملاوي) التي عقد جزء كبير من دينها بشروط تساهلية من إعادة جدولة دينها بموجب المعاملة التساهلية المعززة . وسوف تتحسن من جديد معدلات خدمة دين هذه البلدان ، التي تقل الآن بالفعل عن ٣٠ في المائة أو تناهزها ؛
- بلدان الفئة الثانية التي يزيد معدل خدمة دينها على ٣٠ في المائة (زائير ، زامبيا ، سيراليون ، غينيا ، غينيا الاستوائية والنيجر) . سوف يتحسن معدل خدمة دينها هي الأخرى فتقل عن ٣٠ في المائة في غضون ثلاث سنوات .
- فيما يتعلق بالبلدان المدرجة في الفئة الثالثة (جمهورية تنزانيا المتحدة ، سان تومي وبرنسيبي ، السودان ، الصومال ، مالي ، مدغشقر وموريتانيا) ، سوف ينخفض معدل خدمة دينها إلى حد كبير . على أنه إلى جانب مالي ومدغشقر وموريتانيا التي سوف يقترب معدل خدمة دينها من علامة الإسناد ٣٠ في المائة بعد ثلاث سنوات ، فإن معدل خدمة الدين ستظل عالية إلى حد كبير (بين ٣٥ و٦٥ في المائة) مقارنة بالبلدان المدرجة في الفئتين الأولى والثانية .

الجدول ألف: أثر المعاملة التساهلية المعززة في نادي باريس على معدلات خدمة الدين

معدلات خدمة الدين في الوقت الحاضر/ الصادرات(أ)	الصادرات في أقل البلدان نموا	
	٣٠٪ أو أقل	أكثر من ٣٠٪ ٣٠٪ أو أقل(ج)

الفئة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
	البلدان التي أعادت جدولة دينها في نادي باريس و/أو المؤهلة للاستفادة من برنامج المساعدة الخاص			بلدان أخرى من أقل البلدان نموا	
البلد(ب)	بنن	غينيا الاستوائية	مدغشقر	بوروندي	بنغلاديش
	بوركينا فاصو	غينيا	مالي	غينيا بيساو	بوتان
	جمهورية افريقيا الوسطى	النيجر	موريتانيا	موزامبيق	بوتسوانا
	تشاد	سيراليون	سان تومي وبرنسيبي	أوغندا	الرأس الأخضر
	جزر القمر	زامبيا	الصومال		جيبوتي
	غامبيا	زائير	السودان		اثيوبيا
	ليبيريا		جمهورية تنزانيا المتحدة		هايتي
	ملاوي				جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	رواندا				ليسوتو
	توغو				ملديف
					ميانمار
					نيبال
					ساموا
					جزر سليمان
					فانواتو
					اليمن

أثر المعاملة التساهلية المعززة	تخفيضات أخرى في المعدلات	تخفيضات كبيرة في المعدلات تصل إلى أقل من ٣٠٪ في ٣ سنوات	تخفيضات كبيرة في المعدلات وإن ظلت أعلى من ٣٠٪ في ٣ سنوات	لم تحدث تخفيضات كبيرة في النسبة	تخفيضات أخرى في النسبة

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات البنك الدولي .

(أ) المستوى المرتقب في عام ١٩٩٣ .

(ب) باستثناء أفغانستان وتوفالو وكمبوديا وكيريباتي .

(ج) باستثناء اثيوبيا وبوتسوانا وميانمار واليمن .

- أما البلدان المدرجة في الفئة الرابعة (أوغندا ، بوروندي ، غينيا - بيساو وموزامبيق) فسوف يقل أثر شروط تورنتو المحسنة عليها نسبياً . ولن ينخفض معدل خدمة دينها بنفس مستوى انخفاضه في بلدان الفئة الثالثة إذ سيظل عالياً وأحيانا عالياً جدا (أكثر من ١٠٠ في المائة لغينيا بيساو مثلاً) . ويمثل الدين المستحق على هذه البلدان لدائني نادي باريس نسبة صغيرة نسبيا من مجموع دينها .
- من المقرر أن يتحسن معدل خدمة دين البلدان المدرجة في الفئة الخامسة ، والذي يقل حاليا عن ٣٠ في المائة في المتوسط بقليل ، إلى حد أكبر بفضل شروط نادي باريس الجديدة .

ويتفاوت أثر شروط نادي باريس الجديدة وفقا لوضع دين كل بلد بعينه . فبالنسبة للبلدان المدرجة في الفئة الثالثة والفئة الرابعة ، يستدعي الأمر اتخاذ تدابير أكثر شمولا لتخفيف عبء الدين كتلك التي اقترحتها هولندا والتي سبق أن ورد وصفها في هذا الفصل . وتناقش الفقرات التالية الأثر الذي يحتمل أن يخلفه الاقتراح الأخير على معدلات خدمة دين الفئات الخمس من أقل البلدان نموا المشار إليها أعلاه .

أثر اقتراح هولندا على معدلات خدمة الدين

إذا افترضنا زيادة حصائل الصادرات بواقع ٥ في المائة سنويا فسوف يفضي تنفيذ اقتراح هولندا إلى استمرار انخفاض معدلات خدمة الدين المرتقبة إلى مستوى أدنى من مستواها المنخفض الحالي (أقل من ٣٠ في المائة) في البلدان المدرجة في الفئة الأولى وفي الفئة الخامسة .

وكما يتبين من الجدول باء ، فإن تنفيذ اقتراح هولندا سوف يفضي إلى هبوط معدلات خدمة دين البلدان المدرجة في الفئة الثانية إلى مستويات أكثر احتمالاً إلى حد أكبر وبسرعة أكبر من شروط نادي باريس الجديدة (أقل من ٣٠ في المائة خلال العام الأول) . وسوف يفضي لنفس هذا السبب إلى تعزيز قدرتها على خدمة أنواع أخرى من الديون ، لا سيما دينها المتعدد الأطراف . على أن الأمر يتطلب أيضاً بالنسبة للبلدان المدرجة في الفئة الثالثة تدخلاً من جانب الدائنين الغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تحقيق نتائج مماثلة (أي خفض معدل خدمة الدين إلى أقل من ٣٠ في المائة خلال العام الأول) .

الجدول باء: أثر اقتراح هولندا بإلغاء الدين الثنائي على خدمة الدين/الصادرات في أقل البلدان نمواً(أ)

الفئة(ب)	السنة	عدم إلغاء الدين	إلغاء الدين الثنائي المستحق لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إلغاء الدين الثنائي كله
		المعدل المرتقب لخدمة الدين إلى الصادرات (نسبة مئوية)		
الأولى	١٩٩٢	١٥,٠	٩,٦	٨,٢
	١٩٩٣	١٤,٠	٨,٩	٧,٧
	١٩٩٤	١٣,٢	٨,٥	٧,٤
	١٩٩٥	١١,٧	٧,٨	٦,٧
الثانية	١٩٩٢	٣٧,٦	١٣,٥	٩,٩
	١٩٩٣	٣٣,٩	١٢,٢	٨,٦
	١٩٩٤	٣٠,٩	١٠,٦	٧,٧
	١٩٩٥	٢٤,٢	٩,٣	٦,٨
الثالثة	١٩٩٢	٦٧,٣	٣٦,٧	١٩,٣
	١٩٩٣	٦٠,٠	٢٩,١	١٣,٢
	١٩٩٤	٥٣,٥	٢٥,٣	١٢,٠
	١٩٩٥	٤٧,٦	٢٢,٧	١٠,٧
الرابعة	١٩٩٢	٩٨,٤	٨٤,٣	٣٢,٧
	١٩٩٣	١٠٠,٧	٧٧,٤	٣١,٩
	١٩٩٤	٨٧,٤	٦٤,٨	٢٦,٥
	١٩٩٥	٧٥,٦	٥٤,٩	١٩,٩
الخامسة	١٩٩٢	١٩,٤	١٤,١	٦,٧
	١٩٩٣	١٨,٣	١٣,٢	٦,١
	١٩٩٤	١٦,٦	١١,٦	٥,٩
	١٩٩٥	١٥,٧	١٠,٩	٥,٧

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات البنك الدولي.

(أ) باستثناء أفغانستان وتوفالو وكمبوديا وكيريباتي.

(ب) المجموعات محددة كما في الجدول ألف من التذييل.

أما فيما يتعلق بالبلدان المدرجة في الفئة الرابعة ، فإن معدلات خدمة دينها ستظل عالية ، وستبلغ حوالي ٣٠ في المائة في المتوسط في ١٩٩٢ و١٩٩٣ ، وذلك حتى إذا أُلغي دينها الرسمي إلى جميع الدائنين الثنائيين . ولن يكون للاجراء الذي قد تتخذه بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمفردها سوى أثر محدود على تخفيض المعدلات . وما لم يخفف الدين الثنائي ، فإن المدفوعات المرتقبة لخدمة دين هذه البلدان سوف يساوي تقريبا حصائل صادرتها المتوقعة خلال هذه الأعوام . وإذا أريد تمكين هذه البلدان من الاقتراب من معدل الـ ٢٠ في المائة المحدد كعلامة إسناد قبل عام ١٩٩٥ ، فلابد من إلغاء دينها الثنائي وتخفيض دينها المتعدد الأطراف .

الاستنتاجات

يبدو أن تنفيذ المعاملة التساهلية المعززة لن يلغي في حد ذاته عبء الدين المتراكم على جميع أقل البلدان نموا المثقلة بالدين ، وذلك حتى إذا طُبقت عليها جميعها . ويلزم اتخاذ تدابير اضافية خاصة لصالح البلدان المدينة أساسا لبلدان غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (والتي لا تشترك كقاعدة في نادي باريس) أو لمؤسسات متعددة الأطراف . أضف إلى ذلك أن أقل البلدان نمواً لم تلجأ جميعها في الماضي إلى تخفيف دينها بهذه الطريقة ، بالرغم من أن معظم هذه البلدان التي تنفذ برامج تكيف تحت رعاية صندوق النقد الدولي مؤهلة على نحو ما للاستفادة من الشروط التساهلية الخاصة في إطار نادي باريس . وقد بذل عدد منها جهودا خاصة للوفاء بالتزامات خدمة الدين وتجنب إعادة جدولته بالرغم من ضخامة عبء دينه وارتفاع تكاليفه . وتستحق مشاكل دين هذه البلدان العناية هي الأخرى .

الحواشي

(١) انظر Cf. OECD, Financing and External Debt of Developing Countries, 1991 Survey, Paris, 1992.

(٢) المرجع ذاته . تجدر ملاحظة أن الاحصاءات المتعلقة بالتدفقات الاجمالية الواردة في المرفق الاحصائي لهذا التقرير لا تشمل المنح المقدمة من المنظمات غير الحكومية والتي لا يرد توزيع جغرافي بشأنها ؛ وعليه ، فإن التقديرات المشمولة هنا بالمناقشة ليست قابلة بالضرورة للمقارنة مع الاحصاءات المناظرة لها التي ورد ذكرها في مواضع أخرى من هذا التقرير واستمدت من المرفق الإحصائي .

(٣) أعدت هذه التقديرات إدارة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باستخدام تنبؤات مشروع LINK للاقتصاد العالمي .

الحواشي (تابع)

(٤) استحوذت ليبيريا على الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي سجل تقديمها إلى أقل البلدان نموا خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ . ووصلت الاستثمارات الخاصة التي قدمتها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية خلال تلك الفترة إلى جميع أقل البلدان نموا الأخرى الى متوسط سنوي قدره ١٠٠ مليون دولار فقط ، وهو ما يمثل نسبة بسيطة قدرها ٠,٤ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية .

(٥) في بنغلاديش مثلا نشأ حولي ٥٠ في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم اقرارها بموجب مشاريع مشتركة منذ منتصف السبعينات في شركات عبر وطنية من بلدان نامية أخرى آسيوية .

(٦) المعلومات الواردة في الفقرات التالية مستمدة الى حد كبير من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التعاون الانمائي ، تقرير عام ١٩٩٢ ، باريس ، ١٩٩٢ ، ومن ردود على استبيان للاونكتاد في عام ١٩٩٢ بشأن تنفيذ برنامج عمل باريس .

(٧) انضمت البرتغال مرة أخرى إلى اللجنة وقد سبق لها أن كانت كانت عضوا فيها حتى عام ١٩٧٤ .

(٨) انظر: Paul Mosley, Jane Harrigan and John Toye, Aid and Power: The World Bank and Plicy-Based Lending (London and New York: Routledge, 1991).

(٩) انظر The World Bank Annual Report 1992, Washington D.C., 1992, p.68.

(١٠) انظر Henry R. Jackelen and Elizabith Rhyne, "Toward a more market-oriented approach to credit and savings for the poor", in The Tokyo Forum, 13-15 May 1991. The Proceedings on Development Strategies for Least Developed Countries in the 1990's, United Nations Capital Development Fund.

(١١) ترد مناقشة لقضايا التعاون التقني في الفرع النهائي من هذا الفصل أيضاً .

(١٢) انظر "تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات" ، تقرير الأمين العام الى الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة (A/46/566) وتقرير المشاورة الثانية فيما بين الوكالات حول متابعة برنامج العمل (ACC/1992/21) .

(١٣) أفيد مثلا في اجتماع رفيع المستوى عقدته لجنة المساعدة الإنمائية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بأنه "ينبغي بوجه عام منح البلدان النامية الملتزمة بالإصلاح القائم على قوى السوق والديمقراطية وسلامة الحكم الأولوية لدى تخصيص المساعدة الإنمائية" (النشرة الصحفية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي SG/PRESS(91)72 الصادرة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) ، الفقرة ٩ . وصرح رئيس

الحواشي (تابع)

الحاشية (١٣) (تابع)

لجنة المساعدة الإنمائية في آخر تقرير سنوي له بأن "المانحين يدركون أهمية منح الأولوية ... للبلدان ذات التوجه الإصلاحي لدى توزيع موارد المساعدة الانمائية الرسمية التي تتزايد ندرتها" . (التعاون الانمائي ، تقرير عام ١٩٩٣ ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باريس ، ١٩٩٣ ، صفحة ٩ من النص الأصلي) .

(١٤) التعاون الانمائي ، تقرير عام ١٩٩١ (باريس ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٩١) ، صفحة ٣٥ من النص الأصلي .

(١٥) يبدو أن أثيوبيا التي عقدت ترتيباً للتكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ تستوفي الآن شروط برنامج المساعدة الخاص .

(١٦) تقرير التعاون الانمائي لعام ١٩٩١ ، الصفحتان ٤٤ ـ ٤٥ من النص الأصلي .

(١٧) تشمل هذه الاحصاءات ثلاثة بلدان أضيفت الى قائمة أقل البلدان نموا منذ أن عقد مؤتمر باريس (زائير وزامبيا ومدغشقر) وكذلك أثيوبيا ؛ واجتمع الفريق الاستشاري بخصوص هذا البلد الأخير في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٤ .

(١٨) يعتبر اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد لصالح سان تومي وبرينسيبي في عام ١٩٩٣ للنظر في مشاكل دين البلد داخل الإطار الشامل لتعبئة الموارد الخارجية مثالا على مثل هذا النهج الشامل .

(١٩) ترد التفاصيل في تقرير أقل البلدان نموا لعام ١٩٩١ (UNCTAD TD/B/1312) ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.92.II.D.1 ، الجزء الأول ، الفصل السادس ، النص المستقل ١٤ .

(٢٠) بإمكان البلدان الدائنة أن تختار ، وفقاً لشروط تورونتو المعتمدة في عام ١٩٨٨ بين ثلاثة بدائل لدى إعادة جدولة الدين ، هي الاسقاط الجزئي عن طريق التنازل عن ثلث خدمة الدين المستحقة عن التزامات أعيدت جدولتها (الخيار ألف) ، وفترات سداد أطول بأسعار فائدة السوق (الخيار باء) ، وأسعار فائدة تساهلية ، على التوالي (الخيار جيم) . ولدى إعادة جدولة دين أقل البلدان نموا بموجب هذه الشروط في الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩١ ، كانت فرنسا البلد الوحيد الذي اختار باستمرار عرض الاسقاط الجزئي . واختار عدد من البلدان الدائنة الأخرى (اسبانيا والسويد وفنلندا) هذا الخيار أيضا في بعض الحالات بينما فعلت اليابان ذلك بالنسبة للمطالبات المستحقة على المساعدة الانمائية الرسمية .

(٢١) ترد التفاصيل في تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٣ (UNCTAD/TDR/12) ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.92.II.D.7 ، الجزء الثاني ، الفصل الأول ، الفرع حاء .

الحواشي (تابع)

(٣٢) أتيحت للبلدان الدائنة بموجب هذه الشروط المعززة ثلاثة خيارات تخفض بنسبة ٥٠ في المائة صافي قيمة مدفوعات خدمة الدين الراهنة: أولا ، التنازل عن الدين غير التساهلي (بإلغاء ٥٠ في المائة من التزامات خدمة الدين وإعادة جدولة ٥٠ في المائة بأسعار السوق تسدد على مدى ٢٣ عاما (تشمل فترة سماح مدتها ستة أعوام) ؛ ثانيا ، خفض نسبة الفائدة (توحيد الدين بالأسعار التساهلية لخفض المدفوعات المستحقة بنسبة ٥٠ في المائة من صافي قيمتها الراهنة على أن يعاد سدادها على فترة ٢٣ عاماً) ، وثالثا ، الجمع بين تخفيضات سعر الفائدة ورسملة مدفوعات الفائدة (بفترة سداد مدتها ٢٣ عاما) . وثمة خيار آخر مناظر للخيار باء المنصوص عليه في شروط تورنتو ، وهو إتاحة فترات سداد أطول بأسعار السوق (مع عدم خفض التزامات المدفوعات) . وفيما يتعلق بدين المساعدة الإنمائية الرسمية ، تنص الشروط الجديدة على إعادة جدولته على أساس طويل الأجل (لا على إمكانية خفض الدين كما نص على ذلك سابقا في شروط تورنتو الأصلية) . وتنطبق هذه الشروط الجديدة على خدمة الدين المستوفي الشروط (أي الدين الذي تم التعاقد عليه قبل تاريخ القطع) والذي يحل موعد استحقاقه خلال فترة التوحيد . على أن في الاتفاقات المبرمة بموجب الأحكام الجديدة مادة تنص على أنه يمكن للدائنين بعد انقضاء ثلاث أو أربع سنوات على توقيع هذه الاتفاقات النظر في مسألة رصيد الدين القائم شريطة أن يكون المدين قد حافظ على علاقات مرضية مع البلدان الدائنة وكفل اتخاذ ترتيبات ملائمة مع صندوق النقد الدولي . وعلاوة على ذلك ، تشمل اتفاقات اعادة الجدولة حكما ينص ايضا على جواز تحويل الدين الثنائي الرسمي في إطار تحويل الدين الى التزام بصون الطبيعة ، وتحويل الدين الى التزام بتقديم المعونة ، وتحويل الدين الى مشاركة رأسمالية أو الى أشكال أخرى من المبادلة بالعملة المحلية .

(٣٣) انظر الفرع ألف أعلاه .

(٣٤) أوغندا ، بنن ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، تشاد ، توغو ، جزر القمر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، رواندا ، زامبيا ، سانت تومي وبرينسيبي ، سيراليون ، غامبيا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، مالي ، مدغشقر ، ملاوي ، موريتانيا ، موزامبيق والنيجر . هذا علاوة على أن برنامج الإصلاح الذي تنفذه اثيوبيا والذي يدعمه فريق استشاري تابع للبنك الدولي اجتمع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، قد فتح الباب أمام تأهيلها للإستفادة من المعاملة التي تمنح في إطار برنامج المساعدة الخاص .

(٣٥) جميع البلدان المؤهلة وحدها للاستفادة من المؤسسة الانمائية الدولية والتي عليها أعباء دين ثقيلة وتقوم بتنفيذ برامج تكيف واستراتيجيات دين ملائمة مؤهلة للحصول على دعم من المرفق .

الحواشي (تابع)

(٢٦) أثيوبيا ، بنغلاديش ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، توغو ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، رواندا ، غينيا ، ليسوتو ، مالي ، ملاوي ، موريتانيا ، موزمبيق ونيبال .

(٢٧) IMF, World Economic Outlook, October 1992.

(٢٨) المنهجية والافتراضات المستخدمة هي منهجية وافتراضات التقييم الوارد في تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٩٣ (الجزء الثاني ، الفصل الأول ، الفرع جاء) . وعليه ، يفترض أنه يمكن اعادة جدولة خدمة الدين التي يحل أجل استحقاقها كل عام من ١٩٩٣ الى ١٩٩٤ ومجموع الدين القائم في ١٩٩٥ (وفقا للحكم الذي يقضي بأن يقوم الدائنون بالنظر في مسألة مجموع الدين القائم بعد ثلاث سنوات من اعادة الجدولة الأولى) . وينطبق الخيار الأول (خفض الدين بنسبة ٥٠ في المائة) على الدين غير التساهلي (تعاد جدولة الجزء المتبقي من الدين بسعر فائدة يعادل ٨ في المائة) ، بينما يُفترض أن تعاد جدولة دين المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا للشروط الجديدة (أجل استحقاق مدته ٣٠ عاما ، يشمل فترة سماح مدتها ١٢ عاما ، بسعر فائدة تساهلي يفترض أنه يعادل ٣ في المائة) . ويتبع جدول الاستهلاك تقدم المدفوعات بشكل متواصل على نحو ما تقضي به الشروط الجديدة .

(٢٩) جميع أقل البلدان نموا المشار إليها في اطار الفئات الأولى الى الأربعة مؤهلة للاستفادة من برنامج المساعدة الخاص باستثناء زائير ، والسودان ، والصومال وليبيريا . والبلدان التي ذهبت إلى نادي باريس لاعادة جدولة دينها هي: أوغندا ، بنن ، بوركينا فاصو ، تشاد ، توغو ، جمهورية افريقيا الوسطي ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زائير ، زامبيا ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، غامبيا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، ليبيريا ، مالي ، مدغشقر ، ملاوي ، موريتانيا ، موزامبيق والنيجر .

(٣٠) أقل البلدان نموا هذه هي: اثيوبيا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، جزر سليمان ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، ساموا ، فانواتو ، ليسوتو ، ملديف ، ميانمار ، نيبال ، هايتي ، واليمن .

(٣١) إن هذا الرقم الذي يستند الى احصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية يقلل من المدى الذي يمكن أن يذهب إليه نشاط التعاون التقني ، لأنه يشمل التعاون التقني الذي يرد في شكل منح ، والذي لا يتصل بمشاريع استثمار رأسمالية ، والذي يرد من مصادر ثنائية تابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومن المؤسسات المتعددة الأطراف وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط . وهو لا يشمل من ثم لا التعاون التقني الممول في شكل قروض (كذلك الذي يتيحه البنك الدولي وصندوق فرنسا المركزي) ولا التعاون التقني المتصل بالاستثمار (مثل التصميمات الهندسية التي تعتبر جزءا من اعمال بناء الطرق) ولا عمل المتطوعين والمنظمات غير الحكومية الذي لا تموله الحكومة .

الحواشي (تابع)

(٣٢) تفيد دراسة أجرتها البلدان النوردية عن التعاون التقني في افريقيا جنوبي الصحراء بأن "عدد غير الوطنيين المقيمين الذين ينفذون برامج المساعدة التقنية في القطاعين العام وشبه الحكومي يقدر بنحو ٠٠٠ ٨٠ شخص في البلدان الـ ٤٠ الواقعة في افريقيا جنوبي الصحراء" . على أن هذا الرقم مبالغ فيه على الأرجح بالنظر الى استنتاجات المسوحات التي اجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري .

(٣٣) اعتمدت لجنة المساعدة الإنمائية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ "مبادئ بشأن الاتجاهات الجديدة في مجال التعاون التقني (استنسخت في Development Assistance Manual. DAC Principles for Effective Aid (OECD: Pris,1992) . وبالمثل ، كان البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول من قاما باتخاذ اجراءات لتعزيز مبادئهما التوجيهية وبرامجهما لزيادة فعالية التعاون التقني .

خامسا - جولة أوروغواي وأقل البلدان نموا

ألف - الخلفية

أقل البلدان نموا والتجارة العالمية

إن نشاط التجارة الدولية في الثمانينات بوجه خاص ، وتزايد أثرها في العلاقات الاقتصادية الدولية ، أحيا الاهتمام ، لا سيما في البلدان النامية ، بمساهمتها في النمو الاقتصادي . والعلاقة بين التجارة والتنمية والنمو علاقة تعاضدية . فالتجارة تسمح بالتخصص القائم على الميزة النسبية ، وتتيح للبلدان تحسين عمليات الانتاج وزيادة القيمة المضافة من خلال استخدام الموارد بصورة أكثر فعالية . ولتزايد التنافس الذي يتلو التخصص ونمو الانتاجية دور حاسم في توطيد الصلات بين التجارة والنمو . ولا تقل عن ذلك أهمية عملية تحرير الأسواق التي فتحت أمام البلدان والمنتجات الجديدة سبل التجارة . واضطلعت التجارة بدور هام خاصة إثر أزمة الديون والمدفوعات في الثمانينات والانخفاض المتوقع في التمويل بشروط ميسرة .

ويتجلى الاهتمام المتزايد بالتجارة أيضا في اتساع مشاركة البلدان النامية في جولة أوروغواي: فحتى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ ، بلغ عدد البلدان النامية التي انضمت إلى الغات كأطراف متعاقدة ٧٦ بلدا ، بالإضافة إلى ٢٧ بلدا ناميا آخر يطبق فعليا قواعد الغات . وتعكس هذه المشاركة العالية التي لم يسبق لها مثيل للبلدان النامية قبل كل شيء أهمية القضايا التي يتم التفاوض بشأنها . فجولة أوروغواي لا تشمل تجارة السلع ، بما فيها السلع الزراعية ، فحسب وإنما تشمل أيضا المعاملات الدولية في الخدمات وانتقال عوامل الانتاج عبر الحدود ، فهي تغطي إذا نطاق أوسع من جولات الغات السابقة . وهناك ثانيا ، الأمل في تعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف بطريقة تعكس على نحو أفضل مشاغل البلدان الأصغر حجما ، وهي حالة تصدق على معظم أقل البلدان نموا .

ولكن توزيع ثمار النمو النشط في التجارة الدولية كان مجحفا إلى حد بعيد . فهناك مجموعة صغيرة نسبية من البلدان النامية ، لا سيما في آسيا ، اندمجت اندماجا سريعا في الاقتصاد العالمي ، فتغيرت آفاقها الإنمائية وتعززت بصورة بالغة ، ولكن التوسع العالمي السريع للتجارة أبرز بالنسبة لبلدان كثيرة غيرها التباين الشاسع بين الاقتصادات النامية المتقدمة والاقتصادات النامية المتخلفة ، ولا سيما أقل البلدان نموا .

وعلى نقيض التوسع الكبير الذي شهدته التجارة الدولية خلال الثمانينات ، كان أداء التجارة في أقل البلدان نموا سيئا مما زاد في إضعاف مركزها في نظام

التجارة العالمية . وبدلا من أن تثبّت هذه البلدان أقدامها ، فإنها شهدت انخفاضا في القيمة الجارية لمجموع صادراتها في حين استطاعت بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وبلدان نامية أخرى زيادة صادراتها . وفيما واصلت الاقتصادات المتقدمة زيادة حصتها في التجارة العالمية خلال العقد ، تراجعت حصة الاقتصادات النامية من نحو ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٣ في المائة في عام ١٩٩١ . وكان تراجع حصة أقل البلدان نموا في الأسواق أشد إذ انخفضت من ٠,٦ في المائة إلى ٠,٣ في المائة (الجدول ١٧) .

وحصة أقل البلدان نموا في مجموع صادرات البلدان النامية في عام ١٩٩٠ أقل كثيرا من حصتها في مجموع الناتج المحلي الإجمالي (البالغة نحو ٥ في المائة) ، أو حصتها في مجموع سكان البلدان النامية (١٣ في المائة) . وهذه الاحصاءات غنية عن أي تعليق .

الجدول ١٧: اتجاهات حصص المجموعات القطرية الرئيسية في الصادرات العالمية

(نسبة مئوية)

المجموعة القطرية	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١
البلدان النامية	٢٨,٣	٢٣,٢	٢١,٥	٢٢,٦
ومنها				
أقل البلدان نموا	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٣
بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة	٦٢,٢	٦٥,٦	٧١,٧	٧٢,١

المصدر: كتيب الأونكتاد عن إحصاءات التجارة الدولية والتنمية لعام ١٩٩١ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E/F.92.II.D.16) و(لعام ١٩٩١) قاعدة بيانات الأونكتاد ETS .

وتتكون صادرات أقل البلدان نموا بصفة رئيسية من السلع الأساسية ، ولكن حتى في هذا المجال تدهور أداؤها التصديري من حيث حصصها في الأسواق . وخلال السنوات الخمس الماضية ، تزايدت حصتها في الأسواق العالمية المتوسعة بالنسبة لبضع سلع أساسية فقط هي التبغ والمنسوجات الطبيعية والقطن . وفي بعض الأسواق المتوسعة نجحت أقل البلدان نموا في زيادة قيم صادراتها ولكنها تخلت عن بعض حصصها في الأسواق لبلدان نامية أخرى . وفي بعض السلع الأساسية مثل البذور الزيتية والكاكاو والجوت والحديد تقلصت حصص أقل البلدان نموا في الأسواق في حين استطاعت بلدان نامية أخرى زيادة حصتها في الصادارت العالمية منها . وفي الأسواق التي تعاني من أزمة مستمرة مثل أسواق البن أو التوابل تراجعت حصة أقل البلدان نموا في الأسواق بسرعة أكبر (الجدول ١٨) .

ويمكن عزو الأداء التجاري الضعيف لأقل البلدان نموا خلال العقد الماضي بوجه خاص إلى عوامل شتى يتصل بعضها بالدورة الاقتصادية ولكنها تتصل بصفة متزايدة بصعوبات العرض والصعوبات الهيكلية . فإهمال نوعية النقل والبنية الأساسية المتصلة به وتدهورها في كثير من الأحيان ، وتقليص المدخلات المستوردة (المواد الخام والسلع الإنتاجية) ، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر ، والعراقيل التي تعوق الخدمات ، وضعف الترتيبات المؤسسية المتصلة بالتجارة ، جميعها عوامل كان لها دور حاسم في الحد من فعالية جهود هذه البلدان الرامية إلى زيادة صادراتها وتنويعها . وتضمنت هذه الجهود مجموعة من تدابير التحرير الاقتصادي في جميع أقل البلدان نموا تقريبا ، فشملت رفع الضوابط عن أسعار الصرف ، وإزالة القيود الكمية المفروضة على الواردات ، واعتماد سياسات ليبرالية فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ووضع حوافز خاصة لتطوير المشروعات التصديرية المنحى . ولكن النتائج لم تبلور تماما طموح تدابير التحرير .

وتتسم مرونة العرض في أقل البلدان نموا بالضعف بمعنى أنها لا تستطيع ، في الأجل القصير على الأقل ، زيادة الانتاج بسبب الجسوء الاقتصادي والصعوبات الفنية ولا سيما في القطاع الزراعي . وعليه ، لا يمكن للإنتاج أن يستجيب بسرعة للتحولات أو الزيادات في الطلب على نحو يتيح زيادة حجم الصادرات .

وهناك عائق آخر ، ولكن طويل الأجل يعرقل تحسين الأداء التجاري ونعني بذلك ، بطبيعة الحال ، بنية القاعدة الانتاجية في أقل البلدان نموا ، ولا سيما اعتمادها على السلع الأساسية . ففي ١٩ بلدا على الأقل تتركز الصادرات مثلاً حول السلع الأساسية الست التي تعاني من مشكلات وهي البن والكاكاو والشاي والتبغ والجوت والكوبرا . وتتسم مرونة أسعار الطلب على هذه السلع بالضعف ، ويكاد طلب البلدان المتقدمة للأغذية والمشروبات والألياف الاستوائية يصل الى حد الاشباع .

الجدول ١٨: الأداء التصديري لأقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى في نخبة من السلع التصديرية

السلعة الأساسية	السنة	مجموع الصادرات (ملايين الدولارات) أقل البلدان نموا	مجموع الصادرات (ملايين الدولارات) البلدان النامية الأخرى	الحصة في الصادرات العالمية (نسبة مئوية) أقل البلدان نموا	الحصة في الصادرات العالمية (نسبة مئوية) البلدان النامية الأخرى
الأغذية					
البن	١٩٨٥	١ ٢٨٧,٢	٩ ١٠٨,٤	١١,٣	٨٠,١
	١٩٩٠	٧١٤,٧	٥ ٨١٣,٦	٩,٣	٧٥,٥
المنتجات السمكية	١٩٨٥	٣٦٢,٠	٦ ٨٥٦,٩	٢,١	٣٩,٥
	١٩٩٠	٥٣٥,٤	١٣ ٨٥٨,٧	١,٥	٣٨,١
الحيوانات الحية واللحوم ومستحضرات اللحوم	١٩٨٥	٥٠٣,٦	٣ ٩٩٨,٨	٣,٢	١٢,٩
	١٩٩٠	٤١٢,٥	٥ ٢٢٦,٠	١,٠	١٢,١
التبغ	١٩٨٥	١٣٢,٦	١ ٦٤٠,٥	٣,٣	٤٠,٦
	١٩٩٠	٣٠٥,٦	٣ ٠٦٣,٦	٦,٣	٤١,٦
البذور الزيتية والدهون والزيوت وما إلى ذلك	١٩٨٥	٢٢٧,١	٩ ٨٨٥,٠	٠,٩	٣٧,٧
	١٩٩٠	٢٥٤,٣	١١ ٩٩٨,١	٠,٨	٣٨,٤
الشاي	١٩٨٥	١٤٩,٨	١ ٥٨٦,٨	٦,٣	٦٧,١
	١٩٩٠	١٤٤,٦	١ ٧٨٠,٩	٥,٣	٦٤,١
التوابل	١٩٨٥	١٦٤,٥	٨٦٨,٣	١٢,٦	٦٦,٥
	١٩٩٠	١٢٠,٤	٨٠٣,٣	٩,٠	٦٠,٣
الأرز	١٩٨٥	١٠٦,٦	١ ٥٧١,٥	٣,٢	٧٤,٣
	١٩٩٠	٥٨,٣	١ ٨٩٤,٥	١,٤	٤٥,٧
حبوب الكاكاو	١٩٨٥	١٣٥,٢	٢ ٥٣٤,٥	٤,٧	٨٨,١
	١٩٩٠	٥٠,٥	٢ ٠١٢,١	٢,٤	٩٤,٠
المواد الخام الزراعية					
ألياف النسيج الطبيعية	١٩٨٥	٦٤٩,٠	٣ ٨٣٥,٤	٥,٥	٢٤,٣
	١٩٩٠	٩٧٣,٤	٣ ٦٧١,٠	٦,٠	٢٢,٨
القطن	١٩٨٥	٤٦١,٥	٢ ٠٣٥,٠	٧,٧	٣٣,٨
	١٩٩٠	٨١٢,٥	٢ ٦٩٧,٧	٩,٦	٣٢,٠
الجلود والصلال والفراء	١٩٨٥	١٢٦,٥	٣١٧,٤	٢,٥	٦,٣
	١٩٩٠	١٤٦,٨	٤٦٣,٩	٢,٢	٧,٠
الجوت	١٩٨٥	١٥١,٠	٧,٠	٧٨,٣	٣,٦
	١٩٩٠	١١٧,٢	٦,٤	٧٦,٢	٤,٢
المعادن					
ركاز الحديد	١٩٨٥	٤٢٩,٢	٣ ٥٩١,٩	٦,١	٣٦,٨
	١٩٩٠	٤٨٠,٢	٣ ٤٨١,٧	٥,٦	٤٠,٤
ركاز النحاس	١٩٨٥	٧١,٠	٩٦٦,٨	٤,٢	٥٧,٥
	١٩٩٠	٧٢,٨	١ ٧٧٦,٢	١,٩	٤٦,٨

المصدر: كتاب الأونكتاد السنوي للسلع الأساسية لعام ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/F.92.II.D.8).

وباستثناء قلة من البلدان استطاعت الانتقال الى تصدير المصنوعات البسيطة ، وبضعة بلدان نجحت في زيادة حصتها في أسواق السلع الأساسية المتوسعة ، شق على أقل البلدان نموا زيادة انتاجها من السلع التصديرية وتنويع عناصرها . أما التدابير المتخذه للتغلب على هذا الوضع فتشمل التدابير المتصلة بالعرض (مثل تعزيز الانتاج وتنويع هياكل التصدير) والحوافز والتنسيق لتكثيف التدفقات التجارية دون الاقليمية ، وبصفة عامة ، لتوسيع التجارة بين البلدان النامية . كما يلزم وضع سياسات للوصول إلى أسواق تعوض أقل البلدان نموا عن الخسائر التي يتوقع أن تتكبدها بسبب تآكل الأفضليات التي تتمتع بها اليوم في التجارة إزاء البلدان المتقدمة .

وإزاء هذه الخلفية العامة يستعرض هذا الفصل التقدم المحرز في جولة أوروغواي من وجهة نظر أقل البلدان نموا . وتمثل المفاوضات قبل كل شيء فرصا تجارية جديدة لهذه البلدان . أما مدى تحقيق هذه الفرص فيتوقف على مدى رغبة النظام التجاري الدولي كما ستبرز في الجولة في مراعاة احتياجاتها الخاصة وتدابير التحرير الاقتصادي التي اتخذتها فعلاً بمبادرة فردية في جزء كبير منها .

جولة أوروغواي ومعاملة أقل البلدان نموا معاملة خاصة

يعتمد هدف تحرير تجارة السلع والخدمات وتدفق الاستثمارات المتصلة بالتجارة ، الذي تدور حوله جولة أوروغواي ، على حجج تؤيد التجارة الحرة وإزالة التدابير التي تعوق تدفق التجارة . ويُنظر الى العراقيل التي تقف أمام تدفق التجارة والاستثمارات ، والتي تتخذ شكل التدخل الحكومي ، على أنها تُحدث انحرافات نابعة من السياسة العامة في أسواق عوامل الانتاج والمنتجات ، مما يسبب قصوراً في الأسواق بدلا من تقويمها .

وتحرص البلدان النامية عموما على الحصول على معاملة خاصة وتفضيلية ، وينبع هذا الحرص في جزء كبير منه من الطبيعة البعيدة الأثر لهدف جولة أوروغواي: فبالإضافة إلى دفع البلدان النامية إلى مشاركة أوفى في المجالات التقليدية ، يلتمس منها المشاركون الرئيسيون في الجولة التزامات في المجالات الجديدة المتمثلة في تجارة الخدمات ، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة . والغاية من المفاوضات الجارية في هذه المجالات الثلاثة توسيع القواعد التجارية لتشمل عوامل الانتاج ، وهو هدف يتجاوز المفاوضات التجارية السابقة التي كانت تتعلق بصفة أساسية بشروط عبور السلع للحدود الدولية . وقد يؤدي التركيز على هذه المجالات الجديدة إلى تراجع المشاغل التجارية التقليدية للبلدان النامية إلى مرتبة ثانوية ، ولا سيما في مجال الوصول إلى الأسواق . وبذلك تنتقل المفاوضات إلى مجالات تتعلق بصميم السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية المحلية .

وفي الوقت الذي يكتسب فيه النظام التجاري صبغة عالمية مع زيادة عدد البلدان النامية وغيرها من البلدان ، مثل الجمهوريات السوفياتية السابقة ، التي تسعى إلى الانضمام إلى الغات ، يُبرز الأداء التجاري في الفترة الأخيرة والآفاق المقبلة لأقل البلدان نموا بوجه خاص المساهمة التي يمكن أن يساهم بها نظام قائم على القواعد في تنميتها ، كما يُبرز طبيعة مشاركتها في هذا النظام .

ومن السمات المميزة لجولة أوروغواي مقارنة بالجولات السابقة زيادة عدد البلدان النامية (بما فيها نحو ٣٣ بلدا من أقل البلدان نموا) المشاركة في المفاوضات . والهدف الذي ترمي إليه أقل البلدان نموا هو ترجمة أحكام الفصل باء (الفقرة '٧') من البيان الوزاري بشأن جولة أوروغواي إلى تدابير ملموسة ، وتنص هذه الفقرة على ما يلي: "يولى اهتمام خاص للحالة السائدة في أقل البلدان نموا والمشكلات التي تعاني منها هذه البلدان وضرورة تشجيع التدابير الايجابية الرامية إلى زيادة فرصها التجارية . كما يولى اهتمام خاص لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من البيان الوزاري لعام ١٩٨٢ المتعلق بأقل البلدان نموا تنفيذا سريعا"(١) .

أما المكاسب التي يرجح أن تحصل عليها أقل البلدان نموا من خلال تحرير التجارة العالمية وفرض قيود على استخدام أدوات السياسة المحلية فلا يزال يكتنفها قدر كبير من الغموض . وينتج هذا جزئيا عن صعوبة معرفة آثار التغييرات في النظم التجارية للبلدان النامية المنافسة ، والتغييرات التي ستطرأ نتيجة للتقيد بقواعد مشابهة لقواعد الغات . ولكن هذا الغموض يتعلق جزئيا بطبيعة البيئة الاقتصادية الناتجة عن إزالة الانحرافات المترتبة على السياسة العامة ، وهي بيئة تتسم بمنافسة كاملة أو غير كاملة . ويثور هنا سؤالان . يتعلق أولهما بمدى إسهام ما يسمى بالانحرافات المترتبة على السياسة العامة في انهيار الأسواق . وفي هذه الحالة ، يمكن أن يعزى للعوامل الخارجية ، بوصفها سببا من أسباب انهيار الأسواق ، دور تافه أو هام . ويتعلق السؤال الثاني ، ولعله أهم من السؤال الأول ، بما يمكن ترقبه من الفعالية النسبية للاصلاحات السياسية المقترحة وتطبيقها العالمي . وتدل التجربة المحدودة في هذا المجال على أن الفعالية النسبية لاصلاح السياسة التجارية قد تكون في البلدان المتوسطة الدخل أعلى منها في البلدان المنخفضة الدخل ، لأن استجابة عرض السلع القابلة للتداول للتخفيضات التعريفية هو في البلدان الأولى أعلى منه في البلدان الثانية ، ولأن الأسباب الداعية إلى حماية الصناعات الناشئة قد تكون في البلدان الأولى أوهن منها في الثانية(٢) .

ويعرض الفرع التالي من هذا الفصل الحجج المؤيدة لمعاملة أقل البلدان نموا معاملة خاصة في جولة أوروغواي ، آخذا في الاعتبار مشروع الوثيقة النهائية المتضمنة لنتائج المفاوضات حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١(٣) ، ويدرس الآثار التي قد تنشأ عن

الاقتراحات الحالية على رفاهية هذه البلدان . ويتم في فرع تال تحليل أثر بعض المقترحات المتعلقة بمسائل أقدم على أقل البلدان نموا ، ولا سيما إزالة الحواجز غير التعريفية وخفض التعريفات المفروضة على المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا . ويلي ذلك فرع يتطرق إلى الآثار المترتبة على مسألتين مما يسمى بالمسائل الجديدة قيد التفاوض ، وهما تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ، على رفاهية أقل البلدان نموا ، ثم يتبع ذلك فرع يناقش ادراج مسألة تجارة الخدمات في عداد المسائل التي ينظر فيها الغات . ويستخلص الفرع الأخير بعض الاستنتاجات .

باء - المسائل المتصلة بالوصول إلى الأسواق

انصبت المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق على تحرير التجارة بما في ذلك الزراعة ، مع التركيز بوجه خاص على خفض الإعانات المحلية وإزالة الحواجز غير التعريفية ، التي سوف يستعاض عنها بمكافىء تعريفي . وقد أثارت المفاوضات عددا من المشكلات . فهناك أولا ، صعوبات عملية تتعلق بايجاد مكافىء تعريفي لمختلف أشكال القيود الكمية واحتمال ارتفاع مستوى التعريفات بعد التحويل . وثانيا ، هناك مشكلة تحديد هيكل التعريفات والمستوى (ولو بلغ الصفر) الذي ينبغي أن تنخفض إليه في آخر الأمر ، وهل يجب أن تبقى ملزمة أم لا؟ . وثالثا ، هناك مسألة وضع إطار زمني للتغييرات . ورابعا ، هناك مسألة المعاملة التفضيلية هل ينبغي تطبيقها أو الحفاظ عليها لفئات مختلفة من البلدان . وتثور أخيرا ، مسألة النطاق الذي ينبغي تحديده للتدابير الوقائية بصفة دائمة أو مؤقتة وكيف تقوم هذه التدابير الوقائية على نحو يكفل عدم ارتفاع تكاليف التكييف ارتفاعا مفرطا .

ويصعب التنبؤ بآثار ذلك على كل بلد من أقل البلدان نموا . فرغم أن هذه البلدان هي في أغلبها بلدان مصدرة للسلع الأولية ، أسواقها الرئيسية في البلدان الصناعية ، فثمة تفاوت كبير بين اقتصاداتها ، وعلى قدر ذلك سيتفاوت الأثر على رفاهيتها . كما أن هذه البلدان ، على الرغم من أنها تتمتع في الوقت الحاضر بمجموعة من التدابير التفضيلية من خلال الإعفاء من نظام الحصص ، والامتيازات التعريفية ، والتمويل التعويضي ، بغية تيسير وصولها إلى الأسواق وتقويم ما فقدته من الرفاهية بسبب التجارة ، فإن مدى بلوغها هذه النتيجة يتفاوت تبعا لقيمة الأفضليات بالقياس إلى مستوى الحماية المفروضة إزاء بلدان أخرى ، وتبعا للسلعة الأساسية المعنية . غير أن هناك ثلاثة أمور تهم أقل البلدان نموا في المفاوضات الجارية هي: أولا ، إلى أي مدى سيتأثر وصولها إلى الأسواق ؛ ثانيا ، هل ستعوض أو هل ينبغي تعويضها عن تراجع الرفاهية نتيجة للتغيرات ؛ ثالثا ، إلى أي مدى ينبغي إلزامها بالقواعد المتفق عليها دوليا والمتعلقة بالحماية؟

هذا ، ولن يتأتى ، في التحليل الأخير ، تحديد آثار ما سبق على الرفاهية إلا عندما تعرف المحصلة النهائية للمفاوضات . ولكن لهذه الآثار جانبا مهما هو القوة الاقتصادية لأقل البلدان نموا نفسها ، وتقاس هذه القوة بعوامل مثل شروط العرض الداخلي الإجمالية ، والسياسة الاقتصادية الكلية ، واعتماد هذه البلدان النسبي على صادراتها من السلع الأولية .

المنتجات الزراعية الاستوائية والمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية

من المستبعد أن تستفيد أقل البلدان نموا استفادة كبيرة من جولة أوروغواي فيما يخص المنتجات الاستوائية والمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية . فالامتيازات الخاصة بهذه المنتجات تُمنح أساسا بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية ، وإن كانت بعض هذه الامتيازات تتضمن تخفيضات تفضيلية وفقا لنظام الأفضليات المعمم أو مركز البلد المنتمي إلى فئة أقل البلدان نموا . ولكن تدابير التحرير الاقتصادي القائمة على هذا الأساس أو ذاك تعني بالنسبة لأقل البلدان نموا خسارة صافية لأنه من المستبعد أن تفيد من أثر التنشيط التجاري المتوقع ، وقد تعاني من تحريف التجارة . وسينشأ تراجع الرفاهية عن تآكل هوامشها التفضيلية القائمة إزاء البلدان النامية الأخرى ، مضافا إليه انخفاض مرونة العرض لديها .

ولأقل البلدان نموا مصلحة خاصة في المفاوضات المتصلة بالمنتجات الاستوائية . إذ أن أربعة منتجات من المنتجات الستة الرئيسية التي تدور المفاوضات بشأنها ، وهي البن والكاكاو والشاي والتوابل ، هي مصادر هامة لحصائل الصادرات بالنسبة لكثير من هذه البلدان . وتفرض أسواق الجماعة الأوروبية حواجز لا يستهان بها على تجارة هذه المنتجات ، وقد أقامت الجماعة هذه الحواجز تحديداً لحماية الهوامش التفضيلية التي يتمتع بها الموردون من مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادىء ، وكثير من هذه البلدان من أقل البلدان نموا . ويثير فقدان الهوامش التفضيلية بسبب تحرير التعريفات قلقا بالغا بالنسبة للمشروبات الاستوائية ، وبخاصة البن والكاكاو . وتقترح الجماعة في العرض الذي قدمته في الاجتماع الوزاري الذي عقد في بروكسل في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ خفض المعدلات الخاصة بشرط الدولة الأكثر رعاية إلى الصفر بالنسبة لهذه المنتجات . وهذا يعني فقداناً كاملاً للمركز التفضيلي الذي كانت تتمتع به أقل البلدان نموا الموردة لهذه المنتجات لأن جميع البلدان ستحظى بالوصول إلى سوق الجماعة بعد إعفائها من الرسوم والحصص . وفيما يتعلق بالمنتجات الاستوائية الأخرى ذات الأهمية لأقل البلدان نموا ، كان العرض الهام الوحيد الذي قدمته الجماعة الأوروبية هو خفض التعريفات الخاصة بشرط الدولة الأكثر رعاية والمفروضة على التوابل من ١,٨ في المائة إلى ١,٤ في المائة في المتوسط . يضاف إلى ذلك أنه مع دخول السوق الأوروبية الواحدة حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ستلغى الحواجز

التجارية الوطنية بين الدول الأعضاء ، مع بعض الاستثناءات الهامة . وسيكون لهذا الأمر أيضا آثار على أقل البلدان نموا ، ولا سيما بالنسبة لبعض المنتجات الاستوائية كالموز (انظر النص المستقل ١٠) .

النص المنفصل ١٠: آثار السوق الأوروبية الواحدة على أقل البلدان نموا

لا شك في أن أثر السوق الأوروبية الواحدة ، التي ستدخل حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، على أقل البلدان نموا والبلدان النامية بصفة عامة سيتفاوت إلى حد بعيد تبعا لأنماط التجارة الراهنة . والمصدر الرئيسي لواردات الجماعة من العالم النامي هو البلدان النامية الأكثر تصنيعاً . ويتكون نحو ٥٠ في المائة من هذه الواردات من سلع مصنعة ، و٢٥ في المائة من الوقود . أما الـ ٢٥ في المائة المتبقية فهي سلع أولية تشمل واردات غذائية بنسبة تقل عن ١٠ في المائة . ويبلغ نصيب مجموع أقل البلدان نموا من واردات الجماعة الأوروبية من البلدان النامية ٣ في المائة ، ولكن نصيب سوق الجماعة الأوروبية من مجموع الصادرات إلى كثير من أقل البلدان نموا لا يقل عن ٥٠ في المائة . لذلك فإن أي تغيير في شروط الوصول إلى سوق الجماعة الأوروبية سيؤثر تأثيرا بالغا على هذه البلدان .

ومن المتوقع عموما أن تستفيد البلدان النامية المصدرة للسلع المصنعة من توسع السوق الأوروبية وإعادة الهيكلة المرجح حدوثها في الصناعات المتطورة والصناعات المعتمدة على المهارات العالية في أوروبا . ورغم أن إعادة الهيكلة قد تؤدي أيضا إلى تحريف التجارة ، وضرب مصدري السلع المصنعة في شرقي آسيا بصفة خاصة ، فأغلب الظن أن هذه البلدان ستستجيب لما تفرضه المنافسة من تحد بالتكيف مع البيئة التجارية الجديدة . ولكن هناك تهديدا آخر لصادرات هذه البلدان قد ينبع من التحول السريع الذي يشهده اقتصاد بعض بلدان أوروبا .

ويرجح أن تتأثر أقل البلدان نموا بعدد من الطرق . فهي ستفقد ، بوصفها بلدانا مصدرة للسلع الأساسية ، بعض ميزات الوصول التفضيلي إلى السوق الأوروبية ، وإن سبق أن تآكلت هذه الميزات بسبب التحرير العالمي للتجارة . ويستبعد أن تستفيد كثيرا من ارتفاع النمو الاقتصادي في الجماعة ، نظرا لتدني مرونة العرض والدخل التي تتمتع بها سلعها التصديرية الرئيسية . ولما كانت أقل البلدان نموا لم تعمد عموما إلى تنويع إنتاجها ، فإن عدداً قليلا منها سيستفيد من زيادة الطلب على المصنوعات المنخفضة التكلفة التي تستخدم في إنتاجها تقنيات كثيفة العمالة .

وفي قطاع المنسوجات والملبوسات ، ستتأثر أقل البلدان نموا بعوامل عدة . فمن جهة أولى ستؤدي الإزالة التدريجية للقيود المفروضة بموجب ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف إلى تقليص المزايا التي تتمتع بها أقل البلدان نموا التي لم تكن صادراتها مقيدة ، مثل بنغلاديش . ومن جهة أخرى ، يمكن لبعض البلدان أن تستفيد نتيجة للتغيرات في الميزة النسبية . ومع ارتفاع الأجور الحقيقية في البلدان الحديثة التصنيع إلى مستويات تضاهي مستويات الأجور في جنوب أوروبا ، وزيادة صادراتها استجابة لتحديات إعادة الهيكلة داخل الجماعة الأوروبية ، فقد تستطيع أقل البلدان نموا ذات الأجور المنخفضة دخول الأسواق الشاغرة ، إذا حسنت بطبيعة الحال مستويات النوعية والإنتاجية .

وفيما يخص منتجات المناطق المعتدلة ، يطبق نظام الأفضليات في حالات قليلة فقط . ويطبق في الوقت الحاضر عدد من الصكوك في إطار اتفاقية لومي . وتشمل هذه الصكوك اعفاءات من التعريفات وتخفيضات (تناهز عادة ٥٠ في المائة) في الجباية المتغيرة (للمنتجات المشمولة بالسياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية) ، وإن كانت هذه الواردات تخضع في كثير من الأحيان لحصص تعريفية ، ولا سيما اللحم البقري والسكر . أما المنتجات المشمولة بالسياسة الزراعية المشتركة (وبخاصة الحبوب واللحوم والألبان) فتخضع لتعريفات منخفضة وأهم مصادر الأفضليات بالنسبة لها هي تخفيض الجبايات المتغيرة . وفي حالة اللحم البقري ، تكفل الجماعة استيراد حصة سنوية من بوتسوانا ومدغشقر . وتكفل بموجب حصة السكر شراء كميات محددة من السكر من أقل البلدان نموا ، بما فيها ملاوي ومدغشقر ، بسعر مضمون يعادل عادة السعر المدفوع لمنتجي سكر الشمندر في الجماعة . ومن المرجح أن يؤدي خفض الدعم الذي تقدمه الجماعة للمزارعين إلى هبوط السعر المحلي لسكر الشمندر وأن يصحب ذلك هبوط مماثل في السعر المضمون .

أما القيود التجارية الوطنية ، التي يتعين إزالتها بعد عام ١٩٩٢ ، فلا تؤثر عموما على تجارة المنتجات الزراعية الأولية ، باستثناء جوهري ينصب على الموز . وللموز أهمية تصديرية بالنسبة لأقل البلدان نموا بصفة عامة ، وللصومال والرأس الأخضر بصفة خاصة ، حيث كان يمثل نحو ٣٠ في المائة و١٥ في المائة على التوالي من حصائل صادرات هذين البلدين في عام ١٩٨٩ . وجرت العادة أن تحصل الجماعة على ما يقل عن نصف وارداتها من الموز من أقاليم ما وراء البحار التابعة للدول الأعضاء (مثل غوادلوب ومارتينيك وجزر كناري) ومن الموردين في مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ، في حين تستورد نحو ٦٠ في المائة من وارداتها من الموز المسعر بالدولار من أمريكا

اللاتينية . وبموجب النظام التجاري المشترك الخاص بالموز الذي دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ يُفرض رسم جمركي على الواردات من أمريكا اللاتينية ، في حين تظل واردات الموز من بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادىء في حدود حصة قائمة على أفضل أداء تصديري لها في الماضي ، معفاة من الرسوم الجمركية . ولكن لما كانت الرسوم نوعية لا قيمية ، فقد يحتل المنتجون في أمريكا اللاتينية ، الذين تقل تكاليف انتاجهم بنحو ٣٠ في المائة في المتوسط ، مركزاً تنافسياً قويا في وجه بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادىء . ويتجلى عزم الجماعة الأوروبية على مواصلة منح مورديها التقليديين وصولا تفضيليا في موافقتها على اقتراح البلدان النامية القاضي باستبعاد الموز من مفاوضات جولة أوروغواي ، وإعفائه من التخفيض التدريجي في التعريفات المفروضة على المنتجات الاستوائية عموما المنصوص عليه في مشروع الوثيقة النهائية .

وبالإضافة إلى مسألة الأفضليات ، قد يزيد توحيد سياسات الجماعة بشأن المعايير التقنية والصحية ونظم الضرائب من تهديد الآفاق التجارية لأقل البلدان نموا . فتوحيد المعايير التقنية والصحية خليق بأن يؤدي إلى وضع معايير على نطاق الجماعة أشد صرامة من المعايير المعمول بها اليوم في بعض البلدان الأعضاء . وقد تثير المعايير الصحية والإصحاحية الأشد صرامة بعض المشكلات بالنسبة لصادرات الأسماك واللحوم الطازجة والمعلبة من بعض أقل البلدان نموا مثل بوتسوانا والرأس الأخضر وغينيا بيساو ومدغشقر وموريتانيا وموزامبيق . ومن الأمثلة الأخرى توغو التي وجدت في الفترة الأخيرة صعوبة في التقيد بمعايير الجماعة الأوروبية بشأن الفوسفات بسبب قلق الجماعة إزاء الآثار الضارة على البيئة المرتبطة بوجود عنصر الكادميوم في الفوسفات .

كما يمكن أن يؤدي وضع معايير تقنية تؤيد استخدام سلعة دون أخرى إلى ظهور تمييز لصالح بلد مصدر على حساب بلد مصدر آخر . وثمة مثال يساق عادة لتبيان الآثار على صادرات بعض أقل البلدان نموا وهو المعايير الخاصة بالشوكولاته . فالمواصفات الوطنية المعمول بها في بعض بلدان الجماعة الأوروبية (مثل فرنسا وبلجيكا) تشترط استخدام زبدة الكاكاو دون غيرها من الزيوت في صنع الشوكولاته . وعلى نقيض ذلك تجيز معايير الصناعة في المملكة المتحدة الاستعاضة عن بعض زبدة الكاكاو ببديل زيتي مثل الشيء المستورد بصفة رئيسية من بلدان لا تنتمي الى مجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادىء . وقد يستفيد من هذه الممارسة ، إذا اعترفت الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية بالمعايير الوطنية اعترافا متبادلا ، الموردون من غير مجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادىء على حساب بعض منتجي الكاكاو مثل سان تومي وبرنسيبي وسيراليون وتوغو .

ويظهر من نموذج محاكاة آثار التغيرات في مستوى التعريفات على المنتجين أن المنتجين من بلدان جنوبي الصحراء الكبرى بوجه خاص سيخسرون لصالح المصدرين من أمريكا اللاتينية . ويمكن تعويض الخسائر المترتبة على تحريف التجارة بزيادة طلب البلدان الأوروبية استجابة لخفض التعريفات ، وبالآثار الإيجابية المتوقعة على الدخول في أوروبا نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية لصادراتها . ولكن حتى لو أُخذت هذه العوامل في الاعتبار فإن النتائج تشير إلى تكبد منتجي البن في أفريقيا جنوب الصحراء خسارة تبلغ نحو ٣ في المائة من متوسط حصائل صادراتها التي وصلت إلى ٣ ٠٨٧ مليون دولار في الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨(٤) . وهذه خسارة هامة بالنسبة لأقل البلدان نموا في أفريقيا جنوب الصحراء التي تنهض وحدها بنحو ٨٠ في المائة من صادرات البن في هذا الجزء من القارة . وفي حالة الكاكاو ، كانت آثار تحريف التجارة على أقل البلدان نموا في أفريقيا جنوب الصحراء أقل شأنا ، حيث بلغت خسارتها ٠,٢٣ في المائة (٤ ملايين دولار) ، بالاستناد إلى متوسط حصائل صادراتها التي وصلت إلى ١ ٦٧٠ مليون دولار في الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ . كما أن الجماعة الأوروبية قالت إنها قد تضيف إلى ذلك إلغاء ضرائب الانتاج لديها إذا ما أثبت المنتجون أن هذه الضرائب تعوق صادراتهم . ولما كانت هذه الضرائب مرتفعة عموما في الجماعة (نحو ٣٠ في المائة) فإن إلغاءها سيعود بالفائدة على جميع المنتجين ، بمن فيهم أقل البلدان نموا .

المنتجات الزراعية للمناطق المعتدلة

إن أقل البلدان نموا بصفة عامة مستورد صاف لمنتجات المناطق المعتدلة . لذلك لا يُخشى كثيرا من تضاؤل الهوامش التفضيلية وتحريف التجارة . وثمة استثناءان هامان هما التبغ واللحوم حيث يرجح أن يؤثر تحريف التجارة الناجم عن تحرير التعريفات على الأفضليات بالنسبة لهاتين السلعتين ، وبالتالي حصائل الصادرات ، ولا سيما في ملاوي وبوتسوانا . وفيما يتعلق بمعظم منتجات المناطق المعتدلة الأخرى ـ مثل القمح والحبوب والسكر ـ تتصل المشكلة الأساسية التي تواجهها أقل البلدان نموا بأثر التحرير على الأسعار العالمية وكيف يمكن أن تؤثر الأسعار بدورها على القدرة الشرائية لهذه البلدان في الأجل القصير وعلى الانتاج المحلي في الأجل الطويل .

وفي السنوات الأخيرة ، استفادت من وفرة عرض الأغذية العالمي وأثرها النزولي على الأسعار العالمية البلدان المستوردة للأغذية ، على حساب الانتاج المحلي في كثير من الأحيان . وإذا ما وافقت البلدان المنتجة الرئيسية على إزالة الحواجز الحمائية وإلغاء إعانات التصدير فلن تعود الزراعة قطاعا مجزياً ، وبخاصة في أسواق الجماعة الأوروبية المتمتعة بحماية كبيرة . وسيترتب على ذلك من ناحية أخرى إعادة توزيع لعوامل الانتاج خارج قطاع الزراعة ، فانخفاض في الانتاج الإجمالي ، وهذا خليق بأن يمارس ضغطا تصاعديا مؤقتا على الأسعار العالمية ويسبب تراجعا في رفاهية أقل البلدان نمواً .

وخلاصة القول إنه من الصعب التنبؤ على نحو دقيق بما سيترتب من آثار على أقل البلدان نموا . فقد يتحسن الانتاج الزراعي في هذه البلدان إذا دفعت للمنتجين أسعار أعلى وإذا لم تكن هناك صعوبات كبيرة (في البنية الأساسية وطاقة التخزين والتوزيع مثلاً) تعوق العرض . ولكن لما كانت أقل البلدان نموا تعاني إجمالا من عجز غذائي صاف ، ولا سيما في الحبوب . فسيكون لرفع أسعار الأغذية آثار سلبية على موازين مدفوعاتها فيما لو أبقت على مستويات المعيشة لديها(٥) .

المنسوجات والملبوسات

ينص اتفاق المنسوجات والملبوسات على الإلغاء التدريجي لترتيب المنسوجات المتعددة الألياف على مدى ١٠ سنوات وإدماج قطاع المنسوجات والملبوسات في اتفاق الغات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ، مع تطبيق نظام ضمانات انتقالي . وتتصل معظم أحكام الاتفاق بحقوق والتزامات الأطراف في ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف . كما ورد النص على زيادة تدريجية في الحصص وتطبيق ضمانات تيسير إدماج تجارة المنسوجات والملبوسات تدريجيا في اتفاق الغات . وعلى هذا الأساس تتمتع البلدان المستوردة بحرية واسعة في اختيار المنتجات التي تريد تحريرها بعد إلغاء القيود . ويجوز لها أن تبقي القيود على ٤٩ في المائة من وارداتها ، بحيث تشمل معظم المنتجات التي تعتبرها حساسة أو حساسة جداً حتى عام ٢٠٠٠ ، ثم لديها بعد ذلك ثلاث سنوات فقط لإلغائها . ولكن نظرا لقوة جماعات الضغط في قطاع المنسوجات في عدد من البلدان المستوردة ، فإنه من المستبعد أن يتاح إلغاء هذه القيود خلال فترة ثلاث سنوات .

ورغم أن الاتفاق يسلم بضرورة معاملة أقل البلدان نموا معاملة خاصة ، فإنه لا يأخذ في الاعتبار مقترحات هذه البلدان بشأن الإلغاء الفوري للقيود المفروضة على صادراتها من المنسوجات والملبوسات وإعفائها من تطبيق نظام الضمانات الانتقالي . ولكن فيما يتصل بمخطط تحسين الوصول إلى الأسواق خلال الفترة الانتقالية ، لا ينص الاتفاق تحديدا على أي تدبير لتحسين وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق بأثر فوري . وعلى العكس من ذلك لا يبدو ن المادة ٣:١ من الاتفاق ، التي تنص على سبل إتاحة زيادات ملموسة في إمكانيات الوصول لصغار الموردين ، تشمل أقل البلدان نموا . وينص الاتفاق في المادة ١٨:٢ على إتاحة الفرصة لبعض فئات الموردين لرفع معدلات نمو صادراتها بمرتبة واحدة . ولا يمنح الاتفاق أقل البلدان نموا معاملة "أفضل كثيرا" من معاملة مجموعات البلدان الأخرى إلا في تطبيق الضمانات الانتقالية [الفقرة (أ٦) من المادة ٦] .

ويمثل قطاع المنسوجات والملبوسات في كثير من البلدان النامية خطوة أولى نحو التصنيع في الغالب ، ويرجع ذلك جزئيا إلى كون التكنولوجيا اللازمة للدخول في

هذه الصناعة بسيطة نسبياً وإلى كون الصناعة كثيفة الاستخدام لليد العاملة . وكثير من أقل البلدان نموا انتاجه من القطن غزير وقد أنشأ محالج للقطن . ويتمتع أغلبها بالقدرة على التكيف مع التكنولوجيا اللازمة وتطبيقها وعلى صناعة المنسوجات والملبوسات . أما نجاحها فمرهون بإزالة العوائق القائمة في وجه الموردين وإلغاء الحواجز التجارية التي تحد من قدرتها على الاستفادة من الفرص السانحة .

وقد يقضي الإلغاء التدريجي لترتيب المنسوجات المتعددة الألياف على المزايا التي تتمتع بها بلدان لم تكن مقيدة بهذا الترتيب . وباستثناء بعض الحالات ، يُستبعد أن تضغط البلدان لمواصلة معاملة الصناعات الناشئة في هذا القطاع معاملة خاصة . ولكن لعل هناك ما يستوجب مواصلة منح هذه المعاملة لأقل البلدان نموا . ورغم أن المفاوضات تسلم صراحة بضرورة التصدي لهذه المسائل فليست هناك فيما يبدو إرادة كبيرة للقيام بذلك .

ونظرا لوجود الضوابط في هذا القطاع منذ عهد بعيد ، فمن الصعب تقدير ما يمكن أن ينجم عن إلغاء ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف من آثار على التجارة . ويخضع نحو نصف صادرات البلدان النامية من المنسوجات والملبوسات لشكل من أشكال الضوابط . كما زادت صادرات السلع التي لا تخضع للضوابط زيادة ملموسة خلال الثمانينات . وبعد إلغاء ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف يُرجح أن تتحول البلدان الموردة الرئيسية الحالية ، وهي تضم الاقتصادات الآسيوية الحديثة التصنيع ، تحولا جزئيا عن هذا القطاع إلى صناعات أخرى . وستضاف حينئذ بلدان جديدة إلى الموردين الحاليين .

وستتركز المكاسب التي ستحققها أقل البلدان نموا في بضعة بلدان على الأرجح(٦) . وسيؤدي تحرير ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف إلى زيادة التنافس في مجال الصادرات بين أقل البلدان نموا وسيؤثر على قدرتها على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية . وكانت الاستثمارات الأجنبية في الماضي تتوجه إلى بعض أقل البلدان نموا مثل بنغلاديش وملديف وملاوي للاستفادة من الريع الناجم عن حصصها . ولما كانت هناك بلدان أخرى ستحصل على مركز مكافىء مع تحرير الوصول إلى الأسواق فإن التنافس على الاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية سيزيد أيضا .

الآثار على نظام الأفضليات المعمم

اعترافا بالمشكلات الخاصة التي تعاني منها البلدان النامية ، واستجابة للقرار ٢٢ الذي اعتمده الأونكتاد في دورته الثانية ، اتفقت الأطراف المتعاقدة في الغات في عام ١٩٦٨ ، خروجا على مبدأ الدولة الأكثر رعاية ، على انشاء نظام

الأفضليات المعمم الذي تمنح بموجبه البلدان النامية وصولا تفضيليا الى أسواق البلدان المتقدمة على أساس عدم المعاملة بالمثل . وعليه ، قامت البلدان المانحة للأفضليات ، بموجب مخططات الأفضليات في كل منها ، بتعيين البلدان والمنتجات المؤهلة للانتفاع من معدلات رسوم تفضيلية . وتنص بعض المخططات على تخفيضات أكبر في الرسوم لأقل البلدان نموا منها للبلدان النامية الأخرى . ولكن لما كانت الواردات من السلع الأولية المشمولة بمخططات الأفضليات تبلغ ٣٠ في المائة فقط من مجموع واردات البلدان الصناعية الكبرى المشمولة بمخططات الأفضليات فإن هذه المخططات تعود على البلدان النامية المصدرة للسلع المصنعة بفائدة أكبر بكثير من الفائدة التي تعود بها على أقل البلدان نموا . ففي السوق الأوروبية المشتركة مثلا لا تكاد الواردات المشمولة بنظام الأفضليات والآتية من أقل البلدان نموا تبلغ ١ في المائة من مجموع الواردات المشمولة بنظام الأفضليات . ولذلك اقترحت أقل البلدان نموا تحسين مخططات الأفضليات لصالحها من خلال إزالة كافة التدابير التعريفية وغير التعريفية المفروضة على جميع المنتجات ذات الأهمية التصديرية لها ، وتوسيع قاعدة المنتجات المشمولة بالمخططات لتتدرج فيها جميع السلع الأساسية التي تصدرها .

ويخضع الجزء الأعظم من تجارة المنتجات الاستوائية غير المصنعة وغيرها من المنتجات الزراعية لقواعد الغات ، وتنطبق عليه مستويات منخفضة نسبيا من الحواجز المفروضة على الواردات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وترتفع التعريفات في هذه البلدان بارتفاع درجة التصنيع ، بغية حماية صناعات التجهيز المحلية . ومن المتوقع في هذا المجال أيضا أن تؤدي مفاوضات جولة أوروغواي بشأن الوصول الى الأسواق الى مزيد من التخفيضات التعريفية بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية ، الى أن يتم الغاء هذه التعريفات تماما . لذلك ستتضاءل هوامش الأفضليات الحالية المتاحة لأقل البلدان نموا تضاؤلا كبيراً في بعض أسواق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بموجب نظم الأفضليات المختلفة الممنوحة لها ، بما فيها النظم التي منحتها الجماعة الأوروبية في إطار اتفاقية لومي . وحتى إذا أتيح توسيع المنتجات المغطاة بمخططات الأفضليات لتشمل مزيدا من المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا فإن هوامش الأفضليات التي تتمتع بها بالنسبة لهذه المنتجات ستتضاءل تضاؤلا شديدا هذا إن لم تنعدم تماما . لذلك تسعى أقل البلدان نموا إلى تعويض ذلك تعويضا مناسبا من طريق إلغاء ضريبة الاستهلاك أو تخفيضها تخفيضا كبيرا هي وغيرها من الضرائب الداخلية المفروضة على المنتجات ذات الأهمية التصديرية لهذه البلدان في أسواق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، بالإضافة إلى إلغاء تصاعد التعريفات وزيادتها الحادة الغاءً كاملا لتشجيع تصنيع السلع الأولية في أقل البلدان نموا نفسها .

قواعد الغات ومجموعة مختارة من المسائل المؤسسية

تسعى جولة أوروغواي ، كما ذكر آنفا ، الى تحقيق هدفين أساسيين هما: (أ) زيادة تحرير التجارة العالمية وتوسيعها ؛ (ب) تعزيز دور الغات وزيادة استجابة نظام الغات للبيئة الاقتصادية الدولية المتغيرة . وتستعرض فيما يلي بعض هذه المسائل التي تؤثر على أقل البلدان نموا:

قواعد المنشأ

تشمل المقترحات التي قدمتها أقل البلدان نموا في سياق المفاوضات المتعلقة بقواعد المنشأ ما يلي تحديداً: '١' الاتفاق على خفض كمية المكونات المحلية المشروطة فيما يخص جميع صادراتها المصنعة ، بما فيها الصادرات التي يسري عليها نظام تجارة التجهيز في الخارج لكي تستغل ثمار الوصول التفضيلي الخاص الممنوح لها في تيسير توسيع تجارتها ؛ '٢' إتاحة التراكم العالمي للأفضليات فيما بين أقل البلدان نموا وبين بلد من أقل البلدان نموا وغيره من البلدان للوفاء بشرط المكونات المحلية لنظام أفضليات تعريفية وطني أو اقليمي ؛ '٣' تبسيط قواعد المنشأ وتوحيدها .

ولما كان المشاركون في الجولة قد قرروا أن تقتصر مفاوضاتهم على قواعد المنشأ الواردة في صكوك السياسات التجارية غير التفضيلية فقد تعذرت معالجة كثير من المسائل التي تهم أقل البلدان نموا في النص المتفق عليه حتى الآن .

ورغم ما يقال كثيراً عن أن المقصود باشتراط زيادة المكونات المحلية هو زيادة المشاركة المحلية من حيث المدخلات المادية والعمل وتعزيز القاعدة التكنولوجية ، فقد تم التشديد على أن أقل البلدان نموا ، نظرا لقدراتها الاقتصادية والتكنولوجية المحدودة للوفاء بهذا الاشتراط ، لا تستطيع أن تجاري البلدان التي تتمتع بمستوى أعلى من المهارات والتكنولوجيات التي اكتسبت بصورة فردية أو جُمعت في إطار ترتيبات شتى للتعاون وتكامل الأسواق . واقترحت أقل البلدان نموا خفض كمية المكونات المحلية المشروطة وإتاحة التراكم العالمي من طريق معاملتها معاملة خاصة على سبيل الاستثناء ، بغية زيادة مشاركتها في التجارة الدولية للسلع المصنعة التي تحتل النصيب الأوفر من تجارة البضائع العالمية . وقد يتيح هذا الأمر حوافز للاستثمار في أقل البلدان نموا .

التدابير الوقائية

هناك هدفان رئيسيان تسعى اليهما المفاوضات في هذا المجال هما: '١' توضيح وتعزيز الضوابط التنظيمية المتصلة بتدابير الطوارىء المنصوص عليها في المادة ١٩

من الاتفاق العام للغات بشأن استيراد منتجات بعينها ؛ '٣' إعادة فرض رقابة متعددة الأطراف على التدابير الوقائية المتخذة وسد الثغرات وإزالة جوانب الغموض التي تتيح التحايل على هذه الرقابة .

ولا تجيز القواعد المنصوص عليها في مشروع الاتفاق بشأن التدابير الوقائية لطرف متعاقد مستورد تطبيق قوانين وقائية (مثل زيادة التعريفات أو فرض قيود كمية) على سلعة من السلع إلا إذا أثبت هذا الطرف أن السلع لا تستورد الى اقليمه بكميات زائدة وشروط تلحق ضررا جسيما أو تهدد بالحاق ضرر جسيم بالصناعة المحلية التي تنتج سلعا مماثلة أو منافسة لها مباشرة . وحُددت المدة القصوى للتدابير الوقائية ، بما في ذلك التمديد إذا لزم الأمر ، بثمانية أعوام . وللطرف المتعاقد إذا كان بلدا ناميا أن يمدد مدة التدابير الوقائية المسموح بها للبلدان المتقدمة المتعاقدة عامين آخرين . وينص الاتفاق على الالغاء التدريجي لجميع تدابير الحماية المقنعة القائمة (مثل التقييدات الطوعية للصادرات وترتيبات التسويق المنظم) وفقا لجدول زمني محدد .

وتُعفى البلدان النامية الموردة لكميات صغيرة من التدابير الوقائية إذا بقيت الواردات من احدى السلع من هذه البلدان دون العتبات المحددة في الاتفاق . وينص الاتفاق بخصوص هذه البلدان على أنه "لا يجوز تطبيق التدابير الوقائية على سلعة مصدرها طرف متعاقد نام ما لم يتجاوز نصيبه من الواردات من هذه السلع ٣ في المائة ، على ألا يجاوز مجموع واردات الأطراف المتعاقدة النامية التي يقل نصيب كل منها من الواردات عن ٣ في المائة ، ٩ في المائة من إجمالي الواردات من السلعة المعنية" .

ولا ينص مشروع الاتفاق بشأن التدابير الوقائية على أي معاملة خاصة لأقل البلدان نموا . وإنما يشدد (في المادة ٥) على ما يلي "تسري التدابير الوقائية على المنتجات المستوردة بصرف النظر عن مصدرها" .

الاعانات

يحظر مشروع الاتفاق بشأن الاعانات والتدابير التعويضية نوعين من الاعانات: الاعانات التي تعزز الصادرات والاعانات التي تمنح السلع المحلية ميزة على السلع المستوردة وتسهل بذلك استبدال الواردات . ولكن اعترافاً بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الإعانات في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، منحت هذه البلدان معاملة تفضيلية فيما يخص الالغاء التدريجي للاعانات المشجعة للصادرات . والبلدان النامية التي لا يقل ناتجها القومي الاجمالي للفرد الواحد عن ٠٠٠ ١ دولار أمريكي

ملزمة بالغاء هذه الاعانات تدريجيا خلال ثماني سنوات اعتبارا من تاريخ بدء نفاذ الاتفاق ، مع امكانية تمديد هذه المدة . أما البلدان النامية الأخرى ، بما فيها أقل البلدان نموا ، التي هي أطراف متعاقدة أو التي تطبق اتفاق الغات تطبيقا فعليا ، فهي معفاة من الحظر العام المفروض على استخدام الاعانات لدعم الصادرات . كما أنه إذا بلغ بلد نام موقع في المجموعة الأولى القدرة على المنافسة في تصدير سلعة من السلع (وتُعرّف هذه القدرة بأنها نصيب لا يقل عن ٣,٢٥ في المائة من الصادرات العالمية لهذه السلعة في عامين متعاقبين) ، فإن عليه أن يلغي إعاناته التصديرية للسلعة خلال عامين . على أن مدة الإلغاء التدريجي تستغرق ثمانية أعوام بالنسبة للبلدان النامية الأخرى ، بما فيها أقل البلدان نموا .

جيم - المسائل "الجديدة"

أدى إدراج مسائل جديدة في جولة أوروغواي إلى تركيز الاهتمام على مقولة ما إذا كانت البلدان تزدهر أفضل ما تزدهر بممارسة التجارة الحرة من عدمه . وهذه المسائل تتعلق بما يلي: (١) تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ؛ (٢) جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ؛ (٣) التجارة في الخدمات . وثمة أسباب تقضي بالتدخل الحكومي في هذه المجالات في بعض الاقتصادات كاقتصاد أقل البلدان نموا ، وهذه الأسباب هي استمرار قصور الأسواق والآثار الإيجابية المترتبة على العوامل الخارجية . وفي عالم لا تسمه المنافسة الكاملة بقدر ما تسمه المنافسة القائمة على احتكار القلة ، يمكن للبلدان أن تزيد حصتها من الريع الاحتكاري في بعض الصناعات باستحداث طرائق لحماية السوق المحلية أو بتقديم إعانات للأنشطة التي تسمح لشركة محلية بزيادة وفورات الإنتاج الكبير . ويشير أنصار تقليص التدخل التعسفي إلى الطبيعة الاستثنائية التي تتسم بها حجج أنصار التدخل . وبين هذا الفريق وذاك يقف فريق ثالث يرى في نموذج التجارة الحرة عيوبا نابعة من طبيعتها الاستثنائية ، ويرى في إساءة تطبيق سياسة التدخل أخطاراً .

تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة

إن الغاية من تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتنظيمه وتيسيرا لنقل التكنولوجيا والمهارات والخبرات ، اتُخذ عدد كبير من التدابير مثل شروط المكونات المحلية ، واستخدام العمالة والإدارة المحليتين ، وشروط المساهمة الأجنبية في رأس المال . وأُتيحت للشركات الأجنبية حوافز في شكل مزايا ضريبية وإعانات . ولا ينص مشروع الوثيقة النهائية لكانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ على تعريف لهذه التدابير ولكنه يقدم في مرفق قائمة بأمثلة توضيحية . وتعرض القائمة بصفة عامة أمثلة على تدابير تُعدّ مخالفة لمبادىء الغات(٧) . وينص مشروع

الاتفاق على أنه يتعين على كل بلد ، أن يقدم ، في غضون ٩٠ يوما من دخوله حيز النفاذ ، إشعاراً بجميع تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي لا تتفق وأحكامه وأن يلغيها في غضون فترة محددة . وعلى أقل البلدان نموا أن تتقيد أيضا بشروط الإشعار على أن تُمنح سبعة أعوام لإلغاء التدابير ، مقابل خمسة أعوام للبلدان النامية وعامين للبلدان المتقدمة .

وعملاً بالأحكام التي تمنح البلدان النامية الحق في استخدام القيود التجارية لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات وحماية الصناعات الناشئة ، سيتاح للبلدان النامية أن تطبق مؤقتا تدابير الاستثمار المحظورة فيما يتصل بالتجارة . ولكن قد يكون من الصعب في الممارسة العملية التمييز بين التدابير المقبولة في إطار الغات والتدابير غير المقبولة .

ويمكن النظر إلى الفوائد التي يمكن جنيها من مواصلة استخدام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في أقل البلدان نموا ، وما يقابل ذلك من تراجع في الرفاهية إذا ما ألغيت تدريجيا من ثلاثة منظورات سياسية واسعة هي: '١' فعالية التدابير بالقياس إلى الأدوات السياسية الأخرى ؛ '٢' التدابير بوصفها عنصرا من عناصر عملية المساومة بين الحكومات والمستثمرين الأجانب ؛ '٣' التدابير من حيث استخدامها لتقليص خطر فشل السياسة ، بما أنها تنطوي على مخاطر سياسية أقل مما تنطوي عليه أدوات أخرى .

لقد قيل إن ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر في عالم الواقع يعود إلى جوانب القصور التي تعاني منها الأسواق(٨) . وفي كثير من البلدان النامية يذهب إنتاج الشركات الأجنبية بصفة أساسية إلى سوق البلد المضيف . ومن هنا كان للشركات الأجنبية دور حاسم في الحصول على الحماية في الأسواق المحلية للبلدان النامية ، لأن هذه الأسواق ضيقة ولا تتيح بيسر تحقيق وفورات الإنتاج الكبير . وأفضت الحماية المتاحة لكل من الشركات الأجنبية والمحلية في البلدان ذات الأسواق الصغيرة إلى ارتفاع تركيز الأسواق بمعدلات تفوق عموما المعدلات الملاحظة في البلدان الصناعية . وتفسر الفوارق بين وفورات الإنتاج الكبير نمط تركيز المنتجات الصناعية والمعادن والكيماويات الأساسية في الأسواق الأكثر تركيزاً ، والأخشاب والمنسوجات والأغذية في الأسواق الأقل تركيزاً . وللشركات الكبيرة حصص كبيرة في الأسواق ، ويتسم الفارق بين السعر والتكلفة في هذه الشركات بالارتفاع عموما(٩) . وفي ظل هذه الأوضاع ، سعت الحكومات في بلدان نامية عديدة إلى التوفيق بين ضرورة الحفاظ على الأنشطة الهادفة إلى استبدال الواردات وضرورة توسيع القاعدة التصديرية وتنويعها . وفي هذا الصدد ، غدت تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة أداة سياسية جذابة لتشجيع نمو الصادرات وتوسيع طاقة الموردين المحليين على حد سواء .

ومن الخطأ الخلط بين مختلف تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ومعاملتها جميعا معاملة واحدة . فبعضها أكثر فعالية أو أقل ضررا من غيرها . ويعد أي من هذه التدابير فعالاً بالنسبة لأقل البلدان نموا إذا كان يحسن رفاهيتها بأدنى تكلفة ممكنة للميزانية . وهناك أداتان تحققان هذا الغرض بوجه خاص هما: شرط المكونات المحلية والحد من حيازات رأس المال .

ويمكن استخدام تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة لزيادة طاقة العرض المحلية من خلال مختلف شروط المكونات المحلية . ويمكن تحقيق ذلك بالاستفادة من الآثار والفوائد المترتبة على نقل التكنولوجيا عبر الشركات الأجنبية وعبر الأسواق المضمونة لأنماط المنتجات المصنعة والمنتجة محليا(١٠) . وستسعى الشركات الأجنبية عموما إلى تقليص تكاليفها إلى أدنى حد ممكن . ولذلك ستبحث عن موردين منخفضي التكاليف ؛ وستلجأ إلى الموردين المحليين إذا كان السعر الذي يعرضونه تنافسيا(١١) . لذلك يمكن ربط عملية تشجيع طاقة العرض المحلية بالأمن والظروف السائدة في الأسواق التي تتيحها الشركات الأجنبية . ويمكن استخدام شروط المكونات المحلية لحث الشركات الأجنبية على توفير هذه الأسواق .

إن إدخال هذا النوع من أدوات السياسة العامة يمكن أن يكون أكثر فعالية في الحد من الخسائر التي تلحق بالاقتصاد المحلي نتيجة لممارسة الشركات الأجنبية للتسعير التحويلي . ويحدث هذا ، لأنه إذا كان هناك تمايز ضريبي بين الاقتصاد المحلي وغيره من الاقتصادات فسيكون هناك اتجاه لتحويل الأرباح من الأماكن ذات الضرائب العالية إلى الأماكن ذات الضرائب المنخفضة . وعلى وجه التحديد ، فإن استهداف تحقيق شروط المحتوى المحلي الذي يفرض على الشركات التي تستخدم درجة عالية من المدخلات المنتجة في الخارج يمكن أن يؤدي إلى إعادة توجيه الطلب على الواردات نحو الاقتصاد المحلي . ويصبح هذا أكثر جاذبية للشركات الأجنبية وأكثر كفاءة من وجهة نظر تخصيص الموارد المحلية ، إذا أنتج الموردون المحليون في بيئة محلية ذات قدرة على المنافسة . فإذا لم يتوافر هذا العامل ، فإن الشروط الإلزامية الخاصة بالمحتوى المحلي يمكن أن تؤدي بالشركات الأجنبية فعليا إلى تقليل انتاجها في السوق المحلية لأن المدخلات المحلية ذات التكلفة العالية تزيد التكاليف الإجمالية للإنتاج .

ومن الواضح ، أن الوضع النموذجي يكون حيثما توفر تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة الفرصة لوفورات الحجم الكبير وانتقال آثار التعلم بحيث تصبح على كاهل المنتجين المحليين بما ينتج عن ذلك من تحول المدخلات المنتجة محليا إلى أن تصبح مماثلة في سعرها للواردات بدون تعريفات . إلا أن هذا سوف يستغرق وقتا طويلا ، ويتطلب إدخال تدابير مصاحبة تتعلق بسياسة المنافسة قبل أن تحقق تدابير الاستثمار

المتصلة بالتجارة هذه النتيجة . فإذا كان الموردون المحليون الذين ينتجون مدخلات للشركات الأجنبية يعملون في أسواق تتسم بمنافسة غير كاملة ، تكون الآثار المتعلقة بالرفاهية بالنسبة للبلد المضيف غير أكيدة ، وسوف تعتمد إلى حد ما على القوى التفاوضية النسبية للشركات المحلية والأجنبية .

وليس هناك جمع منتظم للبيانات يكفل تقييم الدور الذي أثرت به الشركات الأجنبية في الروابط مع دوائر الأعمال المحلية في البلدان النامية ، وبوجه خاص في تشجيع الصادرات من خلال الروابط غير القائمة على ملكية رأس المال . ومع ذلك فهناك عدد كبير من ترتيبات التعاقد من الباطن بين الشركات الأجنبية والمحلية . وكانت هذه الترتيبات هامة في عدد من البلدان التي تقع خارج نطاق البلدان النامية ذات الدخل العالي . وتوجد هذه الترتيبات ، على سبيل المثال في كولومبيا والمغرب في المنسوجات والجلود المدبوغة والأحذية(١٢) .

ويمكن إذن لتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة أن تمثل الأداة المفضلة للسياسات العامة لأقل البلدان نموا . ويتمثل بديل لهذه السياسة في تقديم إعانة إنتاج للمنتجين المحليين . إلا أنه في حالة أقل البلدان نموا هناك عدة أسباب تفسر لماذا لا يمكن اتباع هذه السياسة . فهناك أولا ، ضواغط الميزانية: فنسبة عالية من إيرادات الحكومة التي تخصص لتمويل النفقات تتولد من الضرائب التجارية التي تعتبر مصدرا للدخل آخذا في الانخفاض مع استمرار عمليات تحرير التجارة(١٣) . كما أن خلق مصادر دخل بديلة صعب بالنسبة لأقل البلدان نموا . وثانيا ، فإن تقديم الإعانات إلى المنتجين يشكل منافسة حادة مع الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية وإبقاء وتنمية البنية الأساسية التي تعتبر متطلبا أساسيا بالنسبة لتحقيق نمو القطاع الخاص المحلي(١٤) . والواقع أن العوامل الخارجية الهامة في البلدان الأفقر تتمثل في العوامل المتعلقة بوفورات الحجم الكبير في البنية الأساسية . فإذا كانت هناك عروض بتقديم إعانات ، فالأفضل هو أن توجه إلى المقاولين في هذا القطاع لأن انتاجهم يخفض التكاليف بالنسبة للقطاعات الأخرى . وبالمثل ، قد لا تكون للتعريفة المطبقة على المنتجين المحليين أثر في تعزيز التنمية المحلية يماثل الأثر الذي يترتب على تدبير للاستثمار المتصل بالتجارة يستند إلى عنصر المحتوى المحلي . فالتعريفة تزيد التكاليف على المستهلك ، ومن ثم فهي تشبه إعانة الإنتاج التي تقدم للأنشطة المنافسة للواردات(١٥) .

ويمكن لأقل البلدان نموا أن تستخدم أيضا المتطلبات المتعلقة بملكية رأس المال في إطار تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة لتغيير النمط النموذجي للشركات المحلية التي تصدّر من السوق المحلية ، والشركات الأجنبية والمحلية التي تنتج لهذه

السوق . كذلك قد يكون استخدام هذه المتطلبات أفضل من أجل توجيه الإعانات إلى المصدرين المحتملين ، نظرا لضواغط الميزانية . ويمكن أن تنشأ مكتسبات تتعلق بالرفاهية من تزويد الشركات الأجنبية بحوافز كي تمتلك رأس المال امتلاكا كاملا إذا أصبحت مصدرة أو تحولت عن السياسة التي تنصب أساساً على استبدال الواردات . فالمكاسب تتحقق عندما تدخل الشركات الأجنبية أسواقا تبدو محفوفة بالخطر بالنسبة للشركات المحلية ، نظرا للمستوى التكنولوجي لهذه الشركات وروابطها الضعيفة بالتسويق الدولي . وهيمنة أسواق التصدير الأولية . وفي هذه الحالة ، تستفيد أقل البلدان نموا من الزيادة الإجمالية في مستوى الصادرات وحصائل النقد الأجنبي . ويتعزز استبدال الواردات نظرا لأن الشركات الأجنبية تحول بعض الإنتاج إلى التصدير حيث يحل محله إنتاج المنتجين المحليين . وتزداد العمالة مع تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبيا ، وحلول المنتجين المحليين الذين تعتبر نسب رأس المال إلى العمالة أقل لديهم ، محل الشركات المملوكة للأجانب في السوق المحلية .

ويمكن أن تتحقق فائدة أخرى عندما يتراكم تأثير عامل خارجي لدى الشركات المحلية نتيجة لزيادة في الصادرات التي تحققها الشركات المملوكة للأجانب . والأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير النجاح إذ تكون لها سمعة راسخة من ناحية الجودة وموثوقية التوريد كما تتوافر لها المعرفة بالأسواق الخارجية . إن تدبيرا استثماريا متصلا بالتجارة ويتمثل في رأس مال مملوك يمكن أن يوفر فرصة للشركات الأخرى المملوكة محليا لتأمين هذه العوامل الخارجية الإيجابية عندما تدخل هذه الشركات أسواق التصدير فيما بعد ، بدون أن تضطر الحكومات إلى تكبد تكاليف تقديم إعانات تصدير (١٦) .

إن الشركات الأجنبية الحرة حقا في اختيار مواقع انتاجها لا تجتذبها فقط البلدان ذات الأجور المنخفضة والوفرة الغزيرة في الموارد الطبيعية وإنما أيضا البلدان التي يمكن أن تحقق فيها أقصى فائدة من الأسواق التي تعمل فيها سواء من حيث وفورات الحجم الكبير أو من خلال الحماية . وأقل البلدان نموا ليست في وضع جيد يؤهلها لإتاحة وفورات الحجم الكبير نظرا لصغر أسواقها ورداءة بنيتها الأساسية ووسائل الاتصال فيها في أغلب الأحيان ، وإنما هي تعتمد بدرجة أكبر ، بدلا من ذلك ، على الحماية من خلال فرض تعريفات عالية وقيود كمية .

ونظرا لضعف الوضع الإجمالي في أقل البلدان نموا من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر والحراك النسبي للشركات الأجنبية فإن لجوء هذه البلدان إلى استخلاص قيم تبقى لديها محدود بالمثل ، لا سيما فيما يتعلق بحصيلة الضرائب . ويتعين عليها أن تتنافس للحصول على الاستثمار الأجنبي مع البلدان النامية الأغنى التي تستطيع تقديم

حوافز ضريبية عالية في شكل معدلات ضريبية منخفضة ، أو امتيازات ضريبية ، أو مستويات سماح سخية لإعادة أموال المستثمرين الأجانب إلى أوطانهم . وهناك استثناءات لذلك ، لا سيما في حالة أقل البلدان نموا القليلة ، التي تتوافر لديها موارد طبيعية والتي تعتبر في وضع يؤهلها للحصول على مدفوعات اجمالية كبيرة ، وتسويات مؤاتية للعوائد من الشركات الأجنبية . وتتسم القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاحتفاظ به بأهمية خاصة لأقل البلدان نموا التي قد يكون المناخ الاستثماري الإجمالي فيها أقل تأكدا والتكاليف الاجتماعية للشركات الأجنبية الخاسرة كبيرة .

وقد تكون تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي تستخدم كأداة تفاوضية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر فعالية نسبيا من الأدوات الأخرى . فعرض الملكية الكاملة لرأس المال على شركات التصدير يؤدي على السواء إلى زيادة صافي عائدات الشركات الأجنبية من خلال زيادة حجم مبيعاتها ، كما يحقق فوائد للحكومات المضيفة تتزايد من خلال زيادة إيراداتها الضريبية مع توسع الإنتاج بدون تغيير معدل الضرائب الحدي ، ومن خلال تحقيق الزيادات في عاملي الدخول والعمالة نتيجة لزيادة الصادرات وزيادة استبدال الواردات (على أيدي الشركات المملوكة محليا) وفي هذه الحالة ، يحدد المعدل الضريبي المناسب للشركة الأجنبية أو للشركة التابعة المكان الذي يرجح أشد ترجيح أن تحول إليه الأرباح ، وهو بوجه عام بلد منشأ الشركة الأم (١٧) .

ويتأثر تحديد فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر برغبات الشركات الأجنبية . فهي تمقت الضرائب العالية كما يتبين من ممارساتها في التسعير التحويلي ، وتفضل ضريبة الأرباح عن التخلي عن ملكية رؤوس أموالها . ولذا فإن تقديم حوافز تتيح امتلاك الشركات الأجنبية لكامل رأس المال يمكن أن ينظر إليه بعين الرضا من قبل الشركات الأجنبية التي تعمل في أقل البلدان نموا التي تسعى حكوماتها من أجل زيادة صادراتها وتعزيز مشاركة الشركات المملوكة محليا ، كموردة في مجال أنشطة استبدال الواردات .

ويمكن كذلك أن يكون استخدام أقل البلدان نموا لتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة خيارا يتسم بالجاذبية السياسية عندما يجري تقييمه في ضوء بدائله . فحيثما تستخدم التدابير لتعزيز الصادرات من خلال النص على امتلاك رؤوس الأموال ، فإن هذا يؤدي إلى حث الشركة الأجنبية التابعة على زيادة انتاجها المخصص لسوق التصدير بينما يخفض انتاج الشركة الأم الاجنبية بنفس القدر في الأسواق ذات الصلة . وستزيد الشركات المملوكة محليا من مبيعاتها المحلية من خلال ملء الشواغر في السوق المحلية نتيجة لتحول الشركة الأجنبية الى التصدير .

ومن حيث الرفاهية فإن المستهلكين المحليين (بما في ذلك الأسر والحكومات ، والشركات المملوكة محلياً والمملوكة للأجانب) قد يعانون نتيجة لهذه السياسة من جراء دفع أسعار أعلى للسلع الموردة محليا نظرا لصنوف الاختلاف في الكفاءة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية . وبينما تتحقق فوائد اجمالية للاقتصاد ، فإن مجموعة معينة من المستهلكين هي التي تشعر بتراجع الرفاهية . وبمضي الوقت ، يمكن توقع أن يخف العبء عن المستهلكين مع إنحدار منحنيات التكلفة لدى الشركات . والبديل لتشجيع الصادرات هو تقديم إعانة الى الشركة الأجنبية تؤدي إلى زيادة أرباحها ، على أن يتحمل دافع الضرائب العام تكلفة الإعانة . وقد يكون هذا الوضع أقل تقبلا من الوجهة السياسية . ويمكن خسارة فوائد أيضا إذا لم تفلح السياسة الضريبية في الوصول إلى أي من الأرباح التي يحتمل تسربها من جراء التسعير التحويلي .

كذلك فإن الفوائد المستخلصة من تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة يمكن أن تكون أكثر شفافية أيضا من الفوائد التي تعود من الأدوات الأخرى ، على سبيل المثال عندما تقتضي هذه الأدوات زيادة الصادرات والعمالة في مقابل الحصول على تراخيص الاستثمار مما يجعل استخدامها أكثر تقبلا وأقل عرضة للانتقاد العام . ولذا يمكن لتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة أن تمثل واحدة من أكفأ الوسائل التي تستطيع أقل البلدان نموا من خلالها أن تفرض شروطها على الشركات الأجنبية . ومع ذلك فإن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة لا يمكن أن تطبق بلا تمييز . إذ يتعين على الحكومات القائمة في أقل البلدان نموا أن تختار بعناية ، الأدوات والشركات الأجنبية التي تتاح لها أكبر الفرص لتحقيق مكاسب صافية ، وهي التي يمكن أن تتحقق على أرجح احتمال من خلال زيادة المنافسة المحلية وزيادة الكفاءة اللذين يتحققان عن طريق تغيير سلوك الشركات الأجنبية . وعلى العكس من ذلك ، فإن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي تعمل كملجأ وتقصر عن تشجيع المنافسة يمكن أن تؤدي فعليا الى تقليل الرفاهية في الأجل الطويل .

جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة

يأتي إدخال جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة في جولة أوروغواي تعبيرا عن رأي الذي مؤداه أن استحداث وامتلاك التكنولوجيات المبتكرة يمثلان عنصرا حيويا في الحفاظ على فارق تنافسي يسهم في زيادة الأرباح و/أو الأنصبة السوقية(١٨) . ولذا تخصص نفقات كبيرة ، لا سيما في الشركات الكبرى ، وفي بعض القطاعات ، لأنشطة البحوث والتطوير . وقد قيل إنه عندما تستحدث تكنولوجيات وتقنيات جديدة فإن كشفها الى المنتجين الآخرين الذين يحوزون المعلومات عنها بدون تكلفة أو

بتكلفة منخفضة ، يفرض في الواقع تكلفة على الشركة المبتكرة بسبب عدم استطاعتها امتلاك كامل قيمة انتاجها(١٩) ويعتبر هذا احد مصادر القصور السوقي إذ أنه يمكن أن يؤدي إما إلى تخصيص مبالغ أقل من المستوى الأمثل في مجال البحث والتطوير وإما إلى تداخل وازدواج الجهود .

والحل الذي يدعى اليه من أجل معالجة هذا القصور السوقي هو منح حقوق الاحتكار (أو ما يقرب من الاحتكار) الى الشركات المبتكرة . ومن ثم فإن حقوق الملكية الفكرية تحمي الشركات في مجال البحوث والتطوير ولكن يطلب منها في مقابلها الكشف ، في وقت ما في المستقبل ، عن ابتكاراتها ومعارفها التكنولوجية . ونظرا لأن الحماية مقيدة زمنيا ، فإنها لا تعوق البحوث المقبلة . ولذا تسعى الشركات الى الحفاظ على حقوقها في استغلال البحوث والتطوير المجسدة في التكنولوجيات الجديدة . وهي على هذا النحو لا تؤمّن فقط مزايا جامدة وإنما أيضا وبسبب امكانية زيادة العائدات بزيادة حجم إنتاج التكنولوجيات الجديدة ، تلقى التشجيع على الاستثمار بالمزايا الدينامية .

إن جولة أوروغواي تمثل محاولة لفرض ضغط متعدد الأطراف على البلدان لدفعها الى العمل وفق مجموعة من المعايير الموحدة بشأن حقوق الملكية الفكرية . وتغطي المفاوضات نموذجين رئيسيين من حقوق الملكية الفكرية:حقوق الملكية الصناعية وحقوق النشر . وتتعلق حقوق الملكية الصناعية بالتطورات التقنية في المنتجات والعمليات . وتطبق بصفة رئيسية من خلال براءات الاختراع . فالكشف عن المعارف شرط للحماية الممنوحة . وتوفر حقوق النشر حقوقا حصرية فيما يتعلق بنسخ الأعمال . ومن ثم فهي تمنع الآخرين من الاستنساخ . وبهذه الطريقة تحمي التأليف كما تستهدف الى حدٍ كبير الميدان المتنامي للبرامج المحوسبة .

وقد أرست اتفاقيتا باريس وبرن(٢٠) القواعد الحالية التي تنظم حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية ، ومصدر المنشأ . ومع أن الاتفاقيتين لم تتغيا هذا الغرض على وجه التحديد ، فقد أتاحتا للحكومات فرصة وضع قوانين وطنية تتفق مع أولوياتها الإنمائية الخاصة . إلا أنه حتى في إطار القوانين القائمة ، تواصل بلدان كثيرة صناعية ونامية ، استثناء حماية براءات الاختراع بالنسبة لفئات معينة من السلع ، نخص بالذكر منها المنتجات الصيدلانية . وينص معظم التشريعات فعليا على فرض عقوبات على الاستخدام غير المصرح به للعلامات التجارية أو النسخ طبق الأصل لنسبة كبيرة من الأعمال المشمولة بحقوق النشر . وعندما تكون القوانين الوطنية في البلدان النامية ضعيفة أو يصعب إنفاذها ، فإن البلدان الصناعية تلجأ في بعض الأحيان الى اتخاذ اجراءات من جانب واحد من أجل تحقيق الامتثال للقواعد الموضوعة لحقوق الملكية . وقد أدى الضغط الثنائي في بعض الحالات ، الى تعديل في التشريع الوطني .

ولسوف تكون البلدان مطالبة في إطار جولة أوروغواي بجعل نظمها الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية متمشية مع المعايير والاجراءات المتفق عليها دولياً . وسوف يستتبع هذا أيضا وضع تدابير فعالة للانفاذ من خلال النظامين الاداري والقضائي . ولسوف يتعين على أقل البلدان نموا الامتثال لهذه المتطلبات في غضون ١٠ سنوات ومن ثم ، سوف يتعين على كثير من اقل البلدان نموا أن يوسع نطاق الحماية ليشمل مجالات لم يسبق تغطيتها من مثل براءات اختراع المنتجات بالنسبة للمواد الغذائية ، والمنتجات الصيدلانية ، وأنواع النباتات والحيوانات ، وحماية حقوق النشر الخاصة بالبرامج المحوسبة(٣١) .

إن أساس تنازع المصالح بين البلدان الصناعية ، كقائدة في مجال استحداث التكنولوجيا ، والبلدان النامية ينبع من اهتمام "جزئي" للبلدان الصناعية يتمثل في احتياز جميع العائدات من الجهود المبذولة في مجال البحث والتطوير(٣٢) . وعلى العكس ، فإن للبلدان النامية ، التي يعتبر معظمها مستهلكاً للابتكارات التكنولوجية أكثر منه منتج لها ، هو اهتماماً "كلياً" يتمثل في زيادة التنمية . والواقع أنه ينظر إلى احتياز التكنولوجيات الجديدة ، الى حدٍ كبير ، كجزء من عملية اللحاق بالبلدان المتقدمة ، وعلى أنه يسهم ، في آخر الأمر ، في بناء القدرات التكنولوجية المحلية في البلدان النامية .

وفي هذه الحالة ، سوف تسعى الشركات المبتكرة الى حماية ريع احتكارها الى أطول أمد ممكن ، وسوف تقاوم بشكل محتم محاولات اضعاف هذه الحماية . ولذا يمكن اعتبار تقليد التكنولوجيات المجسدة في الآلات ، والذي بلغ درجة عالية من التطور على يد بعض الشركات وفي بعض البلدان ، بمثابة عنصر إضعاف للريع الاحتكاري مثله مثل الكشف عن سر الابتكار . إلا أن ذلك لن يكون له نفس الأثر على وتيرة الابتكارات المقبلة ، وعلى المنافع الصافية الناجمة عن أنشطة البحث والتطوير .

وهناك جدل أيضا حول ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي أن تكون المنتجات ، لا العمليات هي هدف الحماية . وتشير خبرة كثير من البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي أنشأت نظاما ممتازاً يقوم على القدرات المحلية ، عن طريق تطويع العمليات ، إلى أن براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات تحبط جهود البحث والتطوير في العمليات المتعلقة بالمنتجات القائمة . ومن ثم فهي تمنع استحداث عمليات تناسب بصفة خاصة البيئة والظروف المحليتين في البلدان النامية . وفي اطار هذا النوع من الحماية ، يتسع نطاق الامتيازات الاحتكارية ، نتيجة الحظر المفروض على إجراء أية عمليات تتصل بمنتج ما ، ما لم يمنح الحائز الرئيسي لبراءة اختراع هذا المنتج تصريحاً بذلك . وقد حاولت البلدان النامية بوجه عام استبعاد براءات الاختراع على وجه الاجمال في

المجالات التي يحتمل أن تتسبب فيها نزاعات ، وكذلك حيثما يكون من مصلحة الجمهور أن يضمن أن تكون السلع متاحة له ، لا سيما في ميادين من مثل المواد الغذائية ، والمنتجات الصيدلانية ، وبعض المواد الكيميائية(٣٣) .

وعلى العكس من ذلك ، ادعت الشركات في البلدان الصناعية أن عملية اصدار براءات الاختراع توفر حماية ضعيفة ضد التزييف ، لا سيما فيما يتعلق بالمنتجات الكيميائية ، حيث تكون الحماية أضعف لأن هذه المنتجات تنطوي على عمليات وصف تفصيلية يمكن أن تفضي إلى نوع من الكشف الجزئي الذي يؤدي إلى زيادة نشر التكنولوجيا .

ويمكن النظر من ثلاثة منظورات إلى ما يترتب على ادخال النظام الدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية من آثار على أقل البلدان نموا: منظور الآثار المتعلقة بالرفاهية المباشرة لأقل البلدان نموا كمستهلكة للابتكار التكنولوجي ، ومنظور أثر زيادة الحماية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان ، وكذلك منظور الآثار المتعلقة ببناء القدرة التكنولوجية المحلية .

الآثار المباشرة المتعلقة بالرفاهية

إن وجود نظام قوي لحماية حقوق الملكية الفكرية سوف يعزز بشكل واضح قدرة الشركات المبتكرة على فرض أسعار أعلى لتكنولوجياتها . وسوف يُحكَم على العبء الذي يضعه هذا على عاتق أقل البلدان نموا من خلال علاقته بالبدائل - أي التفاوض من أجل الحصول على امتيازات من الشركات والبلدان المبتكرة ، وبناء قدرة تكنولوجية محلية .

لقد اشترت البلدان النامية التكنولوجيا في الماضي وهي تشق طريقها بنجاح لبناء قدراتها البحثية الخاصة . وكانت هذه هي العملية التي استخدمتها اليابان والبلدان المصنعة حديثا في شرق آسيا التي أنشأت في البداية صناعات بسيطة ثم طورتها على أساس عمليات شراء كبيرة ، لا سيما من خلال الحصول على تراخيص بالتكنولوجيات الأجنبية المناسبة(٣٤) . ومن الواضح أنه يمكن توجيه عدة أسئلة فيما يتعلق بالفعالية التي يمكن أن يحدث بها التعلم من منح التراخيص بالتكنولوجيا(٣٥) . ومع ذلك فالأرجح أن يكون التعلم فعالا عندما تكون مستويات المهارات والمستويات التعليمية عالية نسبيا . وعلى الرغم من ذلك ، فإن تكاليف الحصول على الابتكار التكنولوجي من خلال التراخيص قد لا تكون مفرطة إلى الحد المتصور(٣٦) .

ومع ذلك ، فإن القدرة التفاوضية أضعف لدى أقل البلدان نموا ، كما أنه لا يمكن الوفاء ببعض الشروط اللازمة لتسهيل تحقيق آثار التعلم . في هذه الحالة ، يمكن

أن تؤدي زيادة الحماية من خلال مختلف براءات الاختراع إلى نمو الواردات . وإذا كان نقل التكنولوجيا ضعيفا ، يمكن أن يؤدي إلى آثار ضارة بالتنمية الصناعية المحلية . وبالمثل ، إذا كانت الأسعار المفروضة على التكنولوجيا عالية ، قد يكون من الضروري للحكومة أن تتدخل لحماية المستهلكين وهي عملية مكلفة .

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف الآراء بشأن العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وحماية حقوق الملكية الفكرية . فيدعى من ناحية أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يستمر في التدفق حتى إلى البلدان التي تقدم حماية ضعيفة لأن هناك مجموعة متنوعة من العوامل الأخرى التي تحدد هذه التدفقات(٢٧) . وبالمثل ، قد ترى شركة أجنبية أن هناك بلداً ناميا معينا لا تتوافر له قدرة تقنية كافية بحيث يهدد ميزتها التكنولوجية ، ولذا فإنها يمكن أن تفضل عليه مكاناً يكون نظام الحماية فيه أقل صرامة . وفي حالات من هذا القبيل ، لن تحقق أقل البلدان نموا ، فيما يبدو ، مكاسب تذكر إذا فرضت نظام حماية أكثر صرامة .

ومن ناحية أخرى ، قد يكون البلد النامي ، وبوجه خاص أحد أقل البلدان نموا ، الذي يوفر حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية قادرا على حث الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حتى لو كان من الصعب أن تكون العوامل الأخرى التي تحدد توطين الصناعة ، من مثل مستوى الدخل وحجم السوق مؤاتية لهذا الاستثمار . وفي هذه الحالة ، قد يكون تعزيز الحماية من خلال الاتساق مع المعايير الدولية مفيدا من عدة وجوه . فهو أولا سيعزز المركز التفاوضي النسبي مع الشركات الأجنبية . فزيادة تكاليف احتياز التكنولوجيا ، الذي يزيد العائدات التي تؤول إلى الشركات الأجنبية ، يمكن تعويضها عن طريق زيادة الضرائب المفروضة على الأرباح . ويمكن ربط عملية المعاوضة هذه بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة كوسيلة لنقل التكنولوجيا إلى المنتجين المحليين . وثانيا فإن الامتثال للمتطلبات الدولية يمكن أن يعزز بدلا من أن يضعف القدرة التكنولوجية الوطنية لأقل البلدان نموا من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لا سيما إذا استطاعت اجتذاب بعض أنشطة البحوث والتطوير من المؤسسة الأم إلى المؤسسة التابعة لها في المنطقة المحلية . ويمكن تحقيق هذا من خلال ترتيبات المشاريع المشتركة بين الشركات الخاصة المحلية أو الشركات الحكومية والشركات الأجنبية . وقد استخدمت هذه الترتيبات بنجاح في جمهورية كوريا ، وغالبا ما انطوت على تقديم حوافز حكومية الى القطاع الخاص تستهدف حفز عملية النقل هذه . وثالثا ، هناك على وجه الاحتمال فرصة أكبر لامكانيات حدوث نقل للتكنولوجيا إلى الشركات المحلية لأقل البلدان نموا التي لا تشكل تهديدا تكنولوجيا للشركات الأجنبية .

وقد لا يكون نقل التكنولوجيا على هذا الأساس بالضرورة هو أشد الوسائل كفاءة في هذا الصدد . فقد تبين ان النقل يكون أكثر كفاءة في حالة الشركات عبر الوطنية والشركات التابعة لها مما لو حدث من خلال المشاريع المشتركة أو ترتيبات منح التراخيص(٣٨) . ويتعارض هذا مع الادعاءات التي قدمت بشأن نقل الدراية التقنية الادارية المذكورة آنفا . وبالمثل ، من المرجح أن يكون النقل أكثر سرعة من خلال آثار التعلم الدينامية المكتسبة عن طريق عمليات التحويل لا المنتجات . ومن ناحية أخرى ، تنحو الشركات الأجنبية بدرجة أكبر نحو التصريح بنقل التكنولوجيا من خلال المنتجات لا العمليات ، وهو اجراء قد يكون مكلفا نسبيا بالنسبة لأقل البلدان نموا . إلا أن مثل جمهورية كوريا يبين أن الابتكار المتعلق بالمنتجات يكون أكثر فعالية من ناحية التكاليف من كثير من المحاولات المتعلقة بابتكار العمليات التي اعتمدتها بلدان أخرى من خلال استراتيجية استبدال الواردات .

بناء قدرة تكنولوجية محلية

ان الارتباط بين حماية حقوق الملكية الفكرية والابتكار ضعيف في البلدان النامية . ومع ذلك فإن أمثلة جمهورية كوريا ، ومقاطعة تايوان الصينية ، وسنغافورة ، والبرازيل تبين أنه يمكن على الرغم من ذلك تحقيق قدرة كبيرة على الابتكار(٣٩) . فالابتكار في البلدان النامية قد يكون أكثر تأثرا بالإطار الاقتصادي الكلي ، وبمستوى الاستثمار ، وبإتاحة التعليم والمهارات من تأثره بقوانين حماية حقوق الملكية وحدها . فكثير من البلدان في افريقيا التي أنشأت نظما قوية لحماية حقوق الملكية الفكرية اتسمت بسوء الأداء في مجال البحث والتطوير . ولذا فغالبا ما يكون مصدر المكاسب المباشرة من إحكام الحماية هو الروابط مع الاستثمار الأجنبي المباشر وليس الحفز المباشر للبحث والتطوير المحليين . وسوف تتأثر القدرة المحققة في هذا المجال بالمساعدة الحكومية وبالعلاقات بين الشركات المحلية والأجنبية في مجال الانتاج المشترك .

وبدون هذه الروابط والعلاقات الأوثق ، يمكن أن تستخدم المنتجات والعمليات المنقولة إلى أقل البلدان نموا ، بكفاءة أقل . وبوجود علاقات أوثق ، يمكن أن تصبح الشركات المحلية أقدر على الاضطلاع ببعض أشكال التكيف التكنولوجي على نحو يناسب الظروف والاحتياجات المحلية . فقدر كبير من الحجج التي تستند إليها حماية حقوق الملكية الفكرية ، ومن ثم ، يستند إليها خفض عمليات التقليد والنسخ يفترض أنه لا توجد مشكلة في استيعاب التكنولوجيا التي تنقل إلى البلدان النامية ، وأن جميع الشركات تنتج وفقا لدالة انتاج مماثلة . ومع ذلك ، فإن هذه الحجة لا تعترف بأن هناك اختلافات بين الجهود المبذولة لتحسين الدراية التكنولوجية ، والجهود المبذولة لمواءمة التكنولوجيا مع الظروف الجديدة ، والأخرى المبذولة لتحسين التكنولوجيا ،

تحسينا طفيفا ، أو تحسينها بدرجة هامة جدا[٣٠] . وإن تشجيع نشوء علاقات أوثق بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية من خلال المشاريع المشتركة أو روابط التوريد يمكن أن تزيد الدرجة التي تفدو بها هذه التمايزات مناسبة لنقل التكنولوجيا . وهكذا يبدو أنه لا توجد رابطة مباشرة بين فرض نظام قوي لحماية حقوق الملكية الفكرية ، والمدى المتاح لتعزيز القدرة التكنولوجية المحلية . والأرجح بدلا من ذلك ان يكون هناك عدد من العوامل التي تؤثر على تطور القدرة التكنولوجية يشمل الحوافز والقدرات والمؤسسات .

ومن الواضح أن الابتكار تحقق في عدد من البلدان . ويبين مثل كينيا أن استيراد الشركات الأجنبية لتقنيات الانتاج الجديدة أجبر المنافسين المحليين على تحسين تكنولوجياتهم في بعض الصناعات[٣١] . ويمكن ذكر أمثلة مماثلة لايضاح ان استيراد شركات الولايات المتحدة عبر الوطنية للتكنولوجيا أدى إلى قيام الشركات المحلية بالتقليد[٣٢] .

التجارة في الخدمات

تركزت المفاوضات بشأن الخدمات على القواعد المتعلقة بما يلي: '١' انتقال رؤوس الأموال في شكل وجود تجاري للشركات الأجنبية ، لا سيما في مجال الخدمات المالية ؛ '٢' الانتقال المؤقت للعمالة ؛ '٣' انتقال المستهلكين (السفر والسياحة) ؛ و'٤' التوريد العابر للحدود ، المعرَّف على انه تقديم الخدمات دونما "أشخاص" يعبرون الحدود . ويغطي هذا العنصر الأخير ، وبصفة رئيسية ، خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية . والنتيجة المبتغاة من المفاوضات هي أن تُدخِل في نطاق التخصصات المتعددة الأطراف ، مجموعة كبيرة من الأنشطة التي تشمل الخدمات المالية ، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والخدمات السمعية البصرية ، والسياحة والبناء إذا شئنا ألا نذكر سوى بعض أهم القطاعات . إلا انه باستثناء محتمل لخدمات العمالة ، لا تزال هناك شكوك كبيرة فيما يتعلق بما إذا كان تحرير التجارة في الخدمات سوف يؤدي في المستقبل المنظور إلى زيادة هامة في مشاركة أقل البلدان نموا في تجارة الخدمات الآخذة في الازدهار .

إن إتاحة العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة المستعدة للهجرة بأعداد كبيرة نسبيا يمكن من الناحية النظرية أن يمنح كثيراً من أقل البلدان نموا هامشا تنافسيا في التجارة الدولية لخدمات الأيدي العاملة . إلا أن قدرتها ، من الناحية العملية ، على تأمين فوائد ميزتها النسبية تقيدها بصفة خاصة القواعد والممارسات المتعلقة بالهجرة في البلدان المضيفة المحتملة . ويعتبر بعض أقل البلدان نموا من مثل

بنغلاديش وبوركينا فاصو والرأس الأخضر والصومال والسودان واليمن مصدرة هامة فعليا لخدمات الأيدي العاملة التي تسهم بنصيب هام في حصائلها من النقد الأجنبي ، كما أن لديها امكانيات تحقيق زيادة اضافية في هذه الصادرات . وفي كثير من قطاعات الخدمات - التي تتراوح ما بين البناء والبرامج المحوسبة - يعتبر انتقال العاملين عبر الحدود ضروريا لتوريد خدمات ذات سعر تنافسي . ولذا فمن المهم لأقل البلدان نموا أن تؤمن معاملة خاصة وأكثر مواتاة من حيث الانتقال عبر الحدود والاقامة المؤقتة في الخارج(٣٣) .

إن مشروع الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات(٣٤) ينص على التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات ، ويخلق إطار عمل لادارة الاتفاق . وهو يعترف بالوضع الخاص للبلدان النامية ، ويطلب منها تقديم عدد قليل من الالتزامات الأولية . وينص على تسهيل زيادة مشاركتها في تجارة الخدمات العالمية من خلال التفاوض على التزامات محددة بشأن تعزيز قطاعات خدماتها المحلية ، وتحسين وصولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات ، وتحرير الوصول إلى الأسواق في القطاعات وأساليب التصدير ذات الأهمية للبلدان النامية .

وترد الاشارة الوحيدة المحددة إلى أقل البلدان نموا في الفقرة ٣ من المادة الرابعة التي تنص على أن هذه البلدان سوف تُمنح أولوية خاصة عندما يطلب إلى البلدان المتقدمة التعهد بالتزامات محددة من أجل تسهيل زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية للخدمات . وبالاضافة إلى ذلك ، تنص هذه الفقرة أيضاً على انه "سوف تؤخذ في الاعتبار بشكل خاص الصعوبات الخطيرة التي تواجهها أقل البلدان نموا في قبول الالتزامات المتفاوض عليها نظرا لحالتها الاقتصادية الخاصة واحتياجاتها الانمائية والتجارية والمالية" . وتنص المبادىء التوجيهية الموضوعية للمفاوضات الخاصة بالالتزامات الأولية أثناء جولة أوروغواي على انه "سوف تراعى بشكل خاص الصعوبات التي تجابهها أقل البلدان نموا في قبول التزامات تحرير محددة" . وإذا أخذ كل هذا مجتمعا مع المقرر الوارد في الفقرة ١ من الفرع باء ، في مشروع الوثيقة الختامية ، فلا يبدو ان هذا يعبر عن التزام واضح من جانب المشتركين باعفاء أقل البلدان نموا . ويبقى اذن تبين كيف سيعبر المشتركون عن النوايا المسلم بها على نطاق واسع في صورة تدابير عملية ومحددة تجاه أقل البلدان نموا ، فيما يتعلق بجوانب من مثل انتقال موردي الخدمات من بلدانهم إليها ، وشروط نقل التكنولوجيا إليها ، وتسهيل وصولها إلى شبكات المعلومات .

ونظرا لأن قطاعات الخدمات في أقل البلدان نموا متخلفة ولأن نطاق الخدمات التي يمكن تصديرها ضيق للغاية ، لا تبدو الآفاق المرتقبة لتحسين نصيبها في التجارة

الدولية في الخدمات مشرقة جدا في الأجلين القصير والمتوسط ، على السواء . ومن غير المرجح أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات التي تعتبر أقل البلدان نموا مستوردة صافية لها ، إلى تحقيق فوائد كبيرة لها .

دال - الاستنتاجات

ان المعتقد التقليدي السائد الذي تستند إليه جولة المفاوضات الحالية يحبذ نشوء نظام أكثر تجانسا في مجال التنظيمات التجارية ، ودورا أكبر لآليات السوق في تحديد أنماط التجارة . وضمن هذا الإطار ، أيدت المفاوضات رسميا الرأي القائل بأن أفقر البلدان تتطلب مراعاة خاصة . إلا أن السؤال حول ما سوف يترتب على ذلك ، وكيف سيتحقق على وجه التحديد ، يشكل موضع اختلاف وجدل كبيرين . فبالاضافة إلى اختلاف منظور كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية ، فإن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن أشكال المعاملة التفضلية التي ستطبق على أقل البلدان نموا ، ينجم عن صنوف عدم التيقن التي ما فتئت سائدة بالنسبة للآثار الملحوظة في سياسات التدخل الماضية .

إن المقترحات التي تقدم في جولة اوروغواي سوف تترتب عليها نتائج كبيرة بالنسبة لأقل البلدان نموا . ففيما يتعلق بالمسائل التقليدية ، سوف تؤثر قوة الدفع المتواصلة من أجل تحرير التجارة على الآفاق المرتقبة لصادرات هذه البلدان وعلى القوة الشرائية لوارداتها . ونظرا لأن هذه البلدان مصدرة للمنتجات الأولية الاستوائية وليس للمصنوعات ، فمن غير المرجح أن تستفيد كبير استفادة من النمو في الدخل العالمي ، نظرا لأن معظم هذه السلع الأساسية يتسم بانخفاض سعره وبمرونة عرضه . كذلك فإن أي نمو يحدث يمكن أن يقابله تآكل الأفضليات القائمة التي تتيح وصولا أكيدا إلى أسواق معينة . وإن توقع ارتفاع الأسعار العالمية لمنتجات المناطق المعتدلة نتيجة لتحرير التجارة سوف يؤثر تأثيرا معاكسا على أقل البلدان نموا كمستوردة صافية للأغذية .

أما فيما يتعلق بالمسائل الجديدة ، تكتسي مسألة ما إذا كانت أقل البلدان نموا سوف تحصل على مكاسب من زخم التجارة الحرة ، أهمية خاصة . وقد قيل إن سياسة التدخل الحكومي الانتقائي أكثر ملائمة لأية بيئة تجارية تتسم بمنافسة يهيمن عليها احتكار القلة منها بالنسبة للبيئة التي تسودها المنافسة الكاملة . وبوجه خاص ، فإن نطاق الأدوات الفعالة للسياسة العامة ، والامكانيات السياسية لاستحداثها هو أيضا أضيق بكثير في أقل البلدان نموا . وفي ظل ظروف من هذا القبيل يمكن تبرير استخدام أنواع معينة من تدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة .

إن فعالية هذه الأنواع من تدخلات السياسة العامة ، والفوائد الصافية التي يمكن استخلاصها منها سوف تعتمد إلى حد كبير على التدقيق في اختيارها وتنفيذها بالتضافر مع تدابير السياسة العامة الأخرى ، ونخص بالذكر منها محاولات حفز المنافسة في السوق المحلية . إن تدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة جذابة بالنسبة لحكومات أقل البلدان نموا لأنه يمكنها استخدامها في تحسين مركزها التفاوضي النسبي مع المستثمرين الأجانب ، كما ان الأرجح ان تنجح أكثر من الأدوات الأخرى ، نظرا للظروف الهيكلية والسياسية والمؤسسية القائمة في تلك البلدان .

وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة فإن آثار اتساقها مع الترتيبات المعروفة في الغات أقل تيقنا . إن تكاليف احتيار التكنولوجيا بالنسبة لأقل البلدان نموا ، بوصفها بلداناً مستهلكة ، يمكن ان تكون عالية وإن لم تكن باهظة بالضرورة . والاتساق مع القواعد الأكثر تشددا الموضوعة بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة المطبقة مع أنواع أخرى من السياسات من أجل توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتأثير عليها يمكن أن يكون في حصيلته النهائية مفيدا لأقل البلدان نموا من حيث بناء قدرة توريد محلية وتحسين الدراية التكنولوجية المحلية .

إن قدرة أقل البلدان نموا على الاستفادة الكاملة من النمو المتواصل في هذا القسم من التجارة الدولية سوف يكون محدودا في المستقبل المنظور . ومن غير المحتمل أن يكون لدخول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات حيز النفاذ في آخر الأمر ، في حد ذاته ، تأثير كبير على مشاركة أقل البلدان نموا في نظام محرر للتجارة في الخدمات . والمجال الوحيد الذي يمكن لهذه البلدان أن تحقق فيه مكاسب هو مجال خدمات الأيدي العاملة بسبب امكانيات هذه البلدان على زيادة عمليات التبادل عبر الحدود في هذه الخدمات .

الحواشي

(١) تعهدت الأطراف المتعاقدة في الغات في دورتها الوزارية لعام ١٩٨٣ "بمعاملة أقل البلدان نموا معاملة خاصة ، في سياق المعاملة التفاضلية والتساهلية المكفولة للبلدان النامية ، بغية تحسين الحالة الاقتصادية المتردية لهذه البلدان" . (الفقرة ٧'٤'ب) .

كما دعا الوزراء الأطراف المتعاقدة إلى اتباع برنامج العمل التالي لتيسير تجارة أقل البلدان نموا وخفض العوائق التعريفية وغير التعريفية المفروضة على صادراتها:

الحواشي (تابع)

(أ) تحسين معاملة المنتجات ذات الأهمية التصديرية الخاصة لأقل البلدان نموا بموجب نظام الأفضليات المعمم أو شرط الدولة الأكثر رعاية ، بهدف إتاحة الوصول إلى هذه المنتجات بعد إعفائها قدر الإمكان من الرسوم الجمركية ؛

(ب) استخدام شروط أكثر مرونة ، عند الطلب وحيثما كان ذلك ممكنا ، لقواعد المنشأ المتصلة بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية الخاصة لأقل البلدان نموا ؛

(ج) إزالة أو خفض التدابير غير التعريفية المفروضة على المنتجات ذات الأهمية التصديرية الخاصة لأقل البلدان نموا ؛

(د) تيسير مشاركة أقل البلدان نموا في الاتفاقات والترتيبات المنبثقة عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ؛

(هـ) تعزيز تسهيلات المساعدة الفنية التي تقدمها أمانة الغات تلبية للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ؛

(و) تعزيز الأنشطة المروجة للتجارة من خلال مركز التجارة الدولية ومن خلال مبادرات أخرى كتشجيع إنشاء مكاتب لترويج الواردات في البلدان المستوردة ؛

(ز) زيادة التركيز على مناقشة وفحص مسائل السياسة العامة ذات الأهمية لأقل البلدان نموا في سياق اتخاذ مزيد من التدابير لتحرير التجارة .

الفقرة ٧'٤' ب) من الإعلان ، والفقرة ٣ من المرفق بالإعلان . انظر الغات ، الصكوك الأساسية ووثائق مختارة . الملحق التاسع والعشرون . جنيف آذار/مارس ١٩٨٣ .

(٢) انظر P. Mosley, J. Toye and J. Harrigan, Aid and Power (London: Routleidge, 1991).

(٣) وثيقة الغات MFN.TNC/W/FA المؤرخة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

(٤) انظر M. Davenport, S. Page and A. Hewitt, The GATT Uruguay Round: Effects on Developing Countries, Special Report of the Overseas Development Institute, London, 1991.

(٥) انظر أيضا الفصل الثاني أعلاه .

(٦) انظر G. Pohl and P. Sorsa European Integration and Trade with the Developing World (Washington D. C., The World Bank, 1992), Policy and Research Series No. 21, and M. Davenport, S. Page and A. Hewitt, op. cit.

(٧) ترد قائمة شاملة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة والبلدان التي أبدت اهتمامها بها في جولة أوروغواي في تقرير صادر عن مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية بعنوان "أثر تدابير الاستثمار المباشر على التجارة والتنمية . النظرية والدلائل والآثار السياسية" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.II.A.19) .

الحواشي (تابع)

(٨) يقول R. Mumdell في 'International Trade and Factor Mobility', American Economic Review, Vol. XLVII, No.3 (1957) ، إن التجارة الحرة لن تتيح إلا قدراً ضئيلا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

(٩) يعرض N. Lee الأدلة على تركيز الأسواق في البلدان النامية عرضاً موجزاً في "MarketStructure and Trade in Developing Countries", in G.K. Helleiner (ed), Trade Policy, Industrialization, and Development (Oxford: Clarendon Press, 1992).

(١٠) انظر V. Balasubramanyan, 'Putting TRIMs to Good Use', World Development, Vol.19, No.9 (1991).

(١١) انظر T. Moran and C. Pearson, "Tread Carefully in the Field of TRIP Measures", The World Economy, Vol. 11 No.1, (1988).

(١٢) قد يصور نجاح صادرات الملابس من بنغلاديش التأثير الايجابي للتعلم من خلال التجارة المرتبطة بالشركات الأجنبية . فقد عقد ترتيب لا يقوم على المساهمة في رأس المال مدته خمس سنوات بين شركة ملابس داش في بنغلاديش وشركة دايوو في جمهورية كوريا ، تقوم بموجبه الشركة الكورية بتوفير التدريب للعمال المحليين في مجموعة من الأنشطة التجارية . وقد تحقق التعلم خلال السنة ونصف السنة ، لذا أمكن اختزال الاتفاق قبل الموعد المقرر له . وبعد فترة من الوقت ، استطاع العمال من شركة داش إنشاء شركتهم الخاصة المنافسة لانتاج الملابس . وساعدت الحكومة في عملية التعلم من خلال تقديم مجموعة من الحوافز (انظر World Investment Report. Transnational Corporations as Engines of growth 1992 (ST/CTC/130), United Nations (publication, Sales No. E.92.II.A.19,box VIII . وأكدت دراسة أجريت مؤخرا عن سلوك الشركات عبر الوطنية في كينيا أن آثار التعلم كانت أكثر وضوحا حيثما كانت الحكومة المضيفة تحوز نصيباً في رأسمال المشروع المشترك أو كانت مشتركة على مستوى مجلس الادارة في عمليات الشركة الأجنبية (I. Gershenberg, "The training and spread of managerial know-how. A comparative analysis of multinational and other (firms in Kenya), World Development, Vol. 15, No. 7(1987).

(١٣) انظر D. Greenaway and C. Milner, 'Fiscal dependence on trade taxes and trade policy reform', Journal of Development Studies, Vol. 27, (No.3(1991) انظر أيضا الفصل الثالث من هذا التقرير .

(١٤) أظهر بليجر وخان أن هناك ارتباطا ايجابيا بين الانفاق الحكومي على البنية الأساسية واستثمارات القطاع الخاص . M. Blejer and M. Khan, 'Government policy and private investment in developing countries', IMF Staff Papers, Vol. 31 No.2(1984).

الحواشي (تابع)

(١٥) انظـــر D. Rodrik, 'Conceptual issues in the design of trade policy for industrialization', World Development, Vol.20, No.3(1992).

(١٦) للاطلاع على مناقشة لهذا النوع من آثار التعلم انظر D. Keesing and S. Lall, 'Marketing manufactured exports from developing countries: Learning sequences and public supports', in G.K. Helleiner (ed), op.cit.

(١٧) لا تزال تطلق التحذيرات المعتادة بشأن الفوائد التي يمكـــن استخلاصها . فإذا قامت الشركات الأجنبية فقط بنقل تكنولوجيتها الكثيفة رأس المـــال ، وليس أي رأسمال غير محدد ، فهنا يمكن أن تنخفض العمالة وينخفض الدخل الحقيقـــي إذا كان لدى الاقتصاد فائض عمالـــة . B. Batra, 'A general equilibrium model of multinational corporations in developing countries', Oxford Economic Papers, Vol. 38, No. 2 (1968).

(١٨) J. Dunning, International Production and the Multinational Enterprise (London: George Allen and Unwin, 1981).

(١٩) K. Arrow, 'Economic welfare and the allocation of resources for inventions', in R. Nelson (ed), The Rate and Direction of Inventive Activity (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1962).

(٢٠) اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (١٨٨٣) ، واتفاقية بـــرن لحماية المؤلفات الأدبية والفنية (١٨٨٦) .

(٢١) سوف يتعين على أقل البلدان نموا أيضا أن تعزز نوع الحماية المتـــاح فعليا لحائزي الحقوق الأجانب في اطار قوانينها الوطنية فيما يتعلق على سبيل المثـــال بمدة حماية براءة الاختراع ، وبشروط منح التراخيص الالزامية ، والحقوق الممنوحة مـــن أجل براءة اختراع العمليات ، ومنح حق استيراد حصري لحائزي براءات الاختراع . ولسوف يتعين على أقل البلدان نمواً أيضا أن تعتمد تدابير انفاذ صارمة ، بما في ذلـــك تدابير لمراقبة الحدود ، وقواعد محددة بشأن اجراءات مدنية وادارية من قبيل أوامـــر الأداء ، وتعويض الأضرار ، وغيرها من سبل الانتصاف للمحافظة على هذه الحقوق .

(٢٢) S. Magee, 'The appropriability theory of the multinational corporations', Annals of the American Academy of Political and Social Science 458, (November 1981) .

(٢٣) P. Bifani, 'The new mercantilism and the international appropriation of technology', in Technology, Trade Policy and the Uruguay Round (UNCTAD/ITP/23), United Nations, New York, 1990 .

(٢٤) S. Lall, 'Technological capabilities and industrialization', World Development, Vol, 20, No. 2 (1992) .

الحواشي (تابع)

(٢٥) H. Pack, 'Learning and productivity changes in developing countries, 'in G.K. Helleiner (ed), op. cit. .

(٢٦) F. Contractor, 'The profitability of technology licensing by US multinationals', Journal of International Business Studies, Vol. 11, No. 2 (1980) .

(٢٧) J. Dunning, 'The eclectic paradigm of international production: A restatement and some possible extensions,' Ibid, Vol. 9, No. 2 (1988) . انظـــر

(٢٨) E. Mansfield, A. Romeo and S. Wagner, 'Foreign trade and US research and development', Review of Economics and Statistics Vol. LX, No. 1 (1979) .

(٢٩) الأونكتاد ، تقرير التجارة والتنميـــة ، ١٩٩١ (UNCTAD/TDR/11) منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.91.II.D.15 ، الجزء الثالث ، الفصل الثالث .

(٣٠) S. Lall ، المرجع نفسه . من الممكن أن يؤدي الوجود الكبير للشركـات الأجنبية التابعة إلى إبطاء النشاط الأساسي المتعلق بالتصميم والتطوير مع تحسيـــن كفاءة الانتاج في الوقت ذاته . انظـــر M. Blomstrom and H. Person, 'Foreign investment and spill over efficiencey in an underdeveloped economy: Evidence form the Mexican manufacturing industry, 'World Development, Vol 11, No. 6 (1983) .

(٣١) R. Jenkins 'Comparing foreign subsidiaries and local firms in LDCs: theoretical issues and empirical evidence', Journal of Development Studies, Vol. 26, No. 2 (1990) . انظر

(٣٢) E. Mansfield and A. Romeo, 'Technology transfer to overseas subsidiaries by US-based firms', Quarterly Journal of Economics, Vol. 19, No. 4 (1980) .

(٣٣) للاطلاع على مناقشة تفصيلية لهذه المسألة الحساسة انظـــر UNDP, Human Development Report 1992, Oxford University Press, New York, Oxford 1992.

(٣٤) المرفق الثاني بمشروع الوثيقة الختامية لجولة اوروغواي .

Blank page

Page blanche

سادسا - دور المنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نموا

إن للجمعيات الخيرية الخاصة وجمعيات المساعدة الذاتية تاريخ طويل ، وهي تسبق في الواقع منظمات الدولة الحديثة . وشكّل الدين غالبا الأساس لشكل تنظيمي متطور من الجمعيات الخيرية وجمعيات المساعدة الذاتية الخاصة أو المجتمعية أو الجماعية . وهذه الترتيبات التعاضدية هي سلائف ما أصبح معروفا الآن بوجه عام باسم المنظمات غير الحكومية .

وفي المراحل المبكرة من تطورها ، عنيت الكيانات غير الحكومية بالرفاهية المجتمعية واهتمت بتقديم الاغاثة في حالات الكوارث والطوارئ . أما البعد الانمائي في عملها فهو حديث النشأة . ففي العقدين الأخيرين ، كان هناك تزايد وتكثيف لمشاركة المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والأجنبي على السواء في عملية تنمية أقل البلدان نموا وبلدان نامية أخرى مع تزايد أعدادها وشمول أنشطتها الانمائية عددا من المجالات يتزايد باطراد . وكثير من المنظمات غير الحكومية يعتبر نفسه مؤسسات مستقلة ، تتألف من متطوعين ، نشأت ضمن الإطار القانوني القائم ، ولا تستهدف الربح ، وتلتزم الحياد إزاء القوى الدينية والسياسية على السواء ، وتكرس ذاتها لقضية الرفاهية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . في إطار هذه التوصيفات العامة سوف يجري إلى حد كبير فهم أنشطة هذه المنظمات في هذا الفصل . وقد وضع تمييز من حيث المنشأ بين المنظمات الوطنية (التي يشار إليها أيضا على أنها الأهلية) والمنظمات الأجنبية (أو الدولية) .

ألف - الأنشطة الانمائية للمنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نموا

السياق الخاص لأقل البلدان نموا

هناك عدد من العوامل والتطورات الايجابية والسلبية على السواء ، التي جعلت الأنشطة الإنمائية للمنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نموا أنشطة مناسبة بصفة خاصة . فمن الناحية السلبية ، تشمل العوامل التي تحثها على أن تلعب دورا أكبر فيما يلي:

- الضوائق الهيكلية الأساسية في أقل البلدان نموا ، بما في ذلك انخفاض دخل الفرد إلى أقصى حد ، وانخفاض الانتاجية ، وعدم كفاية البنية الأساسية المادية والتقنية والاجتماعية ؛

- الاخفاق العام لنهج التنمية التقليدي ، بما في ذلك الاعتماد على ضخامة القطاع العام والتركز المؤسسي ، مما أسهم في سوء أداء اقتصادات هذه البلدان بوجه عام في السنوات الأخيرة ، وفي عدم استفادة مستويات القاعدة الشعبية من الفوائد العائدة من التنمية ، بالإضافة إلى الاخفاق في وقف التدهور الايكولوجي ؛
- الحواجز المؤسسية ، والثقافية ، والاقتصادية الموضوعة أمام مشاركة الفقراء والشرائح الضعيفة والمحرومة من السكان ، لا سيما المرأة في عملية التنمية .

وعلى الجانب الايجابي ينبغي ذكر ما يلي:

- فعالية المنظمات غير الحكومية في مسائل من قبيل أداء الخدمات بتكلفة منخفضة (لا سيما إلى الفقراء والمناطق النائية) ، ومرونة الاستجابة ، والتعرف على الظروف المحلية ، والمشاركة النشطة للمجموعات المستفيدة ، جميع ذلك منحها ميزة خاصة في تعزيز الأعمال الانمائية القائمة على أساس الاعتماد على الذات وعلى المشاركة ؛
- إن التحولات الكبيرة في النسيج السياسي لكثير من أقل البلدان نموا في السنوات القليلة الماضية ، بما في ذلك الإصلاحات الديمقراطية الدستورية ، والانتخابات الحرة ، ونظام الحكم الجديد بكامله ، يتيح إمكانيات جديدة من أجل تحقيق تنمية قائمة بدرجة أكبر على المشاركة ومركزة حول مصالح الشعب ؛
- هناك اتجاه ملحوظ لزيادة التمويل الخارجي في أقل البلدان نموا من خلال القنوات غير الحكومية لصالح المشاريع الصغيرة والصغرى . وفي هذا الميدان يجري النظر إلى المنظمات غير الحكومية على أن لديها ميزة على الحكومات والوكالات المانحة من حيث التنفيذ .

الاتجاهات الملحوظة مؤخرا في الأنشطة الإنمائية

زاد عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة رسميا في أقل البلدان نموا زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة . وحسبما أشير أعلاه ، تمثل سبب هام لذلك في التغيرات السياسية البعيدة المدى التي حدثت في كثير من هذه البلدان . ففي نيبال ، زاد عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة لدى مجلس التنسيق الوطني للخدمات الاجتماعية في الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٠ على ما يربو على ٣٠٠ منظمة ، إلا أنه بعد عامين من إجراء التغيرات الديمقراطية في عام ١٩٩٠ قفز الرقم إلى قرابة ٦٠٠ منظمة . وسهل ازدياد درجة الحرية السياسية في أوغندا الزيادة في عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية وتوسيع مجالات أنشطتها في السنوات الأخيرة . ويشير اعتماد الميثاق الافريقي

للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول في أروشا في عام ١٩٩٠ إلى الأهمية التي توليها بلدان القارة الآن إلى ضرورة تشجيع الشعب ومنظماته على الاضطلاع بمبادرات إنمائية تقوم على أساس الاعتماد على الذات . وقدم منشور أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا معلومات عن عدد المنظمات غير الحكومية في أفريقيا ، ويعرض الجدول ١٩ هذه المعلومات بإيجاز بالنسبة لبلدان أفريقية مختارة من أقل البلدان نموا .

الجدول ١٩: المنظمات غير الحكومية في بلدان افريقية مختارة من أقل البلدان نموا

البلد	عدد المنظمات غير الحكومية	البلد	عدد المنظمات غير الحكومية
بنن	١١٢	ملاوي	٢٣
بوركينا فاصو	١٣١	مالي	١٣٠
بوروندي	١٨	موريتانيا	٩
الرأس الأخضر	٣٠	موزامبيق	٢٧
جمهورية افريقيا الوسطى	٣٤	النيجر	٦٤
تشاد	٥٠	رواندا	٦٤
جزر القمر	١٠	سان تومي وبرينسيبي	١٨
اثيوبيا	٦٨	سيراليون	٣٥
غامبيا	٣٩	توغو	٨٥
غينيا	٦٩	أوغندا	٥٧
غينيا - بيساو	٣٧	جمهورية تنزانيا المتحدة	٥٦
ليسوتو	٦٤	زائير	٩٣
ليبيريا	٤١	زامبيا	٤٩
مدغشقر	٣٩		

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، دليل المنظمات غير الحكومية في أفريقيا ، نيويورك ، ١٩٩٢ .

وتعمل المنظمات غير الحكومية في مجالات هامة من مجالات التنمية في أقل البلدان نموا ولا سيما فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليم والتنمية الريفية ، والبرامج التي تخدم المرأة والشباب والأطفال والمعوقين والعجزة ، كما تعمل في مجال تخفيف الفقر ، والحماية البيئية ، وتوطيد العملية الديمقراطية مؤسسياً من خلال الدفاع عن مصالح المجموعات المحرومة اجتماعيا ، وحماية حقوق الإنسان . وفي موزامبيق ، على سبيل المثال ، تلعب المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية دورا هاما جدا في تقديم خدمات الرفاهية . وقد وضعت إحدى المنظمات غير الحكومية برنامج عمل مشتركاً للأغذية مع برنامج الأغذية العالمي في ليسوتو الذي قام بتشييد نصف الطرق القائمة في البلد . وفي بوركينا فاصو ، قد يمثل حجم برامج المنظمات غير الحكومية قرابة ٣٠ في المائة من الإنفاق الحكومي السنوي على التنمية . كما أن زهاء نصف مجموع المرافق الصحية ، وقرابة ٦٠ في المائة من مرافق التعليم الابتدائي في هايتي في أواخر الثمانينات قد قدمته منظمات غير حكومية (يورد النص المنفصل ١١ بعض الأمثلة القطرية على الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها منظمات غير حكومية وطنية) .

النص المنفصل ١١: الأنشطة الإنمائية التي تقوم بها منظمات غير حكومية وطنية في أقل البلدان نموا: بعض الأمثلة القطرية

زامبيا

على خلاف بعض البلدان الأفريقية الأخرى من أقل البلدان نموا (مثل بوركينا فاصو) ، تعتبر حركة المنظمات غير الحكومية في زامبيا في مرحلة مبكرة من تطورها . فبعض المنظمات غير الحكومية يعود تاريخه في هذا البلد إلى فترة ما قبل الاستقلال بينما تشكل عدد كبير منها بعد الاستقلال الذي تحقق في عام ١٩٦٤ . وبيّن تحقيق أجري في عام ١٩٩١ بشأن ٧٠ منظمة غير حكومية تعمل في مجال البيئة والتنمية أن ٦٣ منظمة منها تضطلع بأنشطة تتعلق بمختلف جوانب التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية بينما يعنى العدد المتبقي بمسائل البيئة والمحافظة عليها . وكان معظم المجموعات التي استهدفتها أنشطة المنظمات غير الحكومية يتمثل في المجموعات المحرومة اجتماعيا واقتصاديا ، والنساء والأطفال والشباب . ومن بين العينة التي تضم ٧٠ منظمة غير حكومية ، كان نحو ٣٠ في المائة منها يركز أنشطته على المرأة ، و١٥ في المائة على الشباب ، و٦٥ في المائة على الرجال والنساء معا . وكان التعليم وتكوين المهارات ، بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل بؤرة التركيز الرئيسية لقطاع المنظمات غير الحكومية . كما ركزت المنظمات غير الحكومية التي توجه أنشطتها إلى المرأة على المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبتحقيق العدالة .

ويمثل الجفاف مشكلة خطيرة في المنطقة الافريقية الجنوبية ، وأثر تأثيرا بالغاً على الأمن الغذائي في بلدان مثل زامبيا . ومن ثم ، فإن كثيرا من المنظمات غير الحكومية في زامبيا تنشط حاليا في مجال تحقيق الأمن الغذائي وبرامج العمل المجتمعي من مثل "الأغذية من أجل الغد" ، كما تقوم بحملة تثقيفية عامة من أجل زيادة وعي المجتمع المحلي بالأمن الغذائي ، وتنفيذ برنامج من أجل منع سوء التغذية .

ملاوي

يهيمن على الأنشطة الإنمائية للمنظمات غير الحكومية في ملاوي عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية ، وإن كانت المنظمات غير الحكومية الأهلية قد ظهرت كقوة فاعلة هامة في عدد من المجالات . وبعض المنظمات الأخيرة هيئات تابعة للكنيسة ، تغطي أنشطتها ميادين كثيرة ، بما في ذلك التعليم والنساء . ويعمل عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية ، على وجه التحديد ، في قطاع الصحة والعجزة .

وفي السنوات الأخيرة ، ضاعف قطاع المنظمات غير الحكومية أنشطته في مجال الرعاية الصحية الأولية التي أثبتت قيمتها بصفة خاصة بسبب تخفيض الاعتمادات الحكومية المقدمة لهذه الخدمات تخفيضا كبيراً . وقامت المنظمات غير الحكومية على سبيل المثال بالدور القيادي في تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية أو عملت هذه المنظمات كقوة توجيه نشطة في المجال الاجتماعي باذلة المساعدة للمجتمعات المحلية في مجال مقاومة الأمراض ، وأساليب المعيشة غير الصحية . وبالإضافة إلى ذلك ، فوضت الحكومة منظمة غير حكومية في شأن توفير الاحتياجات في مجال التدريب للبرنامج الحكومي الخاص بتوفير الرعاية الصحية الأولية برمته .

نيبال

تمثل نفقات المنظمات غير الحكومية في نيبال نحو ٥ في المائة من الميزانية الحكومية السنوية . ومن حيث أداء الخدمات المباشر ، فإن المنظمات غير الحكومية الوطنية المنتسبة إلى مجلس التنسيق الوطني للخدمات الاجتماعية ، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي تعمل في قطاع الصحة تقدم الخدمات إلى قرابة ١٦ في المائة من إجمالي المستشفيات ، و٢٤ في المائة من إجمالي المواقع الصحية والمراكز الصحية . وأثناء الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩ قدم قطاع المنظمات غير الحكومية قرابة ٣٥ في المائة من جميع الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة . وتقدم المنظمات غير الحكومية جميع

الخدمات الرئيسية تقريبا التي يحتاجها المعوقون والعجزة . وقامت المنظمات غير الحكومية بجهد نشط لاستكمال الجهود الحكومية أو الإضافة إليها في مجال تخفيف الفقر ، والحماية البيئية ، والمجالات الأخرى ذات الأولوية في جدول الأعمال الوطني الخاص بالتنمية .

الأنشطة الإنمائية للمنظمات غير الحكومية الدولية

مدى المشاركة

يتمثل أحد سبل تناول مدى مشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية في الأنشطة الخاصة بأقل البلدان نموا في دراسة البيانات الخاصة بعدد المشاريع المحددة التي تدعمها هذه المنظمات في هذه البلدان ، والمستوى الإجمالي للمساهمة المالية التي تقدمها ، وتوزيعها حسب القطاعات ، وبلدان المنشأ ، والبلدان الموجهة إليها . إلا أنه في غيبة هذه البيانات التفصيلية والمصنفة يقوم نهج بديل على مجرد تحليل حجم ونمط أعمالها الإنمائية باستخدام المعلومات التي تنشرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[(١)] . ويجدر ذكر أن هذه الأعمال الإنمائية تشير إلى المساعدة المالية والمادية والتقنية أو المساعدة عن طريق توفير العاملين التي تقدم إلى أقل البلدان نموا من جانب المنظمات غير الحكومية التي تنتمي إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دعما لمشاريع مفردة أو لبرامج أو لقضايا محددة تشمل عدداً من المشاريع . ومن ثم ، فإن عدد الأعمال الإنمائية لا يضيف إلى العدد الفعلي للمشاريع كما أنه لا يعكس مستوى المساهمة المالية المقدمة من جانب المنظمات غير الحكومية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن البيانات لا تغطي جميع الأعمال الإنمائية لأن كثيرا من المنظمات غير الحكومية إما لا يقدم تقارير عن أعماله أو لا يقدم معلومات تفصيلية مصنفة تصنيفاً كافيا .

وتجدر الإشارة ، مع أخذ هذه القيود الرئيسية في الاعتبار ، إلى أنه في نهاية الثمانينات ، أبلغت المنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنها تضطلع بأكثر من ٦ ٣٠٠ عمل إنمائي محدد في أقل البلدان نموا . ويمكن ذكر هذه السمات العريضة فيما يتعلق بمنشأ ووجهة الأعمال الإنمائية:

- تمثلت البلدان الأم الخمسة التي احتلت مركز القمة وضمت المنظمات غير الحكومية التي قدمت أكثر من نصف قيمة جميع الأعمال الإنمائية فيما يلي: فرنسا (١٨,٨ في المائة) ، وبلجيكا (٩,٧ في المائة) ، والولايات المتحدة (٨,٨ في المائة) ، وكندا (٧,٥ في المائة) ، وايطاليا (٧ في المائة) ؛

- وتمثلت البلدان الخمسة من أقل البلدان نموا التي تلقت أكثر من ثلث الأعمال الإنمائية فيما يلي: اثيوبيا (٥١١) ، بوركينا فاصو (٤٩٧) ، جمهورية تنزانيا المتحدة (٤٥٥) ، بنغلاديش (٤٠٧) ، زائير (٣٧٦) ؛
- كانت أقل البلدان نموا ذات العدد الكبير من الأعمال الإنمائية (أي الأكثر من ٣٠٠) هي البلدان الكبيرة بوجه عام (إما من حيث السكان أو من حيث مساحة الأرض) . إلا أنه لم تحصل جميع أقل البلدان نموا الكبيرة الحجم على مشاركة كبيرة من جانب المنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال ، لم تحصل موريتانيا وميانمار واليمن إلا على أعمال إنمائية بلغ عددها ٦٣ ، و٣٦ ، و١٩ عملا على التوالي ؛
- واتجه عدد الأعمال الإنمائية نحو الانخفاض بالنسبة لأقل البلدان نموا الجزرية ، فتراوح بين ٦ و٥٧ عملاً (باستثناء هايتي ومدغشقر) .

قطاعات النشاط الإنمائي

غطت الأنشطة الإنمائية التي قامت بها المنظمات غير الحكومية التابعة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ميدانا كبيرا يتراوح بين التعليم والتدريب إلى تقديم المساعدات للاجئين وفي حالات الطوارئ ، إلا أن أكثر من ثلاثة أرباع هذه الأعمال الإنمائية يتركز في أربعة ميادين هي: الصحة ، والتغذية ، والسكان (٣٨ في المائة) ، والتعليم والتدريب والإدارة (١٨ في المائة) ، والزراعة والتنمية الريفية (١٦ في المائة) ، وتنمية المجتمعات المحلية والخدمات الاجتماعية (١٤ في المائة) . وينعكس هذا النمط الإجمالي للتوزيع القطاعي أيضا في البيانات المتعلقة بفرادى البلدان الأم . على هذا النحو نجد أن الأعمال الإنمائية التي قامت بها المنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان الأم الخمسة القائدة تتبع النمط القطاعي ذاته (الجدول ٣٠) . وبلغت الأعمال المشتركة للمنظمات غير الحكومية في مجالات المعونة الغذائية ، وتقديم المساعدات إلى اللاجئين ، والمساعدات الأخرى في حالات الطوارئ ما يقل عن عشر قيمة الجهود الإجمالية .

الجدول ٣٠ - التوزيع القطاعي للأعمال الإنمائية التي تنفذها في أقل البلدان نمواً المنظمات غير الحكومية التابعة لبلدان مختارة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

القطاع	النسبة المئوية لنصيب القطاع من مجموع عدد الأعمال الإنمائية				
	فرنسا	بلجيكا	الولايات المتحدة الأمريكية	كندا	ايطاليا
الصحة ، التغذية ، السكان	٣٧,٠	٣٩,٨	٣١,٢	٣٦,٣	٣٩,٧
التعليم ، التدريب ، الإدارة	١٨,٥	١٨,٣	١٤,٥	١٩,٣	١٨,٨
الزراعة ، التنمية الريفية	١٧,١	١٩,٠	٣١,٧	٣٠,٥	١٧,٧
التنمية المجتمعية والخدمات الاجتماعية	١٣,٠	١٣,٤	٩,٣	١٣,٣	١٤,٣

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد ، استناداً إلى بيانات واردة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

التحيز الحضري

على الرغم من التوجه الشعبي للمنظمات غير الحكومية (الوطنية والأجنبية منها على السواء) فإن أغلب العامل منها في أقل البلدان نموا يتسم بالتحيز الحضري حاليا . وأثبتت البحوث التي أجريت في بنغلاديش وجود درجة عالية من الارتباط بين إمكانية الوصول إلى المراكز الحضرية الكبرى وتركز أنشطة المنظمات غير الحكومية[٣] . ففي نيبال ، ومن بين الـ ٦١٣ منظمة غير حكومية التي كانت مسجلة لدى مجلس التنسيق الوطني للخدمات الاجتماعية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، كانت ٤٥٠ منها كائنة في المنطقة الوسطى الأكثر تقدما ، التي ضمت أيضا زهاء ٦٠ في المائة من المشاريع الإنمائية الجارية للمنظمات غير الحكومية . وبالإضافة إلى التواجد المادي للمنظمات غير الحكومية ومشاريعها ، فإن آلية اتخاذ القرارات فيها غالبا ما تتسم بمركزيتها التامة . فعلى سبيل المثال ، في حالة صندوق الاستئمان المالي والائتماني الخاص بالمرأة الأوغندية وهو أحد المنظمات غير الحكومية الوطنية القليلة ذات المصداقية الدولية ، يتعين على المرء أن يقوم برحلات طويلة إلى كمبالا لحل بعض المشاكل الإدارية التي تنشأ على المستوى الميداني .

إن أغلب الأسر في أقل البلدان نموا تعيش في مناطق ريفية أو مناطق نائية حيث يكون معدل الفقر أيضا في أعلى مستوى له . فإذا كانت المنظمات غير الحكومية ترغب في أن تلعب دورا أكبر في تخفيف غائلة الفقر الذي يعتبر هو السبب الجذري لمعظم مشاكل أقل البلدان نموا ، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ، وتعزيز التنمية القائمة على المشاركة ، فإنه يتعين عليها أن تحوّل تركيزها عن المراكز الحضرية وتتجه إلى تركيز جهودها بشكل أكبر على المناطق الريفية .

باء - تدفقات الموارد من خلال المنظمات غير الحكومية

سبق أن أشير في تقرير العام الماضي ، إلى أن منح لجنة المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا عن طريق المنظمات غير الحكومية زادت زيادة مطردة خلال الثمانينات ، فبلغت مليار دولار (أكثر من ٧ في المائة من مجموع ايرادات الموارد الخارجية لأقل البلدان نموا) في عام ١٩٨٩ ، مقابل ٠,٦ مليار دولار في عام ١٩٨٣ . وكان التركيز على أقل البلدان نموا عاليا نسبيا بالنسبة لبعض البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية . ففي السويد ، على سبيل المثال ، تنفذ نسبة ٤٥ في المائة من مشاريع المنظمات غير الحكومية التي تدعمها الحكومة ، في أقل البلدان نموا . وفي بلدان أخرى مثل سويسرا ، يترك اختيار البلدان المتلقية إلى المنظمات غير الحكومية ذاتها . وأيا كانت درجة التركيز على أقل البلدان نموا ، فإن جميع الحكومات المانحة قد أكدت على الدور المتزايد الأهمية للمنظمات غير الحكومية .

وفي السنوات الأخيرة ، تزايد اهتمام المنظمات الدولية ، لا سيما التابعة منها لمنظومة الأمم المتحدة ، ومصارف التنمية الإقليمية بالعمل مع المنظمات غير الحكومية . وتبرز الوكالات المتعددة الأطراف كمصادر هامة للتمويل أيضا . وقد نجحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تقليدياً في العمل مع المنظمات غير الحكومية في المشاريع المتعلقة ببقاء الأطفال وبالعلاج عن طريق الارواء بالفم . وأصبحت إدارة التنمية المحلية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والشركاء في برامج التنمية (PDP) مصادر هامة لتمويل المشاريع الصغيرة الحجم التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية . ويزيد البنك الدولي الآن دعمه للمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامجها من أجل تخفيف الفقر في أقل البلدان نموا .

وعلى وجه العموم ، يُعترَف الآن بالمنظمات غير الحكومية على أنها "القناة الثالثة" لتدفقات الموارد إلى أقل البلدان نموا . فهناك أكثر من ٠٠٠ ٤ منظمة غير حكومية تعبىء الموارد المالية والبشرية في البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من أجل المشاريع التي تنفذ في البلدان النامية ، بما فيها أقل البلدان نموا[٣] . كما تؤثر هذه المنظمات غير الحكومية تأثيرا متزايدا على السياسات

العامة الحكومية . ففي السويد ، على سبيل المثال ، تمثّل المنظمات غير الحكومية في مجلس الوكالة السويدية للتنمية الدولية ، كما تشترك في صياغة وتنفيذ سياسات المعونة السويدية . وتدل هذه التطورات على أن حجم تدفقات الموارد من خلال المنظمات غير الحكومية سوف يزداد في السنوات المقبلة على الأرجح .

واكتسبت المنظمات غير الحكومية خلال العقد الماضي شهرة ليس فقط كقنوات لتقديم المعونة وإنما أيضا كجهات تأثير رئيسية في تشكيل الرأي العام بشأن قضايا التنمية في البلدان المتقدمة . فبالإضافة إلى التدفق الفعلي للموارد ، تتسم المنظمات غير الحكومية بأهميتها أيضا لأقل البلدان نموا من منظور التثقيف الإنمائي في الشمال ، لا سيما فيما يتعلق بزيادة وعي الجمهور هناك لصالح هذه البلدان .

جيم - بيئة السياسة العامة بالنسبة للأنشطة الإنمائية للمنظمات غير الحكومية

القضايا الرئيسية: بعض الاعتبارات العامة

إن الدور الآخذ في الاتساع للمنظمات غير الحكومية ، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء في أقل البلدان نموا يؤدي إلى نشوء مسائل معينة ذات آثار هامة بالنسبة للسياسات العامة . فهناك حاليا طائفة كبيرة متدرجة من النهج التي تتبعها الحكومات والتي تتراوح بين "عدم التدخل" الكامل أو عدم وجود مبادئ توجيهية محددة للسياسة العامة عند أقصى طرف ، ومبادئ توجيهية للسياسة العامة منظمة تنظيما كبيراً عند أقصى الطرف الآخر . وفي بعض أقل البلدان نموا لا توجد آليات منظمة لأنشطة المنظمات غير الحكومية بينما هذه الأنشطة منظمة تنظيما دقيقا في بعضها الآخر . ففي زامبيا ، على سبيل المثال ، لم تقدم الحكومة سوى مؤخرا على إجراء بعض المناقشة للسياسة العامة المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية . ومن ناحية أخرى ، يوجد لدى بنغلاديش آلية تنسيق منظمة تنظيما جيدا تسمى مكتب شؤون المنظمات غير الحكومية وتتبع أمانة رئيس الوزراء . ونظرا للنطاق والحجم الحاليين لأنشطة المنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نموا ، واحتمالات زيادة دورها في المستقبل ، فإن أهمية وضع سياسات وطنية جيدة التحديد بالنسبة للمنظمات غير الحكومية مسألة لا تقبل التهوين .

ويتمثل أحد أشد الجوانب بروزا في العلاقة بين حكومات أقل البلدان نموا ، والمنظمات غير الحكومية (الوطنية والأجنبية منها على السواء) ، والمنظمات المانحة في شيوع الافتقار إلى الثقة بينها فيما يتعلق بالأنشطة الإنمائية للمنظمات غير

الحكومية . وهناك أدلة موثقة كثيرة على حالات المراقبة الواسعة النطاق للمنظمات غير الحكومية ، لا سيما من جانب أنظمة الحزب الواحد أو الأنظمة التي ليس لديها أحزاب في أقل البلدان نموا . كذلك فبدلا من إنشاء قطاع مستقل للمنظمات غير الحكومية ، أنشئت في الماضي في عدد من أقل البلدان نموا منظمات غير حكومية تشرف عليها الحكومة . ومن المتوقع في بعض أقل البلدان نموا التي حدثت فيها مؤخرا تحولات نحو توسيع نطاق الديمقراطية ، أن تتجه المواقف الحكومية إلى الترحيب بالمنظمات غير الحكومية ، لا سيما في ضوء التغيرات الدستورية التي تضمن الحق في التنظيم ، وكذلك الضغط الدولي والمحلي من أجل إتاحة دور أكبر ومستقل للمنظمات غير الحكومية . وفي بعض الحالات تبوأ القادة السابقون للمنظمات غير الحكومية مراكز بارزة في التشكيلات الحكومية الجديدة . إلا أنه كما يشار أدناه ، فإن هذا التغير في الموقف كان محدودا حتى الآن ، وفي بعض الحالات كان عمر التغير قصيراً .

بيد أن منظمات المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف وكذلك المنظمات الدولية الأخرى لم تفعل من ناحيتها ما فيه الكفاية للتغلب على هذا الافتقار إلى الثقة . والأمر المتلازم غير العادي هو أنه بينما ينحو الترابط بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في الشمال نحو التعزيز على ما يظهر ، فإنه ينحو نحو الضعف في الجنوب . فدفاع المانحين المفرط عن دور المنظمات غير الحكومية يمكن أن يولد الشك لدى الحكومات المتلقية ، كما يمكن أن يعوّق في الواقع الأنشطة الإنمائية الأهلية غير الحكومية .

العلاقات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية

لئن كان عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة قد زاد أثر حدوث تغير سياسي ، فإن المواقف الحكومية تجاه المنظمات غير الحكومية تكاد لم تتغير . وعلى العكس من ذلك ، حتى الحكومات المنتخبة ديمقراطيا حاولت في بعض الأحيان أن تضع تدابير أكثر صرامة من أجل مراقبة أنشطة المنظمات غير الحكومية (انظر النص المستقل ١٣) . فالحكومات بوجه عام تمقت إتاحة مجال سياسي كبير جدا للمؤسسات غير الحكومية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن حكومات أقل البلدان نموا تقيم عادة المنظمات غير الحكومية ومساهماتها من منظور سياسي أكثر مما تقيمها من وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية ، ثم تصبح قراراتها بشأن مراقبتها بناء على ذلك . ومن ثم ، فإن الساسة الذين يتولون السلطة ينظرون بعين حذرة إلى نشوء قطاع طوعي دينامي .

النص المنفصل ١٢: الحكومة والمنظمات غير الحكومية في بنغلاديش: بعض التطورات الأخيرة

وصفت العلاقات القائمة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في بنغلاديش في دراسة أجريت مؤخراً* بأنها علاقات "متناقضة" . فعلى الجانب الحكومي تشمل بعض المصادر الرئيسية للتوتر ما يلي: الشك في بعض المنظمات غير الحكومية كجبهات لتلقي الأموال الأجنبية والعمل لصالح الكيانات الأجنبية ، والقلق من أن تؤدي المخصصات المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية إلى خفض نصيب الحكومة من المساعدات الإنمائية الرسمية ، والحسد وعدم الثقة من جانب المستوى الأعلى من موظفي الخدمة المدنية إزاء تزايد موارد المنظمات غير الحكومية والتأثير السياسي لكبار المسؤولين فيها ، والاستياء المتفشي بين المستوى الأدنى من الموظفين الحكوميين ، بوجه عام ، بسبب الأجور وظروف العمل الأفضل التي يحظى بها نظراؤهم في المنظمات غير الحكومية الكبرى ، وصعوبة قبول الوكالات الحكومية لبطء وتيرة الأداء التي ينفذ بها المانحون برامجها بالمقارنة مع مستوى الأداء بالنسبة للمنظمات غير الحكومية . وعلى الرغم من هذه الشواغل والتحفظات ، أنشأت الحكومة في عام ١٩٩٠ مكتب شؤون المنظمات غير الحكومية التابع لأمانة رئيس الجمهورية (الذي نقل إلى أمانة رئيس الوزراء عقب انتخابات عام ١٩٩١) ، وأنشأت سجلا زمنيا للمنظمات غير الحكومية ، ولعملية الموافقة على المشاريع .

وشهدت العلاقات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية تحولا خطيرا - وإن يكن قصير الأجل - نحو الأسوأ في صيف عام ١٩٩٢ عندما بلغت سلسلة من الأحداث ذروتها بإصدار الحكومة لأمر في ١٩ آب/أغسطس يلغي تسجيل رابطة وكالات التنمية (ADAB) ، وهي المنظمة الجامعة للمنظمات غير الحكومية . وكانت الحكومة قبل ذلك قد قررت في حزيران/يونيه أن تراقب عن كثب أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في مخيمات إيواء اللاجئين القادمين إلى بنغلاديش من ميانمار ، وأن تفرض قيودا على تنقلات مسؤولي المنظمات غير الحكومية والعاملين فيها بين المخيمات . وزعم أن أنشطة بعض المنظمات غير الحكومية في المخيمات تجاوزت نطاق الأعمال الإنسانية وأصبحت ذات طابع سياسي إلى حد كبير ، مما تعذر معه عودة اللاجئين إلى الوطن طوعاً . وأعقبت هذا تقارير عن عمليات إزعاج لعدد من موظفي المنظمات غير الحكومية على أيدي وكلاء الحكومة ، وكذلك ترحيل بعض العاملين الأجانب في المنظمات غير الحكومية بتهم السلوك غير القويم .

وفي أوائل آب/أغسطس ، أعلنت الحكومة أن سياستها تقوم على "تشجيع المنظمات غير الحكومية ذات الدوافع الحسنة وذات الأساس والتشكيل الجيدين" ، كما دعت المنظمات غير الحكومية إلى أن تتبع بدقة نظاما مسؤولا وشفافا وموجها نحو التنمية . وفي عرض موجز للموقف الرسمي ، قال وزير ذو مكانة في الحكومة: "نريد منظمات غير حكومية حقيقية لا أنشطة تجارية للمنظمات غير الحكومية" و"نرحب بالمنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل التنمية والتقدم والرخاء" . وركز أيضا على ضرورة استجابة المنظمات غير الحكومية للطبيعة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع المحلي لدى تقديم خدماتها إليه . وبعد ذلك بوقت قليل ، صدر أمر تنفيذي بشطب تسجيل رابطة وكالات التنمية ، لكن هذا الأمر ألغي فيما بعد . وفي الوقت ذاته ، بدأت الحكومة في تنفيذ عدد من الخطوات من أجل تحسين علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية ، منها إجراء محادثات بين كبار المسؤولين في مكتب شؤون المنظمات غير الحكومية وممثلي رابطة وكالات التنمية ، كما وافقت على عدد من مشاريع المنظمات غير الحكومية التي كانت لا تزال معلقة .

* Sarah C. White, "Evaluating the Impact of NGOs in Rural Poverty Allevation: Bangladesh Country Study, ODI Working Paper 50, London, 1991.

ومن المنظور الإنمائي ، فإن الاتجاه الأساسي للحكومات في أقل البلدان نموا كان لأمد طويل هو السيطرة على عملية التنمية أو "إدارتها" ، ووضع بارامترات لذلك يمكن لمختلف الفاعلين الإنمائيين ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية أن تعمل في إطارها ، حتى لو أدى ذلك إلى تعويق وتقليل الفعالية الإنمائية للمنظمات غير الحكومية . ومن الطبيعي أن يكون تدفق الموارد بكثرة ، بما في ذلك تزايد نسبة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا من خلال "القناة الثالثة" ، قد أثار على نحو مشروع مسألة تخطيط الموارد والمساءلة بشأنها .

وقد نظر بعض الحكومات إلى المنظمات غير الحكومية باعتبارها منظمات هدامة تماما أو منظمات منافسة تعزز تجزئة الولاء الوطني - أو الولاءات المعادية للوطن . وكما أوضح أحد الكتاب ، "فإن وضع المنظمات غير الحكومية كمنظمات محببة للمانحين الأجانب ، وضع يولد توتره الخاص" (٤) . فعندما ينظر إلى المنظمات غير الحكومية على أنها تحاول مراوغة الحكومات من خلال التهرب من نظام المساءلة ، فإن الحكومات قد تصبح أكثر انزعاجا بحيث تنحو نحو فرض آليات رقابة أشد صرامة عليها .

العلاقات بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية

نظرة عامة

إن الزيادة السريعة في المنظمات غير الحكومية الأهلية في أقل البلدان نموا ، لا سيما في السنوات الأخيرة ، تعود إلى حد كبير إلى الدعم المالي والمؤسسي المقدم من المنظمات غير الحكومية في البلدان المانحة . وتختلف الطبيعة المحددة للتعاون بين هذه المنظمات باختلاف تصورات كل منها للإشكالية الخاصة بالتنمية وبالإجراءات المتصلة بها ، وباختلاف السياق العريض للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والدينية السائدة في البلد المضيف . إلاّ أن الهيكل الحالي للعلاقات بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية في أقل البلدان نموا على وجه الإجمال ، هو هيكل غير متكافئ ، سواء من حيث الاعتماد على الموارد ، أو من حيث عدم التناسق بين السلطة والقوة المؤسسية .

الجوانب المؤسسية

هناك ثلاثة جوانب مؤسسية رئيسية للعلاقات بين المنظمات غير الحكومية في البلدان المضيفة ، والمنظمات غير الحكومية للبلدان المانحة تتمثل فيما يلي: (أ) يمكن أن تكون المنظمات غير الحكومية الدولية مانحة والمنظمات غير الحكومية الوطنية متلقية ؛ (ب) يمكن أن تقوم المنظمات غير الحكومية الوطنية بدور الوساطة العابرة بين المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات القاعدة الشعبية و(ج) يمكن للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات القاعدة الشعبية أن تعمل جميعا معاً . ويمكن للمنظمة غير الحكومية الأهلية خلال مراحل تطورها أن تقيم جميع هذه الأنواع الثلاثة من العلاقات المؤسسية أو بعضها . على هذا النحو نجد على سبيل المثال أن الصندوق الاستئماني للتنمية المجتمعية التابع لجمهورية تنزانيا المتحدة قد بدأ في عام ١٩٦٢ بأموال أتت من وكالات مانحة ومن عمليات خيرية . ثم انتقل تدريجيا من "التنمية القائمة على البر" إلى التنمية القائمة على المشاركة .

ومع ذلك ، فإن العلاقات بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية في أقل البلدان نموا ليست خالية من المشاكل . ففي أوغندا على سبيل المثال "تمقت المنظمات غير الحكومية الأهلية ما تعتبره هيمنة للمنظمات غير الحكومية الدولية (التي أصبحت أكثر قوة من خلال وصولها إلى المانحين الرسميين) على الرغم مما تقوله من كلام عن "الشراكة" ، واختلافهما في إعداد التقارير وأداء المتطلبات الأخرى (إجبار المنظمات غير الحكومية المحلية على الخضوع لنوع من المساءلة أمام المانحين أكبر من مسؤوليتها تجاه "مجموعاتها الأكبر") ، وتشديدها

على الأنشطة المتعلقة بالمشاريع بدلا من بناء المؤسسات"(٥) . ومن ناحية أخرى ، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية "تشكو من ضعف القدرة الادارية والافتقار إلى "النضج" المؤسسي لدى المنظمات غير الحكومية المحلية ، ورداءة تمثيلها ، وعدم قدرتها على الالتزام بالمبادئ التوجيهية في إعداد التقارير ، وكذلك الحالات التي تكون فيها المنظمات غير الحكومية المحلية جبهات متخفية لخدمة مشاريع القطاع التجاري الخاص"(٦) .

التمويل

لئن كانت المنظمات غير الحكومية الأهلية لا تزال على وجه الإجمال تعتمد اعتمادا أساسيا على الحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية المانحة في تمويلها ، فإن هذا الاعتماد الشديد بالذات ، وكذلك الافتقار إلى الاستقرار والقدرة على التنبؤ بالتمويل أصبحت تعتبر مصادر للتوتر . ويثير الهيكل الحالي لتمويل الأعمال الإنمائية للمنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نموا بعض الأسئلة الهامة .

فنجد أولا ، إن النمط الاجمالي للانفاق على التنمية الوطنية في أقل البلدان نموا باعتماده الكبير على الموارد الخارجية ينعكس في التمويل الانمائي لقطاع المنظمات غير الحكومية . ويبين تحليل هيكل ميزانية المنظمات غير الحكومية العاملة في نيبال للسنة ١٩٩١/١٩٩٠ ، على سبيل المثال ، أن نسبة ٨٧ في المائة من جميع انفاق المنظمات غير الحكومية على التنمية تمت تلبيتها من خلال الدعم الخارجي الذي قدمته المنظمات غير الحكومية الدولية ، ونسبة ٣ في المائة من المساهمات الحكومية ، بينما وردت الـ ١٠ في المائة المتبقية عن طريق تعبئة الموارد الداخلية . وتثير هذه التبعية سؤالا أساسيا يتعلق بما إذا كان انفراد المنظمات غير الحكومية الملحوظ بتعزيز التنمية القائمة على الاعتماد على الذات ، يؤيد هذا الزعم .

أما الاتجاه الهام الثاني في تمويل المنظمات غير الحكومية للانشطة الانمائية في أقل البلدان نموا فهو ميل الحكومات المانحة إلى تقديم مزيد من الأموال من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية مما يترتب عليه زيادة هامة في نصيب مساهمة حكومات البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية إلى مجموع تمويل المنظمات غير الحكومية للمشاريع الانمائية في أقل البلدان نموا . ومع مرور نصيب متزايد من المساعدة الإنمائية الرسمية للتحدي عن طريق المنظمات غير الحكومية الدولية ، يثور سؤال حول مدى استطاعة المنظمات غير الحكومية أن تظل مستقلة وأن تتابع الأخذ بنهج بديلة بطريقة مبدعة وهادفة بشكل أساسي إذا كانت تعتمد هي ذاتها على المؤسسات الحكومية .

وبالاضافة إلى ذلك ، يستند تمويل المنظمات غير الحكومية في معظم الحالات إلى نهج المشاريع وإلى الاستخدام الفعال للأموال . ويشعر كثير من المنظمات غير الحكومية الأهلية أن هذا المعيار ، المتجذر في "العقلية التي تركز على جانب نجاح المشاريع" ، لا بد وأن يتيح تقييماً أفضل لإشكاليات التنمية في أقل البلدان نموا ، وتحديداً للصعوبات والضوائق التي تعوق الجهود غير الحكومية ، وكذلك الانتقال من "الاندفاعة الإنمائية" إلى بحث أصيل للعمليات التي تؤدي إلى تنمية رأس المال البشري (٧) .

دال - تحسين العلاقات فيما بين الحكومات والمانحين والمنظمات غير الحكومية

ان الافتقار السائد إلى الثقة فيما بين الحكومات والمانحين والمنظمات غير الحكومية ينجم عن قصور في فهم الأهداف الخاصة بكل منها ومناهج عمله . ولا بد من ثم للاطراف الثلاثة جميعاً أن تحدد بشكل مشترك أدوارها وأن تقيّم ما إذا كان تنفيذ مشروع انمائي محدد يمكن أن يتحقق على أفضل نحو على أيدي الدولة أم على أيدي المؤسسات أو القنوات التي تستند إلى المجتمع ، أو مزيج من الاثنتين .

المساءلة

ظهرت مساءلة المنظمات غير الحكومية كمسألة رئيسية في جميع أقل البلدان نموا . فوجوب أن تكون هناك مساءلة أمر يصعب مجادلته ، لكن لمن تكون المساءلة هل هي لعضويتها الخاصة ، أو للمستفيدين المستهدفين من مشاريعها ، أو للمانحين الذين ترتبط بهم أو للحكومات المتلقية لمساهماتها؟ لا تزال هذه المسألة موضع جدل كبير .

كذلك ففي معظم أقل البلدان نموا ، وفي سياق عملية إضفاء الطابع المؤسسي على أعمال المنظمات غير الحكومية (وتقرير المساءلة) ، يطلب إلى المنظمات غير الحكومية أن تسجل نفسها لدى الحكومة . ويساعدها هذا التسجيل على اكتساب الشرعية ، وعلى زيادة تقديرها والاعتراف بها من قبل الجمهور . وقد يكون من المستصوب أيضا من وجهة نظر رصد أعمالها ، تقاسم المعلومات معها وتقرير الحق في مساءلتها . لكن شكليات التسجيل الصارمة جدا تعوق مبادرات المساعدة الذاتية التلقائية . وهناك أمثلة عديدة على الحكومات التي تستخدم هذه الشكليات لإنكار حقوق المواطنين في تنظيم المنظمات غير الحكومية أو في تقييد أنشطة من اكتسب منها مركزاً قانونياً فعلياً .

كذلك يمكن لشرط التسجيل أن يعقد مهمة تعبئة الهياكل الاجتماعية التقليدية في القاعدة الشعبية ، ومجموعات المساعدة الذاتية غير المنظمة أو غير المعترف بها

كمنظمات غير حكومية بالمعنى الرسمي للكلمة . فإذا أريد أن تكون المنظمات غير الحكومية قادرة بشكل فعال على استكمال الجهد الحكومي في مجال تخفيف الفقر الريفي والإضافة إلى هذا الجهد ، فقد تكون تعبئة هذه المؤسسات الاجتماعية التقليدية أمراً حيويا . وينبغي تعديل المتطلبات الرسمية/القانونية إذا ما كانت تحبط المبادرات المحلية للمساعدة الذاتية . إلا أن حكومات أقل البلدان نموا لا يمكن أن تلام بزعم أنها "محافظة" جدا أو "معادية للمنظمات غير الحكومية" لمجرد أنها تطلب بعض أشكال المساءلة وتقديم التقارير من المنظمات غير الحكومية الأجنبية الكبيرة التي قد تصل ميزانياتها في بعض الأحيان إلى مثل حجم ميزانيات وزارات معينة أو حتى تتجاوزها . وفي هذا الخصوص ، يبدو من الضروري اللجوء بالنسبة لهذه المنظمات غير الحكومية إلى تطبيق شكل من أشكال التصنيف والتحديد .

ويمكن وضع ترتيب منفصل لمسار عملية تسجيل المنظمات غير الحكومية الدولية ، ووضع إجراءات من أجل تسجيل حجم التدفقات المالية الخارجية الموجهة من خلالها ، أو إجراءات للموافقة على المشاريع ذات الحجم الكبير التي يتعين أن تضطلع بها . إلا أن حكومات أقل البلدان نموا ينبغي أن تضع في اعتبارها أن أية آلية تنظيمية تؤدي عندما تستخدم ، كأداة رقابية ، إلى الحد من استقلال المنظمات غير الحكومية وأدائها الفعال . لذا ينبغي أن تكون إجراءات التسجيل والإطار الزمني المحدد للموافقة على التسجيل واضحين . فمكتب شؤون المنظمات غير الحكومية في بنغلاديش ، على سبيل المثال ، يشترط منحه مهلة ١٣٠ يوما لتسجيل المنظمة غير الحكومية الدولية ، و٦٠ يوما للموافقة على المشاريع الممولة من الخارج . وفي نيبال ينص قانون مجلس الرفاهية الاجتماعي لعام ١٩٩٢ على حد زمني يبلغ ٤٥ يوما للموافقة على مشاريع المنظمات غير الحكومية . ويمكن أن يؤدي الالتزام الفعلي بهذه الإجراءات والأطر الزمنية المحددة تحديدا واضحا إلى تسهيل كبير لمشاركة المنظمات غير الحكومية في تنمية أقل البلدان نموا .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المسألة ليست مسألة إمكانية مساءلة المنظمات غير الحكومية فقط . لأنه إذا كانت الحكومات والمنظمات المانحة تتطلع إلى أن تكون المنظمات غير الحكومية عرضة للمساءلة أمامها ، فإن عليها بدورها ، وهذا شيء طبيعي ، أن تقدم كشف حساب من نوع ما لهذه المنظمات .

تعزيز إطار عمل المنظمات غير الحكومية

إن تعزيز المنظمات غير الحكومية كشركاء في تنمية أقل البلدان نموا يعتبر في نظر وكالات المعونة الحكومية التابعة للجنة المساعدة الإنمائية من أهم الاعتبارات

عند تقديم الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية التابعة لها . وقد غدا هذا التعزيز هاما لأن المنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نموا تتحول تدريجيا عن اتجاهها التقليدي من أجل الرفاهية إلى اتجاه إنمائي يتطلب إيلاء اهتمام حقيقي لبناء أطرها المؤسسية من أجل تحسين القدرة على الاستيعاب وتعزيز القدرة على المساءلة العامة ، على السواء . إلا أن المنظمات غير الحكومية في البلدان المانحة تفضل فيما يبدو التنفيذ المباشر للمشاريع بدلا من رعاية المنظمات غير الحكومية الأهلية . ويتعذر هنا ذكر عدد كبير من الأمثلة على حالات استطاعت فيها المنظمات غير الحكومية الأهلية في أقل البلدان نموا أن تقف على قدميها بعد تلاشي مساعدة الجهات المانحة .

ولئن كانت المنظمات غير الحكومية الدولية تستطيع أن تلعب دورا حفازا وداعما ، فإنه لا يمكن تحقيق تأثير جوهري على مسألة تخفيف الفقر إلا من خلال إشراك السكان المحليين عن طريق المنظمات غير الحكومية المحلية . ومن ثم ، وبالإضافة إلى دورها في تعبئة الموارد وتنفيذ المشاريع والتثقيف الإنمائي ، ينبغي أن تكون مساهمة المنظمات غير الحكومية الدولية في التعزيز المؤسسي للمنظمات غير الحكومية الوطنية معيارا رئيسيا لتقييم أدائها . ويتعين بشكل متزايد أن تفوض سلطاتها إلى المؤسسات المحلية من أجل جعل نظام المعونة الدولية أكثر فعالية ، وفي المقام الأول ، من أجل تعزيز المساعدة الذاتية على مستوى القواعد الشعبية .

إن علاقة الشراكة أو علاقة النظراء بين المنظمات غير الحكومية الأجنبية والأهلية تمثل غالبا متطلبا رسميا في أقل البلدان نموا . ويلازم مبدأ الشراكة التزام بالتنمية المؤسسية . وقد حدث عدد من التطورات المشجعة في هذا الخصوص . فمنذ عام ١٩٨٠ ، على سبيل المثال ، اعتمدت هولندا نهجا عمليا يمكن حكومتها من تقديم التزام معنوي بالعمل لمدة ١٠ سنوات على الأقل من أجل التعزيز المؤسسي للمنظمات غير الحكومية الوطنية . واعتمد بعض المنظمات غير الحكومية الدولية أيضا نهوجا مماثلة ، وهي تقوم ، بمساعدة المنظمات غير الحكومية المحلية بدعم مشاريعها المؤسسية على أساس طويل الأجل . ولا بد أن يكون لهذا العمل المؤسسي الفرعي الأطول أجلا تأثير إيجابي على البناء المؤسسي للمنظمات غير الحكومية .

إن استخدام كثير من المانحين لمعيار "فعالية التكاليف" ، أو معيار الإنفاق الإداري الأدنى كعنصر رئيسي في تقييم أداء المنظمات غير الحكومية الدولية ، يشكل في بعض الأحيان عقبة رئيسية أمام التعزيز المؤسسي للمنظمات غير الحكومية الأهلية . ففعالية التكاليف لا تقاس من حيث التغيرات في رفاهية المستفيد ، وحجم السكان الذين جرت مساعدتهم ، أو مدى دوام الفوائد العائدة عليهم ، وإنما تقاس في الكثير من الأحيان من حيث نسبة الأموال التي أنفقت على الإدارة . وفي هذا الإطار ، لا يتلقى

الاستخدام الكفؤ للموارد مكافأته بالضرورة ، وطالما ظلت النفقات الإدارية منخفضة ، لن تتسبب المنظمات غير الحكومية في إثارة الشكوى .

وعلى أقصى الطرف الآخر هناك خطر اتسام نظام إدارة المنظمات غير الحكومية بالطابع البيروقراطي . إن تفرد المنظمات غير الحكومية وميزتها النسبية تأتي من الابتكار والمرونة ومن القدرة على تقليل الروتين الحكومي إلى أدنى حد . والمسألة الحاسمة بالنسبة للتعزيز المؤسسي للمنظمات غير الحكومية أو "زيادة هذا التعزيز" هي تحقيق توازن دقيق بين ضرورة نشوء نظام إدارة جيد التحديد ، ونشوء نظام لا يكون مفرط التنظيم أو معقد بدرجة كبيرة . وبهذا المعنى ، يمثل التبسيط مفتاح التوصل إلى تطوير فعال لإدارة المنظمات غير الحكومية وإلى تعزيزها مؤسسياً .

التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية

اعتمدت في الوقت الراهن نهوج مؤسسية شتى فيما يتعلق بالتنسيق بين المنظمات غير الحكومية (تشمل التشجيع ، والتسهيل ، والتعزيز ، والتنظيم ، والمراقبة) . وفي بعض أقل البلدان نموا (مثل جمهورية تنزانيا المتحدة) لا توجد ترتيبات رسمية ، بينما توجد في بعضها الآخر هياكل متطورة من مثل ترتيب "الشباك الواحد" المنفصل (بنغلاديش) ، ومؤسسات تتسم بالاستقلال الذاتي مع تمثيل للحكومة وللمنظمات غير الحكومية (نيبال) أو منظمات تقوم على العضوية الكاملة (زامبيا) .

وتتمثل آليات التنسيق الأخرى التي يمكن توخيها في ما يلي: (أ) التنسيق المباشر بين جميع القطاعات الوطنية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية على أيدي الوزارة الخاصة بكل قطاع ؛ (ب) التعاون على المستوى المحلي فقط مع الهيئات المحلية للحكم الذاتي بدون أي مستوى إداري أعلى على الصعيد الوطني ؛ (ج) التنسيق الإداري للشباك الواحد على الصعيد الوطني (من خلال وكالة مشتركة بين القطاعات) ؛ (د) هيئة استشارية في مجال السياسة العامة على الصعيد الوطني تتألف من مسؤولين حكوميين كبار ومسؤولين في المنظمات غير الحكومية .

وعلى الرغم من وجود توافق عام في الآراء بشأن ضرورة قيام نوع من التنسيق والحوار فيما يتعلق بالسياسات العامة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، فإن مفهوم التنسيق بين المنظمات غير الحكومية كان محل جدل كبير . وثمة خلفية تاريخية لذلك هنا أيضاً . فأثناء السبعينات والثمانينات فرضت النظم المستبدة في بعض أقل البلدان نموا حظرا تاما على المنظمات غير الحكومية أو أشرفت على إنشاء منظمات غير حكومية "موالية" لإحباط مخاطر المنظمات غير الحكومية ، ومن ثم فقد أدت إلى اغتراب

وعزلة مجتمع المنظمات غير الحكومية . وأنشئت هيئات التنسيق من أجل المراقبة والتنظيم حيثما كانت المنظمات غير الحكومية تعمل . ولذا يمكن النظر بتشكك إلى هيئات التنسيق ، لا سيما عندما تكون الحكومات هي التي بادرت بإنشائها .

ومن ناحية أخرى ، فإن انضواء المنظمات في عضوية كيان أكبر أو ما يطلق عليه بوجه عام منظمات الكونسرتيوم أو القمة أو المظلة أصبح يعتبر لدى مجتمع المنظمات غير الحكومية من الاليات الممكنة لتنسيق أعمالها . ولئن كانت هذه المنظمات يمكن أن تستخدم كأداة هامة في التفاوض الجماعي وفي لعب دور الحارس أو المدافع ، فإنها تفتقر إلى السلطة (بما في ذلك سلطة التسجيل وإقرار جمع الأموال) والإقرار الحكومي . وعلى الرغم من هذه القيود ، يمكن لهذه الهيئات ، حسب ما أشير آنفا ، أن تلعب دورا هاما في تحسين بيئة السياسة العامة .

هاء - الاستنتاجات

إذا كانت المنظمات غير الحكومية تلعب دورا هاما في تنمية أقل البلدان نموا ، فإن السؤال الحاسم المطروح على الحكومات في هذه البلدان هو: كيف يمكن حسن الإفادة من أعمال المنظمات غير الحكومية الآخذة في الاتساع ومن مواردها المتزايدة في استكمال الجهود الانمائية الوطنية والإضافة إليها؟ وكيف يمكن للحكومات أن تعزز كفاءة المنظمات غير الحكومية كأدوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية؟ وتستطيع الحكومات أن تلعب دوراً هاماً يؤدي إلى إنشاء إطار عمل سياسي وقانوني مناسب للمنظمات غير الحكومية . وتتمثل العناصر البارزة في هذا النهج فيما يلي:

- ضمان حق الفرد في الدخول في تنظيم مع الآخرين (حرية تكوين الجميعات) ؛
- وضع سياسات محددة وواضحة للمنظمات غير الحكومية تعترف بها وتضفي عليها المشروعية ؛
- وضع صكوك قانونية مناسبة لتسهيل أعمال المنظمات غير الحكومية وحماية حقها في الاستقلال الذاتي ؛
- زيادة الدعم المالي والتقني المقدم إلى المنظمات غير الحكومية في المجالات التي تظهر فيها ميزة نسبية مع استخدام آلية مناسبة لضمان المساءلة وتوفير اعتمادات محددة للدعم .

وتستطيع المنظمات المانحة الرسمية وغير الحكومية أن تلعب دورا هاما جدا في تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في التنمية ، غير أنها تحتاج لدى قيامها بذلك

إلى أن تكون أكمل إدراكاً لما يمكن أن تنجزه أو لما تنجزه المنظمات غير الحكومية . ويمكن أن يكون عملها الداعم مفيدا بوجه خاص في المجالات التالية:

- الحوار المتعلق بالسياسة العامة ، واصلاحات السياسة العامة والتنسيق بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية (الوطنية والأجنبية منها على السواء) ، على صعد وضع السياسات العامة ، وتخطيط الموارد ، وتنفيذ ورصد برامج ومشاريع المنظمات غير الحكومية ، مع أخذ السياق الخاص للظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والدينية في الاعتبار في أقل البلدان نموا المعنية ؛
- التعزيز المؤسسي للمنظمات غير الحكومية الأهلية ؛
- تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية الأهلية في مجال تبادل المعلومات ، وتقاسم الخبرات ، وتكوين الشبكات ، وتشكيل الائتلافات عبر الحدود الجغرافية ؛
- تقديم الدعم إلى حكومات أقل البلدان نموا في مجال تقييم ورصد الأنشطة الانمائية للمنظمات غير الحكومية ؛
- تقديم دعم تقني ومالي مناسب ويمكن التنبؤ به إلى كل من حكومات أقل البلدان نموا والمنظمات غير الحكومية الأهلية في هذه البلدان ؛
- تكثيف دور المنظمات غير الحكومية في مجال التثقيف الانمائي من خلال تشكيل الرأي العام في البلدان المتقدمة والتأثير على سياسات الحكومات المانحة لصالح قضايا وبرامج تنمية أقل البلدان نموا .

أما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية الأهلية ، فتكمن أخطر أنواع القصور في حجمها وفي تأثيرها الجغرافي . وفي بعض الأحيان توصف المشاريع الناجحة للمنظمات غير الحكومية بأنها "جزر" سابحة في بحر من الفقر . ولسوف تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تحقق تأثيرا هاما على التنمية القائمة على المشاركة من خلال "الزيادة التدريجية" التي سوف تستتبع تعزيزا مؤسسيا ، والتحول عن تحيزها الحضري عن طريق زيادة إشراك الهياكل الريفية والشعبية في الأمور ، وتشكيل ائتلافات تتجاوز الحدود الاثنية والطبقية والروحية والجغرافية . وينبغي أن تكون شراكة المنظمات غير الحكومية حلقة وصل في نظام المؤسسات المدنية التي تكرس لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة . وأخيرا ، فإن مسألة اتساع نطاقها وزيادة حجم الأموال العامة المتاحة في هذا الصدد ، سوف تتطلب قدراً أكبر من الانتباه إلى شرعية ومساءلة المنظمات غير الحكومية . وهي تحتاج من أجل تعزيز دورها في عملية التنمية إلى تحسين قدراتها الادارية والبحثية والتقييمية ، وزيادة قاعدة مواردها المحلية ، وضمان تحقيق توازن دينامي بين استقلالها الذاتي وإمكانية مساءلتها من قبل العناصر المكونة لها ، والحكومات والمانحين .

الحواشي

(١) OECD, Directory of Non-governmental Development Organization in OECD member Countries, Paris, 1990.

(٢) S. White, Evaluating the Impact of NGOs in Rural Poverty Alleviation: Bangladesh Country Study, ODI Working Paper 50, London, 1991.

(٣) Voluntary Aid for Development: The Role of Non-governmental Organizations (Paris: OECD, 1988).

(٤) S. White, op. cit., p. 16 .

(٥) J. de Conink Evaluating the Impact of NGOs in Rural Poverty Alleviation: Uganda Country Study ODI Working Paper 51 London, 1992, p. 20.

(٦) Ibid .

(٧) S. Nyoni "Indigenous NGOs: Liberation, self-reliance and development", World Development (vol. 15, Supplement 1987).

- - - - -

Annex

BASIC DATA ON THE LEAST DEVELOPED COUNTRIES

Annexe

DONNÉES DE BASE RELATIVES AUX PAYS LES MOINS AVANCÉS

Blank page

Page blanche

CONTENTS

Page

Explanatory Notes ..... A-v

Tables

1. Per capita GDP and population : levels and growth A-3
2. Real GDP, total and per capita : annual average growth rates A-4
3. Agricultural production, total and per capita : annual average growth rates A-6
4. Food production, total and per capita : annual average growth rates A-8
5. The manufacturing sector : annual average growth rates and shares in GDP A-10
6. Investment : annual average growth rates and shares in GDP A-11
7. Export value and purchasing power of exports : annual average growth rates A-12
8. Import value and volume : annual average growth rates A-14
9. Leading exports of individual LDCs A-16
10. Leading exports of all LDCs A-20
11. Unit value indices of imports A-21
12. Commodity structure of exports of LDCs by main category, 1989 (or latest year available) A-22
13. Commodity structure of imports of LDCs by main category, 1989 (or latest year available) A-23
14. Main markets for exports of LDCs : percentage shares in 1991 (or latest year available) A-24
15. Main sources of imports of LDCs : percentage shares in 1991 (or latest year available) A-25
16. Composition of total financial flows to all LDCs in current and in constant dollars A-26
17. Distribution of financial flows to LDCs and to all developing countries, by type of flow A-28
18. Share of LDCs in financial flows to all developing countries, by type of flow A-30
19. Net ODA from individual DAC member countries to LDCs as a group A-31
20. Bilateral ODA from DAC member countries and total financial flows from multilateral agencies mainly financed by them, to all LDCs A-32
21. Grant element of ODA commitments from individual DAC member countries to LDCs as a group A-35
22. ODA to LDCs from DAC member countries and multilateral agencies mainly financed by them : percentage distribution by donor and shares allocated to LDCs in total flows to all developing countries A-36

TABLE DES MATIERES

Pages

Notes explicatives ..... A-ix

Tableaux

1. PIB par habitant et population : niveaux et croissance A-3
2. Produit intérieur brut réel, total et par habitant : taux d'accroissement annuels moyens A-5
3. Production agricole totale et par habitant : taux d'accroissement annuels moyens A-7
3. Production alimentaire totale et par habitant : taux d'accroissement annuels moyens A-9
3. Le secteur manufacturier : taux d'accroissement annuels moyens et parts dans le PIB A-10
6. Investissement : taux d'accroissement annuels moyens et parts dans le PIB A-11
7. Valeur et pouvoir d'achat des exportations : taux d'accroissement annuels moyens A-13
8. Valeur et volume des importations : taux d'accroissement annuels moyens A-15
9. Principales exportations des PMA, par pays individuels A-17
10. Principales exportations de l'ensemble des PMA A-20
11. Indices de valeur unitaire des importations A-21
12. Composition des exportations des PMA, par principales catégories de produits, 1989 (ou année disponible la plus récente) A-22
13. Composition des importations des PMA, par principales catégories de produits, 1989 (ou année disponible la plus récente) A-23
14. Principaux marchés aux exportations : parts en pourcentage en 1991 (ou année disponible la plus récente) A-24
15. Principales sources d'importation : parts en pourcentage en 1991 (ou année disponible la plus récente) A-25
16. Composition des courants financiers à l'ensemble des PMA, en dollars courants et constants A-27
17. Répartition des apports financiers aux PMA et à l'ensemble des pays en développement par catégories d'apports A-29
18. Part des PMA dans les apports financiers à l'ensemble des pays en développement, par catégories d'apports A-30
19. Apports nets au titre de l'APD de chaque pays membre du CAD à l'ensemble des PMA A-31
20. APD bilatérale des pays membres du CAD et apports financiers totaux des institutions multilatérales essentiellement financées par ceux-ci, à l'ensemble des PMA A-33
21. Elément de libéralité des engagements de l'APD de chaque pays membre du CAD en faveur de l'ensemble des PMA A-35
22. APD aux PMA en provenance des pays membres du CAD et des institutions multilatérales essentiellement financées par ceux-ci : répartition en pourcentage par donneur et parts allouées aux PMA dans le total des apports d'APD aux pays en développement A-37

Tables Page

23. ODA from OPEC member countries and from multilateral agencies mainly financed by them, to LDCs as a group A-38
24. Total financial flows and ODA from all sources to individual LDCs A-40
25. GDP growth and net external receipts of LDCs A-42
26. ODA from DAC member countries and multilateral agencies mainly financed by them, to individual LDCs A-44
27. ODA from OPEC member countries and multilateral agencies mainly financed by them, to individual LDCs A-46
28. External debt (at year end) and debt service, by source of lending A-48
29. Bilateral concessional debt and debt service by main creditor country and group of countries A-50
30. Multilateral debt and debt service by main creditor agency A-51
31. Total external debt and debt service payments of individual LDCs A-52
32. Debt and debt service ratios A-54
33. Structure of debt and debt service A-56
34. ODA debt and debt service payments to OECD countries A-58
35. Multilateral debt and debt service payments of individual LDCs A-60
36. LDCs' debt reschedulings with official creditors, 1984-1991 ..... A-64
37. Arrangements in support of structural adjustment in the 1980s A-66
38. Indicators on area and population A-76
39. Indicators on demography A-77
40. Indicators on health at birth A-78
41. Indicators on nutrition and sanitation A-79
42. Indicators on education and literacy A-80
43. Indicators on communications and media A-81
44. Indicators on transport A-82
45. Indicators on energy A-83
46. Indicators on the status of women in LDCs A-84

Tableaux Pages

23. APD des pays membres de l'OPEP et des institutions multilatérales essentiellement financées par ceux-ci, en faveur de l'ensemble des PMA A-39
24. Apports totaux de ressources financières et APD de toutes provenances reçus par chacun des PMA A-41
25. Croissance du PIB et recettes extérieures nettes des PMA A-43
26. APD reçue par chacun des PMA en provenance des pays membres du CAD et des institutions multilatérales essentiellements financées par ceux-ci ... A-45
27. APD reçue par chacun des PMA en provenance des pays membres de l'OPEP et des institutions multilatérales essentiellements financées par ceux-ci ... A-47
28. Dette extérieure (en fin d'année) et service de la dette, par catégorie de prêteur A-49
29. Dette au titre de l'APD bilatérale et service de cette dette, par principal pays créancier et groupe de pays créanciers A-50
30. Dette multilatérale et service de cette dette, par principale institution créancière A-51
31. Encours de la dette extérieure totale et paiements au titre du service de la dette de chacun des PMA.. A-53
32. Rapports de la dette et du service de la dette A-55
33. Structure de la dette et du service de la dette A-57
34. Dette d'APD et paiements au titre du service de cette dette aux pays de l'OCDE A-59
35. Dette multilatérale et paiements au titre du service de la dette multilatérale de chacun des PMA A-61
36. Rééchelonnements de dette des PMA avec des créanciers publics, 1984-1991 ..... A-65
37. Accords de soutien à l'ajustement structurel dans les années 1980 ..... A-67
38. Indicateurs relatifs à la superficie dans les PMA A-76
39. Indicateurs relatifs à la démographie A-77
40. Indicateurs relatifs à la santé à la naissance A-78
41. Indicateurs relatifs à la nutrition et à l'hygiène ... A-79
42. Indicateurs relatifs à l'enseignement et à l'alphabétisme A-80
43. Indicateurs relatifs aux communications et aux médias A-81
44. Indicateurs relatifs aux transports A-82
45. Indicateurs relatifs à l'énergie A-83
46. Indicateurs relatifs à la condition de la femme dans les PMA A-85

EXPLANATORY NOTES

A. Definition of country groupings

Least developed countries

The United Nations has designated 47 countries as least developed : Afghanistan, Bangladesh, Benin, Bhutan, Botswana, Burkina Faso, Burundi, Cambodia, Cape Verde, Central African Republic, Chad, Comoros, Djibouti, Equatorial Guinea, Ethiopia, Gambia, Guinea, Guinea-Bissau, Haiti, Kiribati, Lao People's Democratic Republic, Lesotho, Liberia, Madagascar, Malawi, Maldives, Mali, Mauritania, Mozambique, Myanmar, Nepal, Niger, Rwanda, Samoa, Sao Tome and Principe, Sierra Leone, Solomon Islands, Somalia, Sudan, Togo, Tuvalu, Uganda, United Republic of Tanzania, Vanuatu, Yemen, Zaire and Zambia. Except where otherwise indicated, the totals for least developed countries refer to these 47 countries.

Major economic areas

The classification of countries and territories according to main economic areas used in this document has been adopted for purposes of statistical convenience only and follows that in the UNCTAD *Handbook of International Trade and Development Statistics 1991*[1]. Countries and territories are classified according to main economic areas as follows :

Developed market-economy countries : United States, Canada, EEC (Belgium, Denmark, France, Germany[2], Greece, Ireland, Italy, Luxembourg, Netherlands, Portugal, Spain, United Kingdom), EFTA (Austria, Finland, Iceland, Norway, Sweden, Switzerland), Faeroe Islands, Gibraltar, Israel, Japan, Australia, New Zealand, South Africa.

Developing countries and territories : All other countries , territories and areas in Africa, Asia (except China, Democratic People's Republic of Korea, Mongolia, Viet Nam), America, Europe (except countries in Eastern Europe) and Oceania.

Other country groupings

DAC member countries : The countries members of the OECD Development Assistance Committee are Australia, Austria, Belgium, Canada, Denmark, Finland, France, Germany[2], Ireland, Italy, Japan, Netherlands, New Zealand, Norway, Portugal, Spain, Sweden, Switzerland, United Kingdom and United States.

OPEC member countries : The countries members of the Organization of the Petroleum Exporting Countries are Algeria, Ecuador, Gabon, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Kuwait, Libyan Arab Jamahiriya, Nigeria, Qatar, Saudi Arabia, United Arab Emirates and Venezuela.

B. Terms, definitions and sources used

The estimates of *population* are for mid-year and are primarily based on data from the Population Division of the Department of International Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat.

National accounts data are mainly based on information from the United Nations Statistical Office, the United Nations Economic Commission for Africa, the World Bank and national sources.

The estimates relating to *agricultural production, food* and *nutrition*, are derived mainly from information provided by FAO.

Trade data are estimates by the UNCTAD secretariat mainly derived from the UNCTAD *Handbook of International Trade and Development Statistics 1991*. Unless otherwise indicated, trade data refer to merchandise trade. Exports are valued f.o.b. and imports c.i.f.

The figures concerning *aid flows* are mainly based on information provided by the OECD secretariat. Following the DAC definitions[3], *concessional assistance*

1 United Nations Publication, Sales No. E/F.92.II.D.6.

2 Data refer to the former Federal Republic of Germany only.

3 See, OECD *Development Co-operation, 1983 Review*, (Paris, 1983) , p.176.

refers to flows which qualify as official development assistance (ODA), i.e., grants or loans undertaken by the official sector, with promotion of economic development and welfare as main objectives, and at concessional financial terms (if a loan, at least 25 per cent grant element). *Non-concessional flows* include grants from private agencies (private aid) and transactions at commercial terms : export credits, bilateral portfolio investment (including bank lending) by residents or institutions in donor countries; direct investment (including reinvested earnings); and purchases of securities of international organizations active in development. Figures for *commitments* reflect a firm obligation to furnish assistance specified as to volume, purpose, financial terms and conditions, while figures for *disbursements* represent the actual provision of funds. Unless otherwise specified, disbursement figures are shown net, i.e., less capital repayments on earlier loans. Grants, loans and credits for military purposes and loans and credits with a maturity of less than one year are excluded from aid flows.

Table 19 presents data for individual DAC member countries on the estimated amount of official development assistance provided to LDCs expressed as a percentage of the GNP of each donor. So as to give a clear picture of the total flow, an attempt has been made to estimate the share of multilateral flows to LDCs which is provided by each donor. In order to do so, the share of each agency's disbursements to LDCs, expressed as a percentage of its total disbursements to developing countries, was applied to the donor's contributions to the agency in question; the sum for all agencies thus calculated was then added to the donor's bilateral ODA and expressed as a percentage of its GNP.

Debt data are based on information provided by the OECD secretariat, except for tables 29 and 30 which are derived from the World Bank Debtor Reporting System.

With regard to other economic and social indicators, data on *area* are from the United Nations, *Demographic Yearbook 1989*[4].

The estimates relating to *urban population* are not strictly comparable from country to country because of differences in definitions and coverage. They have been mainly derived from the United Nations, *World Urbanization Prospects 1990*[5].

The labour force participation rate refers to economically active population as a percentage of total population of sex(es) specified of all ages, as shown in ILO, *Economically active population 1950-2025*.

Crude birth rates and *crude death rates* indicate respectively the number of births and deaths per thousand of population. Together with *life expectancy at birth* and *infant mortality rates*, they have been derived mainly from the United Nations, *World Population Prospects : The 1992 revision*; UNICEF, *The State of the World's Children 1992*; UNDP, *Human Development Report 1992*; and ESCAP, *Statistical Yearbook for Asia and the Pacific 1990*[6].

Life expectancy at birth indicates the average number of years the newly born children would live, if subject to the same mortality conditions in the year(s) to which the life expectancy refers, while the *infant mortality rate* is the number of infants who die before reaching one year of age per thousand live births in the reference year.

Under the heading *health at birth, low birth weight* directly reflects the nutritional status of mothers and indirectly, mediated through the status of women, that of the population in general. The figures are drawn from UNICEF, *The State of the World's Children 1992* and UNDP, *Human Development Report 1992*.

The *percentage of women attended during childbirth by trained personnel* is a good indicator of the availability of medical services. It reflects the geographical distribution of the facilities and hence their accessibility, and indeed whether the hospitals had the equipment and supplies to dispense effective medical care. This also indicates to some extent the status of women. Data are drawn from UNDP and UNICEF sources mentioned in the previous paragraph.

The percentage of children immunized against DPT (3 doses) refers to the vaccination coverage of children under one year of age for the target diseases of the Expanded Programme of Immunization (diphtheria, tetanus, whooping-cough, measles, poliomyelitis and tuberculosis). Data are drawn from WHO, *Expanded Program on Immunization 1991*.

The estimates of *average daily calorie intake per capita* were calculated by dividing the calorie equivalent of the food supplies in an economy by population. Food supplies are defined as domestic production, imports less exports, and changes in stocks; they exclude animal feed, seeds for use in agriculture, and food lost in processing and distribution. The data in this table are weighted by population and are taken from FAO, *Production Yearbook 1990* and *The State of Food and Agriculture 1990*.

The percentages of population with access to safe water or adequate sanitation are estimates by WHO[7]. The percentage with access to safe water refers to the share of people with "reasonable" access to treated surface waters or untreated but uncontaminated water, such as that from protected boreholes, springs and sanitary wells, as a percentage of their respective populations. In an urban area a public fountain or standpost located not more than 200 metres from a house is considered as being within "reasonable" access to that house; in rural areas, "reasonable" access would imply that the housewife or members of the household do not spend a disproportionate part of the day in fetching the family's water needs.

The *percentage of population with access to adequate sanitation* are likewise estimates by WHO[7]. Figures relate to the share of urban population served by connexions to public sewers or by systems (pit privies, pour-flush latrines, septic tanks, communal toilets, etc.) and the share of rural population with adequate disposal such as pit privies, pour-flush latrines, etc.

Data relating to *education and literacy* are mainly derived from various publications of UNESCO : *Compendium of Statistics on Illiteracy - 1990 Edition; Statistical Yearbook 1991* and *Trends and Projections of Enrolment by Level of Education and by Age, 1960-2025 (as assessed in 1989)*. The *adult literacy rate* is the percentage of people aged 15 and over who can read and write. The data on *school enrolment ratios* refer to estimates of total, male, and female enrolment of students of all ages in primary/secondary school, expressed as percentages of the respective population of primary/secondary school age.

4 United Nations Publication, Sales No. E/F.90.XIII.1.

5 United Nations Publication, Sales No. E/91.XIII.11.

6 United Nations Publication, Sales No. E/F.91.II.F.1.

7 WHO, *The International Drinking Water Supply and Sanitation Decade: Review of Decade Progress* (as at December 1988).

Data on *post offices open to the public per 100,000 inhabitants* are derived from Universal Postal Union, *Statistique des services postaux 1980-1990.*

Data on *telephones per 1,000 inhabitants* are based on ITU, *Yearbook of Common Carrier Telecommunication Statistics* (18th edition).

Data on *radio receivers per 1,000 inhabitants* are based on data from UNESCO, *Statistical Yearbook 1991.* The ratio uses the number of receivers in use and/or licences issued, depending on the method of estimation used in each reporting country.

Data on *circulation of daily newspapers per 1,000 inhabitants* refer to circulation of "daily general interest newspapers" and are derived from UNESCO, *Statistical Yearbook 1991.*

As regards transport indicators, special problems of comparability arise in the case of *roads*, where the definition may vary widely from country to country. The main sources used are IRU, *World Transport Data 1990*, IRF, *World Road Statistics 1985-1989, Geneva 1990*, ESCAP, *Statistical Yearbook for Asia and the Pacific 1990* and national sources.

The figures for *railways* cover domestic and international traffic on all railway lines within each country shown, except railways entirely within an urban unit and plantation, industrial mining, funicular and cable railways. The figures relating to passenger-kilometres include all passengers except military, government and railway personnel when carried without revenue. Those relating to ton-kilometres are freight net ton-kilometres and include both fast and ordinary goods services but exclude service traffic, mail, baggage and non-revenue governmental stores. The data are mainly derived from *The Railway Directory and Yearbook 1987* and IRU, *World Transport Data 1990.*

The figures relating to *civil aviation* cover both domestic and international scheduled services operated by airlines registered in each country. Scheduled services include supplementary services occasioned by overflow traffic on regularly scheduled trips and preparatory flights for new scheduled services. Freight means all goods, except mail and excess baggage, carried for remuneration. The data are derived from *ICAO Digest of Statistics - Airport Traffic 1990.*

Data on *energy consumption per capita* refer, on the one hand, to forms of primary energy, including hard coal, lignite, peat and oil shale, crude petroleum and natural gas liquids, natural gas, and primary electricity (nuclear, geothermal, and hydroelectric power) - often called "commercial energy" - and, on the other hand, to the use of fuelwood, charcoal and bagasse. All data are converted into coal equivalent and are based on information from United Nations, *Energy Statistics Yearbook 1989*[8] and *Statistical Yearbook 1985/1986*[9].

The data on *installed electricity capacity* are derived from United Nations, *Energy Statistics Yearbook 1989.*

C. Calculation of annual average growth rates

In general, they are defined as the coefficient b in the exponential trend function $y' = ae^{bt}$, where t stands for time. This method takes all observations in a period into account. Therefore, the resulting growth rates reflect trends that are not unduly influenced by exceptional values.

D. Other notes

"Dollars" ($) refer to United States dollars, unless otherwise stated.

Details and percentages in tables do not necessarily add up to totals, because of rounding.

The following symbols have been used :

A dash (-) indicates that the amount is nil or negligible.

Two dots (..) indicate that the data are not available or are not separately reported.

A dot (.) indicates that the item is not applicable.

Use of a hyphen (-) between dates representing years, e.g. 1970-1980, signifies the full period involved, including the initial and final years.

8 United Nations Publication, Sales No. E/F.91.XVII.3.

9 United Nations Publication, Sales No. E/F.86.XVII.7.

E. Abbreviations used

AfDB	African Development Bank
AfDF	African Development Fund
AFESD	Arab Fund for Economic and Social Development
AFTAAC	Arab Fund for Technical Assistance to African and Arab Countries
AsDB	Asian Development Bank
BADEA	Arab Bank for Economic Development in Africa
BDEAC	Banque de Développement des Etats de l'Afrique Centrale
BOAD	West African Development Bank
CCCE	Caisse centrale de coopération économique (France)
CIDA	Canadian International Development Agency
CMEA	Council for Mutual Economic Assistance
CRS	Creditor Reporting System (OECD)
DAC	Development Assistance Committee (of OECD)
DCD	Development Cooperation Department (Italy)
DRS	Debtor Reporting System (World Bank)
EDF	European Development Fund
EEC	European Economic Community
EIB	European Investment Bank
ESAF	IMF Enhanced Structural Adjustment Facility
FAC	Fonds d'aide et de coopération (France)
FAO	Food and Agriculture Organization of the United Nations
GTZ	German Technical Assistance Corporation
KFAED	Kuwait Fund for Arab Economic Development
KfW	Kreditanstalt für Wiederaufbau
IBRD	International Bank for Reconstruction and Development (World Bank)
ICAO	International Civil Aviation Organization
IDA	International Development Association
IDB	Inter-American Development Bank
IFAD	International Fund for Agricultural Development
IFC	International Finance Corporation
IMF	International Monetary Fund
LDCs	Least Developed Countries
mill.	Millions
OAPEC	Organization of Arab Petroleum Exporting Countries
ODA	Official development assistance
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development
OECF	Overseas Economic Co-operation Fund
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries
SAAFA	Special Arab Aid Fund for Africa
SAF	IMF Structural Adjustment Facility
SDC	Swiss Development Corporation
SFD	Saudi Fund for Development
SITC	Standard International Trade Classification (Revision 1, unless otherwise indicated)
SNPA	Substantial New Programme of Action for the 1980s for the Least Developed Countries
UN	United Nations
UNDP	United Nations Development Programme
UNHCR	Office of the United Nations High Commissioner for Refugees
UNICEF	United Nations Children's Fund
UNTA	United Nations Technical Assistance
USAID	United States Agency for International Development
WFP	World Food Programme

NOTES EXPLICATIVES

A. Définition des groupements de pays

Pays en développement les moins avancés

Les Nations Unies a designé 47 pays en tant que pays les moins avancés : Afghanistan, Bangladesh, Bénin, Bhoutan, Botswana, Burkina Faso, Burundi, Cambodge, Cap-Vert, Comores, Djibouti, Ethiopie, Gambie, Guinée, Guinée-Bissau, Guinée équatoriale, Haïti, Iles Salomon, Kiribati, Lesotho, Libéria, Madagascar, Malawi, Maldives, Mali, la Mauritanie, Mozambique, Myanmar, Népal, Niger, Ouganda, République centrafricaine, République démocratique populaire lao, République-Unie de Tanzanie, Rwanda, Samoa, Sao Tomé-et-Principe, Sierra Leone, Somalie, Soudan, Tchad, Togo, Tuvalu, Vanuatu, Yémen, Zaïre et Zambie. Les totaux concernant l'ensemble des pays les moins avancés se rapportent à ces 47 pays.

Grandes zones économiques

Le classement des pays et territoires par grandes zones économiques, utilisé dans ce document, n'a été adopté qu'aux fins de présentation des statistiques et il suit celui qui est utilisé dans le *Manuel de statistiques du commerce international et du développement 1991* [10]. Les pays et territoires sont classés en grandes zones économiques, constituées comme suit :

Les pays développés à économie de marché : Etats-Unis d'Amérique, Canada, Communauté économique européenne (Allemagne[11], Belgique, Danemark, Espagne, France, Grèce, Irlande, Italie, Luxembourg, Pays-Bas, Portugal, Royaume-Uni), AELE (Autriche, Finlande, Islande, Norvège, Suède, Suisse), Gibraltar, îles Féroé, Israël, Japon, Australie, Nouvelle-Zélande, Afrique du Sud.

Les pays et territoires en développement : tous les autres pays, terrritoires et zones d'Afrique, d'Asie (à l'exclusion de la Chine, la Mongolie, la République populaire démocratique de Corée, et le Viet Nam), d'Amérique, d'Europe (à l'exclusion des pays d'Europe orientale) et d'Océanie.

Autres groupements de pays

Les pays membres du Comité d'aide au développement (CAD) sont les suivants : Allemagne[11], Australie, Autriche, Belgique, Canada, Danemark, Espagne, Etats-Unis, Finlande, France, Irlande, Italie, Japon, Norvège, Nouvelle-Zélande, Pays-Bas, Portugal, Royaume-Uni, Suède et Suisse.

Les pays membres de l'Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEP) sont les suivants : Algérie, Arabie saoudite, Emirats arabes unis, Equateur, Gabon, Indonésie, Iraq, Iran, République islamique d', Koweit, Jamahiriya arabe libyenne, Nigéria, Qatar et Venezuela.

B. Définitions, terminologie et sources utilisées

Les estimations de la *population* sont des estimations de milieu d'année fondées essentiellement sur des données fournies par la Division de la population du Département des affaires économiques et sociales internationales de l'ONU.

Les données se rapportant aux *comptes nationaux* ont été établies principalement d'après des informations provenant du Bureau de statistique des Nations Unies, de la Commission économique pour l'Afrique et de la Banque mondiale, ainsi que de sources nationales.

Les estimations concernant la *production agricole, l'alimentation et la nutrition,* sont surtout tirées d'informations communiquées par la FAO.

Les données se rapportant au *commerce* sont des estimations du secrétariat de la CNUCED tirées en grande partie *du Manuel de statistiques du commerce international et du développement 1991.* Sauf indication contraire, les données du commerce se rapportent au commerce de marchandises. Les exportations sont données en valeur f.o.b. et les importations en valeur c.a.f.

Les chiffres se rapportant aux *apports d'aide* sont principalement fondés sur des informations communiquées

10 Publication des Nations Unies, no. de vente E/F.92.II.D.6.

11 Les données se rapportent à l'ancienne République fédérale d'Allemagne seulement.

par le secrétariat de l'OCDE. Suivant les définitions du CAD[12], *l'aide concessionnelle* désigne les apports qui sont considérés comme une "aide publique au développement" (APD), c'est-à-dire les dons ou les prêts accordés par le secteur public, dans le but essentiel d'améliorer le développement économique et le niveau de vie, et assortis de conditions financières libérales (dans le cas des prêts, 25 pour cent au moins d'élément de don).

Les apports *non-concessionnels* comprennent les dons des organismes privés (aide privée) et les transactions assorties de conditions commerciales: crédits à l'exportation, investissements bilatéraux de portefeuille (prêts bancaires compris) effectués par des résidents ou des institutions des pays donneurs; investissements directs (bénéfices réinvestis compris) et achats de titres d'organisations internationales s'occupant du développement. Les données concernant les *engagements* se rapportent au moment où le donneur prend l'engagement ferme de fournir une aide déterminée quant à son volume, sa destination, ses conditions financières et ses modalités, tandis que les données concernant les *versements* correspondent à la fourniture effective des fonds. Sauf indication contraire, les chiffres des versements sont indiqués "nets", c'est-à-dire déduction faite des remboursements effectués au titre de prêts antérieurs. Les dons, les prêts et les crédits de caractère militaire, ainsi que les prêts et les crédits dont la durée de remboursement est inférieure à un an, sont exclus.

Le tableau 19 présente des estimations, pour les divers pays membres du CAD, sur le montant de l'aide publique au développement qui a été fourni aux PMA, exprimé en pourcentage du PNB de chaque donneur. Afin de donner un aperçu précis des apports totaux, on a essayé d'estimer la part des apports multilatéraux qui a été fournie par chaque donneur aux PMA. A cette fin, on a appliqué aux contributions du pays donneur à chacune des institutions multilatérales, la part respective des versements nets de chacune de ces institutions aux PMA exprimée en pourcentage des versements nets correspondant à l'ensemble des pays en développement. La somme ainsi obtenue pour l'ensemble des institutions est ajoutée à l'aide bilatérale du pays donneur et exprimée en pourcentage de son PNB.

Les données concernant la *dette* sont fondées sur des renseignements communiqués par le secrétariat de l'OCDE, à l'exception des tableaux 29 et 30 qui sont tirés du système de déclaration des débiteurs de la Banque mondiale.

En ce qui concerne les autres indicateurs économiques et sociaux, les données relatives aux *superficies* sont tirées de l'*Annuaire démographique 1989* des Nations Unies[13].

Les estimations concernant la *population urbaine* ne sont pas toujours comparables d'un pays à l'autre en raison des différences qui existent dans les définitions et la couverture. Elles sont principalement tirées de *World Urbanization Prospects 1990* des Nations Unies[14].

Le *taux d'activité* est le rapport (en pourcentage) entre la population active et la population du ou des sexes indiqués, tous âges confondus. Les chiffres sont tirés de la *Population active 1950-2025* du BIT.

Les *taux bruts de natalité et de mortalité* indiquent respectivement le nombre de naissances vivantes et de décès pour mille habitants. Ces taux, ainsi que *l'espérance de vie à la naissance* et les *taux de mortalité infantile*, sont principalement tirés d'informations fournies par *World Population Prospects : The 1992 revision* des Nations Unies, FISE, *La situation des enfants dans le monde 1992*; *Rapport mondial sur Le Développement Humain 1992* de PNUD et *L'Annuaire statistique pour l'Asie et le Pacifique 1990* de CESAP[15].

L'espérance de vie à la naissance indique le nombre moyen d'années que vivrait un nouveau-né pour autant que les conditions de mortalité ne changent pas, alors que le *taux de mortalité infantile* exprime le nombre de décès d'enfants de moins d'un an pour mille naissances vivantes survenus pendant l'année de référence.

Sous la rubrique *santé à la naissance*, le *poids insuffisant à la naissance* reflète directement le statut nutritionnel des mères et indirectement, compte tenu du statut de la femme, celui de la population en général. Les chiffres sont tirés de *La situation des enfants dans le monde 1992* de la FISE, et du *Rapport mondial sur Le Développement Humain 1992* de PNUD.

Le *pourcentage de femmes ayant reçu des soins prodigués par du personnel qualifié pendant l'accouchement* constitue un indicateur de la disponibilité des services médicaux. Il reflète la distribution géographique de l'équipement et par conséquent leur accessibilité et dans quelle mesure les hôpitaux disposent du matériel et des fournitures qu'il faut pour offrir des soins médicaux efficaces. Il reflète aussi dans une certaine mesure le statut de la femme. Les données sont tirées des sources de la FISE et de PNUD mentionnés dans le paragraph précedent.

Le *pourcentage d'enfants vaccinés DTC (3 doses)* se rapporte à la couverture vaccinale des enfants de moins d'un an pour les maladies cibles du programme élargi de vaccination (diphtérie, tétanos, coqueluche, rougeole, poliomyélite et tuberculose). Les données sont tirées de l'OMS, *Expanded Program on Immunization 1991*.

On a calculé les *disponibilités alimentaires* en divisant l'équivalent en calorie de l'offre de denrées alimentaires disponible dans un pays par sa population totale. Cette offre comprend la production intérieure, les importations diminuées des exportations et les variations de stocks; elle ne recouvre ni l'alimentation du bétail, ni les semences utilisées dans l'agriculture, ni les pertes en cours de traitement et de distribution. Les chiffres présentés sur ce tableau sont pondérés par la population. Les données sont tirées de l'*Annuaire de la production 1990* et de *La situation mondiale de l'alimentation et de l'agriculture 1990* de la FAO.

Les *pourcentages de la population disposant d'eau saine ou de mesures suffisantes d'hygiène du milieu* sont des estimations de l'OMS[16]. Le *pourcentage de la population disposant d'eau saine* indique la part en pourcentage de personnes jouissant d'un accès "raisonnable" aux eaux superficielles traitées ou à une eau non traitée mais non contaminée, provenant par exemple de forages, de sources et de puits protégés, par rapport à la population en question. Dans une zone urbaine, une fontaine publique ou une borne-fontaine située dans un rayon de 200 mètres est considérée comme étant d'accès "raisonnable". Dans les zones rurales, pour que l'accès soit "raisonnable" il faut que la ménagère ou toute autre personne faisant partie du ménage ne passe pas une trop grande partie de la journée à se procurer l'eau nécessaire à la famille.

12 Voir OCDE, *Coopération pour le développement, examen 1983* (Paris 1983), p. 200.

13 Publication des Nations Unies, no. de vente E/F.90.XIII.1.

14 Publication des Nations Unies, no. de vente E/91.XIII.11.

15 Publication des Nations Unies, no. de vente E/F.91.II.F.1.

16 OMS, *The International Drinking Water Supply and Sanitation Decade : Review of Decade Progress* (as at December 1988).

Le pourcentage de la population disposant de mesures suffisantes d'hygiène du milieu comprend la part de la population urbaine jouissant de raccordements aux égouts publics ou de systèmes ménagers (cabinets à fosse, latrines à entraînement par eau, fosses septiques, toilettes communales, etc.) et la part de la population rurale jouissant de moyens suffisants d'évacuation (cabinets à fosses, latrines à entraînement par eau, etc.).

Les données concernant *l'enseignement et l'alphabétisme* sont principalement tirées des diverses publications de l'UNESCO : *Compendium des statistiques relatives à l'analphabétisme - Edition 1990, l'Annuaire statistique 1991 et Trends and Projections of Enrolment by level of Education and by Age, 1960-2025 (as assessed in 1989).* Le *taux d'alphabétisation des adultes* est le pourcentage de la population âgée de 15 ans ou plus, sachant lire et écrire. Les données concernant les *taux d'inscription scolaire* sont des estimations du nombre total de garçons et du nombre de filles inscrits à l'école primaire et secondaire, de tous âges, exprimées en pourcentage de la population totale, masculine et féminine en âge de fréquenter l'école primaire ou secondaire.

Les données concernant les *bureaux de poste ouverts au public* sont tirés de la *Statistique des services postaux 1980-1990* de l'Union Postale Universelle.

Les données sur les *téléphones pour mille habitants* se basent sur l'*Annuaire statistique des télécommunications du secteur public* (18ème édition) de l'UIT.

Les données sur les *postes récepteurs de radio pour mille habitants* sont établies d'après des données de l'*Annuaire statistique 1991* de l'UNESCO. Le rapport est calculé à partir du nombre de postes récepteurs en service et/ou de licenses délivrées selon la méthode d'estimation employée dans chaque pays qui fournit des données.

Les données sur la *circulation des journaux quotidiens pour mille habitants* se rapportent à "la circulation des journaux quotidiens d'information générale" et sont établies d'après des données de l'*Annuaire statistique 1991* de l'UNESCO.

En ce qui concerne les indicateurs de transports, des problèmes spéciaux de comparabilité se posent dans le cas des *routes* dont la définition peut varier largement de pays à pays. Les principales sources utilisées sont IRU, *Statistiques mondiales de Transport 1990*, IRF, *Statistiques Routières Mondiales 1985-1989, Genève 1990*, OACI, *Trafic d'aéroport 1989, Annuaire statistique pour l'Asie et le Pacifique 1990* de CESAP et sources nationales.

Les données concernant les *chemins de fer* se rapportent au trafic intérieur et international de toutes les lignes du pays indiqué; en sont exclues, les lignes entièrement urbaines ou desservant une plantation, une entreprise industrielle ou minière, les téléfériques et les funiculaires. Les passagers (voyageurs-kilomètres) comprennent tous les voyageurs à l'exception des voyageurs transportés gratuitement (militaires, fonctionnaires et le personnel des chemins de fer). Le frêt se rapporte aux tonnes-kilomètres nettes en petite et grande vitesse à l'exception des transports pour les besoins du service, le courrier, les bagages et les transports gratuits du matériel du gouvernement. Les données sont tirées principalement de *The Railway Directory and Yearbook 1987* et IRU, *Statistiques mondiales de Transport 1990.*

Les données concernant *l'aviation civile* se rapportent aux services réguliers, intérieurs ou internationaux, des compagnies de transport aérien enregistrées dans chaque pays. Les services réguliers comprennent aussi les vols supplémentaires nécessités par un surcroît d'activité des services réguliers et les vols préparatoires en vue de nouveaux services réguliers. Par frêt, on entend toutes les marchandises transportées contre paiement, mais non le courrier et les excédents de bagages. Les données sont tirées du *Recueil de statistiques - Trafic des entreprises de transport aérien 1990, OACI.*

Les données concernant la *consommation d'énergie par habitant* se rapportent, d'une part, aux formes d'énergie primaire (houille, lignite, tourbe et schiste bitumineux, pétrole brut et liquides extraits du gaz naturel, et électricité primaire (nucléaire, géothermique et hydraulique) - souvent appelées "énergie commerciale" - et, d'autre part, à l'utilisation de bois de chauffage, de charbon de bois et de bagasse. Toutes les données sont converties en équivalent charbon et ont été établies d'après l'*Annuaire des statistiques de l'énergie 1989*[17] et l'*Annuaire statistique 1985/86*[18] des Nations Unies.

Les données sur la *puissance électrique installée* sont tirées de l'*Annuaire des statistiques de l'énergie 1989* des Nations Unies.

C. Calcul des taux moyens de croissance annuelle

En général, ces taux sont définis par le coefficient b de la fonction expotentielle de tendance $y' = ae^{bt}$, où t représente le temps. Cette méthode permet de prendre en compte toutes les observations concernant une période donnée. Les taux de croissance obtenus traduisent ainsi des tendances qui ne sont pas faussées par des valeurs exceptionnelles.

17 Publication des Nations Unies, no. de vente E/F.91.XVII.3.

18 Publication des Nations Unies, no. de vente E/F.86.XVII.7.

D. Autres notes

Sauf indication contraire, le terme "dollar" s'entend du dollar des Etats-Unis d'Amérique.

Les chiffres étant arrondis, les totaux indiqués ne correspondent pas toujours à la somme des composantes et des pourcentages portés dans les tableaux.

Les symboles suivants ont été utilisés :

Un tiret (-) signifie que le montant est nul ou négligeable.

Deux points (..) signifient que les données ne sont pas disponibles ou ne sont pas montrées séparément.

Un point (.) signifie que la rubrique est sans objet.

Le trait d'union (-) entre deux millésimes, par exemple (1970-1980), indique qu'il s'agit de la période tout entière (y compris la première et la dernière année mentionnée).

E. Abréviations utilisées

ACDI	Agence canadienne de développement international
AID	Association internationale de développement
APD	Aide publique au développement
ATNU	Assistance technique des Nations Unies
BADEA	Banque arabe pour le développement économique de l'Afrique
BAfD	Banque africaine de développement
BAsD	Banque asiatique de développement
BDEAC	Banque de Développement des Etats de l'Afrique Centrale
BEI	Banque européenne d'investissement
BID	Banque interaméricaine de développement
BIRD	Banque internationale pour la reconstruction et le développement (Banque mondiale)
BOAD	Banque ouest-africaine de développement
CAD	Comité d'aide au développement (de l'OCDE)
CAEM	Conseil d'assistance économique mutuelle
CCCE	Caisse centrale de coopération économique (France)
CEE	Communauté économique européenne
CTCI	Classification type pour le commerce international (révision 1, sauf indication contraire)
DCD	Development Cooperation Department (Italie)
FAATPAA	Fonds arabe de l'assistance technique aux pays africains et arabes
FAC	Fonds d'aide et de coopération (France)
FADES	Fonds arabe de développement économique et social
FAfD	Fonds africain de développement
FAO	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture
FAS	Facilité d'ajustement structurel du FMI
FASR	Facilité d'ajustement structurel renforcée du FMI
FED	Fonds européen de développement
FIDA	Fonds international pour le développement agricole
FMI	Fonds monétaire international
FSAAA	Fonds spécial d'aide arabe à l'Afrique
GTZ	Office allemand de la coopération technique
KFAED	Fonds koweïtien pour le développement économique arabe
KfW	Kreditanstalt für Wiederaufbau
mill.	millions
NPSA	Nouveau Programme d'Action pour les années 80 en faveur des pays les moins avancés
OACI	Organisation de l'aviation civile internationale
OCDE	Organisation de coopération et de développement économiques
OECF	Fonds de coopération économique d'outre-mer
ONU	Organisation des Nations Unies
OPAEP	Organisation des pays arabes exportateurs de pétrole
OPEP	Organisation des pays exportateurs de pétrole
PAM	Programme alimentaire mondial
PMA	Les pays les moins avancés
PNUD	Programme des Nations Unies pour le développement
SFD	Fonds saoudien pour le développement
SFI	Société financière internationale
SNPC	"Système de notification des pays créanciers" de l'OCDE
SNPD	"Système de notification des pays débiteurs" de la Banque mondiale
SSD	Société suisse de développement
UNHCR	Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés
UNICEF	Fonds des Nations Unies pour l'enfance
USAID	Agence des Etats-Unis pour le développement international

Tables

Tableaux

Blank page

Page blanche

1. Per capita GDP and population : levels and growth

1. PIB par habitant et population : niveaux et croissance

Country	Per capita GDP in 1990 dollars PIB par habitant en dollars de 1990				Annual average growth rates of per capita real GDP (%) Taux d'accroissement annuels moyens du PIB réel par habitant (%)		Population			Pays
	Actual Réel		Projected 2000 Projection 2000				Level Niveau (mill.)	Annual average growth rates (%) Taux d'accroissement annuels moyens		
	1980	1990	A [a]	B [b]	1970-1980	1980-1990	1990	1970-1980	1980-1990	
Afghanistan [c]	606	485 [d]	388	590	0.9 [e]	-2.2 [e]	16.6	1.6	0.0	Afghanistan [c]
Bangladesh [f]	169	200	237	310	-0.5	1.7	113.7	2.8	2.6	Bangladesh [f]
Benin	411	411	411	596	0.0	0.0	4.6	2.5	2.9	Bénin
Bhutan [g]	108	183	310	285	..	5.4	1.5	2.0	2.2	Bhoutan [g]
Botswana [f]	1348	2531	4751	3736	9.7	6.5	1.2	3.8	3.2	Botswana [f]
Burkina Faso	307	353	406	528	1.7	1.4	9.0	2.3	2.6	Burkina Faso
Burundi	173	201	233	300	2.8	1.5	5.5	1.6	2.9	Burundi
Cambodia	..	..	..	..	..	..	8.3	-0.7	2.5	Cambodge
Cape Verde	752	1031	1413	1537	2.0	3.2	0.4	0.8	2.3	Cap-Vert
Central African Rep.	479	433	392	663	0.0	-1.0	3.0	2.3	2.7	Rép. centrafricaine
Chad	140	199	283	298	-2.8	3.6	5.6	2.1	2.1	Tchad
Comoros	493	455	420	625	-4.1	-0.8	0.5	3.4	3.5	Comores
Djibouti	1156	935 [h i]	756	1369	-2.9	-2.1 [j]	0.4	6.1	3.8	Djibouti
Equatorial Guinea	547	429	336	657	..	-2.4	0.4	-2.9	5.0	Guinée équatoriale
Ethiopia [k]	127	121	115	177	0.0	-0.5	49.8	2.4	2.5	Ethiopie [k]
Gambia [f]	266	291	318	446	2.2	0.9	0.9	3.3	3.0	Gambie [f]
Guinea	694	481	333	702	2.9	-3.6	5.8	1.4	2.6	Guinée
Guinea-Bissau	166	202	246	321	-1.8	2.0	1.0	4.2	1.9	Guinée-Bissau
Haiti [l]	484	380	298	609	2.0	-2.4	6.5	1.7	1.9	Haïti [l]
Kiribati	527	501 [d]	477	795	..	-0.5 [m]	0.1	1.7	2.1	Kiribati
Lao People's Dem. Rep.	174	206	244	305	-1.8	1.7	4.2	1.7	2.7	Rép. Dém. populaire lao
Lesotho [g]	271	311	357	479	7.0	1.4	1.7	2.3	2.7	Lesotho [g]
Liberia	789	498 [d]	314	708	-0.8	-4.5 [n]	2.6	3.1	3.2	Libéria
Madagascar	320	267	223	380	-2.0	-1.8	11.6	2.6	2.9	Madagascar
Malawi	233	219	206	327	2.9	-0.6	8.5	3.0	3.4	Malawi
Maldives	268	605	1368	886	10.9 [o]	8.5	0.2	3.2	3.0	Maldives
Mali	249	267	286	385	2.6	0.7	9.2	2.3	3.0	Mali
Mauritania	575	520	470	773	-1.2	-1.0	2.0	2.4	2.7	Mauritanie
Mozambique	127	101	80	145	-4.9	-2.3	14.2	2.6	1.6	Mozambique
Myanmar [g]	631	548	476	874	2.3	-1.4	41.8	2.2	2.1	Myanmar [g]
Nepal [p]	132	159	192	246	0.0	1.9	19.6	2.6	2.8	Népal [p]
Niger	511	326	208	466	-1.3	-4.4	7.7	3.0	3.3	Niger
Rwanda	371	303	248	429	1.4	-2.0	7.0	3.3	3.1	Rwanda
Samoa	670	697	725	1337	..	0.4	0.2	0.7	0.6	Samoa
Sao Tome and Principe	554	417	314	669	3.2	-2.8	0.1	2.4	2.8	Sao Tomé-et-Principe
Sierra Leone [f]	252	217	187	328	-0.8	-1.5	4.2	2.1	2.4	Sierra Leone [f]
Solomon Islands	429	446 [d]	464	632	..	0.4	0.3	3.5	3.5	Iles Salomon
Somalia	143	135 [d]	127	194	1.3	-0.6	8.7	3.4	2.6	Somalie
Sudan [f]	1218	1026	864	1534	2.2	-1.7	25.2	3.0	3.0	Soudan [f]
Togo	528	459	399	662	1.3	-1.4	3.5	2.6	3.0	Togo
Tuvalu	..	333 [q r]	..	524	..	..	0.0	4.0	1.2	Tuvalu
Uganda	233	228	223	337	-5.2	-0.2	17.6	3.0	2.9	Ouganda
United Rep. of Tanzania	104	99	94	141	-0.6	-0.5	25.6	3.6	3.3	Rép.-Unie de Tanzanie
Vanuatu	979	999	1019	1543	..	0.2	0.2	3.6	2.9	Vanuatu
Yemen	..	559	..	782	..	..	11.7	2.6	3.6	Yémen
Zaire	270	232	199	335	-3.2	-1.5	37.4	2.9	3.3	Zaïre
Zambia	674	518	398	777	-1.6	-2.6	8.1	3.1	3.7	Zambie
All LDCs	324	311	299	462	-0.4	-0.4	507.9	2.6	2.6	Ensemble des PMA
All developing countries	908	964	1023	1528	3.1	0.6	2839.3	2.4	2.4	Ensemble des pays en développement
Developed market economy countries	15471	19804	25351	.	2.2	2.5	823.7	0.9	0.7	Pays développés à économie de marché
Countries in Eastern Europe	4020	4758 [d]	5632	.	4.4	1.7	397.4	0.8	0.7	Pays d'Europe orientale

Source: UNCTAD secretariat calculations based on data from the United Nations Statistical Office, the Economic Commission for Africa, the World Bank and other international and national sources.

a At 1980-1990 growth rate.
b Based on the target rate of 7.0 per cent for total GDP growth as called for by the International Development Strategy for the Fourth United Nations Development Decade.
c Years beginning 21 March. *d* 1989. *e* Net material product.
f Years ending 30 June. *g* Years beginning 1 April. *h* 1988.
i Including income accruing to non-indigenous population. *j* 1980-1989.
k Years ending 7 July. *l* Years ending 30 September. *m* 1980-1988.
n 1980-1987. *o* 1974-1980. *p* Years ending 15 July. *q* 1985.
r Income accruing to indigenous population.

Source: Chiffres calculés par le secrétariat de la CNUCED d'après des données du Bureau de statistique des Nations Unies, de la Commission Economique pour l'Afrique, de la Banque mondiale et d'autres sources internationales et nationales.

a D'après le taux d'accroissement 1980-1990.
b D'après l'objectif de croissance du PIB total de 7,0 pour cent prévu dans la Stratégie Internationale du développement pour la quatrième décennie de développement des Nations Unies.
c Années commençant le 21 Mars. *d* 1989. *e* Produit matériel net.
f Années finissant le 30 juin. *g* Années commençant le 1er avril. *h* 1988.
i Y compris le revenu afférent à la population non locale. *j* 1980-1989.
k Années finissant le 7 juillet. *l* Années finissant le 30 septembre. *m* 1980-1988.
n 1980-1987. *o* 1974-1980. *p* Années finissant le 15 juillet. *q* 1985.
r Revenu afférent à la population locale.

2. Real GDP, total and per capita : annual average growth rates

In per cent

Country	Total real product / Produit réel total						
	1970-1980	1980-1990	1985-1986	1986-1987	1987-1988	1988-1989	1989-1990
Afghanistan [a b]	2.6	-2.2	-4.4	-7.5	-5.8	-7.1	-3.4
Bangladesh [c]	2.3	4.3	4.4	4.1	2.8	2.5	6.2
Benin	2.4	2.8	2.1	-1.5	3.0	-2.0	4.0
Bhutan [d]	..	7.7	10.0	19.4	3.2	3.8	4.4
Botswana [c]	13.9	9.9	7.5	7.3	13.2	13.3	5.1
Burkina Faso	4.0	4.1	9.5	0.9	6.5	-0.5	1.0
Burundi	4.5	4.4	3.2	5.6	4.8	1.6	3.4
Cambodia	..	..	..	..	..	..	..
Cape Verde	2.8	5.6	2.9	7.0	3.2	5.5	4.0
Central African Rep.	2.2	1.7	1.3	-3.4	2.8	2.7	0.7
Chad	-0.8	5.9	-4.1	-3.4	17.6	0.9	-3.2
Comoros	-0.9	2.7	2.1	1.9	0.7	0.2	1.5
Djibouti	3.0	1.7 [e]	1.8	3.7	2.4	-0.8	..
Equatorial Guinea	..	2.5	-0.4	4.3	5.1	-0.6	3.1
Ethiopia [f]	2.4	2.0	6.7	9.2	3.7	2.4	-2.5
Gambia [c]	5.6	3.9	2.8	6.0	7.8	5.0	4.5
Guinea	4.3	-1.1	-2.4	3.1	6.0	4.1	4.0
Guinea-Bissau	2.4	4.0	-1.0	6.0	6.8	5.0	3.0
Haiti [g]	3.7	-0.5	0.6	-0.4	-1.5	-0.6	-1.2
Kiribati	..	1.5 [h]	2.4	-2.0	19.0	..	..
Lao People's Dem. Rep.	-0.1	4.5	4.8	-1.1	-1.8	13.5	6.6
Lesotho [d]	9.5	4.1	-0.9	7.3	12.3	8.0	7.4
Liberia	2.2	-1.4 [i]	-1.7	-1.0	..	..	..
Madagascar	0.6	1.1	2.0	1.2	3.4	4.1	3.5
Malawi	6.0	2.8	-0.6	1.7	2.9	5.2	4.7
Maldives	14.7 [j]	11.8	8.6	8.9	8.7	9.3	15.1
Mali	4.9	3.7	17.9	1.4	-1.1	11.5	2.4
Mauritania	1.2	1.7	5.6	3.1	3.7	3.4	-1.5
Mozambique	-2.4	-0.7	1.3	5.7	5.4	5.5	1.9
Myanmar [d]	4.6	0.7	-1.1	-4.0	-11.4	3.6	4.0
Nepal [k]	2.7	4.7	4.3	3.9	7.3	3.9	3.6
Niger	1.7	-1.3	6.4	-2.4	5.0	-3.5	3.1
Rwanda	4.7	1.0	5.2	-0.4	0.0	-5.9	-1.7
Samoa	..	1.0	5.4	0.5	0.0	2.2	-4.5
Sao Tome and Principe	5.7	-0.1	1.0	-1.4	2.0	1.5	2.6
Sierra Leone [c]	1.3	0.9	-1.9	5.4	1.2	4.3	3.0
Solomon Islands	..	3.9	-1.2	1.8	5.9	7.6	7.8
Somalia	4.8	2.0	3.5	5.1	-0.7	0.0	-2.7
Sudan [c]	5.3	1.3	9.7	1.1	-1.9	7.4	-5.8
Togo	4.0	1.6	3.4	1.5	5.0	3.9	-0.5
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..
Uganda	-2.4	2.8	-1.5	5.7	6.1	6.4	5.7
United Rep.of Tanzania	3.0	2.8	3.8	4.0	4.2	4.8	3.6
Vanuatu	..	3.1	-2.0	0.4	0.6	4.5	5.2
Yemen	..	..	..	..	..	..	..
Zaire	-0.3	1.8	4.7	2.7	0.6	-1.4	-2.5
Zambia	1.4	1.0	0.2	3.1	5.6	0.2	0.6
All LDCs	**2.2**	**2.2**	**3.8**	**2.3**	**1.7**	**2.5**	**1.3**
All developing countries	**5.6**	**3.0**	**3.6**	**4.3**	**3.2**	**3.3**	**2.8**
Developed market economy countries	**3.1**	**3.2**	**2.9**	**3.4**	**4.5**	**3.2**	**2.2**
Countries in Eastern Europe	**5.3**	**2.4**	**2.7**	**1.9**	**3.8**	**1.9**	..

Source: UNCTAD secretariat calculations based on data from the United Nations Statistical Office, the Economic Commission for Africa, the World Bank and other internatonal and national sources.

a Years beginning 21 March.
b Net material product.
c Years ending 30 June.
d Years beginning 1 April.
e 1980-1989.
f Years ending 7 July.
g Years ending 30 September.
h 1980-1988.
i 1980-1987.
j 1974-1980.
k Years ending 15 July.

2. Produit intérieur brut réel, total et par habitant : taux d'accroissement annuels moyens

En pourcentage

Per capita real product / Produit réel par habitant							
1970-1980	*1980-1990*	*1985-1986*	*1986-1987*	*1987-1988*	*1988-1989*	*1989-1990*	*Pays*
0.9	-2.2	-4.5	-8.7	-8.1	-10.7	-8.4	Afghanistan [a b]
-0.5	1.7	1.8	1.6	0.4	0.0	3.7	Bangladesh [c]
0.0	0.0	-0.8	-4.3	0.0	-4.9	0.9	Bénin
..	5.4	7.6	16.8	0.9	1.5	2.1	Bhoutan [d]
9.7	6.5	4.2	4.2	10.0	10.1	2.1	Botswana [c]
1.7	1.4	6.7	-1.7	3.8	-3.1	-1.7	Burkina Faso
2.8	1.5	0.2	2.6	1.8	-1.3	0.4	Burundi
..	..	..	..	..	..	..	Cambodge
2.0	3.2	0.7	4.8	0.8	3.1	1.4	Cap-Vert
0.0	-1.0	-1.4	-6.0	0.1	0.0	-1.9	Rép. centrafricaine
-2.8	3.6	-6.0	-5.2	15.4	-1.1	-5.3	Tchad
-4.1	-0.8	-1.4	-1.6	-2.7	-3.5	-2.0	Comores
-2.9	-2.1 [e]	-1.5	0.6	-0.3	-3.4	..	Djibouti
..	-2.4	-4.1	1.5	3.2	-2.3	1.1	Guinée équatoriale
0.0	-0.5	3.9	6.1	0.7	-0.7	-5.4	Ethiopie [f]
2.2	0.9	-0.2	2.9	4.8	2.0	1.6	Gambie [c]
2.9	-3.6	-5.0	0.3	3.0	1.1	0.9	Guinée
-1.8	2.0	-2.8	4.0	4.6	2.9	0.9	Guinée-Bissau
2.0	-2.4	-1.3	-2.4	-3.5	-2.6	-3.2	Haïti [g]
..	-0.5 [h]	0.0	-4.4	16.1	..	..	Kiribati
-1.8	1.7	1.8	-4.1	-4.9	9.9	3.3	Rép. dém. pop. lao
7.0	1.4	-3.5	4.6	9.5	5.4	4.7	Lesotho [d]
-0.8	-4.5 [i]	-4.7	-4.0	..	..	..	Libéria
-2.0	-1.8	-1.0	-1.8	0.3	0.9	0.3	Madagascar
2.9	-0.6	-3.8	-1.7	-0.5	1.7	1.3	Malawi
10.9 [j]	8.5	5.0	5.3	5.1	5.7	11.2	Maldives
2.6	0.7	14.4	-1.6	-4.0	8.1	-0.7	Mali
-1.2	-1.0	2.8	0.4	0.9	0.5	-4.2	Mauritanie
-4.9	-2.3	0.2	4.9	4.8	4.6	0.4	Mozambique
2.3	-1.4	-3.2	-6.1	-13.3	1.3	1.8	Myanmar [d]
0.0	1.9	1.5	1.2	4.4	1.2	1.0	Népal [k]
-1.3	-4.4	3.1	-5.4	1.8	-6.5	-0.1	Niger
1.4	-2.0	1.9	-3.6	-3.2	-9.1	-5.0	Rwanda
..	0.4	5.4	-0.8	-1.2	1.0	-5.7	Samoa
3.2	-2.8	-1.8	-4.1	-0.7	-1.9	0.1	Sao Tomé-et-Principe
-0.8	-1.5	-4.3	2.9	-1.3	1.7	0.4	Sierra Leone [c]
..	0.4	-4.4	-1.6	2.4	4.2	4.1	Iles Salomon
1.3	-0.6	1.4	3.2	-2.3	-1.9	-4.9	Somalie
2.2	-1.7	6.5	-1.8	-4.7	4.4	-8.4	Soudan [c]
1.3	-1.4	0.3	-1.6	1.9	0.7	-3.6	Togo
..	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
-5.2	-0.2	-4.1	2.2	2.8	3.0	2.4	Ouganda
-0.6	-0.5	0.4	0.6	0.8	1.4	0.2	Rép.-Unie de Tanzanie
..	0.2	-4.1	-2.4	-2.8	1.8	1.8	Vanuatu
..	..	..	..	..	..	..	Yémen
-3.2	-1.5	1.3	-0.7	-2.7	-4.6	-5.6	Zaïre
-1.6	-2.6	-3.5	-0.6	1.7	-3.4	-3.0	Zambie
-0.4	-0.4	1.2	-0.3	-1.0	-0.2	-1.5	Ensemble des PMA
3.1	0.6	1.1	1.9	0.8	0.9	0.5	Ensemble des pays en développement
2.2	2.5	2.3	2.8	3.9	2.7	1.7	Pays développés à économie de marché
4.4	1.7	2.1	1.3	3.1	1.2	..	Pays d'Europe orientale

Source: Chiffres calculés par le secrétariat de la CNUCED d'après des données du Bureau de statistique des Nations Unies, de la Commission économique pour l'Afrique, de la Banque mondiale et d'autres sources internationales et nationals.

a Années commençant le 21 mars.
b Produit matériel net.
c Années finissant le 30 juin.
d Années commençant le 1er avril.
e 1980-1989.
f Années finissant le 7 juillet.
g Années finissant le 30 septembre.
h 1980-1988.
i 1980-1987.
j 1974-1980.
k Années finissant le 15 juillet.

3. Agricultural production, total and per capita : annual average growth rates

Country	Percentage share of agriculture in: Total labour force 1980	1990	GDP 1980	1990	Annual average growth rates (%) Total agricultural production 1970-1980	1980-1991	1986-1987	1987-1988	1988-1989	1989-1990	1990-1991
Afghanistan	61	55	..	..	2.5	-2.3	6.2	2.8	-3.2	1.9	-7.3
Bangladesh	75	69	50	38	2.3	2.1	-1.3	0.1	9.0	2.2	-1.3
Benin	70	61	48	37	2.8	5.7	-8.7	17.1	4.5	1.9	3.7
Bhutan	92	91	57	45 a	2.4	-0.1	8.6	-20.2	1.9	5.4	2.6
Botswana	70	63	12	6	-0.4	1.2	-5.6	29.1	-1.7	-1.6	0.8
Burkina Faso	87	84	29	32	0.9	4.8	-7.2	11.7	-1.8	-6.3	17.0
Burundi	93	91	62	56	1.7	2.4	6.4	-1.2	-4.4	1.9	3.3
Cambodia	74	70	..	..	-6.7	6.5	0.0	14.2	2.9	1.5	-6.5
Cape Verde	52	43	19	14 b	3.4	5.3	30.2	-7.4	-2.1	0.6	-5.0
Central African Rep.	72	63	40	43	2.6	1.9	-0.8	5.8	0.8	3.9	1.9
Chad	83	75	53	38	1.8	2.3	0.1	11.0	-4.4	0.1	9.0
Comoros	83	79	45	41 b	0.6	2.6	6.4	3.2	2.0	2.5	2.2
Djibouti	80	78 a	2	3 a	..	..	..	..	..	..	..
Equatorial Guinea	66	56	41	55	..	..	..	..	..	..	..
Ethiopia	80	75	51	41	1.5	0.9	-3.9	2.8	2.8	-0.2	-0.8
Gambia	84	81	30	34	-2.1	1.3		1.7	6.6	-15.2	10.6
Guinea	81	74	48	34 c	1.5	0.9	0.6	1.2	-0.1	2.2	-0.5
Guinea-Bissau	82	79	44	46	3.2	1.9	-0.8	-2.5	0.2	7.3	
Haiti	70	64	..	..	1.2	0.7		-1.1	-0.8	-3.0	-2.5
Kiribati	..	..	21	27 b	..	..	..	..	..	..	..
Lao People's Dem.Rep.	76	72	54 d	61	2.0	3.3	-4.8	-3.6	14.7	7.4	-0.6
Lesotho	86	80	24	24 a	0.7	0.6	6.6	14.6	-14.0	3.2	-6.7
Liberia	74	70	36	37 e	2.6	-1.5	0.7	2.5	-1.6	-32.7	-10.1
Madagascar	81	77	30	33	1.6	1.7	-1.8	1.9	2.8	1.7	-1.2
Malawi	83	75	37	33	3.8	1.2	-1.7	3.3	-1.0	-1.1	9.8
Maldives	..	..	35	31 e	2.5	2.0	1.6	1.5	1.9	2.2	1.0
Mali	86	81	58	50	3.0	2.8	-1.8	10.7	1.4	-0.5	6.9
Mauritania	69	64	30	26	1.1	1.3	3.8	5.3	2.6	-4.9	-1.1
Mozambique	85	82	54	65	-0.6	0.7	-1.4	1.5	0.9	3.0	-5.5
Myanmar	53	47	47	59	2.6	1.4	-0.5	-6.9	-10.6	2.3	4.2
Nepal	93	92	62	60	1.1	4.1	9.6	14.9	2.4	3.6	2.4
Niger	91	87	43	36 b	4.3	0.2	-9.8	30.6	-9.4	-5.7	22.8
Rwanda	93	91	46	38	4.4	1.8	0.1	1.0	6.0	2.9	2.4
Samoa	..	..	46	..	2.0	0.7	-1.1	-2.2	-0.3	0.3	3.9
Sao Tome and Principe	58	52 a	45	31 b	-3.4	-0.2	-3.6	15.1	-1.3	-3.9	0.5
Sierra Leone	70	62	33	32	1.6	2.0	-1.5	-2.3	7.7	3.1	-11.5
Solomon Islands	..	..	..	..	5.6	2.4	-1.8	7.0	11.5	5.7	0.1
Somalia	76	71	68	66	1.9	2.7	0.5	4.4	3.0	-2.4	-8.6
Sudan	71	60	34	31	2.5	-0.4	-10.3	25.3	-22.0	-9.0	30.5
Togo	73	70	27	33	1.0	3.7	0.9	7.3	9.7	0.7	3.8
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Uganda	86	81	72	66	-0.7	3.1	4.5	5.0	8.5	4.9	2.4
Un. Rep. of Tanzania	86	81	44	58	3.9	2.0	-0.5	1.1	7.8	-2.2	-4.3
Vanuatu	..	..	19	19 b	3.9	1.2	0.6	-8.1	-8.8	31.2	-9.4
Yemen	62	56	..	21	2.5	1.3	-3.2	8.9	-1.8	-1.3	-10.1
Zaire	72	66	25	28	1.8	2.4	2.3	2.9	2.0	1.1	0.8
Zambia	73	69	14	17	3.8	3.9	-1.4	23.6	-0.3	-11.5	14.0
All LDCs	**78**	**71**	**40**	**40**	**1.8**	**1.6**	**-0.8**	**3.9**	**1.7**	**0.0**	**1.1**
All developing countries	**60**	**54**	**15**	**15**	**2.8**	**2.8**	**1.5**	**6.0**	**2.8**	**1.3**	**1.2**

Source: UNCTAD secretariat calculations, based on data from FAO, the Economic Commission for Africa, the World Bank and other international and national sources.

a 1988.
b 1989.
c 1987.
d 1985.
e 1986.

3. Production agricole totale et par habitant : taux d'accroissement annuels moyens

Annual average growth rates (%)
Taux d'accroissement annuels moyens (%)

Per capita agricultural production
Production agricole par habitant

1970-1980	*1980-1991*	*1986-1987*	*1987-1988*	*1988-1989*	*1989-1990*	*1990-1991*	*Pays*
0.8	-2.8	4.9	0.3	-6.9	-3.4	-13.2	Afghanistan
-0.5	-0.5	-3.6	-2.2	6.4	-0.2	-3.7	Bangladesh
0.3	2.6	-11.3	13.7	1.4	-1.2	0.5	Bénin
0.4	-2.2	6.3	-22.0	-0.3	3.0	0.2	Bhoutan
-4.0	-1.9	-8.4	25.3	-4.5	-4.4	-2.1	Botswana
-1.4	2.1	-9.6	8.8	-4.4	-8.9	13.8	Burkina Faso
0.1	-0.5	3.3	-4.0	-7.1	-1.1	0.3	Burundi
-6.1	3.9	-2.6	11.4	0.4	-1.0	-8.9	Cambodge
2.5	2.9	27.5	-9.5	-4.3	-1.9	-7.6	Cap-Vert
0.4	-0.8	-3.4	3.0	-1.9	1.2	-0.8	Rép. centrafricaine
-0.3	0.1	-1.8	8.9	-6.4	-2.1	6.3	Tchad
-2.7	-1.0	2.7	-0.3	-1.7	-1.1	-1.6	Comores
..	..	..	..	..	..	..	Djibouti
..	..	..	..	..	..	..	Guinée équatoriale
-0.8	-1.6	-6.6	-0.2	-0.3	-3.2	-3.8	Ethiopie
-5.2	-1.6	-3.0	-1.2	3.6	-17.5	7.7	Gambie
0.1	-1.7	-2.1	-1.7	-3.0	-0.8	-3.4	Guinée
-1.0	0.0	-2.6	-4.5	-1.8	5.1	-2.1	Guinée-Bissau
-0.5	-1.2	-1.9	-3.1	-2.8	-5.0	-4.4	Haïti
..	..	..	..	..	..	..	Kiribati
0.4	0.5	-7.7	-6.6	11.1	4.0	-3.7	Rép. dém. pop. lao
-1.6	-2.1	3.9	11.7	-16.1	0.7	-9.0	Lesotho
-0.4	-4.6	-2.4	-0.6	-4.6	-34.9	-13.0	Libéria
-1.0	-1.2	-4.7	-1.1	-0.3	-1.4	-4.1	Madagascar
0.7	-2.2	-5.1	-0.1	-4.2	-4.2	6.1	Malawi
-0.7	-1.0	-1.8	-1.9	-1.5	-1.2	-2.3	Maldives
0.7	-0.2	-4.8	7.4	-1.6	-3.6	3.6	Mali
-1.3	-1.4	1.1	2.4	-0.2	-7.5	-3.9	Mauritanie
-3.1	-0.9	-2.1	0.9	0.0	1.5	-7.4	Mozambique
0.4	-0.7	-2.6	-8.9	-12.6	0.0	2.0	Myanmar
-1.4	1.3	6.7	11.9	-0.2	1.0	-0.1	Népal
1.3	-3.0	-12.6	26.6	-12.1	-8.6	18.9	Niger
1.1	-1.3	-3.0	-2.3	2.5	-0.5	-1.1	Rwanda
1.3	0.0	-2.3	-3.4	-1.5	-0.9	2.8	Samoa
-5.7	-2.9	-6.2	12.1	-4.6	-6.2	-2.3	Sao Tomé-et-Principe
-0.4	-0.5	-3.9	-4.7	5.0	0.5	-13.8	Sierra Leone
2.1	-1.0	-5.1	3.4	7.9	2.1	-3.2	Iles Salomon
-1.5	0.1	-1.3	2.7	1.1	-4.7	-11.1	Somalie
-0.5	-3.3	-12.8	21.8	-24.2	-11.5	26.8	Soudan
-1.6	0.6	-2.1	4.0	6.3	-2.4	0.5	Togo
..	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
-3.6	0.0	1.1	1.7	5.1	1.7	-0.7	Ouganda
0.3	-1.2	-3.8	-2.2	4.3	-5.4	-7.5	Rép.-Unie de Tanzanie
0.3	-1.7	-2.2	-11.2	-11.2	27.1	-12.0	Vanuatu
0.0	-2.2	-6.7	5.0	-5.2	-4.7	-13.2	Yémen
-1.0	-0.8	-1.1	-0.5	-1.4	-2.2	-2.5	Zaïre
0.7	0.2	-5.0	19.1	-3.9	-14.7	9.8	Zambie
-0.8	**-1.0**	**-3.4**	**1.2**	**-1.0**	**-2.7**	**-1.8**	**Ensemble des PMA**
0.4	**0.4**	**-0.9**	**3.5**	**0.4**	**-1.0**	**-1.2**	**Ensemble des pays en développement**

Source: Chiffres calculés par le secrétariat de la CNUCED, d'après des données de la FAO, de la Commission économique pour l'Afrique, de la Banque mondiale, et d'autres sources internationales et nationales.

a 1988.
b 1989.
c 1987.
d 1985.
e 1986.

4. Food production, total and per capita : annual average growth rates

In per cent

Country	Total food production / Production alimentaire totale						
	1970-1980	1980-1991	1986-1987	1987-1988	1988-1989	1989-1990	1990-1991
Afghanistan	2.5	-2.3	5.2	2.6	-1.4	1.8	-7.8
Bangladesh	2.4	2.2	0.0	1.4	9.4	2.1	-1.1
Benin	3.1	5.3	-7.2	15.8	5.1	0.6	3.7
Bhutan	2.4	-0.1	8.6	-20.2	1.9	5.4	2.6
Botswana	-0.4	1.2	-5.7	29.3	-1.7	-1.7	0.7
Burkina Faso	0.7	4.6	-7.1	12.2	-1.6	-8.1	18.0
Burundi	1.7	2.4	5.0	-0.6	-4.1	1.7	2.3
Cambodia	-6.8	6.1	-0.3	14.1	3.3	0.2	-6.2
Cape Verde	3.4	5.3	30.5	-7.5	-2.0	0.6	-4.8
Central African Rep.	2.9	1.9	-0.6	5.0	1.5	4.4	2.2
Chad	1.9	2.0	-1.9	11.1	-5.5	-0.1	9.7
Comoros	0.8	2.5	6.7	3.0	1.9	2.5	2.3
Djibouti	..	..	..	..	..	..	..
Equatorial Guinea	..	..	..	..	..	..	..
Ethiopia	1.6	1.0	-4.3	2.9	2.8	-0.5	0.6
Gambia	-2.2	1.2	0.4	-0.1	6.8	-15.5	10.9
Guinea	1.5	1.0	0.6	0.4	-3.4	6.4	-0.5
Guinea-Bissau	3.2	1.9	-0.8	-2.5	0.2	7.4	0.0
Haiti	1.3	1.0	1.7	-1.9	-0.7	-3.1	-2.6
Kiribati	..	..	..	..	..	..	..
Lao People's Dem. Rep.	2.0	3.4	-5.4	-4.2	15.5	7.4	-0.7
Lesotho	1.4	0.5	4.7	19.0	-14.7	3.7	-7.3
Liberia	3.4	0.0	3.1	2.4	-3.6	-20.9	-0.3
Madagascar	1.6	1.8	-1.3	1.9	2.5	2.4	-1.5
Malawi	3.2	0.5	-0.3	0.5	-3.0	-2.8	10.1
Maldives	2.5	2.0	1.6	1.5	1.9	2.2	1.0
Mali	2.6	2.4	-2.9	11.7	-0.1	-0.7	6.2
Mauritania	1.1	1.3	3.8	5.3	2.6	-4.9	-1.1
Mozambique	0.0	0.7	-1.6	2.1	1.2	3.0	-5.7
Myanmar	2.6	1.5	0.0	-6.5	-11.0	2.9	4.4
Nepal	1.2	4.3	10.8	15.3	2.3	3.6	2.4
Niger	4.3	0.2	-9.9	30.7	-9.3	-5.7	22.8
Rwanda	4.2	1.3	-0.1	0.8	7.5	1.9	3.1
Samoa	2.0	0.7	-1.1	-2.3	0.0	0.0	4.4
Sao Tome and Principe	-3.4	-0.2	-3.6	15.2	-1.3	-3.9	0.5
Sierra Leone	1.6	1.5	-2.1	-2.9	8.3	3.3	-12.6
Solomon Islands	5.7	2.4	-1.8	7.0	11.5	5.7	0.1
Somalia	1.9	2.7	0.4	4.4	3.1	-2.4	-8.6
Sudan	3.4	-0.3	-12.0	29.4	-23.8	-7.0	32.3
Togo	1.0	3.4	-0.8	8.3	9.7	1.1	2.9
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..
Uganda	-0.3	3.1	4.5	5.1	8.4	5.4	1.9
United Rep.of Tanzania	4.6	2.1	-0.2	0.6	8.1	-0.9	-5.2
Vanuatu	4.0	1.2	0.7	-7.8	-8.9	31.3	-9.4
Yemen	2.6	1.3	-3.5	8.9	-1.8	-1.4	-10.6
Zaire	1.9	2.4	2.3	2.9	1.9	1.0	0.9
Zambia	3.8	3.7	-0.5	21.4	0.1	-11.1	11.2
All LDCs	**2.0**	**1.6**	**-0.6**	**4.4**	**1.6**	**0.4**	**0.9**
All developing countries	**3.0**	**2.9**	**1.2**	**6.4**	**2.9**	**1.1**	**1.2**

Source: UNCTAD secretariat calculations based on data from FAO.

4. Production alimentaire totale et par habitant : taux d'accroissement annuels moyens

En pourcentage

Per capita food production / Production alimentaire par habitant							*Pays*
1970-1980	*1980-1991*	*1986-1987*	*1987-1988*	*1988-1989*	*1989-1990*	*1990-1991*	
0.8	-2.9	3.9	0.0	-5.3	-3.5	-13.7	Afghanistan
-0.4	-0.4	-2.4	-1.0	6.9	-0.3	-3.5	Bangladesh
0.6	2.3	-9.9	12.3	2.0	-2.4	0.5	Bénin
0.4	-2.3	6.3	-21.9	-0.3	3.0	0.3	Bhoutan
-4.0	-1.9	-8.4	25.6	-4.5	-4.4	-2.2	Botswana
-1.5	1.9	-9.5	9.3	-4.2	-10.5	14.8	Burkina Faso
0.0	-0.5	2.0	-3.4	-6.9	-1.2	-0.7	Burundi
-6.1	3.5	-2.9	11.2	0.7	-2.3	-8.6	Cambodge
2.6	2.9	27.8	-9.6	-4.2	-1.9	-7.4	Cap-Vert
0.6	-0.7	-3.2	2.3	-1.2	1.7	-0.5	Rép. centrafricaine
-0.1	-0.1	-3.8	9.0	-7.4	-2.3	7.1	Tchad
-2.5	-1.0	3.0	-0.5	-1.8	-1.1	-1.5	Comores
..	..	..	..	..	..	..	Djibouti
..	..	..	..	..	..	..	Guinée équatoriale
-0.8	-1.5	-7.0	0.0	-0.3	-3.5	-2.4	Ethiopie
-5.3	-1.7	-2.5	-2.9	3.7	-17.8	8.0	Gambie
0.1	-1.6	-2.1	-2.5	-6.2	3.2	-3.4	Guinée
-1.0	0.0	-2.6	-4.5	-1.8	5.1	-2.1	Guinée-Bissau
-0.4	-1.0	-0.3	-3.9	-2.7	-5.1	-4.6	Haïti
..	..	..	..	..	..	..	Kiribati
0.4	0.6	-8.3	-7.2	11.9	4.0	-3.8	Rép. dém. pop. lao
-0.9	-2.1	2.0	16.0	-16.8	1.1	-9.6	Lesotho
0.3	-3.1	0.0	-0.7	-6.6	-23.4	-3.6	Libéria
-0.9	-1.1	-4.2	-1.2	-0.7	-0.8	-4.4	Madagascar
0.2	-2.8	-3.7	-2.8	-6.2	-6.0	6.4	Malawi
-0.7	-1.0	-1.8	-1.9	-1.5	-1.2	-2.3	Maldives
0.4	-0.6	-5.7	8.4	-3.1	-3.8	2.9	Mali
-1.3	-1.4	1.1	2.4	-0.2	-7.5	-3.9	Mauritanie
-2.6	-0.8	-2.3	1.5	0.3	1.5	-7.6	Mozambique
0.4	-0.6	-2.2	-8.5	-12.9	0.7	2.1	Myanmar
-1.4	1.5	7.8	12.3	-0.3	1.0	-0.1	Népal
1.3	-3.0	-12.6	26.7	-12.1	-8.6	18.9	Niger
0.9	-1.8	-3.3	-2.5	3.9	-1.5	-0.4	Rwanda
1.3	0.1	-2.4	-3.5	-1.2	-1.2	3.3	Samoa
-5.7	-2.9	-6.2	12.2	-4.6	-6.3	-2.3	Sao Tomé-et-Principe
-0.5	-0.9	-4.4	-5.3	5.6	0.7	-14.8	Sierra Leone
2.1	-1.0	-5.1	3.4	8.0	2.1	-3.2	Iles Salomon
-1.5	0.1	-1.3	2.7	1.2	-4.7	-11.1	Somalie
0.4	-3.2	-14.5	25.7	-26.0	-9.5	28.6	Soudan
-1.6	0.3	-3.7	5.1	6.3	-2.1	-0.3	Togo
..	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
-3.2	0.1	1.0	1.8	5.1	2.2	-1.2	Ouganda
1.0	-1.2	-3.5	-2.7	4.5	-4.1	-8.3	Rép.-Unie de Tanzanie
0.4	-1.7	-2.2	-10.9	-11.3	27.1	-12.0	Vanuatu
0.0	-2.2	-6.9	5.0	-5.3	-4.8	-13.7	Yémen
-1.0	-0.8	-1.0	-0.5	-1.5	-2.2	-2.3	Zaïre
0.7	0.0	-4.1	17.0	-3.5	-14.3	7.2	Zambie
-0.5	**-1.0**	**-3.2**	**1.7**	**-1.2**	**-2.4**	**-1.9**	**Ensemble des PMA**
0.5	**0.5**	**-1.2**	**4.0**	**0.5**	**-1.2**	**-1.1**	**Ensemble des pays en développement**

Source: Chiffres calculés par le secrétariat de la CNUCED d'après des données de la FAO.

5. The manufacturing sector : annual average growth rates and shares in GDP

5. Le secteur manufacturier : taux d'accroissement annuels moyens et parts dans le PIB

Country	Share in GDP Part dans le PIB		Annual average growth rates [a] Taux d'accroissement annuels moyens [a] (In per cent / En pourcentage)							Pays
	1980	1990	1970-1980	1980-1990	1985-1986	1986-1987	1987-1988	1988-1989	1989-1990	
Afghanistan	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Afghanistan
Bangladesh	11	9	5.1	2.8	2.6	7.9	0.6	2.8	7.2	Bangladesh
Benin	6	9	-1.3	4.5	-4.5	3.5	11.9	-5.4	2.8	Bénin
Bhutan	3	6 [b]	..	12.3 [c]	-5.8	47.9	5.0	16.2	..	Bhoutan
Botswana	4	4	17.5	7.4	30.1	17.9	15.3	5.4	4.8	Botswana
Burkina Faso	15	14	4.1	2.6	8.0	5.4	1.1	-1.4	5.0	Burkina Faso
Burundi	7	10	3.8	5.5	4.4	9.9	1.4	-2.1	5.1	Burundi
Cambodia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Cambodge
Cape Verde	5	9 [d]	..	10.8 [c]	-4.2	20.9	15.0	10.0	..	Cap-Vert
Central African Rep.	7	10 [d]	2.2	1.9 [c]	1.2	-6.1	8.3	23.1	..	Rép. centrafricaine
Chad	11	14	..	..	..	..	..	..	..	Tchad
Comoros	4	4 [d]	-4.9	4.7 [c]	7.1	3.7	3.4	-5.0	..	Comores
Djibouti	5	5 [b]	6.3	0.7 [c]	0.4	1.1	0.6	0.0	..	Djibouti
Equatorial Guinea	5	1	..	-5.1	-40.6	64.9	-40.8	1.5	-0.7	Guinée équatoriale
Ethiopia	11	11	2.5	2.8	4.4	4.9	2.3	1.9	-9.6	Ethiopie
Gambia	7	6	..	..	..	..	..	..	..	Gambie
Guinea	3	6 [e]	1.6	-4.1 [c]	-8.2	-8.7	16.2	8.3	..	Guinée
Guinea-Bissau	12 [f]	10 [d]	..	..	..	..	..	..	..	Guinée-Bissau
Haiti	..	12 [d]	8.5	-2.1 [c]	-2.8	-2.0	-0.8	1.6	..	Haïti
Kiribati	2	2 [d]	..	..	..	..	..	..	..	Kiribati
Lao People's Dem.Rep.	10 [g]	10	..	8.7	14.3	-6.6	-6.3	38.4	14.9	Rép. Dém. pop. lao
Lesotho	7	14 [b]	18.0	13.4	14.5	13.6	18.7	10.1	10.0	Lesotho
Liberia	8	5 [f]	7.0	-5.0 [h]	-5.0	..	..	..	..	Libéria
Madagascar	12 [i]	13 [d]	..	..	..	..	..	..	..	Madagascar
Malawi	12	14	8.0	3.1 [c]	2.2	0.9	3.3	7.9	..	Malawi
Maldives	4	5 [f]	..	11.9	7.7	10.0	10.0	10.5	15.4	Maldives
Mali	4	6	..	..	..	..	..	..	..	Mali
Mauritania	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Mauritanie
Mozambique	11	10 [j]	..	..	..	..	..	..	..	Mozambique
Myanmar	10	8	4.2	-0.1	-7.9	-4.9	-15.9	9.1	4.0	Myanmar
Nepal	4	5	..	..	..	..	..	..	..	Népal
Niger	4	6 [d]	..	..	..	..	..	..	..	Niger
Rwanda	15	15	4.9	1.0	19.1	1.1	-2.9	-2.4	-4.0	Rwanda
Samoa	6	6 [j]	..	..	..	..	..	..	..	Samoa
Sao Tome and Principe	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Sao Tomé-et-Principe
Sierra Leone	6	6	-2.1	-3.1	-3.9	-7.8	-4.0	-10.0	20.5	Sierra Leone
Solomon Islands	..	5 [d]	..	2.9	4.9	4.4	0.3	4.6	-0.6	Iles Salomon
Somalia	5	5	-0.3	-1.7	10.9	4.9	-5.1	-20.0	0.0	Somalie
Sudan	7	9	3.9	4.2	9.9	4.8	-1.3	0.2	1.5	Soudan
Togo	8	9	-2.4	0.7	4.1	1.6	3.8	10.4	8.1	Togo
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
Uganda	4	4	-9.1	5.5	-5.9	16.8	22.7	18.5	13.4	Ouganda
United Rep.of Tanzania	11	5	3.7	-0.4	-4.0	4.2	5.4	9.7	7.8	Rép.-Unie de Tanzanie
Vanuatu	4	5 [d]	..	..	..	..	..	..	..	Vanuatu
Yemen	..	9	..	..	..	..	..	..	..	Yémen
Zaire	14	9	56.1	2.1	4.3	2.4	-2.2	-4.1	-4.0	Zaïre
Zambia	18	43	2.4	3.7	0.9	8.8	18.2	0.6	-1.6	Zambie
All LDCs	10	10	6.5	2.4 [c]	2.9	4.1	1.0	0.9	..	Ensemble des PMA

Source: UNCTAD secretariat calculations based on data from the United Nations Statistical Office, the Economic Commission for Africa, the World Bank and other international and national sources.

a At constant prices.
b 1988. *c* 1980-1989. *d* 1989.
e 1987. *f* 1986. *g* 1985.
h 1980-1986. *i* 1984. *j* 1983.

Source: Chiffres calculés par le secrétariat de la CNUCED d'après des données du Bureau de statistique des Nations Unies, de la Commission économique pour l'Afrique, de la Banque mondiale et d'autres sources internationales et nationales.

a Aux prix constants.
b 1988. *c* 1980-1989. *d* 1989.
e 1987. *f* 1986. *g* 1985.
h 1980-1986. *i* 1984. *j* 1983.

6. Investment [a] : annual average growth rates and shares in GDP

6. Investissement [a] : taux d'accroissement annuels moyens et parts dans le PIB

Country	Share in GDP Part dans le PIB		Annual average growth rates [b] Taux d'accroissement annuels moyens [b]							Pays
	(In per cent / En pourcentage)									
	Average									
	1980-1985	1986-1990	1970-1980	1980-1990	1985-1986	1986-1987	1987-1988	1988-1989	1989-1990	
Afghanistan	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Afghanistan
Bangladesh	14	12	4.8	-0.6	-6.9	10.0	1.3	-8.2	1.9	Bangladesh
Benin	18	12	11.4	-9.3 [c]	-3.3	-6.0	8.0	9.9	..	Bénin
Bhutan	39	36 [d]	..	7.6 [e]	-15.4	-1.9	40.2	..	..	Bhoutan
Botswana	35	19 [f]	6.9	6.6 [c]	-64.7	57.2	63.4	112.9	..	Botswana
Burkina Faso	20	21	4.4	10.3	15.8	-20.9	17.4	0.5	-5.6	Burkina Faso
Burundi	17	17	16.3	3.2	-18.5	85.3	-30.7	12.5	5.9	Burundi
Cambodia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Cambodge
Cape Verde	46	42	14.8	6.2	20.8	7.0	3.2	2.2	4.0	Cap-Vert
Central African Rep.	10	11	-9.7	4.2	-11.1	-10.8	-20.9	-8.7	16.2	Rép. centrafricaine
Chad	9	10	..	..	..	..	..	..	..	Tchad
Comoros	30	18	-1.0	-6.5	-4.2	-14.0	-30.8	-12.6	11.8	Comores
Djibouti	26	23 [d]	-1.4	3.1 [c]	-19.6	22.8	2.5	18.0	..	Djibouti
Equatorial Guinea	16	21	..	13.5	36.0	94.8	-11.5	-1.4	23.5	Guinée équatoriale
Ethiopia	12	13	-0.8	4.7 [c]	8.1	37.1	5.8	-6.1	..	Ethiopie
Gambia	21	20	31.4	2.5	35.7	-4.3	2.1	29.2	6.4	Gambie
Guinea	15	18	-0.9	-4.3	1.2	-22.0	43.4	6.4	13.1	Guinée
Guinea-Bissau	28	29	-1.7	1.7	0.0	-27.6	20.4	38.0	-30.9	Guinée-Bissau
Haiti	16	12 [f]	13.7	-3.8 [c]	-14.5	4.6	-1.0	-1.0	..	Haïti
Kiribati	36	31 [d]	..	..	..	..	..	..	..	Kiribati
Lao People's Dem.Rep.	7 [g]	10 [f]	..	..	..	..	..	..	..	Rép. Dém. pop. lao
Lesotho	43	50	23.4	2.1	-17.1	2.3	23.2	4.0	6.6	Lesotho
Liberia	14	10 [h]	5.2	-16.7 [i]	9.5	..	..	..	..	Libéria
Madagascar	10	13	0.4	4.8	5.7	16.6	33.9	4.8	25.8	Madagascar
Malawi	20	18	4.2	-1.2	-47.2	27.9	27.3	13.7	36.1	Malawi
Maldives	33	..	..	..	..	..	..	..	..	Maldives
Mali	17	24	3.3	10.3	40.4	8.7	13.3	9.2	-9.7	Mali
Mauritania	32	18	19.8	-5.4	-2.4	-8.4	-5.7	-9.2	-3.1	Mauritanie
Mozambique	14	23	-7.1	1.8	51.4	15.6	16.5	7.3	4.9	Mozambique
Myanmar	19	12	8.0	-2.0	-17.3	-2.9	-8.9	37.1	20.0	Myanmar
Nepal	19	21	..	..	..	..	..	..	..	Népal
Niger	19	10	7.6	-6.0	-34.5	12.7	27.1	-16.7	1.7	Niger
Rwanda	16	15	10.4	1.7	31.2	-20.5	-2.6	-22.3	-64.0	Rwanda
Samoa	31	33	-32.2	-2.0	..	23.8	-16.7	1.7	26.1	Samoa
Sao Tome and Principe	40	21	15.8	4.0	13.4	-9.9	64.3	-11.4	-31.2	Sao Tomé-et-Principe
Sierra Leone	14	11	-1.2	-1.0	7.8	-14.6	32.3	1.5	3.6	Sierra Leone
Solomon Islands	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Iles Salomon
Somalia	29	24 [f]	18.1	-2.7 [c]	-13.4	12.7	-31.9	21.7	..	Somalie
Sudan	14	10	8.2	-5.1	213.0	-13.7	-12.5	-1.4	-6.9	Soudan
Togo	27	22	11.9	-1.9	-13.6	-14.5	4.6	5.8	9.0	Togo
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
Uganda	8	13	..	..	..	..	..	..	..	Ouganda
United Rep.of Tanzania	18	26	3.1	2.1 [c]	1.9	-2.7	20.4	20.3	..	Rép.-Unie de Tanzanie
Vanuatu	26 [j]	33 [f]	..	..	..	..	..	..	..	Vanuatu
Yemen	..	18 [k]	..	..	..	..	..	..	..	Yémen
Zaire	10	14	4.2	-0.3	-5.3	-4.1	-1.9	10.4	-17.9	Zaïre
Zambia	18	13	-10.9	-2.8	47.5	-39.3	4.7	-14.7	86.7	Zambie
All LDCs	16	14	3.2	-0.3 [c]	1.4	0.1	4.5	10.3	..	Ensemble des PMA

Source: UNCTAD secretariat calculations based on data from the United Nations Statistical Office, the Economic Commission for Africa, the World Bank and other international and national sources.

a Gross fixed capital formation *plus* change in stocks.
b Real investment.
c 1980-1989.
d Average 1986-1988.
e 1980-1988.
f Average 1986-1989.
g 1985.
h 1986.
i 1980-1986.
j Average 1983-1985.
k Average 1989-1990.

Source: Chiffres calculés par le secrétariat de la CNUCED d'après des données du Bureau de statistique des Nations Unies, de la Commission économique pour l'Afrique, de la Banque mondiale et d'autres sources internationales et nationales.

a Formation brute de capital fixe *plus* variation des stocks.
b Investissements réels.
c 1980-1989.
d Moyenne 1986-1988.
e 1980-1988.
f Moyenne 1986-1989.
g 1985.
h 1986.
i 1980-1986.
j Moyenne 1983-1985.
k Moyenne 1989-1990.

7. Export value and purchasing power of exports : annual average growth rates

Country	Exports in 1991 Exportations en 1991 Total ($ million) Totales (millions de dollars)	As % of GDP [a] En % du PIB [a]	Per capita ($) Par habitant (dollars)	Export value Valeur des exportations Annual average growth rates (%) Taux d'accroisement annuels moyens (%) 1970-1980	1980-1991	1986-1987	1987-1988	1988-1989	1989-1990	1990-1991
Afghanistan	210	3	12	21.2	-11.0	-7.2	-15.4	-45.0	-1.3	-10.6
Bangladesh	1520	7	13	6.3	9.0	25.0	12.6	5.4	6.7	0.5
Benin	52	3	11	1.8	1.6	9.6	-47.4	-16.7	0.0	4.0
Bhutan	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Botswana	1310	41	1027	34.4	12.7	84.1	-9.8	22.4	-11.1	1.9
Burkina Faso	75	2	8	18.4	2.3	86.7	-8.4	-47.2	-2.7	2.7
Burundi	76	7	13	17.2	1.4	-41.6	47.8	-41.4	-3.8	1.3
Cambodia	4	..	-	-7.2	-2.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Cape Verde	5	1	13	4.0	4.8	100.0	-62.5	133.3	-28.6	0.0
Central African Rep.	133	10	43	13.4	2.8	97.0	-49.2	103.0	-3.0	2.3
Chad	137	12	24	14.0	6.8	12.1	27.0	-2.8	-2.2	2.2
Comoros	18	7	32	13.0	0.5	-40.0	75.0	-14.3	0.0	0.0
Djibouti	20	6	44	-2.6	7.2	40.0	-17.9	8.7	-8.0	-13.0
Equatorial Guinea	40	26	111	-4.4	12.4	0.0	25.6	-16.3	-2.4	0.0
Ethiopia	304	5	6	13.3	-1.7	-20.0	20.2	-1.3	-32.5	2.4
Gambia	42	16	48	11.9	2.0	14.3	15.0	-13.0	2.5	2.4
Guinea	420	15	71	28.5	0.2	15.6	-5.8	-12.2	-2.3	0.0
Guinea-Bissau	13	7	13	16.3	1.5	0.0	0.0	-13.3	0.0	0.0
Haiti	110	5	17	19.6	-2.5	18.3	-9.1	-17.5	-21.2	-15.4
Kiribati	5	14	67	13.1	-3.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Lao People's Dem.Rep.	80	9	18	19.1	12.6	3.3	30.6	-1.2	0.0	0.0
Lesotho	40	7	22	26.0	-1.1	53.8	0.0	0.0	0.0	0.0
Liberia	340	26	128	10.8	-4.3	-6.4	12.6	-14.0	-10.8	3.0
Madagascar	415	13	35	12.3	0.8	9.2	-17.5	13.9	30.1	2.2
Malawi	540	22	61	16.4	4.4	13.5	2.2	-6.0	56.6	29.2
Maldives	58	40	263	7.7	20.4	24.0	29.0	12.5	15.6	11.5
Mali	280	11	29	21.1	5.8	-15.6	39.1	8.8	-2.2	5.7
Mauritania	440	22	211	5.9	5.1	22.6	-17.3	27.4	-49.0	91.3
Mozambique	100	7	7	2.4	-9.2	22.8	6.2	-1.9	-1.0	0.0
Myanmar	430	1	10	14.3	-5.3	-26.8	-37.0	55.8	51.2	32.3
Nepal	250	7	12	9.8	8.9	5.7	28.9	-17.2	31.4	19.6
Niger	250	10	31	33.8	-5.5	27.6	-6.5	-13.8	-2.0	2.0
Rwanda	112	5	15	21.1	0.0	-39.7	-5.3	-18.5	25.0	1.8
Samoa	10	8	60	13.3	-3.8	0.0	25.0	-20.0	-25.0	11.1
Sao Tome and Principe	5	10	40	12.4	-8.6	-30.0	42.9	-50.0	0.0	0.0
Sierra Leone	140	16	33	6.4	-0.4	-5.7	-19.5	29.0	3.6	-2.1
Solomon Islands	71	48	212	24.3	0.8	-4.5	26.6	-7.4	-6.7	1.4
Somalia	80	7	9	15.0	-5.8	16.9	-18.3	-3.5	-2.4	0.0
Sudan	540	2	21	7.0	-0.5	51.4	1.0	32.0	-18.2	-1.8
Togo	215	13	59	21.1	-0.4	19.6	-0.8	-13.2	-2.4	4.9
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Uganda	195	4	11	4.6	-5.1	-26.8	-14.1	-8.8	-39.2	28.3
Un. Rep. of Tanzania	306	12	12	7.5	-5.9	-7.1	12.3	-22.8	15.4	2.0
Vanuatu	20	12	124	14.3	-5.5	5.9	11.1	10.0	-13.6	5.3
Yemen	650	10	54	17.4	-1.3	1.0	24.8	16.6	-10.3	-4.4
Zaire	1020	12	26	6.2	1.4	-11.6	14.2	12.7	-20.0	2.1
Zambia	920	21	109	3.5	-0.2	24.0	34.9	14.3	-33.3	2.3
All LDCs	**12001**	**8**	**23**	**10.2**	**0.7**	**10.2**	**3.8**	**4.1**	**-8.7**	**5.2**
All developing countries	**781400**	**27**	**271**	**25.9**	**3.2**	**20.4**	**13.9**	**12.6**	**13.3**	**5.9**

Source: UNCTAD secretariat estimates mainly based on UNCTAD *Handbook of International Trade and Development Statistics 1991*, and table 11.

a 1990 data.

7. Valeur et pouvoir d'achat des exportations : taux d'accroissement annuels moyens

Purchasing power of exports
Pouvoir d'achat des exportations

Annual average growth rates (%)
Taux d'accroissement annuels moyens (%)

1970-1980	*1980-1991*	*1986-1987*	*1987-1988*	*1988-1989*	*1989-1990*	*1990-1991*	*Pays*
7.9	-12.8	-13.3	-19.7	-47.0	-7.8	-10.8	Afghanistan
-6.1	6.8	16.4	5.2	1.8	0.3	1.5	Bangladesh
-10.2	-0.5	1.9	-50.3	-19.0	-6.9	4.5	Bénin
..	..	..	..	..	..	..	Bhoutan
18.5	10.6	70.7	-14.3	18.1	-17.5	2.5	Botswana
5.2	0.3	73.8	-13.0	-49.0	-9.4	3.1	Burkina Faso
3.4	-0.5	-45.8	40.3	-43.4	-10.7	1.9	Burundi
-18.2	-4.4	-7.3	-5.0	-3.5	-7.1	0.6	Cambodge
-8.3	2.9	85.4	-64.4	125.1	-33.7	0.6	Cap-Vert
1.0	0.0	85.0	-52.5	97.7	-8.6	1.3	Rép. centrafricaine
1.4	4.5	4.6	21.2	-6.1	-9.1	2.0	Tchad
-0.3	-1.3	-44.4	66.2	-17.3	-7.1	0.6	Comores
-14.1	5.2	29.8	-22.0	4.8	-14.5	-12.6	Djibouti
-15.7	10.3	-7.3	19.3	-19.3	-9.4	0.6	Guinée équatoriale
-0.9	-3.0	-26.6	16.0	-4.8	-38.3	4.1	Ethiopie
-1.4	0.0	6.7	7.7	-15.9	-3.6	2.7	Gambie
13.3	-1.6	7.1	-10.5	-15.4	-9.3	0.6	Guinée
2.5	-0.4	-7.3	-5.0	-16.4	-7.1	0.6	Guinée-Bissau
5.5	-4.3	9.7	-13.7	-20.4	-26.8	-14.9	Haïti
-0.3	-5.1	-7.3	-5.0	-3.5	-7.1	0.6	Kiribati
5.1	10.5	-4.2	24.1	-4.7	-7.1	0.6	Rép. dém. pop. lao
11.1	-3.0	42.6	-5.0	-3.5	-7.1	0.6	Lesotho
-2.9	-5.0	-14.1	8.9	-18.0	-18.2	5.1	Libéria
-2.0	-1.2	1.0	-21.6	11.0	20.1	3.2	Madagascar
3.2	2.2	5.2	-2.5	-8.5	44.4	29.8	Malawi
-5.1	18.1	15.0	22.5	8.5	7.3	12.2	Maldives
7.2	3.7	-21.5	33.0	5.0	-9.4	5.9	Mali
-6.2	3.2	14.4	-22.5	22.7	-52.1	92.5	Mauritanie
-10.4	-10.5	13.0	2.2	-5.3	-9.3	1.4	Mozambique
0.8	-7.8	-31.9	-41.1	53.8	40.8	32.5	Myanmar
-3.1	6.8	-2.0	22.4	-20.1	22.1	20.3	Népal
18.7	-6.8	17.9	-9.3	-17.7	-10.1	3.4	Niger
7.5	-2.2	-43.7	-11.0	-21.2	17.2	2.2	Rwanda
0.0	-5.6	-7.3	18.7	-22.8	-30.3	11.7	Samoa
-0.9	-10.3	-35.1	35.7	-51.8	-7.1	0.6	Sao Tomé-et-Principe
-6.2	-2.0	-12.5	-23.9	24.5	-3.5	-1.3	Sierra Leone
9.6	-1.1	-11.4	20.2	-10.7	-13.3	2.0	Iles Salomon
1.4	-8.0	9.5	-24.5	-6.5	-7.3	0.2	Somalie
-5.9	-2.2	40.7	-4.7	27.2	-23.5	-1.2	Soudan
6.7	-1.6	10.2	-4.7	-16.7	-10.2	6.4	Togo
..	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
-7.5	-7.8	-31.7	-19.4	-10.1	-43.3	27.4	Ouganda
-5.5	-7.3	-14.4	7.8	-25.5	6.0	3.5	Rép.-Unie de Tanzanie
0.8	-7.3	-1.8	5.5	6.1	-19.8	5.9	Vanuatu
3.5	-3.2	-6.4	18.5	12.5	-16.7	-3.9	Yémen
-6.7	-0.9	-17.6	7.0	9.7	-25.0	2.4	Zaïre
-8.3	-2.0	14.7	29.0	11.0	-38.5	2.9	Zambie
-2.9	-1.2	2.5	-1.5	0.5	-15.2	5.8	Ensemble des PMA
10.1	1.5	11.6	8.6	9.0	4.7	7.4	Ensemble des pays en développement

Source: Estimations du secrétariat de la CNUCED principalement d'après le *Manuel de statistiques du commerce international et du développement 1991*, de la CNUCED et le tableau 11.

a Des données de 1990.

8. Import value and volume : annual average growth rates

Country	Imports in 1991 Importations en 1991			Import value Valeur des importations						
	Total ($ million)	As % of GDP [a]	Per capita ($)	Annual average growth rates (%) Taux d'accroisement annuels moyens (%)						
	Totales (millions de dollars)	En % du PIB [a]	Par habitant (dollars)	1970-1980	1980-1991	1986-1987	1987-1988	1988-1989	1989-1990	1990-1991
Afghanistan	650	11	37	19.4	0.7	-29.1	-9.6	-11.3	10.8	-26.5
Bangladesh	2800	14	24	16.4	5.9	20.1	14.0	21.3	-7.0	-10.0
Benin	430	22	90	19.5	0.0	-9.8	-2.6	-1.5	25.4	2.4
Bhutan	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Botswana	1600	57	1255	28.2	9.3	31.4	27.4	26.8	17.6	-10.1
Burkina Faso	500	15	54	21.8	3.9	7.2	12.7	-34.2	52.2	2.0
Burundi	260	21	46	22.4	2.9	1.5	0.0	-8.7	25.5	10.2
Cambodia	30	..	4	-6.1	-12.1	-14.3	0.0	0.0	0.0	0.0
Cape Verde	120	32	322	11.8	6.4	10.3	1.7	-6.7	7.1	0.0
Central African Rep.	160	12	52	8.9	6.8	22.2	-30.9	6.4	6.7	0.0
Chad	540	48	95	7.5	20.4	27.1	14.5	3.8	21.8	1.9
Comoros	60	24	106	11.8	7.0	40.5	15.4	0.0	0.0	0.0
Djibouti	220	49	486	9.4	3.2	9.0	-2.0	-2.0	2.0	9.5
Equatorial Guinea	30	20	83	-6.8	0.9	22.0	-40.0	3.3	-3.2	0.0
Ethiopia	1020	18	20	15.7	3.6	0.0	-2.4	-11.5	13.7	-5.6
Gambia	240	80	271	25.5	5.0	27.0	7.9	16.1	25.8	20.0
Guinea	570	20	96	18.7	6.9	9.3	0.0	-1.1	20.4	1.8
Guinea-Bissau	70	36	71	5.8	3.7	16.7	0.0	0.0	0.0	0.0
Haiti	210	11	32	22.3	-4.9	5.4	-8.0	-15.4	-7.2	-22.2
Kiribati	16	44	216	14.4	0.8	0.0	0.0	6.7	0.0	0.0
Lao People's Dem.Rep.	155	18	36	2.4	3.9	11.5	11.0	-7.4	3.3	0.0
Lesotho	450	97	251	30.8	-1.1	5.0	2.4	2.3	20.5	-15.1
Liberia	230	17	86	15.6	-8.3	18.9	-28.6	-1.4	1.4	4.5
Madagascar	350	11	29	13.7	-4.3	-14.4	20.5	-6.6	1.5	1.4
Malawi	600	31	68	17.1	4.6	15.5	37.2	24.2	12.8	4.7
Maldives	140	100	635	25.3	15.0	80.0	11.1	16.7	22.9	8.5
Mali	610	24	64	23.2	4.9	-15.8	37.2	-2.5	20.0	1.7
Mauritania	300	43	144	18.2	2.7	6.3	2.1	46.2	28.2	-33.3
Mozambique	680	47	47	6.1	-1.2	15.1	14.4	-4.9	0.0	0.0
Myanmar	600	1	14	8.8	-1.0	-11.5	-9.3	-21.7	36.6	129.9
Nepal	770	22	38	18.6	7.3	22.0	21.4	-14.6	18.1	12.2
Niger	370	14	46	27.5	-2.9	12.1	1.4	-1.3	-2.7	2.8
Rwanda	310	14	43	26.4	2.7	1.4	3.4	-9.8	-13.5	7.6
Samoa	75	64	450	18.5	3.0	29.2	21.0	-10.7	10.4	1.4
Sao Tome and Principe	18	35	142	10.5	1.4	-17.6	0.0	28.6	0.0	0.0
Sierra Leone	180	18	42	12.0	-6.0	3.8	14.6	20.4	-13.2	9.8
Solomon Islands	94	64	281	19.3	4.2	25.4	24.1	16.3	-19.3	2.2
Somalia	160	14	18	21.0	-8.5	-53.5	-1.5	2.3	20.3	0.0
Sudan	1300	5	50	19.2	-2.0	-3.3	14.1	14.2	9.9	-2.3
Togo	470	29	129	26.9	1.6	35.9	14.9	-1.0	-2.5	0.0
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Uganda	660	19	36	2.9	8.5	80.8	-2.0	19.9	19.6	-15.4
Un. Rep. of Tanzania	740	34	28	14.2	-2.5	8.6	57.9	-43.8	3.6	-14.9
Vanuatu	84	62	520	17.1	2.8	22.8	1.4	-2.8	40.6	-13.4
Yemen	2200	37	182	32.5	-3.0	-9.5	9.2	3.1	2.1	-8.3
Zaire	850	10	22	0.9	3.3	-13.6	2.0	10.1	4.4	-4.1
Zambia	1200	30	142	5.6	0.2	22.6	13.5	4.1	42.4	-3.5
All LDCs	**23122**	**15**	**44**	**15.0**	**1.4**	**4.3**	**10.3**	**1.1**	**9.2**	**-4.1**
All developing countries	**780300**	**27**	**270**	**23.8**	**4.1**	**14.4**	**19.2**	**10.7**	**15.4**	**7.9**

Source: UNCTAD secretariat estimates mainly based on UNCTAD *Handbook of International Trade and Development Statistics 1991*, and table 11.

a 1990 data.

8. Valeur et volume des importations : taux d'accroissement annuels moyens

Import volume
Volume des importations

Annual average growth rates (%)
Taux d'accroissement annuels moyens (%)

1970-1980	*1980-1991*	*1986-1987*	*1987-1988*	*1988-1989*	*1989-1990*	*1990-1991*	*Pays*
6.3	-1.4	-33.7	-14.2	-14.6	3.5	-26.6	Afghanistan
2.8	3.8	11.8	6.6	17.1	-12.6	-9.1	Bangladesh
5.4	-2.1	-16.2	-8.1	-4.2	16.8	2.9	Bénin
..	..	..	..	..	..	..	Bhoutan
13.1	7.3	21.8	21.0	22.3	9.2	-9.6	Botswana
8.2	1.9	-0.2	7.0	-36.4	41.6	2.4	Burkina Faso
8.0	1.0	-5.9	-5.0	-12.0	16.6	10.8	Burundi
-17.2	-13.7	-20.5	-5.0	-3.5	-7.1	0.6	Cambodge
-1.4	4.4	2.2	-3.4	-10.0	-0.5	0.6	Cap-Vert
-3.0	4.0	14.7	-35.3	3.6	0.5	-0.9	Rép. centrafricaine
-4.4	17.8	18.6	9.2	0.3	13.2	1.7	Tchad
-1.4	5.0	30.3	9.6	-3.5	-7.1	0.6	Comores
-3.5	1.3	1.1	-6.9	-5.5	-5.2	10.1	Djibouti
-17.8	-1.0	13.1	-43.0	-0.3	-10.1	0.6	Guinée équatoriale
1.2	2.3	-8.2	-5.8	-14.6	3.9	-4.1	Ethiopie
10.5	2.9	18.5	1.0	12.3	18.3	20.3	Gambie
4.7	4.9	1.3	-5.0	-4.6	11.9	2.4	Guinée
-6.7	1.8	8.2	-5.0	-3.5	-7.1	0.6	Guinée-Bissau
7.9	-6.7	-2.3	-12.6	-18.4	-13.8	-21.8	Haïti
0.9	-1.1	-7.3	-5.0	2.9	-7.1	0.6	Kiribati
-9.7	2.0	3.3	5.4	-10.7	-4.0	0.6	Rép. dém. pop. lao
15.3	-2.9	-2.7	-2.8	-1.3	11.9	-14.6	Lesotho
1.3	-9.0	9.1	-30.9	-6.0	-7.0	6.6	Libéria
-0.8	-6.2	-20.9	14.6	-9.0	-6.4	2.4	Madagascar
3.8	2.4	7.1	31.0	20.9	4.0	5.2	Malawi
10.5	12.9	66.9	5.5	12.5	14.1	9.1	Maldives
9.0	2.8	-21.6	31.1	-6.0	11.1	1.9	Mali
4.7	0.8	-0.8	-4.3	40.9	20.5	-32.9	Mauritanie
-7.2	-2.6	5.9	10.1	-8.1	-8.4	1.4	Mozambique
-4.1	-3.6	-17.8	-15.2	-22.7	27.3	130.2	Myanmar
4.6	5.3	13.1	15.3	-17.6	9.7	12.9	Népal
13.2	-4.3	3.6	-1.7	-5.8	-10.8	4.2	Niger
12.2	0.4	-5.3	-2.9	-12.7	-18.9	8.1	Rwanda
4.5	1.1	19.8	14.9	-13.8	2.6	1.9	Samoa
-2.5	-0.5	-23.7	-5.0	24.0	-7.1	0.6	Sao Tomé-et-Principe
-1.3	-7.5	-3.8	8.5	16.2	-19.2	10.6	Sierra Leone
5.2	2.3	16.3	17.8	12.2	-25.0	2.8	Iles Salomon
6.7	-10.6	-56.4	-9.1	-0.8	14.3	0.2	Somalie
4.9	-3.6	-10.1	7.7	10.0	2.7	-1.6	Soudan
11.8	0.4	25.3	10.4	-5.0	-10.3	1.4	Togo
..	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
-9.1	5.5	68.8	-8.0	18.1	11.7	-16.0	Ouganda
0.4	-4.0	0.0	51.5	-45.8	-4.9	-13.7	Rép.-Unie de Tanzanie
3.2	0.9	13.9	-3.7	-6.3	30.6	-12.9	Vanuatu
16.8	-4.8	-16.1	3.8	-0.6	-5.1	-7.8	Yémen
-11.3	1.0	-19.5	-4.5	7.1	-2.2	-3.8	Zaïre
-6.4	-1.6	13.4	8.5	1.0	31.2	-2.9	Zambie
1.3	**-0.5**	**-3.3**	**4.7**	**-2.4**	**1.5**	**-3.6**	**Ensemble des PMA**
8.3	**2.4**	**6.1**	**13.6**	**7.2**	**6.6**	**9.4**	**Ensemble des pays en développement**

Source: Estimations du secrétariat de la CNUCED principalement d'après le *Manuel de statistiques du commerce international et du développement 1991*, de la CNUCED et le tableau 11.

a Des données de 1990.

9. Leading exports of individual LDCs

9. Principales exportations des PMA, par pays individuels

Country/Pays		*Total exports ($ million) Exportations totales (mill. de $)*	*Share of the three major products [a] Parts en % des trois produits principaux [a]*			*Description of products [b] Description des produits [b]*
Afghanistan	1980	670.2	32.2	32.2	15.5	natural gas/gaz naturel (-), raisins/raisins secs, carpets/tapis
	1990	235.1	39.7	18.9	4.1	raisins/raisins secs, carpets/tapis, wool/laine (2.3)
Bangladesh	1981	710.7	50.2	16.7	8.0	jute goods/produits de jute, raw jute/jute brut (6.1), leather/cuirs (8.0)
	1991	1717.8	50.6	16.6	8.3	garments/vêtements (0.5), jute goods/produits de jute, fish and crustaceans, etc./poissons et crustacés, etc. (5.6)
Benin/Bénin	1980	70.9	24.6	19.6	16.4	palm kernel oil/huile de palmiste, cocoa beans/fèves de cacao, raw cotton/coton brut
	1987	119.5	49.9	3.6	0.9	cotton/coton brut, palm kernel oil/huile de palmiste, cocoa beans/fèves de cacao
Bhutan/Bhoutan	1981	19.2	21.5	10.3	9.6	cement/ciment, oranges (2.8), timber/bois d'oeuvre
	1988	74.8	32.4	18.9	10.6	electricity/électricité (-), timber/bois d'oeuvre, cement/ciment
Botswana	1980	502.9	60.8	20.7	7.2	diamonds/diamants, copper-nickel matte/matte cuivre-nickel, meat/viande
	1990	1778.6	79.1	8.2	3.8	diamonds/diamants, copper-nickel matte/matte cuivre-nickel, meat/viande
Burkina Faso	1980	90.2	43.9	11.5	8.5	cotton/coton, bovine cattle/espèce bovine, sheep and goats/espèces ovine et caprine
	1990	304.9	37.9	17.3	5.5	cotton/coton, gold/or (-), live animals/animaux vivants
Burundi	1980	66.0	87.9	3.0	1.5	coffee/café, tea/thé, raw cotton/coton brut (-)
	1990	72.0	75.0	11.1	4.2	coffee/café, tea/thé, hides and skins/cuirs et peaux (1.5)
Cape Verde/	1980	4.2	22.1	19.0	11.7	fish/poisson, fish products/produits de poisson, bananas/bananes
Cap Vert	1987	11.6	54.7	8.8	4.5	fish/poisson, bananas/bananes, fish products/produits de poisson
Central African Rep./	1980	155.0	31.0	24.5	21.9	diamonds/diamants, coffee/café, timber/bois d'oeuvre
Rép. centrafricaine	1989	148.0	46.6	18.2	13.5	diamonds/diamants, coffee/café, timber/bois d'oeuvre
Chad/Tchad	1980	71.0	80.1	..	..	cotton/coton, meat/viande
	1989	146.0	47.3	28.1	..	cotton/coton, meat/viande
Comoros/Comores	1980	11.6	60.9	18.1	3.6	spices/épices, essential oils/huiles essentielles, copra/coprah (..)
	1989	18.0	72.2	22.2	..	spices/épices, essential oils/huiles essentielles
Equatorial Guinea/	1980	14.2	79.1	15.5	5.0	cocoa/cacao, sawlogs and veneerlogs, non-coniferous/non conifères pour sciage et placage, coffee/café
Guinée équatoriale	1990	61.7	28.7	10.3	0.5	sawlogs and veneerlogs, non-coniferous/non conifères pour sciage et placage, cocoa/cacao, coffee/café

9. Leading exports of individual LDCs *(continued)*

9. Principales exportations des PMA, par pays individuels *(suite)*

Country/Pays		*Total exports ($ million) Exportations totales (mill. de $)*	*Share of the three major products [a] Parts en % des trois produits principaux [a]*			*Description of products [b] Description des produits [b]*
Ethiopia/Ethiopie	1980	459.3	66.4	14.6	5.7	coffee/café, hides and skins/cuirs et peaux, petroleum products/produits de pétrole (3.3)
	1989	416.6	59.2	16.8	3.7	coffee/café, hides and skins/cuirs et peaux, live animals/animaux vivants (0.9)
Guinea/Guinée	1981	441.4	76.1	16.7	1.5	bauxite, alumina/alumine, coffee/café (3.6)
	1989	645.3	50.3	20.0	14.1	bauxite, alumina/alumine, diamonds/diamants (0.0)
Guinea-Bissau/	1980	11.4	29.5	25.0	17.1	shell fish/crustacés et mollusques, groundnuts/arachides (4.9), castor oil seed/graines de ricin (0.0)
Guinée-Bissau	1989	14.2	50.7	14.1	7.0	edible nuts/noix comestibles (3.8), shell fish/crustacés et mollusques, palm kernel/amandes de palmiste (0.0)
Haiti/Haïti	1983	154.0	15.2	10.6	9.7	coffee/café (8.2), sporting goods/articles de sport, electrical apparatus such as switches, relays, fuses and plugs/ appareilage pour la coupure, le sectionnement et la protection des circuits électriques (8.8)
	1988	200.0	12.3	9.2	9.1	under garments, knitted or crocheted/sous-vêtements de bonneterie (6.9), sporting goods/articles de sport, women's outer garments of textile fabrics/vêtements de dessus pour femmes en matières textiles (5.6)
Kiribati	1980	2.7	90.4	7.9	0.8	copra/coprah, fresh fish/poisson frais, shark fins/ailerons de requin (1.1)
	1990	2.4	34.0	32.0	24.0	copra/coprah, fresh fish/poisson frais, seaweed/algue (-)
Lao People's Dem. Rep./Rép. dém. populaire lao	1981	23.0	47.8	34.8	13.0	electricity/électricité, sawlogs and veneerlogs, non-coniferous/non conifères pour sciage et placage, coffee/café
	1989	63.0	33.3	23.8	14.3	sawlogs and veneerlogs, non-coniferous/non conifères pour sciage et placage, electricity/électricité, coffee/café
Lesotho	1980	58.2	54.6	9.1	7.5	diamonds/diamants (2.7), greasy wool/laine en suint, mohair (4.2)
	1989	66.0	39.9	13.8	2.7	garments/vêtements (..), wool/laine, footwear/chaussures (..)
Liberia/Libéria	1980	600.4	51.7	17.0	5.6	iron ore/minerai de fer, rubber/caoutchouc, diamonds/diamants
	1987	382.2	57.0	23.4	2.9	iron ore/minerai de fer, rubber/caoutchouc, diamonds/diamants
Madagascar	1980	401.2	53.2	7.8	4.6	coffee/café, cloves/girofle, vanilla/vanille
	1989	304.7	25.2	13.8	10.5	coffee/café, vanilla/vanille, cloves/girofle
Malawi	1980	280.7	44.2	15.2	13.0	tobacco/tabacs, raw sugar/sucre brut, tea/thé
	1990	411.7	68.5	11.3	6.8	tobacco/tabacs, tea/thé, raw sugar/sucre brut
Maldives	1980	7.8	61.8	26.1	5.7	fresh fish/poisson frais (0.3), dried fish/poisson séché (12.3), mica (0.0)
	1990	52.6	27.6	26.4	25.2	garments/vêtements (0.0), frozen fish/poisson congelé (0.0), canned fish/poisson conservé en boîtes (-)
Mali	1980	205.0	48.3	39.0	..	cotton/coton, live animals/animaux vivants
	1989	269.0	50.2	26.0	..	cotton/coton, live animals/animaux vivants

9. Leading exports of individual LDCs *(continued)*

9. Principales exportations des PMA, par pays individuels *(suite)*

Country/Pays		*Total exports ($ million) Exportations totales (mill. de $)*	*Share of the three major products [a] Parts en % des trois produits principaux [a]*			*Description of products [b] Description des produits [b]*
Mauritania/	1980	194.2	77.6	22.0	-	iron ore/minerai de fer, fresh fish/poisson frais
Mauritanie	1989	437.5	58.6	41.4	-	fresh fish/poisson frais, iron ore/minerai de fer
Mozambique	1980	281.0	23.1	11.4	8.9	cashew nuts/noix d'acajou, shell fish/crustacés et mollusques, sugar/sucre (6.3)
	1990	127.0	33.9	11.0	7.1	shell fish/crustacés et mollusques, cashew nuts/noix d'acajou, cotton/coton (2.8)
Myanmar	1980	473.2	39.0	24.5	4.3	rice/riz, teak/teck, pulses/plantes légumineuses
	1990	321.7	35.9	26.9	5.6	teak/teck, pulses/plantes légumineuses, rice/riz
Nepal/Népal	1980	83.6	21.1	13.6	13.2	goat and kid skins/peaux de chèvres, timber/bois d'oeuvre (-), raw jute/jute brut (2.6)
	1990	170.7	47.7	28.8	5.8	wool carpets/tapis en laine (5.5), dresses/robes (0.8), goat and kid skins/peaux de chèvres
Niger	1980	579.7	82.9	5.5	5.0	uranium ore/minerai d'uranium, bovine cattle/espèce bovine (0.0), vegetables/légumes (0.1)
	1989	393.0	89.2	2.6	0.5	uranium ore/minerai d'uranium, cocoa/cacao (-), cotton fabrics/tissus de coton (0.6)
Rwanda	1980	111.5	37.2	10.7	5.3	coffee/café, tea/thé, tin/étain
	1991	92.7	62.2	24.1	2.8	coffee/café, tea/thé, tin/étain
Samoa	1980	17.0	53.6	19.4	6.7	copra/coprah, cocoa/cacao, taro
	1990	9.0	26.0	19.4	16.3	coconut cream/crème de coprah (3.7), coconut oil/huile de coprah (-), taro
Sao Tome & Principe/	1980	18.5	94.5	4.3	0.8	cocoa/cacao, copra/coprah, palm kernel/amandes de palmiste (0.0)
Sao Tomé-et-Principe	1990	7.0	91.2	..	..	cocoa/cacao, copra/coprah
Sierra Leone	1980	207.0	58.9	13.2	11.0	diamonds/diamants, coffee/café (5.5), cocoa/cacao (4.4)
	1990	139.3	56.5	18.6	9.0	rutile (5.8), bauxite (5.2), diamonds/diamants
Solomon Islands/	1980	73.3	32.5	24.5	17.2	fish, fresh and frozen/poisson, frais et congelé, logs and timber/grumes et bois d'oeuvre, copra/coprah (6.2)
Iles Salomon	1990	69.6	31.3	15.9	10.2	logs and timber/grumes et bois d'oeuvre, fish, fresh and frozen/poisson, frais et congelé, palm oil/huile de palme (9.6)
Somalia/Somalie	1980	132.6	85.1	5.9	..	live animals/animaux vivants, bananas/bananes
	1987	103.6	67.0	22.7	..	live animals/animaux vivants, bananas/bananes
Sudan/Soudan	1980	542.7	44.9	9.2	6.6	raw cotton/coton brut, sesame/sésame, gum hashab/gomme-arabique
	1989	671.8	44.6	11.0	10.4	raw cotton/coton brut, sesame/sésame, gum hashab/gomme-arabique

9. Leading exports of individual LDCs *(concluded)*

9. Principales exportations des PMA, par pays individuels *(fin)*

Country/Pays		Total exports ($ million) Exportations totales (mill. de $)	Share of the three major products [a] Parts en % des trois produits principaux [a]			Description of products [b] Description des produits [b]
Togo	1980	337.4	39.6	25.9	11.5	phosphates, petroleum products/produits dérivés du pétrole (0.0), cocoa/cacao
	1988	242.4	49.7	9.2	9.1	phosphates, coffee/café (7.0), cocoa/cacao
Tuvalu						copra/coprah, fresh fish/poisson frais
Uganda/Ouganda	1980	346.0	98.9	1.2	0.1	coffee/café, raw cotton/coton brut, tea/thé
	1990	185.0	90.3	4.3	1.6	coffee/café, raw cotton/coton brut, tea/thé
United Rep. of Tanzania/Rép.-Unie de Tanzanie	1980	511.4	26.7	9.2	5.7	coffee/café, raw cotton/coton brut, sisal (1.2)
	1990	280.8	29.4	27.1	5.1	coffee/café, raw cotton/coton brut, gold/or (-)
Vanuatu	1980	35.9	24.2	3.8	3.1	copra/coprah, cocoa/cacao, bovine meat/viande de bovins
	1990	18.9	27.2	16.7	11.3	copra/coprah, bovine meat/viande de bovins, cocoa/cacao
Yemen/Yémen	1990	703.5	87.6	2.2	2.1	petroleum and petroleum products/pétrole et produits de pétrole, fish/poissons, hides and skins/cuirs et peaux
Zaire/Zaïre	1980	1626.4	41.3	20.2	10.1	copper/cuivre, cobalt (-), coffee/café
	1989	1254.0	38.9	15.0	12.5	copper/cuivre, coffe/café, diamonds/diamants (-)
Zambia/Zambie	1981	1073.6	89.2	4.2	2.4	copper/cuivre, manufactures of base metals, n.e.s./ articles manufacturés en métaux commun, n.d.a., zinc (1.6)
	1989	1347.0	82.3	3.9	2.2	copper/cuivre, manufactures of base metals, n.e.s./ articles manufacturés en métaux commun, n.d.a., electire current/énergie électrique (-)

Source: UNCTAD secretariat, based on data from the UN Statistical Office, IMF, the World Bank, FAO and national sources.

Note: There are no consistent data available for Cambodia, Djibouti, and Gambia.

a If one of the products was a major one in only one of the two years, the comparable share for the other year is indicated in brackets after the description.

b The products are in general defined at the SITC Rev. 2 four-digit level, except tobacco, garments, vegetables, taro, copper-nickel matte, live animals, meat, gold and diamonds, which are defined at other levels.

Source: Secrétariat de la CNUCED, d'après des données du Bureau de statistique de l'ONU, du FMI, de la Banque Mondiale, de la FAO, et sources nationales

Note: Il n'y a pas de données comparables disponibles pour le Cambodge, le Djibouti, et la Gambie.

a Lorsqu'un produit n'était pas un produit principal dans l'une des deux années, la part comparable pour l'autre année est indiquée entre parenthèses après la description du produit.

b Les produits sont en général définis au niveau des sous-groupes (4-digit) de la CTCI Rev. 2, exceptés les tabacs, les vêtements, le taro, le matte cuivre-nickel, les animaux vivants, la viande, l'or et les diamants, qui sont définis à des autres niveaux.

10. Leading exports of all LDCs in 1988-1989

10. Principales exportations de l'ensemble des PMA en 1988-1989

SITC CTCI	Item	Value [a] ($ million)	In per cent of total: All LDCs	In per cent of total: All developing countries	In per cent of total: World	Produit
		Valeur [a] Millions (dollars)	Tous les PMA	Tous les pays en développement	Monde	
	All commodities	**10833.4**	**100.00**	**1.90**	**0.38**	**Ensemble des produits**
682	Copper	1509.8	13.94	21.80	7.75	Cuivre
071	Coffee and coffee substitutes	1205.8	11.13	13.09	10.98	Café et succédanés du café
263	Cotton	663.7	6.13	21.68	8.18	Coton
287	Ores and concentrates of base metals, n.e.s.	534.2	4.93	7.90	3.85	Minerais de métaux communs, même enrichis, n.d.a.
036	Crustaceans and molluscs, fresh, chilled, frozen, salted, in brine or dried	485.2	4.48	8.16	4.87	Crustacés, mollusques et coquillages, frais, réfrigérés, congelés ou séchés
281	Iron ore and concentrates	422.0	3.90	12.15	5.86	Minerai de fer et concentrés
333	Petroleum oils, crude and crude oils obtained from bituminous minerals	343.8	3.17	0.35	0.24	Huiles brutes de pétrole ou de minéraux bitumineux
667	Pearls, precious and semi-precious stones	327.4	3.02	6.64	1.39	Perles fines, pierres gemmes et similaires
001	Live animals chiefly for food	266.5	2.46	21.96	3.61	Animaux vivants destinés à l'alimentation humaine
524	Radio-active and associated materials	264.7	2.44	74.87	4.84	Matières radioactives et produits associés
843	Women's outer garments, of textile fabrics	241.9	2.23	2.48	1.17	Vêtements de dessus pour femmes en matières textiles
121	Tobacco, unmanufactured	229.6	2.12	11.57	5.38	Tabacs bruts
844	Under garments of textile fabrics	219.5	2.03	5.73	3.76	Vêtements de dessous en matières textiles
247	Other wood in the rough or roughly squared	207.8	1.92	7.63	3.13	Autres bois bruts ou simplement équarris
057	Fruits and nuts (excluding oil nuts), fresh or dried	203.0	1.87	3.18	1.29	Fruits (sauf fruits oléagineux), frais ou secs
611	Leather	189.1	1.75	7.09	2.43	Cuirs

Source: UNCTAD secretariat computations based on data from the United Nations Statistical Office.

a Annual average.

Source: Calculs du secrétariat de la CNUCED basés sur des données du Bureau de statistique des Nations Unies.

a Moyenne annuelle.

11. Unit value indices of imports

1980 = 100

11. Indices de valeur unitaire des importations

1980 = 100

Country	*1970*	*1981*	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1991*	*Pays*
Afghanistan	31	93	90	87	87	88	92	98	103	107	115	115	Afghanistan
Bangladesh	29	94	90	89	88	88	91	98	105	109	116	115	Bangladesh
Benin	29	95	92	89	87	87	92	99	105	108	116	116	Bénin
Burkina Faso	30	95	92	88	88	88	92	98	104	107	115	115	Burkina Faso
Central African Rep.	32	94	91	89	88	89	97	103	111	114	121	122	Rép. centrafricaine
Chad	30	95	92	89	89	90	94	101	106	109	118	118	Tchad
Ethiopia	26	99	96	92	90	90	89	97	100	104	114	112	Ethiopie
Gambia	28	93	89	86	85	85	90	97	103	107	113	113	Gambie
Liberia	26	98	94	90	88	87	84	91	94	99	108	106	Libéria
Madagascar	25	97	95	92	91	91	94	102	108	110	120	118	Madagascar
Malawi	30	96	94	91	90	91	95	102	107	110	119	118	Malawi
Mali	29	95	92	89	88	89	92	99	104	107	116	116	Mali
Mauritania	29	94	90	87	85	85	90	96	103	107	113	113	Mauritanie
Mozambique	25	98	96	92	90	90	90	98	102	105	115	113	Mozambique
Myanmar	29	96	94	92	90	91	99	107	114	116	124	124	Myanmar
Niger	30	97	94	90	89	89	89	96	99	104	113	112	Niger
Rwanda	30	94	91	89	89	89	93	100	107	110	118	117	Rwanda
Sierra Leone	28	95	91	88	86	85	88	95	100	104	112	111	Sierra Leone
Somalia	29	93	88	87	86	86	93	99	107	111	116	116	Somalie
Sudan	28	95	91	88	86	86	89	96	102	105	113	112	Soudan
Togo	28	97	93	89	88	87	87	94	98	102	111	110	Togo
Uganda	30	95	93	91	90	91	100	107	114	116	124	125	Ouganda
United Rep.of Tanzania	27	98	95	91	90	89	90	98	102	106	115	113	Rép.-Unie de Tanzanie
Zaire	27	94	91	89	87	87	93	100	107	110	117	117	Zaïre
Zambia	29	96	94	90	89	90	92	99	104	107	116	115	Zambie
All LDCs [a]	28	96	92	89	88	88	91	98	104	107	116	115	Ensemble des PMA [a]
All developing countries [b]	26	97	94	91	90	89	88	96	100	104	113	111	Ensemble des pays en développement [b]
All developing countries [c]	26	96	93	90	89	89	90	97	102	106	114	113	Ensemble des pays en développement [c]

Source: UNCTAD secretariat estimates.

a This index is derived from the indices for the individual countries shown above. It has been applied to obtain the data on import volume, export purchasing power and aid in constant prices shown in other tables of this annex, for those countries where a unit value index was not available.

b Excluding major petroleum exporters.

c Including major petroleum exporters.

Source: Estimations du secrétariat de la CNUCED.

a Cet indice est basé sur les indices pour les pays individuels qui figurent ci-dessus. On l'a utilisé pour obtenir les données concernant le volume des importations, le pouvoir d'achat des exportations, et l'aide en prix constants figurant dans d'autres tableaux de cet annexe dans les cas des PMA pour lesquels un indice de valeur unitaire n'était pas disponible.

b Non compris les principaux pays exportateurs de pétrole.

c Y compris les principaux pays exportateurs de pétrole.

12. Commodity structure of exports of LDCs by main category, 1989 (or latest year available)

12. Composition des exportations des PMA, par principales catégories de produits 1989 (ou année la plus récente disponible)

Country / SITC	*Main category of exports (in %) / Principales catégories de produits exportés (en %)*						Pays / CTCI
	All food items / *Produits alimentaires*	*Agricultural raw materials* / *Matières premières d'origine agricole*	*Fuels* / *Combustibles*	*Ores and metals* / *Minerais et métaux*	*Manufactured goods* / *Produits manufacturés*	*Unallocated* / *Non distribués*	
SITC	0+1+22+4	2-22-27-28	3	27+28+68	5+6+7+8-68	9	CTCI
Afghanistan	23.8	15.1	44.3	-	16.7	0.1	Afghanistan
Bangladesh	12.8	8.2	1.1	0.0	75.8	2.0	Bangladesh
Benin	11.6	51.6	34.3	-	-	2.4	Bénin
Bhutan	14.9	23.3	32.4	8.5	15.0	5.9	Bhoutan
Botswana	4.0	-	-	11.9	77.5	6.6	Botswana
Burkina Faso	24.5	43.2	-	0.2	7.3	24.8	Burkina Faso
Burundi	86.1	4.2	-	-	4.2	5.5	Burundi
Cambodia	29.0	24.3	-	-	46.7	-	Cambodge
Cape Verde	50.8	3.1	-	26.2	12.3	7.7	Cap-Vert
Central African Rep.	30.6	23.7	-	1.2	42.8	1.7	Rép. centrafricaine
Chad	44.6	45.9	-	0.3	9.0	0.2	Tchad
Comoros	71.0	1.6	-	0.8	26.6	-	Comores
Djibouti	7.8	15.6	44.8	1.3	23.4	7.1	Djibouti
Equatorial Guinea	26.9	63.7	-	-	5.3	4.1	Guinée équatoriale
Ethiopia	72.7	8.3	4.8	0.5	13.2	0.5	Ethiopie
Gambia	82.8	2.0	-	-	12.0	3.2	Gambie
Guinea	5.8	1.0	-	85.3	7.4	0.6	Guinée
Guinea-Bissau	92.3	5.2	-	-	1.8	0.7	Guinée-Bissau
Haiti	21.7	1.0	-	1.0	71.9	4.4	Haïti
Kiribati	94.1	-	-	-	-	5.9	Kiribati
Lao People's Dem.Rep.	14.3	..	23.8	3.2	33.3	25.4	Rép. dém. pop. lao
Lesotho	16.6	10.1	-	-	72.6	0.6	Lesotho
Liberia	3.0	27.5	0.2	55.8	13.0	0.4	Libéria
Madagascar	71.2	3.4	2.0	8.1	15.1	0.2	Madagascar
Malawi	89.6	3.0	-	-	5.8	1.5	Malawi
Maldives	71.5	-	-	-	27.6	0.8	Maldives
Mali	22.6	65.8	-	0.1	6.8	4.6	Mali
Mauritania	48.4	0.6	1.2	49.3	0.6	-	Mauritanie
Mozambique	65.7	4.0	0.1	12.1	17.5	0.7	Mozambique
Myanmar	53.4	27.4	2.1	6.9	9.7	0.5	Myanmar
Nepal	7.9	8.5	-	-	78.5	5.1	Népal
Niger	12.7	0.7	5.7	15.5	65.3	0.1	Niger
Rwanda	79.5	11.0	-	1.4	1.5	6.6	Rwanda
Samoa	89.1	3.4	-	-	-	7.6	Samoa
Sao Tome and Principe	96.2	2.3	-	-	1.5	-	Sao Tomé-et-Principe
Sierra Leone	11.1	..	..	87.2	..	1.7	Sierra Leone
Solomon Islands	62.0	33.9	-	0.1	0.8	3.2	Iles Salomon
Somalia	89.4	8.0	-	0.4	2.0	0.1	Somalie
Sudan	38.7	58.4	0.4	0.3	1.3	0.9	Soudan
Togo	22.1	16.2	-	53.4	7.1	1.2	Togo
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
Uganda	91.9	4.3	-	..	..	3.8	Ouganda
United Rep.of Tanzania	49.2	22.4	1.5	14.5	11.8	0.5	Rép.-Unie de Tanzanie
Vanuatu	74.9	11.9	8.7	-	3.7	0.9	Vanuatu
Yemen	6.6	3.2	88.8	0.4	0.6	0.4	Yémen
Zaire	15.2	2.7	11.6	56.2	10.7	3.6	Zaïre
Zambia	3.9	1.4	0.1	83.4	11.2	-	Zambie
All LDCs	**24.4**	**10.8**	**7.9**	**24.3**	**30.0**	**2.6**	**Ensemble des PMA**
All developing countries	**12.2**	**3.7**	**24.6**	**4.9**	**53.4**	**1.2**	**Ensemble des pays en développement**

Source: UNCTAD, *Handbook of International Trade and Development Statistics 1991*, and other international and national sources.

Source: CNUCED, *Manuel de statistiques du commerce international et du développement 1991*, et autres sources internationales et nationales.

13. Commodity structure of imports of LDCs by main category, 1989 (or latest year available)

Country	Main category of imports (in %) — All food items	Agricultural raw materials	Fuels	Ores and metals	Manufactured goods	Unallocated	Selected commodity groups (in %) — Cereals	Crude and manufactured fertilizers	Transport equipment
	Produits alimentaires	Matières premières d'origine agricole	Combustibles	Minerais et métaux	Produits manufacturés	Non distribués	Céréales	Engrais bruts et manufacturés	Matériel de transport
SITC	0+1+22+4	2-22-27-28	3	27+28+68	5+6+7+8-68	9	04	271+56	73
Afghanistan	13.3 [a]	0.1 [b]	2.7	..	75.1 [c]	8.8	..	..	46.2 [d]
Bangladesh	29.9	3.3	13.7	2.5	50.2	0.4	16.5	1.9	4.8
Benin	31.2 [a]	0.3 [b]	7.6	..	57.2 [c]	3.7	10.7	..	1.1
Bhutan	22.0	0.4	11.8	0.8	65.0	0.0	8.4	0.6	14.4
Botswana	14.3	0.9	6.1	0.7	74.5	3.6	3.5	0.2	19.3
Burkina Faso	23.7 [a]	2.6 [b]	7.3	..	66.4 [c]	-	9.2	..	11.3
Burundi	8.2	2.4	11.9	1.9	72.7	2.9	3.8	2.3	15.2
Cambodia	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Cape Verde	(32.8)	(0.3)	(10.7)	..	(53.5)	(2.7)	(6.7)	..	8.1
Central African Rep.	(16.6)	..	(24.8)	..	(57.4)	(1.1)	..	..	15.0
Chad	(4.9)	..	10.4	..	(84.7)	-	..	..	..
Comoros	(22.2)	(1.0)	(7.2)	(3.1)	(61.8)	(4.7)	(14.7)	-	(13.4)
Djibouti	(38.4)	..	(9.8)	..	(41.4)	(10.4)	..	-	(8.0)
Equatorial Guinea	23.5	..	16.8	..	44.5	15.2	..	..	..
Ethiopia	17.3	1.7	9.9	0.8	70.2	-	10.2	1.4	22.6
Gambia	35.0 [a]	1.1 [b]	10.1	..	52.6 [c]	1.2	..	..	16.1 [d]
Guinea	12.8	0.7	29.2	2.9	53.9	0.5	5.3	0.3	7.8
Guinea-Bissau	(23.0)	..	(6.4)	..	(64.6)	(5.9)	..	..	24.7
Haiti	30.4 [a]	2.8 [b]	13.5	-	52.0 [c]	1.3	..	..	17.9 [d]
Kiribati	31.4	2.5	10.7	0.2	54.5	0.6	11.7	-	0.3
Lao People's Dem.Rep.	(20.8)	(0.1)	(18.9)	(3.6)	(53.5)	(3.1)	(16.2)	(3.3)	(14.1)
Lesotho	25.0 [a]	0.8 [b]	8.3	..	63.9	2.0	6.1	..	9.4
Liberia	25.0	0.4	19.7	1.3	53.0	0.5	9.3	0.3	8.3
Madagascar	15.2	1.8	22.3	0.7	59.8	0.2	11.4	0.9	10.6
Malawi	7.6	1.5	13.2	1.6	75.7	0.4	2.4	9.8	9.3
Maldives	28.9	0.6 [b]	15.7	0.6	54.1	-	4.6	..	7.3
Mali	(16.0)	..	(12.9)	..	(60.5)	(10.5)	6.7	..	32.9 [d]
Mauritania	(36.3)	..	13.9	-	(49.8)	-	..	..	9.7
Mozambique	24.1	13.2	9.9	..	52.8	..	..	..	14.2 [d]
Myanmar	1.2 [a]	0.3 [b]	0.9	..	97.0 [c]	0.5	..	..	63.4 [d]
Nepal	12.4 [a]	8.0 [b]	8.3	..	71.3 [c]	-	..	..	20.7 [d]
Niger	23.5	1.3	14.8	2.3	57.2	0.8	11.8	0.4	8.1
Rwanda	10.8	0.1	14.0	2.2	72.7	0.2	1.0	0.2	14.6
Samoa	26.7 [a]	0.7 [b]	17.0	..	55.5 [c]	0.1	..	..	24.6 [d]
Sao Tome and Principe	(26.9)	..	11.5	..	(61.5)	-	..	..	..
Sierra Leone	36.9 [a]	2.3 [b]	10.7	..	50.1 [c]	-	..	..	22.5 [d]
Solomon Islands	20.9 [a]	0.8 [b]	11.3	..	66.6 [c]	0.4	..	..	30.5 [d]
Somalia	(28.3)	(6.3)	(26.2)	..	(33.7)	(5.5)	..	..	7.4
Sudan	14.1 [a]	3.0 [b]	17.3	..	65.6 [c]	-	8.0	4.6	11.8
Togo	25.8	1.1	6.1	1.0	65.6	0.4	7.5	1.8	9.3
Tuvalu	36.6	0.9	13.9	0.1	46.9	1.6	10.7	0.4	..
Uganda [e]	(10.8)	-	-	(1.9)	(71.8)	(15.5)	..	-	(9.0)
United Rep.of Tanzania	5.0 [a]	4.2 [b]	3.3	(1.6)	85.8	0.1	..	..	15.0
Vanuatu	19.2 [a]	0.8 [b]	7.8	..	65.2 [c]	7.0	..	..	29.8 [d]
Yemen	42.0	2.3	9.0	1.4	45.3	-	16.2	(0.2)	4.6
Zaire	20.7	1.8	7.6	2.1	67.3	0.7	7.3	0.7	8.8
Zambia	6.6	0.8	20.8	5.5	66.1	0.2	3.2	-	..
All LDCs	21.6	2.3	11.2	1.3	61.8	1.8	7.4	1.0	12.5
All developing countries	10.0	3.5	9.7	3.3	68.8	4.7	..	..	..

Source: UNCTAD, *Handbook of International Trade and Development Statistics 1991*, and other international and national sources.

a SITC 0+1+4. *b* SITC 2. *c* SITC 5+6+7+8. *d* SITC 7.

e The percentage distribution excludes imports financed through loans or grants.

13. Composition des importations des PMA, par principales catégories de produits 1989 (ou année la plus récente disponible)

Pays	Main category of imports (in %) — Produits alimentaires	Matières premières d'origine agricole	Combustibles	Minerais et métaux	Produits manufacturés	Non distribués	Selected commodity groups (in %) — Céréales	Engrais bruts et manufacturés	Matériel de transport
CTCI	0+1+4	2	3	27+28+68	5+6+7+8	9	04	271+56	73
Afghanistan	13.3 [a]	0.1 [b]	2.7	..	75.1 [c]	8.8	..	..	46.2 [d]
Bangladesh	29.9	3.3	13.7	2.5	50.2	0.4	16.5	1.9	4.8
Bénin	31.2 [a]	0.3 [b]	7.6	..	57.2 [c]	3.7	10.7	..	1.1
Bhoutan	22.0	0.4	11.8	0.8	65.0	0.0	8.4	0.6	14.4
Botswana	14.3	0.9	6.1	0.7	74.5	3.6	3.5	0.2	19.3
Burkina Faso	23.7 [a]	2.6 [b]	7.3	..	66.4 [c]	-	9.2	..	11.3
Burundi	8.2	2.4	11.9	1.9	72.7	2.9	3.8	2.3	15.2
Cambodge	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Cap-Vert	(32.8)	(0.3)	(10.7)	..	(53.5)	(2.7)	(6.7)	..	8.1
Rép. centrafricaine	(16.6)	..	(24.8)	..	(57.4)	(1.1)	..	..	15.0
Tchad	(4.9)	..	10.4	..	(84.7)	-	..	..	..
Comores	(22.2)	(1.0)	(7.2)	(3.1)	(61.8)	(4.7)	(14.7)	-	(13.4)
Djibouti	(38.4)	..	(9.8)	..	(41.4)	(10.4)	..	-	(8.0)
Guinée équatoriale	23.5	..	16.8	..	44.5	15.2	..	..	..
Ethiopie	17.3	1.7	9.9	0.8	70.2	-	10.2	1.4	22.6
Gambie	35.0 [a]	1.1 [b]	10.1	..	52.6 [c]	1.2	..	..	16.1 [d]
Guinée	12.8	0.7	29.2	2.9	53.9	0.5	5.3	0.3	7.8
Guinée-Bissau	(23.0)	..	(6.4)	..	(64.6)	(5.9)	..	..	24.7
Haïti	30.4 [a]	2.8 [b]	13.5	-	52.0 [c]	1.3	..	..	17.9 [d]
Kiribati	31.4	2.5	10.7	0.2	54.5	0.6	11.7	-	0.3
Rép. dém. pop. lao	(20.8)	(0.1)	(18.9)	(3.6)	(53.5)	(3.1)	(16.2)	(3.3)	(14.1)
Lesotho	25.0 [a]	0.8 [b]	8.3	..	63.9	2.0	6.1	..	9.4
Libéria	25.0	0.4	19.7	1.3	53.0	0.5	9.3	0.3	8.3
Madagascar	15.2	1.8	22.3	0.7	59.8	0.2	11.4	0.9	10.6
Malawi	7.6	1.5	13.2	1.6	75.7	0.4	2.4	9.8	9.3
Maldives	28.9	0.6 [b]	15.7	0.6	54.1	-	4.6	..	7.3
Mali	(16.0)	..	(12.9)	..	(60.5)	(10.5)	6.7	..	32.9 [d]
Mauritanie	(36.3)	..	13.9	-	(49.8)	-	..	..	9.7
Mozambique	24.1	13.2	9.9	..	52.8	..	..	..	14.2 [d]
Myanmar	1.2 [a]	0.3 [b]	0.9	..	97.0 [c]	0.5	..	..	63.4 [d]
Népal	12.4 [a]	8.0 [b]	8.3	..	71.3 [c]	-	..	..	20.7 [d]
Niger	23.5	1.3	14.8	2.3	57.2	0.8	11.8	0.4	8.1
Rwanda	10.8	0.1	14.0	2.2	72.7	0.2	1.0	0.2	14.6
Samoa	26.7 [a]	0.7 [b]	17.0	..	55.5 [c]	0.1	..	..	24.6 [d]
Sao Tomé-et-Principe	(26.9)	..	11.5	..	(61.5)	-	..	..	..
Sierra Leone	36.9 [a]	2.3 [b]	10.7	..	50.1 [c]	-	..	..	22.5 [d]
Iles Salomon	20.9 [a]	0.8 [b]	11.3	..	66.6 [c]	0.4	..	..	30.5 [d]
Somalie	(28.3)	(6.3)	(26.2)	..	(33.7)	(5.5)	..	..	7.4
Soudan	14.1 [a]	3.0 [b]	17.3	..	65.6 [c]	-	8.0	4.6	11.8
Togo	25.8	1.1	6.1	1.0	65.6	0.4	7.5	1.8	9.3
Tuvalu	36.6	0.9	13.9	0.1	46.9	1.6	10.7	0.4	..
Ouganda [e]	(10.8)	-	-	(1.9)	(71.8)	(15.5)	..	-	(9.0)
Rép.-Unie de Tanzanie	5.0 [a]	4.2 [b]	3.3	(1.6)	85.8	0.1	..	..	15.0
Vanuatu	19.2 [a]	0.8 [b]	7.8	..	65.2 [c]	7.0	..	..	29.8 [d]
Yémen	42.0	2.3	9.0	1.4	45.3	-	16.2	(0.2)	4.6
Zaïre	20.7	1.8	7.6	2.1	67.3	0.7	7.3	0.7	8.8
Zambie	6.6	0.8	20.8	5.5	66.1	0.2	3.2	-	..
Ensemble des PMA	21.6	2.3	11.2	1.3	61.8	1.8	7.4	1.0	12.5
Ensemble des pays en développement	10.0	3.5	9.7	3.3	68.8	4.7	..	..	..

Source: CNUCED, *Manuel de statistiques du commerce international et du développement 1991*, et autres sources internationales et nationales.

a CTCI 0+1+4. *b* CTCI 2. *c* CTCI 5+6+7+8. *d* CTCI 7.

e La distribution en pourcentage ne comprend pas les importations financées par des prêts ou par des dons.

14. Main markets for exports of LDCs : percentage shares in 1991 (or latest year available)

Country	Developed market economy countries					Countries in Eastern Europe	China	Developing countries			Other and unallocated	Country
	Total	EEC	Japan	USA and Canada	Others			Total	OPEC	Other		
		CEE	Japon	Etats-Unis et Canada	Autres	Pays d'Europe orientale	Chine		OPEP	Autres	Autres et non distribués	Pays
Afghanistan	8.5	7.0	0.3	0.5	0.7	69.9	0.1	11.9	0.4	11.5	9.5	Afghanistan
Bangladesh	75.8	40.1	3.2	28.0	4.5	3.3	1.3	19.2	4.6	14.6	0.5	Bangladesh
Benin	64.3	34.8	0.4	18.7	10.4	0.2	0.4	34.3	8.2	26.1	0.8	Bénin
Bhutan	..	..	..	..	..	..	..	98.3	..	98.3	1.7	Bhoutan
Botswana	92.1	2.8	0.1	0.4	88.8	..	..	7.8	-	7.7	0.2	Botswana
Burkina Faso	36.2	34.5	1.1	0.3	0.3	..	15.6	46.5	1.1	45.4	1.8	Burkina Faso
Burundi	91.9	77.1	1.7	8.2	4.9	0.1	..	8.0	..	8.0	-	Burundi
Cambodia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Cambodge
Cape Verde	50.6	50.6	-	-	-	..	..	47.2	43.8	3.4	2.2	Cap-Vert
Central African Rep.	76.5	74.9	0.2	0.6	0.8	..	1.2	22.3	5.9	16.5	-	Rép. centrafricaine
Chad	73.7	61.8	10.3	0.2	1.4	..	13.0	13.3	2.8	10.5	-	Tchad
Comoros	95.7	63.3	0.4	31.7	0.4	..	0.4	4.0	..	4.0	-	Comores
Djibouti	12.1	10.3	0.2	-	1.7	..	..	87.9	1.8	86.1	-	Djibouti
Equatorial Guinea	96.1	95.2	-	0.7	0.1	..	0.1	3.8	-	3.8	-	Guinée équatoriale
Ethiopia	62.4	39.0	14.6	6.3	2.6	8.5	..	28.9	3.6	25.3	0.1	Ethiopie
Gambia	90.5	64.9	22.7	1.2	1.7	..	-	8.9	-	8.9	0.6	Gambie
Guinea	85.5	55.1	0.3	25.9	4.3	0.6	-	14.0	-	14.0	-	Guinée
Guinea-Bissau	37.8	36.9	0.4	0.5	0.1	..	1.1	61.1	0.5	60.6	-	Guinée-Bissau
Haiti	99.0	9.3	0.4	88.9	0.5	-	-	0.9	0.1	0.8	0.1	Haïti
Kiribati	68.4	49.8	-	18.0	0.6	..	..	31.6	..	31.6	-	Kiribati
Lao People's Dem.Rep.	35.5	25.2	4.8	3.1	2.4	..	2.4	62.1	-	62.0	-	Rép. dém. pop. lao
Lesotho	98.2	18.5	-	19.0	60.7	..	..	1.8	..	1.8	-	Lesotho
Liberia	80.0	47.4	0.9	1.5	30.1	1.0	..	19.0	-	19.0	-	Libéria
Madagascar	79.6	53.6	9.5	12.7	3.8	1.3	0.5	18.5	-	18.5	0.1	Madagascar
Malawi	87.2	42.3	15.9	16.2	12.8	..	0.1	12.6	-	12.6	-	Malawi
Maldives	62.6	33.7	3.9	24.8	0.2	..	0.2	37.2	..	37.2	-	Maldives
Mali	34.2	29.2	1.8	2.7	0.4	13.3	12.1	40.4	13.1	27.3	-	Mali
Mauritania	81.0	56.5	22.2	2.3	-	-	..	7.5	-	7.5	11.4	Mauritanie
Mozambique	36.0	19.9	5.2	8.5	2.3	1.0	11.0	50.4	1.5	48.9	1.6	Mozambique
Myanmar	19.3	5.3	7.6	4.8	1.7	1.7	16.3	62.0	1.6	60.5	0.6	Myanmar
Nepal	88.6	55.4	0.6	24.4	8.2	0.1	0.5	10.8	-	10.8	-	Népal
Niger	87.5	83.2	0.1	3.9	0.4	..	-	11.7	6.6	5.1	0.7	Niger
Rwanda	46.0	41.8	0.3	3.6	0.3	-	..	53.9	-	53.9	-	Rwanda
Samoa	80.2	..	-	7.7	72.5	..	..	19.8	..	19.8	-	Samoa
Sao Tome and Principe	93.9	87.9	-	-	6.1	..	3.0	3.0	..	3.0	-	Sao Tomé-et-Principe
Sierra Leone	93.2	53.7	-	33.5	6.0	..	..	1.3	..	1.3	5.5	Sierra Leone
Solomon Islands	73.9	24.0	45.8	0.3	3.8	..	..	26.1	-	26.1	-	Iles Salomon
Somalia	19.8	16.4	-	2.3	1.1	0.3	0.6	79.3	48.6	30.7	-	Somalie
Sudan	46.1	31.7	7.8	4.2	2.4	11.7	2.0	40.1	10.1	30.0	0.1	Soudan
Togo	47.1	30.1	0.2	9.9	6.9	11.9	1.8	38.1	0.9	37.2	1.1	Togo
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
Uganda	91.0	76.1	1.5	11.9	1.5	0.5	-	8.5	0.3	8.2	-	Ouganda
United Rep.of Tanzania	62.6	50.0	5.3	4.1	3.2	0.1	0.1	37.2	4.5	32.7	-	Rép.-Unie de Tanzanie
Vanuatu	92.3	59.4	21.3	7.3	4.4	..	-	7.4	0.3	7.1	0.3	Vanuatu
Yemen	77.9	43.9	12.6	12.1	9.3	-	-	20.8	2.1	18.7	1.3	Yémen
Zaire	93.8	66.7	5.5	20.5	1.1	0.1	0.3	5.8	0.1	5.7	-	Zaïre
Zambia	63.6	29.6	28.7	3.7	1.6	-	0.5	35.9	4.5	31.4	-	Zambie
All LDCs	**72.2**	**39.1**	**7.5**	**11.8**	**13.8**	**3.1**	**1.6**	**22.2**	**2.7**	**19.5**	**0.9**	**Ensemble des PMA**
All developing countries	**59.2**	**22.3**	**11.3**	**21.7**	**3.9**	**2.6**	**5.7**	**32.5**	**3.7**	**28.8**	**-**	**Ensemble des pays en développement**

Source: IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook 1992*, and other international and national sources.

14. Principaux marchés aux exportations des PMA : parts en pourcentage en 1991 (ou année la plus récente disponible)

Source: FMI, *Direction of Trade Statistics Yearbook 1992*, et autres sources internationales et nationales.

15. Main sources of imports of LDCs : percentage shares in 1991 (or latest year available)

Country	Total	Developed market economy countries: EEC	Developed market economy countries: Japan	Developed market economy countries: USA and Canada	Developed market economy countries: Others	Countries in Eastern Europe	China	Developing countries: Total	Developing countries: OPEC	Developing countries: Other	Other and unallocated
Afghanistan	12.5	4.3	7.6	0.3	0.3	58.3	1.7	14.7	0.3	14.4	12.8
Bangladesh	37.2	13.2	9.0	9.2	5.8	1.5	4.0	38.2	6.5	31.7	19.2
Benin	54.1	43.3	2.4	5.2	3.3	0.6	3.2	40.7	1.1	39.6	1.4
Bhutan	33.7	27.3	6.0	0.1	0.3	..	..	61.5	..	61.5	4.7
Botswana	92.3	10.1	0.7	3.0	78.4	-	0.1	7.5	-	7.5	0.1
Burkina Faso	56.0	45.5	3.9	5.5	1.2	0.1	0.8	42.5	-	42.5	0.5
Burundi	57.5	39.9	8.6	1.3	7.7	0.3	6.1	30.7	11.7	19.0	5.4
Cambodia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Cape Verde	83.1	75.5	..	3.4	4.2	3.0	..	9.5	..	9.5	4.4
Central African Rep.	40.5	35.5	3.8	0.5	0.7	0.1	0.2	31.8	0.1	31.7	27.5
Chad	86.8	72.2	3.1	10.2	1.2	..	0.3	12.9	0.6	12.4	-
Comoros	83.8	79.8	3.0	..	0.9	0.3	0.4	15.6	0.3	15.3	-
Djibouti	57.8	45.6	7.2	3.8	1.1	0.3	2.8	36.0	3.9	32.1	3.1
Equatorial Guinea	61.2	45.4	0.1	14.6	1.0	..	0.1	36.9	..	36.9	1.9
Ethiopia	68.3	36.3	5.5	22.5	4.0	16.8	0.4	13.9	2.9	11.0	0.6
Gambia	56.7	46.3	4.1	4.1	2.2	4.0	13.8	23.0	0.1	22.9	2.6
Guinea	81.0	58.5	4.3	16.5	1.6	0.1	2.4	16.6	1.2	15.4	-
Guinea-Bissau	73.4	46.9	5.1	1.2	20.1	3.3	0.2	19.9	0.2	19.8	3.2
Haiti	82.6	10.1	3.4	67.8	1.3	0.2	0.2	17.0	0.8	16.3	-
Kiribati	70.9	1.8	23.6	6.6	38.9	..	4.4	24.5	..	24.5	0.1
Lao People's Dem.Rep.	26.4	9.6	15.6	0.6	0.6	..	8.2	64.7	0.2	64.5	0.7
Lesotho	97.0	2.5	..	0.2	94.3	..	..	3.0	..	3.0	-
Liberia	52.3	15.6	21.5	1.3	13.8	0.1	0.1	47.6	-	47.6	-
Madagascar	51.9	40.3	4.8	2.9	3.9	0.6	0.9	33.0	5.3	27.6	13.6
Malawi	86.9	29.9	8.1	11.5	37.5	..	-	13.0	-	13.0	-
Maldives	15.7	9.4	4.1	0.8	1.5	..	0.3	83.9	2.2	81.7	-
Mali	50.0	43.0	1.8	4.1	1.2	5.5	2.0	42.6	3.5	39.1	-
Mauritania	79.4	70.4	1.4	6.6	1.0	1.8	2.0	12.5	5.2	7.3	4.3
Mozambique	56.5	33.0	4.8	13.9	4.9	0.1	1.5	41.8	12.2	29.6	-
Myanmar	22.1	8.1	8.5	2.6	2.9	0.7	29.3	47.9	0.7	47.2	0.1
Nepal	48.5	10.9	23.7	1.8	12.2	0.2	7.8	43.5	-	43.5	-
Niger	53.5	45.0	3.6	3.2	1.6	-	0.7	20.2	1.7	18.5	25.6
Rwanda	58.4	45.3	4.9	2.5	5.6	1.7	1.8	37.5	1.7	35.8	0.6
Samoa	84.7	4.5	9.5	10.5	60.3	..	0.4	14.8	-	14.8	-
Sao Tome and Principe	97.7	75.2	4.3	14.2	4.0	..	0.3	2.0	..	2.0	-
Sierra Leone	62.2	45.3	3.6	11.1	2.1	0.3	2.3	33.6	24.3	9.4	1.6
Solomon Islands	71.3	5.3	21.4	4.2	40.3	-	1.0	27.7	-	27.7	-
Somalia	36.7	30.3	1.3	4.1	1.0	0.1	0.3	60.4	13.0	47.5	2.5
Sudan	54.8	39.3	4.1	8.0	3.4	1.4	7.6	36.1	14.0	22.1	-
Togo	54.0	44.6	3.8	3.2	2.4	0.4	5.7	39.0	1.1	37.9	0.8
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Uganda	56.2	39.8	9.3	3.6	3.5	0.1	4.0	39.7	2.1	37.7	-
United Rep.of Tanzania	64.2	42.8	9.9	5.0	6.4	0.1	2.8	32.9	4.7	28.2	-
Vanuatu	84.0	28.8	23.9	1.0	30.3	..	0.9	14.5	0.1	14.5	0.6
Yemen	41.2	21.7	5.5	8.8	5.2	1.5	3.1	44.4	13.1	31.3	9.8
Zaire	81.7	60.6	4.3	7.5	9.3	0.1	7.0	11.2	..	11.2	-
Zambia	67.2	25.2	7.8	3.1	31.1	0.3	0.3	32.2	6.1	26.1	0.1
All LDCs	**57.7**	**30.1**	**6.4**	**7.3**	**13.9**	**3.1**	**3.5**	**30.8**	**4.7**	**26.1**	**4.8**
All developing countries	**59.2**	**21.1**	**14.7**	**17.7**	**5.7**	**4.7**	**3.5**	**32.5**	**4.8**	**27.7**	**-**

Source: IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook 1992*, and other international and national sources.

15. Principales sources d'importation des PMA : parts en pourcentage en 1991 (ou année la plus récente disponible)

Pays	Total	Pays développés à économie de marché: CEE	Pays développés à économie de marché: Japon	Pays développés à économie de marché: USA and Canada	Pays développés à économie de marché: Autres	Pays d'Europe orientale	Chine	Pays en développement: Total	Pays en développement: OPEP	Pays en développement: Autres	Autres et non distribués
Afghanistan	12.5	4.3	7.6	0.3	0.3	58.3	1.7	14.7	0.3	14.4	12.8
Bangladesh	37.2	13.2	9.0	9.2	5.8	1.5	4.0	38.2	6.5	31.7	19.2
Bénin	54.1	43.3	2.4	5.2	3.3	0.6	3.2	40.7	1.1	39.6	1.4
Bhoutan	33.7	27.3	6.0	0.1	0.3	..	..	61.5	..	61.5	4.7
Botswana	92.3	10.1	0.7	3.0	78.4	-	0.1	7.5	-	7.5	0.1
Burkina Faso	56.0	45.5	3.9	5.5	1.2	0.1	0.8	42.5	-	42.5	0.5
Burundi	57.5	39.9	8.6	1.3	7.7	0.3	6.1	30.7	11.7	19.0	5.4
Cambodge	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Cap-Vert	83.1	75.5	..	3.4	4.2	3.0	..	9.5	..	9.5	4.4
Rép. centrafricaine	40.5	35.5	3.8	0.5	0.7	0.1	0.2	31.8	0.1	31.7	27.5
Tchad	86.8	72.2	3.1	10.2	1.2	..	0.3	12.9	0.6	12.4	-
Comores	83.8	79.8	3.0	..	0.9	0.3	0.4	15.6	0.3	15.3	-
Djibouti	57.8	45.6	7.2	3.8	1.1	0.3	2.8	36.0	3.9	32.1	3.1
Guinée équatoriale	61.2	45.4	0.1	14.6	1.0	..	0.1	36.9	..	36.9	1.9
Ethiopie	68.3	36.3	5.5	22.5	4.0	16.8	0.4	13.9	2.9	11.0	0.6
Gambie	56.7	46.3	4.1	4.1	2.2	4.0	13.8	23.0	0.1	22.9	2.6
Guinée	81.0	58.5	4.3	16.5	1.6	0.1	2.4	16.6	1.2	15.4	-
Guinée-Bissau	73.4	46.9	5.1	1.2	20.1	3.3	0.2	19.9	0.2	19.8	3.2
Haïti	82.6	10.1	3.4	67.8	1.3	0.2	0.2	17.0	0.8	16.3	-
Kiribati	70.9	1.8	23.6	6.6	38.9	..	4.4	24.5	..	24.5	0.1
Rép. dém. pop. lao	26.4	9.6	15.6	0.6	0.6	..	8.2	64.7	0.2	64.5	0.7
Lesotho	97.0	2.5	..	0.2	94.3	..	..	3.0	..	3.0	-
Libéria	52.3	15.6	21.5	1.3	13.8	0.1	0.1	47.6	-	47.6	-
Madagascar	51.9	40.3	4.8	2.9	3.9	0.6	0.9	33.0	5.3	27.6	13.6
Malawi	86.9	29.9	8.1	11.5	37.5	..	-	13.0	-	13.0	-
Maldives	15.7	9.4	4.1	0.8	1.5	..	0.3	83.9	2.2	81.7	-
Mali	50.0	43.0	1.8	4.1	1.2	5.5	2.0	42.6	3.5	39.1	-
Mauritanie	79.4	70.4	1.4	6.6	1.0	1.8	2.0	12.5	5.2	7.3	4.3
Mozambique	56.5	33.0	4.8	13.9	4.9	0.1	1.5	41.8	12.2	29.6	-
Myanmar	22.1	8.1	8.5	2.6	2.9	0.7	29.3	47.9	0.7	47.2	0.1
Népal	48.5	10.9	23.7	1.8	12.2	0.2	7.8	43.5	-	43.5	-
Niger	53.5	45.0	3.6	3.2	1.6	-	0.7	20.2	1.7	18.5	25.6
Rwanda	58.4	45.3	4.9	2.5	5.6	1.7	1.8	37.5	1.7	35.8	0.6
Samoa	84.7	4.5	9.5	10.5	60.3	..	0.4	14.8	-	14.8	-
Sao Tomé-et-Principe	97.7	75.2	4.3	14.2	4.0	..	0.3	2.0	..	2.0	-
Sierra Leone	62.2	45.3	3.6	11.1	2.1	0.3	2.3	33.6	24.3	9.4	1.6
Iles Salomon	71.3	5.3	21.4	4.2	40.3	-	1.0	27.7	-	27.7	-
Somalie	36.7	30.3	1.3	4.1	1.0	0.1	0.3	60.4	13.0	47.5	2.5
Soudan	54.8	39.3	4.1	8.0	3.4	1.4	7.6	36.1	14.0	22.1	-
Togo	54.0	44.6	3.8	3.2	2.4	0.4	5.7	39.0	1.1	37.9	0.8
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Ouganda	56.2	39.8	9.3	3.6	3.5	0.1	4.0	39.7	2.1	37.7	-
Rép.-Unie de Tanzanie	64.2	42.8	9.9	5.0	6.4	0.1	2.8	32.9	4.7	28.2	-
Vanuatu	84.0	28.8	23.9	1.0	30.3	..	0.9	14.5	0.1	14.5	0.6
Yémen	41.2	21.7	5.5	8.8	5.2	1.5	3.1	44.4	13.1	31.3	9.8
Zaïre	81.7	60.6	4.3	7.5	9.3	0.1	7.0	11.2	..	11.2	-
Zambie	67.2	25.2	7.8	3.1	31.1	0.3	0.3	32.2	6.1	26.1	0.1
Ensemble des PMA	**57.7**	**30.1**	**6.4**	**7.3**	**13.9**	**3.1**	**3.5**	**30.8**	**4.7**	**26.1**	**4.8**
Ensemble des pays en développement	**59.2**	**21.1**	**14.7**	**17.7**	**5.7**	**4.7**	**3.5**	**32.5**	**4.8**	**27.7**	**-**

Source: FMI, *Direction of Trade Statistics Yearbook 1992*, et autres sources internationales et nationales.

16. Composition of total financial flows to all LDCs in current and in constant dollars

Net disbursements

	Millions of current dollars *Millions de dollars courants*										
	1981	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1991*
Concessional loans & grants	8824	9335	9109	8908	10162	12180	13467	14377	13929	15668	14733
of which:											
DAC	6813	7069	6796	7325	8514	10274	11765	13100	13095	14869	14245
- Bilateral [a]	4324	4649	4265	4436	5287	6508	7446	8584	7859	9082	8491
- Multilateral [b]	2489	2420	2531	2889	3227	3766	4319	4516	5236	5787	5753
- Grants	5195	4972	4834	5096	6236	7118	7792	9181	9324	10997	..
- Loans	1618	2098	1961	2228	2278	3156	3974	3918	3771	3872	..
- Technical assistance	2062	1939	1931	1874	2141	2518	2800	3095	3158	3309	..
- Other [c]	4751	5130	4865	5450	6373	7756	8965	10004	9937	11560	..
OPEC	1132	1389	1128	664	685	665	589	201	181	512	557
- Bilateral	887	1164	952	567	613	585	522	177	165	498	573
- Multilateral [d]	246	225	177	97	72	79	67	24	17	14	-16
- Grants	255	710	397	414	430	385	448	135	92	481	503
- Loans	877	679	731	250	255	280	142	66	89	31	53
Non-concessional flows	2068	1707	54	717	290	-200	-204	597	55	1085	..
of which:											
DAC	2097	1831	59	731	284	-173	-202	628	91	1087	..
- Bilateral official [a]	499	382	370	1156	446	461	465	450	100	589	..
- Multilateral [b]	136	134	128	94	267	90	77	52	3	58	..
- Export credits [e]	405	597	-405	-585	-385	-625	-545	-411	-142	-347	..
- Direct investment	562	543	90	-39	-84	-133	134	329	735	453	..
- Other [f]	497	175	-125	105	40	34	-332	209	-604	334	..
Total financial flows	10892	11043	9163	9625	10451	11980	13262	14974	13984	16753	..

Source: UNCTAD secretariat calculations, mainly based on OECD/DAC data.

a Excluding flows from Portugal and Spain, which became members of DAC at the end of 1991.

b From multilateral agencies mainly financed by DAC member countries. Excludes flows from IMF(SAF/ESAF).

c Grants (excluding technical assistance grants) and loans.

d From multilateral agencies mainly financed by OPEC member countries.

e Guaranteed private.

f Bilateral financial flows originating in DAC countries and their capital markets in the form of bond lending and bank lending (either directly or through syndicated "Eurocurrency credits"). Excludes flows that could not be allocated by recipient country.

g The deflator used is the unit value index of imports (see table 11).

16. Composition des courants financiers à l'ensemble des PMA en dollars courants et constants

Versements nets

Millions of 1980 dollars g / Millions de dollars de 1980 g											
1981	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1991*	
9225	10096	10197	10099	11499	13359	13693	13883	12973	13553	12817	Prêts concessionnels et dons *dont:*
7122	7645	7607	8304	9634	11268	11963	12649	12196	12862	12392	CAD
4520	5028	4775	5028	5983	7138	7571	8289	7320	7856	7387	- Apports bilatéraux [a]
2602	2617	2833	3275	3651	4130	4392	4360	4877	5006	5005	- Apports multilatéraux [b]
5431	5376	5412	5777	7057	7806	7923	8866	8684	9513	..	- Dons
1691	2268	2196	2526	2578	3461	4040	3784	3513	3350	..	- Prêts
2156	2097	2161	2125	2422	2762	2847	2989	2941	2863	..	- Assistance technique
4967	5548	5446	6179	7212	8506	9116	9660	9255	10000	..	- Autres [c]
1184	1502	1263	752	776	729	599	194	169	443	484	OPEP
927	1259	1065	643	694	642	531	171	153	431	499	- Apports bilatéraux
257	243	198	110	82	87	69	23	15	12	-14	- Apports multilatéraux [d]
267	768	445	469	487	422	455	130	86	416	438	- Dons
917	734	818	284	289	307	144	64	83	27	46	- Prêts
2162	1846	60	812	328	-220	-208	576	51	939	..	Courants financiers non concessionnels *dont:*
2193	1980	66	829	322	-190	-205	606	85	940	..	CAD
521	413	414	1311	505	506	472	434	93	509	..	- Apports publics bilatéraux [a]
142	145	144	107	302	98	78	50	3	51	..	- Apports multilatéraux [b]
423	646	-453	-663	-436	-685	-555	-397	-133	-301	..	- Crédits à l'exportation [e]
587	587	101	-45	-95	-146	136	318	684	392	..	- Investissements directs
519	189	-140	119	46	37	-338	202	-563	289	..	- Autres [f]
11386	11942	10257	10911	11826	13139	13485	14459	13024	14492	..	Total des apports financiers

Source: Chiffres calculés par le secrétariat de la CNUCED d'après des données de l'OCDE/CAD.

a Non compris les apports du Portugal et de l'Espagne qui sont devenus membres du CAD à la fin de 1991.

b En provenance des institutions multilatérales essentiellement financées par les pays membres du CAD. Non compris les apports du FMI(FAS/FASR).

c Dons, non compris les dons d'assistance technique, et prêts.

d En provenance des institutions multilatérales essentiellement financées par les pays membres de l'OPEP.

e Privés garantis.

f Apports financiers bilatéraux provenant des pays membres du CAD ou passant par leurs marchés de capitaux, sous forme d'émissions d'obligations et de prêts bancaires (soit directement, soit comme crédits consortiaux en euromonnaies). Non compris les apports dont on ne pouvait pas allouer par pays bénéficiaires.

g Le déflateur utilisé est l'indice de valeur unitaire des importations (se rapporter au tableau 11).

17. Distribution of financial flows to LDCs and to all developing countries, by type of flow

In per cent

	To least developed countries / Aux pays les moins avancés										
	1981	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1991*
Concessional loans & grants	81.0	84.5	99.4	92.6	97.2	101.7	101.5	96.0	99.6	93.5	..
of which:											
DAC	62.5	64.0	74.2	76.1	81.5	85.8	88.7	87.5	93.6	88.8	..
- Bilateral [a]	39.7	42.1	46.5	46.1	50.6	54.3	56.1	57.3	56.2	54.2	..
- Multilateral [b]	22.8	21.9	27.6	30.0	30.9	31.4	32.6	30.2	37.4	34.5	..
- Grants	47.7	45.0	52.8	52.9	59.7	59.4	58.8	61.3	66.7	65.6	..
- Loans	14.9	19.0	21.4	23.2	21.8	26.3	30.0	26.2	27.0	23.1	..
- Technical assistance	18.9	17.6	21.1	19.5	20.5	21.0	21.1	20.7	22.6	19.8	..
- Other [c]	43.6	46.5	53.1	56.6	61.0	64.7	67.6	66.8	71.1	69.0	..
OPEC	10.4	12.6	12.3	6.9	6.6	5.5	4.4	1.3	1.3	3.1	..
- Bilateral	8.1	10.5	10.4	5.9	5.9	4.9	3.9	1.2	1.2	3.0	..
- Multilateral [d]	2.3	2.0	1.9	1.0	0.7	0.7	0.5	0.2	0.1	-	..
- Grants	2.3	6.4	4.3	4.3	4.1	3.2	3.4	0.9	0.7	2.9	..
- Loans	8.1	6.1	8.0	2.6	2.4	2.3	1.1	0.4	0.6	0.2	..
Non-concessional flows	19.0	15.5	0.6	7.4	2.8	-1.7	-1.5	4.0	0.4	6.5	..
of which:											
DAC	19.3	16.6	0.6	7.6	2.7	-1.4	-1.5	4.2	0.6	6.5	..
- Bilateral official [a]	4.6	3.5	4.0	12.0	4.3	3.9	3.5	3.0	0.7	3.5	..
- Multilateral [b]	1.2	1.2	1.4	1.0	2.6	0.7	0.6	0.3		0.3	..
- Export credits [e]	3.7	5.4	-4.4	-6.1	-3.7	-5.2	-4.1	-2.7	-1.0	-2.1	..
- Direct investment	5.2	4.9	1.0	-0.4	-0.8	-1.1	1.0	2.2	5.3	2.7	..
- Other [f]	4.6	1.6	-1.4	1.1	0.4	0.3	-2.5	1.4	-4.3	2.0	..
Total financial flows	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	..

For sources and notes, see table 16.

17. Répartition des apports financiers aux PMA et à l'ensemble des pays en développement, par catégories d'apports

En pourcentage

To all developing countries / A l'ensemble des pays en développement											
1981	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1991*	
36.8	37.7	44.0	39.6	74.0	55.8	67.9	60.8	57.7	81.2	..	Prêts concessionnels et dons
											dont:
25.9	29.0	34.2	31.5	61.3	45.9	58.6	54.4	53.3	71.4	..	CAD
18.4	20.5	24.0	22.3	43.4	33.4	43.8	40.6	39.6	53.5	..	- Apports bilatéraux [a]
7.5	8.5	10.1	9.2	17.9	12.5	14.8	13.8	13.7	17.8	..	- Apports multilatéraux [b]
17.3	19.3	23.5	22.4	44.9	33.0	41.8	40.1	40.3	56.1	..	- Dons
8.6	9.7	10.6	9.2	16.4	12.9	16.8	14.2	13.0	15.2	..	- Prêts
7.9	8.9	11.1	9.7	18.5	13.8	18.4	17.2	16.5	22.3	..	- Assistance technique
18.0	20.1	23.1	21.8	42.8	32.1	40.2	37.2	36.8	49.1	..	- Autres [c]
8.4	5.9	6.0	4.8	6.8	5.7	4.7	2.6	1.9	8.4	..	OPEP
8.0	5.4	5.5	4.6	6.5	5.5	4.6	2.6	1.7	8.3	..	- Apports bilatéraux
0.4	0.5	0.5	0.2	0.3	0.2	0.1	-	0.2	0.1	..	- Apports multilatéraux [d]
4.2	3.8	4.0	4.2	6.0	5.1	4.7	2.8	1.9	8.3	..	- Dons
4.3	2.1	2.0	0.6	0.8	0.6	-	-0.1	-	-	..	- Prêts
63.2	62.3	56.0	60.4	26.0	44.2	32.1	39.2	42.3	18.8	..	Courants financiers non concessionnels
											dont:
63.6	62.7	55.9	60.1	25.3	44.3	32.1	39.3	42.3	18.7	..	CAD
4.4	6.5	5.0	6.7	8.8	4.0	8.1	8.3	5.9	10.8	..	- Apports publics bilatéraux [a]
5.8	7.7	10.1	10.0	16.1	10.9	10.4	8.1	8.3	14.1	..	- Apports multilatéraux [b]
9.4	7.9	6.9	4.7	2.3	-2.8	-6.7	-4.6	5.2	-2.5	..	- Crédits à l'exportation [e]
17.3	14.4	13.0	13.4	13.2	15.3	29.7	32.3	34.8	37.1	..	- Investissements directs
26.7	26.2	20.9	25.4	-15.1	16.9	-9.3	-4.7	-11.9	-40.7	..	- Autres [f]
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	..	Total des apports financiers

Pour les sources et les notes, se reporter au tableau 16.

18. Share of LDCs in financial flows to all developing countries, by type of flow

In per cent

	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
Concessional loans & grants	25.8	30.1	29.8	28.3	31.1	31.2	31.3	31.5	30.5	27.9	26.9
DAC	28.2	29.5	28.7	29.2	31.4	32.0	31.7	32.1	31.0	30.1	27.2
- Bilateral [a]	25.2	27.4	25.6	25.0	27.6	27.9	26.8	28.1	25.1	24.5	21.9
- Multilateral [b]	35.7	34.5	35.9	39.5	40.7	43.0	46.2	43.6	48.4	46.8	42.7
- Grants	32.3	31.2	29.6	28.7	31.4	30.8	29.5	30.4	29.2	28.3	..
- Loans	20.2	26.2	26.6	30.6	31.4	35.0	37.3	36.6	36.6	36.7	..
- Tech. ass.	27.9	26.3	25.1	24.2	26.2	26.1	24.0	23.9	24.2	21.4	..
- Other [c]	28.4	30.9	30.4	31.5	33.7	34.5	35.2	35.8	34.1	34.0	..
OPEC	14.4	28.6	27.2	17.4	22.7	16.7	19.6	10.1	12.3	8.8	22.3
- Bilateral	11.9	26.1	24.8	15.4	21.2	15.3	17.8	9.2	12.3	8.7	24.2
- Multilateral [d]	61.0	56.9	56.6	65.6	56.4	55.3	91.7	39.4	12.1	18.6	-13.6
- Grants	6.5	22.7	14.3	12.3	16.3	10.9	14.9	6.5	6.2	8.3	19.6
- Loans	22.1	39.3	53.1	53.4	68.2	63.3	-	-	-	191.7	-
Non-concessional flows	3.5	3.3	0.1	1.5	2.5	-0.6	-1.0	2.0	0.2	8.3	..
of which:											
DAC	3.5	3.5	0.2	1.5	2.5	-0.6	-1.0	2.1	0.3	8.4	..
- Bilateral official [a]	12.1	7.1	10.7	21.8	11.5	16.6	9.1	7.2	2.2	7.9	..
- Multilateral [b]	2.5	2.1	1.8	1.2	3.8	1.2	1.2	0.9		0.6	..
- Export credits [e]	4.6	9.2	-8.4	-15.7	-38.4	32.3	12.8	11.8	-3.5	20.3	..
- Direct investment	3.5	4.6	1.0	-0.4	-1.4	-1.2	0.7	1.4	2.7	1.8	..
- Other [f]	2.0	0.8	-0.9	0.5	-0.6	0.3	5.7	-5.9	6.4	-1.2	..
Total financial flows	**11.7**	**13.4**	**13.2**	**12.1**	**23.7**	**17.1**	**20.9**	**19.9**	**17.7**	**24.2**	..

Note: No percentage is shown when either the net flow to all LDCs or the net flow to all developing countries in a particular year is negative. For other notes and sources, see table 16.

18. Part des PMA dans les apports financiers à l'ensemble des pays en développement, par catégories d'apports

En pourcentage

	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
Prêts concessionnels et dons	25.8	30.1	29.8	28.3	31.1	31.2	31.3	31.5	30.5	27.9	26.9
dont:											
CAD	28.2	29.5	28.7	29.2	31.4	32.0	31.7	32.1	31.0	30.1	27.2
- Apports bilatéraux [a]	25.2	27.4	25.6	25.0	27.6	27.9	26.8	28.1	25.1	24.5	21.9
- Apports multilatéraux [b]	35.7	34.5	35.9	39.5	40.7	43.0	46.2	43.6	48.4	46.8	42.7
- Dons	32.3	31.2	29.6	28.7	31.4	30.8	29.5	30.4	29.2	28.3	..
- Prêts	20.2	26.2	26.6	30.6	31.4	35.0	37.3	36.6	36.6	36.7	..
- Assistance technique	27.9	26.3	25.1	24.2	26.2	26.1	24.0	23.9	24.2	21.4	..
- Autres [c]	28.4	30.9	30.4	31.5	33.7	34.5	35.2	35.8	34.1	34.0	..
OPEP	14.4	28.6	27.2	17.4	22.7	16.7	19.6	10.1	12.3	8.8	22.3
- Apports bilatéraux	11.9	26.1	24.8	15.4	21.2	15.3	17.8	9.2	12.3	8.7	24.2
- Apports multilatéraux [d]	61.0	56.9	56.6	65.6	56.4	55.3	91.7	39.4	12.1	18.6	-13.6
- Dons	6.5	22.7	14.3	12.3	16.3	10.9	14.9	6.5	6.2	8.3	19.6
- Prêts	22.1	39.3	53.1	53.4	68.2	63.3	-	-	-	191.7	-
Courants financiers non-concessionnels	3.5	3.3	0.1	1.5	2.5	-0.6	-1.0	2.0	0.2	8.3	..
dont:											
CAD	3.5	3.5	0.2	1.5	2.5	-0.6	-1.0	2.1	0.3	8.4	..
- Apports publics bilatéraux [a]	12.1	7.1	10.7	21.8	11.5	16.6	9.1	7.2	2.2	7.9	..
- Apports multilatéraux [b]	2.5	2.1	1.8	1.2	3.8	1.2	1.2	0.9		0.6	..
- Crédits à l'exportation [e]	4.6	9.2	-8.4	-15.7	-38.4	32.3	12.8	11.8	-3.5	20.3	..
- Investissements directs	3.5	4.6	1.0	-0.4	-1.4	-1.2	0.7	1.4	2.7	1.8	..
- Autres [f]	2.0	0.8	-0.9	0.5	-0.6	0.3	5.7	-5.9	6.4	-1.2	..
Total des apports financiers	**11.7**	**13.4**	**13.2**	**12.1**	**23.7**	**17.1**	**20.9**	**19.9**	**17.7**	**24.2**	..

Note: Aucune donnée n'est indiquée dans les cas où dans une année quelconque, les versements nets, soit aux PMA soit aux pays en développement dans leur ensemble, sont négatifs. Pour les autres notes et sources, se reporter au tableau 16.

19. Net ODA [a] from individual DAC member countries to LDCs as a group

Donor country [c]	% of GNP — 41 LDCs [b] 1985	1986	1987	1988	1989	1990	% of GNP — All LDCs 1990	1991	Millions of dollars — 41 LDCs [b] 1985	1986	1987	1988	1989	1990	Millions of dollars — All LDCs 1990	1991
Norway	0.39	0.45	0.38	0.42	0.40	0.44	0.53	0.54	220	306	310	371	354	458	552	557
Denmark	0.34	0.33	0.32	0.36	0.40	0.34	0.37	0.36	186	256	319	374	397	426	469	446
Sweden	0.26	0.30	0.29	0.32	0.29	0.31	0.35	0.36	258	392	451	576	531	691	771	823
Finland	0.14	0.17	0.18	0.23	0.22	0.21	0.24	0.25	76	116	154	236	244	275	319	309
Netherlands	0.29	0.31	0.31	0.31	0.28	0.26	0.29	0.23	356	529	665	702	625	714	806	655
Portugal	..	..	..	..	..	..	..	0.22	..	..	..	..	..	..	..	153
France	0.16	0.13	0.14	0.14	0.15	0.14	0.17	0.16	828	972	1260	1329	1472	1655	2058	1922
Belgium	0.19	0.13	0.14	0.10	0.14	0.12	0.18	0.13	151	148	196	145	210	242	357	252
Canada	0.16	0.13	0.14	0.14	0.08	0.11	0.12	0.12	523	455	548	643	635	624	691	699
Switzerland	0.11	0.11	0.10	0.11	0.11	0.11	0.13	0.11	103	150	180	203	202	263	311	262
Germany [d]	0.14	0.11	0.11	0.11	0.11	0.09	0.11	0.10	872	985	1200	1326	1330	1373	1634	1727
United Kingdom	0.11	0.09	0.09	0.10	0.10	0.08	0.09	0.10	484	473	620	848	864	751	861	961
Australia	0.08	0.08	0.05	0.11	0.08	0.06	0.06	0.09	128	134	93	253	231	157	181	237
Total DAC	**0.09**	**0.09**	**0.09**	**0.09**	**0.08**	**0.08**	**0.09**	**0.08**	7308	9129	10310	12376	11042	12243	14290	13356
Austria	0.05	0.03	0.04	0.06	0.05	0.06	0.07	0.06	36	25	16	71	61	94	104	95
Ireland	0.09	0.10	0.07	0.07	0.06	0.05	0.06	0.06	15	23	18	20	18	17	21	21
Italy	0.11	0.19	0.16	0.16	0.15	0.10	0.12	0.06	485	1132	1189	1337	1283	1091	1314	671
Japan	0.07	0.08	0.07	0.07	0.06	0.05	0.06	0.05	996	1532	1584	1940	1610	1454	1658	1652
New Zealand	0.04	0.04	0.06	0.03	0.03	0.03	0.04	0.04	9	10	19	12	11	14	16	18
Spain	..	..	..	..	..	..	..	0.03	..	..	..	..	..	..	..	174
United States	0.04	0.04	0.03	0.04	0.02	0.04	0.04	0.03	1581	1494	1487	1990	964	1945	2168	1723

Source: UNCTAD secretariat calculations, based on information from the OECD/DAC secretariat.

a Including imputed flows through multilateral channels.

b Excluding Cambodia, Liberia, Madagascar, Solomon Islands, Zaire and Zambia, which were not included in the list at the time of the Second United Nations Conference on the Least Developed Countries.

c Ranked in descending order of the ODA/GNP ratio in 1991.

d Data refer only to the former Federal Republic of Germany.

19. Apports nets au titre de l'APD [a] de chaque pays membre du CAD à l'ensemble des PMA

Pays donateur [c]	% du PNB — 41 PMA [b] 1985	1986	1987	1988	1989	1990	% du PNB — Tous les PMA 1990	1991	Millions de dollars — 41 PMA [b] 1985	1986	1987	1988	1989	1990	Millions de dollars — Tous les PMA 1990	1991
Norvège	0.39	0.45	0.38	0.42	0.40	0.44	0.53	0.54	220	306	310	371	354	458	552	557
Danemark	0.34	0.33	0.32	0.36	0.40	0.34	0.37	0.36	186	256	319	374	397	426	469	446
Suède	0.26	0.30	0.29	0.32	0.29	0.31	0.35	0.36	258	392	451	576	531	691	771	823
Finlande	0.14	0.17	0.18	0.23	0.22	0.21	0.24	0.25	76	116	154	236	244	275	319	309
Pays-Bas	0.29	0.31	0.31	0.31	0.28	0.26	0.29	0.23	356	529	665	702	625	714	806	655
Portugal	..	..	..	..	..	..	..	0.22	..	..	..	..	..	..	..	153
France	0.16	0.13	0.14	0.14	0.15	0.14	0.17	0.16	828	972	1260	1329	1472	1655	2058	1922
Belgique	0.19	0.13	0.14	0.10	0.14	0.12	0.18	0.13	151	148	196	145	210	242	357	252
Canada	0.16	0.13	0.14	0.14	0.08	0.11	0.12	0.12	523	455	548	643	635	624	691	699
Suisse	0.11	0.11	0.10	0.11	0.11	0.11	0.13	0.11	103	150	180	203	202	263	311	262
Allemagne [d]	0.14	0.11	0.11	0.11	0.11	0.09	0.11	0.10	872	985	1200	1326	1330	1373	1634	1727
Royaume-Uni	0.11	0.09	0.09	0.10	0.10	0.08	0.09	0.10	484	473	620	848	864	751	861	961
Australie	0.08	0.08	0.05	0.11	0.08	0.06	0.06	0.09	128	134	93	253	231	157	181	237
Total CAD	**0.09**	**0.09**	**0.09**	**0.09**	**0.08**	**0.08**	**0.09**	**0.08**	7308	9129	10310	12376	11042	12243	14290	13356
Autriche	0.05	0.03	0.04	0.06	0.05	0.06	0.07	0.06	36	25	16	71	61	94	104	95
Irlande	0.09	0.10	0.07	0.07	0.06	0.05	0.06	0.06	15	23	18	20	18	17	21	21
Italie	0.11	0.19	0.16	0.16	0.15	0.10	0.12	0.06	485	1132	1189	1337	1283	1091	1314	671
Japon	0.07	0.08	0.07	0.07	0.06	0.05	0.06	0.05	996	1532	1584	1940	1610	1454	1658	1652
Nouvelle-Zélande	0.04	0.04	0.06	0.03	0.03	0.03	0.04	0.04	9	10	19	12	11	14	16	18
Espagne	..	..	..	..	..	..	..	0.03	..	..	..	..	..	..	..	174
Etats-Unis	0.04	0.04	0.03	0.04	0.02	0.04	0.04	0.03	1581	1494	1487	1990	964	1945	2168	1723

Source: Chiffres calculés par le secrétariat de la CNUCED d'après des renseignements du secrétariat de l'OCDE/CAD.

a Y compris le montant imputé de l'APD fournie aux PMA à travers les voies multilatérales.

b Non compris le Cambodge, le Libéria, Madagascar, les îles Salomon, le Zaire et la Zambie, qui ne figuraient pas dans la liste lors de la deuxième Conférence des Nations Unies sur les pays les moins avancés.

c Classés par ordre décroissant du rapport APD/PNB en 1991.

d Les données se rapportent seulement à l'ancienne République fédérale d'Allemagne.

20. Bilateral ODA from DAC member countries and total financial flows from multilateral agencies [a] to all LDCs

$ million

	Net disbursements / Versements nets										
	1981	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1991* [b]
A. Bilateral donors											
Australia	79.7	123.8	80.4	93.3	58.7	63.3	82.4	86.5	134.5	105.8	98.0
Austria	13.7	9.3	7.6	10.7	10.4	9.2	18.4	36.1	32.3	60.1	51.0
Belgium	214.8	175.8	147.8	134.9	173.9	229.1	229.7	229.7	172.4	259.4	167.7
Canada	191.9	275.6	260.3	284.3	318.9	251.4	375.9	393.5	347.4	361.4	382.2
Denmark	93.5	95.3	113.8	94.4	126.7	165.0	203.2	258.3	270.9	299.5	307.0
Finland	36.1	36.6	49.2	53.4	60.3	94.5	124.6	192.0	196.4	193.5	196.0
France	612.5	567.7	504.1	627.5	642.8	786.3	958.3	1072.4	1201.2	1617.8	1493.6
Germany [c]	642.6	700.0	618.9	514.0	581.0	709.4	855.1	928.5	926.5	1089.3	1148.9
Ireland	6.3	7.5	8.2	8.0	10.4	12.8	14.4	14.0	11.3	13.9	14.3
Italy	77.5	147.2	207.3	322.1	388.1	840.2	1000.8	1211.4	768.4	885.6	485.2
Japan	503.2	633.9	450.3	426.6	551.5	923.5	1097.0	1365.2	1195.3	985.8	998.8
Netherlands	341.1	308.2	241.4	291.1	246.7	388.2	457.6	502.9	446.9	560.4	415.4
New Zealand	6.8	5.7	6.2	7.1	7.0	8.3	15.9	11.2	10.1	13.4	12.5
Norway	118.1	158.0	158.7	136.0	165.6	249.6	239.8	289.4	267.3	369.0	380.5
Portugal	-	-	-	-	-	-	-	-	65.4	93.4	144.2
Spain	-	-	-	-	-	-	13.4	14.9	44.1	81.3	81.3
Sweden	246.6	245.9	217.0	178.0	189.4	335.5	306.7	431.2	382.7	517.0	603.8
Switzerland	60.8	68.7	81.4	81.5	82.6	127.2	134.6	164.8	162.8	215.4	218.4
United Kingdom	399.0	316.2	271.6	242.8	286.4	286.6	380.5	527.8	489.7	479.5	585.6
United States	680.0	774.0	841.0	930.0	1387.0	1028.0	951.0	869.0	843.0	1055.0	992.0
Total bilateral concessional	4324.2	4649.5	4265.1	4435.5	5287.4	6508.0	7459.4	8598.8	7968.5	9256.5	8776.4
B. Multilateral donors											
1. Concessional											
AfDF	85.8	99.7	135.1	95.2	173.5	218.8	302.4	291.4	440.1	528.7	544.5
AsDB	89.4	96.5	100.3	147.9	229.6	213.8	252.8	319.1	475.3	448.1	407.1
EEC(EDF)	622.2	486.4	488.5	578.3	544.5	626.9	686.7	974.3	1059.5	1099.1	1200.7
IBRD	10.3	3.3	2.5	0.5	0.4	-	-	-	-	-	-
IDA	670.1	830.1	881.6	1075.8	1151.7	1562.6	1817.9	1599.0	1662.0	2026.0	1875.0
IDB	10.0	12.5	14.9	16.2	10.7	3.1	2.4	5.8	9.9	11.7	11.7
IFAD	24.8	30.0	56.0	62.3	108.3	124.0	159.8	55.9	65.8	119.1	119.1
IMF Trust fund	3.9	24.3	-18.3	-20.4	-103.1	-	-	-	-	-	-
IMF(SAF/ESAF)	-	-	-	-	-	-130.4	255.1	107.4	274.0	270.3	537.7
UN *of which:*	972.1	836.9	869.9	933.2	1111.1	1016.4	1097.5	1270.1	1523.5	1554.3	..
UNDP	323.5	276.7	232.7	231.0	268.9	299.7	311.2	359.7	399.5	440.3	..
UNHCR	161.8	109.9	127.6	148.8	197.3	172.0	152.4	218.1	200.0	189.9	..
UNICEF	104.0	80.1	98.8	96.5	120.8	131.6	147.6	163.3	193.7	221.2	..
UNTA	37.4	34.6	49.9	38.8	60.5	48.6	65.6	45.8	65.3	57.0	..
WFP	250.3	243.0	271.1	323.8	358.0	255.2	309.3	358.4	406.2	480.4	..
Total	2488.6	2419.6	2530.5	2889.1	3226.6	3635.3	4574.5	4623.1	5510.1	6057.4	6250.0
2. Non-concessional											
AfDB	44.0	63.6	79.7	59.7	154.1	111.1	138.9	125.0	108.9	129.2	28.4
AsDB	-0.7	-1.1	-0.8	-0.9	-0.9	-0.9	-0.9	-0.4	-0.5	-0.5	-0.6
EEC(EDF)	23.1	18.4	17.7	2.2	23.7	-11.8	-9.8	-19.0	-11.6	-3.9	0.1
IBRD	55.0	37.5	32.2	-5.0	69.9	-40.5	-56.0	-73.0	-83.0	-81.0	-229.0
IFC	14.5	15.5	-0.5	38.0	20.4	31.6	4.9	19.0	-11.0	14.7	..
Total	135.8	133.8	128.4	94.0	267.2	89.6	77.2	51.6	2.7	58.5	-201.1
Total concessional (A+B.1)	*6812.9*	*7069.1*	*6795.5*	*7324.6*	*8514.0*	*10143.3*	*12033.9*	*13221.9*	*13478.6*	*15313.9*	*15026.4*
GRAND TOTAL	*6948.7*	*7203.0*	*6923.9*	*7418.6*	*8781.2*	*10232.9*	*12111.1*	*13273.5*	*13481.3*	*15372.4*	*14825.3*

For sources and notes, see end of table.

20. APD bilatérale des pays membres du CAD et apports financiers totaux des institutions multilatérales [a] à l'ensemble des PMA

Millions de dollars

Commitments / Engagements											
1981	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1991*	
											A. Donneurs bilatéraux
119.9	90.2	77.0	78.1	59.5	63.0	80.5	92.1	119.9	98.3	89.1	Australie
1.3	7.8	5.8	10.1	9.5	16.8	16.3	36.7	33.4	149.7	46.3	Autriche
234.7	183.3	94.3	90.9	88.2	203.3	207.4	213.3	145.7	243.5	..	Belgique
255.7	258.9	350.5	411.1	346.0	307.4	381.4	392.0	364.8	333.7	318.0	Canada
72.1	141.1	107.5	160.6	153.6	217.3	241.6	276.8	290.3	274.2	284.1	Danemark
55.1	60.9	36.5	80.6	124.5	122.3	136.4	176.0	289.6	124.9	265.3	Finlande
705.3	622.4	630.3	794.9	628.5	845.8	961.0	1173.6	1229.9	1312.3	20.7	France
906.0	608.8	626.6	622.8	833.5	790.1	996.3	1028.7	1082.2	1437.6	1487.7	Allemagne [c]
6.3	7.5	8.2	8.0	10.4	12.8	14.4	14.0	11.3	13.9	14.3	Irlande
271.5	264.7	394.0	351.4	470.7	1420.9	1641.9	1252.6	720.7	736.7	453.5	Italie
581.5	843.5	482.4	720.7	626.4	1027.7	1238.0	1580.1	1046.0	1044.5	848.3	Japon
365.3	257.6	291.9	257.0	250.4	436.3	514.4	472.2	461.9	653.3	321.1	Pays-Bas
11.1	5.1	4.2	6.6	12.2	10.6	11.9	11.0	-	9.7	15.6	Nouvelle-Zélande
133.4	121.6	133.0	159.0	166.6	289.4	201.4	86.0	133.9	198.5	377.0	Norvège
-	-	-	-	-	-	-	-	..	..	22.4	Portugal
-	-	-	-	-	-	..	..	..	..	..	Espagne
269.9	246.3	206.0	208.5	206.8	335.6	286.4	397.9	382.3	317.7	354.3	Suède
113.3	48.5	91.3	64.1	129.7	124.3	162.6	228.9	216.7	209.6	223.4	Suisse
285.4	204.7	229.2	267.7	233.2	399.2	435.0	560.8	559.9	488.2	529.1	Royaume-Uni
882.2	1002.0	1040.4	1423.5	1401.5	1140.9	1110.3	1082.9	1243.1	1160.6	1799.8	Etats-Unis
5270.0	4974.9	4809.2	5715.6	5751.3	7763.9	8637.2	9075.7	8331.6	8806.7	7470.0	Total des apports bilatéraux concessionnels
											B. Donneurs multilatéraux
											1. Apports concessionnels
269.5	276.5	275.9	305.3	345.2	476.9	625.6	607.5	840.3	765.0	..	FAfD
300.7	312.9	465.6	402.8	383.7	203.1	666.6	398.8	564.1	536.4	..	BAsD
655.2	765.9	600.1	629.8	570.7	695.1	1872.4	1783.7	1116.3	1116.3	..	CEE(FED)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	..	BIRD
1142.5	1534.8	1531.4	1533.9	1550.0	1862.3	2039.6	2202.0	2364.0	2859.0	..	AID
-	32.6	17.4	-	24.7	56.0	-	-	-	56.0	..	BID
173.3	101.1	96.3	102.9	83.2	57.8	136.7	105.6	122.5	72.0	..	FIDA
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	..	Fonds fiduciaire du FMI
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	..	FMI(FAS/FASR)
972.1	836.9	869.8	933.3	1111.2	1016.4	1097.4	1270.0	1523.6	1554.2	..	ONU *dont:*
											PNUD
											UNHCR
											UNICEF
											ATNU
											PAM
3513.3	3860.7	3856.5	3908.0	4068.7	4367.6	6438.3	6367.6	6530.8	6958.9	..	Total
											2. Apports non concessionnels
											BAfD
											BAsD
											CEE(FED)
											BIRD
											SFI
											Total
8783.3	*8835.6*	*8665.7*	*9623.6*	*9820.0*	*12131.5*	*15075.5*	*15443.3*	*14862.4*	*15765.6*	..	*Total des apports concessionnels (A + B.1)*
											TOTAL GÉNÉRAL

Pour les sources et les notes, se reporter à la fin du tableau.

20. Bilateral ODA from DAC member countries and total financial flows from multilateral agencies [a] to all LDCs *(concluded)*

20. APD bilatérale des pays membres du CAD et apports financiers totaux des institutions multilatérales [a] à l'ensemble des PMA *(fin)*

A. Bilateral donors	*Main recipients in 1991 [d]/Principaux bénéficiaires en 1991 [d]*	*A. Donneurs bilatéraux*
Australia	Bangladesh, Solomon Islands/Iles Salomon, Samoa, Vanuatu, Mozambique, Lao People's Dem. Rep./Rép. dém. populaire lao.	Australie
Austria	Rwanda, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Gambia/Gambie, Bangladesh, Ethiopia/Ethiopie, Cape Verde/Cap Vert.	Autriche
Belgium	Rwanda, Zaire/Zaïre, Burundi, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie.	Belgique
Canada	Bangladesh, Ethiopia/Ethiopie, Mozambique, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Zambia/Zambie, Rwanda, Sudan/Soudan, Mali.	Canada
Denmark	U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Bangladesh, Uganda/Ouganda, Mozambique, Zambia/Zambie.	Danemark
Finland	U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Zambia/Zambie, Mozambique, Ethiopia/Ethiopie, Nepal/Népal, Bangladesh, Sudan/Soudan, Somalia/Somalie.	Finlande
France	Madagascar, Burkina Faso, Niger, Benin/Bénin, Chad/Tchad, Mali, Guinea/Guinée, Mozambique.	France
Germany [c]	Zaire/Zaïre, Zambia/Zambie, Bangladesh, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Mozambique.	Allemagne [c]
Ireland	U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Lesotho, Zambia/Zambie, Sudan/Soudan, Ethiopia/Ethiopie.	Irlande
Italy	Ethiopia/Ethiopie, Mozambique, Somalia/Somalie, Zambia/Zambie, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Sierra Leone.	Italie
Japan	Nepal/Népal, Bangladesh, Yemen/Yémen, Myanmar, Zambia/Zambie, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Sudan/Soudan.	Japon
Netherlands	Bangladesh, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Sudan/Soudan, Burkina Faso, Mali, Mozambique, Ethiopia/Ethiopie, Yemen/Yémen, Uganda/Ouganda.	Pays-Bas
New Zealand	Samoa, Vanuatu, Kiribati, Solomon Islands/Iles Salomon, Tuvalu.	Nouvelle-Zélande
Norway	U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Mozambique, Zambia/Zambie, Bangladesh, Botswana, Ethiopia/Ethiopie.	Norvège
Portugal	Mozambique, Guinea-Bissau/Guinée-Bissau, Cape Verde/Cap Vert, Sao Tome and Principe/Sao Tomé-et-Principe.	Portugal
Spain	Equatorial Guinea/Guinée équatoriale, Mozambique, Somalia/Somalie, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Ethiopia/Ethiopie, Cape Verde/Cap Vert, Chad/Tchad.	Espagne
Sweden	U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Mozambique, Zambia/Zambie, Ethiopia/Ethiopie, Bangladesh, Uganda/Ouganda.	Suède
Switzerland	Mozambique, Rwanda, Madagascar, Bangladesh, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Mali, Ethiopia/Ethiopie, Niger, Nepal/Népal.	Suisse
United Kingdom	Bangladesh, Zambia/Zambie, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Uganda/Ouganda, Malawi, Sudan/Soudan, Ethiopia/Ethiopie, Mozambique, Nepal/Népal.	Royaume-Uni
United States	Bangladesh, Ethiopia/Ethiopie, Sudan/Soudan, Haiti/Haïti, Mozambique, Afghanistan.	Etats-Unis
B. Multilateral donors	*Main recipients in 1990 [d]/Principaux bénéficiaires en 1990 [d]*	*B. Donneurs multilatéraux*
1. Concessional		*1. Apports concessionnels*
AfDF	Sudan/Soudan, Ethiopia/Ethiopie, Zaire/Zaïre, Liberia/Libéria, Guinea/Guinée.	FAfD
AsDB	Bangladesh, Nepal/Népal.	BAsD
EEC(EDF)	Bangladesh, Mozambique, Sudan/Soudan, Ethiopia/Ethiopie, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Mali, Zaire/Zaïre.	CEE(FED)
IDA	Bangladesh, Uganda/Ouganda, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Sudan/Soudan.	AID
IDB	Haiti/Haïti.	BID
IFAD	Bangladesh, Nepal/Népal, Sudan/Soudan, Yemen/Yémen.	FIDA
IMF(SAF/ESAF)	Uganda/Ouganda, Bangladesh, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Malawi, Togo, Mali.	FMI(FAS/FASR)
UN	Ethiopia/Ethiopie, Bangladesh, Sudan/Soudan, Malawi, Mozambique.	ONU
of which:		*dont:*
UNDP	Bangladesh, Nepal/Népal.	PNUD
UNHCR	Ethiopia/Ethiopie, Malawi, Sudan/Soudan, Somalia/Somalie.	UNHCR
UNICEF	Bangladesh, Ethiopia/Ethiopie, Sudan/Soudan, Mozambique, U.-R. of Tanzania/R.-U. de Tanzanie, Uganda/Ouganda.	UNICEF
UNTA	Bangladesh.	ATNU
WFP	Ethiopia/Ethiopie, Bangladesh, Malawi, Sudan/Soudan, Mozambique.	PAM
2. Non-concessional		*2. Apports non-concessionnels*

Source: UNCTAD secretariat, based on information from the OECD/DAC secretariat.

a Multilateral agencies mainly financed by DAC countries.

b Totals include 1990 data for United Nations flows.

c Data refer only to the former Federal Republic of Germany.

d Accounting each for 5 per cent or more of the total provided to all LDCs.

Source: Secrétariat de la CNUCED, d'après des renseignements du secrétariat de l'OCDE/CAD.

a Institutions multilatérales essentiellement financées par les pays du CAD.

b Les totaux comprennent les données des courants financiers des Nations Unies se rapportant à l'année 1990.

c Les données se rapportent seulement à l'ancienne République fédérale d'Allemagne.

d Recevant individuellement 5 pour cent ou davantage du total accordé à l'ensemble des PMA.

21. Grant element of ODA commitments [a] from individual DAC member countries to LDCs as a group

In per cent

	1981	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1991*	
Australia	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	Australie
Austria	95	96	99	91	100	97	100	97	96	93	*95*	Autriche
Belgium	99	99	96	97	97	97	100	100	100	100	..	Belgique
Canada	99	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	Canada
Denmark	93	95	98	100	98	99	100	100	100	100	100	Danemark
Finland	95	95	100	98	100	99	97	99	100	100	100	Finlande
France	86	82	76	74	74	76	77	75	80	87	*71*	France
Germany [b]	96	96	93	94	96	96	97	97	95	89	85	Allemagne [b]
Ireland	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	Irlande
Italy	57	70	82	83	97	96	89	87	88	79	*96*	Italie
Japan	82	77	84	79	84	82	83	88	90	90	94	Japon
Netherlands	98	98	99	99	98	100	99	100	100	100	100	Pays-Bas
New Zealand	100	100	100	100	100	100	100	100	-	100	100	Nouvelle-Zélande
Norway	100	100	100	100	100	99	99	100	99	99	99	Norvège
Portugal	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	100	Portugal
Sweden	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	Suède
Switzerland	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	Suisse
United Kingdom	100	99	98	99	100	99	100	100	100	100	100	Royaume-Uni
United States	94	95	94	97	96	95	95	96	97	97	100	Etats-Unis
Total	92	90	92	91	93	93	92	92	94	93	96	Total

Source: OECD secretariat.

Note: The grant element, used as a standard measure of the concessionality of aid programmes, reflects the grant share of new commitments as well as the financial terms of loans (i.e. their interest rate, maturity and grace period).

a Excluding debt reorganization.

b Data refer only to the former Federal Republic of Germany.

21. Elément de libéralité des engagements de l'APD [a] de chaque pays membre du CAD en faveur de l'ensemble des PMA

En pourcentage

Source: Secrétariat de l'OCDE.

Note: L'élément de libéralité, pris comme étalon de la libéralité des programmes d'aide, rend compte de la proportion de dons dans les engagements nouveaux ainsi que des conditions financières des prêts (c'est-à-dire taux d'intérêt, échéance, et délai de grâce).

a Non compris la réorganisation de la dette.

b Les données se rapportent seulement à l'ancienne République fédérale d'Allemagne.

22. ODA to LDCs from DAC member countries and multilateral agencies mainly financed by them : percentage distribution by donor and shares allocated to LDCs in total ODA flows to all developing countries

In per cent

	Percentage distribution by donor / *Répartition en pourcentage par donneur*										
	1981	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1991* [a]
Bilateral donors											
Australia	1.2	1.8	1.2	1.3	0.7	0.6	0.7	0.7	1.0	0.7	0.7
Austria	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	-	0.2	0.3	0.2	0.4	0.3
Belgium	3.2	2.5	2.2	1.8	2.0	2.3	1.9	1.7	1.3	1.7	1.1
Canada	2.8	3.9	3.8	3.9	3.7	2.5	3.1	3.0	2.6	2.4	2.5
Denmark	1.4	1.3	1.7	1.3	1.5	1.6	1.7	2.0	2.0	2.0	2.0
Finland	0.5	0.5	0.7	0.7	0.7	0.9	1.0	1.5	1.5	1.3	1.3
France	9.0	8.0	7.4	8.6	7.6	7.8	8.0	8.1	8.9	10.6	9.9
Germany [b]	9.4	9.9	9.1	7.0	6.8	7.0	7.1	7.0	6.9	7.1	7.6
Ireland	-	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	-	-	-
Italy	1.1	2.1	3.0	4.4	4.6	8.3	8.3	9.2	5.7	5.8	3.2
Japan	7.4	9.0	6.6	5.8	6.5	9.1	9.1	10.3	8.9	6.4	6.6
Netherlands	5.0	4.4	3.6	4.0	2.9	3.8	3.8	3.8	3.3	3.7	2.8
New Zealand	0.1	-	-	-	-	-	0.1	-	-	-	-
Norway	1.7	2.2	2.3	1.9	1.9	2.5	2.0	2.2	2.0	2.4	2.5
Portugal	-	-	-	-	-	-	-	-	0.5	0.6	1.0
Spain	-	-	-	-	-	-	0.1	0.1	0.3	0.5	0.5
Sweden	3.6	3.5	3.2	2.4	2.2	3.3	2.5	3.3	2.8	3.4	4.0
Switzerland	0.9	1.0	1.2	1.1	1.0	1.3	1.1	1.2	1.2	1.4	1.5
United Kingdom	5.9	4.5	4.0	3.3	3.4	2.8	3.2	4.0	3.6	3.1	3.9
United States	10.0	10.9	12.4	12.7	16.3	10.1	7.9	6.6	6.3	6.9	6.6
Total bilateral	63.5	65.8	62.8	60.6	62.1	64.2	62.0	65.0	59.1	60.4	58.4
Multilateral donors											
AfDF	1.3	1.4	2.0	1.3	2.0	2.2	2.5	2.2	3.3	3.5	3.6
AsDB	1.3	1.4	1.5	2.0	2.7	2.1	2.1	2.4	3.5	2.9	2.7
EEC/EDF	9.1	6.9	7.2	7.9	6.4	6.2	5.7	7.4	7.9	7.2	8.0
IBRD	0.2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
IDA	9.8	11.7	13.0	14.7	13.5	15.4	15.1	12.1	12.3	13.2	12.5
IDB	0.1	0.2	0.2	0.2	0.1	-	-	-	-	-	-
IFAD	0.4	0.4	0.8	0.8	1.3	1.2	1.3	0.4	0.5	0.8	0.8
IMF Trust fund	-	0.3	-0.3	-0.3	-1.2	-	-	-	-	-	-
IMF SAF/ESAF	-	-	-	-	-	-1.3	2.1	0.8	2.0	1.8	3.6
UN	14.3	11.8	12.8	12.7	13.1	10.0	9.1	9.6	11.3	10.1	..
Total multilateral	36.5	34.2	37.2	39.4	37.9	35.8	38.0	35.0	40.9	39.6	41.6
Grand total	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

Source: UNCTAD secretariat, based on information from the OECD DAC secretariat.

a Totals include 1990 data for United Nations flows.

b Data refer only to the former Federal Republic of Germany.

22. APD aux PMA en provenance des pays membres du CAD et des institutions multilatérales essentiellement financées par ceux-ci : répartition en pourcentage par donneur et parts allouées aux PMA dans le total des apports d'APD aux pays en développement

En pourcentage

Share of LDCs in ODA flows to all developing countries / *Parts des PMA dans le total des apports concessionnels aux pays en développement*											
1981	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1991*	
											Donneurs bilatéraux
14.6	22.0	15.2	15.6	11.3	12.7	15.8	14.4	19.8	14.7	16.0	Australie
8.7	5.8	6.2	8.0	6.1	6.7	11.8	25.0	21.9	31.6	17.6	Autriche
59.9	61.7	50.7	52.7	65.0	64.4	57.4	57.5	48.6	47.8	46.8	Belgique
25.7	33.5	30.8	27.5	32.5	24.3	30.6	25.4	22.5	22.3	40.3	Canada
46.2	46.6	49.3	43.1	57.8	48.1	46.6	56.3	53.0	43.8	63.5	Danemark
54.1	47.3	57.9	51.4	50.4	53.2	50.1	52.4	46.8	41.6	49.8	Finlande
17.4	17.2	16.2	19.9	19.8	19.0	18.3	19.7	20.2	21.0	31.9	France
29.3	33.6	32.1	29.9	31.8	28.2	28.3	30.8	31.1	26.4	33.9	Allemagne [b]
61.0	61.4	59.0	55.1	60.8	50.9	52.7	63.9	59.0	60.5	65.9	Irlande
46.8	49.4	47.5	52.5	50.7	57.9	56.6	52.8	37.4	43.7	32.8	Italie
22.6	31.7	21.7	21.0	25.4	27.6	24.0	23.8	20.1	16.3	13.3	Japon
30.5	29.4	30.1	33.6	32.7	33.2	32.6	33.4	30.5	29.9	36.7	Pays-Bas
13.5	11.6	13.0	16.1	16.3	13.7	24.1	12.0	13.3	16.4	25.9	Nouvelle-Zélande
47.1	49.7	49.6	47.0	51.1	52.7	46.4	51.4	48.6	49.1	68.3	Norvège
-	-	-	-	-	-	-	-	..	..	91.7	Portugal
-	-	-	-	-	-	..	..	..	..	20.3	Espagne
46.8	47.8	45.6	38.5	35.6	47.4	35.9	45.0	31.9	40.0	61.0	Suède
37.4	37.6	37.5	37.5	36.6	39.5	35.3	38.2	39.5	39.9	42.0	Suisse
30.1	32.9	31.6	31.3	34.5	29.0	38.5	38.5	34.1	33.1	43.5	Royaume-Uni
19.3	19.0	19.7	17.8	22.5	18.3	15.9	15.6	14.9	15.0	15.2	Etats-Unis
25.2	27.4	25.6	25.0	27.6	27.9	26.8	28.1	25.1	24.4	27.6	Total bilatéraux
											Donneurs multilatéraux
94.8	81.5	85.6	85.6	82.6	80.5	81.0	83.1	89.4	87.7	..	FAfD
62.7	54.5	45.2	48.8	58.7	51.4	46.9	45.3	51.9	40.8	..	BAsD
43.5	42.8	40.6	45.5	38.8	38.4	40.3	38.9	43.9	38.7	..	CEE/FED
11.7	5.8	5.4	1.2	1.1	-	-	-	-	-	-	BIRD
35.1	35.2	38.9	45.6	48.4	51.4	58.0	53.0	60.2	59.4	..	AID
2.3	3.4	4.1	3.7	3.0	1.1	2.0	4.3	6.9	7.6	..	BID
33.2	29.8	39.7	38.9	43.2	47.1	48.0	61.5	59.6	52.3	..	FIDA
14.4	108.7	..	..	..	-	-	-	-	-	-	Fonds fiduciaire du FMI
-	-	-	-	-	..	..	..	13.3	65.9	..	FMI FAS/FASR
35.7	31.6	33.3	35.8	38.6	35.8	35.3	36.0	41.1	36.0	..	ONU
35.7	34.4	36.2	40.2	42.3	43.9	49.5	44.8	48.4	46.3	..	Total multilatéraux
28.2	29.5	28.7	29.4	31.8	32.1	32.5	32.3	31.3	30.1	..	Total général

Source: Secrétariat de la CNUCED d'après des renseignements du secrétariat de l'OCDE/CAD.

a Les totaux comprennent les données des courants financiers des Nations Unies se rapportant à l'année 1990.

b Les données se rapportent seulement à l'ancienne République fédérale d'Allemagne.

23. ODA from OPEC member countries and multilateral agencies mainly financed by them, to LDCs as a group

$ million

	Net disbursements / Versements nets										
	1981	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1991*
Bilateral donors											
Algeria	2.0	34.3	1.8	2.9	13.2	45.1	15.7	0.7	1.0	0.0	-
Iran (Islamic Republic of)	-	5.0	17.8	-0.2	-0.4	-0.4	5.1	-0.4	-0.4	0.6	0.9
Iraq	118.2	31.6	5.2	-9.1	-21.2	-18.2	-21.2	-21.4	-10.9	38.7	-
Kuwait	192.1	147.3	159.8	156.0	202.6	128.6	76.1	35.1	48.0	276.4	-8.3
Libyan Arab Jamahiriya	71.9	8.2	65.8	11.5	24.5	22.9	1.5	55.8	78.8	5.7	1.5
Nigeria	-	-	0.2	0.1	-	0.0	-	0.5	3.6	-	-
Qatar	1.2	2.0	7.9	2.0	5.1	2.7	1.3	-	-	-	-
Saudi Arabia	411.7	825.7	636.8	348.7	338.6	348.0	438.6	111.9	47.3	185.0	591.2
United Arab Emirates	89.3	110.1	56.1	55.1	50.6	56.3	4.7	-5.3	-3.1	-7.8	-12.3
Total	886.4	1164.1	951.3	567.0	613.0	585.0	521.8	177.0	164.2	498.6	573.0
Multilateral donors											
BADEA	21.0	19.5	20.1	10.6	7.8	11.8	9.7	-3.1	-5.0	-5.8	15.8
AFESD	64.7	51.3	52.0	33.1	24.0	51.9	53.7	52.3	35.5	16.0	-18.2
AFTAAC	0.9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Islamic Development Bank	11.4	13.8	9.5	17.6	24.9	18.3	19.2	17.4	17.5	27.6	15.1
OPEC Fund	147.3	139.7	94.9	35.5	20.0	3.6	-8.2	-36.6	-24.0	-18.2	-22.8
SAAFA	-	-	-	-0.2	-4.3	-6.2	-7.0	-6.3	-7.3	-5.9	-5.9
Total	245.2	224.2	176.6	96.6	72.6	79.3	67.3	23.7	16.7	13.6	-16.1
Grand total	1131.7	1388.3	1127.8	663.6	685.5	664.3	589.1	200.7	180.9	512.2	556.8

Source: OECD secretariat.

23. APD des pays membres de l'OPEP et des institutions multilatérales essentiellement financées par ceux-ci, en faveur de l'ensemble des PMA

Millions de dollars

Commitments / Engagements											
1981	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1991*	
											Donneurs bilatéraux
0.5	15.1	2.2	0.7	41.5	26.0	2.2	1.0	2.2	0.9	-	Algérie
-	-	17.8	-	-	-	5.5	-	-	1.0	10.9	Iran (Rép. islamique)
293.8	28.9	25.1	21.1	-	-	-	11.4	22.2	50.0	-	Iraq
295.8	308.8	173.5	182.6	196.8	160.2	128.6	138.6	115.1	348.3	33.3	Koweit
85.8	-	100.1	18.5	63.9	46.0	76.7	1.8	141.1	10.0	1.5	Jamahiriya arabe libyenne
-	-	0.2	0.1	-	0.0	-	0.5	1.4	-	9.0	Nigéria
-	11.8	1.0	2.0	5.1	7.7	-	-	-	-	-	Qatar
496.1	815.5	1022.2	444.9	481.5	502.6	373.7	58.9	78.0	92.7	500.1	Arabie saoudite
64.6	163.8	8.0	125.8	23.3	9.0	34.5	-	-	7.9	-	Emirats arabes unis
1236.6	1343.9	1350.1	795.6	812.1	751.5	621.2	212.2	359.8	510.8	554.8	Total
											Donneurs multilatéraux
10.0	30.0	20.5	0.3	11.9	12.4	18.8	34.7	47.8	58.9	41.1	BADEA
68.2	72.4	176.7	132.0	82.8	120.2	54.3	216.5	53.4	..	..	FADES
0.9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	FAATPAA
20.0	32.9	23.5	91.8	59.3	25.9	49.7	29.4	82.8	43.0	32.6	Banque islamique de développement
204.0	232.2	92.1	77.4	36.3	54.9	44.1	51.9	64.1	83.0	75.8	Fonds de l'OPEP
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	FSAAA
303.1	367.6	312.7	301.4	190.2	213.5	166.9	332.5	248.0	184.9	149.5	Total
1539.7	1711.5	1662.8	1097.0	1002.3	965.0	788.0	544.7	607.9	695.7	704.3	Total général

Source: Secrétariat de l'OCDE.

24. Total financial flows and ODA from all sources [a]

Net disbursements in $ million

Country	Total financial flows / Apports totaux de ressources financières										
	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
Afghanistan	341	243	406	240	227	300	267	272	272	165	..
Bangladesh	1075	1383	1169	1251	1125	1481	1635	1646	1809	2095	..
Benin	119	198	98	110	97	102	97	79	298	246	..
Bhutan	10	11	13	18	24	40	42	60	41	51	..
Botswana	111	119	130	182	161	158	219	102	149	157	..
Burkina Faso	215	256	195	186	189	283	290	304	292	351	..
Burundi	140	163	196	157	158	185	207	187	172	259	..
Cambodia	249	140	138	117	125	180	192	207	171	144	..
Cape Verde	52	67	69	70	76	115	88	87	77	89	..
Central African Rep.	104	102	101	134	116	143	183	198	194	253	..
Chad	53	63	94	112	182	163	198	265	239	304	..
Comoros	54	38	43	44	51	47	55	55	45	46	..
Djibouti	67	59	67	139	103	79	102	96	73	192	..
Equatorial Guinea	12	12	14	18	21	43	49	51	65	44	..
Ethiopia	356	369	489	583	921	866	752	1155	786	1048	..
Gambia	92	47	38	48	48	100	101	62	216	99	..
Guinea	155	134	81	124	128	206	270	320	344	292	..
Guinea-Bissau	69	66	67	67	66	79	108	130	105	123	..
Haiti	114	130	126	133	142	173	212	143	199	170	..
Kiribati	23	15	17	11	12	14	18	16	18	21	..
Lao People's Dem.Rep.	108	149	149	122	176	150	181	192	175	179	..
Lesotho	106	97	110	96	119	92	101	122	124	142	..
Liberia	661	484	-125	-241	-283	-256	-289	532	274	592	..
Madagascar	496	387	200	307	222	333	376	325	357	422	..
Malawi	192	134	105	212	118	221	325	404	390	473	..
Maldives	22	2	9	5	8	16	24	25	59	38	..
Mali	250	231	220	332	390	371	364	432	460	464	..
Mauritania	226	237	226	181	234	251	218	180	206	182	..
Mozambique	435	369	254	243	398	506	655	884	684	976	..
Myanmar	352	465	325	289	321	376	372	473	110	105	..
Nepal	181	203	198	200	244	338	373	453	495	431	..
Niger	366	296	206	135	300	295	424	320	275	376	..
Rwanda	154	154	164	162	199	217	264	257	235	288	..
Samoa	25	24	32	14	20	23	35	31	31	54	..
Sao Tome and Principe	6	10	13	12	14	18	19	40	32	38	..
Sierra Leone	67	92	66	73	66	93	98	118	108	77	..
Solomon Islands	30	28	31	25	22	30	70	65	50	58	..
Somalia	371	625	325	364	373	602	615	406	399	479	..
Sudan	670	817	1162	707	1124	841	779	943	754	768	..
Togo	51	97	111	116	96	134	106	208	148	238	..
Tuvalu	5	6	4	5	3	4	26	14	7	5	..
Uganda	153	169	154	165	223	204	356	373	441	558	..
United Rep.of Tanzania	868	745	642	598	537	642	950	950	861	1103	..
Vanuatu	29	32	35	45	39	-28	35	39	79	151	..
Yemen	631	738	672	535	506	445	592	369	350	449	..
Zaire	607	417	95	757	469	638	747	899	706	1412	..
Zambia	422	415	231	419	542	668	360	486	609	547	..
All LDCs	10892	11043	9163	9625	10451	11980	13262	14974	13984	16753	..
All developing countries	93086	82467	69411	79450	44189	69959	63325	75128	79132	69311	..
Memo items :											
In current dollars per capita :											
All LDCs	27.1	26.8	21.7	22.2	23.6	26.3	28.4	31.2	28.3	33.0	..
All developing countries	40.4	35.0	28.7	32.1	17.4	27.0	23.9	27.7	28.5	24.4	..
In constant 1980 dollars [b] (million) :											
All LDCs	11386	11942	10257	10911	11826	13139	13485	14459	13024	14492	..
All developing countries	96743	88465	76943	89561	49886	77405	64962	73446	74879	60592	..
In constant 1980 dollars [b] per capita :											
All LDCs	28.4	29.0	24.3	25.2	26.7	28.9	28.8	30.1	26.4	28.5	..
All developing countries	42.0	37.5	31.9	36.2	19.7	29.9	24.5	27.1	27.0	21.3	..

Source: UNCTAD secretariat estimates, mainly based on data from the OECD secretariat.

a Excluding flows from Portugal and Spain, which became members of DAC at the end of 1991, as well as flows from IMF(SAF/ESAF).

b The deflator used is the unit value index of imports (see table 11).

24. Apports totaux de ressources financières et APD de toutes provenances [a]

Versements nets en millions de dollars

of which : ODA / dont : APD											
1981	*1982*	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1991*	*Pays*
341	240	406	241	249	300	266	269	274	167	522	Afghanistan
1120	1385	1131	1217	1157	1502	1661	1644	1803	2051	1675	Bangladesh
82	87	94	78	95	144	142	169	281	271	262	Bénin
10	11	13	18	24	40	42	41	42	48	64	Bhoutan
97	102	104	103	99	104	156	151	160	149	135	Botswana
217	213	183	188	195	284	291	298	281	335	417	Burkina Faso
125	133	161	141	140	188	212	190	202	268	259	Burundi
249	140	138	119	125	179	192	207	184	144	63	Cambodge
52	59	65	69	75	112	88	89	78	90	89	Cap-Vert
102	91	94	133	109	139	177	197	191	246	178	Rép. centrafricaine
60	65	95	114	181	165	198	264	241	303	265	Tchad
47	39	41	43	48	47	54	53	45	46	63	Comores
65	59	66	111	81	115	105	93	75	195	104	Djibouti
10	17	13	15	20	33	46	43	44	43	35	Guinée équatoriale
341	348	471	524	852	819	738	1137	820	1067	920	Ethiopie
73	52	42	53	50	101	100	82	92	90	90	Gambie
125	122	79	129	135	214	258	302	351	301	360	Guinée
67	65	65	61	60	78	112	100	101	117	104	Guinée-Bissau
107	127	133	133	150	175	218	147	200	172	198	Haïti
15	15	17	12	12	13	18	16	17	21	20	Kiribati
108	149	149	121	149	149	181	192	175	178	146	Rép. dém. pop. lao
104	93	108	101	94	88	108	108	127	139	123	Lesotho
113	113	122	135	95	98	78	65	59	112	104	Libéria
274	261	197	162	197	329	341	328	375	390	439	Madagascar
138	121	116	182	113	198	280	366	412	481	472	Malawi
13	5	11	6	9	16	19	28	28	22	34	Maldives
246	223	220	336	389	379	372	436	467	472	421	Mali
214	187	183	175	217	262	222	195	244	202	209	Mauritanie
158	230	229	300	368	568	753	968	839	940	890	Mozambique
307	365	323	280	358	420	389	451	211	161	169	Myanmar
181	204	201	197	234	301	347	425	494	430	457	Népal
195	259	176	160	316	308	371	373	302	391	383	Niger
154	151	154	165	195	211	254	255	231	293	341	Rwanda
25	24	27	20	19	24	36	31	31	48	56	Samoa
6	10	13	12	14	18	18	24	33	39	44	Sao Tomé-et-Principe
62	91	67	61	74	93	68	106	100	75	92	Sierra leone
31	28	28	19	21	30	57	58	49	45	41	Iles Salomon
377	468	346	352	357	513	581	437	427	485	215	Somalie
641	753	1000	659	1136	950	902	948	772	825	789	Soudan
63	77	112	109	112	174	125	199	183	241	219	Togo
5	6	4	5	3	4	26	14	7	5	4	Tuvalu
136	133	139	163	183	198	282	363	444	552	520	Ouganda
706	685	663	556	485	691	897	982	921	1147	1063	Rép.-Unie de Tanzanie
30	26	27	24	22	24	51	39	40	52	49	Vanuatu
597	635	545	547	501	462	575	434	429	435	325	Yémen
394	348	305	303	303	452	627	577	634	896	450	Zaïre
242	318	235	260	341	466	430	480	414	487	856	Zambie
8824	9335	9109	8908	10162	12180	13467	14377	13929	15668	14733	Ensemble des PMA
34247	31050	30575	31462	32678	39047	43022	45656	45689	56252	54724	Ensemble des pays en développement
Pour mémoire :											
En dollars courants par habitant :											
22.0	22.7	21.6	20.6	22.9	26.8	28.8	29.9	28.2	30.8	28.2	Ensemble des PMA
14.9	13.2	12.7	12.7	12.9	15.1	16.2	16.8	16.5	19.8	18.9	Ensemble des pays en développement
En dollars constants de 1980 [b] (millions):											
9225	10096	10197	10099	11499	13359	13693	13883	12973	13553	12817	Ensemble des PMA
35592	33309	33893	35467	36891	43203	44134	44634	43233	49176	48540	Ensemble des pays en développement
En dollars constants de 1980 [b] par habitant :											
23.0	24.5	24.2	23.3	25.9	29.3	29.3	28.9	26.3	26.7	24.5	Ensemble des PMA
15.5	14.1	14.0	14.3	14.6	16.7	16.6	16.4	15.6	17.3	16.8	Ensemble des pays en développement

Source: Estimations du secrétariat de la CNUCED principalement d'après des données du secrétariat de l'OCDE.

a Non compris les apports du Portugal et de l'Espagne qui sont devenus membres du CAD à la fin de 1991, ainsi que les apports du FMI(FAS FASR).

b Le déflateur utilisé est l'indice de valeur unitaire des importations (se rapporter au tableau 11).

25. GDP growth and net external receipts [a] of LDCs

LDCs classified according to population size [b]	Average / Moyenne 1980-1985								
	GDP Annual growth / PIB croissance annuelle	Net financial flows in $ per capita / Apports financiers nets en dollars par habitant		% shares in total flows / Parts en % dans le total des apports			Ratios / Rapports (%)		
				ODA / APD	Other official flows / Autres apports publiques	Private flows / Apports privés	ODA/ GDP / APD/ PIB	ODA/ Domestic investment / APD/ Investissement intérieur	ODA/ imports / APD/ importations
	(%)	Total	ODA APD						
Large [c]									
Uganda	3.7	11.9	10.3	86.6	13.4	0.2	6.5	77.8	42.6
Nepal	4.3	12.4	12.3	99.4	0.4	0.2	8.3	43.7	48.3
Mozambique	-4.8	26.6	19.0	71.3	6.3	22.4	9.5	68.7	36.1
United Rep.of Tanzania	0.9	35.1	31.3	89.1	6.9	7.0	10.4	57.6	60.8
Ethiopia	0.4	12.2	11.4	93.9	1.0	5.1	10.3	88.1	55.5
Bangladesh	5.0	12.8	12.9	100.5	1.8	0.8	8.8	63.3	64.6
Madagascar	-1.1	36.9	24.2	65.5	18.8	17.0	6.6	64.3	49.8
Sudan	1.5	43.1	39.8	92.5	18.3	-2.2	9.0	62.2	63.0
Zaire	1.9	17.5	11.8	67.6	48.3	-15.0	3.1	31.3	52.5
Myanmar	4.8	10.1	9.2	90.2	0.4	9.1	5.3	28.0	101.8
Afghanistan	1.9	20.2	20.3	100.6	-1.2	0.7	12.7	..	32.2
Yemen	..	74.0	65.4	88.3	1.4	10.9	11.3	..	19.8
Medium [d]									
Botswana	10.8	128.2	103.4	80.7	23.5	-4.2	9.4	26.9	14.5
Bhutan	6.8	10.7	10.7	100.0	0.0	0.0	8.5	21.8	..
Lesotho	1.6	72.3	69.0	95.4	4.4	0.2	31.1	72.3	20.3
Mali	1.2	38.6	38.3	99.4	0.8	0.8	22.9	135.1	81.2
Burundi	4.1	35.7	31.2	87.5	3.0	9.1	13.6	80.9	75.5
Lao People's Dem.Rep.	4.9	40.2	38.9	96.7	0.0	3.3	15.7	*121.7*	120.8
Guinea	-3.3	27.1	24.4	89.9	0.5	9.7	7.9	53.2	34.9
Burkina Faso	3.8	28.6	27.3	95.2	3.0	2.3	13.5	67.5	63.3
Mauritania	0.0	128.0	116.3	90.8	17.0	1.3	26.1	81.5	77.2
Malawi	2.7	23.9	20.5	85.8	10.5	4.1	11.3	57.2	41.2
Togo	-1.0	38.5	33.3	86.5	32.8	-19.3	10.9	40.6	25.4
Chad	8.7	18.9	19.3	102.3	-0.4	-2.2	14.1	150.1	63.2
Sierra Leone	0.4	22.0	21.5	97.9	4.4	-0.6	6.0	42.0	30.8
Zambia	-0.3	63.6	46.2	72.7	20.7	11.6	8.5	48.7	29.8
Niger	-4.3	42.7	35.0	81.9	10.2	9.0	11.3	58.4	50.6
Somalia	1.3	59.7	53.6	89.9	2.8	8.8	14.2	49.5	147.7
Benin	4.3	45.6	23.8	52.1	2.1	47.0	8.5	48.1	23.9
Central African Republic	2.1	46.2	43.2	93.3	3.2	4.2	15.1	150.6	108.7
Haiti	-0.9	22.7	22.5	99.1	-0.8	2.7	7.7	46.8	29.7
Rwanda	2.5	29.7	29.2	98.4	0.1	1.4	11.2	71.2	60.1
Liberia	-1.5	75.1	55.8	74.3	10.9	14.7	10.9	75.1	27.3
Cambodia	..	29.1	29.2	100.1	-	-0.1	..	..	274.1
Small [e]									
Maldives	12.4	66.9	64.4	96.3	22.4	-6.2	17.1	51.5	24.7
Gambia	3.6	86.3	79.0	91.5	6.3	2.2	23.2	111.9	47.7
Kiribati	1.1	264.6	245.3	92.7	8.1	-0.9	54.5	153.0	105.1
Cape Verde	6.4	216.1	208.7	96.5	3.3	0.2	46.2	99.6	84.3
Solomon Islands	4.3	120.2	113.8	94.7	3.7	1.6	20.6	..	42.4
Guinea-Bissau	4.6	84.2	79.3	94.2	4.6	1.2	36.7	132.8	124.8
Equatorial Guinea	2.0	55.1	54.2	98.4	6.9	-5.3	18.5	114.3	49.0
Djibouti	1.2	248.9	222.2	89.3	-0.1	10.8	23.9	92.7	40.5
Vanuatu	6.2	293.0	228.6	78.0	1.9	21.0	26.5	*24.4*	44.5
Comoros	4.4	109.3	104.1	95.2	3.8	1.0	36.7	120.5	122.6
Sao Tome and Principe	-2.4	96.6	96.6	100.0	0.0	0.0	27.7	68.7	69.8
Samoa	-0.6	148.4	151.4	102.0	-0.1	-1.7	23.3	75.5	43.6
Tuvalu	..	603.7	609.9	101.0	-	-1.0	155.4	..	..
ALL LDCs	2.1	25.1	22.3	88.7	8.6	4.7	9.4	57.7	47.2

Source: UNCTAD secretariat calculations based on data from the OECD secretariat, the World Bank, the Economic Commission for Africa, and other international and national sources.

a Excluding flows from Portugal and Spain, which became members of DAC at the end of 1991, as well as flows from IMF(SAF/ESAF).

b Within each population group, the LDCs are ranked in descending order of their GDP growth in 1985-1990.

c More than 10 million. *d* Between 1 and 10 million. *e* Less than 1 million.

25. Croissance du PIB et recettes extérieures nettes [a] des PMA

Average / Moyenne 1985-1990									
GDP Annual growth / *PIB croissance annuelle* (%)	*Net financial flows in $ per capita* / *Apports financiers nets en dollars par habitant*		*% shares in total flows* / *Parts en % dans le total des apports*			*Ratios* / *Rapports (%)*			
	Total	*ODA* / *APD*	*ODA* / *APD*	*Other official flows* / *Autres apports publiques*	*Private flows* / *Apports privés*	*ODA/ GDP* / *APD/ PIB*	*ODA/ Domestic investment* / *APD/ Investissement intérieur*	*ODA/ imports* / *APD/ importations*	*PMA classés d'après la taille de la population* [b]
									Grands [c]
4.9	22.1	20.7	93.9	4.6	-0.1	8.0	63.7	64.5	Ouganda
4.8	21.2	20.3	95.5	0.6	3.7	13.0	61.5	65.2	Népal
4.4	49.4	53.4	108.1	-0.1	-8.0	34.2	185.0	121.0	Mozambique
4.2	35.5	36.1	101.6	4.0	-4.9	21.3	91.3	85.3	Rép.-Unie de Tanzanie
4.1	19.9	19.6	98.3	0.1	1.6	16.4	121.2	86.3	Ethiopie
3.7	15.2	15.3	100.3	-0.7	0.3	8.8	72.4	62.1	Bangladesh
2.9	31.5	30.3	96.4	11.2	-7.5	11.7	99.0	93.1	Madagascar
1.9	36.9	39.2	106.2	-0.0	-6.1	6.7	71.9	88.8	Soudan
0.7	23.6	16.9	71.6	30.6	-3.1	7.0	51.7	70.8	Zaïre
-2.8	7.4	8.4	113.2	-2.4	-10.4	2.5	20.7	128.2	Myanmar
-6.0	16.5	16.7	101.6	-1.5	-0.0	4.6	..	24.7	Afghanistan
..	42.2	44.2	104.6	-0.3	-4.3	7.8	*38.5*	20.0	Yémen
									Moyens [d]
9.9	136.7	118.2	86.5	16.2	-2.6	6.8	33.3	12.2	Botswana
8.0	29.4	27.2	92.2	0.0	7.8	15.7	41.3	0.0	Bhoutan
7.5	71.1	67.4	94.8	2.8	2.2	29.3	59.0	25.7	Lesotho
5.4	48.4	49.0	101.3	0.2	-1.5	23.1	97.4	92.1	Mali
3.8	38.0	39.1	102.9	1.1	-3.9	17.7	106.5	97.8	Burundi
3.8	45.1	43.9	97.3	0.0	2.7	16.3	191.8	117.1	Rép. dém. pop. lao
3.4	48.5	48.6	100.1	0.7	-0.8	12.2	70.2	55.4	Guinée
3.2	33.8	33.3	98.5	1.2	0.3	11.6	53.1	68.1	Burkina Faso
3.0	111.9	118.3	105.7	-0.1	-5.0	24.3	130.3	77.6	Mauritanie
2.9	41.1	39.4	95.8	-0.7	4.9	22.3	126.3	79.0	Malawi
2.9	47.3	52.7	111.3	-4.3	-7.0	14.0	62.8	42.0	Togo
2.6	42.7	42.7	100.2	-0.2	-0.1	24.8	262.8	59.4	Tchad
2.6	23.9	22.1	92.5	5.0	2.5	8.2	74.6	55.5	Sierra leone
2.3	72.1	58.8	81.5	15.8	2.7	14.0	104.3	52.2	Zambie
1.2	46.3	48.0	103.5	2.5	-6.1	16.7	164.5	95.9	Niger
1.1	58.0	56.4	97.3	3.4	-0.7	29.6	124.0	294.3	Somalie
0.8	35.7	42.8	120.0	16.5	-36.6	12.3	99.6	51.8	Bénin
0.8	64.4	62.7	97.5	1.8	0.7	17.0	148.5	113.4	Rép. centrafricaine
-0.7	28.1	28.7	102.2	-0.5	-1.8	7.9	63.6	51.2	Haïti
-1.0	37.6	37.0	98.5	0.5	1.6	11.6	75.2	72.2	Rwanda
-1.3	39.8	35.5	89.1	-2.9	13.8	7.4	*100.6*	33.6	Libéria
..	21.7	22.0	101.2	-	-1.2	..	..	552.4	Cambodge
									Petits [e]
9.7	145.5	103.8	71.3	19.5	9.8	19.8	*33.9*	24.3	Maldives
5.6	130.2	107.0	82.2	2.2	15.6	38.9	197.5	63.1	Gambie
5.3	240.9	240.4	99.8	-	0.2	54.7	187.0	109.0	Kiribati
4.7	259.1	258.4	99.8	-0.0	0.2	35.8	85.6	80.4	Cap-Vert
4.6	164.8	145.7	88.4	4.2	7.4	30.5	..	50.6	Iles Salomon
4.5	110.9	103.5	93.3	1.0	5.7	53.1	178.8	142.3	Guinée-Bissau
2.5	136.3	114.1	83.7	3.2	13.1	31.9	162.6	110.6	Guinée équatoriale
2.0	262.5	270.1	102.9	-	-2.9	29.2	126.6	55.7	Djibouti
1.7	359.0	260.9	72.7	-8.6	35.9	28.7	88.9	52.6	Vanuatu
1.2	100.0	98.0	98.1	1.3	0.6	25.9	135.7	96.0	Comores
1.0	235.7	212.0	90.0	0.6	9.4	48.6	213.4	160.5	Sao Tomé-et-Principe
0.7	202.7	196.7	97.0	-0.8	3.8	30.3	92.0	50.2	Samoa
..	1157.4	1157.4	100.0	-	-	345.8	..	..	Tuvalu
2.3	**28.6**	**28.0**	**98.0**	**3.6**	**-1.6**	**10.9**	**79.7**	**63.5**	**Ensemble des PMA**

Source: Chiffres calculés par le secrétariat de la CNUCED d'après des données du secrétariat de l'OCDE, de la Banque mondiale, de la Commission économique pour l'Afrique, et d'autres sources internationales et nationales.

a Non compris les apports du Portugal et de l'Espagne qui sont devenus membres du CAD à la fin de 1991, ainsi que les apports du FMI(FAS FASR).

b Au sein de chaque groupe de population, les PMA sont répartis selon les taux de croissance de leur PIB pendant la période 1985-1990, en ordre décroissant.

c Plus de 10 millions. *d* Entre 1 et 10 millions. *e* Moins de 1 million.

26. ODA from DAC member countries and mutlilateral agencies mainly financed by them [a] to individual LDCs

Country [b]	Average / Moyenne 1980-1985						
	Per capita ODA APD par habitant	Total ODA APD Totale	of which: Technical Assistance dont: Assistance Technique	Bilateral ODA APD Bilatérale	of which: Grants dont: Dons	Multilateral ODA APD Multilatérale	of which: Grants dont: Dons
	Dollars	$ mill. mill. de $	As % of total ODA En % de l'APD totale				
Bangladesh	11.8	1109.6	14.1	63.4	57.1	36.6	11.4
United Rep.of Tanzania	29.3	588.9	27.9	76.6	72.6	23.4	10.2
Ethiopia	8.0	328.3	20.8	47.8	45.3	52.2	37.6
Mozambique	16.2	207.0	22.2	76.7	60.2	23.3	20.1
Sudan	28.7	581.7	23.1	66.5	62.9	33.5	21.2
Zaire	11.7	343.9	37.6	70.6	49.8	29.4	13.2
Zambia	41.3	254.9	29.8	77.2	52.2	22.8	10.3
Somalia	41.4	301.4	35.4	51.3	40.6	48.7	38.8
Mali	32.0	236.0	26.0	65.9	50.3	34.1	21.3
Nepal	12.0	192.3	32.4	53.3	51.6	46.7	17.2
Uganda	10.0	140.8	22.2	36.3	40.5	63.7	29.7
Malawi	20.4	135.3	27.2	47.2	44.6	52.8	16.5
Madagascar	19.6	182.8	23.1	59.9	33.7	40.1	14.5
Niger	30.3	184.7	34.9	69.2	61.8	30.8	18.9
Burkina Faso	26.1	193.6	36.6	71.3	64.6	28.7	18.5
Myanmar	8.4	300.4	12.9	69.9	25.0	30.1	7.0
Yemen	19.4	174.2	41.1	49.8	49.4	50.2	24.8
Guinea	18.1	85.3	22.0	42.8	27.8	57.2	25.3
Rwanda	27.7	154.0	34.9	64.1	60.6	35.9	20.2
Chad	19.1	90.7	23.4	53.8	55.7	46.2	42.9
Burundi	27.7	123.0	36.3	56.5	49.2	43.5	21.4
Benin	21.8	81.1	33.5	51.4	47.1	48.6	23.1
Mauritania	65.0	107.7	30.9	65.5	57.7	34.5	26.1
Togo	31.7	89.4	33.0	54.9	61.7	45.1	19.0
Haiti	22.3	124.9	27.3	61.5	50.4	38.5	12.5
Central African Rep.	42.2	104.1	32.1	65.9	56.7	34.1	18.4
Botswana	96.4	94.7	44.1	77.6	78.1	22.4	19.6
Lesotho	66.2	95.2	35.0	64.0	64.1	36.0	23.1
Lao People's Dem.Rep.	10.4	35.4	35.6	45.6	47.5	54.4	29.9
Guinea-Bissau	68.9	57.4	24.1	57.1	56.9	42.9	24.4
Afghanistan	0.9	14.0	111.2	18.2	61.8	81.8	71.2
Gambia	64.6	44.8	34.4	53.7	53.2	46.3	32.1
Djibouti	156.0	53.2	55.5	78.0	77.7	22.0	18.5
Cape Verde	188.6	57.8	28.0	70.2	69.3	29.8	22.2
Liberia	51.3	104.3	24.8	78.6	55.4	21.4	8.4
Sierra Leone	18.7	64.8	32.2	60.4	48.9	39.6	23.8
Comoros	73.7	30.8	30.8	52.3	49.3	47.7	29.9
Solomon Islands	111.8	28.1	37.6	72.7	70.2	27.3	8.9
Bhutan	10.3	13.5	56.5	26.8	26.8	73.2	65.8
Vanuatu	228.6	28.9	57.3	90.1	91.0	9.9	8.9
Samoa	145.7	22.8	36.6	61.5	61.4	38.5	20.1
Equatorial Guinea	47.8	12.5	36.3	39.2	39.2	60.8	45.6
Cambodia	12.6	86.7	58.6	19.8	19.9	80.2	80.2
Sao Tome and Principe	88.5	8.8	23.5	32.5	32.5	67.5	53.8
Maldives	36.7	6.2	56.5	51.3	55.3	48.7	36.6
Kiribati	245.3	15.1	30.9	91.1	91.1	8.9	8.8
Tuvalu	609.9	4.9	31.4	90.4	90.4	9.6	9.3
All LDCs	17.5	7296.0	27.4	63.0	54.1	37.0	19.7
All developing countries	10.3	24695.9	30.8	70.6	53.9	29.4	15.3

Source: UNCTAD secretariat estimates mainly based on data from the OECD/DAC secretariat.

a Excluding flows from Portugal and Spain, which became members of DAC at the end of 1991, as well as flows from IMF(SAF/ESAF).

b Ranked in descending order of total ODA received in 1986-1991.

c Average 1986-1990.

26. APD reçue par chacun des PMA en provenance des pays membres du CAD et des institutions multilatérales essentiellements financées par ceux-ci [a]

Average / Moyenne 1986-1991							
Per capita ODA *APD par habitant*	*Total ODA* *APD Totale*	*of which: Technical Assistance [c]* *dont: Assistance Technique [c]*	*Bilateral ODA* *APD Bilatérale*	*of which: Grants* *dont: Dons*	*Multilateral ODA* *APD Multilatérale*	*of which: Grants [c]* *dont: Dons [c]*	
Dollars	*$ mill. mill. de $*	*As % of total ODA En % de l'APD totale*					*Pays [b]*
15.2	1670.7	11.5	54.7	46.3	45.3	10.4	Bangladesh
38.7	944.7	21.1	75.7	73.0	24.3	9.2	Rép.-Unie de Tanzanie
17.0	811.1	24.1	53.5	49.7	46.5	32.1	Ethiopie
54.3	760.2	11.7	75.7	67.0	24.3	15.1	Mozambique
31.2	755.3	22.9	58.2	53.7	41.8	23.5	Soudan
16.7	594.2	25.8	67.8	42.8	32.2	9.9	Zaïre
67.1	517.0	25.8	76.5	86.9	23.5	9.4	Zambie
50.8	428.3	27.4	66.8	62.3	33.2	21.0	Somalie
46.6	410.8	22.5	63.5	51.5	36.5	15.8	Mali
21.3	401.8	24.1	56.5	48.7	43.5	11.1	Népal
22.6	379.0	20.7	44.9	42.6	55.1	22.8	Ouganda
45.4	368.2	24.8	47.1	43.8	52.9	27.2	Malawi
32.1	356.6	20.1	60.8	59.6	39.2	13.2	Madagascar
46.2	341.4	28.4	66.6	62.6	33.4	17.0	Niger
35.1	303.9	35.6	71.1	63.5	28.9	16.1	Burkina Faso
7.3	294.5	14.5	65.6	29.3	34.4	8.1	Myanmar
24.3	269.4	39.2	64.8	48.9	35.2	17.9	Yémen
48.4	266.9	17.2	55.1	34.7	44.9	15.3	Guinée
38.1	255.0	34.3	61.2	56.7	38.8	20.2	Rwanda
44.0	237.3	22.8	56.9	49.4	43.1	26.9	Tchad
39.8	209.7	27.7	50.3	42.2	49.7	19.4	Burundi
46.0	203.3	33.2	55.8	49.0	44.2	19.9	Bénin
97.5	189.7	25.7	60.3	53.7	39.7	16.8	Mauritanie
55.9	188.6	26.7	62.2	51.1	37.8	14.5	Togo
29.5	185.4	32.2	69.9	73.5	30.1	13.2	Haïti
62.9	181.9	27.7	54.9	46.7	45.1	18.4	Rép. centrafricaine
119.9	142.4	38.4	79.2	76.1	20.8	14.9	Botswana
69.2	116.6	38.2	59.7	56.2	40.3	22.8	Lesotho
25.9	103.7	26.9	39.1	42.0	60.9	23.3	Rép. dém. pop. lao
103.2	96.5	27.6	52.0	49.9	48.0	19.6	Guinée-Bissau
6.1	96.3	55.5	67.4	76.1	32.6	36.4	Afghanistan
114.9	94.8	27.2	57.8	54.5	42.2	19.4	Gambie
211.7	89.4	46.5	80.1	75.3	19.9	10.3	Djibouti
253.8	89.1	26.6	67.3	67.1	32.7	26.1	Cap-Vert
35.0	85.9	39.0	60.2	56.1	39.8	22.1	Libéria
21.2	84.8	37.4	64.8	48.6	35.2	27.1	Sierra leone
96.8	50.0	36.1	60.4	53.1	39.6	27.2	Comores
150.9	46.5	35.6	62.6	55.4	37.4	27.4	Iles Salomon
29.0	43.2	41.9	46.4	47.1	53.6	40.6	Bhoutan
281.1	42.2	43.5	75.8	72.0	24.2	17.8	Vanuatu
230.2	37.3	35.0	61.1	61.0	38.9	20.1	Samoa
107.1	36.6	26.9	50.6	37.6	49.4	26.8	Guinée équatoriale
3.7	30.0	52.3	65.0	65.1	35.0	40.1	Cambodge
244.7	28.9	21.8	34.4	29.8	65.6	28.4	Sao Tomé-et-Principe
120.4	24.4	29.7	64.8	64.5	35.2	19.1	Maldives
254.4	17.7	44.7	82.1	82.1	17.9	14.7	Kiribati
1163.5	10.1	21.8	94.2	94.2	5.8	6.1	Tuvalu
26.4	**12891.2**	**23.6**	**62.0**	**55.0**	**38.0**	**17.0**	**Ensemble des PMA**
15.4	**42335.4**	**31.1**	**74.4**	**61.5**	**25.6**	**14.2**	**Ensemble des pays développement**

Source: Estimations du secrétariat de la CNUCED principalement d'après des données du secrétariat de l'OCDE/CAD.

a Non compris les apports du Portugal et de l'Espagne qui sont devenus membres du CAD à la fin de 1991, ainsi que les apports du FMI(FAS/FASR).

b Classés par ordre décroissant de l'APD totale reçue en 1986-1990.

c Moyenne 1986-1990.

27. ODA from OPEC member countries and mutlilateral agencies mainly financed by them to individual LDCs

Country [a]	Average / Moyenne 1980-1985					
	Per capita ODA APD par habitant	Total ODA APD Totale	Bilateral ODA APD Bilatérale	of which: Grants dont: Dons	Multilateral ODA APD Multilatérale	of which: Grants dont: Dons
	Dollars	$ mill. mill. de $	As % of total ODA En % de l'APD totale			
Sudan	10.0	202.6	92.8	41.6	7.2	0.3
Yemen	34.0	305.0	90.1	63.1	9.9	0.2
Afghanistan	0.2	2.9	103.4	6.9	-3.4	-
Bangladesh	0.8	76.4	81.2	56.6	18.8	0.2
Djibouti	61.9	21.1	83.0	44.2	17.0	0.7
Mauritania	48.9	81.1	85.3	23.1	14.7	0.4
Somalia	11.6	84.6	82.2	51.9	17.8	0.3
Uganda	0.2	2.9	26.2	11.6	73.8	0.7
Zaire	0.1	4.2	101.9	19.9	-1.9	-
Ethiopia	0.4	16.3	101.8	12.3	-1.8	-
Mali	4.5	33.6	73.1	7.0	26.9	1.6
Burkina Faso	1.0	7.7	42.7	11.3	57.3	2.6
Guinea	3.7	17.3	81.8	28.2	18.2	1.4
Niger	4.1	25.2	92.1	51.8	7.9	0.5
Rwanda	0.9	4.9	48.6	1.5	51.4	-
Burundi	1.7	7.7	81.9	24.9	18.1	-
Central African Rep.	0.4	1.1	63.9	0.2	36.1	-
Guinea-Bissau	4.5	3.8	78.0	13.8	22.0	-
Sierra Leone	1.6	5.6	55.7	55.1	44.3	1.8
Bhutan	0.4	0.5	100.0	-	-	-
Benin	1.1	4.0	37.0	1.7	63.0	4.9
Nepal	0.2	3.6	56.7	0.2	43.3	-
Chad	0.2	0.9	81.5	81.5	18.5	22.2
Togo	1.6	4.4	69.0	7.4	31.0	-
Comoros	28.1	11.8	77.3	22.5	22.7	2.8
Equatorial Guinea	1.1	0.3	-	0.6	100.0	-
United Rep.of Tanzania	1.3	27.1	70.8	0.2	29.2	-
Cape Verde	9.0	2.7	41.8	23.1	58.2	1.8
Zambia	3.1	19.2	89.4	1.7	10.6	-
Solomon Islands	2.0	0.5	50.0	-	50.0	-
Samoa	2.9	0.4	11.1	11.1	88.9	-
Malawi	0.0	0.2	7.1	7.9	92.9	-
Liberia	2.4	4.8	46.2	1.0	53.8	-
Mozambique	0.6	8.2	77.3	8.8	22.7	-
Maldives	27.7	4.7	86.9	10.7	13.1	-
Haiti	0.2	1.0	-	-	100.0	-
Lao People's Dem. Rep.	0.1	0.5	-	-	100.0	-
Botswana	6.6	6.4	72.4	-	27.6	-
Sao Tome and Principe	3.8	0.4	-	-	100.0	-
Lesotho	2.6	3.7	41.0	1.8	59.0	1.8
Myanmar	0.1	4.0	-	-	100.0	-
Gambia	11.2	7.8	74.5	30.5	25.5	-
Madagascar	2.3	21.5	66.8	0.2	33.2	-
Cambodia	0.0	0.2	100.0	100.0	-	-
Kiribati	-	-	-	-	-	-
Tuvalu	-	-	-	-	-	-
Vanuatu	-	-	-	-	-	-
All LDCs	**2.5**	**1042.9**	**84.4**	**41.3**	**15.6**	**0.4**
All developing countries	**2.3**	**5451.4**	**94.9**	**62.0**	**5.1**	**0.6**

Source: UNCTAD secretariat estimates mainly based on data from the OECD secretariat.

a Ranked in descending order of total ODA received in 1986-1991.

27. APD reçue par chacun des PMA en provenance des pays membres de l'OPEP et des institutions multilatérales essentiellements financées par.ceux-ci

Average / Moyenne 1986-1991						
Per capita ODA *APD par habitant*	*Total ODA* *APD Totale*	*Bilateral ODA* *APD Bilatérale*	*of which: Grants* *dont: Dons*	*Multilateral ODA* *APD Multilatérale*	*of which: Grants* *dont: Dons*	
Dollars	*$ mill. mill. de $*	*As % of total ODA En % de l'APD totale*				*Pays* [a]
4.4	106.7	86.0	78.3	14.0	1.4	Soudan
8.1	89.4	87.5	92.6	12.5	1.5	Yémen
3.9	61.2	100.2	103.7	-0.2	0.1	Afghanistan
0.3	29.8	115.9	70.1	-15.9	0.8	Bangladesh
59.4	25.1	98.3	86.6	1.7	1.4	Djibouti
9.5	18.5	59.0	17.1	41.0	6.3	Mauritanie
1.7	14.1	93.0	94.0	7.0	3.1	Somalie
0.8	13.0	106.4	0.2	-6.4	2.6	Ouganda
0.3	12.3	104.6	104.6	-4.6	-	Zaïre
0.2	11.8	87.3	98.3	12.7	0.7	Ethiopie
1.3	11.5	109.9	23.7	-9.9	4.5	Mali
1.2	10.4	66.5	12.0	33.5	8.2	Burkina Faso
1.8	9.9	86.2	6.7	13.8	3.7	Guinée
1.1	8.5	59.1	30.1	40.9	9.1	Niger
1.1	7.3	79.1	0.2	20.9	0.9	Rwanda
1.3	6.8	62.9	21.7	37.1	1.0	Burundi
1.7	4.9	62.9	0.7	37.1	1.4	Rép. centrafricaine
4.2	3.9	92.8	24.7	7.2	7.2	Guinée-Bissau
1.0	3.9	85.8	81.1	14.2	8.6	Sierra Leone
2.0	2.9	97.7	0.2	2.3	2.3	Bhoutan
0.6	2.7	58.5	14.1	41.5	14.7	Bénin
0.1	2.7	96.9	0.1	3.1	2.5	Népal
0.3	1.8	41.0	2.0	59.0	35.5	Tchad
0.5	1.7	67.6	19.1	32.4	-	Togo
2.4	1.2	39.7	10.9	60.3	16.4	Comores
3.3	1.1	107.4	16.2	-7.4	-	Guinée équatoriale
0.0	0.9	303.7	148.1	-203.7	7.4	Rép.-Unie de Tanzanie
1.4	0.5	173.3	113.3	-73.3	23.3	Cap-Vert
0.0	0.4	0.4	-	99.6	-	Zambie
0.9	0.3	141.2	-	-41.2	-	Iles Salomon
0.7	0.1	628.6	15.7	-528.6	57.1	Samoa
0.0	0.0	363.6	363.6	-263.6	363.6	Malawi
0.0	0.0	100.0	-	-	-	Libéria
-0.0	-0.1	..	-36.7	..	-33.3	Mozambique
-0.4	-0.1	240.0	-220.0	-140.0	-120.0	Maldives
-0.0	-0.2	-	-	100.0	-26.7	Haïti
-0.0	-0.3	-	-	100.0	-	Rép. dém. pop. lao
-0.5	-0.6	94.7	-28.9	5.3	-10.5	Botswana
-5.5	-0.6	-	-	100.0	-	Sao Tomé-et-Principe
-0.8	-1.3	36.7	-	63.3	-5.1	Lesotho
-0.0	-1.4	-	-0.1	100.0	-	Myanmar
-2.6	-2.1	11.8	-	88.2	-3.1	Gambie
-0.7	-7.8	18.9	-	81.1	-	Madagascar
-	-	-	-	-	-	Cambodge
-	-	-	-	-	-	Kiribati
-	-	-	-	-	-	Tuvalu
-	-	-	-	-	-	Vanuatu
0.9	**450.9**	**93.2**	**73.1**	**6.8**	**2.4**	**Ensemble des PMA**
1.1	**3121.9**	**96.8**	**97.6**	**3.2**	**0.9**	**Ensemble des pays en développement**

Source: Estimations du secrétariat de la CNUCED principalement d'après des données du secrétariat de l'OCDE.

a Classés par ordre décroissant de l'APD totale reçue en 1986-1991.

28. External debt and debt service, by source of lending

	External debt (at year end) Dette extérieure (en fin d'année)										
	Millions of dollars En millions de dollars									*% of total En % de total*	
	1982	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1982*	*1990*
I. Long-term	49667	55807	55153	63769	74218	90281	95077	97377	103151	92.6	91.6
A. Concessional	26153	28892	30783	36461	43229	54689	60044	64116	67836	48.8	60.2
(a) OECD countries	6628	6893	7721	9727	12124	15914	17164	17694	19376	12.4	17.2
(b) Other countries	10716	11849	11645	13117	14643	17948	20027	20766	17740	20.0	15.8
(c) Multilateral agencies	8809	10150	11417	13617	16462	20826	22853	25656	30720	16.4	27.3
B. Non-concessional	23513	26917	24370	27308	30990	35585	35036	33258	35317	43.9	31.4
(a) OECD countries	11661	12848	11625	12976	14026	15781	15065	14552	15777	21.8	14.0
(i) official/ officially guaranteed	8288	9769	8593	9998	11207	12993	11750	11675	12859	15.5	11.4
(ii) financial markets	3314	3021	2971	2913	2754	2723	3253	2818	2838	6.2	2.5
(iii) Other private	60	57	61	65	65	65	61	59	80	0.1	0.0
(b) Other countries	6788	8460	7236	7876	9726	11536	12377	11939	12831	12.7	11.4
(c) Multilateral agencies	5064	5609	5509	6456	7238	8267	7595	6767	6708	9.4	6.0
II. Short-term	3947	4889	4610	5715	6888	7990	7597	8364	9476	7.4	8.4
TOTAL	53614	60696	59763	69485	81104	98271	102673	105742	112631	100.0	100.0
of which :											
Use of IMF credit	*4285*	*4741*	*4529*	*4938*	*5150*	*6002*	*5522*	*5033*	*5063*	*8.0*	*4.5*

Source : UNCTAD secretariat calculations, based on information from the OECD secretariat.

Note : Figures for total debt and total debt service cover both long-term and short-term debt as well as the use of IMF credit.

28. Dette extérieure et service de la dette, par catégorie de prêteur

Debt service *Service de la dette*											
Millions of dollars *En millions de dollars*									*% of total* *En % de total*		
1982	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*1982*	*1990*	
2784	3090	3587	3816	4873	4377	4595	5165	4579	85.4	91.4	I. Dette à long terme
551	602	795	948	1437	1409	1595	1614	1403	16.9	28.0	A. Concessionnel
184	194	276	263	401	399	497	517	552	5.6	11.0	(a) Pays de l'OCDE
221	230	257	304	451	407	452	485	299	6.8	6.0	(b) Autres pays
147	178	262	381	585	603	646	611	552	4.5	11.0	(c) Institutions multilatérales
2233	2488	2792	2868	3437	2968	3000	3551	3176	68.5	63.4	B. Non-concessionnel
1301	1496	1551	1702	1731	1469	1672	2009	1826	39.9	36.5	(a) Pays de l'OCDE
917	1020	1045	1122	1294	1191	1138	1185	1305	28.1	26.1	(i) Prêts de l'Etat et garantis par l'Etat
381	476	500	575	428	266	524	814	519	11.7	10.4	(ii) Marchés financiers
3	-	5	4	10	12	11	10	2	0.1	0.0	(iii) Autres prêts privés
175	169	232	164	210	196	247	239	134	5.4	2.7	(b) Autres pays
757	824	1008	1003	1496	1304	1082	1303	1216	23.2	24.3	(c) Institutions multilatérales
476	464	511	433	397	450	567	533	428	14.6	8.6	II. Dette à court terme
3259	3555	4098	4249	5270	4825	5166	5698	5010	100.0	100.0	TOTAL
											dont :
538	*618*	*796*	*829*	*1281*	*1013*	*772*	*1052*	*842*	*16.5*	*16.8*	*Crédits du FMI*

Source : Secrétariat de la CNUCED, d'après des renseignements du secrétariat de l'OCDE.

Note : Les données concernant le total de la dette et le total du service de la dette comprennent la dette à long terme et à court terme ainsi que les crédits du FMI.

29. Bilateral concessional debt and debt service by main creditor countries [a] and groups of countries

29. Dette au titre de l'APD bilatérale et service de cette dette, par principal pays créancier [a] et groupe de pays créanciers

	Outstanding debt disbursed at year-end — Encours de la dette en fin d'année (montants versés)				*ODA debt service [b] — Service de la dette de l'APD [b]*					
	$ billion — En milliards de $		*% distribution — Répartition en %*		*$ million — En millions de $*			*% distribution — Répartition en %*		
Creditor	*1982*	*1990*	*1982*	*1990*	*1982*	*1990*	*Average Moyenne 1991-1992*	*1982*	*1990*	*Créancier*
DAC countries	6.65	17.69	43.7	53.5	165.8	303.9	1009.3	46.8	57.6	Pays membres du CAD
of which:										*dont:*
Japan	2.20	6.80	14.5	20.6	47.2	120.3	375.1	13.3	22.8	Japon
United States	2.34	3.45	15.4	10.4	78.4	120.1	194.8	22.1	22.8	Etats-Unis
France	0.39	2.90	2.6	8.8	12.9	25.3	185.1	3.6	4.8	France
Germany	0.92	1.55	6.1	4.7	16.3	7.1	85.2	4.6	1.3	Allemagne
Italy	0.07	1.49	0.5	4.5	1.8	15.1	95.8	0.5	2.9	Italie
United Kingdom	0.09	0.27	0.6	0.8	5.0	7.9	19.0	1.4	1.5	Royaume-Uni
Denmark	0.17	0.27	1.1	0.8	0.1	0.4	8.0	0.0	0.1	Danemark
Netherlands	0.12	0.25	0.8	0.7	1.3	2.8	15.1	0.4	0.5	Pays Bas
Austria	0.02	0.18	0.1	0.5	-	0.9	6.2	-	0.2	Autriche
Belgium	0.07	0.13	0.5	0.4	0.0	1.3	6.0	0.0	0.2	Belgique
Switzerland	0.02	0.13	0.1	0.4	0.1	2.3	6.9	0.0	0.4	Suisse
Other developed countries	0.09	0.37	0.6	1.1	0.5	0.9	32.4	0.1	0.2	Autres pays développés
Countries in Eastern Europe	2.41	7.57	15.9	22.9	102.0	61.4	1001.9	28.8	11.6	Pays d'Europe orientale
of which:										*dont:*
USSR	2.06	7.11	13.6	21.5	82.6	48.7	954.7	23.3	9.2	URSS
Czechoslovakia	0.19	0.31	1.3	0.9	9.1	6.5	35.2	2.6	1.2	Tchécoslovaquie
OPEC members	3.76	5.12	24.7	15.5	60.5	115.4	409.9	17.1	21.9	Pays membres de l'OPEP
of which:										*dont:*
Saudi Arabia	1.53	2.05	10.1	6.2	15.5	50.9	176.0	4.4	9.6	Arabie saoudite
Kuwait	0.73	1.32	4.8	4.0	20.9	35.8	97.9	5.9	6.8	Koweït
Libyan Arab Jamahiriya	0.31	0.48	2.0	1.4	4.9	0.5	28.8	1.4	0.1	Jamahiriya arabe libyenne
Iraq	0.58	0.46	3.8	1.4	11.7	1.9	23.5	3.3	0.4	Iraq
United Arab Emirates	0.40	0.43	2.6	1.3	6.7	24.4	37.3	1.9	4.6	Emirats arabes unis
Algeria	0.15	0.34	1.0	1.0	0.3	1.1	43.7	0.1	0.2	Algérie
Other developing countries	0.58	0.64	3.8	1.9	13.5	36.3	59.3	3.8	6.9	Autres pays en développement
China	1.72	1.43	11.3	4.3	12.2	9.0	111.4	3.4	1.7	Chine
Total bilateral concessional debt	**15.20**	**33.08**	**100.0**	**100.0**	354.4	527.7	2641.7	**100.0**	**100.0**	**Dette de l'APD bilatérale totale**

Source: The data in this table are derived from the World Bank Debtor Reporting System (DRS). They cover 43 LDCs only (Afghanistan, Cambodia, Kiribati and Tuvalu are not covered by the DRS). Hence they are not comparable with data shown in table 28.

a Countries with outstanding ODA loans to LDCs exceeding $100 million in 1990.

b Data for 1982 and 1990 refer to debt service paid whereas data for 1991-1992 refer to projected debt service payments falling due in that period, based upon debt outstanding (including undisbursed debt) as of end-1990.

Source: Les données du présent tableau sont tirées du système de déclaration des débiteurs de la Banque mondiale. Elles ne visent que 43 PMA (l'Afghanistan, le Cambodge, Kiribati, et Tuvalu n'étant pas couverts par le système de déclaration des débiteurs). Elles ne peuvent donc pas être comparées avec les données du tableau 28.

a Pays envers lesquels les PMA avaient une dette de l'APD dépassant 100 millions de dollars en 1990.

b Les données pour 1982 et 1990 concernent les sommes payées au titre du service de la dette, tandis que pour 1991-1992 il s'agit des paiements exigibles cette période là au titre du service de la dette d'après des projections fondées sur l'encours de la dette (y compris au titre de prêts non encore versés) à la fin de 1990.

30. Multilateral debt and debt service by main creditor agency [a]

30. Dette multilatérale et service de cette dette, par principale institution créancière [a]

	Outstanding debt disbursed at year-end / Encours de la dette en fin d'année (montants versés)				*Debt service [b] / Service de la dette [b]*					
	$ billion / En milliards de $		*% of total / En % du total*		*$ million / En millions de $*			*% of total / En % du total*		
	1982	*1990*	*1982*	*1990*	*1982*	*1990*	*Average / Moyenne 1991-1992*	*1982*	*1990*	
Concessional	7.64	28.98	81.9	89.7	124.6	482.3	789.7	38.7	52.0	Concessionnel
of which:										*dont:*
IDA	4.78	18.73	51.2	58.0	42.8	179.8	265.9	13.3	19.4	AID
AsDB	0.54	3.16	5.7	9.8	7.9	55.5	74.1	2.5	6.0	BAsD
AfDF	0.34	2.69	3.6	8.3	5.4	21.0	57.5	1.7	2.3	FAfD
IFAD	0.06	0.74	0.6	2.3	0.3	10.5	21.8	0.1	1.1	FIDA
AFESD	0.42	0.68	4.5	2.1	21.8	36.9	99.7	6.8	4.0	FADES
OPEC Special Fund	0.45	0.52	4.9	1.6	6.2	58.4	70.5	1.9	6.3	Fonds spécial de l'OPEP
EIB	0.07	0.48	0.7	1.5	2.6	15.9	35.7	0.8	1.7	BEI
EEC	0.12	0.42	1.3	1.3	0.4	6.6	14.0	0.1	0.7	CEE
EDF	0.11	0.31	1.2	1.0	1.2	5.5	12.2	0.4	0.6	FED
Islamic Dev. Bank	0.07	0.26	0.8	0.8	3.4	9.5	32.4	1.1	1.0	Banque islamique de dév.
BADEA	0.18	0.23	1.9	0.7	5.2	20.7	33.9	1.6	2.2	BADEA
AfDB	0.05	0.22	0.5	0.7	1.5	10.6	14.8	0.5	1.1	BAfD
IBRD	0.22	0.18	2.4	0.6	22.7	35.7	31.3	7.0	3.8	BIRD
IDB	0.08	0.15	0.9	0.5	1.1	6.2	6.9	0.3	0.7	BID
Non-concessional	1.69	3.34	18.1	10.3	197.6	445.2	668.6	61.3	48.0	Non-concessionnel
of which:										*dont:*
IBRD	0.92	1.30	9.9	4.0	111.0	144.0	251.6	34.5	15.5	BIRD
AfDB	0.27	1.28	2.9	4.0	23.8	198.7	244.8	7.4	21.4	BAfD
Arab Monetary Fund	0.15	0.19	1.6	0.6	10.0	17.1	32.1	3.1	1.8	Fonds monétaire arabe
EIB	0.10	0.14	1.0	0.4	27.1	27.1	28.4	8.4	2.9	BEI
Total multilateral debt [c]	**9.33**	**32.32**	**100.0**	**100.0**	**322.2**	**927.5**	**1458.3**	**100.0**	**100.0**	**Total de dette multilatérale [c]**

Source: The data in this table are derived from the World Bank Debtor Reporting System (DRS). They cover 43 LDCs only (Afghanistan, Cambodia, Kiribati and Tuvalu are not covered by the DRS). Hence they are not comparable with data shown in table 28.

a Agencies with outstanding ODA loans to LDCs exceeding $100 million in 1990.

b Data for 1982 and 1990 refer to debt service paid whereas data for 1991-1992 refer to projected debt service payments falling due in that period, based upon debt outstanding (including undisbursed debt) as of end-1990.

c Excluding the use of IMF credit.

Source: Les données du présent tableau sont tirées du système de déclaration des débiteurs de la Banque mondiale. Elles ne visent que 43 PMA (l'Afghanistan, le Cambodge, Kiribati, et Tuvalu n'étant pas couverts par le système de déclaration des débiteurs). Elles ne peuvent donc pas être comparées avec les données du tableau 28.

a Institutions envers lesquelles les PMA avaient une dette de l'APD dépassant 100 millions de dollars en 1990.

b Les données pour 1982 et 1990 concernent les sommes payées au titre du service de la dette, tandis que pour 1991-1992 il s'agit des paiements exigibles cette période là au titre du service de la dette d'après des projections fondées sur l'encours de la dette (y compris au titre de prêts non encore versés) à la fin de 1990.

c Non compris les crédits du FMI.

31. Total external debt and debt service payments

$ million

Country	Debt (at year end) Dette (en fin d'année) 1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
Afghanistan	2020	2640	2060	2275	2753	4041	5154	5055	5087
Bangladesh	4941	5585	5802	6783	7945	9973	10900	11259	12417
Benin	644	728	628	785	961	1116	1017	1093	1243
Bhutan	3	2	6	9	21	46	88	77	87
Botswana	341	360	341	449	570	700	688	570	673
Burkina Faso	380	427	430	547	668	858	885	949	1135
Burundi	270	331	364	472	577	796	828	895	1043
Cambodia	916	870	729	715	715	975	1149	1423	1557
Cape Verde	72	90	87	108	126	145	135	142	154
Central African Rep.	276	279	269	353	449	622	652	701	834
Chad	175	182	163	174	214	302	351	428	571
Comoros	80	86	105	135	164	199	193	200	204
Djibouti	47	64	140	237	224	273	257	217	215
Equatorial Guinea	125	121	80	115	149	173	181	187	224
Ethiopia	2648	3542	3417	4136	4910	6395	7016	6934	7517
Gambia	211	215	246	245	287	356	366	354	426
Guinea	1500	1322	1207	1441	1754	2042	2179	2346	2670
Guinea-Bissau	215	238	300	381	410	486	494	516	628
Haiti	667	715	725	784	769	908	917	938	929
Kiribati	8	9	10	11	11	18	13	17	17
Lao People's Dem.Rep.	1061	1137	1069	1142	1189	1402	1489	1510	1607
Lesotho	142	154	134	173	202	267	291	329	459
Liberia	936	1237	1287	1400	1591	1823	1742	1606	1805
Madagascar	1891	2089	2083	2479	3072	3814	3678	3706	3769
Malawi	938	964	915	1030	1136	1334	1357	1385	1700
Maldives	48	71	80	61	68	71	66	64	77
Mali	861	992	1140	1459	1723	2048	2139	2280	2647
Mauritania	1222	1450	1415	1528	1803	1961	1999	1906	1953
Mozambique	1588	1729	1861	2291	3660	4440	4496	4683	5321
Myanmar	2087	2334	2377	2934	3575	4379	4500	4299	4808
Nepal	354	455	475	608	752	1033	1364	1406	1725
Niger	892	975	1047	1243	1491	1646	1674	1678	1898
Rwanda	221	262	305	357	459	619	665	712	835
Samoa	63	70	72	74	75	80	78	77	82
Sao Tome and Principe	59	74	83	86	106	119	129	153	166
Sierra Leone	618	685	677	655	631	755	724	724	790
Solomon Islands	254	50	132	295	123	132	121	127	161
Somalia	1448	1772	1819	1883	1998	2442	2350	2417	2444
Sudan	6553	7040	7358	8346	8739	9854	9830	10486	11411
Togo	1069	944	914	971	1082	1291	1238	1306	1453
Tuvalu	0	0	0	0	0	0	0	0	1
Uganda	883	1065	1035	1158	1248	1600	1836	1919	2307
United Rep.of Tanzania	2774	3135	3009	3426	4038	4521	4599	4734	5267
Vanuatu	14	78	93	128	179	170	225	256	344
Yemen	3677	4361	4403	5152	6024	7132	8006	8558	6100
Zaire	4818	5641	4951	5846	7068	8748	8665	9214	10344
Zambia	3601	4127	3920	4602	5396	6167	5951	5905	5526
All LDCs	53614	60696	59763	69485	81104	98271	102673	105742	112631

Source: UNCTAD secretariat calculations, based on information from the OECD secretariat.

Note: Figures for total debt and total debt service cover both long-term and short-term debt as well as the use of IMF credit.

31. Encours de la dette extérieure totale et paiements totaux au titre du service de la dette

Millions de dollars

Debt service / Service de la dette									
1982	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*Pays*
40	39	43	47	46	50	39	43	117	Afghanistan
232	241	348	396	469	522	511	552	655	Bangladesh
30	68	53	38	54	42	29	146	29	Bénin
2	0	0	0	0	1	3	6	5	Bhoutan
62	31	42	46	50	77	94	72	106	Botswana
27	27	27	33	33	35	47	54	34	Burkina Faso
18	27	26	28	36	43	43	41	50	Burundi
2	1	1	14	14	11	13	12	32	Cambodge
2	4	8	6	6	8	8	6	7	Cap-Vert
9	16	38	30	31	25	30	40	35	Rép. centrafricaine
3	2	13	15	7	7	9	14	17	Tchad
2	2	3	3	3	2	1	2	2	Comores
4	7	22	48	59	62	54	40	45	Djibouti
5	10	10	12	9	8	8	9	6	Guinée équatoriale
80	113	141	165	206	210	262	285	225	Ethiopie
17	15	15	13	33	37	26	23	53	Gambie
107	94	125	84	88	162	171	150	96	Guinée
4	5	9	19	10	13	12	12	9	Guinée-Bissau
30	41	46	51	53	58	56	55	32	Haïti
0	-	0	1	1	1	0	1	1	Kiribati
2	5	10	14	12	12	14	32	12	Rép. dém. pop. lao
14	27	25	22	15	16	24	25	28	Lesotho
119	162	121	92	83	70	69	53	72	Libéria
147	137	111	149	215	208	240	268	245	Madagascar
97	91	114	119	138	117	110	127	116	Malawi
2	7	26	11	13	7	9	9	7	Maldives
36	20	31	56	65	72	88	84	72	Mali
63	65	84	117	108	117	146	115	91	Mauritanie
186	191	150	186	189	92	128	120	118	Mozambique
215	264	248	275	298	295	276	306	103	Myanmar
20	26	26	26	31	35	60	88	77	Népal
172	134	121	137	156	162	179	158	130	Niger
10	13	24	26	22	26	27	35	33	Rwanda
4	4	6	7	7	7	8	8	6	Samoa
0	2	3	4	2	4	3	6	3	Sao Tomé-et-Principe
48	62	60	45	69	26	27	33	27	Sierra leone
3	15	7	16	16	8	7	9	12	Iles Salomon
32	47	73	51	91	58	59	74	36	Somalie
229	329	344	283	425	280	318	351	243	Soudan
61	74	113	80	117	104	153	130	122	Togo
-	-	-	0	0	0	0	0	0	Tuvalu
82	115	174	167	169	143	171	194	137	Ouganda
112	172	128	111	151	181	184	170	214	Rép.-Unie de Tanzanie
2	8	18	19	64	22	35	40	50	Vanuatu
121	179	249	295	320	480	549	553	149	Yémen
329	294	515	670	773	703	643	892	1112	Zaïre
477	368	346	222	513	205	222	257	236	Zambie
3259	3555	4098	4249	5270	4825	5166	5698	5010	Ensemble des PMA

Source: Secrétariat de la CNUCED, d'après des renseignements du secrétariat de l'OCDE.

Note : Les données concernant le total de la dette et le total du service de la dette comprennent la dette à long terme et à court terme ainsi que les crédits du FMI.

32. Debt and debt service ratios

In per cent

Country	Debt/GDP Dette/PIB 1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
Afghanistan	91	122	97	62	75	90	91	66	63
Bangladesh	38	45	41	43	51	57	57	55	54
Benin	62	74	66	75	72	71	63	72	65
Bhutan	2	1	3	5	10	16	32	29	31
Botswana	35	34	28	39	45	45	31	21	21
Burkina Faso	24	30	33	38	33	34	32	37	36
Burundi	27	31	37	41	48	70	76	82	95
Cambodia	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Cape Verde	51	65	66	78	66	62	51	50	41
Central African Rep.	37	42	42	50	45	59	59	65	64
Chad	30	31	25	24	28	37	33	42	52
Comoros	70	78	97	118	101	100	93	100	83
Djibouti	15	20	43	70	63	72	66	54	52
Equatorial Guinea	180	173	97	128	143	145	140	151	148
Ethiopia	60	73	71	87	94	118	123	115	124
Gambia	87	89	107	117	133	208	166	139	170
Guinea	102	92	84	105	87	103	96	96	97
Guinea-Bissau	106	104	189	241	178	294	319	305	322
Haiti	45	44	40	39	34	42	41	40	38
Kiribati	29	31	33	46	46	68	37	49	48
Lao People's Dem.Rep.	375	219	71	61	91	153	255	204	186
Lesotho	42	45	50	72	74	75	71	74	84
Liberia	86	114	120	133	153	167	150	129	141
Madagascar	54	59	71	87	94	149	151	150	122
Malawi	80	79	76	91	96	113	102	87	91
Maldives	80	107	105	73	70	84	62	55	60
Mali	70	92	108	138	113	108	110	114	108
Mauritania	163	184	195	214	214	209	205	190	186
Mozambique	65	76	73	67	89	305	359	361	369
Myanmar	35	38	38	43	43	42	38	24	21
Nepal	15	19	18	24	29	38	44	45	55
Niger	45	55	72	86	80	76	72	82	75
Rwanda	16	17	19	21	24	29	29	33	39
Samoa	59	70	74	84	81	78	67	69	71
Sao Tome and Principe	167	212	256	247	165	215	264	333	323
Sierra Leone	46	46	62	50	44	136	63	75	88
Solomon Islands	196	40	76	184	85	105	86	91	111
Somalia	53	80	58	85	119	153	141	212	209
Sudan	71	84	81	93	95	82	98	64	44
Togo	130	123	127	129	103	103	91	98	90
Tuvalu	-	2	3	4	4	14	6	15	41
Uganda	51	49	39	33	32	37	37	41	58
United Rep.of Tanzania	44	50	52	50	83	128	138	167	207
Vanuatu	14	76	75	108	156	142	157	182	219
Yemen	70	75	71	86	107	140	116	136	93
Zaire	35	51	63	81	87	114	98	102	119
Zambia	93	124	144	204	324	297	160	124	131
All LDCs	54	64	63	69	77	90	86	78	72

Source: UNCTAD secretariat, mainly based on information from the OECD secretariat, the World Bank and IMF.

Note: Debt and debt service are defined as in table 31.

a Exports of goods and services (including non-factor services).

32. Rapports de la dette et du service de la dette

En pourcentage

Debt service/exports [a] *Service de la dette/exportations* [a]									
1982	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*Pays*
5	5	5	7	8	8	7	15	42	Afghanistan
23	25	29	31	42	38	32	32	31	Bangladesh
16	36	18	10	13	9	6	46	8	Bénin
7	2	2	1	-	1	3	6	5	Bhoutan
10	4	5	5	5	4	5	3	5	Botswana
15	17	15	19	16	13	16	20	9	Burkina Faso
17	27	23	22	25	38	31	35	51	Burundi
7	6	6	57	57	44	46	39	103	Cambodge
6	11	24	18	14	14	17	9	9	Cap-Vert
6	10	25	16	16	13	15	17	15	Rép. centrafricaine
4	2	9	15	5	4	4	7	7	Tchad
9	10	27	13	11	6	3	4	6	Comores
2	4	15	32	43	43	33	24	26	Djibouti
27	45	46	48	21	19	15	23	15	Guinée équatoriale
14	20	22	26	27	31	38	39	39	Ethiopie
20	19	13	15	35	30	18	14	29	Gambie
24	18	24	16	16	26	25	20	11	Guinée
22	30	37	103	106	88	77	86	49	Guinée-Bissau
11	14	14	15	18	18	20	23	13	Haïti
-	-	-	4	5	7	1	4	4	Kiribati
4	10	17	19	15	14	17	43	15	Rép. dém. pop. lao
3	6	6	8	5	4	5	5	5	Lesotho
23	35	25	20	18	16	14	13	19	Libéria
38	38	28	42	53	48	58	58	46	Madagascar
35	32	33	42	50	36	33	40	24	Malawi
3	9	31	12	16	7	7	6	4	Maldives
19	10	13	24	24	21	26	24	16	Mali
21	18	26	29	24	27	31	24	19	Mauritanie
46	64	70	101	98	39	51	49	49	Mozambique
42	60	58	72	74	86	90	54	23	Myanmar
8	9	9	8	10	9	14	23	17	Népal
39	35	35	43	42	34	43	43	36	Niger
6	8	13	15	9	15	16	22	22	Rwanda
17	14	23	26	27	24	19	18	13	Samoa
4	20	23	42	15	46	23	60	40	Sao Tomé-et-Principe
32	44	35	28	45	14	17	19	15	Sierra leone
4	18	6	19	19	10	6	8	12	Iles Salomon
13	27	50	31	69	44	62	71	35	Somalie
25	41	44	34	77	63	53	43	48	Soudan
14	21	29	20	24	19	31	27	21	Togo
..	..	..	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
22	29	41	45	41	41	61	66	71	Ouganda
21	35	25	25	34	40	36	32	39	Rép.-Unie de Tanzanie
4	13	21	22	79	27	45	52	46	Vanuatu
23	37	60	82	106	117	62	50	15	Yémen
20	16	25	33	38	35	27	38	48	Zaïre
44	36	36	26	69	23	18	18	17	Zambie
22	24	26	28	35	28	28	29	25	Ensemble des PMA

Source: Secrétariat de la CNUCED, principalement d'après des renseignements du secrétariat de l'OCDE, de la Banque mondiale et du FMI.

Note: La dette et le service de la dette sont définis comme au tableau 31.

a Exportations de biens et de services (y compris les services non-facteurs).

33. Structure of debt and debt service

Country	Percentage of total debt [a] Parts en pourcentage de la dette totale [a]							
	Long-term A long-terme		Concessional Concessionelle		Non-concessional Non concessionelle		Official and off. guaranteed Publique et guarantie par l'Etat	
	1982	1990	1982	1990	1982	1990	1982	1990
Afghanistan	100	100	98	99	1	-	1	-
Bangladesh	99	97	83	91	16	6	5	2
Benin	90	86	34	57	56	29	25	16
Bhutan	68	98	36	75	32	24	-	20
Botswana	88	98	30	34	58	64	24	18
Burkina Faso	91	88	67	73	24	16	12	8
Burundi	94	97	72	89	22	8	10	1
Cambodia	99	97	97	96	2	1	-	-
Cape Verde	100	98	47	76	53	21	17	2
Central African Rep.	95	95	44	82	51	13	27	5
Chad	91	92	53	85	39	6	14	3
Comoros	86	100	82	92	4	8	2	-
Djibouti	57	83	35	73	23	10	8	9
Equatorial Guinea	86	84	25	56	61	28	36	18
Ethiopia	99	97	33	39	66	59	4	4
Gambia	92	93	55	72	38	21	10	5
Guinea	92	89	63	71	29	18	16	9
Guinea-Bissau	99	89	47	58	53	31	7	9
Haiti	75	88	44	76	31	12	7	3
Kiribati	100	97	6	36	94	61	-	-
Lao People's Dem.Rep.	100	100	33	65	67	35	-	-
Lesotho	100	83	55	66	45	16	18	9
Liberia	87	91	35	37	52	54	6	11
Madagascar	95	90	40	52	55	38	29	23
Malawi	92	97	43	79	49	17	9	4
Maldives	91	88	73	75	18	13	2	11
Mali	99	97	90	91	9	6	4	-
Mauritania	91	89	58	71	33	19	11	6
Mozambique	89	81	11	58	78	22	33	8
Myanmar	99	96	72	89	27	7	13	4
Nepal	91	100	85	86	7	13	2	10
Niger	88	92	33	57	55	35	23	17
Rwanda	90	96	86	93	5	3	2	2
Samoa	100	100	71	93	29	7	8	3
Sao Tome and Principe	93	94	46	62	48	32	3	10
Sierra Leone	80	84	40	45	41	39	25	26
Solomon Islands	12	90	10	61	2	29	-	17
Somalia	99	91	59	64	40	28	9	6
Sudan	88	85	38	39	50	46	18	18
Togo	88	80	27	55	61	25	42	17
Tuvalu	100	11	-	11	-	-	-	-
Uganda	99	94	42	74	56	20	11	10
United Rep.of Tanzania	92	91	55	61	37	29	16	16
Vanuatu	77	71	28	9	49	62	14	7
Yemen	96	91	51	23	46	68	4	4
Zaire	92	89	22	38	70	51	42	38
Zambia	86	88	28	30	57	58	15	17
All LDCs	93	92	49	60	44	31	15	11

Source: UNCTAD secretariat calculations, based on information from the OECD secretariat.

a Debt and debt service are defined as in table 31.

33. Structure de la dette et du service de la dette

Percentage of total debt service [a] *Parts en pourcentage du service de la dette totale* [a]								
Long-term *A long-terme*		*Concessional* *Concessionelle*		*Non-concessional* *Non concessionelle*		*Official and off. guaranteed* *Publique et guarantie par l'Etat*		
1982	*1990*	*1982*	*1990*	*1982*	*1990*	*1982*	*1990*	*Pays*
98	98	94	96	5	3	3	-	Afghanistan
97	95	44	42	54	53	12	8	Bangladesh
60	90	15	38	46	52	32	14	Bénin
68	98	-	45	67	53	-	3	Bhoutan
98	99	3	12	95	87	3	34	Botswana
97	76	17	47	80	29	43	12	Burkina Faso
90	96	12	60	77	36	18	6	Burundi
100	94	-	84	100	9	-	3	Cambodge
100	97	6	25	94	72	47	23	Cap-Vert
92	91	12	23	81	69	48	23	Rép. centrafricaine
50	88	9	47	41	41	-	12	Tchad
100	94	39	84	61	11	15	3	Comores
91	84	45	27	46	58	28	13	Djibouti
98	87	1	43	97	43	43	-	Guinée équatoriale
97	94	26	18	72	76	28	40	Ethiopie
92	98	10	47	82	51	14	13	Gambie
94	90	45	45	49	45	23	8	Guinée
100	84	24	28	76	57	49	3	Guinée-Bissau
73	88	14	47	59	41	24	3	Haïti
100	92	-	13	100	80	-	-	Kiribati
95	100	87	92	8	8	-	8	Rép. dém. pop. lao
90	86	8	25	82	61	18	32	Lesotho
88	85	5	7	83	78	59	53	Libéria
58	97	9	18	49	79	22	33	Madagascar
92	96	8	24	85	72	25	23	Malawi
95	91	69	49	26	42	19	25	Maldives
30	88	15	49	15	39	6	6	Mali
88	86	32	27	57	58	27	12	Mauritanie
93	74	-	26	93	49	59	36	Mozambique
76	92	19	72	57	20	35	5	Myanmar
82	95	27	38	54	57	20	34	Népal
95	88	7	11	88	77	50	14	Niger
75	88	61	58	13	30	7	12	Rwanda
100	100	19	58	81	41	22	19	Samoa
71	72	69	25	2	47	66	-	Sao Tomé-et-Principe
65	70	6	26	60	44	25	22	Sierra leone
100	93	21	19	79	74	35	36	Somalie
95	86	27	42	67	44	2	25	Iles Salomon
89	70	16	15	73	55	12	16	Soudan
89	80	5	17	84	63	53	33	Togo
-	2	-	2	-	-	-	-	Tuvalu
97	97	19	15	77	82	5	19	Ouganda
81	95	20	52	61	43	19	9	Rép.-Unie de Tanzanie
83	86	33	8	50	78	17	18	Vanuatu
93	72	57	37	35	35	25	-	Yémen
92	96	7	11	85	85	50	50	Zaïre
74	100	3	12	70	88	16	42	Zambie
85	91	17	28	68	63	28	26	Ensemble des PMA

Source: Secrétariat de la CNUCED, d'après des renseignements du secrétariat de l'OCDE.

a La dette et le service de la dette sont définis comme au tableau 31.

34. ODA debt and debt service payments to OECD countries

$ million

Country	Debt (at year end) Dette (en fin d'année) 1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
Afghanistan	157	145	133	141	142	146	132	126	123
Bangladesh	1783	1755	2093	2559	2922	3747	4280	4241	4478
Benin	45	24	24	40	63	91	94	140	183
Bhutan	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Botswana	56	49	45	46	46	49	66	71	76
Burkina Faso	34	44	49	71	100	156	166	202	248
Burundi	19	24	29	57	81	123	125	144	172
Cambodia	236	233	230	236	241	249	244	244	248
Cape Verde	1	0	0	4	6	8	7	7	8
Central African Rep.	37	42	39	67	96	158	155	173	204
Chad	5	6	5	11	20	51	65	83	122
Comoros	2	3	6	12	17	28	30	38	44
Djibouti	10	10	15	12	13	70	64	7	22
Equatorial Guinea	-	-	-	-	0	8	17	24	31
Ethiopia	183	175	187	223	263	323	371	409	486
Gambia	14	11	14	17	25	33	28	32	36
Guinea	123	127	132	165	227	319	382	461	519
Guinea-Bissau	6	6	6	1	1	1	1	1	14
Haiti	88	99	117	139	134	153	188	195	217
Kiribati	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Lao People's Dem.Rep.	54	51	44	55	66	79	69	65	69
Lesotho	3	2	2	3	1	3	4	7	20
Liberia	197	229	245	280	340	390	369	364	386
Madagascar	191	222	234	337	482	683	700	729	599
Malawi	137	123	119	113	137	186	203	199	244
Maldives	2	2	1	1	2	3	3	5	3
Mali	26	18	112	255	334	437	427	546	693
Mauritania	41	46	46	70	109	140	139	150	124
Mozambique	109	134	153	235	339	466	664	726	825
Myanmar	855	1011	1005	1463	2049	2747	2813	2606	2869
Nepal	20	25	30	51	85	124	130	144	192
Niger	77	75	80	123	159	233	205	230	266
Rwanda	23	22	20	34	55	90	91	101	115
Samoa	0	0	0	0	0	1	0	0	0
Sao Tome and Principe	-	-	-	-	-	-	-	3	6
Sierra Leone	119	123	117	82	101	121	119	132	111
Solomon Islands	10	9	9	6	7	11	21	25	29
Somalia	120	150	220	267	334	458	442	425	455
Sudan	164	169	320	426	510	587	663	693	719
Togo	149	141	137	43	72	102	135	148	204
Tuvalu	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Uganda	60	31	29	32	32	43	54	67	93
United Rep.of Tanzania	310	351	369	464	461	704	735	760	794
Vanuatu	4	3	2	3	4	7	8	9	12
Yemen	85	80	89	126	165	232	251	297	342
Zaire	562	587	640	781	1011	1273	1373	1526	2106
Zambia	510	537	575	677	872	1082	1130	1138	869
All LDCs	6628	6893	7721	9727	12124	15914	17164	17694	19376

Source: UNCTAD secretariat calculations, based on information from the OECD secretariat.

34. Dette d'APD et paiements au titre du service de la dette d'APD aux pays de l'OCDE

Millions de dollars

Debt service / Service de la dette									
1982	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*Pays*
10	10	10	5	8	10	10	10	11	Afghanistan
39	39	49	50	84	85	127	109	106	Bangladesh
2	1	1	1	2	3	5	9	4	Bénin
-	-	-	-	-	-	-	-	-	Bhoutan
1	1	2	2	3	3	5	4	5	Botswana
1	1	1	2	2	4	5	13	0	Burkina Faso
0	1	1	1	2	3	7	7	8	Burundi
-	-	0	0	5	0	0	0	5	Cambodge
-	-	0	-	0	0	0	0	0	Cap-Vert
0	1	16	5	6	2	5	7	0	Rép. centrafricaine
-	0	4	0	0	1	2	2	4	Tchad
0	0	0	0	0	0	0	1	2	Comores
2	2	2	12	4	1	2	0	3	Djibouti
-	-	-	-	-	0	0	0	0	Guinée équatoriale
9	11	11	11	10	13	16	28	16	Ethiopie
0	0	1	1	1	3	3	3	4	Gambie
9	4	4	6	4	12	10	11	12	Guinée
0	0	0	6	1	0	1	0	0	Guinée-Bissau
2	2	2	1	3	2	3	1	4	Haïti
-	-	-	-	-	-	-	-	-	Kiribati
2	1	2	2	2	4	5	4	4	Rép. dém. pop. lao
0	0	0	0	0	0	0	0	0	Lesotho
4	7	10	8	8	7	10	12	5	Libéria
8	5	10	10	22	23	13	32	12	Madagascar
4	2	5	9	6	8	10	12	15	Malawi
1	0	0	0	1	0	-	0	0	Maldives
1	1	1	4	6	8	2	11	3	Mali
3	2	1	2	3	3	9	9	7	Mauritanie
0	1	1	3	5	7	29	17	24	Mozambique
30	35	48	50	62	78	53	28	28	Myanmar
1	1	1	1	2	3	4	4	4	Népal
6	6	6	8	10	10	7	9	5	Niger
1	1	1	2	2	3	5	4	6	Rwanda
-	-	0	0	0	0	0	0	0	Samoa
-	-	-	-	-	-	-	-	0	Sao Tomé-et-Principe
2	0	1	5	4	4	2	10	3	Sierra leone
1	0	1	1	0	0	0	1	1	Iles Salomon
4	4	6	10	3	5	13	20	9	Somalie
5	2	5	4	13	10	5	10	14	Soudan
1	8	13	5	8	5	25	9	9	Togo
-	-	-	-	-	-	-	-	-	Tuvalu
1	1	2	2	4	2	3	2	13	Ouganda
3	4	4	8	9	21	17	22	72	Rép.-Unie de Tanzanie
1	1	0	1	1	1	1	1	3	Vanuatu
2	2	3	3	6	8	12	14	16	Yémen
18	32	46	18	68	36	49	60	98	Zaïre
13	4	4	5	24	11	25	20	16	Zambie
184	194	276	263	401	399	497	517	552	Ensemble des PMA

Source: Secrétariat de la CNUCED, d'après des renseignements du secrétariat de l'OCDE.

35A. Multilateral debt [a]

Country	Total multilateral debt ($ million) / Dette multilatérale totale (Millions de dollars) 1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
Afghanistan	110	109	109	119	129	139	137	133	131
Bangladesh	2278	2538	2742	3321	3993	5015	5419	5842	6692
Benin	160	188	202	240	297	366	381	441	494
Bhutan	1	2	2	5	9	21	26	34	45
Botswana	116	135	146	213	259	340	326	347	439
Burkina Faso	222	244	255	308	390	483	499	531	589
Burundi	132	175	209	258	354	492	553	610	720
Cambodia	17	16	16	17	19	22	21	24	25
Cape Verde	31	35	41	55	64	73	75	80	93
Central African Rep.	97	109	122	160	219	300	338	371	478
Chad	86	93	90	100	120	157	188	252	348
Comoros	31	39	51	69	92	109	107	107	108
Djibouti	6	12	23	39	54	75	80	79	90
Equatorial Guinea	29	29	22	27	33	50	61	68	78
Ethiopia	574	596	601	672	773	940	1000	1079	1327
Gambia	100	101	104	118	147	197	196	218	275
Guinea	218	231	255	300	398	494	531	623	729
Guinea-Bissau	50	61	75	103	125	173	183	209	247
Haiti	255	320	368	401	421	500	479	487	512
Kiribati	8	9	8	9	10	12	13	16	17
Lao People's Dem.Rep.	51	58	66	75	93	105	119	190	251
Lesotho	75	90	107	145	168	207	222	258	305
Liberia	371	443	460	551	635	754	727	703	803
Madagascar	465	517	558	662	837	1089	1121	1189	1326
Malawi	416	473	550	651	773	926	953	1015	1285
Maldives	13	14	15	16	22	27	28	28	34
Mali	323	387	428	498	603	718	769	817	1002
Mauritania	311	365	358	386	466	600	597	609	625
Mozambique	75	87	88	111	152	256	321	406	684
Myanmar	568	654	741	802	881	935	991	1060	1203
Nepal	268	320	382	477	581	744	867	1056	1269
Niger	193	259	286	352	466	599	646	680	792
Rwanda	134	161	188	242	306	398	437	478	590
Samoa	48	53	60	63	65	67	63	63	71
Sao Tome and Principe	17	20	20	21	24	32	42	58	71
Sierra Leone	164	185	194	224	243	276	278	277	303
Solomon Islands	18	23	27	32	38	46	51	57	66
Somalia	365	437	448	564	643	784	787	825	868
Sudan	1369	1511	1545	1698	1895	2189	2279	2364	2717
Togo	180	250	294	367	455	514	543	575	653
Tuvalu	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Uganda	455	596	651	760	830	1061	1099	1171	1471
United Rep.of Tanzania	874	935	937	1089	1253	1489	1587	1658	1858
Vanuatu	0	0	1	1	2	6	7	11	16
Yemen	508	614	693	799	864	930	997	1069	1130
Zaire	931	1071	1151	1415	1650	2154	2147	2134	2312
Zambia	1157	1197	1237	1533	1846	2229	2157	2118	2281
All LDCs	13873	15759	16926	20073	23700	29094	30448	32421	37422

Source: UNCTAD secretariat calculations, based on information from the OECD secretariat.

a Including use of IMF credit.

35A. Dette multilatérale [a]

of which: non-concessional
(In per cent)

dont: dette non concessionnelle
(En pourcentage)

1982	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*Pays*
-	-	-	-	-	-	-	-	-	Afghanistan
19	18	13	13	13	12	11	8	4	Bangladesh
17	14	12	11	11	11	10	9	8	Bénin
-	-	-	-	-	-	-	-	-	Bhoutan
65	67	68	75	79	80	79	72	71	Botswana
7	7	7	8	10	11	12	13	12	Burkina Faso
11	11	11	13	11	11	10	8	8	Burundi
98	98	98	98	98	98	98	85	88	Cambodge
23	31	26	24	23	22	19	16	16	Cap-Vert
27	28	23	23	23	21	15	10	6	Rép. centrafricaine
9	8	5	9	7	7	5	2	-	Tchad
4	7	8	10	13	13	12	12	12	Comores
-	-	-	-	-	-	-	-	-	Djibouti
75	71	63	51	41	30	24	16	13	Guinée équatoriale
29	24	19	15	16	15	12	10	7	Ethiopie
45	38	36	35	25	22	18	14	11	Gambie
37	35	34	33	31	28	23	16	12	Guinée
6	4	15	16	14	11	9	8	7	Guinée-Bissau
19	24	23	20	16	12	7	6	4	Haïti
94	93	94	93	92	85	83	66	63	Kiribati
-	-	-	-	-	-	-	-	-	Rép. dém. pop. lao
2	3	7	15	14	14	13	11	11	Lesotho
77	76	73	73	72	72	72	72	71	Libéria
36	32	31	29	28	26	22	17	13	Madagascar
40	40	35	36	32	29	24	19	15	Malawi
52	44	40	36	-	-	-	-	-	Maldives
13	14	17	18	16	12	9	7	5	Mali
46	46	40	39	40	39	32	27	22	Mauritanie
23	25	25	36	32	25	20	18	16	Mozambique
13	14	11	9	5	2	-	-	-	Myanmar
6	4	2	4	4	4	3	2	1	Népal
16	29	30	33	31	25	16	13	10	Niger
-	1	-	-	-	-	-	-	-	Rwanda
9	11	14	15	14	11	5	2	1	Samoa
-	-	-	-	-	3	2	2	2	Sao Tomé-et-Principe
44	48	46	42	36	37	33	31	31	Sierra leone
15	15	12	9	9	5	3	3	1	Iles Salomon
20	26	24	27	25	22	20	17	17	Somalie
50	49	44	45	45	45	41	39	37	Soudan
24	24	29	30	28	25	21	15	12	Togo
-	-	-	-	-	-	-	-	-	Tuvalu
64	64	58	49	41	35	29	19	13	Ouganda
32	29	24	26	27	27	22	19	15	Rép.-Unie de Tanzanie
-	-	-	-	-	-	-	-	-	Vanuatu
18	16	17	16	13	6	7	8	7	Yémen
58	58	58	59	57	49	45	33	28	Zaïre
89	88	85	82	78	77	75	75	74	Zambie
37	36	33	32	31	28	25	21	18	Ensemble des PMA

Source: Secrétariat de la CNUCED, d'après des renseignements du secrétariat de l'OCDE.

a Y compris les crédits du FMI.

35B. Multilateral debt service payments [a]

Country	Multilateral debt service ($ million) / Service de la dette multilatérale (Millions de dollars)								
	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
Afghanistan	2	0	1	12	3	12	4	5	5
Bangladesh	98	97	157	178	262	298	220	248	354
Benin	5	6	7	12	15	14	14	13	12
Bhutan	-	0	0	0	0	0	0	0	0
Botswana	10	12	14	20	30	48	47	45	59
Burkina Faso	6	4	9	8	15	17	25	23	21
Burundi	3	9	14	12	14	21	19	20	21
Cambodia	2	1	1	7	1	1	1	0	2
Cape Verde	0	1	2	2	1	4	4	3	3
Central African Rep.	3	4	11	16	15	13	18	23	19
Chad	1	1	5	7	6	4	6	9	8
Comoros	0	1	1	1	1	0	0	0	0
Djibouti	0	0	1	1	3	5	6	5	5
Equatorial Guinea	1	1	7	9	4	4	3	6	5
Ethiopia	24	42	51	59	65	53	52	60	56
Gambia	5	10	7	6	27	19	15	13	16
Guinea	17	14	18	18	38	42	40	45	45
Guinea-Bissau	1	1	1	2	2	5	5	7	5
Haiti	6	7	11	23	35	41	38	32	22
Kiribati	0	-	0	0	-	1	0	1	1
Lao People's Dem.Rep.	1	1	2	4	5	6	6	6	5
Lesotho	1	2	3	7	9	10	11	11	12
Liberia	25	39	57	35	22	3	3	3	1
Madagascar	19	22	48	58	85	82	96	101	95
Malawi	34	36	48	44	65	72	71	67	62
Maldives	0	1	0	1	7	1	1	2	2
Mali	6	9	15	29	41	41	56	48	47
Mauritania	19	26	35	63	49	61	88	58	60
Mozambique	0	-	4	3	5	8	13	16	14
Myanmar	26	26	28	44	65	65	39	27	27
Nepal	11	12	14	15	16	20	22	29	36
Niger	32	9	14	19	28	52	61	37	28
Rwanda	4	3	5	6	8	10	9	13	9
Samoa	2	2	3	4	4	6	7	5	4
Sao Tome and Principe	0	0	0	0	0	2	1	1	1
Sierra Leone	13	11	25	10	51	5	8	4	9
Solomon Islands	0	0	1	1	2	3	2	1	2
Somalia	23	17	17	17	60	35	5	23	10
Sudan	107	122	96	56	125	48	40	67	24
Togo	13	9	22	29	28	46	56	55	45
Tuvalu	-	-	0	0	0	0	-	0	0
Uganda	33	40	79	113	132	122	119	130	88
United Rep.of Tanzania	51	66	75	60	99	94	87	85	108
Vanuatu	-	-	0	0	0	0	0	0	1
Yemen	19	24	41	62	92	136	108	62	56
Zaire	80	77	132	204	232	306	256	457	265
Zambia	201	236	190	105	312	69	45	47	99
All LDCs	903	1001	1270	1384	2081	1907	1727	1915	1769

Source: UNCTAD secretariat calculations, based on information from the OECD secretariat.

a Including use of IMF credit.

35B. Paiements au titre du service de la dette multilatérale [a]

of which: non-concessional
(In per cent)

dont: service de la dette non concessionnelle
(En pourcentage)

1982	*1983*	*1984*	*1985*	*1986*	*1987*	*1988*	*1989*	*1990*	*Pays*
-	-	-	-	-	-	-	-	-	Afghanistan
82	76	76	64	67	67	51	62	71	Bangladesh
57	58	44	48	40	38	37	48	33	Bénin
-	-	-	-	-	-	-	-	-	Bhoutan
92	89	86	86	90	93	92	92	90	Botswana
38	33	17	35	31	27	21	36	29	Burkina Faso
62	74	56	26	35	42	38	37	43	Burundi
100	100	100	14	100	98	100	97	99	Cambodge
71	45	46	46	-	58	59	50	57	Cap-Vert
78	75	81	79	66	54	67	76	68	Rép. centrafricaine
82	46	65	53	21	14	33	57	50	Tchad
2	21	25	34	-	-	-	-	-	Comores
-	-	-	-	-	-	-	-	-	Djibouti
95	93	99	97	63	56	46	76	55	Guinée équatoriale
67	81	76	72	65	52	46	61	64	Ethiopie
86	93	70	74	86	56	59	58	56	Gambie
88	75	72	56	70	71	62	72	82	Guinée
40	91	80	71	70	67	73	44	53	Guinée-Bissau
63	61	56	69	72	71	67	62	50	Haïti
100	-	1	-	-	91	-	94	86	Kiribati
5	2	2	2	1	-	-	-	-	Rép. dém. pop. lao
22	15	18	42	43	42	47	47	50	Lesotho
95	94	93	95	91	91	90	1	99	Libéria
83	74	80	83	78	68	69	75	73	Madagascar
88	86	86	81	84	84	81	81	79	Malawi
-	79	-	60	83	-	-	-	-	Maldives
44	51	43	41	59	69	46	54	51	Mali
74	73	78	77	68	61	71	65	70	Mauritanie
100	-	13	74	81	86	66	61	57	Mozambique
83	67	49	54	57	54	27	3	-	Myanmar
62	52	46	33	15	16	15	36	42	Népal
85	54	65	55	60	75	76	76	71	Niger
5	13	16	7	7	5	3	4	-	Rwanda
61	58	49	53	52	57	59	43	23	Samoa
-	-	-	-	4	-	-	-	-	Sao Tomé-et-Principe
94	83	84	77	76	63	93	13	56	Sierra leone
58	59	62	52	66	66	31	22	44	Iles Salomon
82	65	73	84	89	79	20	61	40	Somalie
83	80	84	75	20	32	11	24	8	Soudan
90	61	69	75	66	73	77	76	73	Togo
-	-	100	-	-	-	-	-	-	Tuvalu
58	92	95	91	90	86	84	87	81	Ouganda
85	84	80	74	69	67	64	65	72	Rép.-Unie de Tanzanie
-	-	-	-	1	-	-	-	-	Vanuatu
22	31	44	50	59	58	40	13	30	Yémen
94	89	86	86	85	86	85	93	91	Zaïre
98	99	97	88	95	86	83	68	87	Zambie
84	82	79	72	72	68	63	68	69	Ensemble des PMA

Source: Secrétariat de la CNUCED, d'après des renseignements du secrétariat de l'OCDE.

a Y compris les crédits du FMI.

36. Debt reschedulings with official creditors, 1984-1992

Country		Date of meeting (month/year)	Cut-off date	Consolidation period (months)	Percentage of principal and interest consolidated	Grace period [a]	Repayment period	Arrears	Rescheduling of previously rescheduled debt	Good-will clause	Estimated amounts rescheduled ($ million)
Benin	I [b]	06/1989	31/03/1989	13	100	Toronto terms		yes	yes	yes	193
	II [c]	12/1991	31/03/1989	15	100	Enhanced concessional treatment		yes	yes	yes	160
Burkina Faso	I [b]	03/1991	01/01/1991	15	100	Toronto terms		yes	no	yes	80
Central African Republic	III	11/1985	01/01/1983	18	90	6ys 3ms	4ys 6ms	no	yes	no	14
	IV [b]	12/1988	01/01/1983	18	100	Toronto terms		yes	yes	yes	28
	V [b]	06/1990	01/01/1983	12	100	Toronto terms		no	yes	no	4
Chad	I [b]	10/1989 [d]	..	15	100	Toronto terms		yes	..	..	50
Ethiopia	I [c]	12/1992	31/12/1989	37	100	Enhanced concessional treatment		yes	.	yes	..
Equatorial Guinea	I	07/1985	01/07/1984	18	100	6ys 0m	4ys 6ms	yes	.	no	38
	II [b]	03/1989 [d]	..	..	..	Toronto terms		yes	no	yes	12
Gambia	I	09/1986	01/07/1986	12	100	6ys 0m	4ys 6ms	yes	.	yes	24
Guinea	I	04/1986	01/01/1986	14	95	6ys 1m	4ys 6ms	yes	.	yes	196
	II [b]	04/1989	01/01/1986	12	100	Toronto terms		yes	yes	yes	123
	III [c]	11/1992	01/01/1986	..	100	Enhanced concessional treatment		yes	yes	yes	..
Guinea-Bissau	I	10/1987	31/12/1986	18	100 [e]	11ys 3ms	9ys 6ms	yes	.	yes	30
	II [b]	10/1989	31/12/1986	15	100	Toronto terms		yes	yes	yes	21
Liberia	IV	12/1984	01/01/1983	12	90	6ys 0m	4ys 6ms	no	no	yes	17
Madagascar	III	03/1984	01/07/1983	18	95	6ys 3ms	5ys 6ms	yes	yes	yes	89
	IV	05/1985	01/07/1983	15	100	6ys 2ms	5ys 6ms	yes	yes	yes	128
	V	10/1986	01/07/1983	21	100	6ys 5ms	4ys 6ms	no	yes	yes	121
	VI [b]	10/1988	01/07/1983	21	100	Toronto terms		yes	yes	yes	370
	VII [b]	07/1990	01/07/1983	13	100	Toronto terms		no	yes	yes	139
Malawi	III	04/1988	01/01/1982	14	100	9ys 11ms	9ys 6ms	yes	yes	yes	27
Mali	I [b]	10/1988	01/01/1988	16	100	Toronto terms		yes	.	yes	63
	II [b]	11/1989	01/01/1988	26 [f]	100	Toronto terms		yes	no	yes	44
	III [c]	10/1992	01/01/1988	35	100	Enhanced concessional treatment		yes	.	yes	..
Mauritania	I	04/1985	31/12/1984	15	90	5ys 0m	4ys 6ms	yes	.	yes	74
	II	05/1986	31/12/1984	12	95	5ys 0m	4ys 6ms	no	no	yes	27
	III	06/1987	31/12/1984	14	95	6ys 1m	9ys 6ms	no	no	yes	61
	IV [b]	06/1989	31/12/1984	12	100	Toronto terms		yes	yes	no	52
Mozambique	I	10/1984	01/02/1984	12	95	6ys 0m	5ys 6ms	no	.	yes	404
	II	06/1987	01/02/1984	19	100	11ys 4ms	9ys 6ms	yes	yes	yes	824
	III [b]	06/1990	01/02/1984	30 [f]	100	Toronto terms		yes	yes	yes	707
Niger	II	11/1984	01/07/1983	14	90, 50 [g]	6ys 1m	4ys 6ms	no	no	yes	26
	III	11/1985	01/07/1983	12	90, 50 [g]	6ys 1m	4ys 6ms	no	no	yes	38
	IV	11/1986	01/07/1983	12	100 [e]	6ys 0m	4ys 6ms	no	no	yes	39
	V	04/1988	01/07/1983	13	100, 75 [g]	10ys 0m	9ys 6ms	no	no	no	37
	VI [b]	12/1988	01/07/1983	12	100	Toronto terms		no	yes	yes	48
	VII [b]	09/1990	01/07/1983	28 [f]	100	Toronto terms		yes	yes	yes	116

36. Debt reschedulings with official creditors, 1981-1992 (*concluded*)

Country		*Date of meeting (month/year)*	*Cut-off date*	*Consolidation period (months)*	*Percentage of principal and interest consolidated*	*Grace period* [a]	*Repayment period*	*Arrears*	*Rescheduling of previously rescheduled debt*	*Good-will clause*	*Estimated amounts rescheduled ($ million)*
Sierra Leone	III	02/1984	01/07/1983	12	90	6ys 0m	5ys 0m	no	yes	yes	25
	IV	11/1986	01/07/1983	17	100	6ys 2ms	4ys 6ms	yes	yes	yes	87
	V [c]	11/1992	01/07/1983	16	100	Enhanced concessional treatment		yes	yes	yes	..
Somalia	I	03/1985	01/10/1984	12	95	6ys 0m	4ys 6ms	yes	.	no	127
	II	07/1987	01/10/1984	12	100	11ys 6ms	9ys 6ms	yes	yes	yes	43
Sudan	IV	05/1984	01/01/1984	12	100	7ys 0m	9ys 6ms	no	yes	yes	249
Togo	IV	06/1984	01/01/1983	16	95	6ys 2ms	4ys 6ms	no	yes	no	75
	V	06/1985	01/01/1983	12	95	6ys 0m	5ys 6ms	no	no	yes	27
	VI	03/1988	01/01/1983	16	100	7ys 10ms	7ys 6ms	yes	yes	no	160
	VII [b]	06/1989	01/01/1983	15	100	Toronto terms		no	yes	yes	76
	VIII [b]	07/1990	01/01/1983	24 [f]	100	Toronto terms		no	yes	no	100
	IX [c]	06/1992	01/01/1983	24	100	Enhanced concessional treatment		yes	yes	yes	..
Uganda	III	06/1987	01/07/1981	12	100	7ys 0m	8ys 6ms	yes	yes	yes	70
	IV [b]	01/1989	01/07/1981	18	100	Toronto terms		yes	yes	yes	89
	V [c]	06/1992	01/07/1981	18	100	Enhanced concessional treatment		yes	yes	yes	..
United Rep. of Tanzania	I	09/1986	30/06/1986	12	100	6ys 0m	4ys 6ms	yes	.	yes	1099
	II [b]	12/1988	30/06/1986	6	100	Toronto terms		yes	yes	yes	377
	III [b]	03/1990	30/06/1986	12	100	Toronto terms		yes	yes	yes	200
	IV [c]	01/1992	30/06/1986	30	100	Enhanced concessional treatment		yes	yes	yes	700
Zaire	VII	05/1985	30/06/1983	15	95	6ys 2ms	4ys 6ms	no	yes	no	408
	VIII	05/1986	30/06/1983	12	100	5ys 0m	5ys 6ms	no	yes	yes	429
	IX	05/1987	30/06/1983	14	100	7ys 1m	8ys 6ms	no	yes	yes	885
	X [b]	06/1989	30/06/1983	13	100	Toronto terms		yes	yes	yes	1530
Zambia	II	07/1984	01/01/1983	12	100	6ys 0m	4ys 6ms	no	yes	yes	253
	III	03/1986	01/01/1983	12	100	6ys 0m	4ys 6ms	yes	yes	yes	371
	IV [b]	07/1990	01/01/1983	18	100	Toronto terms		yes	yes	yes	965
	V [c]	07/1992	01/01/1983	33	100	Enhanced concessional treatment		yes	yes	yes	..

Source: Paris Club Agreed Minutes; *World Bank Debt Tables*, 1987-1988 and 1989-1990 editions; IMF, *Recent Experience with Multilateral Official Debt Rescheduling*, Washington D.C., February 1987; OECD, *Financing and External Debt of Developing Countries, 1986 Survey*, Paris 1987.

Note: Roman numerals indicate the number of debt reschedulings for the country since 1976.

a The grace period is defined as starting at the beginning of the consolidation period and running up to the date of the first payment.
b Beneficiary of the concessional debt relief measures agreed upon at the Toronto summit.
c Beneficiary of new terms going beyond the Toronto terms following the Trinidad proposal (1990), and the London Summit recommendations of 1992.
d Dates of informal meeting of creditors on the terms to be applied in the bilateral agreements. Given the very small number of creditors involved, creditors did not call for a full Paris club meeting.
e Percentage relates only to principal.
f Multi-year rescheduling.
g The first percentage relates to principal, and the second to interest.

37. Arrangements in support of structural adjustment in the 1980s
(As of June 1992)

Millions of SDRs (except where otherwise indicated)

Country	IMF arrangements: Stand-by/Extended Facility: Period	IMF arrangements: Stand-by/Extended Facility: Amount	IMF arrangements: SAF/ESAF: Period	IMF arrangements: SAF/ESAF: Amount	World Bank loans and credits: Structural adjustment: Date of approval	Structural adjustment: Amount: IDA	Structural adjustment: Amount: African Facility [1]	Structural adjustment: Amount: Co-financing [2]	Sector and other adjustment: Date of approval	Sector and other adjustment: Amount: IDA	Sector and other adjustment: Amount: African Facility [1]	Sector and other adjustment: Amount: Co-financing [2]	Sector and other adjustment: Purpose
Bangladesh	July 1979-July 1980	85											
	Dec.1980-Dec.1983 [3]	800 [4]											
	March 1983-Aug. 1983	68.4											
	Dec. 1985-June 1987	180											
			Feb. 1987-Feb. 1990	201.3					June 1987	147.8			Industrial policy reform
									Apr. 1989	137.0		Germany (DM 26 mn.)	Energy sector
									Oct. 1989	1.8 [6]			*Idem*
			Aug. 1990-Aug. 1993	345 [5]					June 1990	132.7		USAID (18.2)	Financial sector
									Nov. 1990	2.5 [6]			*Idem*
									Nov. 1991	2.2 [6]			*Idem*
									May 1992	109.3			Public resource Management
Benin			June 1989-June 1992	21.9	May 1989	33.5							
					June 1991	41.3							
Burkina Faso									Feb. 1985	13.8		France/CCCE (3.2); Netherlands (2.1) Germany/GTZ (2); France/FAC (1.7)	Fertilizers
			Mar. 1991-Mar. 1994	22.1	June 1991	60.0		EC (30); AfDB (20); France (17); Canada (13); Germany (12)	Feb. 1992	49.6		EDF (99); AfDB (60.6); CIDA (29.8); Germany (28.6); West African Development Fund (10.2); BADEA (8.5); CCCE & FAC (7.8); IsDB (5.5); BOAD (3.1); UNDP (0.6)	Transport sector
									June 1992	20.6		France (21); EC (20); AfDB (13)	Agriculture
Burundi	Aug. 1986-March 1988	21	Aug. 1986-Aug. 1989	29.9	May 1986	13.2	14.3	Japan (11); Switzerland (7.7); Japan (18.1); Germany (6); Saudi Arabia (2.9)					
					June 1988	64.9							
			Nov. 1991-Nov. 1994	42.7 [5]									
					June 1992	22							

37. Arrangements in support of structural adjustment in the 1980s (*continued*)
(As of June 1992)

Millions of SDRs (except where otherwise indicated)

	IMF arrangements				*World Bank loans and credits*								
	Stand-by/Extended Facility		*SAF/ ESAF*		*Structural adjustment*				*Sector and other adjustment*				
						Amount				*Amount*			
Country	*Period*	*Amount*	*Period*	*Amount*	*Date of approval*	*IDA*	*African Facility* [1]	*Co-financing* [2]	*Date of approval*	*IDA*	*African Facility* [1]	*Co-financing* [2]	*Purpose*
Central African Republic	Feb.1980-Feb.1981	4											
	April 1981-Dec. 1981	10.4 [7]											
	April 1983-April 1984	18 [8]											
	July 1984-July 1985	15											
	Sept.1985-March 1987	15 [9]			Sept.1986	12.3	14						
	June 1987-May 1988	8	June 1987-May 1990	21.3	June 1988 June 1990	28.9 34.5		ADF (25)	July 1987	11.5		Saudi Arabia (2); Japan (6)	Cotton sector
Chad			Oct. 1987-Oct. 1990	21.4					July 1988	11.9	(16.2)		Public finance and cotton sector
									Apr. 1989	45.4		USAID (23) Germany (22.7); CCCE (13.1); ADF (11.3); BDEAC (10.6); EDF (4.8); OPEC Fund for Int.Dev.(4.5); FAC (3.3); UNDP (0.5)	Transport sector
Comoros			June 1991-June 1994	3.2					June 1991	6.0		ADF (17); UNDP (1)	Macroeconomic reform and capacity building
Ethiopia	May 1981-June 1982	67.5											
Equatorial Guinea	July 1980-June 1981	5.5											
	June 1985-June 1986	9.2 [10]											
			Dec. 1988-Dec. 1991	12.9									
Gambia	Nov. 1979-Nov. 1980	1.6											
	Feb. 1982-Feb. 1983	16.9											
	April 1984-July 1985 [12]	12.8 [11]											
	Sept. 1986-Oct. 1987	5.1	Sept. 1986-Nov. 1988	12.0 [13]	Aug. 1986	4.3	9.9	United Kingdom (4.5); ADF (9)					
			Nov. 1988-Nov. 1991	20.5 [5]	June 1989	17.9		ADF (6) Netherlands (2.5)					

37. Arrangements in support of structural adjustment in the 1980s (*continued*)
(As of June 1992)

Millions of SDRs (except where otherwise indicated)

Country	IMF arrangements: Stand-by/Extended Facility: Period	Amount	SAF/ESAF: Period	Amount	World Bank loans and credits: Structural adjustment: Date of approval	Amount: IDA	African Facility [1]	Co-financing [2]	Sector and other adjustment: Date of approval	Amount: IDA	African Facility [1]	Co-financing [2]	Purpose
Guinea	Dec. 1982-Nov. 1983	25 [14]											
	Feb. 1986-March 1987	33 [15]			Feb. 1986	22.9	15.6	France (26.7); Germany (9.4); Japan (27.8); Switzerland (4.8)					
	July 1987-Aug. 1988	11.6	July 1987-July 1990	40.5 [16]									
					June 1988	47.0		ADF (12); Japan (11.2)					
			Nov. 1991-Nov. 1994	57.9 [5]					June 1990	15.4			Education Sector
Guinea-Bissau									Dec.1984	10.1		Switzerland (SwF 4.5 mn.)	Economic recovery programme [18]
			Oct. 1987-Oct. 1990	5.3 [17]	May 1987	8	4	Switzerland (5.2); Saudi Arabia (3.2); ADF (11.3); IFAD (5.3)					
					May 1989	18		Netherlands (4.8) USAID (4.5) ADF (12.0) [19]					
Haiti	Oct. 1978-Oct. 1981 [21]	32.2 [20]											
	Aug. 1982-Sept.1983	34.5											
	Nov. 1983-Sept. 1985	60 [22]											
			Dec.1986-Dec.1989	30.9 [23]									
	Sept. 1989-Dec. 1990	21 [15]							Mar.1987	32.8			Economic recovery
Lao People's Dem.Rep.	Aug. 1980-Aug. 1981	14											
			Sept. 1989-Sept. 1992	20.5	June 1989	30.8							
					Oct. 1991	30							
Lesotho			June 1988-June 1991	10.6									
			May 1991-May 1994	18.1 [5]									

37. Arrangements in support of structural adjustment in the 1980s (*continued*)
(As of June 1992)

Millions of SDRs (except where otherwise indicated)

	IMF arrangements				World Bank loans and credits								
	Stand-by/Extended Facility		SAF/ESAF		Structural adjustment				Sector and other adjustment				
						Amount				Amount			
Country	Period	Amount	Period	Amount	Date of approval	IDA	African Facility [1]	Co-financing [2]	Date of approval	IDA	African Facility [1]	Co-financing [2]	Purpose
Madagascar	June 1980-June 1982	64.5 [24]											
	April 1981-June 1982	76.7 [25]											
	July 1982-July 1983	51 [11]											
	April 1984-March 1985	33											
	April 1985-April 1986	29.5							May 1986	19	(33)	Kfw (4); Japan (3)	Agricultural sector
	Sept. 1986-Feb. 1988	30	Aug. 1987-May 1989	46.5 [26]					June 1988	90.5		ADF (40); Switzerland (8)	Public sector
	Sept. 1988-July 1989	13.3 [27]							Mar.1989	1.1 [6]			Public sector
			May 1989-May 1992	76.9 [5]					Oct.1989	0.9 [6]			*Idem*
									Nov.1990	1.2 [6]			*Idem*
									Nov.1991	1 [6]			*Idem*
Malawi	Oct. 1979-Dec.1981 [28]	26.3											
	May 1980-March 1982	49.9 [29]			June 1981	36.7 [30]							
	Aug. 1982-Aug. 1983	22							Apr. 1983	4.6		IFAD (10.3)	Smallholder fertilizers
	Sept.1983-Sept.1986 [32]	81 [31]			Dec. 1983	51.9							
	March 1988-May 1989	13.0	July 1988-Sept. 1992	67 [5]	Dec. 1985	28.0	37.3	Germany/KfW (6.4); Japan/OECF (22.6); USAID (15)					
					Jan. 1987		8.4	Japan (17.7); United Kingdom (7.5); Germany (5)	June 1988	50.6		OECF (30) USAID (25) ADF (19.5) EEC (16)	Industrial and trade policy adjustment
									Mar. 1989	4 [6]			*Idem*
									Oct. 1989	3.8 [6]			*Idem*
									Apr. 1990	52.6		USAID (25) United Kingdom (16.5) Netherlands (5) Germany, EEC and Japan	Agriculture
									Nov. 1990	5.1 [6]			Industry and trade
									Nov. 1991	4 [6]			Agriculture
									June 1992	85.4		AfDB (13.4)	Entrepreneurship dev. & drought recovery

37. Arrangements in support of structural adjustment in the 1980s (*continued*)

(As of June 1992)

Millions of SDRs (except where otherwise indicated)

	IMF arrangements				*World Bank loans and credits*								
	Stand-by/Extended Facility		*SAF/ ESAF*		*Structural adjustment*				*Sector and other adjustment*				
						Amount				*Amount*			
Country	*Period*	*Amount*	*Period*	*Amount*	*Date of approval*	*IDA*	*African Facility* [1]	*Co-financing* [2]	*Date of approval*	*IDA*	*African Facility* [1]	*Co-financing* [2]	*Purpose*
Mali	May 1982-May 1983	30.4							June 1988	29.4		Japan (38.7) Saudi Arabia (5.9) ADF (45)	Public enterprise sector
	Dec. 1983-May 1985	40.5											
	Nov. 1985-March 1987	22.9 [33]											
	Aug. 1988-June 1990	12.7	Aug. 1988-Aug. 1991	35.6 [11]	Dec. 1990	50.3		EC (20); AfDB (18)	June 1990	40.7		FAC/CCCE (50.8) SDC (6.9) Netherlands (5.2) Germany (2.9)	Agricultural sector/ investment
Mauritania	July 1980-March 1982 [35]	29.7 [34]											
	June 1981-March 1982	25.8											
	April 1985-April 1986	12											
	April 1986-April 1987	12	Sept. 1986-May 1989	23.7 [36]									
	May 1987-May 1988	10			June 1987	11.7	21.4	Saudi Arabia (4.8) Germany (2.8)					
			May 1989-May 1992	50.9 [5]									
									Feb. 1990	19.4		CCCE (8) Germany (2) WFP (1)	Agricultural sector/ investment
									June 1990	30.7		Japan (50) SFD (19.8) KFAED (13.7) AFESD (10.3) Abu Dhabi Fund (6.1) Spain (5) Germany (4)	Public enterprises
									Nov. 1990	2.9 [6]			Public enterprises
									Nov. 1991	1.9 [6]			*Idem*

37. Arrangements in support of structural adjustment in the 1980s (*continued*)
(As of June 1992)

Millions of SDRs (except where otherwise indicated)

	IMF arrangements				World Bank loans and credits								
	Stand-by/Extended Facility		SAF/ESAF		Structural adjustment				Sector and other adjustment				
						Amount				Amount			
Country	Period	Amount	Period	Amount	Date of approval	IDA	African Facility [1]	Co-financing [2]	Date of approval	IDA	African Facility [1]	Co-financing [2]	Purpose
Mozambique									May 1985	45.5			Economic rehabilitation programme I
			June 1987-June 1990	42.7					Aug. 1987	54.5	(18.6)	Switzerland (11.2)	Economic rehabilitation programme II
									May 1989	68.2		United Kingdom (17.5) Switzerland (12.8) Germany (10.9) Sweden (9.4) Finland (8.9)	Economic rehabilitation programme III
			June 1990-May 1993	100.7 [5]					June 1992	132		Switzerland (6)	Economic recovery
Myanmar	June 1981-June 1982	27											
Nepal	Dec. 1985-April 1987	18.7	Oct. 1987-Oct. 1990	26.1	March 1987	40.9							
					June 1989	46.2		KfW (5)					
Niger	Oct. 1983-Dec. 1984	18											
	Dec. 1984-Dec. 1985	16											
	Dec. 1985-Dec. 1986	13.5	Nov. 1986-Dec. 1988	23.6 [37]	Feb. 1986	18.3	36.6						
	Dec. 1986-Dec. 1987	10.1							June 1987	46	15.4		Public enterprises
			Dec. 1988-Dec. 1991	47.2 [38]									
Rwanda	Oct. 1979-Oct. 1980	5 [39]											
			Apr. 1991-Apr. 1994	30.7	June 1991	67.5		Switzerland (SwF 10); Belgium (BF 400)					

37. Arrangements in support of structural adjustment in the 1980s (*continued*)

(As of June 1992)

Millions of SDRs (except where otherwise indicated)

Country	IMF arrangements				World Bank loans and credits							
	Stand-by/Extended Facility		SAF/ESAF		Structural adjustment				Sector and other adjustment			
						Amount				Amount		
	Period	Amount	Period	Amount	Date of approval	IDA	African Facility [1]	Co-financing [2]	Date of approval	IDA	African Facility [1]	Co-financing [2]	Purpose
Samoa	Aug. 1979-Aug. 1980	0.7 [39]											
	June 1983-June 1984	3.4											
	July 1984-July 1985	3.4											
Sao Tome and Principe			June 1989-June 1992	2.8	June 1987	3.1	2.3	ADF (8.5)					
					June 1990	7.5		ADF(12) IMF (2.6)					
Sierra Leone	Nov. 1979-Nov. 1980	17											
	March 1981-Feb. 1984 [41]	186 [40]											
	Feb. 1984-Feb. 1985	50.2 [42]							June 1984	20.3		IFAD (5.4)	Agriculture
	Nov. 1986-Nov. 1987	23.2	Nov. 1986-Nov. 1989	40.5 [43]									
									April 1992	31.4			Reconstruction Imports
									April 1992	0.2 [6]			*Idem*
Somalia	Feb. 1980-Feb. 1981	11.5 [44]											
	July 1981-July 1982	43.1											
	July 1982-Jan. 1984	60											
	Feb. 1985-Sept. 1986	22.1											
	June 1987-Feb. 1989	33.2	June 1987-June 1990	30.9 [23]					June 1989	54.2		ADF (25) BITS (0.5)	Agriculture
Sudan	May 1979-May 1982 [45]	427											
	Feb. 1982-Feb. 1983	198 [46]											
	Feb. 1983-March 1984	170							June 1983	46.4			Agricultural rehabilitation
	June 1984-June 1985	90 [47]											

37. Arrangements in support of structural adjustment in the 1980s (*continued*)
(As of June 1992)

Millions of SDRs (except where otherwise indicated)

	IMF arrangements				World Bank loans and credits							
	Stand-by/Extended Facility		SAF/ESAF		Structural adjustment				Sector and other adjustment				
						Amount				Amount			
Country	Period	Amount	Period	Amount	Date of approval	IDA	African Facility [1]	Co-financing [2]	Date of approval	IDA	African Facility [1]	Co-financing [2]	Purpose
Togo	June 1979-Dec. 1980	15 [48]											
	Feb. 1981-Feb. 1983	47.5 [49]											
	March 1983-April 1984	21.4			May 1983	36.9							
	May 1984-May 1985	19											
	May 1985-May 1986	15.4			May 1985 Aug. 1985	28.1	9.7						
	June 1986-April 1988	23.0											
	March 1988-April 1989	13.0	March 1988-May 1989	26.9 [50]	Mar. 1988	33.0		ADF (17.3); Japan (20.8)					
			May 1989-May 1993	46.1 [5]	Mar. 1989	0.1 [6]							
					Oct. 1989	0.2 [6]							
					Dec. 1990	39.6							
									Feb. 1991	10.2			Population and health
Uganda	Jan. 1980-Dec. 1980	12.5											
	June 1981-June 1982	112.5											
	Aug. 1982-Aug. 1983	112.5							Feb. 1983	63.5		Italy/DCD (10)	Agricultural rehabilitation
	Sept. 1983-Sept. 1984	95 [51]											
									May 1984	47.2			Reconstruction
			June 1987-April 1989	69.7 [52]					Sept.1987	50.9	18.8	United Kingdom/ODA (16)	Economic recovery
			April 1989-Nov. 1992	179.3 [5]					Mar. 1989	1.3 [6]			*Idem*
									Apr. 1989	19 [6]			*Idem*
									Oct. 1989	1.2 [6]			*Idem*
									Feb. 1990	98.1	(12.8)		*Idem*
									Nov. 1990	1.5 [6]			*Idem*
									Dec. 1990	69.5			Agriculture
					Dec. 1991	91.9			Nov. 1991	1.2 [6]			Economic Recovery

37. Arrangements in support of structural adjustment in the 1980s (*continued*)
(As of June 1992)

Millions of SDRs (except where otherwise indicated)

Country	IMF arrangements: Stand-by/Extended Facility: Period	IMF arrangements: Stand-by/Extended Facility: Amount	IMF arrangements: SAF/ESAF: Period	IMF arrangements: SAF/ESAF: Amount	World Bank loans and credits: Structural adjustment: Date of approval	Structural adjustment: Amount: IDA	Structural adjustment: Amount: African Facility [1]	Structural adjustment: Amount: Co-financing [2]	Sector and other adjustment: Date of approval	Sector and other adjustment: Amount: IDA	Sector and other adjustment: Amount: African Facility [1]	Sector and other adjustment: Amount: Co-financing [2]	Purpose
Un.-Rep. of Tanzania	Sept.1980-June 1982	179.6 [53]											
	Aug. 1986-Feb. 1988	64.2											
			Oct. 1987-Oct. 1990	74.9									
									Nov. 1986	41.3	38.2	Germany (17.3); Switzerland (9.2); United Kingdom (7.3)	Multi-sector rehabilitation
									Jan. 1988	22.5	(26.0)	Saudi Arabia (4)	Multi-sector rehabilitation
									Dec. 1988	97.6		ADF (24) United Kingdom (15) Switzerland (14) Netherlands (10)	Industrial rehabilitation and trade adjustment
									Mar. 1989	9.7 [6]			Industrial rehabilitation
									Oct. 1989	8.3 [6]			Industry and trade adjustment
									Mar. 1990	150.4		Netherlands (40) United Kingdom (20)	Agriculture
			July 1991-July 1994	181.9 [5]					Dec. 1990	11.5 [6]			Agriculture
									Nov. 1991	8.6 [6]			*Idem*
									Nov. 1991	150.2		United Kingdom (16.8) Switzerland (6.6)	Finance
Zaire	Aug. 1979-Feb. 1981	118 [54]											
	June 1981-June 1984 [21]	912 [55]											
	Dec. 1983-March 1985	228 [56]											
	April 1985-April 1986	162											
	May 1986-March 1988	214.2 [57]											
			May 1987-May 1990	203.7 [58]					June 1986	17.6	(60)		Industrial sector
									June 1987	42.2	(94.3)	Japan (15.7)	Agricultural and rural dev.
	May 1987-May 1988	100 [59]											
	June 1989-June 1990	116.4 [60]											

37. Arrangements in support of structural adjustment in the 1980s (*concluded*)
(As of June 1992)

Millions of SDRs (except where otherwise indicated)

	IMF arrangements				*World Bank loans and credits*								
	Stand-by/Extended Facility		*SAF/ ESAF*		*Structural adjustment*				*Sector and other adjustment*				
						Amount				*Amount*			
Country	*Period*	*Amount*	*Period*	*Amount*	*Date of approval*	*IDA*	*African Facility* [1]	*Co-financing* [2]	*Date of approval*	*IDA*	*African Facility* [1]	*Co-financing* [2]	*Purpose*
Zambia	April 1978-April 1980	250											
	May 1981-May 1984 [21]	800 [61]											
	April 1983-April 1984	211.5 [62]											
	July 1984-April 1986	225 [63]							Jan. 1985	24.7	(10)	AFDB (23.4); CIDA (6.8); USAID (5); Switzerland (4.8)	Agricultural rehabilitation
	Feb. 1986-Feb. 1988	229.8 [64]							March 1991	149.6		Germany (18.8)	Economic recovery
									March 1991	19.4 [6]			*Idem*
									May 1992	7.6 [6]			*Idem*
									June 1992	146			Privatization and industry

Source: IMF, *Annual Report* (various issues); *IMF Survey* (various issues); World Bank, *Annual Report* (various issues); *World Bank News* (various issues).

1 Special Facility for Sub-Saharan Africa; amounts in parenthesis are expressed in millions of dollars.
2 Including special joint financing and bilateral support; amounts are in millions of dollars.
3 Extended Facility arrangement, cancelled as of June 1982.
4 SDR 580 mn. not purchased.
5 ESAF.
6 Supplemental credit.
7 SDR 2.4 mn. not purchased.
8 SDR 13.5 mn. not purchased.
9 SDR 7.5 mn. not purchased.
10 SDR 3.8 mn. not purchased.
11 SDR 10.2 mn. not purchased.
12 Cancelled as of April 1985.
13 SDR 3.4 mn. not purchased.
14 SDR 13.5 mn. not purchased.
15 SDR 6 mn. not purchased.
16 SDR 11.6 mn. not purchased.
17 SDR 1.5 mn. not purchased.
18 Supported by IMF; (SDR 1.88 mn. purchased in first credit tranche).
19 Additional financing.
20 SDR 21.4 mn. not purchased.
21 Extended Facility arrangement.
22 SDR 39 mn. not purchased.
23 SDR 22.1 mn. not purchased.
24 Cancelled as of April 1981; SDR 54.5 mn. not purchased.
25 Augmented in June 1981 with SDR 32.3 mn.; SDR 70 mn. not purchased at expiration of arrangement.
26 SDR 33.2 mn. not purchased.
27 Cancelled as of May 1989; SDR 10.5 mn. not purchased.
28 Cancelled as of May 1980; SDR 20.9 mn. not purchased.
29 SDR 9.9 mn. not purchased.
30 IBRD loan.
31 Original amount decreased from SDR 100 mn.; SDR 24 mn. not purchased.
32 Extended Facility arrangement; cancelled as of August 1986.
33 SDR 6.6 mn. not purchased.
34 SDR 20.8 mn. not purchased.
35 Cancelled as of May 1981.
36 SDR 6.8 mn. not purchased.
37 SDR 6.7 mn. not purchased.
38 ESAF; SDR 23.6 mn. not purchased.
39 Not purchased.
40 Including an increase of SDR 22.3 mn. in June 1981. SDR 152 mn. not purchased.
41 Extended Facility arrangement; cancelled as of April 1982.
42 SDR 31.2 mn. not purchased.
43 SDR 29 mn. not purchased.
44 SDR 5.5 mn. not purchased.
45 Extended Facility arrangement; cancelled as of February 1982; SDR 176 mn. not purchased.
46 SDR 128 mn. not purchased.
47 SDR 70 mn. not purchased.
48 SDR 1.75 mn. not purchased.
49 SDR 40.3 mn. not purchased.
50 SDR 19.2 mn. not purchased.
51 SDR 30 mn. not purchased.
52 SDR 19.9 mn. not purchased.
53 SDR 154.6 mn. not purchased.
54 SDR 9 mn. not purchased.
55 Cancelled as of June 1982; SDR 737 mn. not purchased.
56 SDR 30 mn. not purchased.
57 Cancelled as of April 1987; SDR 166.6 mn. not purchased.
58 SDR 58.2 mn. not purchased.
59 SDR 75.5 mn. not purchased.
60 SDR 41.4 mn. not purchased.
61 Cancelled as of July 1982; SDR 500 mn. not purchased.
62 SDR 67.5 mn. not purchased.
63 Cancelled as of Feb. 1986; SDR 145 mn. not purchased.
64 Cancelled as of May 1987; SDR 194.8 mn. not purchased.

38. Indicators on area and population

38. Indicateurs relatifs à la superficie et à la population

Country	Area Superficie: Total (000 km²)	Area Superficie: % of arable land and land under permanent crops / % de terres arables et sous cultures permanentes 1989	Population: Density Pop./km² 1991	Population: Total (mill.) 1991	Population: Urban % 1990	Activity rate a / Taux d'activité a: M 1985-1990 b	F 1985-1990 b	T 1985-1990 b	Pays
Afghanistan	652.1	12.4	27	17.7	18	53	5	30	Afghanistan
Bangladesh	144.0	64.5	809	116.4	16	52	4	29	Bangladesh
Benin	112.6	16.5	42	4.8	38	50	43	46	Bénin
Bhutan	47.0	2.8	34	1.6	5	58	30	44	Bhoutan
Botswana	581.7	2.4	2	1.3	28	45	23	33	Botswana
Burkina Faso	274.2	13.0	34	9.2	9	57	48	53	Burkina Faso
Burundi	27.8	48.0	203	5.7	6	56	48	52	Burundi
Cambodia	181.0	16.9	47	8.6	12	56	35	46	Cambodge
Cape Verde	4.0	9.7	92	0.4	29	58	21	38	Cap-Vert
Central African Rep.	623.0	3.2	5	3.1	47	53	42	48	Rép. Centrafricaine
Chad	1284.0	2.5	4	5.7	30	56	14	35	Tchad
Comoros	2.2	44.8	252	0.6	28	54	36	45	Comores
Djibouti	23.2	..	20	0.5	81	..	..	..	Djibouti
Equatorial Guinea	28.1	8.2	13	0.4	29	51	32	41	Guinée équatoriale
Ethiopia	1221.9	11.4	42	51.4	13	53	32	42	Ethiopie
Gambia	11.3	15.8	78	0.9	23	56	37	46	Gambie
Guinea	245.9	3.0	24	5.9	26	55	35	45	Guinée
Guinea Bissau	36.1	9.3	27	1.0	20	56	37	46	Guinée-Bissau
Haiti	27.8	32.6	239	6.6	28	49	34	42	Haïti
Kiribati	0.7	52.1	102	0.1	36	..	..	..	Kiribati
Lao People's Dem.Rep.	236.8	3.8	18	4.3	19	53	43	48	Rép.dém.populaire lao
Lesotho	30.4	10.5	59	1.8	20	55	39	47	Lesotho
Liberia	111.4	3.3	24	2.7	46	50	21	35	Libéria
Madagascar	587.0	5.3	20	12.0	24	53	34	43	Madagascar
Malawi	118.5	20.3	74	8.8	12	51	35	43	Malawi
Maldives	0.3	10.0	742	0.2	29	..	..	..	Maldives
Mali	1240.2	1.7	8	9.5	19	54	10	32	Mali
Mauritania	1025.5	0.2	2	2.1	47	48	14	31	Mauritanie
Mozambique	801.6	3.9	18	14.5	27	56	50	53	Mozambique
Myanmar	676.6	14.8	63	42.7	25	56	33	45	Myanmar
Nepal	140.8	18.8	143	20.1	10	54	29	42	Népal
Niger	1267.0	2.8	6	8.0	20	55	47	51	Niger
Rwanda	26.3	43.8	276	7.3	8	52	46	49	Rwanda
Samoa	2.8	43.0	59	0.2	22	..	..	..	Samoa
Sao Tome & Principe	1.0	38.5	132	0.1	42	..	..	..	Sao Tomé-et-Principe
Sierra Leone	71.7	25.1	59	4.3	32	50	23	36	Sierra Leone
Solomon Islands	28.9	2.0	12	0.3	11	..	..	..	Iles Salomon
Somalia	637.7	1.6	14	8.9	36	52	32	41	Somalie
Sudan	2505.8	5.0	10	25.9	22	51	14	32	Soudan
Togo	56.8	25.4	64	3.6	26	52	29	41	Togo
Tuvalu	0.0	..	346	0.0	..	..	..	..	Tuvalu
Uganda	235.9	28.4	77	18.1	10	52	36	44	Ouganda
Un. Rep. of Tanzania	945.1	5.6	28	26.5	33	49	44	47	Rép. Unie de Tanzanie
Vanuatu	12.2	11.8	13	0.2	26	..	..	..	Vanuatu
Yemen	528.0	2.8	23	12.1	29	45	6	25	Yémen
Zaire	2345.4	3.3	16	38.6	40	49	26	38	Zaïre
Zambia	752.6	7.0	11	8.4	50	48	19	33	Zambie
ALL LDCs	19914.9	6.2	26	522.9	22	52	25	39	Ensemble des PMA
All developing countries	66363.2	10.6	44	2888.0	39	53	21	38	Ensemble des pays en développement

Source: United Nations, *Demographic Yearbook, 1989*; United Nations, *World Urbanization Prospects 1990*; FAO, *Production Yearbook 1990*; and ILO, *Economically active population 1950-2025.*

a Economically active population as a percentage of total population of sex(es) specified of all ages.

b Projections.

Source: Nations Unies, *Annuaire démographique 1989*; Nations Unies, *World Urbanization Prospects 1990*; FAO, *Annuaire de la production 1990*; et BIT, *Population active 1950-2025.*

a Population active en pourcentage de la population totale de tous âges du sexe ou des sexes précisés.

b Projections.

39. Indicators on demography

39. Indicateurs relatifs à la démographie

Country	Infant mortality rate (per 1000 live births) / Taux de mortalité infantile (pour 1000 naissances vivantes)		Average life expectancy at birth (years) / Espérance de vie moyenne à la naissance (années)						Crude birth rate (per 1000) / Taux brut de natalité (pour 1000)		Crude death rate (per 1000) / Taux brut de mortalité (pour 1000)		Pays
	1985-90	1990-95 [a]	1985-90 M	1985-90 F	1985-90 T	1990-95 [a] M	1990-95 [a] F	1990-95 [a] T	1985-90	1990-95 [a]	1985-90	1990-95 [a]	
Afghanistan	172	162	41	42	42	43	44	44	49.3	52.8	23.0	22.2	Afghanistan
Bangladesh	119	108	51	50	51	53	53	53	39.1	38.5	15.2	13.6	Bangladesh
Benin	91	87	44	47	46	45	48	46	49.1	48.9	19.4	17.8	Bénin
Bhutan	143	129	46	47	46	48	49	49	40.2	40.0	18.3	16.7	Bhoutan
Botswana	67	60	56	62	59	58	64	61	40.6	38.4	11.2	9.3	Botswana
Burkina Faso	126	118	45	49	47	47	50	48	47.0	46.7	18.5	17.6	Burkina Faso
Burundi	112	106	47	50	48	46	50	48	46.6	46.0	17.1	16.9	Burundi
Cambodia	130	116	47	50	49	50	52	51	41.8	39.2	16.0	14.2	Cambodge
Cape Verde	54	40	65	67	66	67	69	68	36.6	35.5	8.1	6.8	Cap-Vert
Central African Rep.	109	105	45	50	48	45	49	47	44.9	44.5	18.2	18.3	Rép. centrafricaine
Chad	132	122	44	47	46	46	49	48	43.9	43.7	19.5	18.0	Tchad
Comoros	99	89	54	55	54	56	57	56	48.5	48.5	13.0	11.7	Comores
Djibouti	122	112	45	49	47	47	51	49	47.0	46.5	17.9	16.5	Djibouti
Equatorial Guinea	127	117	44	48	46	46	50	48	43.8	43.5	19.6	18.0	Guinée équatoriale
Ethiopia	132	122	43	47	45	45	49	47	49.5	49.1	20.0	18.5	Ethiopie
Gambia	143	132	41	45	43	43	47	45	47.4	44.1	21.4	19.4	Gambie
Guinea	145	134	42	43	43	44	45	45	51.0	50.6	22.0	20.3	Guinée
Guinea-Bissau	151	140	40	43	42	42	45	44	42.9	42.7	23.0	21.3	Guinée-Bissau
Haiti	97	86	53	56	55	55	58	57	36.2	35.3	13.2	11.9	Haïti
Kiribati	58 [b]	..	..	..	56 [b]	..	..	..	32.1 [c]	..	12.1 [c]	..	Kiribati
Lao People's Dem.Rep.	110	97	47	50	49	50	53	51	45.1	45.2	16.9	15.2	Rép.dém.populaire lao
Lesotho	89	79	56	61	58	58	63	61	36.3	34.4	11.0	9.7	Lesotho
Liberia	142	126	52	54	53	54	57	55	47.3	47.3	15.8	14.2	Libéria
Madagascar	120	110	52	55	54	54	57	55	45.8	45.5	14.0	12.7	Madagascar
Malawi	149	142	45	46	45	44	45	44	55.6	54.5	21.4	21.5	Malawi
Maldives	66	55	62	60	61	65	62	63	40.2	38.4	9.8	8.3	Maldives
Mali	169	159	42	46	44	44	48	46	51.0	50.7	20.7	19.1	Mali
Mauritania	127	117	44	48	46	46	50	48	46.2	46.0	19.0	17.5	Mauritanie
Mozambique	155	147	45	48	46	45	48	47	45.5	45.1	18.8	18.2	Mozambique
Myanmar	94	81	54	57	55	56	59	58	34.1	32.5	12.5	11.1	Myanmar
Nepal	110	99	52	50	51	54	53	54	41.6	37.5	15.1	13.0	Népal
Niger	135	124	43	46	45	45	48	47	51.7	51.3	20.4	18.7	Niger
Rwanda	116	110	46	49	47	45	48	46	52.1	52.1	18.0	18.2	Rwanda
Samoa	46 [b]	..	..	..	66 [b]	..	..	..	32.8 [c]	..	7.0 [b]	..	Samoa
Sao Tome & Principe	43 [b]	..	..	..	66 [b]	..	..	..	37.1 [c]	..	10.0 [b]	..	Sao Tomé-et-Principe
Sierra Leone	154	143	39	43	41	41	45	43	48.2	48.2	23.4	21.6	Sierra Leone
Solomon Islands	32	27	67	71	69	68	73	70	38.8	37.5	4.7	4.4	Iles Salomon
Somalia	132	122	43	47	45	45	49	47	50.4	50.2	20.1	18.5	Somalie
Sudan	108	99	49	51	50	51	53	52	44.6	42.0	15.8	14.3	Soudan
Togo	94	85	51	55	53	53	57	55	44.7	44.5	14.1	12.8	Togo
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
Uganda	108	104	43	46	45	41	43	42	50.5	51.0	19.5	21.0	Ouganda
Un.Rep. of Tanzania	108	102	50	54	52	49	52	51	47.9	48.1	14.4	14.6	Rép.-Unie de Tanzanie
Vanuatu	69 [b]	..	..	..	65 [b]	..	..	..	40.0 [c]	..	12.0 [b]	..	Vanuatu
Yemen	120	106	50	50	50	52	53	53	52.0	48.3	16.0	13.7	Yémen
Zaire	102	93	50	53	52	50	53	52	47.8	47.5	15.0	14.6	Zaïre
Zambia	86	84	48	50	49	44	45	44	48.6	46.4	15.9	18.0	Zambie
ALL LDCs	119	110	48	50	49	49	51	50	44.6	44.0	16.7	15.7	Ensemble des PMA
All developing countries	95	87	56	58	57	58	60	59	34.3	32.7	11.0	10.2	Ensemble des pays en développement

Source: United Nations, *World Population Prospects 1992*; UNICEF, *The State of the World's Children 1992*; UNDP, *Human Development Report 1992*; and ESCAP, *Statistical Yearbook for Asia and the Pacific 1990.*

a Projections.
b 1990.
c 1989.

Source: Nations Unies, *World Population Prospects 1992*; FISE, *La situation des enfants dans le monde 1992*; PNUD, *Rapport Mondial sur Le Développement Humain 1992*; et CESAP, *Annuaire statistique pour l'Asie et le Pacifique 1990.*

a Projections.
b 1990.
c 1989.

40. Indicators on health

40. Indicateurs relatifs à la santé

Country	*Low-birth-weight infants (in per cent)* *Enfants de poids insuffisant à la naissance (en pourcentage)* 1980-1988	*Percentage of women attended during child-birth by trained personnel* *Pourcentage des femmes ayant reçu des soins prodigués par du personnel qualifié pendant l'accouchement* 1983-1990	*Percentage of children immunized against DPT (3 doses)* *Pourcentage d'enfants vaccinés DTC (3 doses)* 1988-1990	Pays
Afghanistan	20	9	25	Afghanistan
Bangladesh	47	5	62	Bangladesh
Benin	8	45	67	Bénin
Bhutan	..	7	95	Bhoutan
Botswana	8	78	86	Botswana
Burkina Faso	21	30	37	Burkina Faso
Burundi	9	19	86	Burundi
Cambodia	..	47	40	Cambodge
Cape Verde	..	30	88	Cap-Vert
Central African Rep.	15	66	82	République centrafricaine
Chad	11	24	20	Tchad
Comoros	14	24	94	Comores
Djibouti	14	73	85	Djibouti
Equatorial Guinea	..	58	78	Guinée équatoriale
Ethiopia	8	14	44	Ethiopie
Gambia	14	85	90	Gambie
Guinea	25	25	17	Guinée
Guinea Bissau	13	27	38	Guinée-Bissau
Haiti	17	40	41	Haiti
Kiribati	..	..	79	Kiribati
Lao People's Dem. Rep.	39	..	18	Rép. dém. pop. lao
Lesotho	11	40	76	Lesotho
Liberia	..	87	28	Libéria
Madagascar	10	62	46	Madagascar
Malawi	20	45	81	Malawi
Maldives	20	61	94	Maldives
Mali	17	27	42	Mali
Mauritania	11	20	28	Mauritanie
Mozambique	20	28	46	Mozambique
Myanmar	16	57	69	Myanmar
Nepal	..	6	79	Népal
Niger	15	47	13	Niger
Rwanda	17	22	84	Rwanda
Samoa	3	95	66	Samoa
Sao Tome and Principe	7	..	66	Sao Tomé-et-Principe
Sierra Leone	17	25	83	Sierra Leone
Solomon Islands	9	80	77	Iles Salomon
Somalia	..	2	18	Somalie
Sudan	15	60	62	Soudan
Togo	20	15	61	Togo
Tuvalu	..	..	..	Tuvalu
Uganda	..	38	77	Ouganda
Un. Rep. of Tanzania	14	60	85	Rép. Unie de Tanzanie
Vanuatu	..	86	76	Vanuatu
Yemen	..	12	89	Yémen
Zaire	13	..	32	Zaïre
Zambia	14	39	79	Zambie
All LDCs [a]	23	28	57	Ensemble des PMA [a]
All developing countries [a]	20	44	76	Ensemble des pays en développpement [a]

Source: WHO, *Expanded Program on Immunization 1991*, UNICEF, *The State of the World's Children 1992* and UNDP, *Human Development Report 1992.*

[a] Average of countries for which data are available.

Source: OMS, *Expanded Program on Immunization 1991*, FISE, *La situation des enfants dans le monde 1992* et PNUD, *Rapport Mondial sur Le Développement Humain 1992.*

[a] Moyenne des pays pour lesquels les données sont disponibles.

41. Indicators on nutrition and sanitation

41. Indicateurs relatifs à la nutrition et à l'hygiène

Country	Daily calorie intake per capita — Average/Moyenne 1979-1981	Daily calorie intake per capita — Average/Moyenne 1987-1989	Percentage of population with access to safe water or adequate sanitation — Urban/Urbaine — Water Eau 1980	Urban — Water Eau 1988	Urban — Sanitation Hygiène du milieu 1980	Urban — Sanitation Hygiène du milieu 1988	Rural/Rurale — Water Eau 1980	Rural — Water Eau 1988	Rural — Sanitation Hygiène du milieu 1980	Rural — Sanitation Hygiène du milieu 1988	Pays
Afghanistan	2279 c	2110 d	28	39	..	20	8	17	..	..	Afghanistan
Bangladesh	1955	1996	26	37	21	37	40	89	1	4	Bangladesh
Benin	2122	2245	26	66	48	42	15	46	4	31	Bénin
Bhutan	..	..	50	100 a	..	100 a	5	24 a	..	7 a	Bhoutan
Botswana	2144	2368	..	70	..	98	..	33	..	20	Botswana
Burkina Faso	1815	2286	27	44	38	35	31	72	5	5	Burkina Faso
Burundi	2058	1995	90	100	40	80	20	34	..	5	Burundi
Cambodia	1740 c	2162 d	..	10 a	..	..	..	2 a	..	..	Cambodge
Cape Verde	2551	2714	100	87	34	35	21	65	10	18 a	Cap-Vert
Central African Rep.	2082	2004	..	13	..	..	..	11	..	11	Rép. Centrafricaine
Chad	1805 c	1840 d	..	..	..	..	..	..	..	..	Tchad
Comoros	1824	1895	..	..	..	..	..	..	..	..	Comores
Djibouti	..	..	50	50 a	43	94 a	20	21 a	20	50 a	Djibouti
Equatorial Guinea	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Guinée équatoriale
Ethiopia	1750 c	1715 d	..	70	..	97	..	11	..	7	Ethiopie
Gambia	2036	2351	85	92	..	..	..	73	..	..	Gambie
Guinea	2243	2193	69	55	54	65	2	24	1	..	Guinée
Guinea-Bissau	1878 c	2543 d	18	18	21	30	8	27	13	18	Guinée-Bissau
Haiti	2024	2011	48	55	39	41	8	36	10	15	Haïti
Kiribati	2863	2956	93	98	87	82	25	44	80	44	Kiribati
Lao People's Dem.Rep.	2297 c	2614 d	21	61	..	30	12	17	..	6	Rép.dém.populaire lao
Lesotho	2353	2326	37	59	13	14	11	45	14	23	Lesotho
Liberia	2397	2404	..	93	..	4	..	22	..	8	Libéria
Madagascar	2454	2177	80	62	9	..	7	10	..	..	Madagascar
Malawi	2261	2098	77	97 a	100	..	37	50 a	81	..	Malawi
Maldives	1917 c	2140 d	11	95	60	100	3	19	1	3	Maldives
Mali	1758	2234	37	100	79	94	0	36	0	5	Mali
Mauritania	2084	2599	80	67	5	34	85	65	..	..	Mauritanie
Mozambique	1798	1665	..	44	..	61	..	17	..	11	Mozambique
Myanmar	2309	2474	38	38	38	35	15	28	15	27	Myanmar
Nepal	1934	2074	83	66	16	..	7	33	1	..	Népal
Niger	2218	2297	41	100	36	39	32	52	3	3	Niger
Rwanda	2058	1945	48	46	60	45	55	64	50	62	Rwanda
Samoa	2535	2509	97	83	86	95	94	70	83	91	Samoa
Sao Tome & Principe	2247	2380	..	33	..	8	..	32	..	13	Sao Tomé-et-Principe
Sierra Leone	2082	1841	50	83	31	59	2	22	6	35	Sierra Leone
Solomon Islands	2187	2191	91	82	82	56	20	68	10	5	Iles Salomon
Somalia	1942	1932	60	50	45	41	20	29	5	5	Somalie
Sudan	2309	2028	100	90 a	63	40 a	31	20 a	0	5 a	Soudan
Togo	2222	2141	70	100	24	42	31	61	10	16	Togo
Tuvalu	..	..	..	99	..	79	..	100	..	77	Tuvalu
Uganda	2110	2136	45	37 a	40	32 a	8	18 a	10	30 a	Ouganda
Un. Rep. of Tanzania	2248	2209	..	75	..	76	..	46	..	77	Rép. Unie de Tanzanie
Vanuatu	2527	2552	65	100	95	82	53	64	68	33	Vanuatu
Yemen	2153 c	2285 d	93	100	60	66	19	48	..	..	Yémen
Zaire	2109	2061	..	59	..	14	..	17	..	14	Zaïre
Zambia	2204	2054	65	76	100	77	32	43	48	34	Zambie
All LDCs b	2057	2073	50	56	39	43	26	44	10	15	Ensemble des PMA b
All developing countries b	2353	2422	72	83	50	68	32	58	11	19	Ensemble des pays en développement b

Source: FAO, *Production Yearbook 1990* and *The State of Food and Agriculture 1990*; WHO, *The International Drinking Water Supply and Sanitation Decade: Review of Decade Progress* (as at December 1988).

a Year other than 1988.
b Average of countries for which data are available.
c 1978-1980.
d 1986-1988.

Source: FAO, *Annuaire de la production 1990* et *La situation mondiale de l'alimentation et de l'agriculture 1990*; OMS, *The International Drinking Water Supply and Sanitation Decade: Review of Decade Progress* (as at December 1988).

a Année autre que 1988.
b Moyenne des pays pour lesquels les données sont disponibles.
c 1978-1980.
d 1986-1988.

42. Indicators on education and literacy

42. Indicateurs relatifs à l'enseignement et à l'alphabétisme

Country	Adult literacy rate (%) 1990 [a] M	F	T	School enrolment ratio (% of relevant age group) Primary 1980 M	F	T	Primary 1989 M	F	T	Secondary 1980 M	F	T	Secondary 1989 M	F	T	Pays
Afghanistan	44	14	29	54	12	34	31	16	24	16	4	10	11 [b]	5 [b]	8 [b]	Afghanistan
Bangladesh	47	22	35	76	46	62	76	64	70	26	9	18	23	11	17	Bangladesh
Benin	32	16	23	88	40	64	87 [b]	44 [b]	65 [b]	25	9	16	23 [c]	9 [c]	16 [c]	Bénin
Bhutan	51	25	38	22	10	16	31 [b]	20 [b]	26 [b]	4	1	3	7 [b]	2 [b]	5 [b]	Bhoutan
Botswana	84	65	74	84	100	92	112 [d]	117 [d]	115 [d]	20	22	21	36	39	37	Botswana
Burkina Faso	28	9	18	23	14	18	44	27	35	4	2	3	9	5	7	Burkina Faso
Burundi	61	40	50	35	22	29	77 [e]	60 [e]	69 [e]	4	2	3	5 [e]	3 [e]	4 [e]	Burundi
Cambodia	48	22	35	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Cambodge
Cape Verde	..	..	..	115	108	112	119 [b]	111 [b]	115 [b]	9	7	8	19 [b]	17 [b]	18 [b]	Cap-Vert
Central African Rep.	52	25	38	93	51	71	79 [b]	48 [b]	64 [b]	21	7	14	16 [b]	6 [b]	11 [b]	Rép. centrafricaine
Chad	42	18	30	52	19	36	79	35	57	9	1	5	12	3	7	Tchad
Comoros	..	..	..	110	79	95	82	67	75	31	16	23	20	15	17	Comores
Djibouti	..	..	..	43	26	34	55	39	47	15	9	12	19	13	16	Djibouti
Equatorial Guinea	64	37	50	92	77	84	120 [f]	107 [f]	114 [f]	12	2	7	21 [f]	5 [f]	13 [f]	Guinée équatoriale
Ethiopia	..	..	..	45	25	35	46 [b]	30 [b]	38 [b]	11	6	9	17 [b]	12 [b]	15 [b]	Ethiopie
Gambia	39	16	27	67	35	51	75	53	64	16	7	11	23 [e]	10 [e]	16 [e]	Gambie
Guinea	35	13	24	42	21	31	46	21	34	21	8	14	14	5	9	Guinée
Guinea-Bissau	50	24	36	94	41	67	76 [b]	42 [b]	59 [b]	10	2	6	9 [b]	4 [b]	7 [b]	Guinée-Bissau
Haiti	59	47	53	79	68	74	86 [e]	81 [e]	84 [e]	14	12	13	20 [e]	19 [e]	19 [e]	Haïti
Kiribati	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Kiribati
Lao People's Dem. Rep.	..	..	..	123	104	113	122 [e]	98 [e]	111 [e]	25	16	21	31 [e]	22 [e]	27 [e]	Rép.dém.populaire lao
Lesotho	..	..	..	85	120	103	99 [d]	115 [d]	107 [d]	14	20	17	21 [d]	31 [d]	26 [d]	Lesotho
Liberia	50	29	39	63	34	49	43 [c]	24 [c]	34 [c]	33	13	23	22 [c]	9 [c]	15 [c]	Libéria
Madagascar	88	73	80	145	139	142	94	90	92	..	..	..	20	18	19	Madagascar
Malawi	..	..	..	72	48	60	73 [b]	60 [b]	67 [b]	5	2	3	6 [b]	3 [b]	4 [b]	Malawi
Maldives	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Maldives
Mali	41	24	32	34	19	27	29	17	23	13	5	9	9	4	6	Mali
Mauritania	47	21	34	47	26	37	60 [b]	42 [b]	51 [b]	18	4	11	22 [b]	10 [b]	16 [b]	Mauritanie
Mozambique	45	21	33	115	84	99	76 [e]	59 [e]	68 [e]	8	3	5	7 [e]	4 [e]	5 [e]	Mozambique
Myanmar	89	72	81	93	89	91	106 [e]	100 [e]	103 [e]	25	19	22	25 [e]	23 [e]	24 [e]	Myanmar
Nepal	38	13	26	122	52	88	112 [b]	57 [b]	86 [b]	33	9	22	42 [b]	17 [b]	30 [b]	Népal
Niger	40	17	28	35	19	27	36	20	28	7	3	5	9 [b]	4 [b]	6 [b]	Niger
Rwanda	64	37	50	66	60	63	69	68	69	4	3	3	9	6	7	Rwanda
Samoa	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Samoa
Sao Tome & Principe	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Sao Tomé-et-Principe
Sierra Leone	31	11	21	61	43	52	65 [b]	40 [b]	53 [b]	20	8	14	29 [f]	14 [f]	22 [f]	Sierra Leone
Solomon Islands	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Iles Salomon
Somalia	36	14	24	35	19	27	20 [f]	10 [f]	15 [f]	15	5	10	12 [f]	7 [f]	10 [f]	Somalie
Sudan	43	12	27	59	41	50	57 [c]	40 [c]	49 [c]	20	12	16	23 [c]	17 [c]	20 [c]	Soudan
Togo	56	31	43	151	93	122	126 [b]	80 [b]	103 [b]	52	17	34	33 [b]	10 [b]	22 [b]	Togo
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
Uganda	62	35	48	56	43	50	76 [c]	63 [c]	70 [c]	7	3	5	16 [c]	8 [c]	12 [c]	Ouganda
Un. Rep. of Tanzania	..	..	..	100	86	93	64	63	63	4	2	3	5	4	4	Rép.-Unie de Tanzanie
Vanuatu	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	Vanuatu
Yemen	53	26	39	82	17	50	111 [d]	43 [d]	78 [d]	12	3	8	46 [d]	10 [d]	29 [d]	Yémen
Zaire	84	61	72	110	80	95	89 [e]	67 [e]	78 [e]	35	13	24	32 [e]	16 [e]	24 [e]	Zaïre
Zambia	81	65	73	98	82	90	99 [b]	91 [b]	95 [b]	22	11	16	25 [b]	14 [b]	20 [b]	Zambie
All LDCs [g]	53	29	41	76	52	64	74	57	66	20	8	14	21	12	16	**Ensemble des PMA** [g]
All developing countries [g]	75	55	65	96	76	86	99	83	91	35	23	29	46	35	40	**Ensemble des pays en développement** [g]

Source: UNESCO, *Compendium of Statistics on Illiteracy - 1990 Edition; Statistical Yearbook 1991* and *Trends and Projections of Enrolment by Level of of Education and by Age, 1960-2025 (as assessed in 1989).*

a Estimates and projections.

b 1988.

c 1986.

d 1990.

e 1987.

f 1985.

g Average of countries for which data are available.

Source: UNESCO, *Compendium des statistiques relatives à l'analphabétisme - Edition 1990; Annuaire statistique 1991* et *Trends and Projections of Enrolment by Level of of Education and by Age, 1960-2025 (as assessed in 1989).*

a Estimations et projections.

b 1988.

c 1986.

d 1990.

e 1987.

f 1985.

g Moyenne des pays pour lesquels les données sont disponibles.

43. Indicators on communications and media

43. Indicateurs relatifs aux communications et aux médias

Country	Post offices open to the public per 100,000 inhabitants — Total 1980	Total 1990	of which: urban 1980	of which: urban 1990	Telephones per 1000 inhabitants 1980	1989	Radio receivers per 1000 inhabitants 1980	1989	Circulation of daily newspapers per 1000 inhabitants 1979	1988	Pays
	Bureaux de poste ouverts au public pour 100,000 habitants — Total		dont: urbains		Téléphones pour 1000 habitants		Postes récepteurs de radio pour 1000 habitants		Tirage de journaux quotidiens pour 1000 habitants		
Afghanistan	..	2.3 n	..	0.5 n	2.0	2.5 b	75	106	4.3	10.0	Afghanistan
Bangladesh	8.2	7.5 n	0.7	0.6 n	1.1	1.7	..	41	3.2	9.3	Bangladesh
Benin	..	4.2 m	..	1.4 m	4.9 c	3.8	66	89	0.3	2.8	Bénin
Bhutan	6.3	5.5	..	2.6	..	1.4 d	6	16	..	..	Bhoutan
Botswana	6.3	13.0 n	1.3	1.5 n	13.3 f	27.3	83	111	19.5	25.6	Botswana
Burkina Faso	1.2	1.6	0.6	..	1.5 c	2.1 d	18	26	0.3	0.6	Burkina Faso
Burundi	0.4 g	0.8	0.0 g	0.1	1.3 h	1.8	36	56	..	3.9	Burundi
Cambodia	..	..	..	..	..	..	94	107	..	..	Cambodge
Cape Verde	18.7 g	16.8	7.1 g	4.3	5.7 i	14.8 d	142	159	..	..	Cap-Vert
Central African Rep.	3.0 h	2.7 b	0.2 h	1.9 b	2.1 i	2.6 e	52	61	..	0.1	Rép. Centrafricaine
Chad	0.5 h	1.5	0.1 h	0.6	1.5 j	1.8 m	168	237	..	0.2	Tchad
Comoros	..	..	..	..	5.0 c	7.6	112	115	..	..	Comores
Djibouti	1.6	1.8 k	0.3	0.6 k	16.8	18.9	69	88	..	..	Djibouti
Equatorial Guinea	4.6 g	5.8 n	4.1 g	5.5 n	..	6.0 b	369	371	..	2.9	Guinée équatoriale
Ethiopia	1.1 i	1.9	0.1 i	1.1	2.3	3.2	77	188	1.4	0.9	Ethiopie
Gambia	..	..	..	..	5.4 f	11.1	114	167	..	1.2	Gambie
Guinea	..	1.3	..	0.7	1.9 j	2.9 d	30	41	4.5	2.4	Guinée
Guinea-Bissau	..	2.5	..	2.5	..	3.4 d	31	39	7.9	6.5	Guinée-Bissau
Haiti	..	1.9	..	1.9	..	8.0 m	20	42	6.1	7.2	Haïti
Kiribati	..	33.8	..	5.6	12.3	18.9 m	203	211	..	..	Kiribati
Lao People's Dem. Rep.	2.1	3.0	2.0	2.6 b	2.1 j	2.3 e	109	124	..	3.3	Rép.dém.populaire lao
Lesotho	9.2	7.9	0.8	1.1	..	11.4 m	25	68	24.4	28.1	Lesotho
Liberia	2.6	1.9 n	0.5	0.4 n	..	3.6 m	179	225	6.0	9.5	Libéria
Madagascar	85.6	79.1 n	0.7	1.8 n	4.3	4.1 d	182	197	2.7	6.1	Madagascar
Malawi	3.9	3.6 e	0.6	0.5 e	5.2	6.0	44	237	..	3.1	Malawi
Maldives	5.8	13.7 n	1.3	2.0 n	6.8	16.7	45	116	..	10.7 d	Maldives
Mali	1.8 g	1.0	1.1 g	0.6	..	1.7	15	39	..	4.6	Mali
Mauritania	3.7	3.1 n	1.3	1.0 n	2.5 g	6.7 d	97	143	..	..	Mauritanie
Mozambique	4.8	1.8	0.2	1.3	4.6 i	4.2	21	41	3.6	5.5	Mozambique
Myanmar	3.3	2.7	1.8	1.6	1.1 f	2.0 m	23	81	9.9	8.2	Myanmar
Nepal	9.6	12.7 b	..	0.9 b	1.0 c	3.6	20	33	..	6.7	Népal
Niger	2.6	3.7	0.4	0.6	1.6	1.8 e	45	59	..	0.6	Niger
Rwanda	..	0.6	..	0.2	0.9	1.8	34	59	..	0.1	Rwanda
Samoa	..	27.4 n	..	1.8 n	36.9	34.3 m	206	459	..	..	Samoa
Sao Tome and Principe	..	9.1	..	1.7	15.1 i	24.3 m	234	263	..	..	Sao Tomé-et-Principe
Sierra Leone	3.3 g	2.5 n	1.7 g	0.5 n	..	4.0 d	138	220	3.1	2.5	Sierra Leone
Solomon Islands	..	35.9 n	..	2.9 n	..	22.2	88	114	..	..	Iles Salomon
Somalia	..	..	..	..	..	0.9 e	21	41	..	..	Somalie
Sudan	4.0	3.2	1.4	1.1	3.4	3.2 m	187	235	..	24.8	Soudan
Togo	..	2.2 n	..	1.1 n	3.8	4.5 d	203	210	2.8	3.0	Togo
Tuvalu	..	..	..	..	..	20.0 b	..	333	..	..	Tuvalu
Uganda	..	2.1 n	..	..	3.6	3.4	30	99	1.6	2.8	Ouganda
Un. Rep. of Tanzania	3.2	3.1	..	0.8	5.0	5.4 m	16	23	10.5	7.5	Rép. Unie de Tanzanie
Vanuatu	5.3	..	1.8	..	23.2 c	23.0 d	197	266	..	..	Vanuatu
Yemen	2.4	3.6 n	1.6	1.8 m	..	10.2 m	28	59	6.6 l	12.1	Yémen
Zaire	1.3	1.0	0.3	0.2	1.0	1.0 m	57	101	1.8	1.3	Zaïre
Zambia	7.0 i	5.1	1.0 i	1.1	10.7	11.7	24	74	19.7	11.3	Zambie
All LDCs a	6.8	5.8	0.7	0.9	2.4	3.2	62	93	4.5	7.0	Ensemble des PMA a
All developing countries a	13.1	11.1	1.9	2.2	20.8	34.7	116	175	34.1	48.1	Ensemble des pays en développement a

Source: United Nations, *Survey of Economic and Social Conditions in Africa 1986-1987*; UNESCO, *Statistical Yearbook 1991*; Universal Postal Union, *Statistique des services postaux 1980-1990*; ITU, *Yearbook of Common Carrier Telecommunication Statistics*, (18th edition) and other international and national sources.

a Average of countries for which data are available.
b 1987. *c* 1978. *d* 1986. *e* 1985. *f* 1979.
g 1982. *h* 1983. *i* 1981. *j* 1977. *k* 1984.
l Data refer only to the former Democratic Yemen.
m 1988. *n* 1989.

Source: Nations Unies, *Survey of Economic and Social Conditions in Africa 1986-1987*; UNESCO, *Annuaire statistique 1991*; Union postale universelle, *Statistique des services postaux 1980-1990*; UIT, *Annuaire statistique des télécommunications du secteur public*, (18e édition) et autres sources internationales et nationales.

a Moyenne des pays pour lesquels les données sont disponibles.
b 1987. *c* 1978. *d* 1986. *e* 1985. *f* 1979.
g 1982. *h* 1983. *i* 1981. *j* 1977. *k* 1984.
l Les données se rapportent seulement à l'ancien Yémen démocratique.
m 1988. *n* 1989.

44. Indicators on transport [a]

44. Indicateurs relatifs aux transports [a]

Country	Road network/Réseau routier			Railways/Chemins de fer				Civil aviation/Aviation civile				Pays
	Total	Paved Pavé	Density Densité	Network Réseau	Density Densité	Freight Frêt	Passenger Passagers	Freight Frêt		Passenger Passagers		
								Total	International	Total	International	
	km	%	km/1000 km^2	km	km/1000 km^2	mio.ton-km	mio.pass-km	thousand tons milliers de tonnes		thousands milliers		
Afghanistan	19010	15.1	29.2	..	..	..	..	9.9	9.5	174	65	Afghanistan
Bangladesh	11185	58.1	77.7	2792	19.4	678	5365	31.4	29.5	1189	846	Bangladesh
Benin	9480	10.1	84.2	579	5.1	211	200	..	..	..	..	Bénin
Botswana	8890	26.0	15.3	714	1.2	1370	..	..	..	118	83	Botswana
Burkina Faso	11150	11.7	40.7	504	1.8	..	..	7.6	7.5	112	85	Burkina Faso
Burundi	5430	15.7	195.1	..	..	..	..	5.6	5.6	58	57	Burundi
Cambodia	17000	15.2	93.9	601	3.3	28	62	..	..	..	..	Cambodge
Cape Verde	1496	26.7	370.9	..	..	..	..	0.5	0.3	148	73	Cap-Vert
Central African Rep.	24310	2.0	39.0	..	..	..	..	13.3	13.3	84	82	Rép. centrafricaine
Chad	27000	1.4	21.0	..	..	..	..	..	..	..	..	Tchad
Comoros	900	67.2	402.7	..	..	..	..	..	..	..	..	Comores
Djibouti	3575	9.0	154.1	100	4.3	..	..	8.4	8.4	126	112	Djibouti
Equatorial Guinea	1326	38.3	47.3	..	..	..	..	..	..	..	..	Guinée équatoriale
Ethiopia	38400	34.4	31.4	681	0.6	149	413	29.0	17.0	480	260	Ethiopie
Gambia	3200	17.2	283.3	..	..	..	..	..	..	..	..	Gambie
Guinea	29495	15.0	120.0	940	3.8	605	..	..	..	..	..	Guinée
Guinea-Bissau	4100	8.3	113.5	..	..	..	..	0.3	0.3	21	21	Guinée-Bissau
Haiti	3700	17.4	133.3	135	4.9	..	..	28.6	28.6	578	560	Haïti
Kiribati	640	..	879.1	..	..	..	..	0.2	0.1	44	17	Kiribati
Lao People's Dem.Rep.	12983	17.3	54.8	..	..	..	..	0.6	0.3	165	59	Rép.dém.populaire lao
Lesotho	4650	11.4	153.2	..	..	..	..	..	..	58	35	Lesotho
Liberia	8064	9.0	72.4	493	4.4	..	..	..	..	..	..	Libéria
Madagascar	14700	35.0	25.0	1030	1.8	125	230	7.8	6.0	340	140	Madagascar
Malawi	12890	18.0	108.8	782	6.6	113	117	5.7	4.6	233	157	Malawi
Maldives	..	..	..	..	..	..	..	7.1	7.1	467	434	Maldives
Mali	14040	14.8	11.3	642	0.5	202	186	10.2	9.7	176	164	Mali
Mauritania	7300	11.0	7.1	650	0.6	6610	..	1.7	1.6	212	68	Mauritanie
Mozambique	26095	19.8	32.6	3150	3.9	1340	500	10.2	1.4	437	168	Mozambique
Myanmar	23200	17.0	34.3	2775	4.1	458	3920	1.5	1.5	580	100	Myanmar
Nepal	7362	40.5	52.3	52	0.4	.	..	17.5	17.0	800	600	Népal
Niger	19560	20.4	15.4	..	..	.	..	5.6	5.5	97	83	Niger
Rwanda	12930	5.6	490.9	..	..	.	..	8.5	8.5	74	68	Rwanda
Samoa	1800	14.4	635.8	..	..	..	..	..	..	..	..	Samoa
Sao Tome & Principe	240	41.7	249.0	..	..	..	..	..	..	..	..	Sao Tomé-et-Principe
Sierra Leone	8580	17.6	119.6	84	..	..	..	2.0	2.0	98	98	Sierra Leone
Somalia	21600	28.7	33.9	..	..	..	..	2.0	1.9	136	110	Somalie
Sudan	10270	33.3	4.1	4756	1.9	1920	920	..	..	..	..	Soudan
Togo	7545	24.3	132.9	514	9.1	14	124	4.1	4.1	256	255	Togo
Uganda	27000	6.7	114.5	1100	4.7	82	315	10.0	10.0	122	111	Ouganda
Un.Rep. of Tanzania	82500	4.2	87.3	2600	2.8	1420	3630	8.0	5.8	531	244	Rép.-Unie de Tanzanie
Vanuatu	1341	..	110.0	..	..	..	..	..	..	..	..	Vanuatu
Yemen [b]	39973	6.3	75.7	..	..	..	..	11.3	10.5	791	596	Yémen [b]
Zaire	146280	1.7	62.4	5088	2.2	1788	545	76.2	14.2	525	203	Zaïre
Zambia	37359	17.3	49.6	1924	2.6	..	..	14.0	13.2	590	405	Zambie

Source: IRU, *World Transport Data 1990*;
IRF, *World Road Statistics 1985-1989, edition 1990*;
ICAO Digest of Statistics, *Airport Traffic 1990*;
ESCAP, *Statistical Yearbook for Asia and the Pacific 1990* and national sources.

a Data refer to 1989 or latest year available.

b Data refer only to the former Democratic Yemen.

Source: IRU, *Statistiques mondiales de Transport 1990*;
IRF, *Statistiques Routières Mondiales 1985-1989, édition 1990*;
OACI Recueil de statistiques, *Trafic d'aéroport 1990*;
CESAP, *Annuaire statistique pour l'Asie et le Pacifique 1990* et sources nationales.

a Les données se rapportent à l'année 1989 ou année la plus récente disponible.

b Les données se rapportent seulement à l'ancien Yémen démocratique.

45. Indicators on energy

45. Indicateurs relatifs à l'énergie

Country	*Coal, oil, gas and electricity* / *Charbon, pétrole, gaz et électricité* — *Consummption per capita in kg. of coal equivalent* / *Consommation par habitant en kg. équivalant en charbon* 1980	1989	*Fuelwood, charcoal and bagasse* / *Bois de chauffage, charbon de bois et bagasse* — *Consummption per capita in kg. of coal equivalent* / *Consommation par habitant en kg. équivalant en charbon* 1980	1989	*Installed electricity capacity* / *Puissance électrique installée* — *(kw./1000 inhabitants)* / *(kw./1000 habitants)* 1980	1989	Pays
Afghanistan	48	232	99	98	27	31	Afghanistan
Bangladesh	45	69	23	23	11	21	Bangladesh
Benin	52	49	347	353	4	3	Bénin
Bhutan	8	19	772	661	10	240	Bhoutan
Botswana	..	..	..	..	..	..	Botswana
Burkina Faso	29	28	277	312	5	7	Burkina Faso
Burundi	14	18	252	254	2	8	Burundi
Cambodia	4	27	217	217	6	4	Cambodge
Cape Verde	152	103	..	..	10	19	Cap-Vert
Central African Rep.	26	46	357	389	16	15	République centrafricaine
Chad	22	18	206	207	7	6	Tchad
Comoros	46	47	..	..	8	9	Comores
Djibouti	332	385	..	..	115	96	Djibouti
Equatorial Guinea	124	148	645	432	23	14	Guinée équatoriale
Ethiopia	21	24	286	267	8	7	Ethiopie
Gambia	117	105	452	358	17	13	Gambie
Guinea	103	88	246	243	37	32	Guinée
Guinea-Bissau	55	74	177	149	9	7	Guinée-Bissau
Haiti	61	52	320	291	23	24	Haiti
Kiribati	169	141	..	..	34	28	Kiribati
Lao People's Dem. Rep.	34	39	354	303	55	56	Rép. dém. pop. lao
Lesotho	..	..	..	..	..	..	Lesotho
Liberia	405	154	709	642	173	130	Libéria
Madagascar	86	38	200	210	12	19	Madagascar
Malawi	56	40	288	532	24	22	Malawi
Maldives	64	198	..	..	13	24	Maldives
Mali	28	23	196	195	12	10	Mali
Mauritania	188	717	1	1	34	58	Mauritanie
Mozambique	151	33	351	330	156	155	Mozambique
Myanmar	65	62	143	144	20	27	Myanmar
Nepal	18	24	309	299	5	11	Népal
Niger	48	60	191	184	6	8	Niger
Rwanda	28	29	292	267	8	9	Rwanda
Samoa	310	377	148	157	84	119	Samoa
Sao Tome & Principe	181	144	..	..	53	51	Sao Tomé-et-Principe
Sierra Leone	80	76	..	238	31	27	Sierra Leone
Solomon Islands	212	241	..	146	53	38	Iles Salomon
Somalia	82	58	241	321	9	8	Somalie
Sudan	81	62	282	287	16	18	Soudan
Togo	70	70	66	68	12	10	Togo
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
Uganda	29	27	235	232	12	9	Ouganda
Un. Rep. of Tanzania	45	38	327	421	22	18	Rép. Unie de Tanzanie
Vanuatu	248	201	68	52	85	71	Vanuatu
Yemen	173	341	45	45	18	63	Yémen
Zaire	74	64	307	316	65	82	Zaïre
Zambia	396	197	496	486	301	298	Zambie
All LDCs	62	69	209	216	27	33	Ensemble des PMA
All developing countries	471	596	177	169	113	167	Ensemble des pays en développpement

Source: United Nations, *Energy Statistics Yearbook 1989* and *Statistical Yearbook 1985/86.*

Source: Nations Unies, *Annuaire des statistiques de l'énergie 1989* et *Annuaire statistique 1985/86.*

46. Indicators on the status of women in LDCs

Country	Education, training and literacy : Female-male gaps [a] — Education, formation et alphabétisation : Inégalités entre les femmes et les hommes [a]				Health, fertility and mortality — Santé, fécondité et mortalité		
	Adult literacy rate — Taux d'alphabétisme (adultes)	School enrolment ratio — Taux d'inscription scolaire 1988-1989			Average age at first marriage — Age moyen au premier mariage	Total fertility rate (births per woman) — Taux de fécondité totale (nombre de naissance par femme)	Maternal mortality (per 100,000 births) — Taux de mortalité maternelle (pour 100.000 naissances)
	1990	Primary — Primaire	Secondary — Secondaire	Post Secondary — Post Secondaire	(years) — (années)	1990	1988
Afghanistan	32	52	45	24	18 [b]	7	1000
Bangladesh	47	85	48	20	17	5	650
Benin	49	53	39	15	18	7	800
Bhutan	48	65	25	..	..	6	800
Botswana	78	107	111	76	26	7	300
Burkina Faso	32	60	56	27	17 [b]	7	750
Burundi	65	82	60	33	21 [b]	7	800
Cambodia	46	..	..	..	..	5	800
Cape Verde	..	96	74	..	..	5	200
Central African Rep.	48	67	38	13	..	6	650
Chad	42	43	27	11	..	6	800
Comoros	..	83	79	..	20	7	500
Djibouti	..	76	68	..	..	7	740
Equatorial Guinea	58	..	..	..	..	6	800
Ethiopia	..	75	67	23	18	7	900
Gambia	41	74	45	..	..	6	1000
Guinea	38	49	38	12	..	7	1000
Guinea-Bissau	48	55	40	..	..	6	1000
Haiti	80	100	100	33	24	5	600
Kiribati	..	..	..	..	..	..	..
Lao People's Dem. Rep.	..	80	69	60	..	7	750
Lesotho	..	119	148	..	20 [b]	6	350
Liberia	58	55	55	32	..	7	600
Madagascar	83	97	90	76	20 [b]	7	600
Malawi	..	96	60	27	18 [b]	8	500
Maldives	..	..	..	..	..	7	..
Mali	..	58	50	14	18 [b]	7	850
Mauritania	45	70	45	15	19	7	800
Mozambique	47	84	67	33	18	6	800
Myanmar	81	98	92	94	22	4	600
Nepal	35	51	40	..	18	6	850
Niger	42	55	50	17	..	7	850
Rwanda	58	100	75	20	21	8	700
Samoa	..	..	..	..	..	..	..
Sao Tome & Principe	..	..	..	..	..	..	..
Sierra Leone	37	75	50	27	..	7	1000
Solomon Islands	..	..	..	..	..	..	..
Somalia	39	57	54	22	20	7	900
Sudan	27	71	74	66	21 [b]	6	700
Togo	54	67	29	13	..	7	600
Tuvalu	..	..	..	..	..	..	..
Uganda	56	89	44	33	..	7	700
Un. Rep. of Tanzania	..	100	100	33	..	7	600
Vanuatu	..	..	..	..	..	..	..
Yemen	49	..	40	111	18 [c]	8	800
Zaire	73	79	50	..	20 [b]	6	700
Zambia	81	98	54	38	19	7	600
All LDCs [d]	55	77	57	29	..	6	725

Source: UNDP, *Human Development Report 1992*; United Nations, *The World's Women 1970-1990, Trends and Statistics*; IFAD, *The State of World Rural Poverty*, and other international sources.

a Females as percentage of males. All figures are expressed in relation to the male average, which is indexed to equal 100. The smaller the figure the bigger the gap; the closer the figure to 100, the smaller the gap; and a figure above 100 indicates that the female average is higher than the male.

b Late 1970s.

c Former Yemen Arab Republic only.

d Average of countries for which data are available.

46. Indicateurs relatifs à la condition de la femme dans les PMA

Economic activity, employment *Activité économique, emploi*					*Political participation* *Participation à la vie politique*		
Women in economically active population (%) *Pourcentage de femmes dans la population active*					*Legislators*	*Decision makers in all ministries*	
Labour force *Population active*	*Agriculture* *Main d'oeuvre agricole*	*Employees* *Employés*	*Self-Employed* *Travailleurs indépendants*	*Unpaid Family* *Travailleurs familiaux non-rétribués*	*Organes législatifs*	*Postes de décision dans tous les ministères*	
1988	*1988*	*1980-1987*	*1980-1987*	*1980-1987*	*(%)* *1987*	*(%)* *1987*	*Pays*
8	3	..	..	..	..	0.0	Afghanistan
7	68	14	4	6	9.1	1.4	Bangladesh
47	68	..	..	..	4.1	0.0	Bénin
32	95	..	..	..	1.3	7.4	Bhoutan
36	79	40	63	57	5.1	4.9	Botswana
47	85	..	..	..	..	13.0	Burkina Faso
48	98	9	28	73	9.2	9.1	Burundi
39	..	..	..	..	..	..	Cambodge
30	25	..	..	..	14.5	0.0	Cap-Vert
46	71	..	..	..	..	0.0	Rép. centrafricaine
21	84	..	..	..	..	2.7	Tchad
40	84	24	25	..	0.0	0.0	Comores
40	87	..	..	..	0.0	0.0	Djibouti
40	81	..	..	..	3.3	5.0	Guinée équatoriale
38	82	..	..	..	..	0.0	Ethiopie
41	91	..	..	..	..	6.8	Gambie
40	83	..	..	..	..	0.0	Guinée
41	90	..	..	..	14.7	2.9	Guinée-Bissau
42	51	42	36	35	..	3.4	Haïti
..	..	..	..	..	..	..	Kiribati
45	76	..	..	..	..	1.0	Rép. dém. pop. lao
44	85	15	38	52	..	2.7	Lesotho
29	81	..	..	..	6.3	9.1	Libéria
40	91	..	..	..	1.5	4.1	Madagascar
43	91	9	55	50	..	0.0	Malawi
22	75	14	26	37	..	10.1	Maldives
16	76	11	5	30	3.7	5.6	Mali
22	84	..	..	..	..	0.0	Mauritanie
48	97	..	..	..	16.0	0.0	Mozambique
38	33	..	..	..	..	0.0	Myanmar
34	96	15	36	55	5.8	2.6	Népal
48	92	..	..	..	..	1.8	Niger
48	97	15	33	70	12.9	0.0	Rwanda
28	7	30	5	3	4.3	..	Samoa
36	81	32	26	54	11.8	0.0	Sao Tomé-et-Principe
33	78	..	..	..	..	3.7	Sierra Leone
31	47	..	..	..	0.0	0.0	Iles Salomon
42	86	..	..	..	4.0	3.3	Somalie
21	82	..	..	..	0.7	0.0	Soudan
37	65	15	48	54	5.2	4.3	Togo
..	..	..	..	..	..	..	Tuvalu
41	84	..	..	..	..	3.9	Ouganda
48	89	..	..	..	..	13.6	Rép.-Unie de Tanzanie
46	..	..	..	..	0.0	..	Vanuatu
13	48	..	..	..	0.0 [c]	0.0	Yémen
36	93	..	..	..	3.5	0.0	Zaïre
30	82	24	34	72	2.9	2.4	Zambie
32	79	..	..	..	6.4	2.2	Ensemble des PMA [d]

Source: PNUD, *Rapport Mondial sur Le Développement Humain 1992*; Nations Unies, *Les femmes dans le monde 1970-1990, Des idées et des chiffres*; FIDA, *The State of World Rural Poverty*, et autres sources internationales.

a Données pour les femmes exprimées en pourcentage des données concernant les hommes.
Tous les chiffres sont exprimés en fonction de la moyenne concernant les hommes, qui est égale à 100.
Plus le chiffre est faible, plus l'écart est grand; plus le chiffre est près de 100, plus faible est l'écart;
un chiffre supérieure à 100 indique que la moyenne concernant les femmes a dépassé celle des hommes.

b Fin des années 1970.

c Uniquement pour l'ex-République arabe du Yémen.

d Moyenne des pays pour lesquels les données sont disponibles.